

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

BADJI MOKHTAR UNIVERSITY- ANNABA

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR- ANNABA



جامعة باجي مختار - عنابة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة و النهوض الاقتصادي LFIEG

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

إصلاح النظام المالي العالمي

- دراسة باستخدام مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي -

الشعبة: اقتصاد، تنمية ومالية

للطالب: بوزرب خيرالدين

مدير أطروحة التخرج: أ.د. منصوري عبدالله أستاذ التعليم العالي جامعة باجي مختار - عنابة

أمام أعضاء اللجنة			
الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
بن ثابت علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة باجي مختار - عنابة
منصوري عبد الله	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة باجي مختار - عنابة
داحي عمار	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
بن معزو محمد زكريا	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
بوالكور نورالدين	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
بن زواي محمد الشريف	أستاذ محاضر - أ -	عضوا	جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

السنة الجامعية 2018/2017



جامعة باجي مختار - عنابة-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد، تنمية و مالية

تصريح

أصرح بصفتي صاحب الدراسة الموسومة بـ:

إصلاح النظام المالي العالمي - دراسة باستخدام مقاربات الاقتصاد

السياسي الدولي

بأنها تحت مسؤوليتي الخاصة و أنها غير مقدمة لمؤسسات

علمية أخرى لنيل شهادة أكاديمية

بوزرب خيرالدين

الإمضاء

حكمة

كل شيء یرخص إذا كثر إلا العلم، فإنه
إذا كثر غلا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مختلف الإختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي المعاصر والتي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وامتدادها إلى أزمة ديون سيادية أوروبية، كما تهدف الدراسة أيضا إلى محاولة تحليل بعض الإصلاحات المطبقة على المستوى المحلي والدولي وهذا لمواجهة الإختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي، مع تقييم مدى تعافي هذا النظام بعد مرور عدة سنوات من اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله تحليل الإصلاحات المطبقة من طرف دول المركز الرئيسية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان، مع الإشارة إلى مساهمة الاقتصاديات الناشئة (البريكس) في إصلاح النظام المالي العالمي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، أن سلسلة الإصلاحات التي برمجت في ظل الأزمة المالية العالمية كان لها أثر واضح في استقرار النظام المالي العالمي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحدث تغييرات جوهرية في آلية عمل النظام المالي العالمي المعاصر، وهذا نظرا لمستوى الاعتماد المتبادل المعقد بين أطراف النظام المالي العالمي وتشابك المصالح داخل هذا النظام، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن الرئيسي على النظام المالي العالمي رغم إدعاء العديد من منظري الاقتصاد السياسي الدولي التراجع في الهيمنة الأمريكية على هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد السياسي الدولي، الأزمة المالية، النظام المالي العالمي، الأسواق المالية الإصلاحات المالية، الاستقرار المالي، الهيمنة.

Resumé

Cette étude vise à diagnostiquer les différents déséquilibres que connaît le système financier mondial moderne, ce qui a conduit à la crise financière mondiale de 2008 et à son extension à une crise de la dette souveraine en Europe. L'étude vise également à analyser certaines réformes appliquées aux niveaux locaux et internationaux pour s'attaquer aux déséquilibres rencontrés par le système financier mondial, avec une évaluation du redressement de ce système plusieurs années après le déclenchement de la crise financière mondiale.

L'étude a adopté l'approche analytique descriptive, qui a analysé les réformes appliquées par les principaux pays du centre comme les États-Unis, l'Union européenne et le Japon, en référence à la contribution des économies émergentes (Brics) à la réforme du système financier international.

L'étude a conclu que la série de réformes mises en œuvre dans le cadre de la crise financière mondiale avait un impact évident sur la stabilité du système financier mondial. Cependant, ces réformes n'ont pas fondamentalement changé le mécanisme du système financier mondial moderne. Cela est dû à l'interdépendance complexe entre les parties au système financier mondial et l'enchevêtrement d'intérêts dans ce système, où les États-Unis sont restés les dominants du système financier mondial, en dépit de la revendication de nombreux théoriciens de l'économie politique internationale en déclin. l'hégémonie américaine sur ce système.

Mots-clés: économie politique internationale, crise financière, système financier mondial, marchés financiers, réformes financières, stabilité financière, hégémonie.

Abstract

This study aims at diagnosing the various imbalances experienced by the modern global financial system, which led to the global financial crisis of 2008 and its extension to a sovereign debt crisis in Europe. The study also aims at analyzing some reforms applied at the local and international levels to tackle the imbalances experienced by the global financial system, with an assessment of the recovery of this system several years after the outbreak of the global financial crisis.

The study adopted the analytical descriptive approach, which analyzed the reforms applied by the main countries of the center as the United States of America, the European Union and Japan, with reference to the contribution of the emerging economies (Brics) in reforming the global financial system.

The study concluded that the series of reforms implemented in the global financial crisis had a clear impact on the stability of the global financial system. However, these reforms have not fundamentally changed the mechanism of the modern global financial system. This is due to the complex interdependence between the parties to the global financial system and the entanglement of interests within this system, where the United States remained the dominant on the global financial system, despite the claim of many theorists of the international political economy decline in the American hegemony over this system.

Keywords: International political economy, financial crisis, global financial system, financial markets, financial reforms, financial stability, hegemony.

الإهداء

إلى أعز الناس.....
أهدي هذا البحث العلمي

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين، رزقنا الإيمان بفضله العظيم وجعلنا من زمرة المتعلمين، له الفضل كله نشكره و به نستعين.

يطيب لي أن أشيد بأهل الفضل و أذكر فضلهم علي، و أسجل لأهل العطاء عطاءهم مثمنا جودة إشرافهم و متابعتهم و حسن توجيهاتهم و إرشادهم، و أخص بالذكر الوالدة الكريمة التي ساندتني و دعمتني طيلة مشواري العلمي، إلى الأستاذ الدكتور عبدالله منصوري الذي تولى الإشراف على هذه الدراسة، و أعطاني من وقته الثمين. حيث كان لتوجيهاته القيمة و آرائه السديدة، وما قدمه من نصح و إرشاد و تذليل للصعوبات في مراحل إعداد هذه الدراسة أثر بالغ في إنجازها، و بارك في عمره و عمله و عمله، وله مني دوما كل الإحترام.

والشكر موصول للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقراءة هذه الرسالة لتقويمها و الحكم عليها، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور شبيرة بوعلام الفاضل الذي وجب علي حق الإعتراف بفضله، كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور الصديق خوالد أبوبكر على دعمه المتواصل لي طيلة فترة إعداد الأطروحة.

إلى جميع الطاقم الإداري لجامعة عنابة، و إلى كل من دعمني ولو بكلمة طيبة .

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
119	مكونات النظام المالي العالمي	01
138	تطور عدد الدول التي يقوم نظامها النقدي على قاعدة الذهب خلال الفترة 1921-1973	02
157	تداخل أبعاد العولمة	03
172	تطور إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال نسبة إلى مجموع الصادرات والواردات للسلع والخدمات خلال الفترة 1970-2004	04
173	تطور مؤشر التقييد المالي لحساب رأس المال خلال الفترة 1973-1998	05
174	تطور مؤشر الكبح المالي للأسواق المالية المحلية في دول العالم خلال الفترة 1973-1998	06
214	نصيب العملات الأجنبية من الاحتياطيات العالمية	07
216	حصة الدولار الأمريكي من سندات الدين المستحقة خلال الفترة 1999-2009	08
217	الالتزامات بالعملات الأجنبية عبر الحدود للبنوك غير الأمريكية خلال الفترة 1999-2009	09
227	تطور دورة الأعمال كنتيجة لعملية الأميلة	10
230	عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية	11
231	القطاع المالي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1955-2007	12
232	الأصول المالية والدخل المالي للشركات غير المالية	13
234	تطور القيمة الاسمية للمشتقات المالية في الأسواق المفتوحة والأسواق المنظمة خلال الفترة 1998-2005	14
234	تطور قيمة المشتقات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي والعالمي خلال الفترة 1998-2005	15
235	تطور حجم المشتقات المالية المتداولة خارج البورصة	16
236	القيمة السوقية القائمة لعقود المشتقات المتداولة خارج البورصة	17
241	توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالنسب المئوية من 1960-2009	18

244	19	حصص صندوق النقد الدولي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لبعض الاقتصادات الناشئة وبعض الدول الأوروبية
252	20	العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي
257	21	دول فائض الحساب الجاري قبل الأزمة المالية العالمية (بالمائة من الفائض الكلي)
257	22	عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2007-1997
258	23	فائض الحساب الجاري في كل من منطقة اليورو واليابان
259	24	فائض الحساب الجاري في دول الشرق الأوسط، الصين ودول شرق آسيا الناشئة (2007-1997)
260	25	تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الصافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2006-1990
262	26	الدين الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2006-1990
268	27	العدد السنوي للأزمات المالية 2007-1970
283	28	محاور اتفاقية بازل 02
324	29	تطور إجمالي ميزانية الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2013-2007
324	30	تطور مبادلة السيولة للاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2013-2007
325	31	معدل الصرف الحقيقي 2014-2007 (100=2010)
351	32	تطور حجم الشريحة الأولى في المصارف الأمريكية خلال الفترة 2016-2000
351	33	تطور نسبة الرفع وحجم أصول المصارف الأمريكية
355	34	الميزان التجاري الألماني خلال الفترة 2012-1999
355	35	إجمالي الاستهلاك الألماني (% من الناتج المحلي الإجمالي)
357	36	سعر الصرف الحقيقي الفعلي لألمانيا للفترة 2013-1999 (100=2010)
368	37	تطور التجارة الأمريكية في السلع و الخدمات مع اليابان خلال الفترة 2013-2002
373	38	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الولايات المتحدة و اليابان خلال الفترة 2000-2012
381	39	المشتقات المدرجة خارج البورصة المصفاة مركزيا - العقود المفتوحة وقبول الالتزام

	خلال الفترة 2014-2012	
382	عدد القروض المعاد هيكلتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية للفترة 2013-2010	40
393	الواردات الأمريكية (السلع والخدمات) من الصين خلال الفترة 2013-2005	41
408	الخسائر-الأرباح المحتمل المقدرة من القروض الرديئة للنظام المصرفي الأوروبي	42
409	إجمالي الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2006	43
410	ديون الشركات في الاقتصاديات الناشئة (بليون دولار) خلال الفترة 2014-2003	44

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاختلافات الموجودة بين النظام المالي والنقدي الدولي	114
02	وظائف النظام المالي العالمي	115
03	التوزيع النوعي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية لسنوات مختارة نسبة مئوية من إجمالي التدفقات خلال الفترة 1975-1998	122
04	تطور الديون الخارجية للدول النامية بين 1968-1980	149
05	تطور حجم الإنفاق العسكري السنوي في بعض دول العالم للفترة 2001-2009	209
06	تطور الرسملة السوقية لبورصات لندن، نيويورك، هونغ كونغ، شنغهاي وطوكيو خلال الفترة 1999-2008	210
07	تطور قيمة رؤوس الأموال المصدرة ما بين 2000-2010 من الولايات المتحدة ودول أخرى منافسة	211
08	تطور صافي تدفقات محفظة الأسهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية	212
09	تطور حيازة الاجانب للأصول المالية الأمريكية خلال الفترة 2002-2007	212
10	الأوراق المالية طويلة الأجل المملوكة للأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية (نسبة مئوية من إجمالي الحيازات)	213
11	التداول في أسواق الصرف الأجنبي التقليدية	215
12	حصة الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة ببعض الدول الأخرى ضمن المؤسسات المالية الدولية كما في العام 2008	218
13	أكبر حصص الأسهم والتصويت للمساهمين في رأسمال الصندوق	219
14	المؤسسات الداعمة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية النيوليبرالية	221
15	الأماكن البارزة في العالم لحفظ الأسرار المالية - الملاذات الضريبية -	238
16	مقارنة مساهمة دول البريك في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بين 2000-2008	241
17	تطور مساهمة دول البريكس في الاقتصاد العالمي ما بين 1990-2008	242
18	التوزيع الجغرافي لدول مجموعة العشرين	242

277	الموجودات وأوزانها حسب مقررات بازل I	19
278	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	20
305	المقترحات الرئيسية الدولية لإصلاح النظام المالي العالمي	21
308	متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب اتفاقية بازل III	22
310	مراحل التحول إلى النظام الجديد (بازل III)	23
316	تطور حيازة الأجانب للأوراق المالية الأمريكية ما بين 2007-2014	24
317	حصة العملات الدولية من الاحتياطيات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية 2008	25
319	أكبر عشرة حصص وقوة تصويتية في صندوق النقد الدولي	26
320	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة خلال الفترة 2007-2014	27
323	تطور الواردات و الاستهلاك الكلي الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013	28
329	الجدول الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية	29
330	قيود العوائد ورأس المال لغاية التحوط في القطاع المصرفي الأمريكي	30
331	تطبيق نسبة تغطية السيولة حسب حجم المؤسسات في القطاع المصرفي الأمريكي	31
332	الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية	32
335	نسبة الشريحة الأولى لحقوق المساهمين لبعض البنوك الأمريكية للفترة 2012-2014	33
336	نسبة الأصول السائلة في المصارف التجارية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2009-2016	34
337	سيولة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية كما في سبتمبر 2016	35
344	معايير كفاية رأس المال والرفع المالي وفقا لدود فرانك	36
349	مستويات الإقراض (التجارية والصناعية) في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة 2010-2016	37
350	الأصول السائلة (النقد وسندات الخزنة الأمريكية) المملوكة من قبل البنوك الأمريكية خلال الفترة 2010-2016	38

352	نسبة عقود المشتقات المصفاة مركزيا في أسواق المشتقات الأمريكية خلال الفترة 2016-2013	39
359	توزيع المجالات بين CRR و CRD 4	40
360	الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي	41
361	الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي	42
368	تطور متوسط معدل كفاية رأس المال لمصارف الاتحاد الأوروبي للفترة 2017-2011	43
369	نسب الرفع المالي في مصارف الاتحاد الأوروبي للفترة 2017-2011	44
369	نسب تغطية السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2011-2017	45
374	تطور حيازة اليابان من الأوراق المالية الأمريكية	46
375	تطور حيازة الأمريكيين للأوراق المالية اليابانية خلال الفترة 2012-2003	47
377	الجدول الزمني لتطبيق مقررات بازل في اليابان	48
383	معدل كفاية رأس المال للبنوك السبعة الكبرى في اليابان (ذات الأهمية النظامية)	49
387	التمويل الحالي والمطلوب لتمويل البنية التحتية في الدول الناشئة والنامية	50
392	حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة 2015-2002	51
396	حصة عملات الاحتياط من سلة حقوق السحب الخاصة قبل وبعد إدراج اليوان الصيني	52
397	مكانة الصين في المنظمات المالية الدولية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008	53
399	التغير في حجم ورأس المال المصارف ذات الأهمية النظامية العالمية 2007-2015	54
400	حجم التعاملات بعقود أسعار الفائدة مقارنة بأنواع المشتقات الأخرى	55
401	التمويل الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008	56
403	عجز الموازنة العامة، الميزان التجاري والدين العام للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2010-2014	57
407	تطور أصول الظل المصرفي	58

قائمة المختصرات والرموز

الترجمة العربية للمختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	المختصر	الرقم
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	General Agreement on Tariffs and Trade	GATT	01
المنظمات غير الحكومية	Organisation Non Gouvernemental	ONG	02
المساعدات الإنمائية الرسمية	Official development assistance	ODA	03
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	IMF	04
البنك الدولي	Banque mondiale	BM	05
المنتدى الدولي للعولمة	International Globalization Forum	IGF	06
الاتفاقات العامة للإقتراض	General Agreements to Borrow	GAB	07
الإتفاقات الجديدة للإقتراض	New Arrangements to Borrow	NAB	08
مجموعة الثمانية	Groupe des huit	G8	09
مجموعة العشرين	Groupe des vingt	G20	10
بنك التسويات الدولية	Bank for International Settlements	BIS	11
لجنة وضع المعايير	Standards Implementation Group	SIG	12
مجموعة تطوير السياسات	Policy Development Group	PDG	13
قوى المهام المحاسبية	Accounting Task force	ATF	14
لجنة بازل الاستشارية	Basel Consultative Group	BCG	15
منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	Organisation de coopération et de développement économiques	OCDE	16
مجلس الاستقرار المالي	Financial stability board	FSB	17
منتدى الاستقرار المالي	Financial stability forum	FSF	18
اللجنة الدائمة لتقييم نقاط الضعف	Standing Committee on Assessment of Vulnerabilities	SCAV	19
اللجنة الدائمة للتعاون الإشرافي والتنظيمي	Committee on Supervisory and Regulatory Cooperation	SRC	20
اللجنة الدائمة لتنفيذ المعايير	Standing Committee On Standards Implementation	SCRI	21
جمعية الضرائب على المعاملات المالية وعمل المواطنين	Association pour la taxation des transactions financières et pour l'action citoyenne	ATTAC	22
البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا	Brazil, Russia, India, China, South Africa	BRICS	23

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development	UNCTAD	24
المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	International Organization of Securities Commissions	IOSCO	25
المعيار الخاص لنشر البيانات	Special Data Dissemination Standard	SDDS	26
النظام العام لنشر البيانات	General Data Dissemination System	GDDS	27
اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات	Dissemination Standards Bulletin Board	DSBB	28
تقرير مراعاة المعايير والمواثيق	Report on the Observance of Standards and Codes	ROSC	29
المشتقات المتداولة خارج البورصة	Over-The-Counter	OTC	30
الأطراف المقابلة المركزية	central counterparties	CCPs	31
نسبة تغطية السيولة	Liquidity Coverage Ratio	LCR	32
نسبة صافي التمويل المستقر	Net Stable Funding Ratio	NSFR	33
احتمالية التعثر	Probability Of Default	PD	34
الخسارة عند التعثر	Loss Given default	LGD	35
البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	Asian Infrastructure Investment Bank	AIIB	36
الترتيب الاحتياطي الطارئ	Contingent Reserve Arrangement	CRA	37
مستودعات معلومات التداول	Trade Repositories	TRs	38
مشغلي تعاملات الأدوات المالية	Financial Instruments Business Operators	FIBOs	39
المؤسسات المالية المسجلة	Registered Financial Institution	RFIs	40
المنصات الإلكترونية للتداول	Electronic trading platforms	ETPs	41
لجنة بازل للرقابة المصرفية	Basel committee on banking supervision	BCBS	42
إتحاد الأسواق المالية	Capital Markets Union	CMU	43
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP	44
البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية	Global Systemically important banks	G-SIBs	45
الشريحة الأولى للأسهم العادية	Common Equity Tier 1	CET1	46
مجلس رقابة الاستقرار المالي	Financial stability oversight Council	FSOC	47
مكتب الحماية المالية للمستهلك	Consumer financial protection bureau	CFPB	48
المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع	Federal Deposit Insurance Corporation	FDIC	49

هيئة تداول السلع الآجلة	Commodity Futures Trading Commission	CFTC	50
التوجيه الخاص بمتطلبات رأس المال	Capital Requirements Directives	CRD	51
لائحة متطلبات رأس المال	Capital requirements regulation	CRR	52
الهيئة المصرفية الأوروبية	European Banking Authority	EBA	53
المعايير التقنية الملزمة	binding Technical Standards	BTS	54
تنظيم معاملات تمويل الأوراق المالية	Securities Financing Transaction Regulation	SFTR	55
مجلس المخاطر النظامية الأوروبية	European Systemic Risk Board	ESRB	56
قانون البنية التحتية للأسواق الأوروبية	European Market Infrastructure Regulation	EMIR	57
هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية	European Securities and Markets Authority	ESMA	58

جدول المواد

المكونات	رقم الصفحة
التصريح	أ
حكمة	ب
الملخص باللغة العربية	ت
الملخص باللغة الفرنسية	ث
الملخص باللغة الإنجليزية	ج
الإهداء	ح
الشكر والتقدير	خ
قائمة الأشكال	د-ز
قائمة الجداول	س-ص
قائمة المختصرات والرموز	ص-ط
جدول المواد	ظ-هـ
المقدمة العامة	2-15
أولاً: إشكالية الدراسة	3
ثانياً: فرضيات الدراسة	4
ثالثاً: أسباب اختيار موضوع الدراسة	4
رابعاً: أهداف الدراسة	5
خامساً: أهمية الدراسة	5
سادساً: حدود الدراسة	6
سابعاً: منهج الدراسة	7
ثامناً: هيكل الدراسة	7
تاسعاً: الدراسات السابقة	9
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والفكري لمقاربات الاقتصاد السياسي الدولي	17-107
تمهيد	17

18	المبحث الأول: التحولات السياسية والاقتصادية الدولية لفترة السبعينات
18	المطلب الأول: التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية لما قبل السبعينات
18	أولاً: نهاية فترة الصراعات العسكرية
18	ثانياً: البعد الجديد للتكنولوجيا
19	ثالثاً: الفوضى النقدية وميلاد نظام بريتن وودز
19	رابعاً: سيادة الفوردية كنموذج إنتاج
20	المطلب الثاني: التحولات الدولية الأساسية لسنوات السبعينات
21	أولاً: الأزمة النفطية (1973)
22	ثانياً: انهيار نظام بريتن وودز
23	ثالثاً: انهيار النموذج الفوردي
24	رابعاً: التغير النوعي في طبيعة الدراسات الأكاديمية المتخصصة
24	خامساً: العولمة
25	المطلب الثالث: الأطراف الرئيسية الحديثة في الاقتصاد السياسي الدولي
25	أولاً: الشركات المتعددة الجنسيات
26	ثانياً: المؤسسات الدولية
28	ثالثاً: التكتلات الإقليمية
28	رابعاً: المنظمات غير الحكومية
29	المبحث الثاني: التفاعل بين السياسة والاقتصاد وميلاد الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر
29	المطلب الأول: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة
29	أولاً: مفهوم الاقتصاد، السياسة والاقتصاد السياسي
32	ثانياً: أبعاد العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة
35	ثالثاً: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي
39	المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد السياسي الدولي
39	أولاً: مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي
41	ثانياً: أهمية دراسة الاقتصاد السياسي الدولي
41	ثالثاً: أبعاد ومستويات التحليل في الاقتصاد السياسي الدولي
43	رابعاً: العلاقة بين الاقتصاد السياسي الدولي ودراسة العلاقات الدولية
45	المطلب الثالث: القضايا الاقتصادية الرئيسية لدراسات الاقتصاد السياسي الدولي
45	أولاً: قضايا الشركات المتعددة الجنسيات

47	ثانيا: النظام التجاري الدولي
47	ثالثا: النظام المالي العالمي
52	المبحث الثالث: إيديولوجيات الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي
52	المطلب الأول: الاقتصاد السياسي الدولي الواقعي
52	أولا: الفكر الواقعي التقليدي
55	ثانيا: الفكر الماركنتيلي-المذهب التجاري-
57	ثالثا: القومية الاقتصادية
59	رابعا: انتقادات الأفكار الواقعية
60	المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي الليبرالي
60	أولا: الافتراضات القاعدية للمدرسة الليبرالية
61	ثانيا: المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي
62	ثالثا: أفكار الاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي الرئيسية
63	رابعا: الانتقادات المقدمة لليبرالية
64	المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي الماركسي
64	أولا: المسلمات العامة للماركسي
65	ثانيا: الفكر الماركس في الاقتصاد السياسي الدولي
72	المبحث الرابع: المدارس المعاصرة في الاقتصاد السياسي الدولي
72	المطلب الأول: المدرسة المهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي
72	أولا: مقارنة الاعتماد المتبادل المركب
76	ثانيا: مقارنة الأنظمة الدولية
83	ثالثا: مقارنة الاستقرار بالهيمنة
92	رابعا: مقارنة القوة الناعمة
96	المطلب الثاني: المدرسة النقدية في الاقتصاد السياسي الدولي heterodoxies
96	أولا: المدرسة البريطانية في الاقتصاد السياسي الدولي
102	ثانيا: المدرسة الغرامشية الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي
107	خلاصة
109-204	الفصل الثاني: مدخل نظري لدراسة النظام المالي العالمي
109	تمهيد
110	المبحث الأول: أساسيات حول النظام المالي العالمي
109	المطلب الأول: ماهية النظام المالي العالمي

109	أولاً: مفهوم النظام المالي العالمي
116	ثانياً: خصائص، مبادئ ومكونات النظام المالي العالمي
120	المطلب الثاني: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
120	أولاً: مفهوم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
121	ثانياً: التطور النوعي والكمي في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال
123	المطلب الثالث: أسواق النظام المالي العالمي
123	أولاً: الأسواق النقدية مقابل أسواق رؤوس الأموال
123	ثانياً: الأسواق الأولية والثانوية
124	ثالثاً: السوق الحاضرة، المستقبلات، العقود الآجلة والخيارات
124	رابعاً: الأورو-أسواق، أسواق رأس المال الدولية وأسواق سندات الدين الأوروبية
130	المبحث الثاني: دراسة تاريخية لتشكيل النظام المالي العالمي
130	المطلب الأول: النظام المالي العالمي قبل 1945
130	أولاً: النظام المالي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى
136	ثانياً: النظام المالي العالمي لفترة ما بين الحربين العالميتين 1914-1945
140	المطلب الثاني: النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية
140	أولاً: المقدمات التاريخية للنظام النقدي الدولي الراهن
145	ثانياً: التحركات الدولية لرؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الثانية
145	المطلب الثالث: المديونية المعمة 1973-1981
145	أولاً: مواصفات النظام المالي والنقدي خلال الفترة 1973-1981
148	ثانياً: العجز الكبير للبلدان النامية
151	المطلب الرابع: مالية الاقتصاد العالمي (ابتداء من عام 1982)
151	أولاً: خصائص النظام المالي العالمي لفترة الثمانينات
151	ثانياً: مظاهر النظام المالي العالمي بعد الثمانينات
155	المبحث الثالث: العولمة المالية والتكامل المالي العالمي
155	المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية
155	أولاً: تعريف العولمة ونشأتها
163	ثانياً: العولمة الاقتصادية
167	ثالثاً: ماهية العولمة المالية
178	المطلب الثاني: التكامل المالي العالمي
178	أولاً: تعريف التكامل المالي العالمي

179	ثانيا: أشكال التكامل المالي العالمي
180	ثالثا: أبعاد التكامل المالي العالمي
180	رابعا: شروط التكامل المالي العالمي
181	خامسا: عوامل التكامل المالي العالمي
182	المطلب الثالث: تأثير العولمة المالية على قوة الدولة
183	أولا: تأثير العولمة على الدول الضعيفة
183	ثانيا: تأثير العولمة على الدول القوية
184	ثالثا: الأفكار الراضية لفكرة التأثير
185	المبحث الرابع: هندسة النظام المالي العالمي
185	المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية
185	أولا: صندوق النقد الدولي IMF
190	ثانيا: البنك الدولي World Bank
194	المطلب الثاني: مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين
194	أولا: مجموعة الثمانية G8
195	ثانيا: مجموعة العشرين G20
195	المطلب الثالث: بنك التسويات الدولية BIS ولجنة بازل للرقابة المصرفية
195	أولا: بنك التسويات الدولية
196	ثانيا: لجنة بازل للرقابة المصرفية
198	المطلب الرابع: نادي باريس ونادي لندن
198	أولا: نادي باريس Club de Paris
200	ثانيا: نادي لندن Club de Londres
200	المطلب الخامس: هيئات أخرى
200	أولا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE
202	ثانيا: مجلس الاستقرار المالي
204	خلاصة
206	الفصل الثالث: اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008
206	تمهيد
207	المبحث الأول: ملامح النظام المالي العالمي المعاصر قبل الأزمة المالية العالمية 2008
207	المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي المعاصر

208	أولاً: الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية
209	ثانياً: الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية
220	ثالثاً: الهيمنة الأيديولوجية
222	المطلب الثاني: الأميلة (Financiarisation) وتأكيد توسع الهيمنة في النظام المالي العالمي
222	أولاً: عوامل ظهور الأميلة كاتجاه مهيم في النظام المالي العالمي
224	ثانياً: مفهوم الأميلة ومستوياتها
227	ثالثاً: آثار الأميلة على النظام المالي العالمي
231	رابعاً: مظاهر الأميلة وانفجار القطاع المالي
232	المطلب الثالث: نمو الابتكارات المالية - المشتقات -
237	المطلب الرابع: زيادة نشاط الجناات الضريبية
240	المطلب الخامس: الدور المتزايد للدول الناشئة في النظام المالي العالمي
240	أولاً: توزيع القوة في العالم قبل الأزمة المالية العالمية 2008
242	ثانياً: مكانة الاقتصاديات الناشئة في إدارة النظام المالي العالمي
245	المبحث الثاني: اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر
245	المطلب الأول: ماهية اختلال النظام المالي
245	أولاً: ماهية الاستقرار المالي
250	ثانياً: اختلال الاستقرار المالي والنظريات المفسرة له
254	المطلب الثاني: اضطراب النظام المالي العالمي
254	أولاً: أسباب وعوامل اضطراب النظام المالي العالمي
261	ثانياً: أسباب إستمرارية إختلال النظام المالي العالمي
263	المطلب الثالث: الأزمات المالية والاقتصادية العالمية
263	أولاً: ماهية الأزمات المالية
268	ثانياً: أزمات النظام المالي العالمي في القرن 20
275	المبحث الثالث: المحاولات الإقليمية والدولية لإصلاح النظام المالي العالمي قبل الأزمة المالية العالمية 2008
275	المطلب الأول: تطوير الإطار المؤسسي للنظام المالي العالمي
275	أولاً: تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS
284	ثانياً: تأسيس منتدى الاستقرار المالي FSF
285	ثالثاً: إنشاء المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية IOSCO

285	المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات المالية الدولية
285	أولاً: إصلاح صندوق النقد الدولي
288	ثانياً: إصلاح البنك الدولي
289	المطلب الثالث: تعزيز شفافية المعلومات ووضع المعايير والقوانين الدولية
289	أولاً: تعزيز شفافية المعلومات
290	ثانياً: وضع المعايير والقوانين
291	المبحث الرابع: إندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 والدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي
291	المطلب الأول: انفجار الأزمة المالية العالمية وتطورها
291	أولاً: بداية الأزمة المالية العالمية
292	ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية
296	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي
296	أولاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي
297	ثانياً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي
298	المطلب الثالث: الإطار العام للدعوة لإصلاح النظام المالي العالمي
298	أولاً: دوافع الدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي
299	ثانياً: أهداف ومستويات وشروط فعالية إصلاح النظام المالي العالمي
301	ثالثاً: العوامل المطلوبة لاستقرار النظام المالي العالمي
302	رابعاً: المواقف والمقترحات الدولية لإصلاح النظام المالي العالمي
311	خلاصة
313	الفصل الرابع: إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية
313	تمهيد
315	المبحث الأول: تحليل مساهمة الاقتصاد المهيمن في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008
315	المطلب الأول: مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008
315	أولاً: مكانة الولايات المتحدة في النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية
322	ثانياً: دراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام المالي العالمي في ظل الأزمة

	المالية العالمية 2008 - مقارنة الاستقرار بالهيمنة -
326	ثالثا: مفارقة استمرار هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008
328	المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية
328	أولا: تطبيق مقررات بازل III في القطاع المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية
338	ثانيا: قانون دود فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك Dodd-Frank
346	المطلب الثالث: تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية ومدى نجاحها في تحقيق الاستقرار المالي
346	أولا: تقييم الإصلاحات ودور الولايات المتحدة فيها
349	ثانيا: مستويات الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية
353	ثالثا: التوجه المستقبلي نحو الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية
354	المبحث الثاني: تحليل مساهمة اقتصاديات الاتحاد الأوروبي و اليابان في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008
354	المطلب الأول: دور الإتحاد الأوروبي في إصلاح النظام المالي العالمي
354	أولا: دور الاقتصاد الألماني في تحقيق الاستقرار في ظل أزمة الديون السيادية
358	ثانيا: الإصلاحات الهيكلية في النظام المالي للإتحاد الأوروبي بعد الأزمة المالية العالمية
365	ثالثا: المقارنة بين إصلاحات الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة و المعايير الدولية
366	رابعا: تقييم إصلاحات النظام المالي للاتحاد الأوروبي وتحدياته
371	المطلب الثاني: دور اليابان في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية
371	أولا: تحليل الموقف الياباني من إصلاح النظام المالي العالمي
375	ثانيا: تدخلات اليابان في النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008
376	ثالثا: الإصلاحات الأساسية لليابان بعد الأزمة المالية العالمية 2008
380	رابعا: تقييم الإصلاحات اليابانية والمكانة الحديثة لليابان في النظام المالي العالمي
384	المبحث الثالث: تحليل مساهمة الاقتصاديات الناشئة في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008
384	المطلب الأول: مساهمة الاقتصاديات الناشئة في إصلاح النظام المالي العالمي

384	أولاً: الاقتصاديات الناشئة والدعوة لإصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية
385	ثانياً: دور الاقتصاديات الناشئة في وضع و تطوير الترتيبات و المؤسسات الإقليمية
389	ثالثاً: تحديات مساهمة البريكس في النظام المالي العالمي
391	المطلب الثاني: دور الصين في إصلاح النظام المالي العالمي - مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي -
391	أولاً: تحليل موقف الصين من إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية
393	ثانياً: التفكير الاستراتيجي للصين في إصلاح النظام المالي العالمي
395	ثالثاً: دور الصين في إصلاح النظام المالي العالمي
398	المبحث الرابع: واقع واستشراف مستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008
398	المطلب الأول: ملامح النظام المالي العالمي بعد سلسلة إصلاحات النظام المالي العالمي
398	أولاً: واقع المؤسسات ذات الأهمية النظامية بعد الأزمة المالية العالمية
400	ثانياً: الأسواق العالمية للمشتقات المالية بعد الإصلاحات المالية
400	ثالثاً: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بعد الأزمة المالية العالمية
402	المطلب الثاني: مستقبل موازين القوى في النظام المالي العالمي
402	أولاً: الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي
404	ثانياً: الهيمنة المستقبلية للصين على النظام المالي العالمي
405	ثالثاً: الاتحاد الأوروبي كمهيمن في النظام المالي العالمي
406	المطلب الثالث: التحديات الرئيسية لاستقرار النظام المالي العالمي
406	أولاً: ضعف وعدم كفاية الأطر التنظيمية لعمل المصارف و الأسواق
407	ثانياً: تزايد نشاط صيرفة الظل
407	ثالثاً: أزمة الربحية في النظام المصرفي الأوروبي
408	رابعاً: الديون العالمية العالية
409	خامساً: قروض الشركات غير المالية في الأسواق الناشئة
411	خلاصة
413	الخاتمة
413	أولاً: نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات

417	ثانيا: توصيات ومقترحات الدراسة
418	ثالثا: آفاق الدراسة
420	قائمة المراجع
420	قائمة المراجع باللغة العربية
434	قائمة المراجع باللغة الإنجليزية
443	قائمة المراجع باللغة الفرنسية

المقدمة العامة

يعتبر النظام المالي حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي وله أهمية بالغة للنمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل، حيث يوفر هذا النظام فرصا متنوعة لتوظيف رؤوس الأموال انطلاقا من تشكيلة متنوعة من الأدوات والمؤسسات والأسواق.

وقد شهد هذا النظام العديد من التطورات تمثلت أساسا في التقدم التكنولوجي وما صاحبه من تحولات في الصناعة المصرفية وظهر ما يعرف بالهندسة المالية، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض بفضل العولمة التي تقوم على تحرير المبادلات التجارية والمالية، وقد تركت هذه التحولات أثارا إيجابية على النظام المالي تمثلت أساسا في تزايد المعاملات المالية والتي ساهمت بشكل كبير في توفير رؤوس الأموال اللازمة لسير النشاط الاقتصادي.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية التي تركتها التحولات السالفة الذكر، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في ظهور العديد من الإختلالات والتي تبلورت أساسا في شكل أزمات اقتصادية ومالية، حيث يشهد النظام المالي العالمي منذ عقود سلسلة من الأزمات التي أثرت على الاقتصاد العالمي ككل وأدت إلى حدوث تغيرات في معالمه منذ أواخر القرن التاسع عشر.

إن الإختلالات التي يعرفها النظام المالي العالمي هي نتاج الرؤية الضيقة للأطراف المهيمنة التي تستغل مركزها في وضع السياسات التي تخدم مصالحها الخاصة، والتي يكون لها تأثير كبير على باقي أطراف النظام المالي العالمي، وخاصة تلك التي تقع ضمن محيط هذا النظام.

وفي ظل هذه الإختلالات يعتبر إصلاح النظام المالي العالمي ضرورة ملحة، خاصة مع الآثار السلبية التي تتركها هذه الأزمات على مستوى الاقتصاد العالمي ككل، إلا أن هذا الإصلاح يحتاج تحليلا شاملا يضمن تقييم مختلف الإمكانيات المتوفرة التي تسمح بتغيير آليات عمل هذا النظام وخاصة ما تعلق منها بالهيمنة والبحث عن فرص لاستبدالها بآليات جديدة تضمن مصالح جميع الأطراف المشاركة بما يتوافق مع التحولات الحالية والمستقبلية للاقتصاد العالمي.

ومما لا شك فيه أن هذه الإصلاحات وعلى الرغم من أهميتها إلا أن القيام بها سيكون مهمة صعبة وذلك بسبب ضعف القائمين بها وخاصة في الدول النامية التي لا تزال تعرف جملة من التناقضات على عديد الأصعدة من جهة، ورغبة الأطراف المهيمنة في الإبقاء على النظام المالي العالمي التقليدي الذي يضمن لها مركزا هاما في الاقتصاد العالمي من جهة أخرى.

إن اندلاع الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من مركز النظام المالي العالمي وانتشارها في باقي دول العالم يعتبر نتاج الاختلالات العميقة التي يعرفها النظام المالي العالمي التقليدي الذي يفتقر إلى إصلاحات هيكلية جادة تضمن قوته واستقراره على المدى الطويل، وغياب الفهم الدقيق للتفاعلات الديناميكية لهذا النظام فعلى الرغم من كون دراسة النظام المالي العالمي وتحولاته ليست بال حديثة، إلا أنها ظلت تبحث في عرض مختلف مكوناته دون تحليل كاف لتفاعلات هذا النظام، كما أن الأفكار والمقاربات التي تناولت آليات عمل النظام المالي العالمي لم تتصف بالعمق والشمولية في دراسة هذه الآليات بالشكل الذي يجعل من تفسيراتها أكثر نسبية، وفي ظل هذا الوضع تبرز مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي كأحد الحقول العلمية البارزة المناسبة لقراءة النظام المالي العالمي وفهمه بشكل دقيق من أجل معرفة آليات سير هذا النظام والتدقيق في الجوانب الخفية لاستمرارية النظام المالي العالمي التقليدي على الرغم من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها.

أولاً: إشكالية الدراسة

تطلب استقرار النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تحقق فعالية هذا النظام، وتضمن مشاركة جميع الأطراف ضمن إدارة هذا النظام واقتسام المكاسب والتكاليف، وقد توجهت العديد من دول العالم إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تقوية أنظمتها المالية لتجنب الوقوع في أزمات مستقبلية، ومن هذا المنطلق يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل التعديلات الهيكلية والمؤسسية الدولية والمحلية المتخذة في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 كافية لإيجاد نظام مالي قادر على مواجهة الأزمات الاقتصادية؟

وعلى ضوء التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الذي تضمنته مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي فيما يتعلق بتفاعلات النظام المالي العالمي وآليات عمله؟
- هل تعتبر تشكيلة وآليات عمل النظام المالي العالمي صورة للتحويلات الحاصلة في توزيع القوى على المستوى الدولي والعلاقة التقليدية بين الأسواق والدول؟
- ما هو جوهر الاختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي المعاصر، وما علاقة هذه الاختلالات بتراجع الاقتصاد المهيمن؟
- هل تعتبر الإصلاحات التي تم القيام بها بعد الأزمة المالية العالمية كافية لإيجاد نظام مالي عالمي كفى مستقر وعادل في ظل الهيمنة غير الشرعية على النظام المالي العالمي من قبل بعض الأطراف؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى:** يتضمن حقل الاقتصاد السياسي الدولي أفكارا عميقة ودقيقة تساعد في فهم التطورات والتفاعلات الحاصلة ضمن النظام المالي العالمي، وخاصة ما تعلق منها بالأطراف المحركة لهذا النظام والتفاعلات الحاصلة بين المستوى المحلي والدولي.

2. **الفرضية الثانية:** يعتبر النظام المالي العالمي المعاصر وليد تحولات سياسية واجتماعية عميقة ميزت الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والتي ساهمت في تحول العلاقة بين الأسواق والدول، وتغير هندسة النظام المالي العالمي.

3. **الفرضية الثالثة:** تعكس الاختلالات التي يعرفها النظام المالي العالمي تحولا عميقا في تركيبة هذا النظام واتجاهها واضحا لتراجع مكانة الدولة لصالح النخبة التي تدير هذا النظام بما يخدم مصالحها الخاصة ومصالح الدول التي تهيمن على النظام من خلال الأيديولوجية والمؤسسات المحلية والدولية.

4. **الفرضية الرابعة:** تعتبر الإصلاحات المتخذة بعد الأزمة المالية العالمية كافية لإيجاد نظام مالي متين ومستقر، يضمن كبح جماح الأسواق المالية، مع إعطاء دور أكبر للاقتصاديات الناشئة في إدارة النظام المالي العالمي.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة

وقع الاختيار على موضوع اصلاح النظام المالي العالمي لعدة أسباب نذكر منها:

- الأهمية الكبيرة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي خاصة في ظل عدم تفسير النظريات المالية ونظريات التجارة الدولية للتفاعلات والصراعات الموجودة على المستوى الدولي، وخصوصا ما تعلق بالهيمنة؛
- الجدل الكبير الذي أثاره هذا الموضوع ولا يزال يثيره على المستوى الدولي خلال السنوات الأخيرة مع حدوث الأزمة المالية العالمية التي أحدثت آثارا كبيرة في الاقتصاد العالمي؛
- محاولة المساهمة في النقاش القائم حاليا حول الأسس والمعالم التي يبنى عليها النظام المالي العالمي الجديد؛
- الميل الشخصي لدراسة المواضيع المتعلقة بالمالية الدولية والعلاقات الدولية؛

- القناعة بأن وضع الأطر والأسس في الاقتصاد المحلي يتطلب الدراسة العميقة والدقيقة للمحيط الدولي خاصة فيما يتعلق بالدول التي تتجه نحو اندماج أكبر في النظام المالي العالمي؛
- التغير المستمر التي يشهده النظام المالي العالمي؛
- توالي الدعوات الدولية وخاصة من الدول النامية لإصلاح النظام المالي العالمي.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- دراسة وتحليل آليات عمل النظام المالي العالمي المعاصر ومختلف مراحل تطوره، وهذا انطلاقاً من اعتماد مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي التي تعتبر مهمة لفهم هذه الآليات والتحوليات؛
- الكشف عن مختلف الإختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي والتي تعتبر سبباً رئيسياً للأزمات الاقتصادية والمالية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي المعاصر؛
- تحليل مختلف الأسس التي يقوم عليها الإصلاح المقترح والمطبق من قبل الدول الرئيسية في النظام المالي العالمي؛
- تقييم نجاح الإصلاحات المطبقة من قبل الدول الرئيسية في النظام المالي العالمي والتي كان لها دور كبير في ظهور الإختلالات.

خامساً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج مسألة حيوية ألا وهي ضرورة إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وعموماً تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تحليل الاستقرار المالي لا يزال حديث العهد مقارنة بتحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي؛
- أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية، فهناك أكثر من 12 بنكاً مركزياً والعديد من المؤسسات الدولية تصدر تقارير دورية حول الاستقرار المالي وتخصص جانباً مهماً من جوانب نشاطها لدراسة الاستقرار المالي والسعي لتحقيقه؛
- تزايد المخاطر التي تهدد النظام المالي العالمي مما يستدعي البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر ووضع آليات احترازية لوقاية النظام.

سادسا: حدود الدراسة

نظرا للاتساع الكبير الذي يميز النظام المالي العالمي على اعتباره الإطار الشامل لمختلف التعاملات المالية والنقدية في العالم، فقد تم تحديد الدراسة زمنيا ومكانيا كما يلي:

1. الحدود الزمانية للدراسة: تأخذ هذه الدراسة من أزمة 2008 بداية للدراسة لأنها تعتبر نقطة تحول في تاريخ النظام المالي العالمي بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، فبعد عقود من النمو الاستثنائي للنظام المالي العالمي الذي انطلق من الإيمان المطلق بحرية السوق وآليات الاقتصاد الحر، أخذت أطراف النظام المالي العالمي حاليا تتكيف مع بيئة أعمال جديدة تتسم بشكل عام بتشديد الائتمان وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة درجة التدخل الحكومي وتراجع وتيرة العولمة المالية التي سادت في السابق مع اتجاه الحكومات نحو تشديد القيود على تدفقات وتحركات رؤوس الأموال من أجل حماية اقتصاداتها من الآثار السلبية التي تنشأ عن هذه التدفقات.

2. الحدود المكانية للدراسة: نظرا لاتساع الموضوع وعمقه، فقد قمنا بتحديد الدراسة مكانيا في الدول ذات التأثير الكبير في النظام المالي العالمي والتي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي واليابان، وتعتبر هذه الدول أكثر الدول تأثيرا، ويرجع اختيار هذه الدول للمؤشرات التالية:

■ تضم هذه الاقتصاديات أكبر المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية العالمية، حيث تضم منطقة اليورو 10 مؤسسات، الولايات المتحدة الأمريكية 8 مؤسسات، المملكة المتحدة 5 مؤسسات، أما الصين فتضم 4 مؤسسات، في حين أن اليابان تضم 3 مؤسسات، أي أن هذه المناطق تعتبر مقرا لـ 30 مؤسسة ذات أهمية نظامية عالمية من أصل 33 شركة ذات أهمية نظامية؛

■ ضخامة القطاع المصرفي لهذه الاقتصاديات، حيث بلغت الأصول المصرفية الصينية 33 تريليون دولار في نهاية عام 2016، مقابل 31 تريليون دولار لمنطقة اليورو، و 16 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية و 7 تريليون دولار لليابان؛

■ المكانة الهامة لهذه الاقتصاديات ضمن إدارة النظام المالي العالمي، حيث تستحوذ هذه الدول على حصص هامة من حقوق التصويت في المنظمات المالية الدولية، كما تعتبر أطرافا هامة ضمن الهيئات التنظيمية الدولية كلجنة بازل.

سابعاً: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية التوصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، فقد تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** لإبراز مختلف المفاهيم والمقاربات التي يتضمنها حقل الاقتصاد السياسي الدولي، وتحديد المفاهيم والأدبيات المتعلقة بالنظام المالي العالمي ومختلف مكوناته وهندسته، وتحليل مختلف الاختلالات التي عرفها النظام المالي العالمي قبل الأزمة المالية العالمية 2008، وأهم الإصلاحات التي تمت برمجتها من قبل الاقتصاديات الرئيسية من أجل معالجة هذه الاختلالات. وفي المقابل تم اعتماد **المنهج التاريخي** الذي يعتبر الأنسب في تتبع التطور التاريخي للنظام المالي العالمي ومختلف تحولاته التاريخية وعرض مختلف الأزمات التي عرفها النظام المالي العالمي، وقد تمت الاستعانة بمجموعة متنوعة من المراجع والبيانات والكتب والمجلات المتوفرة، والاعتماد على الأعمال والتقارير المنجزة من طرف هيئات ومؤسسات دولية متخصصة.

ثامناً: هيكل الدراسة

تشتمل الدراسة على أربعة فصول منها فصلين نظريين، وفصلين تحليليين، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار الفكري والمفاهيمي لمقاربات الاقتصاد السياسي الدولي

يتناول الفصل الأول بالتحليل ظهور الاقتصاد السياسي الدولي ومختلف التحولات التي ساهمت في ظهوره، كما يتناول مختلف التيارات الفكرية التي يتضمنها هذا الحقل المهم، حيث يتضمن هذا الفصل أربعة مباحث، يتناول المبحث الأول من هذا الفصل جملة التحولات السياسية والاقتصادية الدولية لفترة السبعينات التي مهدت لظهور هذا الحقل، كما يتناول المبحث الثاني التفاعل بين السياسة والاقتصاد وميلاد الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر، في محاولة لإبراز التفاعل بين الاقتصاد والسياسة على المستوى المحلي والدولي وصعوبة الفصل بين المجالين، وفي المقابل يتناول المبحث الثالث التيارات التقليدية للاقتصاد السياسي الدولي (الواقعية الليبرالية والماركسية)، في حين يتناول المبحث الأخير من هذا الفصل أبرز المقاربات الحديثة للاقتصاد السياسي الدولي.

الفصل الثاني: مدخل نظري لدراسة النظام المالي العالمي

يتناول هذا الفصل النظري أهم المفاهيم والمكونات المشكلة للنظام المالي العالمي، حيث ينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، يتقدمها المبحث الأول الذي يتضمن أساسيات حول النظام المالي العالمي، والذي من خلاله تم التطرق إلى مفهومه ومكوناته الرئيسية، مع تسليط الضوء على مفهوم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال وأشكالها، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة تاريخية لتشكيل النظام المالي العالمي، انطلاقاً من دراسة مختلف

المراحل التي مر بها هذا النظام بداية من قاعدة الذهب إلى غاية المرحلة المعاصرة، مع محاولة ربط هذا التطور بالتحويلات الحاصلة في توزيع القوة على المستوى الدولي، إلى جانب هذا يتضمن المبحث الثالث إطارا نظريا للعولمة المالية والتكامل المالي العالمي يتم من خلاله توضيح مفهوم العولمة الاقتصادية والمالية وآثارها والجدل الدائر حولها، أما المبحث الأخير فيتضمن توضيحا لمختلف الأطراف الرسمية وغير الرسمية التي تشكل هندسة النظام المالي العالمي.

الفصل الثالث: اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

يتناول هذا الفصل التحليلي، أبرز الاختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي المعاصر والتي توجت باندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، ويتضمن هذا الفصل أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول ملامح النظام المالي العالمي المعاصر قبل الأزمة المالية العالمية، في حين يتناول المبحث الثاني اختلالات النظام المالي العالمي من خلال التعرض لماهية اختلال واستقرار النظام المالي ومختلف الأسباب والعوامل المؤدية إلى اضطراب النظام المالي العالمي، والتي أدت إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية عالمية وهو ما يتم تناوله في المبحث الثالث، حيث تم التطرق إلى أبرز الأزمات التي عرفها النظام المالي العالمي وفي الأخير يتناول المبحث الرابع الأزمة المالية العالمية ومختلف أسبابها ونتائجها، مع توضيح أبرز الإصلاحات المقترحة من أجل إصلاح النظام المالي العالمي.

الفصل الرابع: إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008-دراسة تحليلية

على ضوء ما تقدم من إطار نظري للدراسة وتحليل لمقاربات الاقتصاد السياسي الدولي التي تساعد بشكل كبير في قراءة الاقتصاد العالمي، يتناول هذا الفصل بالتحليل واقع إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وأبرز ما تم القيام به من طرف دول العالم الرئيسية من إصلاحات، وهذا من خلال استعراض مساهمة كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان وبعض الدول الناشئة، وهذا ضمن أربعة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول تحليلا لمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية (المركز) في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية انطلاقا من استعراض دورها كالاقتصاد مهيمن في الإصلاحات على المستوى المحلي والدولي، في حين يتضمن المبحث الثاني تحليلا لمساهمة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في إصلاح النظام المالي العالمي، أما المبحث الثالث فيتضمن إبرازا لمساهمة الدول الناشئة ممثلة في الصين ضمن جهود إصلاح النظام المالي العالمي، ليختتم الفصل بدراسة واقع ومستقبل النظام المالي العالمي على ضوء التحديات الرئيسية التي تواجهه.

تاسعا: الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الإحاطة ببعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك عبر عرض موجز لأهدافها، أساليبها، نتائجها وتوصياتها ثم التعليق عليها، ومن ثم عرض مميزات الدراسة الحالية عن بقية الدراسات وذلك كما يلي:

1. دراسة (آيت بشير، 2001)⁽¹⁾: تمحورت هذه الدراسة حول إمكانية جعل النظام النقدي الدولي كأداة لمعالجة الأزمات المالية بجانب السياسات الاقتصادية الداخلية المضادة لمثل هذه الأزمات، وقد ناقش الباحث هذا الموضوع من خلال دراسة النظام النقدي الدولي مع محاولة ربط تطور هذه الأنظمة مع ظهور أهم الأزمات المالية، وإبراز دور العولمة المالية في حدوث الأزمات، كما تطرق الباحث في الجانب التحليلي إلى الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع دراسة حالة الأزمة المكسيكية والأزمة الآسيوية، كما تطرق الباحث لأهم المقترحات الرامية إلى إصلاح النظام النقدي الدولي، وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج من بينها، أن هناك جملة من العوامل التي تسمح بالتخمين بارتفاع احتمال ظهور الأزمات المالية والتي من بينها ارتفاع احتياجات التمويل قبل الأزمة وارتفاع مخاطر آجال الاستحقاق لدى البنوك ومخاطر الصرف بالنسبة للمتدخلين في الأسواق المالية، وتوصل كذلك إلى مساهمة العولمة في ظهور الأزمات عن طريق تدويل خطر النظام.

ويرى الباحث أنه من الضروري لمواجهة هذه الأزمات إصلاح النظام النقدي عن طريق إنشاء مقرض ملاذ أخير الذي يرمي إلى توفير السيولة عند ظهور الأزمات، وذلك قصد تفادي ظهور حالات نقص السيولة وعدم القدرة على الدفع، إلى جانب فرض رسم على التحركات الدولية لرؤوس الأموال قصد كبح التحركات ذات الأهداف المضاربة وإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات المالية.

2. دراسة (حمدي بسيسو، 2009)⁽²⁾: هدفت الدراسة إلى تحديد أسس النظام المالي الدولي الجديد في ضوء تقييم أداء النظام المالي الدولي الحالي، وذلك في ما يتعلق بتحقيق أهدافه الأساسية التي أنشئت من أجلها المؤسسات الدولية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي الدولي، إضافة إلى تقييم أداء النظام النقدي الدولي فيما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية سواء على المستويات الوطنية أو الدولية، مع

(1) - آيت بشير عمار، (2001): الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي (مع دراسة الأزميتين المكسيكية والآسيوية)، رسالة ماجستير في علوم التسير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

(2) - حمدي بسيسو فؤاد، (2009): إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، 19-20 ديسمبر، بيروت، لبنان.

التركيز على الدروس المستنبطة من الأزمة المالية الاقتصادية السابقة التي انطلقت في سبتمبر 2008، وقد خلصت الورقة البحثية إلى أن هيكل وأداء مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي لا تتلاءم مع الأهداف التي تضمنتها وثائق إنشائها، كما أنها فشلت في التنبؤ بالأزمات، وقد خلصت الورقة إلى ضرورة إعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي وفقا لمتطلبات وأهداف الاستقرار الاقتصادي العالمي إضافة إلى الدعوة إلى ضرورة العمل على تحسين مستوى تمثيل الدول النامية والدول الصاعدة والفقيرة في إدارة هذه المؤسسات، مع التوجه نحو الاعتماد على سلة عملات بدلا من الاعتماد المفرط على الدولار، كما دعت الورقة إلى التخلي عن تقديس حرية السوق وتعزيز الدور التنظيمي والرقابي للحكومة والمؤسسات الرقابية على القطاع المالي.

3. دراسة (بن نعمون، 2009)⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى إبراز طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث انطلق الباحث من دراسة الأسباب الكامنة وراء حالة عدم استقرار الأسواق المالية والوتيرة العالية للأزمات المالية خلال العقود الثلاثة السابقة، كما تضمنت الورقة تحليلا للأزمة المالية العالمية وأسبابها ونتائجها الوخيمة على الاقتصاد العالمي، وقد دعا الباحث انطلاقا من جملة من الاقتراحات تتوافق مع رؤية العديد من المختصين تتضمن إعادة النظر في طريقة عمل وكالات التنظيم، إعادة تنظيم أسواق المشتقات المالية، مراقبة نشاط صناديق التحوط والملاذات الضريبية وإحكام الرقابة على النظام المصرفي مع عولمة الحوكمة المالية ومؤسساتها.

4. دراسة (Eichengreen, 2009)⁽²⁾: تضمنت الورقة تحليلا للأزمة المالية العالمية وسياسات الإصلاح انطلاقا من إبراز أهم مسببات الأزمة، حيث تطرق الباحث إلى تفسيرين رئيسيين للأزمة المالية الأول يتعلق بعدم كفاية التنظيم وتشوه نظام الحوافز في الأسواق المالية، أما الثاني فهو نتيجة عالمية لوفرات الادخار التي غدت ازدهار الائتمان غير المستدام في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تضمنت هذه الدراسة تحليلا للدروس المستفادة من الأزمة والآثار المترتبة على سياسة الإصلاح.

وقد خلصت الورقة إلى أن أصحاب المصلحة الأقوياء سيقاومون الإصلاح، كما أن الإصلاحات الموضوعية غير كافية، وإنما يتعين وضع تفاصيل هامة من أجل إنجاح الإصلاحات.

(1) - بن نعمون حمادو، (2009): طبيعة الإصلاحات المالية والمصرفية في أعقاب الأزمة المالية 2008، الملتقى الدولي حول الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

(2) - Eichengreen Barry, (2009): **the Financial Crisis and Global Policy Reforms**, the Federal Reserve Bank of San Francisco's Conference on ASIA and the Financial Crisis, 19-21 October, Santa Barbara, California.

5. دراسة (بن يخلف، 2010)⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى الإحاطة ببعض جوانب الأزمة المالية العالمية 2008 وآثارها على الاقتصاد العالمي والعربي، بالإضافة إلى مختلف الجهود المبذولة لمعالجتها، حيث تناول الباحث ضمن إطار تحليلي مختلف الأزمات التي عرفها النظام المالي العالمي منذ أزمة الكساد العظيم إلى الأزمة المالية العالمية 2008، كما تناول الباحث إدارة الأزمات المالية ومختلف الآليات والأساليب التي يمكن اعتمادها في إدارة الأزمات، وخلص الباحث إلى أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة أظهرت وجود خلل في النظام الرأسمالي العالمي وفشل المؤسسات المالية الدولية في إدارة الأزمة المالية، وبالتالي أوصى الباحث بضرورة إصلاح النظام المالي العالمي من خلال تعزيز الرقابة على القطاع المالي وإصلاح المؤسسات المالية الدولية مع الدعوة إلى بناء نظام مالي جديد يكون فيه للدول النامية دور أكبر مع ضرورة إعطاء حيز أكبر لتدخل الدولة في الأسواق المالية.

6. دراسة (Arner & Cyn-Young, 2010)⁽²⁾: تضمنت ورقة العمل تقييما لمقترحات مجموعة العشرين، فيما يتعلق بالإصلاحات التنظيمية والإشرافية المالية، مع التركيز على تأثيرها المحتمل على الاقتصادات والنظم المالية في الدول الناشئة، وقد هدفت الورقة إلى تحديد أساس لجدول أعمال مجموعة العشرين لإصلاح إدارة الاقتصاد العالمي، مع التركيز على الترتيبات والمؤسسات الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلا عن دور الترتيبات الإقليمية لا سيما في آسيا.

وقد خلصت الورقة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أتاحت الفرصة لإعادة تصميم الهيكل المالي الدولي من أجل تحسين أداء النظام المالي العالمي، كما دعا الباحثان إلى ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي ووضع ترتيبات لدعم الاستقرار المالي، مع ضرورة تعزيز الترتيبات الاقتصادية والمالية الإقليمية وذلك لدعم الاقتصادات المحلية.

7. دراسة (Aichour, 2011)⁽³⁾: هدفت هذه الدراسة ضمن إطار وصفي تحليلي إلى دراسة مراحل تطور النظام المالي العالمي ومختلف مكوناته وآليات إدارته، إضافة إلى إبراز أهم الاختلالات التي تواجه النظام المالي العالمي والأزمات المالية التي عرفها النظام، كما عملت الباحثة على استعراض أثر الاندماج المالي على درجات التأثير بالأزمات من خلال دراسة حالة الجزائر والصين وفرنسا، وفي الأخير عرجت الباحثة على بعض

(1) - بن يخلف آسيا (2010): الأزمات المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها - مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة (2008-2009)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

(2) - W.Arner Douglas, Cyn-Young Park, (2010): **Global Financial Regulatory Reforms: Implications for Developing Asia**, ADB working Paper Series on Regional Economic Integration, No. 57, Asian Development Bank.

(3) - Aichour Sarah, (2011): **le système Financier International en Temps Normal et en temps de Crise : Quelles Reformes**, Mémoire de Magistère, Ecole Doctorale Management International des Entreprises Université Aboubakr Balkaid, Tlemcen.

الآليات التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار المالي كإدراج القطاع الخاص ضمن مواجهة وحل الأزمات والعمل على إصلاح أسواق رؤوس الأموال لتلعب دورها بكفاءة، وتعزيز الرقابة المصرفية إضافة إلى تطبيق المعايير والقواعد الدولية، وقد توصلت الباحثة إلى استنتاج بارز مفاده أنه كلما زادت درجات التكامل والاندماج كلما زادت هشاشة النظام، وأن التعاون الوثيق والسريع بين السلطات الحكومية والنقدية للدول مع نظرائها الدولية أصبح ضرورة ملحة.

8. دراسة (Davis, 2012)⁽¹⁾ : تضمن التقرير لمحة عامة عن الاستجابات التنظيمية للأزمة المالية العالمية على الصعيد الدولي، وهذا انطلاقاً من تحليل أهم مظاهر الفشل التنظيمي البارزة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وقد خلص التقرير إلى أن الإصلاحات التي جاءت بعد الأزمة المالية العالمية 2008 تعتبر هامة وصحيحة، إلا أن هناك بعض المخاوف من أن يؤدي اتساع التغيير التنظيمي إلى عواقب غير متوقعة كما أشار التقرير إلى أن الضغوطات التي قد تنشأ من الأطراف الأقوياء قد تعيق الإصلاحات المقترحة.

9. دراسة (العقون، 2013)⁽²⁾: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور العولمة المالية في تكريس الأزمات المالية والتأكيد على أهمية تبني القواعد التنظيمية والسياسات الوقائية لتفادي وقوعها، وتحديد أهم سبل إدارتها وتقديم العلاج الأمثل في حال حدوثها على ضوء الدروس المستفادة من أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من أكثر الأزمات المالية حدة، وقد تناولت الباحثة أزمة الرهن العقاري في شكل دراسة تحليلية وقياسية لإبراز وتحديد أهم أسبابها، وحصر جملة من السياسات والآليات الوقائية التي من شأنها التقليل من حدوث الأزمات المالية، وقد خلصت الدراسة إلى الدور الكبير الذي لعبته العولمة وإفرازاتها من مبتكرات مالية، استفحال ظاهرة المضاربة وضعف الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية إلى جانب غياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات في حدوث الأزمة المالية، ويعتبر التوجه نحو التمويل الإسلامي أهم توصية خرجت بها الدراسة.

10. دراسة (Ipek, 2013)⁽³⁾: حاولت الدراسة إبراز أهمية الشرعية في الهيمنة من خلال التغييرات والاستمرارية في هياكل الاقتصاد السياسي الدولي، حيث تضمنت الدراسة توضيحاً لتأثير المشاكل الهيكلية والتحولات الجارية على شرعية وقبول الأفكار والقواعد النيوليبرالية المهيمنة، وهذا من خلال عرض مفهوم

(1)- Davis Kavin, (2012): **Regulatory Reform post the Global Financial Crisis: an Overview**, Report prepared for Melbourne APEC Finance Centre, Australia.

(2)- العقون نادية، (2013): العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج - دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة الجزائر.

(3)- Ipek Pinar, (2013): **Hegemony and Crisis in Global Political Economy: the Importance of Legitimacy, Perceptions**, Vol. XVIII, N^o.4, PP: 29-45.

الهيمنة من وجهة نظر مهيمنة ونقدية، وإبراز أهمية الشرعية في الهيمنة من خلال تقديم الاستمرارية والتحوليات الرئيسية في الاقتصاد السياسي الدولي ولاسيما في مجال التجارة والتمويل، كما ناقشت الدراسة الآثار المترتبة عن الأزمة الأخيرة وأبرز التحديات التي تواجه الهيمنة خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الوضع الراهن والموافقة على النظام الاقتصادي النيوليبرالي.

11. دراسة (بن ساعد، 2014)⁽¹⁾: هدفت الدراسة إلى عرض الآليات والقواعد الكفيلة ببناء نظام مالي دولي أكثر استقراراً وأقل عرضة للأزمات، حيث تضمنت الدراسة التحليلية محاولة لإبراز الاتجاهات المعاصرة في مجال تقييم ورقابة استقرار الأنظمة المالية، وتقييم الإجراءات والسياسات المتخذة من طرف البلدان، وأداء المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل احتواء الأزمة المالية العالمية والخروج منها، إضافة إلى دراسة محاولة وضع آليات وقواعد على مستوى الأنظمة المالية المحلية، وكذا على مستوى النظام المالي الدولي قصد ضمان فاعلية أدائه في ما يتعلق بالتعامل مع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي العالمي.

وقد استخلص الباحث جملة من النتائج أبرزها أن العولمة المالية وما نتج عنها من تحول في الاقتصاد العالمي باتجاه الاقتصاد الرمزي، وتزايد التعامل بالمشتقات المالية قد أدت إلى تزايد المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي، كما أكدت نتائج الدراسة على أن غياب الرقابة الكافية للسلطات على القطاع المالي يعتبر السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية، وانطلاقاً من هذه النتائج دعت الدراسة إلى إصلاحات عميقة في النظام المالي العالمي تتضمن ضرورة التفكير في إعادة الدولة إلى الواجهة مع إعادة النظر في قواعد العمل في الأسواق المالية والقوانين التي تحكم النشاط فيها.

12. دراسة (محمد إبراهيم عبده، 2015)⁽²⁾: هدفت الدراسة إلى رسم إطار مقترح لعمل النظام النقدي العالمي يضمن علاج الاختلالات الجوهرية التي يعاني منها، بعدما كشفت الأزمة المالية العالمية عن عدم قدرة النظام النقدي الدولي على أداء دوره بشكل سليم في ظل إطار عمله الحالي، وذلك بعد دراسة المشكلات التي يعاني منها النظام والتغيرات الجارية فيه، ومقارنة مع البدائل المختلفة لمستقبله وتحديد أفضلها وكذا دراسة أنجح الاتحادات النقدية التي يمكن الاستفادة من تجربتها (النظام الأوروبي للبنوك المركزية والاحتياطي الفيدرالي) بغرض وضع الهيكل التنظيمي وإطار العمل المناسب للنظام النقدي العالمي المعاصر، بغرض ضمان استقراره وأداء دوره بشكل سليم على المدى الطويل، وفي الأخير قدم الباحث تقييماً لموقف مصر في ظل النظام النقدي العالمي المقترح.

(1) - بن ساعد عبد الرحمن، (2014): اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

(2) - محمد إبراهيم عبده إبراهيم، (2015): إمكانيات إصلاح أداء النظام النقدي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية (دراسة مقارنة) دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.

ومن خلال هذه الدراسة التحليلية استخلص الباحث العديد من النتائج أبرزها أهمية العملة الموحدة في تحقيق الاستقرار النقدي، وبالتالي دعت الدراسة إلى أهمية الاستفادة من تجربة النظام الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي على اعتبارهما من أنجح تجارب الوحدة النقدية على المستوى العالمي، مع ضرورة تلافي سلبياتها في سبيل إصلاح النظام، كما دعت الدراسة إلى أهمية التعاون الاقليمي العربي من أجل تشكيل جبهة قوية تضمن لها التمثيل الأفضل ضمن مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية.

13. دراسة (Herr, 2016)⁽¹⁾: تضمنت الورقة تحليلا للاستنتاجات الرئيسية للسياسة العامة اللازمة لإصلاح النظام المالي العالمي، والتي تعتبر مرجعا للحكم على الإصلاحات الفعلية التي نفذت استجابة للأزمة المالية العالمية 2008، كما ركزت الورقة على أبرز التغييرات التنظيمية والمؤسسية الكبيرة التي عرفها النظام المالي بعد الأزمة المالية.

14. دراسة (عزايز وحاجي، 2017)⁽²⁾: هدفت الدراسة إلى إبراز مختلف الآليات الكفيلة بإصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل التحديات التي تفرضها الأزمة المالية العالمية، حيث انطلقت الدراسة التحليلية من إبراز معالم النظام النقدي الدولي الراهن من خلال تحليل نظام الصرف والسيولة الدولية وإدارة أزمة المدفوعات، لتعرج الدراسة على آثار الأزمة المالية العالمية على النظام النقدي الدولي الراهن من خلال عرض تأثيرها على تقلبات أسعار الصرف وتقلبات تدفقات رؤوس الأموال الدولية، إضافة إلى تأثيرها على العملات الإلكترونية، لتختتم الدراسة بآليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن من خلال إصلاح الإطار المؤسسي المسير للنظام النقدي مع العمل على بلورة أسس جديدة لقاعدة النظام النقدي الدولي مع إمكانية اعتماد قاعدة الذهب والعمل على ضبط أسعار الصرف إضافة إلى التنسيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة والصاعدة.

ومن بين أبرز توصيات الدراسة ضرورة إعادة هيكلة المنظومة الإدارية للمؤسسات النقدية الدولية، ووضع حد لتجاوزات السياسات النقدية التي تخدم المصلحة الخاصة وكذا الاعتماد على الذهب كوسيط للمبادلات والمعاملات المالية في حدود معينة كحد أدنى وأقصى، مع ضرورة التحكم في سياسات تخفيض العملة وإشراك الدول النامية التي تعد طرفا مهما في الاقتصاد الدولي على أمل إعادة التوازن للاقتصاد العالمي.

(1) - Hans Jorg Herr, (2016): **After the Financial Crisis: Reforms and Reform Options for Finance, Regulation and institutional Structure**, Working Paper, N°.63, Institute for International Political Economy, Berlin.

(2) - عزايز جلال، حاجي العجة، (2017): آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008-2009، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، ص ص: 285-296.

التعليق على الدراسات السابقة وخصائص الدراسة الحالية

إن أغلب الدراسات التي تمت الإشارة إليها أعلاه تتوافق مع هذه الدراسة في كونها تتضمن تحليلاً للأزمة المالية العالمية، وأبرز الاختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي، إلا أنها تختلف عن هذه الدراسات في أن تحليل الاختلالات التي يعاني منها النظام المالي العالمي كان من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، الذي ينظر إلى الهيمنة وتفاعلات النظام المالي العالمي منظور مختلف، كما تختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات في تحليلها لأبرز المواقف الدولية من إصلاح النظام المالي العالمي، والوقوف على مدى نجاح الإصلاحات المقترحة والمطبقة في أبرز الاقتصادات في العالم، مع محاولة استشراف مستقبل هذا النظام من خلال تحليل أبرز التحولات المتوقعة مستقبلاً.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي و الفكري لمقاربات الاقتصاد
السياسي الدولي

تمهيد

أظهرت الحركية الكبيرة التي عرفتتها المجتمعات خلال القرن الماضي صعوبة كبيرة في تجاهل العلاقة بين العوامل الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والدولي، حيث أصبحت أغلب القضايا السياسية تتضمن بعدا اقتصاديا سواء كان ذلك بشكل ضمني أو صريح والعكس صحيح، ففوة الدولة لم تعد تقتصر على القوة العسكرية ولكن أيضا على القوة الاقتصادية، هذه الأخيرة عرف مفهومها تطورا كبيرا وصل إلى درجة تعريفها على أنها القدرة على التحكم في وضع القواعد والمعايير التي تحكم النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي.

هذه التحولات وإلى جانب التطورات التي شهدتها الساحة الدولية خلال فترة السبعينات، من انهيار نظام برينتن وودز وفترة الاستقرار النسبي والانفراج الدولي أبرزت مدى محدودية فهم النظريات التقليدية للعلاقات الدولية المعاصرة التي تتميز بدرجة كبيرة من التعقيد والتشابك، وصعوبة فصل السياسة والاقتصاد على المستوى الدولي، وأن أي محاولة لفصل هذين المجالين سيكون على حساب الفهم الدقيق للتطورات والحقائق وهذا ما مهد لظهور العديد من الأفكار التي إندرجت في إطار ما يسمى حقل الاقتصاد السياسي الدولي.

إن تعدد القضايا المعاصرة وتشابكها جعل هذا الحقل متنوعا وواسعا بشكل كبير، ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز أساسيات هذا الحقل المعرفي انطلاقا من توضيح الجدال الكبير حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، والتطرق إلى الإيديولوجيات التقليدية في الاقتصاد السياسي الدولي، وصولا إلى المقاربات الحديثة التي برزت مع أوائل السبعينات بشقيها المهيمنة والنقدية، وذلك وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول: التحولات السياسية والاقتصادية الدولية لفترة السبعينات

المبحث الثاني: التفاعل بين السياسة والاقتصاد وميلاد الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر

المبحث الثالث: إيديولوجيات الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي

المبحث الرابع: المدارس المعاصرة في الاقتصاد السياسي الدولي

المبحث الأول: التحولات السياسية والاقتصادية الدولية لفترة السبعينات

عرف النظام الدولي خلال النصف الأول من القرن العشرين العديد من التحولات والتطورات التي أدت إلى إحداث تغيير جذري في آلية سير هذا النظام، الأمر الذي دفع بالدارسين والمفكرين إلى محاولة تكييف منطلقاتهم الفكرية لفهم هذه التغيرات من خلال تطوير المقاربات التقليدية واعتناق فكر جديد هو الاقتصاد السياسي الدولي.

المطلب الأول: التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية لما قبل السبعينات

شهدت الفترة التي سبقت السبعينات العديد من التحولات الأمنية، السياسية والاقتصادية التي ساهمت في تشكيل النظام الدولي الذي لا تزال قواعده سارية إلى حد الساعة وتشمل هذه التحولات مايلي:

أولاً: نهاية فترة الصراعات العسكرية

حسمت الحرب العالمية الثانية مسألة تعدد الهيمنة الإمبريالية إلى صالح الإمبريالية الأمريكية التي لم تتعرض أراضيها وآلاتها الصناعية وجهازها العسكري للتدمير كقوة مهيمنة تسيطر على آليات سير الاقتصاد العالمي، تليها المملكة المتحدة بعد تراجع دورها في الساحة العالمية⁽¹⁾.

إذ ترتب عن الصراعات العسكرية آثار سلبية وخلق تكاليف اقتصادية كبيرة، الأمر الذي دفع بالدول إلى تغيير استراتيجيات التوسع في الأسواق الدولية.

ثانياً: البعد الجديد للتكنولوجيا

بعد سيادة نمط الإنتاج الكثيف في أغلب الدول الرأسمالية لسنوات عديدة، حاول خلالها المنتجون إشباع الطلب المتزايد في الداخل والخارج مدعوماً بمخرجات الثورة الصناعية وتطور الآلات، إلا أن هذه الزيادة في الإنتاج لم تتوافق مع زيادة الطلب، وهو ما أدى إلى أزمة الكساد الكبير.

الخروج من أزمة الكساد الكبير تطلب البحث عن أساليب فعالة تعيد الانتعاش إلى الأسواق والمصانع وتحفظ المكانة الرائدة للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الاقتصادي الدولي، وقد جاء في نظرية شومبيتر (1965)، خلال السنوات التي تلت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 " إن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج حتى يتطور

(1) - عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، (2010): اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة بين (1955-2004) باستخدام نموذج كالدور، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 114.

ويحقق النمو إلى إنتاج أشياء جديدة بطريقة تساعد على زيادة المبيعات وزيادة المكاسب المالية المحصل عليها⁽¹⁾، وقد تميزت هذه الفترة بالتدخل الكبير للدولة الأمريكية في الاقتصاد، واستخدام التكنولوجيات المتطورة في الإنتاج، وأصبح التقدم التكنولوجي أسرع من تطور الإنتاج نفسه⁽²⁾.

ساهم هذا التطور في تغيير العديد من الافتراضات القائمة منذ زمن طويل في عدة مجالات⁽³⁾، خاصة فيما يخص التجارة الدولية، كما لعب دور قاطرة التغيير في السياسة العالمية، حيث لعب دورا كبيرا في التأثير على القوة القومية وإعادة تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة، وأصبح جوهر هذه الأخيرة يعتمد على التكنولوجيا بعدما ارتبط لفترة طويلة بالقوة العسكرية.

ثالثا: الفوضى النقدية وميلاد نظام بريتن وودز

عندما بدأت بوادر نهاية الحرب العالمية الثانية بالظهور، بدأت الحكومتان الأمريكية والبريطانية بالإعداد لنظام نقدي جديد يضمن إستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية وحرية التجارة الدولية ويمد الاقتصاد العالمي بالسيولة الكافية، وبنهاية الحرب انعقد مؤتمر بريتن وودز في تموز 1944 بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية الذي تم فيه تقديم كلا المقترحين. ونظرا للقوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها الكبير على عديد الدول التي حصلت على مساعدات منها بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال تم التصويت على المقترح الأمريكي بالأغلبية، وقد رأى العديد من الاقتصاديين بأن هذا النظام كان نتيجة تفاعل بين أفكار الطرفين، ومع ذلك جاء النظام الاقتصادي الجديد متضمنا لأفكار **هوايت** بدرجة كبيرة من تأثير **كينز** وهو ما يؤكد قوة السلطة في مواجهة الفكر⁽⁴⁾.

رابعا: سيادة الفوردية كنموذج إنتاج

خلال الربع الأول من القرن العشرين ظهرت الفوردية باعتبارها نظام للتراكم الرأسمالي، حيث نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها توسعت إلى جميع أنحاء العالم، والفوردية تتميز بالإنتاج الصناعي الكثيف والاستهلاك الواسع، وتقوم على تنظيم علاقات رأس المال - العمل عن طريق إنشاء توافق واسع بين الطرفين بنجاح، وطور هذا المصطلح من طرف **انطونيو غرامشي Antonio Gramsci**، فبالنسبة لغرامشي فالهيمنة

(1)- François Gros, (1997): L'innovation En Education et en Formation, Revue Francaise de Pédagogie, N° 118 Janvier-Février-Mars, P: 128.

(2)- فؤاد مرسي، (1990): الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 16.

(3)- المرجع نفسه، ص: 16.

(4)- حازم الببلاوي، (2000): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 41.

تشير إلى القيادة السياسية والأخلاقية التي من خلالها تقوم الطبقة الرأسمالية بدمج الطبقة العاملة في المجتمع وقد كان الهدف من مفهوم الفوردية هو التنسيق الملموس للمصالح بين الطبقة الحاكمة والمرؤوسين، وقد كان الغرض من هذا المفهوم هو التعبير فقط عن هذا النوع من التسوية المادية، وقد رأى غرامشي بأن الأشكال الجديدة لتنظيم العمل مثل التaylorية والمكننة في المصانع الكبرى كان إنشاقا كبيرا، وحل الهيمنة وجد من طرف هنري فورد والذي اعتمد استراتيجية دفع أجور عالية للعمال لتقليل الدوران والمقاومة في العمل.

بالنسبة لغرامشي فالفوردية تعبر عن شكل جديد لتنظيم العمل على أساس التaylorية، المكننة ودفع أجور عالية كشكل من أشكال توافق الطبقات على المستوى التنظيمي بين رأس المال والعمل⁽¹⁾.

طورت الفوردية كنموذج للإنتاج من خلال إدخال أساليب إنتاجية جديدة من قبل الشركات الفوردية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة كبيرة في الإنتاجية والأجور الحقيقية، وقد تميزت فترة الخمسينات والستينات بتوسع اقتصادي غير مسبوق حول العالم، وهذا نظرا لتراكم المدخرات وازدهار صناعة السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة زيادة المبيعات، إضافة إلى إعادة بناء المجتمعات الأوروبية واليابانية، والتوسع في القطاعات المالية، مزامنة مع الوضع المهيمن للدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي والتي ساهمت في توسع الإنتاج وزيادة الأجور⁽²⁾.

استمر هذا النموذج إلى غاية نهاية الستينات عندما أخذت معدلات الربح تتجه إلى الإنخفاض.

المطلب الثاني: التحولات الدولية الأساسية لسنوات السبعينات

بعد أن ساد الاستقرار خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، عادت حالة الاستقرار إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية مع نهاية الستينات، هذه الأخيرة وعلى عكس التحولات التي شهدت من قبل لم يستطع منظروا علم الاقتصاد أو علم السياسة تفسيرها بشكل دقيق من خلال المناهج والمقاربات الخاصة لكل منها، وهذا نظرا للدرجة الكبيرة من التعقيد والتشابك التي ميزت هذه التحولات، وقد استدعت هذه الأخيرة ظهور الاقتصاد السياسي الدولي كحقل متميز للدراسة.

وتبرز أهم التحولات التي شهدتها النظام الدولي خلال هذه المرحلة في الحظر النفطي العربي وميلاد الأوبك انهيار نظام بريتن وودز، والتحول النوعي في الدراسات الأكاديمية.

(1)- Matt Vidal, (2011): **Reworking Postfordism, Labor Process Versus Employment Relations**, Sociology Compass Vol. 5, N° 4, P: 274.

(2)- Aaron Tauss, (Julio a Diciembre De 2012): **Contextualizing The Current Crisis: Post Fordism- Neoliberal Restructuring and Financialization**, Colombia Internacional, vol. 76, P: 55.

أولاً: الأزمة النفطية (1973)

أدت حرب أكتوبر سنة 1973 إلى قطع دول الأوبك للإمدادات النفطية، وقامت دول الخليج (العراق، أبو ظبي، الكويت، السعودية، قطر) بعد عشرة أيام من اندلاع الحرب برفع سعر النفط من 3.12 دولار إلى 3.65 دولار للبرميل، وقامت بتخفيض إنتاج النفط كأداة للضغط على الدول غير المعارضة للاحتلال الإسرائيلي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تمت مقاطعتها من طرف المملكة السعودية، ودول عربية أخرى بسبب دعمها السياسي والعسكري لإسرائيل، أما ثاني دولة تمت مقاطعتها فكانت هولندا بسبب تقديمها لتسهيلات للقوات الجوية وعرض رحلات إلى إسرائيل⁽¹⁾.

في 5 نوفمبر أعلن وزراء النفط للدول العربية عن خفض الإنتاج بنسبة 25% عن المستوى الذي كان عليه في سبتمبر، كما جرى تمديد الحظر أيضا إلى عدة دول كالبرتغال، روسيا، وجنوب إفريقيا. وقد نتج عن ذلك زيادة كبيرة في الأسعار خلال هذه الأزمة النفطية، فبعد اجتماع دول OPEC (الأوبك) و GULF6 (دول الخليج الستة) في ديسمبر 1973، تم التوصل إلى رفع السعر من 5.12 دولار إلى 11.65 دولار للبرميل، وعلى الرغم من ذلك وباعتبار الولايات المتحدة ليست فقط مستوردة للنفط ولكن أيضا تملك احتياطات كبيرة، فقد وقع الرئيس الأمريكي نيكسون على ما يسمى وثيقة الطوارئ لتوزيع النفط كإجراء مضاد وتلزم هذه الوثيقة الحكومات بالسيطرة على الإنتاج البترولي والأسعار وكذا عمليتي التوزيع والتسويق، وعلى إثره ومن أجل مواكبة الزيادات الهائلة في أسعار النفط وآثارها الاقتصادية نظمت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرا عن الطاقة بواشنطن في فيفري 1974 والذي كان بحضور 13 دولة صناعية ومنتجة للنفط، تم وضع اتفاق مشترك أعلن خلاله وزراء العرب في مارس على إنهاء الحظر المفروض على الولايات المتحدة الأمريكية وفي جوان وجويلية رفع الحظر عن جميع الدول الأخرى⁽²⁾.

تعتبر عملية الحظر دليلا قاطعا عن التأثير الكبير والتفاعل المتبادل بين السياسة والاقتصاد، حيث كان لها آثارا كبيرة على الاقتصاد العالمي، حيث أدى إلى انخفاض معدل النمو من 2.1% في عام 1974 إلى 1.4% في عام 1975، كما تراجعت التجارة الدولية حيث حققت نموا سلبيا في العامين المواليين -5.4% سنة 1974 و -7.3% سنة 1975، إضافة إلى تراجع حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدلات البطالة والتضخم⁽³⁾.

(1)- Pascal Ditté, Peter Roell, Op.Cit, P: 6.

(2)- Ibid, PP: 6-7

(3)- Ibid, P: 7.

لقد أثبتت الأزمة النفطية لسنة 1973 الأهمية الكبيرة للاقتصاد بصفة عامة والنفط بصفة خاصة في التأثير على السياسة العالمية، وأن الاقتصاد الدولي والسياسة العالمية يسيران في خط متوازي، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وأثبتت بشكل كبير الأبعاد الرئيسية للاقتصاد السياسي الدولي والتي تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- أظهر الحظر النفطي قوة وتأثير الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية، كما أنه وبعد ظهور الأوبك لا تستطيع أي دولة على وضع سياسة دون الأخذ بعين الاعتبار ردة فعل الاقتصاد الأجنبي؛
- كشف الحظر النفطي الترابط المعقد بين كل من السياسة الداخلية، الاقتصاد المحلي، السياسة الدولية والاقتصاد الدولي؛
- تحول المدفوعات الدولية التي تأثرت بالحظر النفطي، أين كانت بداية التحرك نحو نظام مالي عالمي ومعه العولمة الاقتصادية عموماً على نحو متزايد، حيث أصبح ينظر إلى القضايا الاقتصادية والسياسية بشكل عالمي وليس فقط دولياً وخارجة عن سيطرة حكومات الدول الفردية.

ثانياً: انهيار نظام بريتن وودز

بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت أوروبا أن تعيد بناءها، والتي تصاحبت مع قيام العديد من الدول بالتحرك، واتجهت إلى تحقيق استقلالها النقدي والخروج من المناطق النقدية والرقابة على الصرف والتجارة الخارجية وتكوين بعض الاتحادات النقدية بين الدول حديثة الاستقلال، وهكذا استفادت أوروبا من النظام النقدي الجديد وتحول الحال من ندرة الدولار إلى وفرة، ففي عام 1958 أكملت أوروبا مرحلة البناء، وغدت التجارة الدولية تتم في أطر متعددة، وبدأ الانتقال من المدة الانتقالية الاستثنائية إلى أخرى جديدة يمكن تسميتها مرحلة النهوض الاقتصادي، وبدأت أوروبا تتخلص من الفائض الدولارى إلى الذهب لإفراطها في حيازة هذه العملة وبدأت تظهر بوادر ضعف الدولار الأمريكي عالمياً، وبعملية التبديل هذه بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تفقد كميات كبيرة من الذهب⁽²⁾.

مقابل هذا، فإن عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال أواخر الخمسينات وبداية الستينات وتردد بلدان أوروبا الغربية واليابان في رفع قيمة عملاتها خلق تصدعات في نظام بريتن وودز كما أن

(1)- Hanaa A. Hammood, (2011): **International Political Economy, Perspectives, Structures and Global Problems** Iraqi Journal for Economic Sciences, 9^{eme} Années, N°. 28, P: 193.

(2)- عباس إبراهيم بغدادى، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

تصاعد هذا العجز خلال الحرب الفيتنامية في أواخر الستينات جعل من الصعب الحفاظ على النظام النقدي الدولي⁽¹⁾.

وأمام هذه الأوضاع المتأزمة تم الإعلان عن إنهاء تحويل الدولار إلى ذهب، وبذلك انتهت الاتفاقية وساد الاضطراب في أسواق الذهب والصرف⁽²⁾.

يعتبر فك الارتباط بين الدولار والذهب وانهيار نظام بريتن وودز قرارا ذا وجهين سياسي واقتصادي فالقرار الذي اتخذ بشكل فردي دون مراعاة الآثار السلبية التي يمكن أن يتركها هذا القرار على الاقتصاد العالمي كان نتيجة المخاوف السياسية الأمريكية من تراجع القوة والهيمنة الأمريكية في ظل المسؤوليات التي يفرضها نظام بريتن وودز على الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقيد الاقتصاد الأمريكي، في ظل ظهور بوادر قوى جديدة منافسة، وهذا ما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود القرارات الاقتصادية بما يخدم مصالحها الخاصة فقط، فتراجع القوة الأمريكية لا تقبله هذه الدولة التي تطمح لاستدامة هيمنتها على النظام المالي العالمي.

ثالثا: انهيار النموذج الفوردي

بداية من أواخر الستينات بدأت معدلات النمو ومستويات الإنتاجية والأرباح في الإنخفاض، ودخلت الفوردية باعتبارها النموذج المسيطر للتراكم الرأسمالي في أزمة عميقة، ولا يوجد إجماع في الأدبيات حول آثار هذا التراجع، فهناك حجة قائلة بأن اشتداد المنافسة على المستوى العالمي بين القطاعات الصناعية في أكثر البلدان الصناعية أدى إلى قدرة مفرطة في الإنتاج، وعلى وجه الخصوص اليابان وأوروبا الغربية والتي برزت بوصفها أطراف منافسة للشركات الأمريكية العابرة للحدود، هذه البيئة التنافسية بشكل متزايد بدأت في خفض ربحية التصنيع في جميع أنحاء العالم بين 1965-1973 وأسفرت عن ركود كبير، يضاف إلى هذا تسارع إدخال التكنولوجيات الجديدة من قبل أصحاب رأس المال والنفقات المتزايدة على الآلات والتكنولوجيا ساهم أيضا في تراجع الربحية، كما فسرها البعض بتنامي القوة السياسية والاجتماعية للعمل المنظم في البلدان الصناعية الذي كان في صميم الأزمة، فخلال فترة الإزدهار لسنوات الخمسينات والستينات حققت النقابات العمالية القوية

(1)- Gokhan Ozkhan, (July 2012): **Emergence Of International Political Economy as a Sub- Discipline of International Relations and Impact Of The Global Crisis on International Political Economy**, International Journal of Business And Social Science, Vol .3, N°.13, P: 199.

(2)- United States Departement Of State, Office of The Historian Bureau of Public Affairs, **Nixon and The End of The Bretton Woods System 1971-1973**, Available at : <http://History.State.Gov/Milestones/1969-1976/Nixon-Shock> ,(le 20/01/2014).

والمنظمة تنظيماً جيداً زيادات كبيرة في الأجور، وفي نهاية المطاف بدأت معدلات الأجور تجبر انخفاض الإنتاج والأرباح⁽¹⁾.

كانت نهاية النموذج الفوردي بداية للعديد من التحولات في النظام الاقتصادي الدولي وقد شملت هذه التحولات ما يلي:

- تدويل الإنتاج وبروزه كإستراتيجية رئيسية للرأسماليين المحليين الذين يسعون إلى إعادة إنشاء معدل الربح؛
- إعادة تشكيل القوى الاجتماعية والناجمة عن ديناميكيات الصراع بين مختلف أجزاء رأس المال والعمل؛
- صعود النيوليبرالية، التي حلت محل الكينزية في المركز وسياسة إحلال الواردات في المحيط؛
- ظهور الأمية، حيث صعد القطاع المالي من كونه مجرد مسير لعملية التراكم إلى محرك قائد وراء النمو الاقتصادي.

رابعاً: التغير النوعي في طبيعة الدراسات الأكاديمية المتخصصة

إن نهاية الحرب العالمية الثانية وثبوت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة أدى إلى إعادة تأسيس العلاقات الدولية على أساس العلاقات الاقتصادية بدلاً من العلاقات العسكرية بين الدول، وكاستجابة لذلك فقد حدث تغير جوهري في الدراسات الأكاديمية والتوجهات الفكرية مواكبة للوضع.

بعد أن كانت قضايا السياسة الاقتصادية (التجارة، الاستثمار، الأموال الأجنبية) يعبر عنها بقضايا السياسة الدنيا (Low Politics) على اعتبار أن هذه القضايا غير مهمة نسبياً مقارنة بقضايا السياسة العليا (High Politics) كسياسة الدولة والأمن، لتنتقل بذلك العلاقة بين السياسة والاقتصاد والدولة والأسواق مرة أخرى إلى الواجهة ضمن الدراسات الأكاديمية التي تهدف إلى فهم العلاقة بين هذه العناصر الرئيسية، والتي تعتبر من الأمور التي أهملتها دراسات العلاقات الدولية التقليدية⁽²⁾.

خامساً: العولمة

تعتبر العولمة بقيادة التطورات في تقنيات المعلومات والاتصالات والنقل آلية أخرى دعمت ظهور الاقتصاد السياسي الدولي كفرع معرفة مهم في العلاقات الدولية، حيث أدت التحولات الجذرية في تكنولوجيا المعلومات إلى إزالة الحواجز بين الأسواق الموزعة جغرافياً وتسريع تحركات رؤوس الأموال الدولية، كما أدت

(1)- Aaron Tauss, Op. Cit, P: 55.

(2)- Susan Strange, (1994): **State and Market**, 2nd Ed, Printer, London, P: 11.

إلى التوريق وتكامل الأسواق العالمية وأصبحت التطورات التكنولوجية مصدر قوة وتغيير داخل الاقتصاد العالمي.

هذا الإعتماد المتبادل المعقد جعل القضايا الاقتصادية الدولية موضوعات أساسية في السياسة الدولية حيث أصبحت أسباب ونتائج العولمة وتأثيرها على الدول والمؤسسات الدولية والتعاون الدولي من بين القضايا التي يتم بحثها في معظم دراسات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأطراف الرئيسية الحديثة في الاقتصاد السياسي الدولي

على الرغم من اختلاف منظري الاقتصاد السياسي الدولي حول الأطراف المشكلة للاقتصاد السياسي الدولي المعاصر، إلا أن هناك أربعة أطراف رئيسية في الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر تتمثل في الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات المالية الدولية، المنظمات غير الحكومية والتكتلات الإقليمية.

أولاً: الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات طرفاً رئيسياً في الاقتصاد السياسي الدولي، والتي استمدت قوتها من حجمها الكبير واتساع رقعة نشاطها، إذ أصبحت هذه الشركات ذات تأثير كبير في العلاقات الدولية، حيث تعمل هذه الشركات على التدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية والمضيضة لها، بهدف الحفاظ على مصالحها وأهدافها، والتي غالباً مع تعكس أهداف ومصالح الدول الكبرى، وأضحت بذلك السيادة الوطنية للدول المضيفة مهددة بالخطر نتيجة تأثيرات هذه الشركات، والتي تحدث بسبب⁽²⁾:

- مخالفة الشركات المتعددة الجنسيات لتشريعات الدول التي تعمل فيها كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي والسياسة الضريبية والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسة الأسعار؛
- التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول التي تعمل فيها؛
- مطالبة هذه الشركات لحكوماتها بإتخاذ إجراءات ذات صبغة سياسية واقتصادية للضغط على حكومات الدول التي تعمل فيها لخدمة مصالحها الخاصة؛
- رفضها قبول تطبيق القانون الداخلي المتعلق بالتعويض في حالة التأميم؛
- عرقلة جهود الدولة المتخلفة لاستغلال ثرواتها من أجل ممارسة السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية.

(1) - Gokhan Ozkhan, Op. Cit, P: 200.

(2) - أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، (2010): الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 85، بغداد، ص: 130.

ثانياً: المنظمات الحكومية الدولية

كثيراً ما كانت أدوار المنظمات الدولية محل جدل خاصة فيما يتعلق بأهميتها وتأثيرها على العلاقات الدولية، ويجادل الواقعيون أمثال **John Mearsheimer** **جون ميرشيمر** بأن المنظمات الدولية ليست لها أهمية كبيرة لأنها مجرد انعكاس للسعي لتحقيق المصالح الوطنية.

وعلى حد تعبير ميرشيمر كما ذكر (Russett et al (2006) بأن المنظمات الدولية "هي في الأساس إنعكاس لتوزيع السلطة في العالم، وهي تستند إلى حسابات المصلحة الذاتية للقوى العظمى، وليس لها تأثير مستقل عن سلوك الدول⁽¹⁾ .

ومن جهة أخرى، اعتبر آخرون بأن المنظمات الدولية مهمة جداً في النظام الدولي، حيث تظهر العديد من الحقائق بأن المنظمات تؤدي أدوار مختلفة تتراوح بين الأدوار داخل الإقليم وبين الأقاليم والأدوار الدولية وتشمل الأدوار العامة للمنظمات كونها تعمل كمندى للتفاعل بين الدول وتعزيز التعاون، والمساعدة في حل المشاكل التي تتجاوز قدرة الدولة، والعمل كأدوات لتعزيز مصالح السياسة الخارجية للدول وغيرها.

بالنسبة لـ **Russett روسات** فإن المنظمات الدولية مفيدة في تطبيق القانون الدولي والمساعدة على تنسيق امتثال الدول حول مصالحها المشتركة، وفي الإشارة إلى فوائد التعاون، فقد عملت منظمات إقليمية دولية مثل الاتحاد الأوروبي على نطاق واسع لتعزيز التعاون الاقتصادي⁽²⁾.

وقد حدد **Rourke رورك** ثلاثة أدوار للمنظمات الحكومية الدولية تشمل مايلي⁽³⁾:

- مساحة تفاعلية للدول الأعضاء لمواصلة تحقيق مصالحها الوطنية الفردية، ومن المتوقع أن تضع البلدان دائماً مصالحها الوطنية في الاعتبار قبل الانضمام إلى أي منظمة دولية؛
- المنظمات الحكومية الدولية هي مركز تعاون بين الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، وتستخدم البلدان المنظمات الدولية كوسيلة لحل مشاكلها من خلال التعاون مع البلدان الأخرى، وتشمل هذه المشاكل الأمن والقضايا البيئية.. إلخ؛
- المنظمات الحكومية الدولية تعتبر كجهات فاعلة دولية مستقلة، وهذا يعني أن إجراءات المنظمات الحكومية الدولية يتم تحديدها فعلياً من خلال رغبات وأصوات الدول الأعضاء، وعليه تعمل المنظمات

(1)- Russett. B, Starr.H, Kinsella. D, (2006): **World Politics: The Menu for choice**, 8thEd, Thompson Wadsworth Belmont, p: 68.

(2)- Ibid, p:295.

(3)- Rourke J.T, (2007): **International Politics on World Stage**, 11th Ed, McGraw-Hill Companies, New York.

الحكومية الدولية بتطوير موظفين إداريين قويين ودائمين، وفي معظم الأوقات ينتقلون إلى الدول الأعضاء لتحقيق أهدافهم، والنتيجة هي أن كل المنظمات الحكومية الدولية تصبح أقوى من الدول الأعضاء وهذا ما جعلها تميل إلى أن تكون فوق وطنية.

وتعمل المؤسسات المالية الدولية على التأثير بشكل مباشر في الهيكل أو البنية الداخلية لأي حكومة وطنية، إذ تعمل على زيادة عمليات الخصخصة وزيادة المتعاملين غير الحكوميين، إضافة إلى التأثير في تفاعلات الاقتصاد الدولي، حيث تعتمد على عدة آليات في التمويل منها آلية التمويل قصير الأجل وطويلة الأجل للدول التي تعاني من اختلال في ميزان المدفوعات وضعف في البنية التحتية بشرط أن تتخذ الدول المستفيدة جملة من الإجراءات وأن تتقيد بجملة من الشروط التي تربط السياسة القومية المحلية بالقرارات والسياسات العالمية وبالتالي فالمؤسسات المالية الدولية تعتبر طرفاً رئيسياً في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي.

كما تشترط المنظمة العالمية للتجارة جملة من الإجراءات على الدول الراغبة في الانضمام سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، والذي ينتج عنه تأثير على سياسة الدولة للوصول إلى مستوى يتوافق مع تطلعات الدول الأعضاء المهيمنة على التجارة العالمية والتي تطمح لتوسع أكثر في أسواق دول العالم.

ويتأثر سلوك المنظمات المالية الدولية بجملة من العوامل منها ما هو نابع من داخل المنظمات ذاتها ومنها ما هو خارجي يتعلق بالاقتصاد المحلي للدول الأعضاء والدول المقترضة، وعلى هذا الأساس يرى **Ngaire woods** ⁽¹⁾ بأن تفضيلات الدول المهيمنة الممثلة أساساً في مجموعة السبعة (G7)، لها دور كبير في التأثير على سلوك المنظمات المالية الدولية، كما تعمل المنظمات غير الحكومية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على الحكومة الأمريكية للتأثير على المنظمات المالية الدولية، وتشمل قنوات النفوذ الخاصة بمجموعة السبعة مراقبة ميزانية المنظمات المالية الدولية، من خلال السيطرة على أموال أو ضمانات إضافية مطلوبة في الميزانية، والتتقيف الاجتماعي وتثقيف المواطنين الذي يعبر على ترسيخ ثقافة غربية لدى الموظفين، وفي هذا المجال يشير **وودز** بأن حوالي 90% من موظفي صندوق النقد الدولي قد حصلوا على درجة الدكتوراه في عام 2001 من جامعات أمريكية أو بريطانية، أي التنشئة الاجتماعية في النظرة العالمية للاقتصاد الغربي والثقافة الغربية هي شرط لا غنى عنه للتوظيف في المؤسسات المالية الدولية.

(1)- Ngaire Woods, (2006): *The Globalizers: The IMF, The World Bank and their Borrowers*, Cornell University press, p:37.

ثالثاً: التكتلات الإقليمية

تعتبر التكتلات الاقتصادية من حيث أبعادها ظاهرة اقتصادية في منطقتها، سياسية وإستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها، حيث يبدو العالم من خلال هذه التكتلات أكثر ديناميكية من أي وقت مضى في وقت يصعب فيه التمييز بين ماهو اقتصادي وماهو سياسي⁽¹⁾.

استطاعت التكتلات الاقتصادية أن تحجز مكان لها ضمن أطراف الاقتصاد السياسي الدولي خاصة وأنها تضم أكبر القوى الاقتصادية والسياسية في العالم، وبالتالي فإن قدرتها على التأثير في الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية واضحة بشكل جلي، ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز التكتلات الاقتصادية في العالم.

رابعاً: المنظمات غير الحكومية (NGO)

أصبحت المنظمات غير الحكومية طرفاً فاعلاً في القضايا الدولية، وفي حل المشاكل العالمية خاصة المتعلقة بالعولمة وتحريك الرأي العام العالمي نحو المشاكل العالمية، ويعرف جوزيف ناي Joseph Nye هذه المنظمات على أنها منظمات غير وطنية ولا تنتمي لحكومة ما، وهي تعبر عن الوعي والرأي العام العالمي حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياساتها⁽²⁾.

وتحظى هذه المنظمات بدور استشاري كما نصت على ذلك المادة 70 من ميثاق الأمم المتحدة، بوصفها مبدأ يتم العمل به بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية وبين المنظمات غير الحكومية في نطاق القضايا المشتركة، كما سمح لهذا النوع من المنظمات بالمشاركة الفاعلة في أنشطة المجلس، وتعتمد هذه المنظمات أسلوب الحوار المباشر على المستوى القانوني والسياسي لغرض الدفاع عن الأشخاص لإقتراح الأطر والمعايير الإنسانية الدولية، وبذلك فهي تمارس دور الرقيب من خلال اتصالاتها الرسمية وغير الرسمية مع حكومات الدول أو المنظمات الدولية الحكومية، وعليه فهي تطمح إلى ترسيخ المبادئ الإنسانية وتعزيز التعاون الدولي⁽³⁾.

وتشير آخر الاحصائيات إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها تقدر بـ 130 منظمة من أصل 500 منظمة مصنفة ضمن أفضل 500 منظمة حول العالم، كما تشمل الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من 200000 منظمة غير حكومية⁽¹⁾، وبالتالي فهذه المنظمات تشكل قوة ضغط على الحكومة الأمريكية وعلى قراراتها على المستوى المحلي والدولي.

(1) - فوزية خدا كرم، (2003): التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 43، ص: 177.

(2) - Joseph Nye, (2007) : **Understanding International Conflicts**, 6th ed, Pearson Longman, New York, p :244.

(3) - بشار صالح النعيمي، (2017): **مدخل إلى المنظمات غير الحكومية**، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 61.

(1) - NGO Advisor, **Introducing the Top 500 USA**, available at : <https://www.ngoadvisor.net> (le 23-09-2017)

المبحث الثاني: التفاعل بين السياسة والاقتصاد وميلاد الاقتصاد السياسي الدولي المعاصر

إن التطورات السابقة الذكر وفي ظل الحركية المتسارعة للمجتمعات أثبتت بشكل جلي أن هناك علاقة وطيدة بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي، وأن هناك حاجة للبحث في هذه العلاقة من أجل فهم أكبر للعالم، وهذا ما برز في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على أيدي العديد من المنظرين الذين رأوا ضرورة ربط علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، وبأن الحقيقة لا يمكن أن تكتمل في ظل الفصل المصطنع بين العلوم.

المطلب الأول: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة

يعتقد الكثيرون بأن السياسة والاقتصاد هما مجالان منفصلان وغير مترابطان إلى حد كبير، وأن الترتيبات السياسية لا يمكن دمجها مع أي نوع من الترتيبات الاقتصادية، ويبررون ذلك بالإختلافات الموجودة بين هذين المجالين.

أولاً: مفهوم الاقتصاد، السياسة والاقتصاد السياسي

تتميز العلوم الاجتماعية بتعدد الحقول والمجالات التي تحاول فهم تفاعلات المجتمع، ولكن الأهم من ذلك هو العلاقة الكبيرة والتداخل الصريح بين هذه المجالات.

1. مفهوم الاقتصاد السياسي: في المراحل المبكرة لدراسة الفكر الاجتماعي كان من الصعب التفرقة بين الاقتصاد والسياسة، وحتى في عهد قريب كان ينظر إلى الاقتصاد على أنه فرع من فروع علم السياسة وكان يطلق عليه اسم الاقتصاد السياسي تأكيداً على التبعية الكاملة للسياسة، ويستمد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي من الكلمات الإغريقية *oikos/ politikos/ nomos* التي تعني على التوالي منزل/ قانون/ اجتماعي، ولم يدخل مكوناً هذا المصطلح في الاستعمال في وقت واحد، فاصطلاح الاقتصاد يأتي من **Aristotle (أرسطو) وThales (طاليس)** الذي قصد باستعماله علم قوانين الاقتصاد المنزلي أو قوانين الذمة المالية المنزلية، ولم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي إلا في بداية القرن 17، وهو ما تحقق في فرنسا على يد **Antoine de Montchrestien (أنطوان دي مونكريتيان)** الذي نشر في عام 1615 كتاباً بعنوان "المطول في الاقتصاد السياسي"، قاصداً بصفة السياسي أن الأمر يتعلق بقوانين اقتصاد الدولة⁽¹⁾، وفي ذلك الوقت كانت كلمة الاقتصاد السياسي لدى **مونكريتيان** ومن نهج نهجه من الاقتصاديين الماركنتيليين أو التجاريين تعني

(1) - محمد دويدار، (1998): مبادئ الاقتصاد السياسي، ط5، شركة مطابع المقار للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص: 13.

السياسة المالية الأنجع لإغناء خزانة الملك، ولم يكن هناك علم اقتصاد بالمعنى الصحيح وإنما الطرق الكفيلة بإحداث الثروة لخزانة الدولة والكشف عن السياسات التي تدعم قوة السلطة المركزية في الدول الناشئة.

بعدئذ بدأ استعمال مصطلح الاقتصاد السياسي ينتشر انتشارا واسعا ليشمل الأبحاث في مشاكل الاقتصاد الاجتماعي، لأن الكلمة اليونانية الأصلية تعني اجتماعي، وعليه تعتبر كلمتا الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد السياسي مترادفتين، على أن الاقتصاد الاجتماعي قد يعطي فكرة أوضح عن هذا العلم، وقد استعمال اصطلاح الاقتصاد السياسي في فرنسا على يد SAY (ساي) في كتابه Traité d'économie politique (1803)، كما استعماله John Stuart Mill (جون ستيوارت مل) في إنجلترا متأثرا بالإصلاحات الفرنسية، وكان ماركس وإنجلز قد استعماله ليبين القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها وقد سمى ماركس عمله " نقد الاقتصاد السياسي " (1).

2. مفهوم علم الاقتصاد: تحت تأثير مبدأ سياسة عدم التدخل بدأ مجال علم الاقتصاد في البحث عن الانفصال عن سيطرة السياسة، بالرغم من وجود تداخل بين مقومات كل من الحياة السياسية والاقتصادية، وقد قام كل من الاقتصاديين والسياسيين بمحاولات لتطوير مفاهيم وأدوات تحليلية خاصة بهم (2)، وقد ساهم الاقتصاديون الرأسماليون منذ أواخر القرن الماضي بشكل كبير في اندثار التسمية التقليدية لدراسة الاقتصاد السياسي، وهذا نظرا لمحاولاتهم في التخلص من الجانب السياسي في الدراسة الاقتصادية، والتي توجت بنشر الفريد مارشال لكتابه " مبادئ علم الاقتصاد " (1890).

إن مصطلح علم الاقتصاد مأخوذ من الكلمة اليونانية oikos nomos والتي تعني الكيفية التي تستطيع بها ربة المنزل استغلال دخلها بأفضل شكل، وقد يبدو هذا الأصل مستغرب، لكن هناك العديد من الأمور المشتركة بين الأسر والاقتصاد، وتعني كلمة الاقتصاد لرجل الشارع العادي قلة التصرف (3)، وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريف موحد لعلم الاقتصاد وركزوا على نقاط مختلفة في وضع تعريف لهذا العلم واختلاف التعريفات يأتي نسبة لتداخل حدود علم الاقتصاد مع حدود غيره من العلوم الاجتماعية، لذلك تتسم معظم التعريفات إما بالتضييق الشديد أو التعميم الزائد، ومن بين هذه التعريفات نجد:

(1) - سكينه بن حمودة، (2006): دروس في الاقتصاد السياسي، ط1، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، ص: 9-10.

(2) - بومدين طامشة، (2013): مدخل إلى علم السياسة - مقدمة في دراسة أصول الحكم، ط1، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 40.

(3) - زياد محمد عبد، (2009): مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 11.

▪ عرفه Paul Samuelson (بول سامويلسون) على أنه دراسة كيفية إستخدام المجتمعات لمواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس⁽¹⁾؛

▪ عرفه كل من Gregory N. Mankiw و Mark P. Taylor (غريغوري وتايلور) في كتاب مبادئ الاقتصاد على أنه: " دراسة الطريقة التي يقوم من خلالها المجتمع بإدارة موارده النادرة "⁽²⁾؛

▪ يعرفه J.Longatte (لونجات) على أنه: " طريقة خاصة لدراسة سلوك الأفراد، يبدأ من منطلق أن الأفراد لديهم حاجات متعددة وغير محدودة، ولكن الموارد اللازمة لتلبية هذه الحاجات وإشباعها توجد بشكل محدود (ظاهرة الندرة)، وبالتالي يستوجب القيام بالاختيار، أي أنه علم الخيار أو علم اتخاذ القرارات "⁽³⁾.

وتهدف الدراسة الاقتصادية إلى وصف وتشخيص جزء هام من انشغالات المجتمعات البشرية بحيث يكون الإنسان في قلب التفكير الاقتصادي⁽⁴⁾.

3. مفهوم علم السياسة: كانت العلوم السياسية تقليديا تعنى مجموعة العلوم التي تعالج الجوانب السياسية في العلوم الاجتماعية المختلفة مثل علم الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي، ولم تكن لعلم السياسة ذاتية شخصية متميزة لقرون عديدة، وقد ظهر علم السياسة كعلم مستقل مع مطلع القرن العشرين.

لا يوجد تعريف محدد لعلم السياسة، ولعل أبرز التعريفات ما يلي⁽⁵⁾:

▪ تعرفه جامعة كولومبيا على أنه: " دراسة عملية الحكم والمؤسسات السياسية بنوعيتها من مؤسسات رسمية وتنظيمات غير رسمية مثل الأحزاب وجماعات الضغط والرأي العام، كما يعنى بدراسة النشاطات السياسية للأفراد "؛

▪ تعرفه المعاجم الفرنسية على أنه: " علم دراسة حكم المجتمعات الإنسانية أي علم حكم الدول ".

علم السياسة يبحث في إشكالية الدولة كتعبير عن القوة الجماعية للمجتمع المنظم، وذلك من خلال دراسة تشكيلات مؤسسات الدولة ووظائفها والصلاحيات المناط بها، للقيام بنشاطاتها بهدف المحافظة على سيروية المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى يبحث في علاقاتها مع نظيراتها في المجتمع الدولي أو مع المنظمات الدولية الهادفة بالدرجة الأولى للمحافظة على كيانها الدولي، وذلك من خلال محاولاتها لإشباع

(1) - لاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، (2013): مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 31.

(2) - Gregory N. Mankiw et Mark P. Taylor, (2010): Principes de L'économie, 1^{er} Ed, Editions de Boeck Bruxelles P: 4.

(3) - J.Longatte et p. Vanhove, (2002): Économie Générale, 3^{ème} Ed, Dunod, Paris, P: 1.

(4) - جمال عبد الناصر، (2006): المعجم الاقتصادي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 50.

(5) - وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

مصالحتها الحيوية والمحافظة عليها، ويبحث علم السياسة أيضا في سلوكية القائمين بالعمل السياسي ودراسة شخصيتهم ودوافع أعمالهم وتصرفاتهم⁽¹⁾.

ثانيا: أبعاد العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة

1. **الجدل الواسع حول العلاقة بين علم الاقتصاد والسياسة:** لا يعتبر التفكير في موضوع العلاقة بين علم السياسة والاقتصاد بالجديد ولكنه قديم، فقد تناولته اتجاهات ومدارس فكرية مختلفة منذ القرن 17 وحتى بداية القرن 20، في وقت لم يكن فيه قد تطور كل من علم السياسة والاقتصاد على نحو منفصل، كما حدث بعد ذلك حين بدأ الإهمال التدريجي لهذه العلاقة، حيث يرى الاتجاه الداعم لفكرة الانفصال أن الحرية الفردية هي قضية سياسية والرفاه المادي هو مشكلة اقتصادية، وأن أي نوع من الترتيبات السياسية لا يمكن دمجها مع أي نوع من الترتيبات الاقتصادية، واعتبروا أن العلاقة بين علم الاقتصاد والسياسة تزداد تعقيدا والتباسا حينما يكون الفاعل السياسي فاعلا اقتصاديا في نفس الوقت، في مثل هذه الحالة تتم الإساءة للاقتصاد وللسياسة معا، فلا الاقتصاد يمكن أن يتطور في بيئة تنعدم فيها شروط المنافسة الاقتصادية، ولا السياسة يمكن أن تتطور بسبب هيمنة المال على الشأن السياسي، وقديما حذر ابن خلدون من الجاه المقيد للمال، كما أفتى الكثير من الفقهاء القدامى بعدم جواز الجمع بين الإمارة والتجارة⁽²⁾.

أما بالنسبة لدعاة الترابط فيرون أن هناك علاقة كبيرة ومتداخلة بين السياسة والاقتصاد، فالسياسة لا يمكن فهمها إلا إذا أخذ الاقتصاد في الحسبان والعكس بالعكس، فالسياسة تبني الاقتصاد في الوقت ذاته الذي يبني الاقتصاد فيه السياسة، كما اعتبروا أن الاقتصاد هو أداة من أدوات السياسة⁽³⁾، بالإضافة إلى ذلك فقد إعتبروا بأن عالم الاقتصاد لا يستطيع أن يستبعد أي شيء يؤثر في النظام الاقتصادي، إذ أن نظامه مفتوح ومتاح للتأثيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والنفسية⁽⁴⁾، وعلم الاقتصاد كغيره من العلوم يؤثر ويتأثر بالعلوم الأخرى، فهناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى خاصة بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى التي نجد من بينها علم السياسة.

(1) - سويم العزي، (دس): دراسات في علم السياسة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، ص: 4.

(2) - عبد العلي حامي الدين، (أفريل 2013): بين الاقتصاد والسياسة، مجلة القدس العربي، مقال متوفر على الرابط التالي: <http://www.alquds.co.uk/?p=32834> (le2015/01/15).

(3) - محمد دويدار، (1993): مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، مطبعة التوني، الإسكندرية، مصر، ص: 65.

(4) - الطاهر قانة، (2011): نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل، يومي 23-24 فبراير، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص: 6.

في المقابل من ذلك اختلف دعاة الارتباط حول طبيعة العلاقة التي تربط بينهما، فهناك من يقول أن السياسة أكثر تأثيراً على الاقتصاد، وهناك من يقول العكس، غير أن هذا القول يختلف باختلاف الدول ونظمها السياسية وقدراتها الاقتصادية⁽¹⁾، كما أن هناك من يعتقد بوجود العلاقة الجدلية بين المفهومين بمعنى أن السياسة تتأثر وتتوثر في الاقتصاد والعكس صحيح، فالاقتصاد السياسي كحقل بقي التعامل معه وفق هذا المسمى حتى الحرب العالمية الثانية، وما يزال حتى يومنا هذا يدرس في بعض الجامعات المختلفة في العالم وحقيقة الأمر أنه لا يمكن فهم النشاطات الاقتصادية الخارجية والداخلية للدولة دون معرفة العلاقات وموازن القوى بين الشركاء في ذلك النشاط الاقتصادي.

2. العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تاريخياً: لا تعتبر قضية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة بالحديثة، وتبرز مظاهر قدم هذه العلاقة فيما يلي:

- وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة عند الإغريق (خاصة عند أفلاطون 427-347 قبل الميلاد وأرسطو 384-322 قبل الميلاد)، إذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع، إذ أنه نادراً ما نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذا، بل دارت الأفكار المتعلقة بها حول المشكلات الملموسة لحياة الإنسان، وقد كانت هذه المشكلات تجد مركزها في فكرة الدولة، من هنا كان الفكر الاقتصادي بكلّيته في خدمة السياسة بالمعنى الواسع⁽²⁾؛
- إن الفكر السياسي القديم في بلاد الرافدين كان ينظر بأن وجود سلطة إكراه وإلزام إطار تشريعي وقانوني ضروري لتجنب التناحر الطبقي بين الرقيق والأسياد من ناحية، والاستغلال الاقتصادي من ناحية أخرى⁽³⁾؛
- إن الفكر الاقتصادي عند اليونانيين تميز بصفة مذهبية، إذ كان فكراً مذهبياً إذ لم يتعرض للشؤون الاقتصادية إلا في إطار معالجتهم للأوضاع القائمة في المدينة، فوردت الآراء ذات صبغة اقتصادية في مؤلفات الفلسفة والسياسة والقانون⁽⁴⁾؛
- رغم أن الاقتصاد أخذ بالتبلور في صيغته الحالية كفرع مستقل بنشر آدم سميث لكتابه ثروة الأمم عام 1776 فإن آدم سميث اعتبر مصطلح الاقتصاد السياسي على أنه أحد فروع علم السياسة والتشريع، ويهدف إلى أمرين أساسيين كتزويد الأفراد بكمية كافية ومستمرة من المنتجات أو العمل على جعلهم قادرين على توفير هذه المنتجات بشكل متواصل، وبالتالي تزويد الدولة أو إثراء كل من الأفراد والحكومات.

(1) - قطان أحمد الحمداي، (2012): الأساس في العلوم السياسية، ط2، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 135.

(2) - محمد دويدار، (1993): مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، مطبعة التوني، الاسكندرية، مصر، ص: 65.

(3) - عبد علي كاظم المعموري، (2012): تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 63.

(4) - المرجع نفسه، ص: 89.

3. ملامح التفاعل بين علم الاقتصاد والسياسة: تبرز علاقة علم الاقتصاد بالسياسة من خلال المحاور التالية:

- لا بد أن يدرك السياسي الجيد المسائل الاقتصادية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر المشاكل التي تواجه رجل السياسة هي المشاكل الاقتصادية، وإذا أراد معالجة مشكلة اقتصادية فلا بد أن يكون قراره حكيما وعقلانيا وفي نفس الوقت، ولا بد أن يكون الاقتصادي على معرفة ببعض القوانين والتشريعات وعلى طبيعة الفلسفة التي يؤمن بها النظام السياسي القائم لكي يبني تحليلاته في معالجة بعض المسائل الاقتصادية بما يتناسب مع طبيعة تلك الفلسفة وليس مخالفا لها⁽¹⁾؛
- ليس من مهام الاقتصادي أن يصدر القرار الأساسي كهدف من أهداف الجماعة ولكن حالما يصدر هذا القرار فسيبلي الاقتصادي نداء سياسي، فيسدي إليه النصح في كيفية تحقيق هذا الهدف من الناحية الاقتصادية، كما قد يقدم الاقتصادي النصح قبل أن يصدر هذا القرار السياسي لتفسير النتائج الاقتصادية الضمنية التي ينطوي عليها هذا القرار⁽²⁾؛
- يعتبر الاستقرار السياسي من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع، حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار⁽³⁾، كما أن هدف الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية يكون اقتصاديا، كما أن هناك علاقة ارتباط بين كيفية توزيع الدخل والاستقرار السياسي داخل المجتمع، فالثورات الكبرى كالثورة الفرنسية سنة 1789 والثورة الروسية سنة 1917 جاءت على إثر أوضاع اقتصادية سيئة كانتتشار الفقر والجوع وعدم عدالة التوزيع الدخل⁽⁴⁾؛
- جذبت العديد من القضايا السياسية اهتمام الاقتصاديين رغم أن هذه القضايا تنتمي إلى حقل العلوم السياسية فمثلا موضوع العدالة والإنصاف في المجتمع أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين نظرا لعلاقته بتوزيع السلع والخدمات والدخل والثروة، إلا أن العلوم السياسية تترك المجال الذي يتم اختياره من قبل الخبراء⁽⁵⁾؛
- إذا كان علم الاقتصاد يهتم بدراسة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك فيما يتعلق بالثروة، فإنها تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تحدد قوة الدولة والذي يمثل جوهر علم السياسة، كذلك فإنه يوجد نوع من العلاقة الوثيقة بين

(1) - محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، (2007): الاقتصاد الجزئي - تحليل نظري وتطبيقي-، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن، ص: 27.

(2) - طارق عبد الفتاح الشريعي، (2006): مبادئ علم الاقتصاد، د ط، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، ص: 17.

(3) - محمد طاقة وآخرين، (2008): أساسيات علم الاقتصاد، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 30.

(4) - وديع طوروس، (2010): الاقتصاد السياسي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ص: 19.

(5) - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

مراكز القوة الاقتصادية في الدولة، وبين مراكز الثقل والتأثير في القطاع السياسي الداخلي، وتطبق هذه الحقيقة على كل المجتمعات السياسية بدون استثناء⁽¹⁾؛

■ العلاقات الاقتصادية الدولية هي في حقيقتها علاقات اقتصادية ومصالح مادية وصراع وتنافس على الموارد الاقتصادية، وليست العولمة إلا مظهرا من مظاهر هذا الصراع التي تجسد رغبة الدول الصناعية الكبيرة في إزالة كافة العقبات لتصدير سلعها ورؤوس أموالها وشركاتها إلى مختلف دول العالم⁽²⁾؛

■ للعوامل الاقتصادية دور متزايد الأهمية في العلاقات الدولية المعاصرة، ومن أمثلة ذلك القروض والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها منظمات اقتصادية سياسية عديدة، تجمع ما بين السياسة والاقتصاد كصندوق النقد الدولي الذي يقدم قروضه لحكومات الدول النامية وهيئة التنمية الدولية، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجات، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنظمة الاونكتاد (برنامج الغذاء العالمي) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي للإعمار والتنمية، هي جميعا مرتبطة بسياسات الدول وعلاقاتها وقوتها وضعفها اقتصاديا وسياسيا⁽³⁾؛

■ الاقتصاد هو وسيلة هائلة الأهمية في بناء حجم الدولة التأثيري، وذلك بعد أن أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول، لا تؤثر على رفاهية الشعوب فحسب وإنما على أمن الدول واستغلال قراراتها أيضا⁽⁴⁾.

وبالتالي من الواضح أن هناك تداخلا بين علم الاقتصاد والسياسة لأن حقل العلوم الاجتماعية لا يعترف في بعض الأحيان بالحدود الموجودة بين فروعها المختلفة.

ثالثا: التفاعل بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي

1. العلاقة بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد الوطني: هناك علاقة متداخلة بين الاقتصاد الدولي (أي خارج الدولة) والاقتصاد الوطني (أي داخل الدولة)، إذ لم يعد هناك حاجز بينهما والحجة هي المدى والعمق في الإعتماد المتداخل (وهو اعتماد متبادل لكن ليس بالضرورة متساويا) الناجم عن العمليات الاقتصادية التي تتخطى الحدود الوطنية، والتي تتقاطع مع حدود الدول، وعن التجارة المتزايدة، وعن عضوية المجموعات

(1) - بومدين طامشة، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

(2) - المرجع نفسه، ص: 41.

(3) - بومدين طامشة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

(4) - عمر الحضرمي، (2013): الدولة الصغيرة: القدرة والدور - مقاربة نظرية -، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 4، ص: 55.

الاقتصادية الإقليمية، وكذلك عمليات العولمة التي ضمت المجتمعات والاقتصاديات الوطنية معا إلى درجة أنه لم يعد من الممكن لسياسة وطنية أن تكون محلية محضة.

إن التفاعل بين الظروف المحلية والدولية يمكن تحليله من ثلاثة عوامل أساسية هي: المصالح المؤسسات والمعلومات، فمصالح الأطراف الاقتصادية والسياسية هي القوة الدافعة وراء قرارات السياسة الاقتصادية، حيث يحاول العلماء تحديد هذه المصالح مع بعض الدقة، أي كيفية تحويل المصالح إلى نتائج يعتمد أساسا على البيئة الإستراتيجية وبشكل خاص على المؤسسات والمعلومات، كما يتم تجميع المصالح من خلال المؤسسات التي تفوض لها مسؤولية اتخاذ القرارات للجهات المعنية، وبالمثل يؤثر هيكل المعلومات على المساومة وسياسة الاختيار، كل هذه العوامل الثلاثة مهمة على الصعيدين المحلي والدولي.

هناك منهج للتفاعل الدولي-الوطني ينظر مباشرة في كيفية تأثير الاقتصاد الدولي على المصالح والشؤون الوطنية، المؤسسات والمعلومات بالطريقة التي تغذي فيما بعد السياسة الوطنية، فالاقتصاد الدولي قد يؤثر على وضع السياسة الاقتصادية الخارجية من خلال قناتين ذات صلة⁽¹⁾:

القناة الأولى: تعمل مباشرة من الاقتصاد العالمي نحو تفضيلات الأطراف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وضمن هذا المتغير تؤثر الاتجاهات الاقتصادية الدولية مباشرة على مصالح واهتمامات الأطراف المحلية، مما يؤدي بهم نحو تفضيل سياسة جديدة أو تغيير سلوكهم.

على سبيل المثال التوسع في التجارة الدولية يمكن أن يكون له قوة تأثير على خيارات السياسة التجارية للشركات والصناعات، إذ أن فرص التصدير الجديدة تؤدي بالشركات إلى التحول نحو التجارة الحرة.

القناة الثانية: الاقتصاد الدولي يؤدي إلى التأثير على المؤسسات الوطنية، إذ أن العوامل الدولية تنتج السياسات الوطنية عن طريق تأثيرها المباشر على الاقتصاد السياسي الوطني، هذا التأثير يمكن أن يكون عن طريق:

- تقييد مجموعة من السياسات الممكنة؛
- تقييد المؤسسات الوطنية؛
- تغيير المعلومات الوطنية؛
- تغيير سلوك والسياسات المفضلة للأطراف الوطنية.

⁽¹⁾-Jeffrey A. Frieden and Lisa L. Martin, (2003): **International Political Economy: Global and Domestic Interaction** in: Ira Katznelson and Milner Helen (eds), **Political Science: The State of The Discipline**, w.w. Norton, Newyork, PP :121-122.

2. العلاقة بين السياسة الدولية والاقتصاد الدولي: من الصعب جدا تصور عالم من دون الاقتصاد السياسي الدولي، لأن التفاعل المتبادل بين السياسة الدولية (العلاقات الدولية) والاقتصاد الدولي يعتبر موضوع تقدير على نطاق واسع وموضوع الكثير من الدراسات النظرية وتحليل السياسة التطبيقية.

الإجراءات السياسية في حكومات الدول تؤثر بشكل واضح على التجارة الدولية والتدفقات النقدية التي بدورها تؤثر على البيئة التي من خلالها تمارس حكومات الدول الخيارات السياسية ورجال الأعمال يمارسون الخيارات الاقتصادية، ويبدو من المستحيل النظر في المسائل الهامة للسياسة الدولية أو الاقتصاد الدولي دون الأخذ بعين الاعتبار هذه التأثيرات المتبادلة والآثار، إلا أن العلماء وصانعي السياسات المعاصرة غالبا ما يبدو أنهم يفكرون في الاقتصاد الدولي دون اهتمام كبير بالسياسة الدولية والعكس صحيح، فالاقتصاديين غالبا ما يفترضون بعد شؤون الدولة، بينما علماء السياسة في بعض الأحيان يفشلون في النظر إلى أبعد من حكومة الدولة، وكلاهما يفتقد التفاعل الديناميكي بين الدولة والسوق الذي يميز الاقتصاد السياسي⁽¹⁾.

3. العلاقة بين الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية: تدخل دراسة الاقتصاد الدولي ضمن علم الاقتصاد ويتناول الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع الدولي ويحتل مكانة خاصة بالنسبة لعلم العلاقات الدولية، لأن العامل الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في توضيح أسس تطور العلاقات الدولية وقواعدها في العالم المعاصر.

توجد علاقة قوية بين الاقتصاد الدولي والقوة السياسية، إلا أنها عامة وغامضة، فالأسواق المنظمة يتم إنشائها من خلال الاتفاقيات السياسية التي توقعها الدول، والقوة السياسية الدولية هي التي تحدد العلاقات القانونية، فهي التي تنشأ أو تدمر الفرص الاقتصادية، ويتم ذلك بطرق شتى ومن ناحية أخرى نجد أن القوة الاقتصادية تشكل أساس القوة السياسية للدولة⁽²⁾.

بالإضافة إلى هذا فإن الاقتصاد العالمي أصبح سوقا واحدة ممتدة تديرها عقول فردية من نقاط مركزية وتناغما مع الدور الذي يلعبه الاقتصاد الدولي، فإن العلاقات الدولية كعلم تركز كثيرا على دراسة التنمية والتخلف وعلاقات التبعية والإعتماد المتبادل ومساعدات التنمية الاقتصادية وكذلك المؤسسات والمنظمات الدولية التي تدخل ضمن اهتمامات منظري هذا الفرع من المعرفة.

(1)- Michel veseth, Op.Cit, PP: 1- 2.

(2)- أنور محمد فرج، (2007): نظرية الواقعية في العلاقات الدولية - دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية السلمانية، العراق، ص: 73.

4. التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسة الخارجية للدول: تعد الوسائل الاقتصادية من ضمن الوسائل المهمة التي يتم استخدامها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية، وتبرز هذه الأهمية من خلال دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية، حيث تعتبر عملية السيطرة على الموارد عنصرا هاما من عناصر القوة، فالدولة التي تمتلك عناصر القوة الاقتصادية تمتلك في المقابل عناصر التأثير التي تدعم سياستها الخارجية، فمركز القوة المميز للولايات المتحدة الأمريكية يعد من أبرز الأمثلة للعلاقة بين السيطرة على الموارد والسياسة الخارجية.

هناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية، هو أن تكون الدولة مالكة لهذه الموارد وقادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسيا وأن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصبح وجودها وعدمه سواء، كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلا يجعله دائما محل أطماع من قبل الدول الكبرى وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذا فشلت الدول المحتاجة لهذا العنصر أو المورد في تأمين أنظمة موائمة لها سياسيا واقتصاديا في تلك الدول، وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا سواء من خلال إقامة علاقات تعاون مع الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة، أو عن طريق الحروب التي يكون الهدف منها السيطرة على منابع النفط في هذه المنطقة⁽¹⁾، كما تؤثر كل هذه العناصر في السياسة الخارجية إذ أن القوة الاقتصادية هي أساس القوة التكنولوجية وأساس بناء الكوادر والإطارات ومن ثم فهي تعد الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي.

ويمكن ملاحظة تأثير المتغير الاقتصادي على السياسة الخارجية في أنماط علاقات الدول الضعيفة أو الفقيرة بالدول القوية أو الغنية، حيث تتسم هذه العلاقات بمظهر التبعية من طرف الدول الفقيرة اتجاه الدول الغنية، ذلك لأن الدول الفقيرة تكون بحاجة كبيرة إلى الدول الغنية، فالعلاقات الاقتصادية الدولية كانت ولا تزال لصالح الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن ملاحظة ذلك بصورة قياسية من خلال إيجاد معدل التبادل الدولي الذي يساوي ثمن الوحدة من الصادرات/ ثمن الوحدة من الواردات، والذي يعرف تدهورا كبيرا بالنسبة للدول المتخلفة⁽²⁾.

بالإضافة إلى ما سبق منحت العوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة، فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره على العلاقات بين الدول، إذ أن هذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من

(1) - هایل عبد المولى طشطوش، (2010): مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، ص: 22-23.

(2) - زايد عبيد الله مصباح، (1994): السياسة الخارجية، منشورات ELEGA، مالطا، ص: 86-88.

قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سعيًا منها لأن تكون عنصرًا رئيسيًا فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية، والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات وأيضاً المقاطعة الاقتصادية ومنع الاستيراد وفرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد السياسي الدولي

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي من المجالات المعرفية الحديثة التي ظهرت كاستجابة للتطورات الاقتصادية والسياسية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين.

أولاً: مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي

إن الاقتصاد السياسي الدولي عنوان لطريقة معينة من التفكير في العلاقات الدولية وتحليلها، وله عدد من المعاني المحددة المرتبطة عموماً بالمنظورات المتنافسة، ولكن ليس هناك تعريف واحد متفق عليه عموماً، ولا يوجد منظور مقبول، لأن أي تعريف سيعكس قيماً وتفضيلات معينة، وقد قدم للاقتصاد السياسي الدولي العديد من التعاريف من بينها نذكر:

- الاقتصاد السياسي الدولي ينقل إلى المستوى العالمي التساؤل الأساسي للسياسة المعاصرة، من يحكم؟ وتسعى أيضاً إلى الرد على التساؤل التقليدي الذي طرحه Haroldd Lasswell (لاسويل هارولد) في عام 1936، من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟ في الاقتصاد السياسي الدولي⁽²⁾.
- يعرفه Robert Gilpin (روبرت جيلبين) الذي يعتبر أحد مؤسسيه على أنه: "التفاعل المتبادل والديناميكي في العلاقات الدولية بين تراكم الثروة والسعي وراء السلطة"⁽³⁾، في حين عرفه في كتاب آخر "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية" سنة 1987 على أنه: "دراسة التفاعل بين الدولة والسوق"⁽⁴⁾؛
- حسب Susan Strange (سوزان سترونج) "يعبر الاقتصاد السياسي الدولي عن شكل أو صورة من التفاعل الضروري بين دراسة العلاقات الدولية ودراسة الاقتصاد الدولي"⁽⁵⁾؛

(1) - هائل عبد المولى طشطوش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18-21.

(2) - Stéphan Paquin, (2008): *La Nouvelle Economie Politique Internationale: Théories et Enjeux*, Armond Colin Paris, P: 5.

(3) - Stéphan Paquin et Dany Deschêne, (2009): *Introduction Aux Relations Internationales : Théories Pratiques et Enjeux*, Chemelière Education, Canada, P: 28.

(4) - Stéphan Paquin, (2013): *Théorie de L'économie Politique Internationale*, Presses De Sciences Po, Paris, P: 41.

(5) - Susan strange, (1970): *International Economics and International Relations : A Case of Mutual Neglect* International Affairs, vol.46, N°.2, p: 307.

- أما كل من Keohan et Ney (كيوهان و ناي) فعرفاه من خلال كتابهم المنشور في سنة 1977 على أنه: "امتداد لدراسات العلاقات الدولية"⁽¹⁾؛
- عرفه Jeffry A. Frieden et David A. Lake (جيفري فريديان و ديفيد لايك) على أنه "دراسة التفاعل بين الاقتصاد والسياسة على الساحة الدولية"⁽²⁾؛
- عرفه البريطاني R.J.Barry (باري) كذلك على أنه: "باب على التفاعل المعقد بين الأنشطة السياسية والاقتصادية بشكل واسع للعلاقات الدولية"⁽³⁾؛
- كما يعتبر Benjamin Cohen (بنجامين كيوهان) الاقتصاد السياسي الدولي على أنه: "دراسة العلاقات المعقدة بين الأنشطة السياسية والاقتصادية بشكل واسع للعلاقات الدولية"⁽⁴⁾؛
- في نفس النطاق عرف John Ravenhill (جون رافانهيل) الاقتصاد السياسي الدولي على أنه: "حقل بحث وموضوع دراسة يكون فيه الاهتمام هو العلاقات المتبادلة بين السلطات العمومية والخاصة في ظل الموارد المحدودة"⁽⁵⁾؛
- أما بالنسبة لـ Jeffry Freidman و Lisa Martin (جيفري فريديان و ليزا مارتين) فقد عرفا الاقتصاد السياسي الدولي على أنه: "مجموعة الأنشطة أو الأعمال التي تعتبر العوامل الاقتصادية الدولية كسب أو نتيجة ضرورية"⁽⁶⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بالعناصر التالية:

- يعبر الاقتصاد السياسي الدولي عن التفاعل بين السوق والدولة على مستوى دولي؛
- يعبر الاقتصاد السياسي الدولي عن امتداد لدراسات العلاقات الدولية التي غلبت عليها القضايا السياسية لفترة طويلة من الزمن.

⁽¹⁾-Joseph S. Nye and Robert O. Keohane, (1971): **Transnational Relations and World Politics: An Introduction** International Organization, vol.25, N°3, p: 329.

⁽²⁾- Jeffry A. Frieden and David A. Lake, (2000) : **International Political Economy : Perspectives on Global Power and Wealth**, Bedford/st.Martin's Press, Boston, New York, p:1.

⁽³⁾- R.J.Barry Jones, (2001): **International Political Economy (EPI)**, In: R.J.Barry Jones, The Routledge Encyclopedia of International Political Economy, Routledge, New York, pp: 813-814.

⁽⁴⁾- Benjamin Cohen, (2007) : **The Transatlantic Divide : Why are America and British IPE so Different ?**, Review of International Political Economy, vol.14, N°2, p: 197.

⁽⁵⁾- John Ravenhill, (2011) : **Global Political Economy**, 3rd Ed, Oxford University Press, Oxford, p :21.

⁽⁶⁾- Jeffry A. Frieden and Lisa L.Martin, Op.Cit, p: 118.

ثانيا: أهمية دراسة الاقتصاد السياسي الدولي

من المناسب بشكل خاص النظر في حقل الاقتصاد السياسي الدولي في عالم معولم، لأن الاقتصاد الدولي يعتبر على نطاق واسع البؤرة الأساسية لقوى العولمة والطريقة الرئيسية التي يتم بها تنقل العولمة في جميع أنحاء العالم.

وبعبارة أخرى فإن ما يحدث في الاقتصاد الدولي هو انعكاس للتغيرات التي تحدثها العولمة، وهذه التغيرات واسعة النطاق ولكنها تشمل تغيرات في طبيعة الإنتاج والتجارة، وامتداد وتنامي شركات كبيرة جدا على مدى العالم وتدويل التمويل وترابط الناس والأعمال التجارية عن طريق شبكات اتصال دولية، غير أن ما يحدث في الاقتصاد الدولي فيه إمكانية التأثير في العولمة وتعظيمها، لذا فإن له تأثيرا حقيقيا على السياسة العالمية ومن هنا فإن طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتركيبها سوف يظهران ذلك لأن هذه العلاقات هي التي تتغير أولا استجابة للأشكال الجديدة من الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة، والتي تعتبر العناصر الهامة لحالة العولمة، وإن أي تغييرات في هذه العلاقات سيكون لها أثر هام جدا على الحكومات الوطنية (علاقاتها الدولية) وعلى المؤسسات، وعلى الأفراد بسبب تغير السياسة الوطنية والاقتصاد الوطني وتأثرهما بما يحدث في الاقتصاد السياسي الدولي⁽¹⁾.

ثالثا: أبعاد ومستويات التحليل في الاقتصاد السياسي الدولي

انطلاقا من مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي يمكن تحديد أبعاده والمتمثلة في كل من البعد السياسي الاقتصادي والدولي، كما أن أبعاد دراسة الاقتصاد السياسي الدولي تتم في العديد من المستويات المترابطة.

1. أبعاد دراسات الاقتصاد السياسي الدولي: من خلال تحليل مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي وطبيعة دراساته، يمكن حصر أبعاده في مايلي⁽²⁾:

أ. **البعد السياسي:** ينطوي الاقتصاد السياسي الدولي على قرارات حول من يحصل على ماذا وكيف في المجتمع، والسياسة من بين الأمور الأخرى هي عملية الاختيار الجماعي المصممة في مصالح وقيم متنافسة وغالبا متصارعة لأطراف مختلفة، تضم الأفراد والدول القومية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف

(1) - جون بيليس، ستيف سميث، (2004): عولمة السياسة العالمية، ط1، ترجمة ونشر: مركز الخليج، الإمارات العربية المتحدة، ص: 453.

(1) - Allen, G. (2013): **What is International Political Economy**, Perspectives on International Political Economy vol.1, N° 1, pp: 8-9.

والصراعات بين الدول والمنظمات الدولية، التحالفات الإقليمية، المنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقومية.

ب. البعد الاقتصادي: الاقتصاد السياسي الدولي يدور حول الاقتصاد وهو يعني أنه يتعامل مع كيفية تخصيص الموارد النادرة لاستخدامات مختلفة وتوزيعها بين الأفراد، الجماعات والدول، من خلال عملية السوق والتحليل الاقتصادي أقل تركيزاً على قضايا سلطة الدولة والمصالح الوطنية، وأكثر من ذلك على قضايا الدخل، الثروة والمصالح الفردية.

ج. البعد الدولي: أي أنه يتعامل مع القضايا التي تتجاوز الحدود الوطنية، والعلاقات بين الدول وفيما بينها إضافة إلى هذا فإن القوى الاجتماعية المرتبطة بالفئات والجماعات الطبقية، العرقية، الدينية والجماعات الثقافية الأخرى، جنباً إلى جنب مع معتقداتهم وقيمهم المختلفة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في الصياغة التحليلية للاقتصاد السياسي الدولي.

2. مستويات التحليل في الاقتصاد السياسي الدولي: تقسم مستويات التحليل في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي إلى أربعة مستويات تشمل ما يلي⁽¹⁾:

أ. المستوى العالمي: هو المستوى الأكثر اتساعاً عن غيره، إذ يعتبر مستوى شامل للتحليل، وترتكز تفسيراته حول كيفية عمل العوامل العالمية الهامة كالتغير التكنولوجي، أسعار السلع والمناخ، حيث تخلق هذه العوامل قيود وفرص لجميع الحكومات والمجتمعات، على سبيل المثال ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ومفاجئ يدفع الدول إلى التكيف بالطرق التي تمكنها من مواجهة الركود وابتكار مصادر للطاقة.

ب. المستوى بين الدول: يؤكد هذا المستوى كيفية تأثير التوازن النسبي للقوة السياسية، العسكرية والقوة الاقتصادية بين الدول على احتمالات الحرب، آفاق التعاون والقواعد المتعلقة بالشركات العابرة القومية، إذ أن القوة النسبية قد تساعد الدولة في تحديد الطرق التي تتعامل بها مع حلفائها والدول الأخرى مع مصالح متباينة.

ج. مستوى الدولة/ المجتمع: يتم التركيز في هذا المستوى بشكل ضيق على العوامل التي تتحرك داخل حدود الدولة، حيث تحتوي على تفسيرات لأكثر العوامل المؤثرة، ويتم في هذا المستوى تأكيد كيفية الضغط من قبل الفئات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على السياسة الخارجية للدول، هذا بالإضافة إلى التركيز على الكيفية التي من خلالها تقوم الحكومات وصناع القرار بتشكيل الدولة في تفاعلها مع الآخرين فعلى

⁽¹⁾ - Ibid, PP: 13-14.

سبيل المثال: لماذا يقوم الساسة باعتماد التعريفات المرتفعة على الواردات في محاولة لمساعدة الصناعة المحلية؟

د. المستوى الفردي: هو أضيق مستوى وحاليا يحتوي على أكبر عدد من العوامل التي تفسر لماذا الأفراد (عادة قادة الدول) يختارون بعض السياسات أو يتصرفون بطرق معينة، ويؤكد هذا المستوى علم النفس والمعتقدات التي تشكل الخيارات الموضوعية من قبل صانعي سياسة محددة.

إن القضايا المعاصرة التي تتميز بالتعقيد تتطلب طرحها على المستويات كلها لإيجاد حلول متكاملة لهذه القضايا والمشاكل، وهذا نظرا للتداخل الموجود بين المستويات الأربعة وكذلك التداخل الحاصل بين مختلف الأنشطة.

رابعاً: العلاقة بين الاقتصاد السياسي الدولي ودراسة العلاقات الدولية

يجادل الكثير من المفكرين الذين يكتبون عن الاقتصاد السياسي الدولي بأن العلاقات الدولية -أي العلاقات السياسية والاقتصادية- الآن بين الدول، هي في نهاية المطاف جزء من مجموعة كبيرة من العلاقات والهيكل وهذه المجموعة هي التي يصفها مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي، أي أن العلاقات السياسية التقليدية بين الدول لا يمكن فهمها إلا كجزء من الاقتصاد السياسي الدولي، ومن بين هؤلاء المؤلفين نجد سوزان سترونج التي ترى بأن ميدان الاقتصاد السياسي الدولي أعم وأشمل من دراسات العلاقات الدولية التي سبقت ظهور الاقتصاد السياسي الدولي، ففي الوقت الذي اهتم فيه علماء العلاقات الدولية بقضايا الأمن وإعطائها الحيز الأكبر لأفكارهم، وهذا راجع بالأساس إلى طبيعة الفترة التي عايشها علم العلاقات الدولية التي ميزتها الصراعات القومية والدولية، حاول الاقتصاد السياسي الدولي إضافة العديد من الأفكار الرئيسية إلى علم العلاقات الدولية، ولعل أهم فكرتين هما إعادة إيجاد مفهوم للقوة والعولمة⁽¹⁾.

وبالتالي فإن الملاحظ أن ميدان الاقتصاد السياسي الدولي ورغم ميلاده المتأخر - سنوات السبعينات - إلا أنه لا يعتبر جزءاً من العلاقات الدولية بل العكس حسب سوزان سترونج فالعلاقات الدولية لم تتوقف عند مفهوم محدد فقد اختلف العديد من المفكرين في إعطاءه نظرة محددة، بل تراوحت بين الشمول والتخصيص، فيعرفها كائناتمان على أنها جملة من العلاقات السياسية، الاقتصادية، الإيديولوجية، الدبلوماسية، القانونية والعسكرية فيما

⁽¹⁾ - Stephane Paquin et Dany Deschènes, Op. Cit, P: 29.

بين الدول، وكذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين القوى السياسية في المجتمع، والقوى السياسية والمنظمات والحركات التي تتفاعل في المجتمع الدولي⁽¹⁾.

يلاحظ أن Kantmen كانتمان جعل من دراسة العلاقات الدولية حقلاً واسعاً لمختلف التفاعلات بين الدول، بشقيها السياسي والاقتصادي، وبالتالي فإن الاقتصاد السياسي الدولي يعتبر كجزء من دراسة العلاقات الدولية.

علاقة الاقتصاد والسياسة وعلاقة الدول بالأسواق كانت تعتبر من الإشكاليات المهمة في دراسات الاقتصاد في العلاقات الدولية التقليدية، ليأتي الاقتصاد السياسي الدولي بنظريات ومقاربات لفهم هذه العلاقة والثروة، وبالتالي فإن مجال الاقتصاد السياسي الدولي يعتبر كإضافة لمجال العلاقات الدولية التي ظهرت منذ سنين عديدة مقارنة مع الاقتصاد السياسي الدولي الذي يعتبر وليد تطورات حديثة عدة أبرزها العولمة وما أفرزته من قضايا على عديد الأصعدة.

ومن جهة أخرى يرى كثيرون بأن اصطلاح الاقتصاد السياسي الدولي يشير إلى مجموعة فرعية من العلاقات ضمن إجمالي مؤلف من العلاقات الدولية، وهذا الرأي الثاني يعني أن الاقتصاد السياسي الدولي يبحث عن عدد من القضايا كالنقد، التمويل، التجارة والاستثمار الدولي التي لا ينظر إليها بوصفها أقساماً أخرى من موضوع العلاقات الدولية، وعلى سبيل المثال: Joshua S. Goldstein (جونشوا غولدشتاين) الذي يرى أن العلاقات الدولية مؤلفة من مجالين فرعيين رئيسيين هما: دراسات الأمن الدولي والاقتصاد السياسي الدولي حيث يقوم الاقتصاد السياسي الدولي بدراسة التجارة والعلاقات النقدية والشركات المتعددة الجنسيات، الاندماج الاقتصادي الأوربي، والسياسات الدولية للبيئة العالمية والفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب وقضايا التنمية.

وفي نفس السياق يرى كل من John Baylis و Steve Smith (جون بيليس وستيف سميث) أن نظام الدول يعتبر أساس العلاقات الدولية، ويعرفان الاقتصاد السياسي الدولي بأنه جزء مهم من هيكل السياسة الدولية المعاصرة وعملياتها وهذا ما يتيح للأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول أن يكون لها معنى وأهمية والاحتفاظ في الوقت نفسه بتركيز أولي على الدولة وعلى النظام القائم بين الدول.

من هنا فإن الاقتصاد السياسي الدولي هو عنصر جوهري في بنية السياسة الدولية ومجموعة من القضايا الدولية ضمن سياق العلاقات الدولية المعولمة⁽²⁾.

(1) - علي عودة العقابي، (2001): العلاقات الدولية - دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، د ط، دون دار نشر، بغداد، ص: 29.

(2) - جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص: 458-459.

المطلب الثالث: القضايا الاقتصادية الرئيسية لدراسات الاقتصاد السياسي الدولي

وصف Underhill (أندرهيل)⁽²⁾ الاقتصاد السياسي الدولي بالإنفصام، وهذا لأنه استمد جزء كبير من أفكاره من مجموعة واسعة من الخلفيات التي ينادي بها منظرو هذا الحقل، مثل المنظرين المنشقين عن العلاقات الدولية، منظرو علم السياسة أو الاجتماع، وعلم التنمية والاقتصاد وغيرها، حيث أدى هذا التنوع إلى صعوبة في التحديد الدقيق للقضايا التي يركز عليها هذا المجال، أي ما إذا كان سياسة الاقتصاد أو اقتصاد السياسة⁽³⁾.

وتستحوذ القضايا الاقتصادية على مكانة هامة في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي، وتتنوع هذه القضايا بين قضايا دولية وأخرى قومية.

أولاً: قضايا الشركات المتعددة الجنسيات

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر في الوقت الحالي شركات ميثاق مثل تلك الشركات القديمة التي كانت الأداة المميزة للاستعمار خلال القرنين 16 و 17 بل حتى في نهاية القرن 19.

إن هذه الشركات تستفيد من امتيازات الدول الأصلية في الدول التابعة لها، وهذا ما يمنحها قوة كبيرة تظهر على السلطة الحاكمة، إذ أنها تحدد وتخطط احتياجات وسير الحياة الوطنية في الدول الضعيفة. هذه الدول أصبحت تكفي بالسلطة الشكلية إذ أنها تابعة للسلطة المالية والتجارية لهذه المجموعات الخاصة.

وإذا تمت مقارنة ميزانية هذه الشركات بميزانية الدول فالأمر المفاجئ هو أن ميزانيات الأولى أكثر بكثير من ميزانيات الثانية، وهو ما سمح لهذه الشركات الخاصة بالتحكم في هذه الدول بوسائل متنوعة وناجعة تسمح لها بوضع وتعديل السياسة العامة لها⁽¹⁾.

إن ضخامة الشركات المتعددة الجنسيات جعلها أكثر قدرة على التأثير في سيادة الدول واتخاذ القرارات حيث يرفض الاقتصادي ميشالي فكرة مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات نظراً لكونه يعتبر أن "انكار كل ارتباط بقوة وطنية يلغي في نفس الوقت الاتجاه إلى إنشاء علاقة بين السياسة والاقتصاد مما يسمح بإخفاء حقيقة علاقات التأثير بين الشركات العظمى والدول التابعة لها أو التي أنشأت فيها"، كما أبرز بأن المناطق الجغرافية

⁽²⁾- Geoffrey R D Underhill, (2003) :**State, Market, and Global Political Economy : Genealogy of an (Inter- ?) Discipline**, Internatioanl Affairs, Vol.76, N°.4, pp: 805-824.

⁽³⁾- Penny Griffin, (2007): **Refashioning IPE : What and How Gender Analysis Teaches International (Global) Political Economy**, Review Of International Political Economy, vol.14, N°.4, P: 721.

⁽¹⁾- محمد بجاوي، (1981): **مراحل نظام اقتصادي دولي جديد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص: 83-84.

التي تم اختيارها لإرساء قواعد الشركات نجدها تتأثر بطريقة هامة بالأشكال السياسية للبلد الأصلي لهذه الشركات⁽¹⁾.

إن التأثير الكبير للشركات المتعددة الجنسيات على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية، لا يمكن دراسته بشكل واف ضمن حدود علم الاقتصاد الدولي -علم الاقتصاد- بل لابد من الاستعانة بعلم السياسة لتفصيل الجوانب السياسية لهذه الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة التي سمحت بحركة كبيرة للاستثمارات الأجنبية بين الدول متأثرة بالقرارات السياسية والاستراتيجيات الموضوعة من طرف البلدان الأصلية.

حيث صرح christian palloix (كريستيان بالوا) في مؤلفه حول الاقتصاد الرأسمالي العالمي والشركات المتعددة الجنسيات كما يلي: "لقد سجلنا بأن الشركات المتعددة الجنسيات أثارت العديد من القضايا التي لا يمكن الإجابة عنها عن طريق النظرية التاريخية الاقتصادية (...)، الشركات المتعددة الجنسيات أثارت في مستوى عال نوعا ما القضايا السياسية والاجتماعية، كالاستغلال، الاستلاب، السيادة والهيمنة، إضافة إلى العلاقات والترابط بين الشركات والحكومة القومية التي لا يمكن تحليلها بطريقة اقتصادية على نحو مجرد"⁽²⁾، وبالتالي لابد من الإعتماد على تزاوج الفكر الاقتصادي والسياسي لتحليل لقضايا التي تطرحها الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة.

في المقابل ترى سوزان سترونج "أن الشركات المتعددة الجنسيات ليست من يسرق أو يختلس السلطة من الدول، وإنما الدول هي من قدمت للشركات الكبرى هذه السلطات على طبق من المال"⁽³⁾.

إن الشركات المتعددة الجنسيات بإمكانها أن تتحكم في مختلف الآليات التي يسير وفقها الاقتصاد، إذ أصبحت تحل محل الدول في فرض عدة آليات، حيث تخطت قوة الشركات المتعددة الجنسيات قوة الدول وفرضت منطقتها على الأسواق العالمية، وأصبحت ذات تأثير كبير على القرارات السياسية وهذا ما جعل من الضرورة بمكان إدراج هذه القضية ضمن جدول أبحاث الاقتصاد السياسي الدولي.

(1)- محمد بجاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

(2)-Christian Palloix, (1975): *L'économie Mondiale Capitaliste et Les Firmes Multinationales*, Tom3, François Maspero, Paris, P: 95.

(3)- Stéphane Paquin, (2009): *Économie Politique Internationale*, 2^{ème} Ed, Montchrestien- Lextenso Éditions, France P: 54.

ثانيا: النظام التجاري الدولي

كان النظام التجاري الدولي دائما في مركز تحليلات الاقتصاد السياسي الدولي، ومن المرجح أن يظل كذلك في المستقبل، وهذا ليس فقط نظرا للأهمية الاقتصادية والسياسية للتجارة الدولية، وإنما يرجع ذلك لحقيقة أن التجارة هي المرآة التي تعكس التوترات سوق/ دولة الأكثر أهمية في كل عصر.

ويبرز إهتمام الاقتصاد السياسي الدولي في مجال التجارة الدولية في عدد من المسائل أبرزها⁽¹⁾:

- تفضيلات الجماعات المحلية للحماية أو التجارة الحرة؟ ولماذا تفضل بعض المجموعات الحماية في حين يجذب البعض الآخر التجارة الحرة؟ وهل تتغير هذه التفضيلات بمرور الوقت؟
- كيف تؤثر المؤسسات السياسية على الطرق التي تترجم بها تفضيلات الجهات الفاعلة إلى سياسة؟ وما مدى أهمية المؤسسات في تجميع التفضيلات وتوريد السياسات؟ وما مدى تأثير التغييرات في المؤسسات على السياسة التجارية؟
- ما هي العوامل التي تشكل خيارات السياسة التجارية على الصعيد الدولي؟ كيف تؤثر العلاقات فيما بين البلدان وهيكل النظام الدولي على الخيارات المحلية المتعلقة بالتجارة؟
- كيف تؤثر التجارة الدولية على الدول والنظام السياسي الدولي؟ هل يؤدي ارتفاع التدفقات التجارية إلى تغييرات مهمة في الأفضليات والمؤسسات والسياسات المحلية؟

ثالثا: النظام المالي العالمي

تمثل قضايا المالية الدولية المجموعة الثانية التي حددها تقليديا الاقتصاد السياسي الدولي، حيث يشمل الاقتصاد السياسي للمالية الدولية تحليلات أسعار الصرف، نظام النقد الأجنبي، تحركات رؤوس الأموال والديون، والمؤسسات الدولية والمحلية والهياكل السياسية المرتبطة بها، وفيما يلي أبرز القضايا المالية والنقدية التي يتناولها هذا الحقل⁽²⁾:

1. **الاقتصاد السياسي الدولي لليورو:** من الواضح أن اليورو له هدفان على حد سواء سياسي واقتصادي وأن الجانبين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، حيث كان الهدف الرئيسي لإنشاء العملة الموحدة سياسي، وهو ربط ألمانيا إلى الأبد مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومنع تركيزها على دول الوسط وأوروبا الشرقية، أي

⁽¹⁾- Helen V. Milner, (1999): **The Political Economy of International Trade**, Annual Review of Political Science, vol.2, pp: 92-93.

⁽²⁾- Luliana Maria, (2004/2005): **Les Privatisations en Roumanie : Les Poids de L'EU, de FMI, et de La BM - Une Approche d'économie Politique Internationale** -, Mémoire de Recherche Master Sciences des Sociétés et de Leur Environment, Université Lumière, Lyon2, France, P: 8.

بمعنى أن العلاقات الاقتصادية في اليورو من المفترض أن تحل محل العلاقات السياسية للحرب الباردة، أما الهدف الثانوي كان اقتصادي، حيث تهدف إلى إنشاء منطقة عملة مستقرة نسبياً، وتشجيع النمو الاقتصادي الإقليمي في عالم من تزايد اللااستقرار المالي في ظل العولمة.

نظرية منطقة العملة المثلى لـ **Robert Mendel (روبرت مندل)** توقعت أن اعتماد عملة موحدة سيكون له العديد من الآثار والنتائج السياسية من مجرد حفاظ ألمانيا على التركيز على التكامل الاقتصادي الأوروبي إلا أن اعتماد عملة موحدة في الواقع يزيل أدوات اقتصادية هامة (تعديل سعر الصرف، تعديل السياسة النقدية) من قائمة سياسات الدول الأوروبية، إذ أنه في ظل سعر الصرف المرن، تستطيع الدولة التي ترغب في مواجهة معدلات البطالة المرتفعة أن تقوم بخفض أسعار الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي، كما أن تخفيض سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة مما يجعل المنتجات المحلية أكثر جاذبية ويحفز خلق فرص العمل إلا أنه وفي ظل سعر الصرف الثابت في منطقة اليورو، لا يسمح للدولة أن تمتلك سياسة نقدية مستقلة، كما أن الأدوات التقليدية للسياسة الاقتصادية الكلية غير مجدية في هذه الحالة، وبالتالي فإما على الدولة أن تتحمل البطالة أو أن تدخل في إصلاحات اقتصادية جزئية والتي تحسن بيئة خلق فرص العمل عن طريق خفض تكاليف العمالة وإزالة برامج الرعاية الاجتماعية التي لا تشجع العمال البطالين على قبول عروض العمل، وبالتالي توقعات نظرية **ماندل** تشير إلى أن دول اليورو قد تضطر إلى فعل ما سبق، فالخيارات السياسية الداخلية غير متوقعة بسبب عدم قدرتها على تنفيذ تعديلات على سعر الصرف.

اليورو يوضح مدى تعقيد الاقتصاد السياسي للعملة الدولية، فالأهداف السياسية تملّي الهياكل الاقتصادية والتي يمكن أن يكون لها عواقب أو نتائج اقتصادية وسياسية غير متوقعة.

2. الأزمات المالية العالمية: يعتبر هيكل التمويل في الحقيقة وصفاً لكيفية توزيع وتخصيص بعض الموارد بين الدول وفيما بينها، فمشكلة حركة المال العالمي في شكل قروض مهمة إلى حد أنها خلقت إلزاماً بين الأفراد أو الدول، كما أن حركة المال في أغلب الأوقات تتم في شكل استثمار أجنبي حيث أن الأجنبي يكسب السيطرة المباشرة على استخدام الموارد، كم أن المعاملات المالية تنتج التزامات تربط مصالح الدول المختلفة، وطبيعة هذه الالتزامات وآثارها هي من العناصر المهمة في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي.

يتميز الهيكل المالي العالمي بحركة الأموال الساخنة من بلد إلى آخر، بحثاً عن الأرباح السريعة، كما أن الأسواق المالية غير المنظمة تعتبر جزئياً المسؤولة عن الأزمات المالية، إلى جانب ذلك فإن الرأسمالية غير المنظمة المرتبطة بتزايد العولمة تكون المسؤولة جزئياً عن تطور الفقر.

إن انهيار نظام بريتن وودز جزء من عملية -منذ سنوات التسعينات- خلقت نظاما ماليا عالميا، كما أن التغييرات التكنولوجية، رفع القيود المالية، نهاية انقسامات الحرب الباردة وظهور مراكز اقتصادية جديدة، كلها عوامل ساهمت وسرعت من التحول المالي للهيكل الاقتصادي الدولي، وتحوله من تنظيم حكومات الدول إلى هيكل عالمي خارج عن السلطة التنظيمية لأي دولة قومية.

والمشكلة مع الأسواق المالية العالمية هي أنها لا تتلائم مع أي هيكل عالمي لسلطة الدولة، وهذا يعني أنه لا توجد سلطة سياسية تتوافق مع السوق ونظريا فإن صندوق النقد الدولي يمكن له أن يخدم هذا الدور، إلا أنه عمليا يقوم بالحد من قدرتها بإضعاف استقلالية الدولة.

أحد نتائج عدم التماثل بين الهيكل الاقتصادي والسياسي هو تسلسل الأزمات المالية الدولية، والتي تضم أزمة البيزو المكسيكي (1994-1995)، أزمة جنوب شرق آسيا، أزمة روسيا 1999، وأخيرا الأزمة الاقتصادية العالمية 2008.

لقد أشار الكثير من العلماء إلى أن هيكل التمويل العالمي يحتاج إلى معالجة الخلل أو عدم التوازن بين الأسواق وهيكل الحكومة التابعة لها، والحجة هي أن سلسلة الأسواق المالية توسعت خارج نطاق الهياكل التنظيمية التي تدعمها، كما تتطلب الأسواق العالمية تعاون الحكومات.

إن أحد أسباب صعوبة الاتفاق على نظام نقدي جديد هو أن النظم الاقتصادية والسياسية معقدة بحيث أن التغيير الاقتصادي يمكن أن يكون له آثارا سياسية غير متوقعة، كما أن الاتفاقيات الدولية تتطلب من الدول أحيانا أن تضحي بالاحتياجات المحلية الخاصة احتراماً لمسؤولياتها الدولية، وأخيرا تعزيز السلطة الدولية أو العالمية يهدد الحكم الذاتي المحلي، وقدرة الدولة على اتخاذ التدابير للمصلحة الوطنية.

3. إصلاح النظام المالي العالمي: يتناول الاقتصاد السياسي الدولي كمجال رئيسي للبحث النظام المالي العالمي والتفاعل بين السياسات القومية والاقتصاد السياسي الدولي.

ففي محاولة لشرح اختلال التركيبة المالية العالمية، قام المنظرون الواقعيون الجدد أمثال روبرت جيلبين بوضع افتراضات انهيار القوة المهيمنة الأمريكية، والتي ترجمت بعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على استقرار النظام، حيث احتلت فكرة نهاية السيطرة الأمريكية مجالا مهما في الاقتصاد السياسي الدولي، كما قدمت البريطانية سوزان سترونج تفسيراً مختلفاً تماماً عما قدمه منظرو الاستقرار المهيمن، وخلافاً عن الانهيار الأمريكي تؤيد أن الاختلال المالي راجع إلى غياب أو عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في

أداء دورها كقائد وسلطة، حيث ترى سترونج أن الولايات المتحدة الأمريكية تشجع نمو الأسواق المالية غير المنظمة عن طريق سلسلة من القرارات.

كما يشتمل مجال الاقتصاد السياسي الدولي على العديد من الدراسات التي تتناول علاقة القوة بين الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات (المالية منها) على الساحة العالمية، وفي هذا الصدد تعتبر سوزان سترونج أن الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في الاستحواذ على قوة هيكلية كبيرة في النظام المالي العالمي رغم وضعيتها الاقتصادية الصعبة.

4. العلاقات شمال - جنوب: توسعت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي عن الدراسات التقليدية للعلاقات الدولية، فعلى سبيل المثال أثناء الحرب الباردة كانت جغرافية العلاقات الدولية تتم بين الشرق والغرب، إلا أن جغرافية الاقتصاد السياسي الدولي التي شكلتها حركة التجارة ورؤوس الأموال تمتد إلى الشمال-الجنوب، حيث يختزل الشمال الدول الصناعية في حين يعبر الجنوب عن البلدان الأقل نمواً، وهذا بغض النظر عن الموقع الجغرافي لها.

استخدمت التجارة الدولية والتمويل الدولي بشكل متزايد لتوسيع وتعزيز تحالفات الحرب الباردة (وخصوصاً وليس حصراً على الجانب الغربي)، وتعقب علماء الاقتصاد السياسي الدولي تأثير العلاقات الاقتصادية عموماً على البلدان الأقل نمواً، أو كما عبر عنها Emmanuel Wallerstein (إيمانويل والرشتاين) بالعلاقة بين القلب والمحيط⁽¹⁾، لذا فإن إشكالية الاقتصاد السياسي الدولي توسعت لتشمل نقد التنمية الاقتصادية، وتحليل الاستعمار الجديد، وتعتبر نظرية Lenin (لينين) حول الإمبريالية من أبرز النظريات في هذا المجال.

5. العولمة: حالياً جدول أبحاث الاقتصاد السياسي الدولي مدفوع بالعديد من العوامل والقوى التي تشكل في مجموعها العولمة، إذ أن إشكالية العولمة ليس لها علاقة تذكر مع اهتمامات الدولة التقليدية التي ركزت عليها دراسات العلاقات الدولية، وهذا أحد الأسباب التي جعلت بعض علماء الاقتصاد السياسي الدولي يعتبرون الاقتصاد السياسي الدولي فرع معرفة متميز وليس كحقل فرعي لدراسات العلاقات الدولية.

وفي قلب إشكالية العولمة نجد مسألة الدولة، حيث تضع نظريات العلاقات الدولية الدولة في المركز لكن العديد من العلماء يقولون بأن هناك مجموعة من الأحداث أضعفت مكانة الدولة، سواء بشكل مطلق أو بشكل

⁽¹⁾ - Michael veseth, Op.Cit, P: 11.

نسبي من أطراف وقوى أخرى، إذ يجادلون بأن الدولة القومية صغيرة جدا وعلى نحو متزايد في التعامل بفعالية مع القضايا العالمية، وكبيرة جدا في التعامل مع القضايا المحلية⁽¹⁾.

رغم أن مسألة الدولة القومية تعتبر جوهرية في إشكاليات العولمة، إلا أن هناك العديد من القضايا الأخرى التي تثيرها العولمة، إذ ثمة العديد من الفرص لأشكال جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتي يخلقها التدمير الخلاق للعولمة كما يصفها Schumpeter (شومبيتر) .

وبالتالي يمكن القول بأن الاقتصاد السياسي الدولي هو المجال الأكاديمي الذي يدرس نتائج التدمير الخلاق في المجتمع الحديث.

⁽¹⁾ - Ibid, P: 12.

المبحث الثالث: إيديولوجيات الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي

هيمن على الفكر الاقتصادي على مدى قرن ونصف ثلاث إيديولوجيات هي الماركنتيلية (القومية) الليبرالية والماركسية (البنوية)، كل من هذه الإيديولوجيات ركزت على العلاقات بين مجموعة متنوعة من الأطراف والمؤسسات، إذ يمكن من خلال تقويم مواطن قوة وضعف هذه الإيديولوجيات الثلاث إلقاء الضوء على دراسة مجال الاقتصاد السياسي الدولي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لهذه الإيديولوجيات الثلاث.

المطلب الأول: الاقتصاد السياسي الدولي الواقعي Realism

يستخدم مصطلح الواقعية لوصف هذا النهج الواسع لفهم الاقتصاد السياسي الدولي، وتستخدم مصطلحات أخرى كالمركنتيلية والقومية ولكن هذه المصطلحات تستخدم كاختصار للتطور التاريخي ضمن المنظور الواقعي.

أولاً: الفكر الواقعي التقليدي

1. مفهوم الواقعية: الواقعية ليست نظرية معرفة بواسطة مجموعة صريحة من المقترحات والافتراضات، أي بالأحرى أي أنها اتجاه عام⁽¹⁾، فخلافا للمظاهر فالواقعية ليست نظرية وليست نموذجاً كذلك، ولكن نتيجة لتجربة، وفهم تجريبي للسياسة⁽²⁾، وعلى الرغم من هذا فإن العديد من الباحثين يعتبرونها نظرية ويعرفونها على أنها نظرية في السياسة الدولية تحاول تفسير سلوك الدول بشكل فردي وخصائص النظام الدولي ككل، وقد قدمت الواقعية جدلية رئيسية وهي أن الدول ذات السيادة هي قوام النظام الدولي، وأن السيادة هي أمر سياسي يقوم على السيطرة على الأقاليم⁽³⁾.

على العموم فإن الواقعية هي منظور للعلاقات الدولية، ظهرت تدريجياً من خلال أعمال عدد من المحللين، والذين تموقعوا داخلها أو في ظلها، وبالتالي حدودها باعتماد أسلوب مختلف ومتميز في التحليل⁽⁴⁾.

وتعتبر الواقعية السياسية هي الأقدم وأكثر النظريات اعتماداً في كثير من الأحيان للعلاقات الدولية وقد ارتبط هذا النوع من الواقعية بفترة من الحرب بالشكل الذي أثر على أفكار واضعي هذه السياسة وعلى الرغم من

(1)- Jack Dommelly, (2000): **Realism and International Relations**, 1st Ed, Cambridge University Press, United Kingdom, P: 6.

(2)- Jean Louis Martaes, (2003): **De La Nécessité d'une Théorie des Relations Internationales**, AFRI, Vol. IV, P: 23.

(3)- Stephan D. Krasner, (1992): **Realism, Imperialism, and Democracy: A Response to Gilbert Political Theory** Sage Publication, Vol.20, N°01, February, P: 39.

(4)- Jack Dommelly, Op.Cit, P: 6.

التجديد في الفكر الواقعي أو ما يسمى الواقعية الهيكلية أو الواقعية الجديدة، إلا أنها أبقت على الحجج الأساسية كالنظام الدولي المبني على الفوضى، وعدم وجود سلطة مركزية، وفكرة القوة التي تميز العلاقات الدولية⁽¹⁾.

2. **الحجج المركزية للواقعية:** يتألف النموذج الواقعي من مجموعة من النظريات التي تشترك في مجموعة من المعتقدات الرئيسية، أبرزها مايلي⁽²⁾:

- الدول هي الجهة الفاعلة في السياسة العالمية، ولا توجد سلطة فوقها، وهذا لأن غياب التسلسل الهرمي في النظام الدولي يسمى عموماً بالفوضى؛
- حسابات القوة تهيمن على تفكير الدولة والدول تتنافس على السلطة فيما بينها؛
- هناك علاقة محصلتها صفرية للتنافس بين الدول والتي تتميز بكونها حادة وغير متسامحة، فالدول تتعاون مع بعضها البعض بالتأكيد لكن في الحقيقة لديها مصالح متضاربة وليس متناسقة؛
- الحروب هي أداة مشروعة من صنيع الدولة، وتعتبر الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد السياسي الدولي الواقعي يعتبر أن الدول تعمل على تعظيم وظيفتها السلطوية عن طريق تجميع القدرات، والتي تشمل كل الوسائل التي تمكن الدول من ممارسة المزيد من النفوذ على الشركاء - المنافسين، نظراً لكون منطق القوة هو الذي يحدد تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استخدام الاقتصاد كأداة لتحقيق أهداف السلطة (القوة)، في تسلسل بدء من السياسة إلى الاقتصاد، فالإقتصاد هو وسيلة وليس غاية، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية تبنى من خلال هياكل القوة، أي بمعنى توزيع السلطة على المستوى الدولي⁽³⁾.

بعبارة بسيطة جداً فالواقعية تدعو إلى أولوية السياسة على الاقتصاد وهي مذهب لبناء الدولة، ويرى هذا الاتجاه ضرورة أن تكون الأسواق تابعة لمصالح الدولة، وتنظيم الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية يجب أن يظل متناسقاً مع شؤون الأمن الوطني.

نقطة إنطلاق النظرة الواقعية هي أن النظام الدولي فوضوي أي بمعنى آخر لا وجود لحكومة عالمية، وأن الدول هي أعلى أشكال السلطة السياسية والطرف الرئيسي الفاعل في العلاقات الدولية، فمن الطبيعي للدول أن تتبع القوة في مثل هذا النظام، وأن تهدف إلى تشكيل اقتصاد لهذه الغاية ومصحتها الذاتية، والمعنى الضيق هنا

⁽¹⁾-Ann Marie Slaughter and Thomas Hale, (2013): **International Relational Principale Théories**, Published In: Mare Planck Encyclopedia Of Public International Law, Ed R. Wolfrum, P: 3.

⁽²⁾- John j.Masheimer, (2002): **Realism The Real World and The Academy**, In: Michael Brecher and Frank P.Harvey **Realism and Institutionalism in International Studies**, the University of Michigan Press, Ann Arbor, USA, P: 25.

⁽³⁾-Mehdi Abbas, **L'économie Politique Internationale: Entre Théorie and Histoire**, Revue Recherches Internationales, N°. 88, P: 51.

هو أن المجال الوطني والدولي للاقتصاد كان ينظر إليها على أنها مستقلة ومنفصلة، والأمر الحاسم والضروري بالنسبة للواقعيين هو الموقع والمكانة النسبية للدولة في مواجهة الدول الأخرى، أي بمعنى آخر أن النظرية الواقعية قد دعمت الانفصال الموجود في العالم الاقتصادي وضرورة تأثير كل دولة على اقتصادها بغية تحسين موقعها النسبي في الخارطة العالمية، حيث يصف الاقتصاديين الواقعيين العالم على أنه لعبة ذات محصلة صفرية (طرف غالب وطرف مغلوب عليه) أي بمعنى آخر أن كسب دولة واحدة ينظر إليه على أنه خسارة دولة أخرى، والتفكير الواقعي ينصرف بالغالب إلى كيفية التغيير في توزيع السلطة (القوة) في نظام الدول العالمي وتأثيره على طريقة عمل الاقتصاد الدولي.

3. أفكار الواقعيين الكلاسيك: عادة ما يبدأ الباحثون الواقعيون دراساتهم بالإشارة إلى أب الواقعية **ثيوسيديدس** الذي يعتبر أحد مؤسسي المنهج الواقعي، حيث كان لأفكاره أثر كبير في مختلف الدراسات، حيث اعتبر **ثيوسيديدس** الكيانات الإقليمية المنظمة الفاعل الأهم في السياسة الدولية، وأن سلوك الدول يمكن تفسيره عقلانياً، وأن الدول تبحث عن القوة وتقوم بحساب مصالحها انطلاقاً من مفهوم القوة⁽¹⁾.

الواقعية انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية كروية جديدة، ومن تم كنظرية منافسة للمثالية، وصولاً إلى بروزها وهيمنتها على دراسة العلاقات الدولية، إذ أنه وبعد الحرب العالمية الثانية أرسى **Morgantaux** (**مورجانتو**) أسس الواقعية الكلاسيكية في كتابه "السياسة بين الدول" الذي أصبح الإطار التنظيري المرشد فيما بعد للكتابات التي تناولت الواقعية⁽²⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن على حقل العلاقات الدولية وسيطرت على تفكير الأكاديميين وصناع السياسة الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية، كما هيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة وقوية للحرب والتحالفات والإمبريالية، كما أن الواقعيين وضعوا نقطة البدء عندهم في سعي الدول لاكتساب القوة.

على الرغم من هذه المبادئ المشتركة بين النظريات الواقعية إلا أن هناك اختلاف بين مختلف الأفكار والنظريات:

أ. **مورجانتو Morgantaux:** يعتبر مؤسس المدرسة الواقعية التقليدية حيث ظلت أفكاره المميّزة تعتمد كمرجعية في العلاقات الدولية، حيث رأى أن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر

(1) - أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 178-179.

(2) - المرجع نفسه، ص: 218-219.

للسياسة الخارجية لأي دولة، والسياسة القومية تكون هي محور الإرتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، أي أن الدول تتميز بدرجة كبيرة من الصرامة والقوة مع رغبة لا متناهية في القوة والسلطة بالشكل الذي يسهم في زيادة حصتها في القوة العالمية⁽¹⁾.

ب. **توماس هوبز Thomas Hobbes**: لاقت أفكاره هو الآخر رواجاً كبيراً خاصة فيما يخص الدولة، حيث يرى بأن أفضل وصف للسياسة الدولية هي الفوضى، كما رأى بأن الدول تحركها المنافسة وعدم الثقة⁽²⁾.

ج. **كانط والتز Kant Waltz**: حاول **كانط** والتز التغلب على إشكالية مفهوم القوة بتحويل التركيز على القوة نحو التركيز على القدرات، وهو يرى أنه يمكن تصنيف القدرات حسب مدى قوتها ورسوخها في الميادين التالية: توافر الموارد، الطاقة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة⁽³⁾، ويعتبر **كانط** من بين الواقعيين الجدد الذين يعتبرون امتداد للواقعية الكلاسيكية، وتعرف الواقعية الجديدة بالبنبوية، ومن أهم مؤيديها **كراسنر**، **روبرت جيلبين**، **روبرت تاكر**، **جورج مودلسكي**.

انتقدت أطروحات الواقعيين الكلاسيك بسبب منهجيتها السلوكية التي تمحورت حول سلوك الدولة كعنصر أساسي في تقديرها للسياسة العالمية وبالغت في تفسيرها للمصلحة ومفهوم القوة، وأغفلت سلوك المؤسسات الدولية وأطر علاقاتها الإقتصادية في جوانبها الاقتصادية، على عكس الواقعية المعاصرة التي ربطت قوة الدولة بالعديد من العناصر الاقتصادية، السياسية، العسكرية والاجتماعية بالشكل الذي يجعلها أكثر قدرة على تفسير العالم المعاصر وتفاعلاته.

ثانياً: الفكر الماركنتيلي-المذهب التجاري-

قامت الماركنتيلية على أساس نفس الافتراضات التي قامت عليها الواقعية التقليدية فيما يتعلق بالطبيعة الأساسية للعالم، وقد ساد هذا الفكر بين 1500 و 1800م في كل من إنجلترا، إسبانيا، البرتغال، روسيا، السويد وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية، حيث استرشدت أغلب الدول الأوروبية بهذه الأفكار والسياسات للتدخل في الحياة الاقتصادية بغرض الحصول على الثراء ومن ثم بناء قوتها العسكرية والسياسية وتحقيق وحدتها القومية وبالتالي فالمذهب التجاري (الماركنتيلي) لم يكن سوى وسيلة لتحقيق هذه الأهداف القومية، وقد كان ظهور هذا الفكر استجابة للتغير الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول وتعبيراً عن طموحات الطبقة الرأسمالية التجارية وإنشاء الدولة الحديثة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر⁽⁴⁾.

(1)- John.J.Measheimer, Op.Cit, P: 25.

(2)- Scott Burchill et Al, (2005): **Theories Of International Relations**, 3rd Ed, Palgrave Macmillan, Newyork, P: 32.

(3)- جوزيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

(4)- Robert Jackson and Georg soreisen, Op.Cit, P: 181.

اعتمد الماركنتيليون على افتراضات مشتركة هي⁽¹⁾:

- الثروة هي مقياس القوة، والوسيلة الرئيسية للحصول عليها هو تملك مناجم الذهب والفضة أو من خلال التجارة الخارجية عن طريق تحقيق ميزان تجاري ملائم؛
- التدخل الحكومي ضروري لضمان تطبيق الماركنتيلية؛
- تستطيع الدولة القومية المتطرفة وحدها فتح المستعمرات والاحتفاظ بالطرق التجارية العالمية؛
- النشاط الاقتصادي يجب أن يخضع إلى هدف أساسي وهو بناء الدولة القومية وبعبارة أخرى أن الاقتصاد هو أداة للسياسة وأساس للسلطة السياسية (القوة)، حيث ينظر الفكر الماركنتيلي إلى الاقتصاد الدولي كحلبة للصراع بين المصالح القومية المتعارضة، وليست كساحة للتعاون وتحقيق المكاسب المشتركة، وبالتالي المنافسة الاقتصادية بين الدول هي لعبة محصلتها صفر-واحد، ففي الوقت الذي تكسب فيه دولة تخسر دولة أخرى، كما أن الثروة المادية التي تراكمت لدى دولة واحدة يمكن استخدامها كأساس لقوتها السياسية والعسكرية، والتي يمكن استخدامها ضد دول أخرى⁽²⁾، ومن الطبيعي أن تكون قوميتهم تلك عسكرية الطابع؛
- على عكس النظام الامبريالي، حرص الفكر الماركنتيلي على المصلحة الاجتماعية فالاستثمار طويل الأجل يستعمل في تطوير البنية التحتية، القوى العاملة، التعليم، الثقافة، لأن النمو السكاني هو مكسب إيجابي باعتبار أن الإنسان له دور مهم جدا في المجتمع⁽³⁾.

يلاحظ من خلال هذه الافتراضات، أن هناك تقارب وثيق بين الفكر الماركنتيلي والواقعي حول المنافسة والصراع بين الدول في عالم فوضوي، هذا التنافس الاقتصادي بين الدول يأخذ شكلين مختلفين هما⁽⁴⁾:

- ❖ **المركنتيلية الحمائية (دفاعية أو حميدة):** حيث تراعي الدول المصالح الاقتصادية القومية لأن هذا هو العنصر المهم في الاقتصاد القومي، ومثل هذه السياسات ليس لديها آثار سلبية أكثر من اللازم على الدول الأخرى.
- ❖ **المركنتيلية العدوانية:** ينص هذا النوع من الماركنتيلية على استخدام القوة العسكرية في استغلال الاقتصاديات الدولية وهذا من خلال سياسات توسعية، على سبيل المثال: الإمبريالية الأوروبية في المستعمرات الآسيوية.

(1) - عبد علي كاظم المعموري، (2012): تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص: 253-257.

(2) - Robert Jackson, Georg Soreisen, (2007): **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 3rd Edition, Oxford University Press, New York, PP: 181-182.

(3) - Cynthia Rush, (1992): **Mercantilism Vs Free Trade: The War For Ibero- America**, Executive Intelligence Review, Vol.19, N°. 38, September, P: 25.

(4) - Robert Jackson and Georg Soreisen, Op.Cit, P: 182.

الملاحظ من خلال هذين النوعين أن كلاهما يرى أن الاقتصاد والسياسة (القوة) مكملين لبعضهما البعض، فالقوة الاقتصادية تساعد على تطوير القوة العسكرية والسياسية للدولة في حين أن القوة العسكرية أو السياسية تساهم في تعزيز القوة الاقتصادية للدولة.

عموماً كل بلد يعتمد سياسات اقتصادية مختلفة طبقاً لظروفه، إلا أن ما يمكن قوله في هذا المجال هو أن محور الفكر الماركنتيلي كان بناء الدولة وتنمية الثروات الاقتصادية انطلاقاً من المبدأ التجاري الذي يرى أن الثروة القومية لا يمكن زيادتها إلا من خلال التجارة الخارجية.

كان الماركنتيليون الكتاب في المقام الأول تجار انجليز، ومسؤولين حكوميين فرنسيين، وهما المجموعتين اللتان وقفنا بقوة للاستفادة من سياسات بناء الدولة في تلك الحقبة، حيث عمل هؤلاء الكتاب على وضع أفكارهم ومصالحهم بإحكام معاً، ورغم الصعوبات التي واجهتها النظرية الماركنتيلية ورغم التشويش الفكري إلا أنه يمكن القول بأن النظرية الماركنتيلية تقوم على مركزية سلطة الدولة وخضوع النشاط الاقتصادي لخدمة هذه السلطة⁽¹⁾.

يعتبر الإنجليزي توماس مان الممثل الرئيسي للفكر الماركنتيلي، حيث جاء بجملة من الأفكار حيث اعتبر التجارة الخارجية أهم مصدر للثراء في البلاد، ويضع التاجر في مركز القيادة والتوجيه لمجموع النشاط الاقتصادي، كما أن الفرق الموجب بين مقدار المعادن الثمينة التي تخرج من البلد، ومقدار المعادن الثمينة التي تدخل إليه هو الذي يؤدي إلى زيادة ثروة القطر والتي يرى فيها أنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حالة المبالغة في تكديسها⁽²⁾.

في القرن 18 انتقد الموقف النظري البسيط للفكر الماركنتيلي من قبل أوائل الكتاب الليبراليين، حيث انتقدوا الصراع العسكري والحروب التي ظهرت نتيجة اعتناق هذا الفكر، إضافة إلى تهديد سيطرة الدولة على الاقتصاد لحرية الفرد.

ثالثاً: القومية الاقتصادية

طورت الأفكار الماركنتيلية من قبل بعض الاقتصاديين والسياسيين كرد على النقد الليبرالي الذي طالها حيث تحول التركيز من أولويات تحقيق الفائض التجاري إلى الحاجة لمزيد من الدعم المباشر للاقتصاد الوطني

(1)- Daniel E. Paul and Abba Amawi, (2013): **The theoretical Evaluation of International Political Economy: A Reader**, 3rd Ed, Oxford University Press, New York, P: 40.

(2)- عبد علي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 228-226.

وقد استخدم مصطلح القومية الاقتصادية لتمييز هذا الموقف عن الموقف الماركسيتي الكلاسيكي البحث، ويمكن إرجاع ذلك إلى عمل كل من ألكسندر هاملتون وليست فريديرك.

يشدد القوميون الاقتصاديون على دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية ويعتبرون أن الصراع بين الدول من أجل الموارد الاقتصادية منتشر ومتأصل فعلا في طبيعة النظام الدولي ذاته، كما أنه وباعتبار أن الموارد الاقتصادية ضرورية للقوة الوطنية، فإن كل نزاع هو في الوقت نفسه اقتصادي وسياسي، وتسعى الدول إلى حيازة الثروة والقوة الوطنية في آن واحد على المدى البعيد على أقل تقدير.

وقد تطورت القومية الاقتصادية في أوائل العصر الحديث استجابة للتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية للقرن 16-17-18 ومنها: بروز دول قومية في تنافس مطرد، نشوء طبقة متوسطة كرسست نفسها بداية للتجارة والتصنيع على نحو متزايد، الوتيرة المتسارعة للفاعليات الاقتصادية من جراء التغيرات داخل أوروبا واكتشاف موارد العالم الجديد.

ويعتبر التصنيع في مقدمة أهداف القوميين وذلك لأسباب عديدة⁽¹⁾:

- إن الصناعة لها آثار (عناصر خارجية) تنتقل عبر الاقتصاد بكاملة وتؤدي إلى تطوره الشامل؛
- إرتباط حيازة الصناعة بالاكتماء الذاتي الاقتصادي والاستقلال الذاتي السياسي؛
- تحظى الصناعة بالتقدير لأنها أساس القوة العسكرية وتحل محلها مركزيا في الأمن القومي في العالم الحديث.

تنشأ القومية الاقتصادية جزئيا من نزعة الأسواق إلى تركيز الثروة أو التبعية أو علاقات القوة بين الاقتصادات القوية والاقتصادات الضعيفة، وهي تحاول في شكلها الحميد أو الدفاعي حماية الاقتصاد ضد القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية غير المواتية، وكثيرا ما توجد القومية الاقتصادية الدفاعية في أقل الاقتصادات نموا أو في تلك الاقتصادات المتقدمة التي بدأت في الانحسار، وتنتهج هذه الحكومات سياسات حمائية لحماية صناعاتها الوليدة أو الآيلة إلى الزوال وحماية المصالح المحلية.

ويؤكد المؤلفون القوميون بدءا من ألكسندر هاملتون وحتى أصحاب نظريات التبعية المعاصرين على الإكتفاء الذاتي الوطني بدلا من الترابط الاقتصادي.

(1) - روبرت جيلين، (2004): الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ط1، ترجمة: مركز الخليج، الإمارات العربية المتحدة، ص: 53.

رابعاً: انتقادات الأفكار الواقعية

تتمثل أهم نقاط الضعف الملموسة للنظرة الواقعية في ما يلي⁽¹⁾:

- العلاقات الاقتصادية الدولية ينظر إليها دائماً باعتبارها ممارسات تنافسية، في حين أن الليبراليين يصرون على أن المكاسب المتبادلة يمكن أن تتجم عن التعاون بين الدول، هذه الفكرة قدمت خلال سنوات السبعينات عندما قدم العلماء الليبراليون جدلاً بأن وجود الأنظمة يسهل التعاون بين الدول؛
- هناك افتراض خاص في القومية الاقتصادية بإمكانية أن تكون هناك مصلحة وطنية شاملة وهادفة العديد من الانتقادات ألقت الضوء على أن السياسات المصممة لتعزيز مصالح الدولة القومية ككل يمكن أن تمثل في الواقع مصالح بعض المجموعات القادرة على التأثير على صانعي السياسات، كما أن المنهج الواقعي يحتاج لشرح كيف يمكن تحويل الاهتمامات الاقتصادية في سياسة الدولة؛
- الدور النشط للدولة قد لا يضمن التنمية الاقتصادية (التطور الاقتصادي) كما يشير بعض المفكرين الواقعيين، ويجادل الليبراليون بأن التدخل في الآلية الحرة لعمل الأسواق تعيقه فعلياً، بدلاً من المساعدة على تعزيز النمو الاقتصادي؛
- الواقعية تصور الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في حدود الاقتصاد السياسي الدولي، ومع ذلك فإنه في الآونة الأخيرة شكك النقاد في هذا الافتراض من خلال التركيز على ما أسموه الدور المتزايد الأهمية للجهات الفاعلة غير الحكومية مثل الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية...، ويشار إلى أن هذه التغيرات الهيكلية أخذت مكانها في الاقتصاد الدولي والتي ظهرت من خلال التآكل التدريجي لأهمية الدولة؛
- المنظور الواقعي متناقض فيما يخص قضايا المساواة ومن يحصل على ماذا؟، حيث يجادل الماركسيون على أن الدولة وبدلاً من أن تعكس المصلحة الوطنية تعكس اهتمامات الطبقة الاقتصادية المهيمنة.

(1) - روبرت جيلبين، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي الليبرالي

يؤكد بعض الباحثين أنه ليس هناك شيء اسمه الاقتصاد السياسي الليبرالي لأن الليبرالية تفصل بين الاقتصاد والسياسة.

أولاً: الافتراضات القاعدية للمدرسة الليبرالية

يتم تعريف الليبرالية على أساس مجموعة من الخصائص التي تتشاركها جميع المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، مثل الحرية الفردية والمشاركة السياسية والملكية الخاصة وتكافؤ الفرص، وينطلق الليبراليون من مبدأ أساسي هو أهمية حرية الفرد والتي يسبقها الإيمان بأهمية الحرية الأخلاقية والحق في المعاملة وواجب معاملة الآخرين كمواضيع أخلاقية وليس كمادة فقط⁽¹⁾.

وتدافع المدرسة الليبرالية عن فكرة محدودية عقلانية الدولة، معتقدين بأن الأفراد يجب أن يكونوا متحررين من سلطة الدولة التعسفية والاضطهاد، كما دعت إلى الحرية السياسية والديموقراطية والحقوق المكفولة دستورياً كما حثت الليبرالية على التنافس الفردي في المجتمع المدني وزعمت أن الرأسمالية السوقية تعزز بشكل أفضل رفاه الجميع من خلال تخصيص الموارد النادرة في المجتمع بأقصى قدر من الكفاءة⁽²⁾.

وتقوم المدرسة الليبرالية في الجانب الاقتصادي على ثلاثة أسس رئيسية⁽³⁾:

■ الحياة الاقتصادية ينظمها قانون طبيعي، حيث ينتج هذا القانون التوازن التلقائي للحياة الاقتصادية، وذلك بشرط ضمان الحرية التامة للأفراد والوحدات الاقتصادية لتحقيق مصالحهم الخاصة حيث يؤدي تحقيق تلك المصالح الخاصة بطريقة تلقائية إلى تحقيق المصلحة العامة؛

■ يعتبر هذا القانون الطبيعي النظام الأمثل والأجدر لتحقيق الرفاهية والانتعاش للأمم، حيث أنه يفوق جميع التشريعات الوضعية والتي تضعها السلطات حيث أنها يمكن أن تفسد التنظيم الطبيعي الرشيد للحياة الاقتصادية، حيث تفترض الليبرالية أنه على الأقل من الناحية المثالية، وجود الاقتصاد والسياسة كمجالات منفصلة، فالأسواق يجب أن تكون خالية من التدخل السياسي من أجل الكفاءة والنمو، كما تفترض الليبرالية

(1)- Bertrand Badie, Dirk Berg Schlosser, and Leonardo Morlino, (2011): **International Encyclopedia Of Political Science**, Sage, Los Angeles, p: 134.

(2)- Scott Barchill et al, (2005): **Theories of International Relations**, 3rd Ed, Palgrave Macmillan, New York, p: 55.

(3)- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، (2000): **تطور الفكر والوقائع الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 96-97.

العقلانية في السلوك الاقتصادي، وتقول بأن الأفراد قادرون على تحقيق قدر أقصى من المنفعة الخاصة بهم، وبعبارة أخرى أنهم يمتلكون القدرة على تقدير التكاليف والفوائد المحتملة لأي قرار أو إجراء فردي؛

■ تنظيم الحياة الاقتصادية بتلك الطريقة الطبيعية لا يترتب عليه أي تعارض أو تناقض في المصالح، بل على العكس يقوم هذا النظام على التجانس بين المصالح الفردية والمصلحة العامة حيث تتفق الأخيرة مع تلك المصالح الفردية، كما يشكل التجانس الاقتصادي الأساس للتنظيم الطبيعي للاقتصاد القومي.

وعلى الرغم من أن أغلب الكتاب في التاريخ المعاصر قد اعتنقوا مبدأ الحرية، إلا أن هذا لا ينفي وجود اختلافات بينهم، سواء فيما يتعلق بوجهات النظر المذهبية أو فيما يختص مجال تطبيقها في الحياة الاقتصادية فيوجد بين هؤلاء مجموعة من المتفائلين والذين رأوا عدم وجود تعارض بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة أمثال آدم سميث كما وجد من هم أقل تفاؤلاً منه وأيضاً وجد غيرهم من المتشائمين في هذا الصدد ولاسيما ريكاردو ومالتس لذا نادى هؤلاء بضرورة تدخل الدولة.

ثانياً: المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي

تستمد إفتراضات النموذج الليبرالي على المستوى الدولي من الجذور الفلسفية للمفكرين الليبراليين ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية لليبرالية في الآتي⁽¹⁾:

- أن الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدولية بجانب الدول هم الأفراد والجماعات الخاصة التي تتميز بكونهم فاعلين عقلانيين ومنظمين، يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة وبقيدتها بعض القيود المادية والقيم المتضاربة والاختلاف في درجة ونوعية النفوذ الاجتماعي؛
- أن الدول (أو أي تنظيمات سياسية) تمثل عصب المجتمع المحلي، والقواعد التي تبنى عليها مصالحها هي التي تحدد أداء ودور الدولة في السياسة الدولية، وطبيعة الدولة تمثل تعبيراً عن مصالح ومتطلبات الأفراد والجماعات المحلية، وعلى أساس هذه المصالح يتم تحديد طريقة سلوك وأداء الدولة والتصرف بعقلانية لإدارة التغييرات التي تفرضها العولمة، بناء على التحولات الناجمة من تغير الاحتياجات الاجتماعية، التي هي انعكاساً للتحولات والتغييرات الجارية في المجتمع المحلي والدولي؛
- إن الاعتماد المتبادل للدولة مع جيرانها وباقي الفاعلين الدوليين هو الذي يحدد سلوكها وأدوات تحركها في السياسة الدولية، فاختلاف وتباين أداء الدول هو الذي يشكل سلوكها أثناء تواجدها في النظام الدولي، أي أن الدول وفقاً للمنظور الليبرالي- لا تسعى لتحقيق مصالحها دون المبالاة بالآخرين وإنما تعني أن الدول تسعى

(1) - أحمد محمد أبو زيد، (2015): كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، العدد 44، ص: 29.

لإدراك وتحقيق أداء دولي واضح ويمكن الوثوق به في ظل وجود العديد من المقيدات الناتجة من اختلاف طريقة أداء الدول؛

- أن العولمة تؤثر في طبيعة الفاعلين الاجتماعيين في السياسة الدولية، بصورة قد تؤدي إلى اختلاف متطلبات واحتياجات الأفراد والجماعات المحلية، وبالتالي على السياسة الدولية؛
- العلاقات الدولية بين الدول يتم الحكم عليها أيضا من قبل الليبراليين على أنها مصدر رئيسي للعلاقات السلمية بين الدول، وذلك من خلال توسيع الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية من خلال علاقات التجارة الحرة، أكثر تعاونًا وتصبح العلاقات أقل عدائية وكذا زيادة درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادي يؤدي إلى إضعاف احتمالات اللجوء إلى الصراعات العسكرية.

ثانيا: أفكار الاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي الرئيسية

تنقسم الأفكار الليبرالية إلى عدة أنواع ولعل أبرزها ما قدمه الليبرالي أندرو مورافسكي، حيث قسم المدرسة الليبرالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية⁽¹⁾:

1. الليبرالية المثالية: حسب أتباع هذه النظرية فإن تنوع وتجزء الهويات والقيم الاجتماعية المحلية هي المحدد الرئيسي لأداء الدولة وبالتالي الصراعات الدولية والتعاون الدولي، وانطلاقا من هذا فإن الأمن والسيادة والبقاء لن يتم النظر إليها باعتبارها غايات-كما يذهب الواقعيون بقدر ماهي وسيلة لتحديد نوعية الأداء الذي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقه.

2. الليبرالية التجارية: تسعى هذه النظرية لشرح سلوك الأفراد والجماعات والسلوك الجماعي للدول اعتمادا على أنماط، اتجاهات وحوافز الأسواق التي تواجه الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين.

حيث تميل هذه النظرية للإدعاء بأن التجارة الحرة والخارجية بين الدول تساعد على التقارب في العلاقات بين الدول، فالمنافع والمكاسب المتوقعة جنيها من وراء التبادل التجاري تغري الدول على انتهاج سلوكيات تعاونية وسلمية - غير اكرهية- تجاه الآخرين، ومدى اندماج الدول في شبكة التجارة العالمية هو الذي يحدد طريقة أداء ونوعية وكيفية تحرك الدول في النظام الدولي.

3. الليبرالية الجمهورية: تحاول هذه النظرية معرفة ورصد الطرق التي تؤثر بها المؤسسات المحلية ونوعية النظام السياسي المحلي على المصالح والهويات والقيم المحلية للأفراد وللجماعات المحلية، وبما أن العامل

⁽¹⁾ -Andrew Moravcski, (2003) : **Liberal International Relations Theory : A Scientific Assessment**, In: Colin Elman and Miriam Fendius Elman : **Progress in International Relations Theory : Appraising the Field**, MiT Press, Cambridge pp :10-15.

المؤثر هنا هو نوعية النظام السياسي المحلي ونوعية التمثيل النيابي المحلي، فهو الذي يحدد نوعية الأداء السياسي للأطراف المسيطرة على المشهد السياسي في الدولة، فهذه المكونات تعمل كمقيدات لسلوك الدولة وأدائها الخارجي تجاه الآخرين، ويجادل أصحاب هذه النظرية بأن الدول الليبرالية والديموقراطية لا تميل إلى الصراع مع نظيراتها، وذلك لأن طبيعة التمثيل النيابي الداخلي يمنع صناع القرار من اتخاذ قرارات متسعة قد تؤدي للإنخراط في حروب ضد دول أخرى.

رابعاً: الانتقادات المقدمة لليبرالية

من أبرز الانتقادات المقدمة لليبرالية نجد⁽¹⁾:

- كانت المدرسة الليبرالية مادية أكثر من اللزوم، حيث أعطت الأولوية للمصلحة الشخصية ولم تهتم مطلقاً بالنتائج الاجتماعية التي تخلفها الحرية، حيث اهتموا بالنواحي الانتاجية وأغفلوا المنتج (العامل)، حيث اعتبروه آلة؛
- الإيمان المفرط بالحرية الاقتصادية للأسواق على اعتبارها آلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وإيصال كل ذي حق إلى حقه، إلا أن ما أغفله الليبراليون هو أن الحرية الاقتصادية دون ضمان تكافؤ الفرص سيؤدي إلى اختلال التوازن بين أطراف المجتمع؛
- عدم النظر في السياق السياسي والاجتماعي الذي يعتبر ضروريا لفهم كيفية عمل الجهات الفاعلة الاقتصادية في عالم ليبرالي، ينظر إلى الأفراد كجهات فاعلة عقلانية تعمل في نظام حر من الحدود السياسية والقيود الاجتماعية؛
- اتهمت الليبرالية على كونها غير تاريخية، وأنها انعكاس لقيم وأفكار مرتبطة بأقلية ناجحة، هذا يجعل تحليلها ساكن نوعاً ما ويفترض بقاء الوضع الراهن، حيث لم ينتبه الليبراليون إلى عامل الوقت، لذلك كانت نظريتهم جامدة تعمل وكأن لا شيء يؤثر عليها، لذلك لم يتمكنوا من إيجاد علاجات للأزمات الاقتصادية؛
- من بين الانتقادات الماركسية المقدمة لليبرالية الاقتصادية هي أن العدالة والمساواة بين النتائج الاقتصادية يتم تجاهلها، والحجة هي أن الليبرالية هي مجرد محاولة لإدارة اقتصاد السوق بأكبر قدر من الكفاءة على الصعيد الدولي، كما أن عدم التماثل بين الشمال والجنوب أدى إلى اتهام الليبرالية على أنها لا تخدم سوى مصالح الأقوياء؛

(1) - سمير حسون، (2004): الاقتصاد السياسي، ط 2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، صيدا، لبنان، ص ص: 52-53.

■ انتقد الفكر الليبرالي لتهوينه من أهمية الدولة في الاقتصاد السياسي الدولي، على الرغم من الاختلافات الموجودة ضمن المنظور الليبرالي، وبشكل عام فإن السوق هو المركز كما تم إعطاء دور محدود للدولة لتقديم تلك الأشياء التي لا يستطيع السوق توفيرها، وخلال السنوات الأخيرة يحصل نقاش حاد حول ما إذا كان مكانة الدولة آخذة في التراجع أم لا.

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي الدولي الماركسي

لعبت الأفكار الماركسية دورا كبيرا في تحولات القرن العشرين، وسرعان ما أصبحت الطريقة الغالبة في التفكير في العديد من الحركات السياسية في القرن الماضي، حيث ساعدت في بروز الثورة الاشتراكية والشيوعية في كل من أوروبا الشرقية وفي العديد من دول العالم، كما كان لها تأثير كبير في العلوم الانسانية والاجتماعية ويمثل تحديا كبيرا لكل من الاقتصاد الحديث والكنيزي.

أولا: المسلمات العامة للماركسية

توفر الأفكار الماركسية التقليدية تفسيراً حول كيف تنتج الملكية الخاصة/ السيطرة على وسائل الإنتاج كل من الإستغلال الطبقي ودورات الأعمال⁽¹⁾، وتشمل المسلمات العامة للماركسية ما يلي⁽²⁾:

■ الاقتصاد الرأسمالي يقوم على طبقتين متعارضتين هما الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، والماركسيون يتصورون الاقتصاد كمكان للاستغلال وعدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ويقولون بأن القضايا السياسية والاقتصادية مترابطة على الرغم من أن الاقتصاد يهيكل العلاقات السياسية لصالح الطبقة البرجوازية، كما أن البرجوازية تمتلك وسائل العمل - الإنتاج - بينما تمتلك البروليتاريا القوة العاملة التي يبيعونها للبرجوازية، وبما أن البروليتاريا تقدم من العمل أكثر مما تغطيه الأجور، فإن البرجوازية تملك هذه القيمة المضافة، وباختصار فإن أرباح الرأسمالية متأتية من استغلال البروليتاريا من قبل البرجوازية وهكذا على عكس الكتاب الليبراليين، فالماركسيون متشائمون ولا يؤمنون بالتقدم الاجتماعي، والاقتصاد هو لعبة محصلتها صفرية؛

■ على الرغم من أن الرأسمالية تستند على استغلال البروليتاريا من قبل البرجوازية، لم يكن Marx (ماركس) ينظر إلى نمو الرأسمالية باعتبارها سلبية أو تراجعاً، حيث كانت الرأسمالية مرادفة لبعض التقدم بالنسبة لماركس، إذ يعتبر أن الرأسمالية الحديثة دمرت علاقات الإنتاج السابقة، بمعنى القطاعية، أين يعمل

⁽¹⁾- Stephen A. Resnick and Richard D. Wolff, (2013): **Marxism**, Rethinking Marxism, vol. 25, N°2, P: 154

⁽²⁾- Christian Chavagneux, Op.Cit, pp: 32-35

المزارعون للحفاظ على ظروف المعيشة مماثلة للرق، وبالتالي الرأسمالية في هذه الحالة تمثل تحسناً لأن البروليتاريا الآن حرة في بيع قوة العمل لأعلى مزايد، كما يعتقد ماركس بأن التوسع الغربي هو ظاهرة ضرورية لأنه يسمح للمجتمعات ما قبل الرأسمالية بأن تحقق الحداثة، وانتشار الحداثة هو شرط أساسي للانتشار على المستوى العالمي للرأسمالية ومن ثم الثورة الاشتراكية، حيث يعتبر ماركس التوسع الإمبريالي مهم من أجل التنمية وزرع الأسس المادية للمجتمع الغربي في الدول المستعمرة؛

■ تطور الرأسمالية يمهّد الطريق للثورة الاشتراكية أين يتم مشاركة وسائل الإنتاج ووضعها تحت سيطرة العمال الذين يشكلون غالبية السكان، وهذا هو الهدف الثوري للماركسية، ونهاية الماركسية تتمثل في إسقاط البرجوازية من قبل البروليتاريا؛

■ المفهوم الماركسي للعالم مادي وهذا يعني أنه يقوم على فكرة أن النشاط المركزي في كل المجتمع يدور حول كيفية إنتاج الأفراد لمعيشتهم؟ والإنتاج الاقتصادي هو أساسي لجميع الأنشطة البشرية الأخرى، بما في ذلك السياسة، وبما أن البرجوازية تسيطر على الطبقة الرأسمالية من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج فإنها تتحكم في المجال السياسي لأن الاقتصاد يهيكل السياسة.

ثانياً: الفكر الماركسي في الاقتصاد السياسي الدولي

في الاقتصاد السياسي الدولي، الكتاب ذوو الإتجاه الماركسي نقلوا المسلمات الأساسية للماركسية إلى العلاقات الدولية، بالنسبة لهم الدول ليست أطراف فاعلة مستقلة وعقلانية في العلاقات الدولية، بل الطبقات الإجتماعية هي الأطراف الأساسية في العلاقات الدولية وهي التي تحكم أو تسيطر على المجال السياسي وبالتالي فإن الدول تنتج سياسات تعكس مصالح البرجوازية المحلية، فالعلاقات السياسية بين الدول بما في ذلك الحروب يجب أن تكون مفهومة في سياق أوسع من التنافس بين المصالح الاقتصادية للطبقات البرجوازية من بلدان مختلفة.

علاوة على ذلك فإن الطبيعة الأساسية للرأسمالية التوسعية، وتاريخ الرأسمالية هو ذلك التوسع باتجاه المزيد من الأسواق والأرباح، وهكذا فإن الصراع الطبقي مع توسع هذه الرأسمالية التي تنتشر في جميع أنحاء العالم والإمبريالية والاستعمار هي كذلك نتاج لهذا التوسع الرأسمالي واستغلال البروليتاريا من قبل البرجوازية وحتى بعد استقلال المستعمرات لا يزال الاستغلال الاقتصادي من خلال وسائل أخرى.

فمن خلال استغلال السوق العالمية أعطيت البرجوازية طابعاً عالمياً للإنتاج والاستهلاك في كل بلد حيث اختطفت من الصناعة قاعدتها الوطنية، وتم تدمير الصناعات الوطنية التقليدية، كما أنه وبدلاً من الاحتياجات السابقة التي تلبيها المنتجات المحلية، تنشأ احتياجات جديدة تتطلب تلبية منتجات إقليم ومناطق أبعد منها

وبدلاً من العزلة السابقة للأقاليم والدول المكثفة ذاتياً، تم تطوير علاقات شاملة وترابط شامل لجميع الشعوب وما ينطبق على الإنتاج المادي ليس بأقل ملائمة في الإنتاج العقلي، وقد ساهم في كل هذا التطور السريع لأدوات الإنتاج والتحسين المستمر لوسائل الإتصال البرجوازية، مما أدى إلى نقل الحضارة إلى الدول الأكثر تخلفاً.

ويعتبر لينين أفضل من نظر حول الامبريالية بوجهة نظر ماركسية، حيث نشر في عام 1917 الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، حيث رأى بأن البلدان المتقدمة والرأسمالية تدمر المنافسة الحرة، ويتم إنشاء إحتكارات صناعية ومصرفية، فالقلة الحاكمة تقوم بتصدير رؤوس الأموال إلى الخارج في البلدان المتخلفة، أين أن الأرباح المرتفعة لا تزال ممكنة، وحسب لينين فالامبريالية هي مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

إن تاريخ الاقتصاد السياسي الدولي الماركسي هو دراسة لإنتشار الرأسمالية في جميع أنحاء العالم وأوضاع الاستغلال الجديدة، ولعل أبرز الأفكار في هذا الجانب تشمل ما يلي:

1. نظرية التبعية Dependency theory: من بين أعمال الماركسيين الجدد والتي كان لها الأثر الكبير على المجتمع البحثي، نجد نظرية التبعية والتي تعود بداياتها إلى نهاية الستينات في أمريكا اللاتينية باعتبارها أسبق شعوب القارات الثلاث في معاناة تجربة نمط النمو الاقتصادي القائم على الاندماج الكامل في السوق العالمي والموجه أساساً إلى خدمة احتياجات الدول الصناعية الاستعمارية، حيث كانت النظرية كرد فعل لفشل وقصور النظريات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث⁽¹⁾، حيث كان منظرو التبعية يرفضون تفاؤل الليبراليين* ومنظري الحداثة والتنمية السياسية ويجادلون بأن النظم الغربية الرأسمالية هي سبب تخلف البلدان النامية، وهي التي استنزفت مواردها خلال فترة الاستعمار والامبريالية، وهي التي شوهت اقتصادياتها وجعلتها تعتمد على الصناعات الاستخراجية وزراعة المواد الخام التي تحتاجها الدول الرأسمالية⁽²⁾.

أعمال **andré gunder frank** (آندريه جوندرك فرانك) كان لها تأثير كبير في أوساط الماركسية خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يركز الباحث على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات

(1) - عواطف عبد الرحمن، (1984): قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 27.

* أن زيادة الإعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب يعزز التنمية في دول الجنوب.

(2) - عبد الحكيم عمار نابي، (2014): اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، ص: 296.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز، وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف⁽¹⁾. وفي وقت لاحق فإن أعمال **Emzo Falsetto** و **Fernando Henrique Cardoso** قد ركزت على المتغيرات الدولية والمحلية، واعتبروا أن الصراع الطبقي هو واحد من العوامل التي تربط العوامل المحلية والدولية. في هذه الحالات تؤيد النخبة في بلدان الجنوب تقضيلات نخبة الشمال، وتساهم في حفظ النظام الرأسمالي العالمي من أجل الحفاظ على الوضع الاجتماعي فالنخب المحلية تعمل في اتجاه مصالح الطبقة البرجوازية بالشمال وتعزز التبعية، والوصفة السياسية لإنهاء هذه التبعية مع اقتصاد الرأسمالي هي القطيعة معه، لأن علاقة التبعية تسجل في هيكل النظام الذي تسعى الرأسمالية إلى إعادة تكراره⁽²⁾، أما **دوس سانتوس** فقد عبر عن التبعية باعتبارها علاقة بين اقتصادين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي، في حين لا يمكن للطرف الآخر تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع أي أن نمو التابع يتوقف على توسع المسيطر⁽³⁾.

وبالتالي فإن أفكار منظري التبعية ورغم اختلافها إلا أنها تعارض منظري الليبرالية الذين يقولون بأن المشاكل الاقتصادية للجنوب هي نتيجة لسياسات محلية غير فعالة، ويعتقدون بدلا من ذلك بأن العوامل الخارجية هي المسؤولة عن التخلف في الجنوب.

2. مقارنة النظام - العالم World-System Theory: ترتبط نظرية النظام - العالم بإسهامات المنظر الأمريكي **Immanuel Wallerstein**، غير أن كتابا آخرين يشاركونه في إثراء هذه النظرية.

بالنسبة إلى **Wallerstein**، يعتبر النظام -العالم **World-System** وحدة التحليل الأساسية لدراسة سلوك الدول/المجتمعات، وينطوي هذا المفهوم على عنصرين أساسيين⁽⁴⁾:

■ كون العناصر/المكونات التي تشكل هذا النظام مترابطة فيما بينها، وتربطها علاقة ديناميكية نشطة بحيث لا يمكن فهم أدوار ووظائف وأنماط سلوك عنصر من العناصر إلا إذا تم فهم موقعه ضمن النظام الشامل الذي يتفاعل فيه، وعليه يرى **Wallerstein** أن محاولات الفصل بين العناصر المكونة للنظام الدولي كالعناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تبقى محاولات مضللة لا تؤدي إلى نتائج ذات أهمية؛

(1)- نور الدين زمام، (2007): القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 81.

(2)- Christian Chavagneux, Op.Cit, P: 36

(3)- عواطف عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

(4)- جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص: 276.

■ التفاعل الحاصل داخل النظام هو تفاعل ذاتي الاحتواء، بمعنى أن أنماط التفاعل ثابتة بغض النظر عن المؤثرات الخارجية، فإذا تم عزل النظام عن هذه المؤثرات فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما وعليه فإن مسعى البحث يجب أن يركز على ديناميكيات التفاعل الداخلية بدلا من هدر الوقت في البحث في العوامل الخارجية.

النظام- العالم يجمع بين الاقتصاد والسياسة في علاقة تبعية معينة، وقد تعايشت على مر الزمن نوعين من الأنظمة- العالم، النظام الأول يتكون من الإمبراطورية- العالم، أين يتم التحكم في السياسة والاقتصاد من مركز موحد ويقوم النظام السياسي المركزي باستخدام سلطته بإعادة توزيع الموارد بين الأطراف إلى المركز (من خلال دفع الضرائب مثلا، كما في حالة الإمبراطورية الرومانية)، أما في النظام الثاني فلا توجد سلطة مركزية بإمكانها تحقيق هذا الهدف، بل توجد هناك مجموعة من مراكز القوى المتنافسة فيما بينها، ويتم إعادة توزيع الموارد، ليس بموجب مرسوم مركزي، ولكن بوجود وسيط هو السوق، ورغم اختلاف آليات إعادة توزيع الموارد في النظامين، إلا أن الأثر يبقى نفسه وهو انتقال الموارد من المحيط نحو المركز⁽¹⁾.

يعرف **والرشتاين** النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي بذلك النظام الذي يحتوي على عدم مساواة في التوزيع تستند على المركز في أنواع من الإنتاج، ويفسر **والرشتاين** هذه الفرضية بوجود علاقة استقطاب داخل النظام المالي العالمي بين ثلاثة تكوينات، المركز والأطراف وأشباه الأطراف ولكل واحدة وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي.

وسيطر على هذا التقسيم الدولي للعمل نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي، وهذا النمط من الإنتاج يحتوي على أشكال متنوعة من استغلال العمل داخل سياق من العلاقات غير المتجانسة بين الدول القومية والدول الهامشية، ويعتبر النظام الرأسمالي العالمي نظاما اندماجيا على الصعيد العالمي، ولكنه اندماج غير متكافئ ينطوي على نوعين من الآثار المتناقضة والمتزامنة: التقدم الرأسمالي ومزيد من التقدم للمركز والتخلف الرأسمالي ومزيد من التخلف للأطراف⁽²⁾.

حسب **والرشتاين**، فإن تطور الاقتصاد-العالم خلال القرن 16 (1450-1640) يستند على التقسيم الدولي للعمل الذي غطى أوروبا في البداية، ثم غطى كامل الغرب وأخيرا بعض الأجزاء الأخرى من العالم، ومن هذا

(1)- Christian chavagneux, Op.Cit, p: 37.

(2)- أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 341-347.

التقسيم للعمل نتج اقتصاد- عالم رأسمالي يقوم على التسلسل الهرمي: دول المركز، مناطق محيطة، مناطق شبه محيطية، وقد استخدم **والرشتاين** مصطلح مناطق بدل من دول لأنها دول ضعيفة⁽¹⁾.

في هذا النظام التبادلات هي بالضرورة غير متكافئة، وفوائض الأطراف يتم تحويلها باتجاه المركز، هذا التحويل للثروة يعزز حقيقة أن الدول المتقدمة للمركز تملك هياكل مؤسسية قادرة على فرض نظام استغلالي في حين أن دول الجنوب لا تملك مثل هذه الإمكانيات⁽²⁾.

ووفقا لإيمانويل والرشتاين، فدول المركز هي المهيمنة على الآخرين عندما تملك قوة في ثلاث أشكال من الهيمنة الاقتصادية على مدى فترة من الزمن⁽³⁾:

- **الهيمنة الإنتاجية:** تسمح للدولة بإنتاج منتجات ذات جودة كبيرة بسعر أرخص مقارنة بالدول الأخرى؛
- **الهيمنة الإنتاجية:** قد تؤدي إلى **هيمنة تجارية:** حيث تستطيع الدولة المهيمنة تحقيق فائض في الميزان التجاري لأنها تصدر أكثر مما تستورد؛
- **الهيمنة التجارية:** قد تؤدي إلى **هيمنة مالية:** حيث تستطيع الدولة المهيمنة استقطاب المزيد من الأموال إليها أكثر من خروجها منها، كما أن بنوك الدولة المهيمنة تميل إلى السيطرة على المزيد من الموارد المالية من العالم.

لذلك يقول **والرشتاين** أن الإقتصاد الرأسمالي هو الوحدة الرئيسية للاقتصاد السياسي الدولي، والدول ليست جهات مستقلة، ويتم تحديدها إلى حد كبير بمكانتها في الاقتصاد-العالم.

أما في ما يخص أشباه الأطراف فلها دور مهم، لأنها توفر الاستقرار للنظام، وهذا نظرا لعدم عمل دول المركز كجبهة موحدة حيث تعمل دول شبه الأطراف كمنطقة عازلة، كما أن النظام الذي تصوره **والرشتاين** ليس نظاما ثابتا، حيث يمكن للأطراف أن تتحول إلى شبه أطراف، أو أن تتحول دول شبه المحيط إلى مركز والعكس بالعكس، علاوة على ذلك فإن السلع والخدمات التي يتم تبادلها في الاقتصاد-العالم يمكن أن تتغير في مرحلة ما من التاريخ، حيث تحولت من المنسوجات إلى الآلات الصناعية ثم وسائل الاتصال، التكنولوجيا الحيوية والخدمات المالية حاليا⁽⁴⁾.

(1)- Immanuel Wallerstein, (1976): **The Modern World – System: Capitalist Agriculture and The Origins Of The European World- Economy in the Sixteenth Century**, Academic Press, New York, P: 231.

(2)- Christian chavagneux, Op.Cit, P: 37.

(3)- wikipedia, World-Systems Theory, Available At: https://en.wikipedia.org/wiki/World-systems_theory, (06/01/2015)

(4)- Christian Chavagneux, Op.Cit, P: 38.

3. النظرية الغرامشوية Gramscianism: من بين أبرز الأفكار التي لها دور كبير في تفسير التحولات العالمية المعاصرة نجد أفكار الكاتب الإيطالي (1891-1937) Antonio Gramsci في كتابه Prison Notebooks والذي أصبح ذا تأثير كبير على أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي، حيث ظهرت ونمت ما يعرف بالنظرية الغرامشوية الجديدة Neogramscianism، ويتمحور اهتمام Gramsci في عمله النظري حول الأسباب التي تحول دون الانتقال نحو الاشتراكية في مجتمعات أوروبا الغربية كما تتبأ به ماركس، حيث تتبأ هذا الأخير بأن الثورة ستحدث في المجتمعات الرأسمالية الأكثر نضجا، غير أن ما حدث مخالف لذلك، حيث حدثت الثورة البلشوفية في إحدى أكثر المجتمعات تخلفا (روسيا)، وقد أدرك Gramsci وجود خلل في التحليل الكلاسيكي لماركس، ومن ثم أخذ على عاتقه عبء البحث عن هذا الخلل ومحاولة إصلاحه.

وقد جاءت إجابة Gramsci من خلال استعماله لمفهوم الهيمنة hegemony، وهو المصطلح الذي أصبح محورا للعديد من محاولات التنظير للعلاقات الدولية ابتداء من النصف الثاني للقرن الماضي إلى اليوم حيث أصبح يعبر عن الدولة الأكثر تأثيرا في النظام الدولي بالدولة المهيمنة hegemonic state أو على الأقل في منطقة إستراتيجية معينة، ويرتبط مفهوم Gramsci للهيمنة بإدراكه الموسع والأكثر عمقا لمفهوم القوة.

من خلال الهيمنة، حسب Gramsci، تسود القيم والأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للطبقة المسيطرة/المهيمنة وتصبح غير قابلة للمساءلة من قبل الطبقات الأخرى، ويحدث هذا عبر مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع باستقلالية (زائفة عن الدولة)، ويعتبر Gramsci أول من انتبه إلى العلاقة المرضية القائمة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أشار إلى كون هذه المؤسسات تمثل الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة من أجل ممارسة وظيفة الاسترضاء للحفاظ على الوضع/النظام القائم.

ويستخدم غرامشي الهيمنة كمفهوم أساسي للتأكيد على قوة القدرات المادية والأفكار والمؤسسات وغيرها من القوى الاجتماعية والثقافية لضمان شرعية الطبقة الحاكمة في مواجهة الطبقة الثانوية، فعندما يكون هناك توافق في الآراء يقال أن النظام المهيمن موجود⁽¹⁾.

لقد أحدث Gramsci ثورة في الإدراك الماركسي للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع، حيث بين كيف أنه في الوقت الذي تعكس فيه بنية المجتمع مجموع العلاقات الاجتماعية للإنتاج على المستوى الاقتصادي، فإن طبيعة العلاقات في البنية الفوقية هي ذات علاقة وطيدة بتحديد درجة تعرض المجتمع للتغير والتحول، أي هناك علاقة تأثير متبادل بين البنيتين. وقد اقترح فيما بعد مفهوما أساسيا لتوضيح دور هذه

⁽¹⁾ - Eurl Contch- Morgan, (2002): *Globalization and Humain Security : A neo Gramscian Perspective*, International Journal of Peace Studies, Vol.7, N°2, Autumn/winter, p:58

التبادلية في التأثير، هذا المفهوم هو الكتلة التاريخية والأيدولوجية Historical and Ideological Bloc، والتي تشكل حازماً بنيوياً في وجه التغيير الاجتماعي، وأداة للحفاظ على نمط الهيمنة داخل المجتمع (سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي)، ويعبر الشق التاريخي في الكتلة Bloc عن البنية التحتية للمجتمع (علاقات الإنتاج)، في حين يعبر الشق الأيدولوجي عن البنية الفوقية (الأفكار والممارسات السياسية).

المبحث الرابع: المدارس المعاصرة في الاقتصاد السياسي الدولي

في ظل تسارع التطورات الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، أصبحت المقاربات التقليدية للاقتصاد السياسي غير كافية لتفسير التعقد الكبير لهذه التطورات، وهو ما استدعى تطوير مقاربات جديدة تضمن الفهم الجيد للنظام الدولي، وتعطي تفسيراً واضحاً لمختلف التفاعلات.

ويعتبر حقل الاقتصاد السياسي الدولي والذي يعتبر حديثاً نوعاً ما، حقلاً متعدد التخصصات بطبيعته ويضم العديد من المجالات المعرفية، وحتى وإن كان القاسم المشترك بين منظري هذا الحقل هو بناء الجسور بين العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي، إلا أن هناك صراع ناشئ وعميق بين المدرستين * المعاصرتين الرئيسيتين للاقتصاد السياسي الدولي: المدرسة المهيمنة (التقليدية) école orthodoxe والمدرسة النقدية école hétérodoxe، وعلى الرغم من التداخل الموجود بين المدرستين، فالمدرسة المهيمنة هي السائدة بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن المدرسة النقدية تتحدد بشكل عام بالأعمال التي قام بها الباحثون في بريطانيا وكندا، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح مدرسة لا يعني أن هذه المدارس لديها برنامج بحوث أو أهداف مشتركة، وأن الخلافات بين المؤلفين من نفس المدرسة قد تكون كبيرة في بعض الأحيان مثلما هو الحال بين ستيفن كراسنر وروبرت كيوهان من المدرسة المهيمنة أو بين سوزان سترونج وروبرت كوكس من المدرسة النقدية، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم الأفكار والمقاربات للمدرسة الأمريكية والمدرسة النقدية.

المطلب الأول: المدرسة المهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي "Orthodox"

تتضمن هذه المدرسة السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية جملة من المقاربات نردها فيما يلي.

أولاً: مقارنة الاعتماد المتبادل المركب

تعرض المنهج الواقعي لعديد من التساؤلات التي تبرز عدم تلاؤم افتراضاته مع النظام الدولي المتطور نظراً لبروز أطراف جديدة من غير الدول، وبروز أهمية موضوعات تحدث تحولاً في النظام الدولي لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي التقليدي بقادر على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية، ومن هنا برزت الدعوة إلى منظورات جديدة يتحقق في إطارها اتساع آفاق وأبعاد النظرة التحليلية إلى خارج الإطارات التقليدية التي تركز

على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساساً⁽¹⁾، ومن بين هذه المنظورات نجد الإعتماد المتبادل والذي طرحه لأول مرة كيوهان وناي.

1. مفهوم الإعتماد المتبادل المعقد: في عالم معولم، يتم استخدام مصطلح الإعتماد المتبادل في كثير من الأحيان، وهي وضع في السياسة العالمية أين تكون جميع الأطراف بمن فيهم الدول وغير الدول تعتمد على بعضها البعض. كمصطلح عام فإن الإعتماد المتبادل يعني حالة التأثير والتحدد الكبير بالعوامل الخارجية، أي أن الإعتماد المتبادل ببساطة هو التبعية المتبادلة، ويشير الإعتماد المتبادل في السياسة العالمية على حالات تتميز بالتأثير المتبادل بين الدول أو بين الأطراف غير الدول⁽²⁾، وينتج هذا التأثير من التعاقدات الدولية وتدفق الأموال والسلع، وحركة البشر والرسائل عبر الحدود الدولية، وتأثيرها على الإعتماد المتبادل يعتمد على القيود أو التكلفة التي رافقتها.

في دراسة العلاقات الدولية تحمل التبعية المتبادلة بعدين رئيسيين⁽³⁾:

- **الحساسية:** وهي الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى، وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (معدلات التضخم، أو البطالة) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية؛
- **الهشاشة:** وهي توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حين تستجيب لتغيرات من هذا النوع، وهكذا قد تكون دولتان متساويتان في الحساسية ولكنهما لا تكونان بالهشاشة ذاتها.

ويمكن تعريف الإعتماد المتبادل بأنه "ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهما، كما ينتج عنها درجة عالية من قابلية هؤلاء الأعضاء للتأثر بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية"، والإعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد، أي يكون إقليمياً أو قارياً أو عالمياً، وهو متعدد القطاعات، أي يكون سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وغيرها في نفس الوقت⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ - نادية مصطفى، (1985): نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر، ص: 5.

⁽²⁾ - Robert O Keohane and Joseph Nye, (1977): **Power and Interdependence : World Politics in Transition**, Little Brown and Co, Boston, P: 8.

⁽³⁾ - خليل حسين، (2011): العلاقات الدولية: النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص: 281.

⁽⁴⁾ - أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

2. **الإفتراضات والأفكار الرئيسية لمقاربة الإعتماد المتبادل المعقد:** خضع مفهوم الإعتماد المتبادل إلى دراسة معمقة في بداية السبعينات، مع ظهور ثلاثة تغيرات أساسية في العلاقات الدولية تتمثل في أن تبعية الدول المتبادلة أصبحت أكبر في مجموعة متنوعة من القضايا، وأن قدرة الدول على صنع القرار إزاء الاقتصاد العالمي آخذة بالتضاؤل، كما أنه كلما زاد الربط المتبادل بين الدول كلما أصبح ضعفها أكبر إزاء الإضطرابات والأحداث في مناطق أخرى من العالم⁽¹⁾.

وفي رد مباشر لمقاربة الإعتماد المتبادل المركب على المنظور الواقعي أو النيو واقعي، توضح ظهور أطراف أخرى إلى جانب الدولة على الساحة الدولية، ومن خلال كتاب **power and interdependence** قدم روبرت كيوهان وجوزيف ناي ثلاثة افتراضات رئيسية تشمل ما يلي⁽²⁾:

❖ **القنوات المتعددة للاتصال:** حسب روبرت كيوهان وناي هناك قنوات متعددة للربط بين المجتمعات، بما في ذلك المعاملات بين الدول، وعبر الحكومات، والعبارة للحدود الوطنية، وهو ما يعارض افتراض وحدوية الدولة عند الواقعيين، ففي هذا العالم المعقد من الإعتماد المتبادل ليس فقط التفاعل الرسمي وغير الرسمي بين النخب الحكومية مصدر لربط المجتمعات، ولكن أيضا العلاقات غير الرسمية بين النخب غير الحكومية والمنظمات العابرة للوطنية تكتسب أهمية أكبر، فالشركات المتعددة الجنسيات والبنوك لديها تأثير كبير على العلاقات المحلية والعلاقات بين الدول، هذه الجهات وإلى جانب سعيها لتحقيق مصلحتها الخاصة تعتبر أيضا بمثابة أحزمة نقل، مما يجعل السياسات الحكومية في مختلف البلدان أكثر حساسية لبعضها البعض.

❖ **غياب تسلسل هرمي واضح للقضايا:** في عالم من الإعتماد المتبادل المعقد، ليس هناك تسلسل هرمي بين القضايا، فالخط الفاصل بين السياسة الداخلية والخارجية غير واضح، وليس هناك أجندة واضحة في العلاقات بين الدول، إذ أن القضايا المتعددة لا يتم ترتيبها في تسلسل هرمي واضح وثابت، كما أصبحت القضايا الخارجية أكثر وأكثر تنوعا، وعلى عكس إفتراض الواقعيين فالأمن ليس دائما القضية الأكثر أهمية بين الدول في الإعتماد المتبادل المعقد.

❖ **دور ثانوي للقوة العسكرية:** يفترض الإعتماد المتبادل المعقد بأن علاقات القوة الدولية في تراجع، فالقوة العسكرية يمكن أن تكون في غير محلها في ظل الخلافات حول القضايا الاقتصادية بين أعضاء التحالف، ومع ذلك تكون في نفس الوقت مهمة جدا للعلاقات السياسية والعسكرية مع كتلة منافسة، ووفقا لـ **كيوهان وناي** قد توجد علاقات مكثفة من التأثير المتبادل، ولكن القوة لم تعد تعتبر وسيلة مناسبة لتحقيق أهداف أخرى مثل الرفاه

(1) - مارتين غريفيتش، تيري أوكالاها، (2008): **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص:

(2) - Robert O Keohane and Joseph Nye, Op.Cit, PP: 25-26.

الاقتصادي الذي أصبح أكثر أهمية، لأن آثار القوة العسكرية مكلفة جدا وغير مؤكدة، ويرى **كيوهان** بأن القادة السياسيين يستخدمون الإعتماد المتبادل كحاجة طبيعية لضبط الأوضاع السياسية أكثر من كونها أوضاع خلفتها السياسة نفسها، فهم يرون أن الإعتماد المتبادل قلل من الصراعات حول المصالح.

انطلاقا من هذه الافتراضات والخصائص التي تميز الإعتماد المتبادل، فالفكر القائم على افتراض أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وأن علاقات القوة هي صلب العلاقات الدولية، أصبح يبدو أقل قبولاً مع حلول الستينيات والسبعينيات أين بينت مختلف الدراسات أن الطبيعة الوحشية للدولة كانت مجرد وهم بينما التكتلات مثل الأمم المتحدة يمكن النظر إليها كأكثر من مجرد ميدان تنشيط ضمنه الدول والمنظمات الدولية الجديدة، التي لم تعد مجرد أدوات في يد الدول التي أوجدتها، وكذلك نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي شرعت في الانتاج على الصعيد العالمي⁽¹⁾.

يخلق الإعتماد المتبادل الحاجة إلى التعاون ويوفر الإطار الضروري لهذا التعاون، وازدياد حالات الإعتماد المتبادل في التجارة العالمية للاقتصاديات المختلفة، زاد من تقوية العلاقة بين السياسات الاقتصادية والبنية الاجتماعية وأدى إلى نجاح عمل الاقتصاد الدولي، فالتنسيق بين السياسات والتعاون الدولي وانسجام البنيات المحلية هي الحلول المثلى للصدام بين الاستقلال الداخلي والمبادئ الدولية.

ويعترف **كيوهان** و**ناي** بدور المؤسسات الدولية ويزعمان بأن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد في تحديد الأجندة، وتوفير منتدى للمساومة وتشكيل ائتلاف، وتساعد الحكومات في تركيز الجهود على قضايا محددة، وتمنح الدول النامية فرصة مباشرة للتواصل مع مسؤولي الحكومات الأخرى ومتابعة ربط الاستراتيجيات. وعلاوة على ذلك فقد ركز **كيوهان** على التعاون والمؤسسات الدولية في مرحلة ما بعد الهيمنة، وحجته الرئيسية هي أن الإعتماد المتبادل المعقد بين كل هذه الأطراف في مثل هذه القضايا يمكن أن يسهل تولد الصراع وهذا بسبب الطابع الفوضوي للنظام، ويرى بأن المؤسسات الدولية ضرورية من أجل توفير بعض أسباب التعاون والتفاهم المشترك، على وجه التحديد، ويعتبر أن المؤسسات الدولية تؤدي العديد من المهام كتعزيز احتمال التعاون، تهيئة الظروف لمفاوضات متعددة الأطراف، زيادة التماثل وتحسين نوعية المعلومات ووضع الأسس للامركزية⁽²⁾.

(1)- Chriss Brown, (2001): **Understanding International Relations**, 2nd Ed, Palgrave Publishers, New york, P: 37.

(2)- Evaghoras L. Evaghorou and Nikolaos G. Mertzaniadis, (2012): **Balance Of Power Versus Complex Interdependence**, CEJISS, vol.3, N°.4, P: 110.

تجدر الإشارة إلى أن روبرت كيوهان قام بتطوير أفكاره لاحقا في اتجاه اقتصادي سياسي، في حين أن جوزيف ناي إهتم بالإعلام والتعليم وبناء النموذج الثقافي للدولة للتأثير على الفاعلين الآخرين ودفعهم إلى تبني سياسات تخدم مصالح الأطراف المهيمنة وهو ما سنعود إليه في عناصر مقبلة.

3. الانتقادات المقدمة لمقاربة الاعتماد المتبادل المعقد: أغلب الانتقادات المقدمة لمقاربة الاعتماد المتبادل المعقد ترجع إلى منظري الواقعية الجدد وتشمل هذه الإنتقادات مايلي⁽¹⁾:

- التفوق العسكري هو القيمة البارزة للدول، وأنه في ظل عدم استقرار الأوضاع الدولية فإنه من الواجب إعطاء أولوية للأمن والتوازن العسكري ضد التهديدات المحتملة، بغض النظر عن التكاليف والفوائد الضائعة؛
- الواقعيون يميلون إلى رفض الاعتماد المتبادل المعقد بحجة أن القدرة على الاستجابة للأحداث الخارجية تشير إلى عدم وجود تبعية، وأن الهشاشة هي أمر نادر يحدث عندما تعتمد دولة على نسبة عالية من التجارة والاستثمار أو تعتمد نوعيا على منتج نادر أو خدمة، كما أنه في ظل الفوضى فإن الدول تسعى إلى تحقيق مكاسب نسبية فقط، وهذا الترابط من شأنه أن يزيد من خطر الصراع؛
- إنتقدت فكرة التبعية المتبادلة على اعتبارها قراءة تبسيطية للواقع، والأهم من ذلك أنها تظلل التمييز بين الحساسية والهشاشة، واعتبر الواقعيين في رد على هذه النظرية أن التبعية المتبادلة اللامتطابقة تعتبر مجرد تعبير عن تفاوت في القوى بين الدول⁽²⁾.

ثانيا: مقارنة الأنظمة الدولية

ظهرت نظرية الأنظمة الدولية خلال السبعينات في كنف الاقتصاد السياسي الدولي الذي يسمح بتحليل متغيرات الاقتصاد الكلي الدافعة لتعاون الدول وخلق مؤسسات دولية كبيرة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، كما ظهرت في سياق عدم الرضا عن النظريات الكلاسيكية وفتحت مجالا جديدا لدراسة العلاقات الدولية، وتعتبر مقارنة الأنظمة الدولية من الأفكار الرئيسية التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل الليبراليين المؤسسين والواقعيين حيث يعترف كلا المذهبين بأن النظام الدولي وعلى الرغم من كونه فوضويا في تركيب هيكله، إلا أنه لم يفقد استقراره، وقد برز الاهتمام أكثر بالأنظمة الدولية إلى السطح مع السبعينات من القرن العشرين، خاصة مع القلق على قدرة الولايات المتحدة على إدامة الأنظمة الاقتصادية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شجعت سلسلة التطورات الدولية التي حدثت آنذاك المنظرين في العلاقات الدولية على العودة إلى الاهتمام النظري بدور القواعد في النظام الدولي، إضافة إلى مطلب دول العالم الثالث بنظام اقتصادي جديد يكون أكثر عدالة وشرعية.

⁽¹⁾ - Adam Eldridge, (2014) : **The Limits of Interdependence**, New Voices, vol.6, PP: 52-54.

⁽²⁾ - خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

1. مفهوم الأنظمة الدولية: يعتبر مصطلح نظام من أكثر المفاهيم استخداماً في أدبيات العلاقات الدولية حيث أشار Aggarwal Vinod إلى أن مصطلح regime مشتق من الكلمة اللاتينية regimen المأخوذة من كلمة regere التي تعني حكم في اللغة الإنجليزية to rule⁽¹⁾، كما أشارت سوزان سترونج إلى استخدامات هذا المصطلح في اللغة الفرنسية كما يلي: في لغتنا اليومية تعني اتباع مخطط منظم وهادف من الأكل، النشاطات والحياة.... أما المعنى الثاني فهو سياسي ويعني حكم مجتمع من طرف شخص، أسرة، حزب أو مجموعة تملك السلطة الفعلية على بقية المجتمع⁽²⁾.

مصطلح النظام يكتسب معانٍ جديدة عندما يقرن بكلمة الدولية، وأفضل مجال لبدء استخدام هذا المفهوم هو مجال العلاقات الدولية، ويعتبر ستيفن كراسنر Stephen D. Krasner أول من عرف الأنظمة الدولية، حيث يعرفها على أنها: "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية"⁽³⁾. وعلى الرغم من أن تعريف كراسنر يعتبر الغالب في مختلف الدراسات، إلا أنه ليس التعريف الوحيد الذي تم طرحه، فقبله بثمانية سنوات عرف Ernst Haas الأنظمة على أنها "الترتيبات الجماعية بين الدول التي تهدف إلى خلق أو الاستخدام الأكثر فعالية للقدرات العلمية والتكنولوجية"⁽⁴⁾.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر John Gerard Ruggie أول من أدخل مصطلح النظام الدولي كتقديم لظاهرة المؤسسة في العلاقات الدولية، استناداً إلى وجود تشابه مع التطور الذي مرت به الاقتصاديات الليبرالية بعد الحرب العالمية نتيجة لتنظيم الفوردي - الكينزي وظهور دولة الرفاه، وكان Ruggie قد عرف النظام على أنه "مجموعة من التوقعات المشتركة تتوافق مع القواعد، اللوائح، الخطط، الاتفاقيات التنظيمية التي تكون مقبولة من قبل مجموعة من الدول"⁽⁵⁾، بينما روبرت كيوهان وجوزيف ناي فيعرفان الأنظمة على أنها "الإجراءات والقواعد والمؤسسات التي تحكم أنواع معينة من النشاط"⁽⁶⁾.

(1)- Vinod k.Aggarwal, (1985): **Liberal Protectionis : The International Politics Of Organized Textile Trade** University Of California Press, London, P: 17.

(2)- Susan Strange, (1983): **Cave! Hic Dragonis: A Critic of Regime Analysis**, In: Stephen D. Krasner (ed.) **International Regimes**, Ithaca NY, Cornell University Press, P: 344.

(3)- Stephen D. krasner, (Spring 1982): **Structural Causes and Regime Consequences : Regimes as Intervening Variables**, International Organization, Vol. 36, N°2, P: 185.

(4)- Arnst B. Haas, (January 1975): **On Systems and International Regimes**, World Politics, vol. 27, N°2, P: 147.

(5)- John Gerard Ruggie, (summer 1975): **International Responses To Technology: Concepts and Trends** International Organization, Vol. 29, N°3, , P: 569.

(6)- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, (1977): **Power And Interdependence: World Politics In Transition** Little Brown and Company, Boston, P: 5.

وفي الآونة الأخيرة اقتصر روبرت كيوهان Robert Keohane في تحليله للأنظمة على أنها المؤسسات مع القواعد الصريحة، المتفق عليها من قبل الحكومات التي تتعلق بمجموعة معينة من القضايا في العلاقات الدولية⁽¹⁾، واعترف من جانبه في عام 1984 على أنه لا يوجد إلا ثلاث أنظمة اقتصادية دولية أنشئت منذ الحرب العالمية الثانية: النظام التجاري، النظام النقدي والنظام النفطي منذ 1945 إلى غاية ظهور منظمة الأوليك⁽²⁾.

كما يعرفها كل من Levy و Young و Zurn على أنها "أداة من أجل فهم التعاون الدولي، ودور الأعراف في تحقيق التعاون، وهناك حاجة لتجاوز السلوك الروتيني والنمطي، والافتراض الرئيسي لتحليلات النظم هو أن الدول تخلق مؤسسات في مجالات محددة والتي تؤثر على سلوكهم وتعزز التعاون، حتى وإن كانت المصالح قصيرة الأجل ستفرض الانحراف"⁽³⁾، وإذا كان هذا التعاون تغلب عليه المصالح وتوزيع السلطة، فإن الأنظمة ليس لها أي تأثير، وبالتالي في مثل هذه الحالات فإن نظريات النظم الدولية لا تسهم في تفسير التعاون.

كما يعرفها Stokke على أنها "التلاقي القائم على قواعد ومعايير للتوقعات التي تقضي إلى إنتاج قواعد صريحة"⁽⁴⁾، في حين يعرفها روبرت كوكس Robert Cox على أنها "أنماط الممارسة التي تحدد قواعد اللعبة" وفي سياق سنوات الثمانينيات أصبح مصطلح المؤسسات الاجتماعية يستخدم بشكل متزايد لوصف نظام دولي ومن بين من استخدموا هذا المصطلح نجد Ruggie الذي عرف النظام الدولي على أنه "المؤسسات الاجتماعية التي تتقارب توقعاتها في قضايا معينة"⁽⁵⁾.

وبالتالي يمكن القول بأن الأنظمة الدولية هي نتيجة سياق دولي يقوم على الفوضى، حيث توضع من طرف الدول لتحقيق مصالح مشتركة ووضع معايير حوكمة في مجالات محددة من العلاقات الدولية ويمكن أن تحقق بمبادئ ومعايير وإجراءات اتخاذ القرارات وبالتالي فهي تعبر عن تعاون على أعلى درجة من المؤسسية.

إن هذه التعريفات المتنازعة تؤكد بأن النظم الدولية مثيرة للجدل، ومع ذلك فإنه يمكن تعريف النظم الدولية على أنها تقوم عندما يكون السلوك المتنوع للدول المهيمنة يسهل في حل مشاكل العمل الجماعي في قضية

(1)- Robert o. keohane, (1989): **International Institutions and State Power: Essays in International Relation Theory**, Westview Press, USA, P: 4.

(2)- Robert o. keohane, (2003): **The Theory of Hegemonic Stability and Changes In International Economic Regimes 1967-1977**, In : C. Roe Goddard, Patrick Cronin & Kishore C. Dash (eds), **International Political Economy: State-Market Relations in a Changing Global Order**, Londres, Palgrave, P: 100.

(3)- Marc A. Levy, Oran R. Young, Michael Zurn, (September 1995): **The Study of International Regimes**, European Journal of International Relations, vol.1, N°. 3, P: 271.

(4)- Stokke Olaw Schraw, (1997): **Regimes as Governance Systems**, In: Oran R Young (Ed), **Global Governance: Drawing Insights From The Environmental Experience**, Cambridge, MA: MIT Press, P: 27.

(5)- Hasenclever Andreas and Peter Mayer, Volker Rittberger, (1997): **Theories of International Regimes**, Cambridge University Press, New York, P: 20.

محددة في مجال العلاقات الدولية، ويعتبر هذا التعريف وسيطا بين اللذين يساوون بين النظم الدولية والمؤسسات الدولية الرسمية، وأولئك الذين يعتقدون أن جميع التفاعلات الدولية يمكن أن تسمى حقا أنظمة دولية.

والنظم الدولية قريبة من المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية، ومع ذلك فإن الأنظمة الدولية هي المؤسسات من الناحية النظرية، التي هي ظواهر غير مادية عكس المنظمات الدولية التي لها وجود مادي مع موظفين وميزانية، ولا تشمل النظم الدولية القواعد الصريحة مثل المعاهدات الدولية فقط، وإنما تشمل كذلك الأعراف الضمنية⁽¹⁾.

إن وجود أعراف وقواعد واضحة لا يشير بالضرورة إلى وجود نظام دولي، إذ أن القواعد والأعراف يجب أن تكون عملية من أجل توضيح آثار النظام الدولي، أي بمعنى آخر أن الأنظمة الورقية لا تعتبر أنظمة دولية⁽²⁾، حيث تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن مفهوم الأنظمة الدولية أستخدم للإشارة لحقائق مختلفة جدا، فإن الحقيقة اللافتة هي ندرة النظم الدولية.

2. أهمية ووظائف الأنظمة الدولية: للأنظمة الدولية دور حيوي في النظام المعاصر، وتستمد أهميتها مما يلي⁽³⁾:

- يتميز النظام العالمي بالافتقار إلى مؤسسات حكومية قوية وجديرة بالثقة، إضافة إلى أنه يتميز بحالة عدم اليقين السائدة وبالتالي فإن الوظيفة الرئيسية للنظم الدولية هي تسهيل وضع اتفاقيات ذات منفعة متبادلة بين الحكومات وتخفيض عدم اليقين بدرجة كبيرة؛
- المشاكل بين أطراف النظام العالمي تبقى صفة لصيقة بالعلاقات الدولية، كما أن هذه الصراعات تنتج عدم اليقين والمخاطر، كما أن المساوئ المستقبلية غالبا ما تكون أكثر تكلفة وتنطبق هذه الصفة على البيئة الاقتصادية الدولية؛
- تسهيل وضع الاتفاقيات بشأن مسائل ذات أهمية موضوعية في قضية مجال مغطى من طرف النظام وذلك من أجل الحد من تكاليف المعاملات، ويقصد بالتكاليف جميع التكاليف المرتبطة بعمليات التفاوض في حالة عدم وجود أي منتدى (مؤسسة) للتفاوض، زيادة تدفق المعلومات، وإنشاء آليات للرصد والإمتثال؛

⁽¹⁾- Reo Oshiba, (1994): **International Regimes**, Government and Politics, Vol. II, Available at: [http://www.eolss.net/eolss-sample all chapter.aspx](http://www.eolss.net/eolss-sample%20all%20chapter.aspx). (le 18-10-2015).

⁽²⁾- Idem.

⁽³⁾- Robert O. Keohane, (spring 1982): **The Demand for International Regimes**, International Organization, Vol. 36 N° 2, PP: 332-334.

■ النظم الدولية تساعد على جعل تطلعات وتوقعات الحكومات تتفق مع بعضها البعض، وتظهر أنماط التعاون التي يمكن أن تساعد في فهم الخلافات بين الدول وشرح كيفية تغيير الفاعلين لتصورهم للمصالح والسلوك؛

■ يتم تطوير الأنظمة الدولية في جزء منه، لأن الجهات الفاعلة تعتقد أنه مع مثل هذه الترتيبات سوف تكون قادرة على جعل الاتفاقيات ذات منفعة متبادلة، والتي سيكون من الصعب أو من المستحيل تحقيقها في ظل غياب الأنظمة.

3. المقاربات النظرية حول تشكيل الأنظمة الدولية: تعتبر المقاربة الليبرالية المؤسسية والواقعية من أهم المقاربات التي تضمنت أفكارا هامة حول تشكيل الأنظمة الدولية:

أ. النظرة الليبرالية المؤسسية للأنظمة الدولية: يركز المؤسسيون الليبراليون على الطريقة التي تسمح بها الأنظمة للدول بأن تتغلب على معوقات التعاون التي يفرضها التركيب الفوضوي للنظام الدولي، حيث عملوا على صياغة عدد من الأفكار النظرية في محاولة لفهم سبب عرقلة الفوضى للتعاون، وطرق التغلب على العقبات الناجمة.

وحسب النظرة الليبرالية فلا يوجد معادل للدولة كي يسن تشريعا يرغم دولا مستقلة على الانضمام إلى سياسة مشتركة، وتجبر الدول على التعاون، ونتيجة لذلك على الأقل من زاوية نظر المختصين بالاقتصاد الجزئي فإنه ليس من المستغرب العثور على أدلة واسعة الانتشار على زيادة المشاكل العالمية بسبب فشل الدول المستقلة في التعاون وتنفيذ الحلول الجماعية.

وقد اتبع الليبراليون طريقتان مختلفتان في محاولة توضيح ظهور الأنظمة، فقد اعتمدوا أولا على عمل المختصين بالاقتصاد الجزئي الذين أصروا على أن تدخل الدولة ليس هو الآلية الوحيدة المتاحة لإنتاج السلع العامة، ومن المقترح أنه إذا كان هناك طرف مسيطر أو مهيم يشتغل ضمن السوق، فإنه من المحتمل جدا أن يكون مستعدا لتحمل تكلفة إنتاج سلعة عامة.

وعلى الرغم من التأكيد على ضرورة وجود قوة مهيمنة لقيام الأنظمة الاقتصادية، إلا أن المؤسسين الليبراليين قاموا بتفحص عواقب انحسار الهيمنة واستنتجوا أنه ليس هناك سبب للافتراض بأن الأنظمة الموجودة ستتوقف عن الوجود عند غياب المهيمن، وعلى هذا الأساس يجادلون بأن الأنظمة القائمة ينبغي

أن تستمر، إذ أن التوسع المستمر في الفهم العلمي وزيادة انفتاح الدول أكثر فأكثر يجعل البيئة الدولية غنية بالمعلومات بشكل متزايد، وهو الذي يقدم أكثر تسهيلات لبناء الأنظمة في المستقبل⁽¹⁾.

ب. **النظرة الواقعية للأنظمة الدولية:** حسب النظرة المؤسسية الليبرالية لا يقدم المذهب الواقعي إسهاما يذكر لفهم الأنظمة، فالتأكيد على الطبيعة التنافسية المتأصلة في صلب النظام الدولي يعتبر عائقا، وليس مسهلا لأي تفسير لكيفية وأسباب تعاون الدول لتحقيق الفوائد المتبادلة المستمدة من إقامة الأنظمة، وقد اعترض الواقعيون على التقييم الليبرالي المؤسسي خاصة مع الافتراض بأن أنشطة الطرف المهيمن في النظام الدولي يمكن مقارنتها مع دور الدولة عند تناول حالات فشل السوق، وثانيا يذكر الواقعيون أن الأنظمة الدولية تظهر كنتيجة لسعي الدول للتغلب على الضغط الدافع لها للتنافس في ظل ظروف الفوضى، وهي حالة النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وهكذا فإن تأثير الاقتصاد الجزئي قد شجع الليبراليين المؤسسين على التقدم بتقييم غير سليم لتشكيل الأنظمة، وتوجد هنا مفارقة لأن الواقعيين الجدد كانوا هم أول من أقام التشابه بين السوق والنظام الدولي.

ويرى المنظور الواقعي أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعدت على ضمان ارتكاز الأنظمة على أساس مجموعة بعينها من المبادئ والأعراف التي تستفيد منها في نهاية المطاف، كما أن التقدير الكامل لموقف الواقعيين يتطلب أيضا الاعتراف بأن الطرف المهيمن يستطيع أن يرفض تشكيل نظام ما، أو يرفض نظاما معينا إذا كان في مصلحته فعل ذلك.

إن التفسير الواقعي للأنظمة كما هو موجود الآن ليس كاملا لأنه يعجز عن تفسير سبب تمسك الدول بالمبادئ والأعراف الكامنة تحت النظام الذي تقترحه، حيث يصر الواقعيون على أن الدول الراغبة في تشكيل نظام تواجه مشكلة التنسيق، وليس التعاون، فالمشكلة هنا ليست مرتبطة بخطر التملص والهروب من إستراتيجية تنافسية ولكن بإمكانية الفشل في تنسيق الاستراتيجيات، وما ينتج عن ذلك من عدم الوصول إلى هدف مرغوب فيه بشكل متبادل. ويجادل الواقعيون بأن هذا السياق من التحليل يساعدنا على أن نفهم لماذا يحتمل أن تمتثل الدول لنظام ما، بينما هي راغبة في تغيير المبادئ التي ينطوي عليها⁽²⁾.

(1) - ستيف سميت وجون بيليس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 502-509.

(2) - المرجع نفسه، ص ص: 510-514.

4. إنتقادات نظرية الأنظمة الدولية: في سنة 1982، قدمت سوزان سترونج مجموعة من الانتقادات لنظرية الأنظمة الدولية، وتركزت هذه الإنتقادات على خمسة نقاط رئيسية تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

■ يعتبر مفهوم مصطلح الأنظمة غامضا، حيث أن سنوات السبعينات والثمانينات تميزت بالنقاشات اللامنتهية حول مفهوم وديناميكية الأنظمة الدولية، حيث اقترح كل كاتب تعريفه الخاص للأنظمة والأصناف الخاصة به؛

■ القضايا المطروحة في مقارنة الأنظمة الدولية في الأغلب تتمحور بكثرة حول الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من منطلق أن أغلب منظري مقارنة الأنظمة الدولية أمريكيين، وهذا كاستجابة لتغيرات النظام الدولي لاسيما في الجانب الآخر للمحيط الأطلسي: كفقدان الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها وعدم قدرة المؤسسات الدولية في تمثيل سلطة سياسية دولية؛

■ مفهوم الأنظمة منحاز لصالح فرض النظام والاتساق على حساب تحليل ديناميكيته من جهة، العدالة والكفاءة والشرعية من جهة أخرى، وهذا ما قاد المتخصصين إلى الامتناع عن التساؤل حول مجالات الاقتصاد العالمي التي يمكن أن توصف بغياب النظام، وهو ما يظهر في حالة التمويل الدولي، كما تؤدي أيضا إلى الرغبة بكل قوة إثبات أن النظام العالمي تغير قليلا فقط؛

■ نظرية الأنظمة تقدم نظرة أكثر تركيزا على الدول، حيث لا تقدم إلا إطارا للتحليل الذي ينظر إلى مجموع الأنظمة في زمن معين، حيث يتعلق فقط بدور الدول دون إدراج أي قوى أخرى، كما أن منظري الأنظمة هم جامعيون في الأغلب، وغالبا ما يكونون على مقربة من صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي قضايا السياسة الدولية التي تهمهم تتعلق بسياسة الدول، وباعتبارهم أمريكيين، فإن مبدأهم يتركز حول التعليق على تأثير السياسة الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي مقارنة محدودة لفهم علاقات القوة على المستوى العالمي؛

■ في نظرية الأنظمة، الاقتصاد والقوى الاقتصادية التي تهيمن عليها آليات الأسعار، وأين القطاع الخاص يعمل فقط وفقا لآليات السعر والمنافسة، والنظام السياسي الدولي الذي تهيمن عليه الهرمية والصراعات يعملان في عالمين منفصلين، وهذا يلغي دور الاقتصاد كأحد العوامل المؤثرة في النظام السياسي الدولي كما أن أغلب منظري الأنظمة هم منظرو سياسة في العلاقات الدولية.

⁽¹⁾- Christian Chavagneux, (2010): *Économie Politique Internationale*, La Découverte, Paris, pp: 24-26.

ثالثاً: مقارنة الاستقرار بالهيمنة

تعتبر نظرية الاستقرار بالهيمنة من النظريات الشائعة لوصف وضعية الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى في النظام الدولي خاصة بعد الحرب الباردة، ومن بين الذين ساهموا في بناء هذه النظرية روبرت كيوهان Robert Keohane، جوزيف ناي Joseph Nye، سوزان سترونج Susan Strange وغيرهم كما طورها عدد من الباحثين كروبرت جيلبين Robert Gilpin وستيفن كراسنر Stephen Krasner.

1. مفهوم الهيمنة: يعود مصطلح هيمنة إلى اللغة اليونانية القديمة hegemonia والذي يعبر عن الوضع المهيمن والقمعي لطرف واحد في النظام على الآخرين⁽¹⁾، ومفهوم الهيمنة يساهم إلى حد كبير في فهم أفضل للعلاقات الدولية الراهنة، ومفهوم الهيمنة صعب الفهم لعدة أسباب تتعلق بتداخله مع مفاهيم عديدة واستخدامه من قبل كتاب ينتمون إلى مدارس فكرية مختلفة للغاية مع تباين في الإهتمامات البحثية، كما أن مفهوم الهيمنة أصبح أكثر حركية خصوصاً في سياق الجدل الدائر حول هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتحولها من الهيمنة التعاونية الخيرية إلى إمبراطورية أنانية وجشعة⁽²⁾.

ويعتبر أنطونيو غرامشي أول من أدرج مصطلح الهيمنة بالإشارة إلى عالم العلاقات الإجتماعية في كتابه كراسات السجن، حيث يرى بأن الطبقة المهيمنة تعمل على تأسيس نظام جديد من خلال صياغة ايدولوجية عالمية تجمع مصالح الطبقات الثانوية تماشياً مع مصالحها الخاصة، أو تقدم وتؤكد على أن مصالحها الخاصة تعتبر مصالح عامة للمجتمع ككل، وفي ذلك تجتمع الموارد المادية والفكرية معا لتحقيق ذلك⁽³⁾، أي أنه ومن أجل حل التنوع في الوحدة وخلق كيان اجتماعي متجانس وفعال ومتماسك قادر على التصرف كطرف واحد فإن الطبقة المهيمنة مطالبة بوضع ونشر قيم جديدة، ووجهات نظر عالمية تساعد على خلق تغيير جذري في المجتمع⁽⁴⁾.

(1)- Sait Yalmaz, (December2010): **State, Power And Hegemony**, International Journal of Business and Social Science Vol.1, N°.3, P: 194.

(2)- Sandra Destradi, (2008): **Hegemony and Leadership: Developing a Research Framework For The Study of Regional Powers**, Giga Working Papers, N° .79, P: 10.

(3)- Idem.

(4)- Andreas kalyras, (2000): **Hegemonic Sovereignty Carl Schmitt, Antonio Gramsci And The Constituent Prince** Journal of Political Ideologies, Vol.5, N° . 3, P: 353.

ويعتبر منظرو الاستقرار بالهيمنة أهم من استخدم هذا المصطلح، حيث تعرف الهيمنة على أساس السيطرة على الموارد وهناك أربعة أنواع من الموارد المهمة، حيث أن السلطة المهيمنة يجب أن تراقب الموارد الأولية وكذا موارد الدولة، والأسواق والفوائد التنافسية في إنتاج السلع عالية القيمة⁽¹⁾.

والهيمنة في شكلها الأساسي تعني الزعامة، حيث يعرف روبرت جيلبين الهيمنة على أساس أن الدولة المهيمنة تتفوق على باقي الدول الأخرى في النظام الدولي، أما روبرت كيوهان فيعرفها على أنها الوضعية التي تكون فيها دولة لديها كفاية كبيرة تمنحها الزعامة في فرض القواعد الأساسية لحكم العلاقات بين الدول⁽²⁾.

من خلال هذه التعريفات يبرز أن الهيمنة في مجال العلاقات الدولية تتضمن معنيين: الأول يتعلق بعملية توزيع القوة في نظام معين (القوة العسكرية والمالية)، والثاني يتعلق بسيطرة فكرة معينة أو مجموعة من الفرضيات على الصعيد العالمي مثل الليبرالية الاقتصادية أو غيرها⁽³⁾.

ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الهيمنة على أنها الهيمنة على نظام دولي بموجبه تأخذ دولة مهيمنة دور التنظيم والإدارة للنظام الاقتصادي العالمي، وهذا يعني توفير رأس المال ووضع قواعد التجارة الدولية والحفاظ على الأمن السياسي والعسكري، وتحويل عملتها إلى معيار للتداول، هذا إلى جانب فرض أيديولوجياتها وثقافتها بين الأطراف التابعة.

2. الافتراضات والأفكار الرئيسية لنظرية الإستقرار المهيمن: إن الفكرة المركزية لنظرية الاستقرار المهيمن هي أن العالم بحاجة إلى دولة مهيمنة واحدة تعمل على وضع وتنفيذ قواعد التجارة الحرة بين أهم أعضاء النظام وحتى تكون دولة ما مهيمنة يجب أن تتمتع بالقدرة على ضمان تنفيذ هذه القواعد وبالرغبة في القيام بذلك⁽⁴⁾ وتشمل الافتراضات الرئيسية التي قامت عليها أفكار منظري الإستقرار المهيمن ما يلي⁽⁵⁾:

■ فرصة قيام نظام مفتوح تكون أكبر عندما تكون هناك قوة مهيمنة في مرحلة الصعود؛

(1)- Robert keohane, (1984): **After Hegemony: Cooperation And Discord in World Political Economy**, Princeton University Press, New Jersey, USA, P: 32.

(2)- Yucel bozdaglioglu, (2013): **Hegemonic (in) stability theory and US foreign policy: The legacy Of the Neocons in The Middle East**, The Annual Meeting of International Studies Association, New York, USA, Available At: <http://www.sbd.anadlu.edu/dosya/a3711.pdf>

(3)- أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره، ص: 401.

(4)- مارتن غريفيتش، تيري أوكلهان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 430-431.

(5)- Stéphane Paquin, (2013): **Theories de L'économie Politique Internationale**, Presses De Sciences Po, Paris, P: 162.

- لضمان سير النظام المفتوح، فإن القوة المهيمنة يجب أن تتحمل مسؤولية بعض السلع المشتركة على الساحة الدولية، وهذه السلع تختلف من منظر إلى آخر*؛
- إذا كان مجمل الأطراف تستفيد من السلع المشتركة التي تعتبر مسؤولية القوة المهيمنة، فإن انتشار الاستغلاليين سيزيد من تكاليف الحفاظ على النظام تثقل كاهل هذا المهيمن؛
- تراجع القوة المهيمنة تترك إنذارا بتراجع الأنظمة الاقتصادية الدولية، أي أن التغيير في موارد القوة النسبية تفسر التغيير في النظم الدولية.

على الرغم من أن أغلب الدراسات تعتبر تشارلز كيندلبرجر أول من صاغ فكرة الإستقرار المهيمن إلا أن ⁽¹⁾ Abramo Fimo Kenneth Organski يعتبر أول من تطرق إلى فكرة نظرية الاستقرار المهيمن في عمله الشهير "السياسة العالمية" سنة 1958، حيث وضح أنه عندما تحقق دولة قوة مهيمنة وتصبح مهيمنة بشكل كاف لممارسة سياسات الهيمنة على الدول الأقل قوة أو الضعيفة، وتواجه هذه الدولة تحديات الدول الكبرى أو الناشئة، هذا الوضع قد يؤدي إلى حرب أو صراع بين القوى الصاعدة والمهيمن المتراجع ⁽²⁾.

في منتصف السبعينات وضع تشارلز كيندلبرجر وروبرت جيلين وستيفن كراسنر وصفا مشابها لأنماط العلاقات الاقتصادية منذ القرن 19 ورأوا أن بريطانيا وباعتبارها قوة مهيمنة في أواخر القرن 19 قد وفرت الاستقرار وروجت لتحرير التجارة في الاقتصاد الدولي، ووجد الباحثون أن الولايات المتحدة نفذت سياسات مماثلة بعد العقد الأول من الحرب العالمية الثانية.

تطرق المؤرخ الاقتصادي تشارلز كيندلبرجر إلى فكرة الإستقرار بالهيمنة من خلال كتابه **The World In Depression**، ووفقا له، فإن الركود الذي عقب أزمة 1929 يرجع إلى تردد الولايات المتحدة الأمريكية عن قيادة العالم بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدا واضحا أن الإمبراطورية البريطانية كانت في حالة تراجع ولم تعد قادرة على أداء هذا الدور، ووفقا لكندلبرغر، حتى يعمل الاقتصاد العالمي بشكل صحيح فإنه يحتاج إلى طرف واحد يضمن الاستقرار.

* جوزيف ناي يلخصها في الحفاظ على توازن القوى في المناطق الهامة، الرواج لاقتصاد دولي مفتوح، الحفاظ على الأشياء الدولية المشتركة، الحفاظ على قواعد ومؤسسات دولية، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، أما تشارلز كيندلبرغر فيرى بأن المهيمن يوفر عملة مستقرة، ضمان استمرار تدفق رؤوس الأموال، تنسيق السياسات الاقتصادية، في حين أن روبرت جيلين فيختصرها في السلام والاستقرار.

(1) - A F K Organski, (1968): **World Politics**, Alfred A Knopf, 2nd Ed, New york.

(2) - Liu Debin and Al, (2012): **Withering Hegemony of US and evolving de-centered globalism: A Theoretical Account** Journal of Political Studies, vol.19, N°.2, P: 144.

فخلال القرن 19 مارست بريطانيا شكلا من أشكال الهيمنة الاقتصادية على العديد من دول العالم وارتبطت زعامة بريطانيا بعولمة الأسواق وانفتاح وتحركات رؤوس الأموال، وبروز الشركات المتعددة الجنسيات والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تميزت به أوروبا، ومع نشوب الحرب العالمية الأولى ظهرت نهاية مفاجئة للهيمنة البريطانية والظروف التي روجت لها بزيادة الحمائية، تشكيل تكتلات إقليمية وتراجع حركة رؤوس الأموال بين سنوات العشرينات والثلاثينات، وهو ما ساهم في زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

حسب **كيندل بورجر** فإن الدولة المهيمنة هي التي تتحمل مسؤولية السلع المشتركة على الساحة الدولية لذلك من أجل تجنب تمدد أزمة 1929، كان يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر القيادة للحفاظ على انفتاح الأسواق أمام السلع التي لا توجد في السوق-سلع الضغط-، من خلال إقراض رأس المال طويل الأجل أو المعاكس للدورية، واعتماد نظام سعر الصرف أكثر استقرارا، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ولعب دور مقرض الملاذ الأخير لتوفير السيولة اللازمة في النظام المالي الدولي⁽²⁾.

كانت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أقوى قوة اقتصادية في العالم، ولكنها رفضت أن تأخذ دور القيادة التي لم تعد بريطانيا قادرة على القيام به، واتضحت هذه اللامسؤولية بشكل أكبر من خلال ضريبة smoot-howley والتي زادت من متوسط الضرائب على الواردات إلى الولايات المتحدة إلى 40% وأغلقت أسواقها أمام السلع الأجنبية وبالتالي دفعت بالاقتصاد العالمي إلى حالة أسوأ⁽³⁾.

ووفقا لـ **كيندل بورجر** فإنه إذا كان النظام الدولي ينتج الثروة، فإن الدولة المهيمنة تستمد ربحا كبيرا، وتعتبر فترات الهيمنة البريطانية والأمريكية أبرز الأمثلة عن الرابط الموجود بين وجود قوة مهيمنة والإزدهار العالمي واعتبر أن حصول الجميع على السلع العامة الدولية دون تحمل حصة من التكاليف يثقل كاهل المهيمن.

بعد الحرب العالمية الثانية عكست نظرية الاستقرار بالهيمنة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحركت الولايات المتحدة بسرعة لتولي دور قيادي، وتحركت بثبات لخلق نظام مفتوح للتجارة الدولية على أساس اتفاقية الجات، ونظام نقدي مستقر يقوم على نظام بريتن وودز، وكان مشروع مارشال نقيصا مباشرا للرسوم الجمركية المعتمدة خلال فترة ما قبل الحرب وترمز لدور أمريكا الخاص ومسؤوليتها من أجل السلام والازدهار

(1)- Milner v Helen, (spring 1998): **International Political Economy : Beyond Hegemonic Stability**, Foreign policy N°110, P: 113.

(2)- Stéphane Paquin, **Théories de L'économie Politique Internationale**, Op.Cit, PP: 162-163.

(3)- Milner V Helen, Op.Cit, P: 114.

خارج الحدود في الواقع⁽¹⁾، على الرغم من أن هذه السياسات قد اعتبرت كمحاولة لفتح الأسواق بعد فترة من البناء والتطوير.

في عام 1981 كتب تشارلز كيندلبرجر حول موضوع تراجع الهيمنة الأمريكية، حيث كتب أن المشكلة ليست في وجود الكثير من السلطة، ولكن القليل جداً، وليس لوجود فائض في الهيمنة، ولكن الكثير من المتسللين، حيث أوضح بأن القوى المتوسطة مثل ألمانيا، فرنسا، اليابان تصرفت بغش، حيث رفضت تقاسم تكاليف النظام، في هذا السياق كانت الولايات المتحدة غير قادرة على فرض إعادة تقييم نقدي للبلدان الأخرى لأنها تواجه عجزاً تجارياً متزايداً، ورفض الدول الأخرى لمساعدتها على تغيير الوضع، ولم يكن لها خيار آخر سوى إنهاء آلية تبادل الذهب⁽²⁾.

بالإضافة إلى أفكار كيندلبرغر، فإن روبرت كيوهان اعتبر أن إدراج هذا المفهوم في الاقتصاد السياسي الدولي يعود إلى كراسنر من خلال مقال بعنوان State Power and The Structure of International Trade - 1976، حيث حاول كراسنر أن يبرز بأن هيكل التجارة الدولية يتحدد في الواقع بمصالح وقوة الدول التي تحاول تعظيم أهدافها الوطنية، ووجد كراسنر من خلال هذه الدراسة أن دورات إنفتاح الاقتصاد الدولي ترتبط 50% مع الفترات أين تكون هناك دولة مهيمنة بشكل واضح، وانطلاقاً من ذلك خلص كراسنر من خلال المقال إلى أن التوزيع المهيمن للقوة يساهم في تشكيل نظام مبادلات تجارية مفتوحة، وتندرج فكرة كراسنر ضمن المنظور الواقعي، لأنه من مصلحة الدولة المهيمنة انفتاح نظام المبادلات الدولية لأنه يضمن أسواق جديدة لمنتجاتها⁽³⁾.

وقد أوضح كراسنر إلى جانب روبرت جيلبين بأن فترة التجارة الحرة في منتصف القرن 19 كانت نتيجة للهيمنة البريطانية، فهزيمة فرنسا عام 1815 أزلت المنافس الحقيقي السابق لبريطانيا خارج أوروبا، كما أن إعادة توزيع الأراضي التي تلت نهاية الحرب النابوليونية أوقف التوسع الروسي والفرنسي على القارة الأوروبية، هذا بالإضافة إلى التفوق البحري البريطاني الذي ساهم في توسع قاري إضافي وهذا إلى جانب تفوقها الإقتصادي وهو ما ساعدها على التحريض ودعم الهيكل الجديد للتجارة الدولية⁽⁴⁾.

روبرت جيلبين استخدم أعمال تشارلز كيندلبرغر من أجل دفع نظرية الاستقرار المهيمن إلى أبعد نطاق في منظور واقعي بصراحة، فبالنسبة له فإن الفوز البريطاني على نابوليون وإنشاء العهد البريطاني استمر

(1)- Ibid.

(2)- Stéphan paquin, **La Nouvelle économie Politique Internationale : Théories et Enjeux**, Op.Cit, PP: 80-81.

(3)- Ibid, P: 165

(4)- Timothy J. Mckeown, (1983): **Hegemonic Stability Theory and 19th Century Tariff Levels in Europe** International Organization, Vol.37, N°. 01, P: 75.

بالتوازي مع الثورة الصناعية وظهور وسائل مواصلات جديدة، في هذا الزمن إجمعت الشروط من أجل بريطانيا التي من مصلحتها في هذا الوقت تعزيز تحرير المبادلات، وقد تكررت هذه الظروف بعد الحرب العالمية الثانية بفضل هيمنة الولايات المتحدة التي تولت زمام المبادرة من الامبراطورية البريطانية المتراجعة.

ويرى روبرت جيلبين من خلال كتابه Us Power And The Multinational Corporation سنة 1975 بأن الدول المهيمنة مثل بريطانيا والولايات المتحدة دعمت تاريخيا الأنظمة التجارية المفتوحة للاستثمار والتجارة وبما أن هذه الدول هي الأكثر تقدما اقتصاديا وتكنولوجيا، ولها قدر كبير من رأس المال للاستثمار فإن سياسة الانفتاح الدولية تعتبر مسألة مصلحة، كما يرى أنه عندما يكون هناك توزيع مهيمن للقوة في النظام الدولي، فمن المرجح أن يكون هناك نظام تجاري مفتوحا، كما أن القوة المهيمنة لديها الوسائل لإقناع أو إجبار الدول الأخرى للمشاركة في هذا النظام المفتوح، وفي المقابل فإنه يوفر السلع العامة الأساسية التي تتيح للنظام لكي يعمل بشكل صحيح، كما أنه وعلى عكس منهج عبر القومية يرى روبرت جيلبين بأن الدول هي التي أرادت للشركات المتعددة الجنسيات أن تنتشر، رافضا بذلك فكرة أن هذه الشركات تتخطى إرادة الدول⁽¹⁾.

وانطلاقا من هذا وعلى عكس كيندلبرغر، فإن القوة المهيمنة ليست عامل استقرار خبير يتحمل المسؤولية من أجل الصالح العام الدولي وقد أدخل جيلبين مفهوم المصلحة الوطنية، ويقول أن المصلحة الوطنية تستوجب تعزيز وحماية السوق العالمية، ويؤكد روبرت جيلبين بأن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوى مهيمنة متعاقبة قد حاولتا تنظيم العلاقات السياسية، الإقليمية وخاصة الاقتصادية حسب منظور مصالحها الاقتصادية والأمنية. وقد نجحا في هذا الدور جزئيا لأنهما فرضتا إرادتهما على الدول الصغرى، وجزئيا لأن الدول الأخرى استفادت من قيادتها وتقبلتها.

في صياغة جيلبين، تأخذ نظرية الاستقرار المهيمن شكلا أكثر قسرية بحجة أن النظام الدولي هو سلعة عامة، تستفيد منه الدول التابعة لها، والقوة المهيمنة لا توفر فقط السلع وأنها قادرة على استخراج مساهمات من أجل السلعة من الدول التابعة لها، وفي الواقع فإن القوة المهيمنة تشكل شبه حكومة، من خلال توفير السلع العامة وفرض ضرائب على الدول الأخرى لدفع ثمنها، حتى ولو كانت هذه الدول التابعة مترددة في دفعها ولكن بسبب قوة الدولة المهيمنة، فإنها سوف تستلم⁽²⁾.

(1)- Stéphane Paquin, *Théories De L'économie Politique Internationale*, Op.Cit, P: 167.

(2)- Yucel Bozdaglioglu, (2013): *Hegemonic (in) Stability Theory and US Foreign Policy: The Legacy of The Neocons in The Middle East*, Anadolu University Journal Of Social Sciences, Vol. 13, N° 3, PP: 1-12.

من خلال كتاب War and Change in World Politics (1981)، سعى روبرت جيلبين إلى شرح صعود وتراجع القوة المهيمنة، ويعتبر من بين عدد قليل من المنظرين الواقعيين الذين اهتموا بالتغيير في نظرية العلاقات الدولية، وأطروحته حول دورات القوة المهيمنة كانت على النحو التالي: بعد فترة مريحة جدا مرتبطة بالتفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والتنظيمي، تدخل القوة المهيمنة فترة من التراجع. أولاً لأن تكلفة الحفاظ على هيمنتها تنمو بوتيرة أسرع من الموارد المتاحة، كما أن القوة المهيمنة غير قادرة على منع نشر قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية لدول أخرى، كما أن المهيمن يجب عليه مواجهة الطلب المتزايد لسكانها مع مرور الوقت، وهو ما يؤدي إلى تفوق الاستهلاك على الإنتاج ومقاومة التغييرات اللازمة لضمان سيادة القوة المهيمنة في النظام الدولي، مزيج من هذه العوامل يؤدي إلى أزمة مالية حادة وعندما يحدث ذلك فإن الخيارات تكون محدودة⁽¹⁾.

في كتابه الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية توصل روبرت جيلبين إلى استنتاج مفاده أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي في تراجع وأن هذا يؤثر على النظام الاقتصادي الليبرالي، وما يدل على هذا الانخفاض هو حقيقة أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من التكنولوجيا كان لها أثر في تسهيل إعادة بناء اليابان وأوروبا الغربية، في حين أنه بسبب تكاليف احتواء الاتحاد السوفياتي بسرعة، لم يعد بإمكان الأمريكيين الحفاظ على ميزتهم التنافسية، في عام 1971 انتقلت الولايات المتحدة من حالة فائض تجاري إلى حالة عجز كما أنها استقبلت أكثر فأكثر استثمارات أجنبية مباشرة. القوى المنافسة أصبحت ذات أهمية متزايدة سواء كانت اليابان أو أوروبا الغربية، وفي هذا السياق، فإن الأمريكيين أصبحوا أكثر فأكثر تردداً في دفع تكلفة السلع العامة الدولية، في حين أن المنافسين يغتنمون الفرصة للتنافس في المجال الاقتصادي، وبما أن المهيمن يسترشد بالمصلحة الوطنية، فإنه يتحول تدريجياً إلى قوة مهيمنة استغلالية⁽²⁾.

بالنسبة لجيلبين فإنه منذ سنوات السبعينات، حدث هناك تراجع في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يؤثر على النظام الليبرالي الدولي، ونتائج هذا التحول تعتبر أساسية للنظام الدولي في المقام الأول⁽³⁾.

يعتبر روبرت كيوهان من أكثر المعارضين شهرة لنظرية الاستقرار المهيمن، فردا على منطري استقرار الهيمنة في كتاب "ما بعد الهيمنة التعاون والصراع في الاقتصاد السياسي الدولي"، رأى بأن مقارنة الاستقرار المهيمن محدودة جداً، وقال أنه إذا كانت الدولة المهيمنة قوية فإنها تكون لها انتصارات في جميع مجالات المنافسة الدولية، وقال أنه بغض النظر عن سمات الهيمنة فإن المهيمن له القدرة على ضمان خياراته التي لها

(1)- Stéphan Paquin, La Nouvelle Économie Politique Internationale : Théories et Enjeux, Op.Cit, P: 83.

(2)- ibid, P:82.

(3)- idem.

أسبقية على حساب مصالح الآخرين في جميع مجالات المنافسة الدولية، وقد قدم **كيوهان** افتراضين لنظرية الاستقرار المهيمن وهما⁽¹⁾:

- النظام في السياسات العالمية يتم من قبل قوة واحدة مهيمنة، وهذا يعني تشكيل وتكوين النظم الدولية يعتمد أيضا على وجود قوة واحدة على النظام؛
- المحافظة على النظام يتطلب استمرارية الهيمنة وهذا يعني أن التعاون الدولي الذي يبني بدوره على وجود مصالح عامة متبادلة بين القوى الدولية يعتمد في بقاءه ودوامه على استمرارية الهيمنة في النظام.

ويعود **كيوهان** إلى أطروحته التي وضعها مع **جوزيف ناي**، على أنه في عالم من الإعتماد المعقد مكون من عدد كبير من القضايا تتفرق القوة، اعتمادا على هذه القضايا يجوز للدولة أن تكون قوية في بعض المجالات، في حين تكون ضعيفة في مجالات أخرى، وبالتالي يجب علينا مواصلة تحليل توزيع القوة على أساس قضايا محددة بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لـ **كيوهان**، لا شيء يمنع على الأقل من الناحية النظرية، أن السلع العامة الدولية تدار من خلال التعاون الدولي، ووفقا له يمكن للدول أن تتعاون حتى عندما تكون القوة المهيمنة التي تنشأ المؤسسات التعاونية بدأت فترة من التراجع النسبي، كما كتب **كيوهان** أن أكثر محاولات استمرار التعاون في سنوات السبعينات تشير إلى أن تراجع الهيمنة لا يعني بالضرورة توقف التعاون.

أولى **كيوهان** اهتماما بمؤسسات ما بعد الحرب العالمية الثانية في المجال النقدي، التجاري والنفطي وحجته مفادها هي أن فوائد هذه المؤسسات أو الأنظمة تستمر، بغض النظر عن تراجع القوة المهيمنة وحسب **روبرت كيوهان**، فإن الأنظمة الدولية تستمر حتى في ظل انهيار الهيمنة، لأنها تسهل التعاون من خلال تعميم المعلومات، عن طريق خفض الحواجز الجمركية أمام التجارة والتي لديها تأثير كبير في الحد من عدم اليقين⁽²⁾.

بالإضافة إلى هذه المساهمات، فقد حاول العديد من الباحثين التحقق تجريبيا حول صحة الارتباط الموجود، فإلى جانب دراسة **كراسنر** 1976، حاول كل من **Gowa and Mansfield**⁽³⁾ تمديد هذا الأدب من خلال دراسة تأثير التحالفات العسكرية والاستقرار المهيمن على التجارة الثنائية، وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الحرة

(1)- Robert keohane, **After Hegemony: Cooperation And Discord in World Political Economy**, Op.Cit, P: 31.

(2)- Ibid, P: 84.

(3)- Joanne Gowa, Edward D Mansfield, (June 1993): **Power Politics and International Trade**, The American Political Science Review, Vol.87, N°.2, pp: 408-420.

هي أفضل ضمانا وليس عبر التحالفات السياسية-العسكرية، بينما أن التحالفات المتضمنة في نظام مركزي وحيد هي الأفضل لزيادة التجارة الحرة⁽¹⁾.

باختصار هناك العديد من الأدبيات حول العلاقة بين التجارة والهيمنة، ومجموعة من الدراسات التجريبية لتحليل هذه العلاقة، ولكن هذه الدراسات تعاني من المشاكل التالية⁽²⁾:

- التركيز على المستويات الوطنية للانفتاح التجاري أو التجارة الثنائية بدلا من عولمة التجارة؛
- اعتماد مؤشرات غير كافية للهيمنة التي تشمل المتغيرات الاقتصادية والعسكرية ولكن ليس كليهما.

3. انتقادات نظرية الاستقرار بالهيمنة: على الرغم من أن نظرية الاستقرار بالهيمنة أصبحت تفسيراً مقبولا على نطاق واسع لديناميكيات الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه النظرية تحتوي على العديد من المغالطات نوردتها فيما يلي⁽³⁾:

- هناك الكثير من التحفظات فيما يتعلق بالمقارنة بين وضع بريطانيا خلال القرن 19 ووضع الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصحة المقارنة بين اثنين من البيئات الدولية المختلفة بعمق؛
- عدم تزامن الهيمنة والانفتاح الاقتصادي في العديد من الفترات التي من بينها فترة ما بعد الستينات إلى يومنا هذا، كما أن عصر الهيمنة البريطانية تزامن مع بعض حالات من الحمائية مثل الموانئ العربية والهند؛
- على الرغم من أن الهيمنة تمارس دورا مفيدا في توفير السلع المشتركة، إلا أن هذه السلع في الحقيقة تقتصر إلى سمات حيوية التي من شأنها أن تجعلها حقيقة سلع عامة مشتركة، حيث يجب ألا تعطي هذه السلع أولوية لطرف على حساب الآخرين، كما يجب أن تكون غير استثنائية ولكن في الحقيقة هي سلع خاصة تنتج من الترتيبات والمفاوضة بين الأطراف، خاصة في حالة التمتع المحدود بالبضائع كما في حالة أسواق الهيمنة لسلع الضغط؛
- السياسات المعتمد في الأغلب من طرف المهيمن هي سياسات امبريالية تهدف إلى التأثير على السياسات التجارية خارج البلاد، وفتح أسواق جديدة في الخارج، حيث يظهر عصر الهيمنة البريطانية والأمريكية السلوك الاستغلالي من جانب القوى الأساسية على حساب النظام ككل؛

(1)- Roy Kwon, Hegemonic Stability, (June 2012): **World Cultural Diffusion, And Trade Globalization**, Sociological Forum, Vol.27, N°2, P: 328.

(2)- Ibid, P: 329.

(3)- Isabelle Grunberg, (September 1990): **Exploring The Myth Of Hegemonic Stability**, International Organization Vol. 44, N°04, PP: 437-442.

■ يذهب العديد إلى القول بأن التجارة الحرة تنشأ في ظروف المنافسة بدلا من الهيمنة، وآخرون يرون بأن التعاون هو الأفضل من أجل تجارة حرة؛

■ وفقا لـ **كوكس**، فإن منظري الاستقرار بالهيمنة يهدفون إلى الحفاظ على الوضع الراهن خدمة لمصالح الدول الغربية المهيمنة الغنية ونخبها، كما أن هذه النظرية تهدف إلى جعل النظام يبدو طبيعيا وغير قابل للتغيير⁽¹⁾.

إن إرساء نظرية كاملة على ثلاث حالات -حالة الأراضي الواطئة في القرن السابع عشر، بريطانيا في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة بعد العام 1945- أمر يطرح تساؤلات كثيرة، كما أن حالة الولايات المتحدة الأمريكية تثير الجدل لسببين هما⁽²⁾:

■ أنه خلال مرحلة الركود الكبير، حينما كانت الولايات المتحدة قادرة على جعل النظام مستقرا، ولكنها لم تفعل ذلك حتى لو كان من المؤكد أن التثبيت لمصلحتها ولمصلحة العالم؛

■ إن الهيمنة الأمريكية كانت سريعة الزوال وكانت العلامة الأساسية التي تركتها هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي في العقود التي تلت مباشرة العام 1945، فمذ الستينات تضاعلت أهمية الولايات المتحدة مع تآكل سيطرتها لمصلحة اليابان وألمانيا، فكيف تكون الولايات المتحدة الأمريكية حالة دامغة على الاستقرار المرتكز على الهيمنة، فهذه الاستنتاجات تشير فقط إلى 27 سنة تقريبا من السيطرة الاقتصادية 1944-1971.

رابعا: مقارنة القوة الناعمة Soft Power

أضاف **جوزيف ناي** مساهمته في نقاش نظرية الاستقرار بالهيمنة من خلال إدخال مفهوم القوة الناعمة في كتابه الذي نشر في عام 1990 " وثبة نحو القيادة"، كرد على أفكار منظري التراجع الأمريكي بما في ذلك **بول كينيدي**، وشرح توقع استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية خلال أيام التراجع القومي الأمريكي خلال الثمانينات، وقد أصبح مفهوم القوة الناعمة هاما في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، وذلك يمكن أن يعزى إلى رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على ريادتها العالمية في الوقت الذي موارد قوتها الصلبة ضعفت تدريجيا، لأن قدرات القوة الصلبة للولايات المتحدة مستمدة من مكانتها المهيمنة في الأسواق العالمية، الطاقة الإنتاجية والتكنولوجيا العالمية التي تم تحديثها بشكل كبير من طرف اليابان وبعض الدول الأوروبية⁽³⁾، والسؤال المركزي

(1) - Sait Yalmiz, Op.Cit, P: 194.

(2) - خليل حسين، (2011): العلاقات الدولية: النظرية و الواقع - الأشخاص و القضايا، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص: 290-291.

(3) - Geun Lee, (june 2009): A Theory of Soft Power and korea's Soft Power Strategy, The Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 21, N°. 2, P: 206.

لناي هو كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تكون قادرة على الحفاظ على نفسها كقوة؟ وفقا له، ينبغي إعادة تقييم القوة في العلاقات الدولية، وحسب ناي الأقوى ليس من يملك قدرة عسكرية أكبر ولكن من لديه القدرة على حشد أكبر تحالف حوله، والسيطرة على المعلومات وتحديد جدول الأعمال مثلما هو الحال فيما يخص المنظمات الدولية مثلا⁽¹⁾، وفقا لناي القوة هي "القدرة على تحقيق النتيجة المرجوة، وتكون قادرة إذا لزم الأمر على تغيير سلوك الآخرين من أجل الوصول إلى هدفها"⁽²⁾، ويمكن القيام بذلك حسب ناي بثلاثة طرق حيث يقول ناي: "يمكنك أن تفعل ذلك بالتهديد بالإجبار، العصا، ويمكن القيام بذلك بالمدفوعات، الجزرة، ويمكنك أن تفعل ذلك بجذب الآخرين واقناعهم بفعل ما تفعل، وهو ما يسمى القوة الناعمة، وإذا كنت يمكن أن تولد ما يكفي من القوة الناعمة، يمكنك الاقتصاد في العصا والجزرة"⁽³⁾، وفي ظل عدم التطابق بين رغبة الولايات المتحدة وقدرات القوة الصلبة، فقد أوصى ناي بضرورة استخدام القوة الناعمة لجذب دعم الدول الأخرى للقيادة الأمريكية حيث كان ينظر إلى القوة الناعمة كبديل وتكملة للقوة الصلبة من أجل الحفاظ وتعزيز القيادة العالمية الأمريكية⁽⁴⁾.

وفقا لناي القوة يمكن أن تقسم إلى قوة صلبة وأخرى ناعمة، وتعرف القوة الصلبة على أنها قوة الإجبار القيادة والإكراه، وتستند هذه القوة على المورد الملموس كالقوة العسكرية، ومع ذلك وفقا لناي فإن استخدام القوة في نظام دولي مترابط لم يعد فعالا، فالقوة لم تعد مثلما كانت من قبل⁽⁵⁾.

العناصر المشكلة للقوة الناعمة أقل ملموسية من القوة الصلبة وأقل تكلفة بكثير من استخدام القوة العسكرية⁽⁶⁾ وتشمل هذه العناصر مايلي⁽⁷⁾:

- ثقافة البلد: عندما تكون لها الجاذبية في أماكن أخرى غير بلدها؛
- قيمها السياسية: بشرط تطبيقها بإخلاص، فالديموقراطية والتعددية قيمتان سياسيتان لا يمكن أن تؤثر على الآخرين لو أن البلد الذي يطبقها لا ينفذها بإخلاص وشفافية؛
- السياسة الخارجية: عندما تكون مشروعة وذات سلطة معنوية وأخلاقية.

(1)- Stéphan Paquin, *La Nouvelle économie Politique International*, Op.Cit, P: 95.

(2)- Joseph S.Nye, (2002): *The Paradox of American Power : Why The World's Only Superpower Can't Go it Alone* Oxford University Press, Newyork, P: 4.

(3)- Joseph S. Nye, (28 March 2011): *The Future Of Power*, an Address Given to The los Angeles World Affairs Council, P:1

(4)- Geun lee, Op.Cit, P: 206.

(5)- Stéphane Paquine et Dany Deschènes, (2009): *Introduction Aux Relations International : Théorie, Pratiques et Enjeux*, Canada, P: 37.

(6)- Stéphan Paquin, *La Nouvelle Économie Politique Internationale*, Ibid, P: 96

(7)- جوزيف س. ناي، (2007): *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ترجمة: محمد توفيق الجبرمي، ط1، العبيكان للنشر، ص: 23.

في حالة أن دولة يمكنها أن تجعل قوتها تبدو شرعية في نظر الآخرين، سوف تواجه مقاومة أقل لرغباتها، حيث إذا كانت ثقافتها وأيديولوجياتها جذابة، فإن الدول الأخرى سوف تتبعها أكثر، كما أنه إذا تمكنت من وضع معايير دولية تتماشى مع مجتمعاتها فإنه من غير المحتمل أن يكون هناك تغيير⁽¹⁾. هذه الموارد تسمح لحاملها من جعل الأطراف الآخرين يحاولون تقليدها، وتصبح النموذج الذي يسعى الآخرون إلى محاكاتها⁽²⁾.

في 2002، في كتابه، "مفارقة القوة الأمريكية" يقول ناي أن القوة هي مثل لعبة الشطرنج في ثلاثة مستويات المستوى الأول هو للقوات المسلحة أين تهيمن الولايات المتحدة، المستوى الثاني متعلق بالعلاقات الاقتصادية، وفي هذا المستوى تنقسم السلطة بين الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان وأخيرا تتعلق بالعلاقات عبر الوطنية والجهات غير الحكومية، حيث تتوزع القوة إلى حد كبير خارج نطاق سيطرة الحكومات⁽³⁾ كما أنه بالنسبة لناي فالقوة الناعمة ليست ملكا فقط للدول، إذ يمكن أن تكون للمنظمات غير الحكومية قوة ناعمة أيضا⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من ذلك فإن كثيرا من العلماء يعترفون بأنه يوجد توازن أمثل ضروري بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، كما أن الإفراط في استخدام القوة الصلبة مثل الولايات المتحدة الأمريكية سيقط من حظ استخدام القوة الناعمة، وتسمى مهارة توحيد القوة الصلبة والناعمة بالقوة الذكية، ويعتبر جوزيف ناي أول من وضع هذا المفهوم سنة 2003، وهذا لمواجهة سوء الفهم الذي رافق فكرته حول القوة الناعمة، حيث فهمه العديد على أنه اعتبر القوة الناعمة وحدها يمكنها أن تنتج سياسة خارجية فعالة، حيث وضع جوزيف ناي أنه من النادر أن تحل القوة الناعمة محل القوة الصلبة، وبالتالي هناك حاجة إلى استراتيجيات ذكية تجمع أدوات القوة الناعمة والصلبة⁽⁵⁾.

الدول المتقدمة تستخدم التكنولوجيا والسلع الصناعية والأصول المالية لإقناع الدول الأخرى، في هذا العالم فإن الاقتصاد هو المحدد الرئيسي للقوة الوطنية، والدول يمكن أن تصبح قوة إقليمية وعالمية إذا حققت استراتيجية معقولة، تنمية الموارد البشرية واقتصاد قوي، ومن الشروط المسبقة للقيام بذلك هو أن تكون لها صورة

(1)- Joseph S Nye, (Autumn 1990): **Soft Power**, Foreign Policy, N°. 80, P: 167.

(2)- Stéphane Paquin, **La Nouvelle Économie Politique Internationale**, Op.Cit, P: 95

(3)- Joseph S.Nye, **The Paradox Of American Power : Why The World's Only Superpower Can't Go It Alone**, Op Cit, P: 39

(4)- Ibid, P: 73.

(5)- Joseph s nye, (2009): **Get Smart : Combining Hard and Soft Power**, Foreign Affairs, vol.88, N°. 4, july/august , P: 160.

جيدة، لجذب أناس متعلمين، التكنولوجيا ورأس المال إلى المنطقة، بالإضافة إلى ذلك حجم الأمن، والإمكانيات الديموغرافية تعتبر من العوامل الأخرى التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن القوة الناعمة تقاس من طرف مؤسسة بورتلاند للاتصالات، حيث تصدر كل خمس سنوات مؤشر القوة الناعمة العالمية* لتصنيف أكبر 30 قوة ناعمة في العالم.

خامسا: إنتقادات مقارنة القوة الناعمة

قدمت لمقاربة القوة الناعمة العديد من الانتقادات من بينها:

■ بقيت هذه المقاربة مركزة على أمريكا بعمق، حيث أن الهدف منها ليس لتفسير العالم، إنما تمكين الحكومة الأمريكية من تحديد سياستها الخارجية في اتجاه إيجابي يضمن لها القبول من قبل العالم، أي أن النظرية استخدمت أساسا كأداة وصفية لوصف القوة الفريدة للولايات المتحدة الأمريكية أو لسرد مصادر القوة الناعمة لبلد دون الكشف عن آليات تحويل هذه القوة⁽²⁾؛

■ الدول والجهات غير الحكومية تعمل في مساحات منفصلة، وتحليل العلاقة المتبادلة بين هذه الأطراف ضعيفة، حتى وإن الإدارة الهجينة التي تجمع بين الأطراف الحكومية وغير الحكومية محتملة، إلا أن ناي لا يشكك في حقيقة أن العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية المؤثرة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ONG تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾؛

■ البقاء في تحليل القوة بالموارد، قضية الانتقال بين استخدام الموارد ونتائج هذا الاستخدام، وكذلك المقارنة بين الموارد غير الملموسة لدولة مع الآخرين تبقى مطروحة⁽⁴⁾، أي بعبارة أخرى أن جوزيف ناي أشار فقط إلى أن هناك فرقا بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ولكن لم يقترح أي إطار ذو مغزى نظري يمكن استخدامه لفهم آلية تحويل قوة من ما يسمى مصادر القوة الصلبة إلى قوة ناعمة، ونتيجة لذلك، فقد كان من الصعب

(1)- Sait yilmaz, (December 2010): **State, Power, and Hegemony**, International Journal of Business and Social Science, vol. 1, N°3, P: 200.

* تصدره مؤسسة بورتلاند للاتصالات وهي مؤسسة تعمل بالاستشارات الإستراتيجية للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات للتواصل بشكل أكثر فاعلية مع الجمهور العالمي، واعتمدت بورتلاند على قياس القوى الناعمة للدول بتحديد درجة من 100، بناء على 6 أسس للسمعة والنفوذ وهي: الحكومة وتقييم جودة المؤسسات السياسية في البلاد، الثقافة أي مدى الانتشار الثقافي للدولة عالمياً المشاركة العالمية و السياسة الخارجية وقوة العلاقات الدبلوماسية، التعليم، والسمعة العالمية لنظام التعليم العالي الخاص بالدولة، الاقتصاد ومدى جاذبية النظام الاقتصادي للدولة واجتذابه لمشاريع المستثمرين حول العالم، والتواصل الرقمي للدولة مع العالم .

(2)- Ibid, P: 207.

(3)- Christian Chavagneux, **Économie Politique Internationale**, Ibid, P: 28.

(4)- Idem.

العثور على أي خطابات للقوة الناعمة أو سياسات بلد تذهب إلى أبعد من مجرد التركيز على الدبلوماسية العامة والمساعدات الإنمائية الرسمية ODA وتقوية المؤسسات الدولية والتبادلات الثقافية وهذا ليس بجديد⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المدرسة النقدية في الاقتصاد السياسي الدولي Hétérodoxes

تتكون المدرسة النقدية من شقين هما المدرسة النقدية البريطانية والمدرسة النقدية الغرامشية الجديدة وقد تطورت أعمال المدرستين بشكل مستقل عن المنهج المهيمن للمدرسة الأمريكية، وتشترك أعمال المدرسة البريطانية والغرامشية الجديدة في مجموعة من النقاط، حيث أن كلتا المدرستين تنتقدان بشدة أعمال منظري المدرسة الأمريكية للاقتصاد السياسي الدولي، واعتمادهما الكبير على الأساليب الكمية والنمذجة، كما أن كلتا المدرستين تتوافقان حول مفهوم العولمة، وأن هياكل الإنتاج مهمة في بناء الاقتصاد السياسي الدولي معتمدين في ذلك على مفاهيم بنيوية وشمولية للقوة، بالإضافة إلى أن أعمال المدرستين لا تتعارض كما في حالة الواقعية والليبرالية في المدرسة الأمريكية.

يستند الخط الفاصل بين المدرسة البريطانية والغرامشية الجديدة على الإعتماد الكبير لأعمال روبرت كوكس وحلفائه على المنهج الماركسي والماركسيين الجدد، فالمدرسة الغرامشية الجديدة ترتبط في كثير من الأحيان مع هذه المنظورات وهو ما لا يتوافق مع المدرسة البريطانية على الرغم من إقرارها بتأثير الماركسية وعدم إنكارها، حيث تتنوع الأعمال بشكل كبير لأنها لا تتدرج ضمن نموذج بحثي متماسك وبالتالي تراكمية البحث كانت أقل مما هو عليه في حالة المدرسة الأمريكية⁽²⁾.

أولاً: المدرسة البريطانية في الاقتصاد السياسي الدولي

تعتبر سوزان سترونج الأكثر تأثيراً على الاقتصاد السياسي الدولي النقدي، ويعتبر العديد من المنظرين أن ميلاد الاقتصاد السياسي الدولي يعود إلى مقال سوزان سترونج عام 1970³ *International Economics and International Relations: A case of Mutual Neglect*، في مجلة *International Affairs*، وبالنسبة لآخرين، فإنه يعود إلى عام 1971 عندما أسست سوزان سترونج مجموعة الاقتصاد السياسي الدولي، والتي تجمع العديد من الأكاديميين والصحفيين والسياسيين لمناقشة القضايا المتعلقة بالاقتصاد العالمي.

(1)- Geun Lee, Op.Cit, P: 207.

(2)- Stéphane paquin, *Théories de L'économie Politique Internationale*, Op.Cit, Pp : 261-262.

(3) - Susan Strange, (april 1970) : *International Economics and International Relations: A case of Mutual Neglect* *International Affairs*, vol.46, N°.2, pp :304-315.

1. انتقادات سوزان سترونج للمدرسة المهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي: عملت سوزان سترونج وبشكل متكرر خارج الفكر المهيمن للاقتصاد السياسي الدولي، والذي يسيطر عليه الأمريكيون، حيث انتقدت وبشدة أهم الافتراضات والأفكار التي شغلت منظري هذه المدرسة، ووصفته بالمنهج الفقير والمظلل للعلاقات الاقتصادية الدولية، وعلى أنه مفهوم ضيق للعلاقات بين الدول⁽¹⁾، وقد شملت الانتقادات التي قدمتها سوزان سترونج مايلي⁽²⁾:

- الدولة ليست أساس للنظام الدولي، وإنما هناك العديد من الجهات الفاعلة الأخرى التي لديها السلطة كالشركات متعددة الجنسيات، السوق، وعالم المال.. إلخ، كما أن العلاقات بين هذه الجهات والدول لا تقتصر على مسائل الحرب والسلام والصراع بين الدول؛
- إفتراض أن الدول هي الجهات الفاعلة الوحيدة في علاقتها مع الدول الأخرى، وأنها تعتمد جبهة مشتركة من شأنها أن تستند إلى توافق قوي في الآراء أو المصلحة الوطنية، هو محاولة فاشلة للحصول على الدقة النظرية والعلمية الشرعية، وفي المقابل من ذلك أشارت سوزان سترونج إلى Herbert Simon الذي اقترح مفهوم "العقلانية المحدودة"، فالحكومات مثل الشركات لها أهداف متعددة في الاعتبار عندما يتم اتخاذ القرارات، فهي ليست بالضرورة تبحث عن أفضل حل؛
- ترفض سوزان أيضا فكرة أن السياسة العالمية -العلاقات الدولية- تختلف مفاهيميا عن السياسة الوطنية / المحلية"، وتجادل بأن الفصل بين السياسة الداخلية والدولية لا يكون إلا عن طريق الحيل فالحكومات الضعيفة في السياسة الداخلية لا تعمل على نحو فعال في السياسة الدولية؛
- القضايا الأمنية ليست هي القضايا الوحيدة في السياسة الدولية، حسب سوزان سترونج بصرف النظر عن القضايا الأمنية، فإن الدولة ليست هي الفاعل الرئيسي في الهياكل الرئيسية الثلاث من الاقتصاد السياسي الدولي، هيكل الإنتاج، الهيكل المالي وهيكل المعرفة، وإنما هناك جهات فاعلة غير الدول لها دور أكثر أهمية من الدولة.

2. الأفكار والمساهمات الفكرية لسوزان سترونج: منذ سنوات الستينيات إلى سنوات التسعينات، وهي العقود التي درست فيها سوزان سترونج العلاقات الدولية بشكل نشط، شهد الاقتصاد السياسي العالمي أربعة متغيرات تشمل ظهور الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العالمية الوحيدة، تراجع جميع أشكال الحكم الأخرى غير الديمقراطية بالسوق، إعادة بناء سوق عالمية من قبل القوى الغربية، ازدهار الشركات خارج بلدانها الأصلية

(1)- Roger Tooze, (2001/2): Susan Strange et L'économie Politique Internationale, L'économie Politique, N°10, P: 102.

(2)- Stéphane Paquin, La Nouvelle Économie Politique Internationale, Op.Cit, PP: 59-62.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات بفروعها وأسواقها تغطي جميع أنحاء العالم ومن خلال هذه التحولات حاولت سوزان سترونج البحث في أسباب وآثار هذه الاتجاهات ودفعت إلى ميلاد العديد من النقاشات النظرية⁽¹⁾ والتي برزت في الأفكار التالية:

أ. استحالة الفصل بين الاقتصاد والسياسة: وفقا لسوزان سترونج فإن الفصل المصطنع بين السياسة والاقتصاد في العلاقات الدولية يجعل تحليل الاقتصاد السياسي الدولي مستحيلا، ورفضت تقسيم العلوم الاجتماعية وكانت متعددة التخصصات الأساس في منهجها، وهو ما يصعب تصنيفها، وانطلاقا من هذا تعتبر أن العلاقات الدولية تخصص فرعي من الاقتصاد السياسي الدولي⁽²⁾، وحسب سوزان سترونج فإن هذا الفصل يجعل تحليل الاقتصاد السياسي غير فعال والذي قد يكون أساسا لتدابير سياسات غير فعالة⁽³⁾.

دعت سوزان سترونج إلى وضع نظرية توفق بين الاقتصاد والسياسة لتوجيه السياسة العامة في نظام عالمي يتحرك، والذي يقوم على المؤسسات الحديثة، السوق والتكنولوجيا، وقد كان هدف سوزان سترونج هو إصلاح مجال العلاقات الدولية الذي سمح بخلق فجوة متزايدة بين الاقتصاد والسياسة الدولية حيث تركت العلاقات الاقتصادية الدولية لخبراء الاقتصاد والذين كانوا منحازين في دراساتهم إلى آليات السوق والتي تعكس أساليب المدرسة في الجامعات الأمريكية التي تعتبر مقر الاقتصاديين وعملت على تحويل الانتباه عن القضايا الأكثر جوهرية، وعملوا على عزل العوامل السياسية، وكأن السياسات الاقتصادية وتنفيذها لا ارتباط له بالسياسة، كما أن العلوم السياسية في الوقت نفسه بقيت مهتمة بالساحة الاستراتيجية والدبلوماسية على الرغم من الأهمية البالغة للقضايا الاقتصادية⁽⁴⁾.

ب. الجدل حول تراجع الهيمنة الأمريكية: في جدل حول تراجع هيمنة الولايات المتحدة في النظام العالمي طورت سوزان سترونج في النصف الثاني من الثمانينات، أطروحة كرد مباشر على المفكرين الذين اعتبروا أن الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تراجع، ودعت سوزان سترونج إلى التشكيك في النتيجة التي ترى أن الولايات المتحدة قد فقدت قوتها، وأن هذا التراجع في القوة الأمريكية يفسر الإضطراب في النظام الدولي واعتبرت أن هذه الفكرة التي تهيمن على النقاش في الولايات المتحدة منذ السبعينات إلى حد كبير مجرد وهم وأن هذه الأفكار لا تخدم إلا عذر رفض الولايات المتحدة الأمريكية على أن تلعب دورها كقوة عالمية فالولايات المتحدة الأمريكية لا تزال حتى الآن القوة الرئيسية في العالم، كما عارضت سوزان سترونج فكرة

(1)- Story Christophe Jaquet, (2001) : **Le Système Mondial De Susan Strange**, Politique Étrangère, N°. 2, Année 66, PP: 433-434.

(2)- Stéphan Paquin, **La Nouvelle Économie Politique Internationale**, Op.Cit, P: 59.

(3)- Roger Tooze, Op.Cit, P: 103.

(4)- Story Christophe Jaquet, Op.Cit, P: 434.

أن التخلي عن النظام النقدي الناتج عن اتفاقيات بريتن وودز هو مؤشر عن تراجع القوة الأمريكية، والتخلي عن النظام النقدي هو نفسه وفقا لسوزان سترونج علامة عن القوة الأمريكية، إذ أنها رأت أن مصلحتها قد تغيرت على المستوى النقدي منذ سنة 1945، وبذلك فقد اختارت عمدا إنهاء نظام سعر الصرف الثابت الذي لم يعمل كما ترغب أن يسير، وبهذه الطريقة فرضت على الآخرين إرادتها الجديدة عن طريق تحويل قواعد اللعبة لصالحها، وقد كان الهدف من هذه الأطروحة هو اثبات أن الولايات المتحدة تملك القوة اللازمة من أجل ممارسة القيادة على المستوى الاقتصادي الدولي ولجعل حجتها مقنعة شرحت كيف أن القوة الأمريكية تتم دون إكراه مفتوح، ولماذا على الرغم من التآكل المستمر على نحو متزايد للقوة الأمريكية، إلا أنها لا تزال القوة المهيمنة في الاقتصاد العالمي؟ وهو ما تعبر عنه نظرية القوة الهيكلية⁽¹⁾.

ج. مقارنة القوة الهيكلية: وفقا لسوزان سترونج فمن الخطأ القول بأن قوة الولايات المتحدة الأمريكية في تراجع، فنحن نعيش في عالم حيث الاقتصاد، المالية، المعرفة والاتصالات تشكل ميزة القوة الهيكلية على حساب القوة العسكرية، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل إمبراطورية غير إقليمية تقوم على الشركات العابرة للوطنية.

ووفقا لسوزان سترونج، فإن المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كانت مختلفة، فقوة الاتحاد السوفياتي تقوم على منطق سياسي، إقليمي وعسكري، في حين أن قوة الولايات المتحدة غير الإقليمية تتطوي على البعد الاقتصادي، المالي والإجتماعي، ووفقا لسوزان سترونج يكمن سر الصمود في قدرتها على إشراك النخب المحلية في الإدارة، وهو ما نجحت الحكومة الأمريكية في القيام به، لأن لها سياسات توسع تتجاوز الحدود الإقليمية إلى جميع المنظمات الدولية المنشأة بعد الحرب العالمية الثانية، سواء صندوق النقد الدولي، البنك الدولي أو المنظمة العالمية للتجارة، وتعرف القوة الهيكلية وفقا لسوزان سترونج على أنها القدرة على تشكيل وتحديد هياكل الاقتصاد السياسي العالمي، والتي من خلالها الدول الأخرى، مؤسساتها السياسية، مؤسساتها الاقتصادية، وعلمائها وغيرها.. يجب أن تعمل⁽²⁾.

وفقا لسوزان سترونج، القوة الهيكلية تقوم على أربعة أبعاد غير هرمية تتفاعل فيما بينها وتشمل⁽³⁾:

■ **هيكل الأمن:** ويعبر عن مجموعة من الاتفاقيات التي تحدد الظروف التي من خلالها يتم نشر الحماية التي تسمح للمجتمعات البشرية في أن تكون في منأى عن التهديدات التي تتعرض لها، وسترونج تحلل

(1)- Stéphane Paquin et Dany Deschênes, **Introduction Aux Relations Internationales Théories, Pratiques et Enjeux** Op .Cit, P: 35.

(2) Ibid, P: 36

(3)- Christian Chavagneux, (2010): **Économie Politique Internationale**, La Découverte, Paris, pp: 25-26.

مسألة الأمن بمفهومها الواسع مدرجة العديد من التهديدات التي يمكن أن تهدد أمن الدولة كالجفاف الحرائق....، كما أن الجهات التي تؤثر على توزيع الأمن مختلفة والتي قد تلعب دورا أكبر من الدول في بعض الأحيان وحسب سوزان سترونج فالأطراف التي تضمن الأمن تملك نوعا من السلطة والتي تسمح لها بتحديد وكذا الحد من نطاق الخيارات المتاحة للآخرين؛

■ **هيكل الإنتاج:** يحدد هذا الهيكل إنتاج الثروة في الاقتصاد العالمي، حيث ترى سوزان سترونج بأن التغييرات في هيكل الإنتاج، تحدث تغييرات كبيرة في توزيع السلطة الاجتماعية والسياسية، وفي بعض الحالات طبيعة الدولة واستخدام سلطتها في السوق، وتدعم ذلك بالعديد من الأمثلة كاختراع الآلة التي حلت محل العمل اليدوي أو دخول المرأة إلى سوق العمل.

خلال القرنين الأخيرين كان هناك تغيران كبيران في هيكل الإنتاج، نفوذ الرأسمالية وتدويل الإنتاج، هذا الأخير على وجه الخصوص له تأثير كبير على قدرة الدول على إدارة الإنتاج لصالح الشركات المتعددة الجنسيات، التي تسيطر أكثر فأكثر على هيكل الإنتاج، وقدمت سوزان سترونج مثالا عن البلدان النامية التي حاولت استعادة السلطة أمام الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق تأميم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني كاستخراج النفط، الفحم، البنوك وشركات التأمين، هذه المحاولة تثبت ضعف الحكومات في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات، كما يشير هيكل الإنتاج أيضا إلى تنظيم العمل والتغيير الرئيسي هو تدويل الإنتاج، والذي هو نتيجة الجمع بين سياسات الدولة، الابتكارات التكنولوجية واستراتيجيات الإدارة واتجاهات السوق.

وفقا لتحليلها للاقتصاد السياسي الدولي، ترى سترونج أن سيطرة الولايات المتحدة قد ازدادت على الرغم من انخفاض حصتها في التجارة العالمية، وتصف سوزان سترونج الولايات المتحدة كإمبراطورية للشركات المتعددة الجنسيات، أين ثقافة ومصالح هذه الشركات تستند إلى سياسة إمبريالية تعود إلى المنظمات والأنظمة الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛

■ **الهيكل المالي:** يعبر عن القدرة على خلق وتقديم القروض، هذه القدرة يتم مشاركتها من قبل البنوك والحكومات، وحسب سترونج فإن التحديات الرئيسية التي صاحبت العولمة هي التدهور في المحيط وعدم الاستقرار في الأسواق المالية، في كتابها casino capitalism (1986) كشفت سوزان سترونج الأحداث التي أدت إلى التكامل المالي على النطاق العالمي، كانهيار الاتحاد السوفياتي وتوحيد الألمانيتين، وتوجه الدول الاشتراكية إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي، إضافة إلى تبني دول العالم الثالث لمبادئ اقتصاد

السوق، من خلال المشاركة في جولة الأوروغواي للجات، وفيما بعد في المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي الاقتصاد الرأسمالي أصبح النظام السائد في الاقتصاد السياسي الدولي؛

■ **هيكل المعرفة:** يتم التعرف على بنية المعرفة وفقا لسوزان سترونج من أسئلة أساسية: ما هو نوع المعرفة المكتشفة؟ كيف تخزن؟ كيف ولمن وتحت أي شروط؟ وتتميز بنوع تدفقات المعلومات والذي يحفز نمو أنشطة الخدمات، ويسهل الإنتاج والتسويق العالمي كما يدعم التوسع في الأسواق المالية⁽¹⁾.

حسب سوزان سترونج فإن الولايات المتحدة هي التي تمتلك دون شك القوة الهيكلية في الهياكل الأربعة، وفي أعلى هيكل السلطة والتي تتيح لها تشكيل العالم وفقا لمصالحها⁽²⁾.

د. **العلاقة بين الشركات والدولة - السلطة والأسواق**:- حسب سوزان فقد حل التنافس على الحصول على حصة في السوق محل امتلاك أراض للاستيلاء على الموارد الطبيعية، في هذه اللعبة الدولية الجديدة فإن البحث عن تحالفات بين الدول لا يزال، ولكن ليس من أجل تعزيز القدرة العسكرية ولكن لزيادة القدرة على التفاوض، مثل الاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفاوضات الدولية لا تقتصر على الدول الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية وحدها، بل تتفاوض الدول أيضا مع شركات أجنبية هذه الشركات يمكنها إقناع الحكومات في مقابل الوصول المستقر للسوق لإيجاد التمويل واستخدام التقنيات الحديثة في الإدارة وتوفير الوصول إلى أسواق التصدير، ويجب توسيع المفهوم التقليدي للدبلوماسية بين الولايات لتشمل التفاعلات بين الدول، وبين الدول والشركات المتعددة الجنسيات وبين الشركات نفسها وكنتيجة لذلك، فإن الجدل ما بعد الحرب الباردة في العلاقات الدولية جديد ويشمل النقاش بين أولئك الذين يعتقدون بأن النظام الدولي لم يتغير منذ نهاية الحرب الباردة كأمثال Stephen Krasner (ستيفن كراسنر) و Robert Gilpin (روبرت غيلبين) وأولئك الذين يقولون بأن هناك تغيرا كبيرا مثل سوزان سترونج.

السلطة وفقا لسوزان سترونج تنتقل من الدول إلى الأسواق نتيجة لتدويل الشركات المتعددة الجنسيات وعولمة الإنتاج وتدويل الأسواق المالية العالمية، فهذه الأخيرة تجاوزت سلطة الحكومات، والولايات المتحدة و G7 لم تنجح أبدا في تنظيم الجهات المالية التي أصبحت عابرة للقومية، ورأت سوزان سترونج أن العالم يتجه نحو عصر جديد يتسم بتشتت القوى والمنافسة بين مختلف اللاعبين الذين يحملون السلطة، هذه التغيرات المهمة تستدعي إعادة النظر في نظريات العلاقات الدولية، فحسب سوزان سترونج فإن المتخصصين في نظريات العلاقات

(1)- Story Christophe Jaquet, Op.Cit, P: 445.

(2)- Stéphane Paquin et Dany Deschênes, Op.Cit, P: 36.

الدولية يعانون من قصر النظر عندما يتعلق الأمر بالعالم من حولهم، وكانت منتقدة للغاية لفكرة أن لا شيء قد تغير جذريا في طبيعة العلاقات الدولية منذ ثيوسيديدس⁽¹⁾.

هـ. **رأسمالية الكازينو:** من بين المفاهيم التي وضعتها سوزان سترونج نجد "رأسمالية الكازينو" أو بعبارة أخرى المال المجنون أو الرأسمالية التوربينية، والذي من خلاله ركزت سوزان سترونج على دراسة أصول العولمة المالية في عالم الاقتصاد وعواقبها، حيث تعد السرعة التي يتم فيها نقل تريليونات الدولارات عبر الحدود من دون قيود تحديات جديدة لصانعي السياسات، ولا سيما في العالم الثالث، فقبل أن يتخذ صانعو السياسات الخطوات التصحيحية المناسبة للتعامل مع تحركات التدفقات السريعة، يكون الضرر قد لحق بالأسواق المحلية المالية والاقتصاد الحقيقي من جهة. وقد تؤدي تدفقات الدخول السريعة من جهة أخرى إلى الاقتراض المفرط وفقاعات في أسواق الأسهم العادية والأصول، في حين تستطيع التدفقات الخارجة وضع ضغوط تنازلية على العملات وأسواق الأسهم والأصول الحقيقية.

ووفقا لآراء سترونج فقد بدأت مرحلة رأسمالية الكازينو الحالية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بعد انهيار نظام بريتن وودز انهيارا جزئيا، والجديد هنا هو السرعة التي تنتقل فيها الأموال، إذ أنه من الممكن نقل مليارات الدولارات في بضع ثواني بواسطة الضغط على أزرار الحاسوب، وقد كانت عدة عوامل لا سيما التحرير المالي غير المقيد والتقدم التكنولوجي، سببا في تغيير الوظيفة الأساسية للنظام المالي العالمي⁽²⁾.

ثانيا: المدرسة الغرامشية الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي

يعتبر **Robert Cox** روبرت كوكس المنظر الرئيسي للمدرسة الغرامشية الجديدة التي تهتم بالتغيرات في العمليات التاريخية وفي الهياكل والآليات الاجتماعية من أجل فهم العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي أساسا، هذا المنهج يركز على الظروف التاريخية لظهور نظام اجتماعي معين في بلد معين وأثاره على النظام العالمي، ويؤكد المنظور الغرامشي الجديد على الضرورة التاريخية السياقية، الظروف المادية وكذلك الأفكار والمؤسسات.

⁽¹⁾ - Stéphane Paquin, (2008): **La Nouvelle Économie Politique Internationale**, Armand Colin, Paris, pp: 58-66.

⁽²⁾ - مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سبق ذكره، ص ص: 235-236.

1. الأفكار الرئيسية لأنطونيو غرامشي: على الرغم من أن أفكار أنطونيو غرامشي كانت غامضة ومبعثرة إلا أنه يعتبر كأكبر مفكر ماركسي ناشط في القرن العشرين، حيث قدمت أفكاره التي كتبها ضمن كراسات خلال فترة سجنه فهما أعمق للعلاقات الدولية، ولعل أبرز الأفكار التي تضمنتها كراسات ما يلي⁽¹⁾:

❖ أعطى أنطونيو غرامشي تفسيراً منطقياً لعدم حدوث ثورة بروليتاريا في أوروبا الغربية على عكس ما تنبأ به كارل ماركس في أفكاره، حيث اعتبر هذا المفكر أن استخدام مفهوم الهيمنة التي يتمتع بها النظام الغربي هو السبب الرئيسي في فشل حدوث الثورة، فالهيمنة حسب غرامشي هي مصطلح يستخدم على نطاق واسع في نظرية العلاقات الدولية، ويستخدم بشكل متكرر لتفسير سلوك الدول القوية أو ما يسمى بالقوى العظمى في النظام الدولي، أو سيطرة الدولة على منطقة معينة، واستخدام غرامشي للهيمنة هو كذلك مرتبط بالقوة إلا أن فهمه للقوة أغنى وأوسع من الفهم الواقعي.

❖ يرى غرامشي أن خضوع طرف إلى طرف آخر في نظام العلاقات ينشأ من هيمنة الطبقة الحاكمة على المجتمع، هذه الهيمنة تسمح بانتشار القيم الأخلاقية والسياسية والثقافية للجماعة المهيمنة بشكل واسع عبر المجتمع، وتكون مقبولة من قبل جماعات المساهمة والطبقات كقيم تحملها، ووفقاً لتحليل غرامشي، تصبح الأيديولوجيات المسيطرة مترسبة في المجتمع إلى المدى الذي تأخذ فيه مكانة المعنى العام Common sense كما تترسخ مكانة كل هذه الأشياء عبر المؤسسات المدنية في المجتمع والتي تتمتع ببعض الاستقلالية عن الدولة.

❖ استخدم غرامشي مصطلح الكتلة التاريخية historic bloc لشرح التعزيز المتبادل والعلاقات المشتركة بين المضامين السوسيو - اقتصادية والتطبيقات السياسية والثقافية التي تدعم مجتمعة النظام المفترض.

وبالرغم من المآخذ التي يسجلها غرامشي على أفكار كارل ماركس، إلا أنه يدين له في الكثير من الأطروحات النظرية والتي على رأسها المضمون النظري لمفهوم الهيمنة، إنه المضمون الذي أعطاه كارل ماركس لهيمنة الرأسمالية على جميع قطاعات المجتمع، وأكثر جوانب تفكير غرامشي حيوية هو تفسيره للعلاقات الدولية على أساس أنها قائمة على هيمنة طرف على طرف، وهذا هو واقع تاريخ العلاقات الدولية ككل، وربما هنا يقتررب من تفسير جون ميرشمر لدور القوى العظمى المهيمنة في النظام الدولي، وأنماط الهيمنة السائدة، ولكن بطريقة أخرى يرى جرامشي أنها هيمنة للرأسمالية محلياً ودولياً، بينما يرى ميرشمر أنها هيمنة على العلاقات الدولية بواسطة القوة العسكرية.

(1) - عامر مصباح، (2008): نظرية العلاقات الدولية - الحوارات النظرية الكبرى -، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص ص: 158-160.

2. انتقادات الغرامشيين الجدد للمدرسة الأمريكية: على عكس نظريات حل المشكلة (المدرسة الأمريكية) يعتبر الغرامشيون الجدد منظرون نقديون لأنهم لا يقبلون العالم كما هو ويزعمون بأن النظرية الواقعية والليبرالية الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي تعتبر مناهج محافظة بالأساس لأنها تضمن استتساخ النظام الدولي وبالتالي هذه النظريات تخدم مصالح الأقوياء لأنها تسعى للحفاظ على الوضع الراهن، ويعتقد الغرامشيون الجدد بضرورة تطوير فكر نقدي حول الظروف التاريخية التي أنتجت الظلم، التقسيم الطبقي والهيمنة الاجتماعية، وهذه النظريات تسعى إلى فهم طرق السير الأساسية للعالم لتحويله إلى عالم أكثر عدلا وانصافاً⁽¹⁾.

فالواقعية الجديدة تهتمش قضايا التغير الاجتماعي والتحويلات التاريخية لصالح التركيز على القدرة على التنبؤ، الاستقرار وضمان استتساخ الأوضاع العالمية القائمة، كما دعوا إلى ضرورة الربط بين النظرية والممارسة⁽²⁾. ومثل سوزان سترونج، فقد تم تجاهل كوكس إلى حد كبير من قبل المدرسة الأرثوذكسية، حيث لا يدرس بشكل كبير في الجامعات الأمريكية، وقد يكمن تفسير ذلك بأن فكر روبرت كوكس يضع وسائل الإنتاج في قلب التحليل بدلا من الدول، والتركيز حول "المعقد مجتمع-دولة" لا يمتزج إلا بصعوبة مع المنهج السائد في الولايات المتحدة، كما أن منهج كوكس لا يمكن تبسيطه بسهولة كمنطق نظري⁽³⁾.

3. القوة الهيكلية الغرامشية الجديدة - روبرت كوكس:- المؤلف الذي كان له تأثير معتبر في المنهج النقدي هو الكندي روبرت كوكس، فبعد حياته المهنية على مستوى منظمة العمل الدولية قرر كوكس العودة إلى الأوساط الأكاديمية، وتكوينه يفسر ميله لعلم الاجتماع التاريخي التفسيري، وتعتبر أعمال روبرت كوكس مساهمة كبيرة في نمو النظريات النقدية في العلاقات الدولية، كما ألهم العديد من الطلاب لإعادة التفكير في كيفية دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، ومن الإنصاف القول بأن المادية التاريخية الغرامشية قد تعتبر البديل الأكثر أهمية للواقعية والليبرالية في المجال اليوم، كما كان لروبرت كوكس دور فعال في التأثير كبير على أعمال العديد من المنظرين فيما بعد⁽⁴⁾.

وتبرز أهم أفكار روبرت كوكس والتي نشرها في مقال عام 1981 تحت عنوان "القوى الاجتماعية، الدول والأنظمة العالمية: ما وراء نظرية العلاقات الدولية" social forces, states, and world orders : beyond international relations theory، وإحدى أهم الأفكار ذات الأبعاد المنهجية في تحليل العلاقات الدولية التي طرحها كوكس هي في قوله "النظرية هي دائما لأحد معين ولغرض معين - theory is always for some one,

(1)- Stéphane Paquin, *Théories De L'économie Politique Internationale*, Op. Cit, P: 299.

(2)- Frédérick Guillaume Dufour, (2008): *Historical Materialism And International Relations*, In: Jacques Bidet And Stathis Kouvelakis, *Critical Companion To Contemporary Marxism*, Brill, Boston, P: 454.

(3)- Stéphane Paquin, *La Nouvelle Économie Politique Internationale*, Op.Cit, P: 67.

(4)- Ibid, P: 66.

and for some purpose" وتعبر هذه الفكرة عن نظرتة للعالم المستخلصة بشكل منطقي من المذهب الغرامشي والموقف الماركسي الواسع، ويقضي مضمون هذا الأساس النظري أن الأفكار والقيم تعكس مجموعة من العلاقات الاجتماعية وتحول هذه العلاقات، وبالتالي تعكس المعرفة حول العالم الاجتماعي سياقاً معيناً وزمناً معيناً ومكاناً معيناً، أي بمعنى آخر لا يمكن أن تكون المعرفة موضوعية ودائمة كما يرى الواقعيون المعاصرون مثلاً. من ناحية أخرى تقضي هذه الفكرة من الناحية المنهجية بأنه لا يمكن أن يكون هناك فصل سهل بين الحقائق والقيم، والمعرفة والمصالح سواء كان مقصوداً أو غير مقصود، وكان المنظرون يحملون بشكل حتمي قيمهم ويسقطونها على تحليلهم. وهذا ما أدى بكوكس إلى اقتراح ضرورة النظر بتمعن في هذه النظريات والأفكار والتحليل التي تدعي أنها موضوعية أو متحررة من القيم، والتساؤل لمن وضعت ولأجل ماذا؟ وما هو الغرض المقصود منها؟ فقد انتقد الواقعية والواقعية الجديدة، معتبراً أن هذه النظريات هي لأجل -أو تخدم مصالح- أولئك الذين ازدهروا من جراء انتشار النظام في الدول المتطورة خاصة النخب الحاكمة. وغرضها هو تعزيز وتشريع الأوضاع القائمة، ويتم ذلك بواسطة جعل اتساق العلاقات الدولية الحالية تبدو طبيعية وثابتة فعندما يرى الواقعيون أنهم يفسرون الأحداث كما هي، فإنهم في الحقيقة يعززون الهيمنة الحاكمة في النظام العالمي القائم.

ويؤخذ على روبرت كوكس مطالبته بصرامة منهجية لا يمكن تطبيقها على حقول المعرفة الاجتماعية لنسبيتها واشتقاقها من أفكار الإنسان، وإذا اختزلت الاعتبارات التي طرحها روبرت كوكس فلن يستطيع أحد أن يكتب أو يطرح نظرية، لأنه يفتقد حينئذ للدافع، لكن ربما الفائدة من ملاحظات كوكس المنهجية هو الحد من الثقة العمياء في الأطروحات النظرية بشكل يفتح الباب أمام مزيد من النقد وبالتالي التعديل والتطوير⁽¹⁾.

روبرت كوكس، بالإضافة إلى كونه مؤسس المنهج الغرامشي الجديد في العلاقات الدولية، يعتبر أيضاً واحد من الكتاب الذين أثروا بشكل كبير في إعادة إحياء الماركسية، وهذا لاعتباره أن الطبقة الاجتماعية المهيمنة هي الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، حيث تقوم بعملية توسيع هيمنتها على الساحة الدولية، ونهج الهيمنة الغرامشية الجديد في العلاقات الدولية يعرض على الصعيد الدولي مثل هذه الأفكار التي وضعت من قبل المنظر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي، ووفقاً له قوة الطبقة الحاكمة لا تستند ببساطة على الإكراه المفتوح، ولكن أيضاً على قدرتها على توسيع قوتها الإيديولوجية من خلال مجموعة من المؤسسات إما نظام التعليم، وتكتسب الطبقة الحاكمة القوة المهيمنة على المجتمع المدني إذا كانت هذه المؤسسات لا تنكر قوتها

(1)- عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 164-165.

وعندما تكون تدافع عن مصالح الطبقة الحاكمة وتسعى للحفاظ على النظام من الاحتجاجات الشعبية، فغرامشي يفسر فشل الماركسيين الإيطاليين بسبب عدم قدرتهم على إقامة كتل ضد الهيمنة داخل المجتمع الإيطالي⁽¹⁾.

وخلاصة القول، أن كوكس نظر للتفاعلات المعقدة بين السياسة والاقتصاد التي تأخذ شكل تفاعل معين بين القوى الاجتماعية وأشكال الدولة والنظام العالمي، ويسعى من ذلك إلى فهم كيفية تأثير هذه التفاعلات على المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية، وحجة كوكس يصعب الوصول إليها، ولكن يمكن تلخيصها على النحو التالي: القوى الاجتماعية الرأسمالية منذ عام 1945 في حركة مكثفة من العولمة الاقتصادية التي فرضت تدويل الإنتاج مع عمل الطبقة الحاكمة أو كافة القوى الاجتماعية والسياسية على تنظيم النظام العالمي النيوليبرالي من خلال المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، هذه المؤسسات تعمل على بلورت علاقات القوة لتصبح الروابط بين مصالح الطبقات الاجتماعية المهيمنة، وتتمرر مصالح دول الشمال قبل الجنوب.

⁽¹⁾ - Stéphane paquin, *La Nouvelle économie Politique Internationale*, Op.Cit, pp: 66-68.

خلاصة

يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي حقلاً متميزاً جداً لدراسة العلاقات الدولية وإيجاد قراءة واضحة لتطورات النظام الدولي في الماضي، وفهم الواقع من خلال المقاربات المتنوعة التي يتضمنها، كما يسهل استشراف التطورات المستقبلية بشكل سهل.

ونظراً للتعقيد الكبير الذي أصبح يميز الاقتصاد العالمي فإن حقل الاقتصاد السياسي الدولي وعلى خلاف الأيديولوجيات التقليدية يضمن من خلال مختلف الأفكار والطروحات المقدمة من طرف مفكره تحليلًا دقيقًا لواقع الاقتصاد العالمي وأهم التفاعلات التي يعرفها، انطلاقاً من فهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها.

وتعتبر التحولات المالية الجوهرية التي مست النظام المالي العالمي موضوعاً هاماً ضمن دراسات الاقتصاد السياسي الدولي، وهذا على عكس المنظورات التقليدية التي كانت دراستها لهذه التحولات نسبية، حيث حاولت أفكار الاقتصاديين تحليلها ولكن دون تقديم فهم واضح لها، ومن خلال الفصل الموالي سيتم الإحاطة بالإطار النظري لهذا النظام.

الفصل الثاني

مدخل نظري لدراسة النظام المالي العالمي

تمهيد

أدت الحركية المستمرة في المجتمعات إلى ظهور وتعدد الحاجات الإنسانية في مختلف الدول، وخلق في المقابل حاجة متزايدة للموارد المالية من أجل تلبية هذه الحاجات، هذه الموارد تطلبت وجود شبكة من المؤسسات والأسواق المالية التي تضمن فرصة للتمويل لتغطية هذه الاحتياجات في المستقبل والتي تتراوح بين الإنفاق الادخار، الاستثمار والتأمين.

وما ينطبق على الإنسان ينطبق كذلك على الشركات والدول حيث لن تكون هذه الأخيرة قادرة على الحصول على الموارد اللازمة للقيام بأنشطتها المختلفة في ظل غياب مؤسسات وأسواق تكفل ذلك، وفي مواجهة هذه الاحتياجات المختلفة برز النظام المالي لسدها من خلال الأسواق والمؤسسات المالية التي تتعامل مع هذه القضايا، وتمكن الموارد من إيجاد طريقها إلى استخدامها الأكثر قيمة في القيام بذلك، وعليه فإن النظام المالي يعزز بشكل كبير كفاءة الاقتصاد ويرفع مستوى المعيشة.

ومع التوسع الكبير في حجم المعاملات الاقتصادية بين مختلف الأطراف على الصعيدين المحلي والدولي المدفوعة بالوتيرة المتسارعة من التغيرات المالية والتكنولوجية، ظهرت الحاجة إلى إنشاء هيكل مالي يضمن السير الحسن والتنظيم المثالي لهذه المعاملات، هذا الهيكل أصبح أكثر تكاملاً واندماجاً مع مرور الوقت خاصة مع نشوء مؤسسات جديدة هامة شكلت الهيكل المؤسساتي الذي سهل تزايد هذه المعاملات في إطار ما يسمى النظام المالي العالمي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل حصر أهم المفاهيم والتفاعلات التي يتضمنها النظام المالي العالمي إضافة إلى أهم التطورات التي عرفها والهيكل العام للنظام المالي العالمي، وذلك وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول النظام المالي العالمي

المبحث الثاني: العولمة المالية والتكامل المالي العالمي

المبحث الثالث: دراسة تاريخية لتشكيل النظام المالي العالمي

المبحث الرابع: هندسة النظام المالي العالمي

المبحث الأول: أساسيات حول النظام المالي العالمي

إن ازدهار العالم وتطوره بشكل لا حصر له يعتبر كنتيجة لنمو التبادلات الاقتصادية الدولية بمختلف أشكالها (السلع، الخدمات وتدفقات رؤوس الأموال)، هذه الأخيرة تطلبت وجود تشكيلة من المؤسسات المالية والقواعد والمعايير على المستويين المحلي والدولي في إطار ما يسمى **النظام المالي العالمي**.

المطلب الأول: ماهية النظام المالي العالمي

أولاً: مفهوم النظام المالي العالمي

1. تعريف النظام المالي ومستوياته: يعتبر النظام المالي جزءاً هاماً وأساسياً من النظام الاقتصادي لأي دولة ويتفاعل هذا النظام الجزئي مع العناصر الأخرى المكونة للنظام الاقتصادي، وله العديد من المستويات.

أ. **تعريف النظام المالي:** لم يقدم للنظام المالي تعريف محدد، ومن بين التعريفات المقدمة نذكر ما يلي:

▪ النظام المالي هو تجمع من الأسواق، الأفراد، المؤسسات، القوانين، الأنظمة والتقنيات التي من خلالها يتم تداول الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى وكذلك إنتاج وتوزيع الخدمات المالية، إضافة إلى تحديد معدلات الفائدة⁽¹⁾؛

▪ النظام المالي يعبر عن مجموعة المؤسسات (الأسواق والوسطاء) التي من خلالها الأسر والشركات والحكومات تحصل على التمويل اللازم لأنشطتها وتستثمر المدخرات⁽²⁾؛

▪ النظام المالي هو أكثر من مجرد مؤسسات التي تسهل المدفوعات وتقدم الائتمان، إذ يمكن اعتباره أنه يشمل جميع تلك الوظائف التي توجه الموارد الحقيقية إلى استخداماتها النهائية⁽³⁾؛

▪ النظام المالي هو مجموعة من الترتيبات التي تستخدم لخلق وتبادل الحقوق النقدية، أي الحق في تلقي النقود أو أي أصول أخرى⁽⁴⁾؛

▪ النظام المالي هو مجموعة وحدات مالية أو مصرفية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمشروعات أو الحكومات وتضعها تحت تصرف هذه الوحدات حيث أنها تربط بين قطاعات الادخار وقطاعات الاستثمار⁽⁵⁾؛

⁽¹⁾-Peter S Rose, (2003): **Money and Capital Markets**, 8th Ed, McGraw-Hill, New York, P: 3.

⁽²⁾-Philip Hartmann et Al, (May2003): **The Euro Area Financial System: Structure, Integration and Policy Initiatives**, Working Paper, N°. 230, ECB, P: 8.

⁽³⁾-Andrew Crockett, (26 June 2011): **What Financial System for the 21st Century?**, Per Jacobsson Lecture, IMF USA, P: 2.

⁽⁴⁾-توماس ماير، (2002): **النقود والبنوك والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عبد الخالق، دار المريخ، السعودية، ص: 45.

⁽⁵⁾-نوري موسى شقيري وآخرون، (2009): **المؤسسات المالية المحلية والدولية**، ط1، دار المسيرة، عمان، ص: 23.

■ النظام المالي العالمي يعبر عن الأسواق والوسطاء وشركات الخدمات وجميع المؤسسات الأخرى التي تنفذ القرارات المالية للأسر والشركات والحكومات⁽¹⁾.

من الملاحظ أن أغلب التعريفات تعتبر النظام المالي ذلك الجزء أو القطاع من الاقتصاد الذي يقدم أو يوفر الخدمات المالية للقطاعات الأخرى ويتألف من مجموعة من المؤسسات (البنك المركزي، البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية، الأسواق المالية المنظمة والمؤسسات التنظيمية والرقابية).

إلا أن Tyrrell و Schmidt (تايلر و شميدت) انتقدا هذا المفهوم الضيق وعبرا عنه بالقطاع المالي والذي يعبر عن جانب العرض، وعرفا النظام المالي على أنه التفاعل بين العرض والطلب لتوفير رأس المال والخدمات المالية المرتبطة الأخرى، أي أنه بالإضافة إلى جانب العرض، أي القطاع المالي وأنشطته، فمفهوم النظام المالي يضم جانب الطلب وهي الوحدات الاقتصادية التي تطلب الخدمات المالية كالأسر والشركات كما يمتد النظام المالي إلى وحدات من القطاع غير المالي بقدر أنها لا تطالب أو لا تتجح في الحصول على خدمات من القطاع المالي الرسمي⁽²⁾.

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف النظام المالي على أنه مختلف الأطراف والقوانين والتقنيات التي تتفاعل ضمن إطار محدد وتضمن عملية خلق وانتقال الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. ب. مكونات النظام المالي: حسب Andrew Crockett (أندريو كروكاث) فإن النظام المالي يتكون من عدد من العناصر المنفصلة والمتربطة، والتي تعتبر مهمة لاقتصاد فعال، وتتمثل هذه العناصر⁽³⁾:

■ الوسطاء (البنوك وشركات التأمين): يعتبرون أطرافا أساسيين في الحصول على المطالبات والالتزام الافتراضي؛

■ الأسواق: وفيها يتم تبادل المطالبات، وتشمل الأسهم والأوراق المالية، وكذلك تبادل الأسواق للصرف الأجنبي، السلع وعقود المشتقات المالية؛

■ البنية التحتية: وتعتبر لازمة لتفاعل فعال بين الوسطاء والأسواق وتشمل البنية التحتية، سوق الأوراق المالية، أنظمة الدفع والتسوية، وتشمل أيضا الآليات التي توفر اليقين التعاقدية، وذلك لتوليد والتحقق من المعلومات التي تعتمد عليها الوساطة المالية الفعالة، وهذا يشمل على سبيل المثال: التصنيف الائتماني المحاسبة، التدقيق والتحليل المالي فضلا عن الإشراف والإطار التنظيمي.

(1)-Zvi Bodie et Robert Merton, (2007): **Finance**, 2^{eme} Ed, Pearson Education, France, P: 27.

(2)-Schmidt H Reinhard And Marcel Tyrell, (July 2003): **What Constitutes A Financial System in General and the German Financial System in Particular?** Working Paper Series: Finance and Accounting, N°. 111, P: 3.

(3)-Andrew Crockett, Op.Cit, P: 3.

هذه العناصر الثلاثة تتشابه بشكل وثيق، فالوسطاء يحتاجون إلى البنية التحتية لتبادل المطالبات بشكل آمن، وهم بحاجة إلى الأسواق التي من خلالها يتحوظون من المخاطر الناتجة عن أنشطة الوساطة كما أن الأسواق تعمل بكفاءة عندما تكون هناك مؤسسات قوية لتوفير السيولة وموفري معلومات يشجعون على اكتشاف الأسعار بكفاءة، أي بمعنى أن هذه العناصر تعمل معا لإيجاد المعلومات ولتوجيه تخصيص الموارد.

ج. دور النظام المالي: باعتبار أن النظام المالي هو قناة الوصل بين المدخرين والمستثمرين، فإنه يلعب الدور التالي⁽¹⁾:

- تجميع الموارد عن طريق تحفيز الادخار؛
- توزيع الموارد للاستغلال الأمثل؛
- استثمار الموارد لرفع مستويات المعيشة.

د. أسس الأنظمة المالية: تقوم الأنظمة المالية على الأسس التالية⁽²⁾:

- الربحية: وذلك من أجل تغطية ما تتحمله المؤسسات المالية من مخاطر؛
- السيولة: ونعني بها قدرة المؤسسة المالية على تسهيل استثماراته عند الحاجة بأقل الخسائر (أو بدون خسائر)؛
- الضمان: استثمارات أقل خطورة وبأكثر الضمانات الممكنة؛
- المشاركة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية.

2. تعريف النظام المالي العالمي: لقد اختلفت المنظمات والاقتصاديين في وضع تعريف موحد للنظام المالي العالمي، ولعل أبرز التعاريف المقدمة ما يلي:

- النظام المالي العالمي هو مجموعة من الترتيبات النقدية والمالية بين الأطراف الكبرى القوية العامة والخاصة المسؤولة عن تنظيم التداولات بين العملات، وتمويل مختلف المتدخلين بالسيولة الدولية وتخصيص الموارد المالية على الصعيد العالمي⁽³⁾؛
- النظام المالي العالمي هو مجموعة المؤسسات المالية، الأسواق المالية والأدوات المالية⁽⁴⁾؛

(1) - نوري موسى شقيري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

(2) - المرجع نفسه، ص: 24.

(3) - Alain Beitone et autres, (1991): **Dictionnaire des Sciences Economiques**, Armand Colin Editeur, Paris, P: 309.

(4) - G. Shailaja, (2008): **International Finance**, Université Press, India, P: 33.

■ النظام المالي العالمي هو عدد من العناصر المختلفة والمتراصة في ذات الوقت والمتمثلة في البنية التحتية (النظم القانونية، نظم المدفوعات والنظم المحاسبية)، المؤسسات (البنوك، شركات الأوراق المالية والمؤسسات الاستثمارية)، والأسواق (الأسهم، السندات، النقد والمشتقات)⁽¹⁾؛

■ النظام المالي العالمي هو الإطار الذي يسهل المعاملات المالية التي تتطلب شكلا مقبولا من النقود يمكن أن تكون بمثابة وسيلة للتبادل، وحدة حساب، مخزن للثروة، مقياس للدفع المؤجل وقد جاءت الحاجة لتطوير النظام المالي العالمي نظرا لتزايد مكانة الشركات، مدفوعا بتزايد المضاربة والبحث العالمي عن الأسواق والمواد الخام، ومن أجل أن يعمل بحرية فإنها تتطلب نظاما نقديا عالميا⁽²⁾؛

■ النظام المالي العالمي هو مختلف القواعد، التقاليد، الأدوات، الخدمات، الأسواق والمنظمات التي تساعد على قيام المدفوعات الدولية وتمويل التدفقات عبر الحدود⁽³⁾.

يتضح من خلال التعاريف والمفاهيم المقدمة للنظام المالي العالمي أن أغلبها اعتمد على تحليل العناصر المشكلة له. وبالتالي يمكن تعريف النظام المالي العالمي على أنه تشكيلة متنوعة من المؤسسات المالية الأدوات، القواعد والتقنيات التي تنشط على المستوى فوق الوطني.

❖ **تعريف النظام المالي العالمي وفقا لمنظري الاقتصاد السياسي الدولي:** لا توجد إشارة صريحة في كتابات منظري الاقتصاد السياسي الدولي لمفهوم النظام المالي العالمي، إلا أن ما أشير إليه هو الأنظمة الدولية فحسب ستيفان كراسنر **stephan krasner** فإن الأنظمة الدولية تعبر عن مجموعة من المبادئ الضمنية أو الصريحة وكذلك الأنماط وقواعد السلوك وآليات صنع القرار، التي تلنقي حولها مجموعة من الدول أو تتصاع لها فيما يتصل بمجال معين من مجالات العلاقات الدولية.

يتضح من خلال هذا التعريف أنه شامل لجميع مجالات العلاقات الدولية، بما فيها العلاقات الاقتصادية - المالية-الدولية، وبالتالي فالنظام المالي العالمي من خلال هذا المنظور يعبر عن مجموعة من المبادئ الضمنية والصريحة وكذلك الأنماط وقواعد السلوك وآليات صنع القرار، التي تلنقي حولها مجموعة من الدول أو تتصاع لها فيما يتعلق بالمعاملات المالية الدولية. وما يعاب على هذا التعريف أنه يعتبر الدول هي الأطراف الرئيسية في النظام المالي العالمي مهماً بذلك دور الأطراف الأخرى في هذا النظام.

كما يمكن تعريف النظام المالي العالمي استنادا للتعريف المقدم من قبل جوزيف ناي وروبرت كيوهان للنظام الدولي على أنه مجموعة من الاتفاقيات التي تسمح بإدارة علاقات الترابط المالي المعقدة⁽⁴⁾.

(1) - غاري شيناسي، (2008): **الحفاظ على الاستقرار المالي، صندوق النقد الدولي، ص: 2.**

(2)-Larry Allen, (2001): **the Global Financial System 1750-2000**, Cromwell Press, UK, P: 10.

(3)-Maureen Burton et Al, (2010): **An Introduction to Financial Markets and Institutions**, 2nd Ed, M.E.Sharpe, New York, P: 612.

(4)- Christian Chavagneux, (2010), **Économie Politique Internationale**, Collection Repères, La Découverte, Paris, P: 21.

3. الفرق بين النظام المالي والنقدي الدولي: إن التداخل الكبير والترابط الموجود بين النظام المالي والنقدي جعل العديد من الكتاب والدراسات لا تفصل بين هذين النظامين اللذان توجد بينهما عدة اختلافات نوردتها في الجدول الموالي:

الجدول (01): الاختلافات الموجودة بين النظام المالي والنقدي الدولي

النظام النقدي الدولي	النظام المالي الدولي
* يتكون من مجموعة متكاملة من التدفقات النقدية والمؤسسات الإدارية المرتبطة بها -المؤسسات التي تحكم هذه التدفقات- والتي تخلق كميات من النقود لتكون وسيلة لدعم متطلبات العملة وأساس للتبادل بين العملات من أجل تسديد الالتزامات داخل البلدان وفيما بينها. * البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية وأنواع مختلفة من صناديق أسواق المال جنباً إلى جنب مع الأسواق المفتوحة للعملة، كلها أجزاء من النظام النقدي الدولي. * تستخدم النقود كوحدة للحساب و/أو وسيلة للتبادل لدعم وتشجيع تبادل السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال داخل البلدان وفيما بينها. * غالباً ما تكون مشاكل النظام النقدي الدولي متعلقة بتوفر السيولة. * مشاكل النظام النقدي الدولي يمكن حلها في المقام الأول من خلال تدخل البنوك المركزية والاتفاقيات المشتركة.	* يتكون من مجموعة شاملة من التدفقات المالية، العوائد- الفوائد- التي ترتبط بالأصول والسندات الحكومية، البنوك والمؤسسات غير البنكية، الأسواق المالية التي تتاجر وتحدد أسعار هذه الأصول والأنشطة غير السوقية التي من خلالها تبادل الأصول المالية. * النقود في النظام النقدي الدولي لا تعود بفائدة على العكس في النظام المالي العالمي فإنها تعود بفائدة. * التعاملات بالأسهم، صناديق التحوط والاستحواذ الممولة من قبل البنوك أو غير الممولة من طرف البنوك تعتبر أمثلة عن النظام المالي العالمي. * تعتبر عملية خلق الائتمان والتخصيص العالمي صميم النظام المالي العالمي. * يعتمد النظام المالي الدولي على الأداء الفعال والإدارة الحكيمة للنظام النقدي الدولي وتوافر العملات القادرة على دعم نظام المدفوعات. * النظام المالي الدولي يشمل النظام النقدي الدولي ولكنه يمتد في وظيفته وتعقيده إلى ما وراء النظام النقدي الدولي. * أزمات النظام المالي الدولي هي أكثر تعقيداً وأوسع انتشاراً إذ أنها يمكن أن تتطوي على تغييرات تنظيمية، ولديها تأثيرات اقتصادية كبيرة ومستمرة.

Source: H .R Machiraji, (2002): **International Financial Markets and India**, 2nd Ed, Newage International Publishers New Delhi, India, P: 1.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن النظام المالي العالمي يتسع عن النظام النقدي الدولي، غير أن النظام المالي العالمي الفعال يعتمد بالدرجة الأولى على السير الحسن للنظام النقدي الدولي.

4. وظائف النظام المالي العالمي: على الرغم من استقرار وظائف النظام المالي في ما بين الدول وعبر السنوات المختلفة، فإن طريقة تنفيذ تلك الوظائف غير مستقرة، فقد تغير هيكل النظام المالي ليضم النظام السوقي إلى جانب النظام المصرفي التقليدي⁽¹⁾، وتبرز أهمية النظام المالي العالمي من خلال الدور الذي تلعبه الأسواق المالية الدولية في الاقتصاد العالمي، حيث تتولى هذه الأخيرة الوساطة عن طريق نقل القوة الشرائية من المقرضين والمستثمرين إلى الأطراف الذين يرغبون في الحصول على الأصول التي يتوقعون أن تنتج مكاسب مستقبلية وتحويلها إلى استخدامها الأكثر كفاءة بغض النظر عن المكان الذي نتج عنه الادخار، للنظام المالي العالمي عدة وظائف بالغة الأهمية في النظام العالمي، يوضحها الجدول الموالي :

الجدول (02): وظائف النظام المالي العالمي

الوظيفة	آليات قيام النظام المالي العالمي بالوظيفة
الادخار	توفير قناة لادخارات الجمهور التي تتدفق من خلال الأسواق المالية إلى الاستثمار وهذا ما يسمح بإنتاج المزيد من السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع المستوى العالمي للمعيشة.
الثروة	الادخارات المتراكمة من الأصول يشار إليها غالباً بالثروة، فبالنسبة للشركات والأفراد الذين يختارون الادخار فإن الأدوات المالية التي تباع في الأسواق النقدية والمالية توفر طريقة جيدة لتخزين الثروة بشكل أفضل من تخزينها في الأشياء والمشتريات التي غالباً ما تخضع للإهلاك.
السيولة	تخزين الثروة في الأدوات المالية التي توفرها السوق المالية العالمية مع إمكانية تحويل هذه الأدوات إلى سيولة مع خطر ضئيل.
الائتمان	توفر الأسواق المالية العالمية القروض لتمويل الاستهلاك ونفقات الاستثمار، ويتكون الائتمان من قرض للأموال في مقابل وعد بالدفع في المستقبل.
المدفوعات	يوفر النظام المالي العالمي آلية لتقديم مدفوعات لشراء السلع والخدمات، كالأصول المالية ووسائل الدفع الإلكترونية.
الحماية	توفر الأسواق المالية حماية للشركات، المستهلكين والحكومات ضد العديد من المخاطر (الحياة الممتلكات، الدخل والمسؤولية المدنية...) ويتم ذلك من خلال بيع وثائق التأمين، كما يسمح النظام المالي العالمي للأفراد والمؤسسات بتقاسم المخاطر وتخفيضها.
السياسة	أصبحت الأسواق المالية في العقود الأخيرة القناة الرئيسية التي من خلالها تقوم الحكومات بتنفيذ السياسات الهادفة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخفيض التضخم من خلال استخدام أسعار الفائدة وتوفير الائتمان، كما يمكن للحكومة أن تؤثر على حجم الائتمان وإنفاق الأفراد والجمهور مما يؤثر على الإنتاج والأسعار.

Source: Peter S Rose, (2003): **Money and Capital Markets**, 8th Ed, New York, McGraw-Hill, PP: 7-11.

(1) - عزة محمد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص: 274.

5. أهمية النظام المالي العالمي وفقا لمنظري الاقتصاد السياسي الدولي: بالإضافة إلى الوظائف السابقة الذكر، فإن النظام المالي العالمي حسب كيوهان روبرت مثله مثل الأنظمة الدولية الأخرى يمكن أن يزيد من احتمالات التعاون عن طريق (1):

- توفير المعلومات عن سلوك الأطراف الأخرى من خلال مراقبة سلوك الأعضاء في المؤسسات المالية الدولية والإبلاغ عن امتثالهم، فالأنظمة تحدد بوضوح ما يشكل انشقاقا والعمل على فرض عقوبات عليه كما يعمل على التقليل من استغلال الدول لبعضها البعض والتقليل من سوء التفاهم والتلاعبات نظرا لما يحدده النظام المالي العالمي من قواعد؛
- تخفيض تكاليف المعاملات، فبواسطة مؤسسة التعاون والأنظمة يمكن التقليل من تكلفة الاتفاقات في المستقبل، عن طريق تخفيض تكلفة التوصل إلى اتفاق، فالأنظمة تزيد من احتمال التعاون في المستقبل؛
- خلق الإيمان بأن التفاعل يستمر في المستقبل، كما تزيد من أهمية السمعة وتسمح بتوظيف استراتيجيات معقدة.

وفي الأخير فإن النظام المالي العالمي وعن طريق شبكة من الأنظمة التي تتكامل مع هذا النظام فإنها تخلق إطارا مساعدا ومنظما للاتفاقيات بين الدول، والأطراف المتفاعلة بهدف تحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي ككل.

ثانيا: خصائص، مبادئ ومكونات النظام المالي العالمي

1. خصائص النظام المالي العالمي: يتميز النظام المالي العالمي بجملة من الخصائص أهمها:

أ. حرية المعاملات المالية: يتميز النظام المالي العالمي بحرية انتقال رؤوس الأموال سواء عن طريق الأسواق المالية أو النقدية الدولية، أو عن طريق المؤسسات المالية وبالذات دولية النشاط منها، بالشكل الذي أتاح انتقال قدر هائل من الأموال نتيجة لذلك متخفية قيود التمويل الخارجي، وأنظمة الرقابة على الصرف باستخدام التقنيات الجديدة المتطورة في حركتها وانتقالها من مكان إلى آخر وبسرعة فائقة(2)، نتيجة الثورة التكنولوجية والعلمية التي حصلت في مجال المعلوماتية والاتصال التي عملت على دمج وتكامل الأسواق المالية العالمية(3).

ب. تنامي الابتكارات المالية: يتميز النظام المالي العالمي بظهور كم كبير من الأدوات المالية الجديدة التي أخذت تستقطب العديد من رجال الاستثمار، فبجانب أدوات الاستثمار التقليدية المتداولة في أسواق المال

(1)-Christian Chavagneux, Op.Cit, P: 21.

(2)- حسن خلف فليح، (2010): العولمة الاقتصادية، ط1، عالم الكتاب الجديد، الأردن، ص: 31.

(3)- نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الله الخشالي، (2007): مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 30.

وهي الأسهم والسندات، توجد الآن العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات المالية **Derivatives** التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل عقود المبادلات، المستقبلات والخيارات وتتطور هذه الأدوات من فترة لأخرى وبشكل سريع، كما أنها تمارس دورا حيويا في التقارب بين الأسواق المالية المختلفة⁽¹⁾.

ج. الهيمنة: يسير النظام المالي العالمي وفقا لهندسة يغلب عليها طابع الهيمنة حيث تم إسناد هذا النظام إلى أطر مؤسسية قوية وأساسية سواء تلك التي تعمل في مجال التمويل وبالذات التمويل الدولي ويضمنها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومؤسساته، أو الشركات المتعددة الجنسيات بدعم من المنظمة العالمية للتجارة أين تؤدي فيه الدول المتقدمة دورا هاما ورئيسيا وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي يتم من خلاله فرض السياسات التي تحقق مصالحها بحكم قوتها نتيجة تقدمها وعلى حساب الأقل تقدما⁽²⁾.

2. مبادئ النظام المالي العالمي: يقوم النظام المالي العالمي بشكله الحالي على ثلاثة مبادئ تختصر ما يسمى بقاعدة 3D، والتي يعتبرها العديد كأسباب لعدد الاختلالات الحاصلة وتشمل هذه المبادئ ما يلي⁽³⁾:

أ. اللاوساطة Désintermédiation: وهو ما يسمح للمتعاملين الاقتصاديين الذين هم بحاجة إلى التمويل اللجوء مباشرة إلى الأسواق المالية بدلا من اللجوء إلى القروض المصرفية، بمعنى الانتقال من التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية والمصرفية إلى التمويل المباشر من خلال الأسواق المالية لإجراء مختلف عمليات التوظيف والاقتراض، على سبيل المثال تلجأ مؤسسة ما إلى سوق السندات الأوروبية لتمويل مشروع ما، حيث يتوافر هذا السوق على سندات الدين المصدرة من طرف نقابة دولية للبنوك وهي مسعرة بعملة المقترض أو بعملة أخرى، وميزة هذا التمويل مقارنة بالقروض أنه لا يفرض على المقترض أية عراقيل على الميزانية ويتمثل الإجماع الوحيد في دفع الفوائد.

ب. إزالة الحواجز بين الأسواق Décloisonnement: يعني رفع وإلغاء الحواجز القانونية والإدارية داخليا من خلال فتح مجال العمل للمؤسسات المالية في كل أقسام السوق المالي وأسواق الصرف، وخارجيا بالسماح للمؤسسات المالية الأجنبية بممارسة النشاط المالي وكذا تمكين المؤسسات المالية المحلية من ممارسة النشاط المالي خارج حدود الدولة الواحدة.

(1)- نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الله الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

(2)- حسن خلف فليح، مرجع سابق، ص: 31-32.

(3)- Jean-Marie le Page, (2003): **Crises Financières Internationales & Risque Systémique**, Edition de Boeck Bruxelles, Paris, PP: 18-19.

ج. إزالة القوانين والتنظيمات **Déréglementation**: من أجل الحصول على أحسن فعالية للأنظمة المالية اتخذت معظم الدول المتقدمة سياسة في بداية الثمانينات من خلالها أصبح تحرك رؤوس الأموال يتم بحرية بين مختلف المؤسسات المالية، إضافة إلى إلغاء مراقبة الصرف وانفتاح الأسواق النقدية على بعضها البعض، حيث تسمى هذه الإجراءات بسياسة التقليل من التقنين المالي.

3. **مكونات النظام المالي العالمي**: يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي إلى جانب النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي، وتتمثل العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي العالمي فيما يلي⁽¹⁾:

أ. **المتعاملون**: هم الركيزة الأساسية للنظام المالي العالمي ويتشكل من المستثمرين والمقترضين والمشاركين وهم كالآتي:

- **المستثمرون**: وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الإقليمية والدولية. المستثمر هو ذلك الشخص مهما كانت طبيعته القانونية الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها، وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال*؛
- **المقترضون**: وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح سندات في هذه الأسواق أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة؛
- **المشاركون**: المشاركون في النظام المالي العالمي هم في الواقع السماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم الخاص مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي، شركات التأمين، بنوك وصناديق الادخار والمعاشات وأسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط، والأفراد من مختلف دول العالم، ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو طرح سندات دولية في هذه الأسواق.

(1) - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الله الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

* التوظيف المالي يعبر عن الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى، أما التوظيف الحقيقي للأموال فيقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الاستثمار الإحلافي، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية كالبنوك لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

ب. الأسواق: يشتمل النظام المالي العالمي على الأسواق المالية الدولية، الأسواق النقدية الدولية وأسواق الصرف الأجنبي.

■ **الأسواق النقدية الدولية:** وتتعامل بالأدوات قصيرة الأجل مع أجل استحقاق أصلي يقدر بسنة أو أقل من ذلك؛

■ **الأسواق المالية الدولية (أسواق رأس المال الدولي):** تتعامل بالأدوات المالية التي تشمل الأسهم والسندات، الرهونات وغيرها من الأدوات التي لها أجل استحقاق أصلي يفوق السنة، وقد ابتكرت في السنوات الأخيرة العديد من الأدوات الجديدة لتسهيل التدفقات والمعاملات المالية المتزايدة؛

■ **أسواق الصرف الأجنبي:** هي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملات الأجنبية خلال عمليات تبادل السلع والخدمات والأدوات المالية⁽¹⁾.

ج. الأدوات: تختلف الأدوات المتداولة في النظام المالي العالمي باختلاف أنواع الأسواق:

■ **أدوات أسواق النقد:** وتكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل: أذونات الخزينة، القبولات المصرفية، الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول، شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة؛

■ **أدوات أسواق رأس المال:** وهي الأدوات طويلة الأجل مثل: الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات والسندات الدولية التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية.

ويبين الشكل الموالي مكونات النظام المالي العالمي

الشكل رقم (1): مكونات النظام المالي العالمي



Source: Yuriy Kozak, (2015): **International Finance: Training Manual**, 5th Ed, Kiev-chisinau-katowice, New York P :20.

⁽¹⁾- Maureen Burton et Al, Op.Cit, P: 612.

المطلب الثاني: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال

يعتبر رأس المال أحد عوامل الإنتاج الرئيسية التي يمكن من خلاله استثمار الموارد الاقتصادية المختلفة ولما كانت رؤوس الأموال موزعة بصورة متفاوتة بين البلدان، فإن عملية تقليل هذا التفاوت تعتبر المهمة الرئيسية للنظام المالي العالمي.

أولاً: مفهوم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال

1. **تعريف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال:** قدمت للتدفقات المالية الدولية العديد من التعاريف ولعل أهمها:
 - يعرفها البنك الدولي على أنها صافي التدفقات من القروض التي تزيد فترة استحقاقها عن سنة واحدة مطروحا منها التسديدات، بالإضافة إلى المساعدات الرسمية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في محافظ الأسهم⁽¹⁾؛
 - هي انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد لآخر، أي انتقال رأس المال النقدي من الأشخاص -المعنويين والطبيعيين- والمشروعات من بلد إلى آخر، مما يترتب عليه تكوين موجودات في البلد الآخر بهدف تحقيق مردود مالي⁽²⁾؛
 - هي المعاملات التي يقوم بها المقيمون وغير المقيمين مع الخارج وتنقسم إلى التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال والتدفقات الخارجة لرؤوس الأموال⁽³⁾.

2. أشكال تدفقات رؤوس الأموال: تأخذ تدفقات رؤوس الأموال على المستوى الدولي الأشكال التالية⁽⁴⁾:

- أ. **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويعبر عن العلاقة الطويلة الأجل التي تعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة، ويمثل ملكية مستثمر أجنبي لجزء أو كل المشروع، فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة على المشروع، وتحويل موارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية.
- ب. **المساعدات والقروض الأجنبية:** وتشمل كل رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج سواء كانت مساعدات من دولة مانحة، هبات أو قروض طويلة الأجل ممنوحة بفوائد أو خدمة دين، ويمكن أن تكون مشروطة كما هو الحال بالنسبة لقروض صندوق النقد الدولي.

(1) - أحمد طلفاح، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، من موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، متوفر على الموقع:

www.arab-api.org/course 23/c23_first.htm (le 23-08-2014).

(2) - إبراهيم موسى، (2009): قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية المختارة خلال الفترة خلال المدة 1990، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 19، ص: 04.

(3) - Unctad, (2003): **Trade and Development Report**, P :100.

(4) - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

- ج. **التدفقات الرسمية:** وتشمل حركة رأس المال الحكومي الذي قد يهدف لتمويل مشروع في دولة أخرى وهو لا يتحرك استجابة للربح، بل قد يكون لتحقيق أهداف سياسية كالضغط السياسي وبسط النفوذ.
- د. **تدفقات ائتمانية خاصة:** هي التدفقات الصادرة عن جهات خاصة والتي تتحرك بدافع الربح أو التغيرات في أسعار الفائدة بين الدول، أو فروقات تكاليف الإنتاج، وعادة ما يضيق هامش الأهداف السياسية في هذا النوع من التدفقات ولو بالشكل الظاهر في أقل تقدير.
- هـ. **استثمارات المحفظة:** ينطوي على تملك الأفراد، الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية (أسهم وسندات) دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في التنظيم أو الإدارة.

ثانيا: التطور النوعي والكمي للتدفقات الدولية لرؤوس الأموال

لقد عرفت تدفقات رؤوس الأموال تغيرا كبيرا من حيث الكم والنوع، وهذا استجابة للتغيرات الدولية في النظام الاقتصادي الدولي، وفيما يلي تحليل للتطور الكمي لتدفقات رؤوس الأموال:

■ لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزايدا كبيرا مع مرور السنوات، وهذا بالتزامن مع التحسن المستمر في مناخ الاستثمار، حيث ازداد حجم التدفقات من 331,1 بليون دولار عام 1995 إلى حوالي 916,3 بليون دولار عام 2005، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية فقد زاد بمعدل سنوي بلغ 10,3%⁽¹⁾؛

■ ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث عرف زيادة هائلة منذ بداية عقد التسعينات، فقد ازداد حجم التدفقات من حوالي 5,5 مليار دولار عام 1989 في شكل صكوك دائنة (سندات، شهادات إيداع وأوراق تجارية)، إلى حوالي 21 مليار دولار في عام 1992 و81 مليار دولار في عام 1993، وإلى حوالي 92 مليار دولار عام 1996؛

ومنذ ذلك التاريخ صارت المضاربة المالية نشاطا أساسيا لرأس المال، وطغى الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي، وأصبحت حركة رأس المال وأسعار الصرف وأسعار الفائدة لا تعبر عن حركة التجارة الدولية بل باتت مستقلة عنها⁽²⁾؛

■ بالنسبة للقروض، فقد اعتبرت مصدرا هاما للتمويل خلال العقدين السابقين، حيث أن حجم المديونية الخارجية عرف زيادة كبيرة، ففي حين بلغ إجمالي القروض من المصادر الرسمية حوالي 15217 مليون دولار عام 1980، ثم ارتفع إلى حوالي 28475 مليون دولار عام 1990، ثم إلى 36423 مليون دولار في عام 2002 أما بالنسبة للقروض المضمونة من المصادر الخاصة فقد ازداد حجمها من 2355 مليون دولار إلى

(1) - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2006): نشرة ضمان الاستثمار، الرياض، ص: 12.

(2) - إبراهيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

11452 مليون دولار ثم إلى 15669 مليون دولار خلال السنوات الثلاثة المذكورة، أما إجمالي القروض غير المضمونة من المصادر الخاصة فقد ازداد من حوالي 266 مليون إلى 1000 مليون نزولا إلى 658 مليون دولار خلال السنوات الثلاثة.

إن هيكل القروض الخارجية عرف تغييرا باتجاه التركيز على قروض المصارف العالمية الخاصة والحد من القروض الرسمية الثنائية التي تعقدها الحكومات والقروض متعددة الأطراف من جانب المؤسسات الاقتصادية العالمية، وهذا يعني تعقيد شروط الإقراض من حيث سعر الفائدة ومدة السماح إضافة إلى نسبة المنحة⁽¹⁾، ويوضح الجدول الموالي التطور النوعي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية كنسبة من إجمالي التدفقات.

الجدول (03): التوزيع النوعي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية لسنوات مختارة كنسبة مئوية من إجمالي التدفقات خلال الفترة (1975-1998)

الوحدة: بالمائة

نوع التدفق	1982-1975	1989-1983	1998-1990
القروض المصرفية	50	16	24
مساعداة إئتمانية	11	21	11
تدفقات رسمية	21	33	1
ائتمانات خاصة	7	9	9
الاستثمار الأجنبي المباشر	9	18	34
تدفقات المحافظ الإستثمارية	2	3	21

المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، (2007): مقدمة في المالية الدولية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ص: 164.

من خلال الجدول يظهر أن نوعية تدفقات رؤوس الأموال الدولية عرفت تغييرا كبيرا بين 1975-1998 حيث يظهر الجدول بأن القروض المصرفية والمساعداة الائتمانية والتدفقات الرسمية قد شكلت نسبة معتبرة من إجمالي التدفقات خلال الفترتين 1975-1982، 1989-1989، ويرجع ذلك بالأساس إلى طبيعة المرحلة التي ميزتها المديونية الخارجية الكبيرة لعديد دول العالم، والبرامج التنموية المعتمدة من دول العالم خاصة النامية منها، أما خلال الفترة 1990-1998، فالملاحظ بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات المحافظ الاستثمارية قد شكلت النسبة الأهم مقارنة بالتدفقات الأخرى، ويرجع ذلك بالأساس إلى تحسن مناخ الاستثمار في العديد من دول العالم ونمو نشاط المراكز والأسواق المالية في العالم.

(1) - إبراهيم موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 6-7.

المطلب الثالث: أسواق النظام المالي العالمي

يمارس النظام المالي العالمي وظائفه من خلال تشكيلة متنوعة من الأسواق والتي تعمل كقناة بين العرض والطلب على رؤوس الأموال.

أولاً: الأسواق النقدية مقابل أسواق رؤوس الأموال

مثل نظيرتها المحلية يمكن تقسيم الأسواق المالية الدولية إلى أسواق نقدية وأسواق رؤوس الأموال.

1. السوق النقدي: هو سوق القروض القصيرة الأجل، والتي تتراوح آجالها بين 1-7 أيام، وحتى 3 أشهر⁽¹⁾ ولا تتجاوز السنة، حيث تعمل هذه السوق على المقابلة بين الأطراف الذين لديهم فوائض مؤقتة في الأموال والأطراف الذين لديهم عجز مؤقت في المركز المالي.

للسوق النقدي لديه العديد من الوظائف ولعل أهمها تمويل دورة الاستغلال للشركات والحكومات عن طريق توفير التمويل اللازم بدلاً من جمع الضرائب التي قد تعرقل في بعض الأحيان النشاط الاقتصادي داخل الدولة.

2. سوق رؤوس الأموال: وهي السوق التي يتم من خلالها توفير رأس المال اللازم لإنشاء شركات المساهمة وذلك عن طريق إصدار أدوات الملكية كالأسهم العادية، كما تقوم الحكومات والشركات وغيرها من خلالها بإقتراض ما تحتاجه من الأموال، وذلك عن طريق إصدار أدوات الدين كالسندات⁽²⁾.

يتميز المتدخلون في سوق رؤوس الأموال بالاتساع والتنوع مقارنة بالسوق النقدي، وتعتبر الشركات من جميع الأحجام من أهم المتدخلين، حيث تقوم بإصدار صكوك الدين طويلة الأجل تمثل مطلوبات مقابل إيراداتها المستقبلية من أجل تغطية شراء المعدات وبناء منشآت جديدة، بالإضافة إلى شركات التأمين صناديق الاستثمار المشترك، تجار الأوراق المالية، صناديق التقاعد والمعاشات...⁽³⁾.

ثانياً: الأسواق الأولية والثانوية

يمكن تقسيم الأسواق المالية العالمية أيضاً إلى أسواق أولية وأسواق ثانوية.

1. الأسواق الأولية: يجري فيها تداول الأوراق المالية الجديدة الصادرة عن الشركات الجديدة أو القائمة والأوراق المالية الحكومية التي تعود للسلطات المحلية، في هذا السوق يكون دور السوق غير الرسمية كبيراً لأن مثل هذه الأوراق يتم اقتنائها عادة من قبل المؤسسات الائتمانية المتخصصة مثل شركات التأمين وشركات التوظيف.

(1) - مروان عطون، (2003): الأسواق النقدية والمالية - البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص: 16.

(2) - مبارك بن سليمان آل فواز، (2010): الأسواق المالية من منظور إسلامي، ط1، مركز النشر العلمي، السعودية، ص: 8.

(3) - Peter S Rose, Op.Cit, PP: 11-12.

2. **الأسواق الثانوية:** هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي سبق تداولها في السوق الأولي فهي أسواق تنقل فيها الأموال من الأفراد والشركات المدخرة إلى أطراف أخرى من خلال أدوات مالية طويلة الأجل⁽¹⁾.

ثالثا: السوق الحاضرة، المستقبلات، العقود الآجلة والخيارات

1. **الخيارات:** وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق وليس الالتزام للمشتري (المكاتب للخيار) ببيع أو شراء عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفا في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ وهناك نوعين من الخيارات:

أ. **خيار الشراء:** ويتلخص بأن يكون لطرف ما الحق بأن يشتري من طرف آخر أصلا معيناً بسعر محدد خلال فترة محددة أي أن تكون له الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته ويأتي تمتع المشتري بهذا الحق عندما يدفع للطرف الآخر الذي باعه هذا الحق ثمناً مناسباً أو علاوة، وبالتالي فهو يعطي المشتري حق الشراء (لكن ليس الإلزام) لكمية محددة من الأوراق المالية وذلك بسعر محدد وتوقيت متفق عليه.

ب. **خيار البيع:** يعطي المشتري حق بيع (لكن ليس الإلزام) كمية محددة من الأوراق المالية وذلك بسعر محدد وتوقيت متفق عليه⁽²⁾.

2. **السوق الفورية (الحاضرة):** هي السوق التي يتم فيها تداول الأصول للتسليم (الفوري) عادة في غضون يوم أو يومي عمل، حيث إذا تم توجيه الوسيط لشراء الأوراق المالية لشركة ما بسعر اليوم، فهذه معاملة في السوق الفورية⁽³⁾.

3. **سوق المستقبلات أو العقود الآجلة:** هي العقود التي يتم من خلالها تسليم أو استلام أصل مالي في وقت محدد في المستقبل، ويتحدد السعر وقت إنشاء العقد، وقد توسع التعامل بالعقود المستقبلية في الثمانينات والتسعينات وتم إنشاء أسواق مالية لها وذلك لتنظيم قواعد المتاجرة بعقود المستقبلات⁽⁴⁾.

رابعا: الأورو-أسواق، أسواق رأس المال الدولية وأسواق سندات الدين الأوروبية

1. **الأورو-أسواق:** لا يعبر مصطلح الأورو عن أوروبا، ولكن يعني بأن العملة التي تمت بها المعاملات المالية ليست عملة البلد الذي تمت فيه.

(1) - رسمية أحمد أبو موسى، (2005): الأسواق المالية والنقدية، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 21.

(2) - مجلة إضاءات مالية مصرفية، (جانفي 2010): المشتقات المالية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 2، ص: 2.

(3) Peter S Rose, Op .Cit, P: 14.

(4) - مجلة إضاءات مالية مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 2.

أ. تعريف الأورو-أسواق: تعرف الأورو-أسواق على أنها أسواق رؤوس الأموال التي يتم فيها تنفيذ المعاملات المالية (إقراض-اقترض) المقومة بالأورو عملات، أي بمعنى بعملة مختلفة عن عملة البلاد الذي تم فيه تنفيذ المعاملات المالية⁽¹⁾.

الأورو-أسواق هي الأسواق التي من خلالها يتم التفاوض على الأورو-قروض، حيث توجد سوق الأوفشور أي الخارجة عن سيطرة السلطات النقدية والمالية في مختلف الأسواق الوطنية⁽²⁾.

الأورو-عملات أجنبية تشمل إذن جميع القروض والودائع بالعملة الأجنبية من البنوك التي تقع خارج بلاد إجراء هذه العملية.

إن هذه الودائع والقروض قد يقوم بها الغير مقيمين (إعادة توطين العملات الوطنية) على مستوى هذه الأسواق، كما أن العمليات المنفذة ببعض العملات الأجنبية تتجاوز التنظيمات الضريبية والنقدية لبلدان إصدار هذه العملات.

ب. أصل وتطور أسواق الأورو: برزت الأورو-أسواق بسبب رفض الاتحاد السوفياتي بأن يقدم الدولار الذي يملكه إلى البنوك الأمريكية، وهذا نظرا لتوتر الأوضاع السياسية بين البلدين، والذي خلفته أزمة الجنيه البريطاني في عام 1957، بالإضافة إلى استعادة قابلية التحويل الخارجي للعملة، وتدويل الأنشطة البنكية جميع هذه العوامل ساهمت في خلق الأورو-أسواق، ولكن مع إعادة تدوير أموال النفط بعد عام 1973 عرفت الأورو-أسواق تطورا كبيرا.

ج. خصائص الأورو-أسواق: تتميز الأورو-أسواق بجملة من الخصائص ساهم في تزايد نشاطها بشكل مطرد، وتتمثل هذه الخصائص في:

■ **سوق قليل التنظيم:** في الأورو-أسواق القائمة على الودائع والقروض، لا تخضع هذه الأخيرة إلى التزام الاحتياطي الإجباري أو أقساط التأمين على الودائع، كما أن جميع أنشطة هذه السوق أقل عرضة للضرائب مقارنة بالأسواق النقدية؛

■ **سوق جملة:** في الأورو-أسواق تكون المبالغ الوحيدة للمعاملات مهمة جدا، والوحدة هي في الواقع من 1 مليون دولار.

د. خصائص سوق الأورو-دولار: تختلف سوق الأورو-دولار عن الأسواق الوطنية في جملة من الخصائص نوجزها فيما يلي⁽³⁾:

(1)-Jacques- Henri David, (1985): *Crises Financières et Relations Monétaires Internationales*, éditions Economica P: 80.

(2)-Alain Beitone et autres, Op .Cit, P: 154

(3)- مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 266-267.

- لا يخضع سوق الأورو-دولار لأية رقابة، حيث لا يستطيع البنك المركزي التأثير على سوق الأورو-دولار بواسطة أدوات السياسة النقدية وبذلك فإن سلطات الرقابة على القطع الأجنبية في الدولة عاجزة عن التأثير على نشاط هذا السوق بشكل فعال؛
- إن الحجم الكبير جدا والمتزايد لعمليات سوق الأورو-دولار يؤثر بشكل كبير على الأوضاع النقدية والائتمانية للنظام الرأسمالي بكامله؛
- إن هذا السوق يتمتع باستقلالية نسبية وسياسة خاصة لأسعار الفائدة تختلف تماما عن المعدلات المعمول بهما دوليا، كما أن من خصائص هذه السوق انتماء الدائنين والمدينين لدول مختلفة.
- هـ. الأسباب الرئيسية لنمو أسواق الأورو-دولار: يمكن تقسيم الأسباب الرئيسية لنمو أسواق الأورو-دولار إلى قسمين سياسية واقتصادية.
- ❖ الأسباب الاقتصادية: هناك العديد من الأسباب الاقتصادية لنمو أسواق الأورو-دولار تتمثل في مايلي:
 - قيام السلطات البريطانية سنة 1957 بمنع البنوك البريطانية من إقراض الإسترليني لغير المقيمين فلجأت البنوك إلى إقراضهم بالدولار⁽¹⁾؛
 - التدفقات الخارجة الكبيرة للدولار خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرار العجز في ميزان المدفوعات والذي نتج عنه حيازات كبيرة من الدولار في مختلف أنحاء العالم، وقد نتج عن هذا فرض بعض القيود النقدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة على الودائع⁽²⁾ إضافة إلى منع دفع الفوائد على الودائع لأقل من ثلاثين يوما؛
 - وجود ضوابط الصرف والتي تحد من أنشطة البنوك المحلية بينما بنوك أسواق الأورو-دولار حرة نسبيا.
- ❖ الأسباب السياسية: إن السبب الرئيسي لظهور أسواق الأورو-دولار يعتبر سياسيا محظ، حيث عمدت بعض الدول نتيجة الأوضاع والظروف التي خلفتها الحرب الباردة بين المعسكرين إلى إيداع موجوداتها من الدولارات في بنوك أوروبا الغربية لتجنب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميدها فيما لو كانت موظفة في داخل الولايات المتحدة⁽³⁾.
- هذا إضافة إلى عزوف دول الأوبك التي سجلت فائضا في عائدات النفط ابتداء من عام 1973 عن إيداعها في البنوك الأمريكية نظرا لموقفها الداعم للقضية الإسرائيلية.

(1) - محفوظ جبار، سامية عمر عبده، (جوان 2008): أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بكرة، العدد 3، ص: 77.

(2) - عادل المهدي، (1992): التمويل الدولي، مكتبة العربي، ص: 135.

(3) - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص: 268.

و. تطور المعاملات في أسواق الأورو-دولار: يمكن تقسيم تطور المعاملات المالية في سوق الأورو-دولار إلى ثلاثة مراحل⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: خلال الفترة 1959-1963: نشأ خلال هذه الفترة سوق القروض قصيرة الأجل، حيث كانت البنوك تقدم مثل هذه القروض لمتعاملاتها، حيث تطور حجم عمليات الأورو-دولار باعتدال، فقد كان الارتفاع في إجمالي مبلغ الأورو-دولار بمقدار 1 مليار سنوياً، وكانت هذه المرحلة هي الأولى بحيث أن تداول الأورو-دولار لم يكن قد انتشر بعد.

المرحلة الثانية: خلال الفترة 1964-1967 ظهرت خلال هذه المرحلة عمليات إصدار وتوزيع القروض الطويلة الأجل والمحرة بالأورو-دولار، حيث حصل تسارع في معدلات نمو الأورو-دولار وكان متوسط الزيادة السنوية بحدود 3 مليار دولار، وكان ذلك ناتجاً عن اتخاذ الولايات المتحدة لإجراءات مشددة للحد من خروج رؤوس الأموال.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة منذ عام 1968، حيث تشكل ما يسمى السوق الثانوي، أو سوق التداول بالأوراق المالية المصدرة سابقاً، وقد تميزت هذه المرحلة بتزايد كبير في عمليات الأورو-دولار، فخلال الفترة 1968-1969 ارتفع مبلغ الأورو-دولار بمقدار 20 مليار، وهذا يفوق مقدار التعامل خلال العام 1967 والبالغ 17,5 مليار، أما خلال الفترة 1968-1975 فكان متوسط الزيادة بحدود 17,8 مليار، وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الأورو-دولار أظهرت بعض المزايا مقارنة بالأسواق المحلية لأنها تضم تشكيلة متنوعة من الأطراف، وهذا ما ساعد على ارتفاع عمليات الأورو-دولار.

2. أسواق رأس المال الدولية: يلجأ العديد من الباحثين من الناحية النظرية إلى تخصيص سوق منفصل لكل أداة كسوق السندات الدولية وسوق الأسهم، ولذلك تضم أسواق رأس المال الدولية العديد من الفروع أهمها:

أ. سوق العملات الأجنبية الأوروبية والقروض الأوروبية: سوق العملات الأجنبية الأوروبية يتكون من بنوك تسمى البنوك الأوروبية التي تقبل الودائع وتقدم قروض بعملات أجنبية، العملة الأجنبية الأوروبية هي عبارة عن ودائع أو قروض بعملة معينة لدى بنوك متواجدة في بلد غير بلد إصدار هذه العملة. الوديعة يمكن أن توظف في بنك أجنبي أو في فرع أجنبي لبنك محلي للولايات المتحدة الأمريكية ويستخدم لفظ اليورو مع العملات ليشير إلى أن المعاملة تمت بعملة معينة خارج بلد تلك العملة.

(1) - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 279-280.

ويمكن تقسيم سوق العملة الأجنبية الأوروبية إلى جزئين⁽¹⁾:

■ **سوق الإيداع والإقراض قصير الأجل:** (18 شهرا على الأكثر) ويعرف بسوق النقد الأوروبي Euromonnaie؛

■ **سوق القروض الأوروبية:** وهي تلك القروض الدولية الممنوحة من المصارف لآجال متوسطة وطويلة باستعمال عملات أجنبية، أي خارج الدولة التي أصدرتها. يهيمن على سوق العملات الأجنبية الأوروبية اليورو-دولار إلا أنه خلال فترات ضعف الدولار في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ظهرت عملات أخرى كالفرنك السويسري.

إن أسعار الفائدة على القروض الأوروبية قد تكون ثابتة على مدى فترة القرض، كما يمكن أن تكون متغيرة أو متحركة، غير أنها على العموم قريبة من أسعار الفائدة المطبقة في سوق لندن للودائع بين البنوك Libor (الليبور) بالإضافة إلى هامش محدد حسب مدة القرض، كما تتأثر أسعار الفائدة مباشرة بمستوى المخاطر التي يتميز به البلد المقترض⁽²⁾.

عموما تلعب أسواق العملات الأجنبية الأوروبية دورا كبيرا في توفير السيولة على المستوى الدولي حيث تعمل على توفير الائتمان لتمويل العجز في ميزان المدفوعات للدول، إضافة إلى العمل على زيادة درجة المنافسة وكفاءة القطاع المصرفي المحلي على مستوى محلي وعالمي، وزيادة فرص الاستثمار على الصعيد العالمي.

ب. **أسواق السندات الدولية:** إن سوق السندات الأوروبية عبارة عن سوق دولي للأوراق المالية الطويلة الأجل المصدرة بعملات أجنبية أوروبية⁽³⁾، أي أن السندات الدولية هي السندات التي تباع خارج حدود الدولة التي أصدرت السندات بعملتها، وقد يشبه السند الدولي الدين العام إلا أن هناك بعض الاختلافات وتتطوي أسواق السندات الدولية على التعامل في نوعين رئيسيين من أسواق السندات وهي: سوق سندات الأورو EURO BOND MARKET وسوق السندات الأجنبية FOREIGN BOND BANK⁽⁴⁾.

■ **سندات الأورو:** مشتقة من إسم السندات الأوروبية وهي سندات تصدرها جهات تنتمي لدول معينة خارج حدود دولتها، وفي أسواق رأس المال لدول أخرى، وبعملة غير عملة الدولة التي تتم فيها طرح هذه السندات للاكتتاب؛

(1) - محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

(2) - المرجع نفسه، ص: 77.

(3) - مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

(4) - صالح مفتاح، (جوان 2002): العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، ص: 109.

هذا النوع من السندات يتشابه في نواح كثيرة مع الدين العام الذي يباع في أسواق رأس المال المحلية ومع ذلك فإن أسواق السندات الأوروبية خالية تماماً من التنظيمات الرسمية، وتنظم ذاتياً من قبل رابطة تجار السندات الدولية، كما أن المقرضين في سوق السندات الأوروبية عادة ما يكونون معروفين ولهم تصنيفات ائتمانية لا تشوبها شائبة كالبلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية.

■ **السندات الأجنبية:** هي سندات تصدرها جهات مقرضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها، أي في أسواق رأس المال لدولة أخرى، وبعملة نفس الدولة التي تم طرح السندات بها.

لعبت أسواق السندات الدولية دوراً بارزاً في تمويل الاستثمارات المالية الدولية خاصة في مطلع الستينيات من القرن العشرين، أما في الفترة الحالية فتمثل أحد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل وباستخدام الأورو-أسواق فإن البنوك والممولين قادرين على تجنب التكاليف والقيود التنظيمية معينة، ولعل بعض الأمثلة: تجنب متطلبات الاحتياطي القانوني، القوانين واللوائح التي تقيد المنافسة بين البنوك، حيث يوفر هذا فرصة للدخول في معاملات مالية كبيرة ومتنوعة، ومع ذلك فإن التآكل المستمر للوائح المحلية جعل فروق التكلفة والعوائد أقل بكثير من ذي قبل، بالشكل الذي جعل الأسواق النقدية المحلية وأسواق الأورو-عملات يتم دمجها عن كثب مع معظم الأسواق على نحو فعال لخلق سوق مالي واحد.

كما أن أسواق السندات الدولية تلعب دوراً كبيراً في إعادة توزيع المدخرات المتوافرة عالمياً على مختلف المقرضين من كافة أرجاء العالم، ويتعامل كثير من البنوك في السوق الثانوية لسندات الأورو، وتمتاز بأنها توفر عائداً مضموناً وقلّة المخاطر لحامليها، وذات سيولة مرتفعة رغم طول آجال استحقاقها، وأصبحت هذه السوق جزءاً لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي مما ساعد على نشأة سوق رأس المال طويل الأجل⁽¹⁾.

3. أسواق سندات الدين الأوروبية EUROMARKET: هي تقنيات للتمويل مستعملة في المبادلات الخارجية وتتمثل في قروض بنكية دولية متوسطة الأجل تمنحها مجموعة من البنوك متحدة مالياً، ويتم تمويلها من موارد سوق العملات الأوروبية، وتنشأ هذه القروض بتحويل أجل استحقاق القروض قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل.

(1) - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 109.

المبحث الثاني: دراسة تاريخية لتشكيل النظام المالي العالمي

لعب النظام المالي العالمي دوراً مركزياً في الاقتصاد السياسي العالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر وقد مرت طبيعة هذا النظام بعدة تغيرات استجابة لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي. وفيما يلي توضيح لأهم المراحل الكبرى لتشكيل النظام المالي العالمي وأهم التطورات التي صاحبت تشكيله.

المطلب الأول: النظام المالي العالمي قبل 1945

سنحاول من خلال هذه الفترة دراسة التغيرات التي طرأت على طبيعة ونوع واتجاهات المعاملات الدولية لرؤوس الأموال.

أولاً: النظام المالي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى

لكي نتمكن من تحليل النظام المالي خلال هذه الفترة، فإنه يجب التطرق لطبيعة النظام النقدي الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة.

1. نظام النقد الدولي خلال الفترة 1870-1914: قام النظام النقدي الدولي خلال الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى على أساس قاعدة الذهب، التي جاءت إلى التطبيق بشكل تلقائي وبتوافر مجموعة معينة من القواعد هي التي مهدت الطريق لسيطرة قاعدة الذهب على النظام النقدي العالمي.

أ. شروط قيام نظام قاعدة الذهب: إن قيام هذا النظام يتطلب توافر الشروط التالية⁽¹⁾:

- تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب وذلك بموجب قانون؛
- الاعتراف للأفراد بحرية سك النقود؛
- القوة الوفائية غير المحدودة للنقود الذهبية، وقابلية أنواع النقود الأخرى للاستبدال بمسكوكات ذهبية وذلك بسعر التعادل؛
- حرية استيراد وتصدير الذهب.

ب. خصائص نظام قاعدة الذهب: لنظام قاعدة الذهب خصائص عديدة يمكن إجمالها فيما يلي⁽²⁾:

- شكل الذهب الجزء الأكبر من احتياطات البنوك المركزية واستخدامها كعملة للمدفوعات وأصبح له وظيفة مزدوجة حيث اعتبر وسيلة مدفوعات لتسوية الالتزامات على الصعيد الدولي ووسيط للدفع في الأسواق المحلية؛

(1) - مروان عpton، (1992): أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 34.

(2) - لقمان معزوز، شريف بودري، (2011): المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر العدد 09، ص ص: 73-86.

■ كانت التغيرات الحاصلة في مخزون الذهب تمثل مؤشرا أساسيا لإعادة التوازن، حيث تزول الاختلالات في موازين المدفوعات آليا، فالدولة ذات العجز في ميزان المدفوعات يتطلب منها سداد قيمة العجز بالذهب ومنه تقليص الكتلة النقدية، الأمر الذي يؤدي إلى الانكماش وتدني الأسعار، ويحدث العكس لدى الدولة ذات الفائض حيث يؤدي الذهب المتدفق إليها إلى ارتفاع الأسعار.

ج. **الأشكال الرئيسية لقاعدة الذهب:** عرف التاريخ ثلاثة أشكال رئيسية لقاعدة الذهب⁽¹⁾:

الشكل الأول: يتحقق حينما تكون العملات الذهبية هي التي تتداول فعلا، ويكون للأفراد حرية سك وصهر الذهب، أي يكون لهم مطلق الخيار في تحويل السبائك الذهبية إلى عملات ذهبية، وتحويل العملات الذهبية إلى سبائك ويكون لهم حرية تصدير واستيراد الذهب، سواء في صورة نقدية أو في صورة سبائك وهذا الشكل يطلق عليه **قاعدة تداول النقود الذهبية Gold Spece Standard**.

الشكل الثاني: يتسم بأن النقود الذهبية لا تتداول في الداخل وإنما يحل محلها نقود ورقية، يلتزم بنك الإصدار بتحويلها إلى ذهب بالسعر القانوني، ويكون مستعدا لشراء كل ما يقدم إليه من الذهب طبقا لهذا السعر، في هذا الشكل يكون استخدام السبائك الذهبية قاصرا على تسوية المعاملات الخارجية ولكن يجب أن يكون للأفراد حرية تصدير واستيراد الذهب وقد عرف هذا الشكل باسم **قاعدة الصرف بالسبائك الذهبية Gold Bullion Standard**.

الشكل الثالث: نجد فيه أن الذهب لا يتداول في الداخل بل تتداول النقود الورقية الإلزامية غير القابلة للصرف ذهباً، غير أن بنك الإصدار يشتري ويبيع الحوالات الأجنبية الذهبية بسعر معين، وهذه الحوالات الأجنبية هي التي تكون قابلة للتحويل ذهباً، وتستخدم في تسوية المعاملات الخارجية، ويجب أن تتمتع هذه الحوالات الأجنبية بحرية الاستيراد والتصدير وهذا الشكل يعرف باسم **قاعدة الصرف بالحوالات الذهبية Gold Exchange Standard**.

د. **مزايا نظام الذهب الدولي:** في ظل نظام الذهب الدولي تعتبر عملات الدول التي تركز على الذهب عملات دولية قوية ذلك أنها تتمتع بالقبول على المستوى الدولي، وقد كان من مزايا قاعدة الذهب الدولية مايلي⁽²⁾:

❖ **استقرار أسعار الصرف:** فقد ترتب على استقرار أسعار الصرف إنتعاش حركة السلع ورؤوس الأموال في العالم بالإضافة إلى انتعاش التجارة الدولية، ففي ظل نظام الذهب تقاس قيمة العملة لكل دولة بوزن معين

(1) - رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ص: 51-52.

(2) - سامي السيد، (دون سنة نشر)، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الخارجية، دار التعاون للطباعة والتصوير، مصر، ص ص: 87-88.

من الذهب، فيوجد في أسواق الصرف الأجنبي سعر صرف واحد يتقرر بناء على قوى السوق، ويعبر هذا السعر عن قيمة كل عملة بالنسبة لل عملات الأخرى.

❖ **ثبات القوة الشرائية للنقود:** في ظل نظام الذهب كانت ترتبط القوة الشرائية للنقود بالقيمة السلعية للذهب وهو ما يوفر درجة كبيرة من الثبات، ويرجع ذلك أساساً إلى العرض المحدد نسبياً للذهب، وكانت الزيادة السنوية للإنتاج ضئيلة بالنسبة لكميات الذهب الموجودة في العالم وهو ما يوفر ثقة أكبر في العملة.

❖ **توازن ميزان المدفوعات وتعادل الأسعار:** تعمل آلية نظام الذهب على تحقيق ميزة هامة، وهي تخفيف عبء إدارة النقد على السلطات النقدية، كما أنه يؤدي إلى عدم تأثير الحكومة في كمية النقود والائتمان فلا تتغير القوة الشرائية للنقود، وبالتالي ثبات المستوى العام للأسعار.

هـ. **الشروط العامة لنجاح آلية قاعدة الذهب:** لكي تتحقق الصورة الجيدة لعمل آليات تصحيح الاختلال التي توفرها قاعدة الذهب، هناك مجموعة من الشروط التي كان ينبغي الامتثال لها بشكل صارم وتشمل هذه الشروط مايلي⁽¹⁾:

❖ **مرونة الطلب العالمي على الصادرات:** إذا كان الطلب مرناً فإنه يكفل تنفيذ إجراءات التصحيح المطلوبة حينما يختل التوازن، فإذا افترضنا أن هناك اختلال داخلي في بلد ما، فإن هذا الاختلال ينعكس في ارتفاع مستويات الأسعار والدخول بالداخل، فإنه من شأن توافر مرونة الطلب العالمي على صادرات الدولة أن تجعل هناك ميلاً إلى انخفاض قيمة الصادرات لهذه الدولة وزيادة في قيمة وارداتها، وهو الأمر الذي يكفل تصحيح اختلال التوازن، والعكس صحيح.

أما إذا كان الطلب العالمي على صادرات الدولة لا يتمتع بالمرونة، فإن تصحيح الاختلال الخارجي يكون أمراً صعباً، وسوف تجد الدول التي تعاني من حالة عجز في تعاملها الخارجي صعوبات شديدة وقد يضطرها ذلك إلى عدم التمسك بقاعدة الذهب.

❖ **مرونة تغير الأسعار والتكاليف (هبوطا وارتفاعا):** يجب أن تتمتع الأسعار والتكاليف في مختلف دول العالم الخاضعة لقاعدة الذهب بقدر عال من مرونة التغير هبوطاً وارتفاعاً، لاستعادة التوازن. إذا لم تكن التحركات قصيرة الأجل لرؤوس الأموال غير كافية لتصحيح الاختلال الخارجي، فإذا تصورنا أن هناك اختلالاً قد حدث في التعامل الخارجي لدولة ما، وأن التحركات الساخنة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لم تكن كافية لتصحيح هذا الاختلال، فإن تغير مستوى الأسعار والدخول والتكاليف بالداخل يصبح أمراً لازماً إذا أرادت هذه الدولة استعادة التوازن في مدفوعاتها الخارجية وذلك لاستكمال الأثر الإيجابي لتحركات

(1) - سامي السيد، مرجع سبق ذكره، ص: 57 - 58.

رؤوس الأموال قصيرة الأجل. فتوافر هذا الشرط أمر ضروري لإمكان التأثير على حركة الصادرات و الواردات.

❖ **الحساسية الكبيرة للتداول النقدي لحركة الذهب:** يجب أن يكون التداول النقدي داخل كل دولة على درجة عالية من الحساسية اتجاه التغيرات التي تحدث في حركة الذهب، أي أن يتناسب التغير في كمية النقود المتداولة تناسبا دقيقا مع التغير في كمية الذهب الموجود داخل الدولة، أي أن تصدير الذهب أو خروجه خارج البلاد يجب أن يقترن بانخفاض يتناسب مع حجم النقود المحلية المتداولة والعكس صحيح.

و. **الانتقادات التي تعرض لها نظام معيار الذهب الدولي:** على الرغم مما تميز به نظام معيار الذهب إلا أنه تعرض للانتقادات التالية⁽¹⁾:

- نظام غير وظيفي: حيث يرى كينز أنه رغم إيجابياته فإنه غير وظيفي، وتخلي الدول عنه خير دليل؛
- سلبيات بدائل نظام الذهب، أقل من الأضرار التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني، المرتبط بنظام الذهب الدولي؛

- عدم مرونة نظام الذهب الدولي اتجاه توسيع النشاط الاقتصادي لأي بلد؛
- تحقيق استقرار لا متكافئ للدول المطبقة لهذا النظام، حيث تخدم قاعدة الذهب الدولي الدول الكبرى أما الدول الضعيفة فتعيش حالة لا استقرار.

ز. **عوامل انهيار نظام الذهب:** أدت سياسة التوسع النقدي التي أتبعها الدول المشاركة في الحرب العالمية الأولى من أجل تمويل نفقاتها الباهضة إلى الخروج عن قاعدة الذهب التي تفرض الإصدار الصارم للنقد بما يتوافق مع كمية الذهب، حيث خرجت أغلب الدول عن القاعدة وأتبع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كهدف أول لها⁽²⁾.

وتوجد جملة من الأسباب الثانوية التي أدت إلى إنهيار قاعدة الذهب وهي كالآتي⁽³⁾ :

- التفاوت بين معدل إنتاج الذهب ومعدل نمو التجارة الدولية؛
- جمود نظام الذهب، وتقيد كمية الذهب الموجودة؛
- دفع تعويضات الحرب، مما أدى إلى إنتقال رؤوس الأموال بين الدول على أسس غير اقتصادية؛
- عدم تقييم بعض العملات تقييما يطابق ما تمثله من قوة شرائية؛
- التسابق بين الدول في فرض تعريفات جمركية عالية على إستيرادها؛
- إتجاه بعض البنوك المركزية إلى إكتناز الذهب.

(1) - عبد القادر خليل، (2014): مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 180.

(2) - زينب حسين عوض الله، (1998): الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص: 130.

إن أغلب دول العالم اضطرت إلى ترك هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى، وحتى محاولات إحيائه كانت فاشلة وانهارت بسبب الكساد العظيم في أوائل الثلاثينيات حيث خرجت إنجلترا عام 1931 وتبعته بعد ذلك العديد من الدول ثم تلاها غيرها من الدول الأوروبية في السنوات اللاحقة. وبعد انهيار هذا النظام بدأت الدول بفرض قيود على تجارتها وفرض الرقابة على الصرف وانقسم العالم إلى عدة مناطق نقدية مثل منطقة الدولار (أمريكا)، منطقة الأسترليني (إنجلترا)، كتلة الذهب (فرنسا وبعض الدول)، ثم مجموعة ألمانيا ودول أوروبا الوسطى.

2. التحركات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة 1870-1914: إن التدفقات النقدية عبر الحدود زادت بشكل كبير في هذه الفترة، ووفقا لبعض المقاييس فإنها تجاوزت تلك الموجودة في العصر الحالي أهمية للاقتصادات الوطنية. بعض هذه التدفقات شملت تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل والتي كانت استجابة في المقام الأول لفروق أسعار الفائدة بين المراكز المالية في جميع أنحاء العالم، والبعض شمل صادرات رأس المال طويل الأجل من القوى الأوروبية إلى مواقع دولية.

المملكة المتحدة على وجه الخصوص، صدرت كميات هائلة من رؤوس الأموال طويلة الأجل بعد عام 1870، هذه المبالغ كانت أكبر بكثير كنسبة من دخلها القومي من أي دولة مقرضة مصدرة اليوم، وقد سهلت هذه التدفقات الرأسمالية مع ظهور النظام النقدي الدولي الذي كان على درجة عالية من التكامل، بل أكثر مما هو عليه في الفترة الحالية. بحلول عام 1914 فإن عملات معظم الدول المستقلة والمناطق المستعمرة عبر العالم تم ربطها بنفس معيار الذهب، وكانت النتيجة نظام سعر صرف ثابت مع امتداد عالمي تقريبا، في الواقع ذهبت بعض الدول الأوروبية إلى أبعد من ذلك من خلال خلق اتحاديات نقدية إقليمية التي من خلالها يمكن لعملات الدول الأعضاء أن تتحرك بين الأقاليم⁽¹⁾.

وعلى العموم فإنه في ظل سيادة قاعد الذهب وثبات أسعار الصرف، فإن انتقال رؤوس الأموال يندرج في شقين:

الشق الأول: يتعلق بانتقال الذهب من وإلى الدولة وفقا لحالة ميزان المدفوعات، إذا كان الميزان يتوازن بصورة تلقائية من خلال خروج ودخول الذهب بحرية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الدولية ووضع موازين المدفوعات للدول المختلفة.

الشق الثاني: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف الثابتة ووجود الفرص الاستثمارية المربحة في المستعمرات التابعة من ناحية وانتشار النظم الاستعمارية

⁽¹⁾ - John Ravenhill, (2008): **Global Political Economy**, 2nd Ed, Oxford University Press, Oxford, New York, P: 215.

من ناحية أخرى. وتعتبر لندن المركز الأساسي للتجارة والتمويل، وكان معظم التجار والبنوك في معظم دول العالم يودعون أرصدهم المالية في لندن على شكل ودائع، وكان انتقال رأس المال من وإلى بريطانيا شديداً الحساسية لتغيرات أسعار الفائدة في بريطانيا.

3. تفسير الاقتصاد السياسي الدولي لتطورات النظام المالي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى

تفسير بارز في الاقتصاد السياسي الدولي للتحويلات التي مر بها النظام المالي العالمي، وهي أن هذه التحويلات لها علاقة بالتغير في توزيع القوة بين الدول على الساحة المالية والنقدية الدولية. فوفقاً لنظرية الاستقرار المهمين، فإن النظام النقدي والمالي الدولي قبل سنة 1914 ظل مستقراً طالما أنه مدعوم من قيادة الهيمنة البريطانية، أين كانت عملة المملكة المتحدة الجنيه الإسترليني، ينظر إليها على أنها أفضل من الذهب وكانت تستخدم في جميع أنحاء العالم كعملة العالم. وكانت بريطانيا أيضاً أكبر مقرض في العالم والأسواق المالية في لندن كانت مكاناً بارزاً في التمويل الدولي.

فخلال هذه المرحلة استخدمت بريطانيا ثرواتها، أسواقها وقدراتها لتوفير سلع عامة رئيسية وأعطت المملكة المتحدة النفوذ لممارسة القيادة العالمية، ضبط قواعد اللعبة وتعزيز نظام اقتصادي ليبرالي عالمي مستقر، وقد لام كيند لبورجر انهيار القيادة العالمية بعد الحرب العالمية الأولى، والتي أدت إلى انهيار التعاون وانتكاسات العولمة لسنوات ما بين الحربين⁽¹⁾.

وتعود الهيمنة البريطانية إلى القرن الثامن عشر نتيجة إلى ثورتين⁽²⁾:

- الثورة المالية في النصف الأول من القرن 18 التي سمحت للحكومة البريطانية بفرض ضرائب على المواطنين بما فيه الكفاية وسمح لها بذلك بالحصول على مبالغ ضخمة لخوض حروب قارية عديدة، وتطوير القوات البحرية الإنجليزية التي سيطرت على المحيطات في القرن 19؛
- الثورة الصناعية التي بدأت في النصف الثاني من القرن 19 مع الابتكارات في مجال المنسوجات، الحديد والمحركات البخارية في أواخر القرن 18.

بالإضافة إلى هذا كانت بريطانيا أول بلد صناعي يزدهر من خلال استراتيجية قائمة على التصدير معتمدة في ذلك على إقراض الأموال للبلدان المستوردة التي لا تتمكن من أن تدفع قيمة السلع، كاستراتيجية لتصريف الإنتاج الضخم وضمان استمرارية تدفق رؤوس الأموال.

(1)- Andrew C Sobel, (2013): **International Political Economy In Context : Individual Choices, Global Effects** Sage Publications, California, USA, P: 224.

(2)- Peter Temin and David Vines, (2013): **The Leaderless Economy: Why The World Economic System Fell Apart and How To Fix It**, Princeton University Press, New Jersey, PP: 21-22.

هذا النمط من الصادرات المدفوعة سمح لبريطانيا من مواصلة تصديرها خلال القرن 19، كما سمح لها من تجميع محفظة هائلة من الأصول الأجنبية، حيث كانت بريطانيا مستعدة لقبول سندات الدين من بلدان أخرى، كما تراكمت مبالغ هائلة من الأصول الأجنبية بنهاية القرن وعموما مكن ذلك لندن من السيطرة على التمويل الدولي.

وباستمرار الرصيد الموجب في الحساب الجاري لبريطانيا تراكمت لديها أصول أجنبية، واستثمرت بعض هذه الأصول في مشاريع محلية أدت إلى أرباح بريطانية زادت من التوازن الإيجابي، وقد ازدهرت هذه العملية وأدت إلى حيازات ضخمة عشية الحرب العالمية الأولى بأصول تقدر بـ 4 بليون جنيه أسترليني في عام 1913⁽¹⁾.

ساعدت صادرات رؤوس الأموال من طرف المملكة البريطانية على تمويل اختلالات المدفوعات الدولية وكانت مفيدة لمواجهة التقلبات الدورية، وهذا بتوسع الإقراض الأجنبي عندما دخلت المملكة المتحدة في ركود وبالتالي تعويض الدول الأجنبية لانخفاض المبيعات للملكة المتحدة، خلال الأزمات المالية الدولية بنك إنجلترا لعب دورا قياديا في تحقيق الاستقرار في الأسواق من خلال أنشطة المقرض الأخير⁽²⁾.

مع تقدم القرن لحقت دول أخرى بالركب وتجاوزت بريطانيا، وبنهاية القرن اعتمدت بريطانيا سياسة التجارة الحرة في حين أن الولايات المتحدة وألمانيا عملتا على تشجيع الصناعات بتعريف جمركية مرتفعة وهو ما دفع بريطانيا إلى توجيه صادراتها من منتجات التجارة التقليدية إلى البلدان الأقل تصنيعا، وقد أدى صعود هذين القوتين إلى التساؤل عن المهيمن القادم، ومع ذلك كان هناك منافس عسكري واحد وهو ألمانيا التي قادت السباق فيما بينهما إلى الحرب العالمية⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول بأن قوة وصلابة واستقرار النظام المالي العالمي قبل الحرب العالمية الأولى ارتبط نسبيا بقوة الاقتصاد البريطاني واستقراره.

ثانيا: النظام المالي العالمي لفترة ما بين الحربين العالميتين 1914-1945

أدت الحرب العالمية الأولى إلى خروج معظم الدول عن قاعدة الذهب وأخذت التدفقات المالية لرؤوس الأموال في تلك الفترة تتجه إلى الضمور، كما ظهر نوع جديد من التمويل وهو القروض الحكومية وتغيرت كذلك المراكز المالية الرائدة في العالم وترك الجنيه الإسترليني مكانه للدولار الأمريكي وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور جديد وقوي في الساحة الدولية.

⁽¹⁾-Peter Temin and David Vines, Op.Cit, P: 23.

⁽²⁾-John Ravenhill, Op.Cit, P: 216.

1. محاولات العودة إلى قاعدة الذهب: ومع بداية الحرب العالمية الأولى اضطرت معظم الدول التي اتبعت النظام النقدي الذهبي إلى إيقاف العمل بهذا النظام لتنتهي بذلك مرحلة هامة من الاستقرار في أسعار صرف العملات وتعرض بعدها لتقلبات حادة جدا خلال الحرب.

أما بعد الحرب حاولت هذه الدول إعادة الصلة بين نقودها الورقية والذهب على أسس جديدة تتناسب والظروف الجديدة التي خلفتها الحرب⁽¹⁾، وعليه سارعت الدول إلى عقد مؤتمر للإصلاح النقدي في بروكسل سنة 1920 وفي جنوة 1922، وكانت الدعوة آنذاك إلى العودة لقاعدة الذهب باعتبارها البديل الأفضل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي والمالي وتنشيط حركة التجارة الدولية، بحجة أن الاضطراب الذي حدث في النظام النقدي لا يرجع إلى عيوب كامنة في قاعدة الذهب، وإنما نتج عن خروج الدول عن قاعدة الذهب وشروطها والمتمثل أساسا في الحرية الاقتصادية ومرونة التجارة الخارجية، وربط النقود بالذهب وحرية تصدير الذهب واستيراده، وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية رغبة شديدة في ذلك لأن من مصلحتها عودة حرية التجارة حتى تستطيع تحقيق انتعاش اقتصادي.

وتمثلت المبادئ التي ارتآها هؤلاء الاقتصاديين للعودة إلى قاعدة الذهب في ما يلي⁽²⁾:

- ضرورة تحديد قيمة النقود الورقية بالنسبة للذهب؛
- إعادة قابلية صرف النقود الورقية بالذهب؛
- إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة، وأن تكف الحكومة عن الاقتراض من الجهاز المصرفي؛
- بذل الجهود من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حتى يمكن المحافظة على سعر صرف ثابت للعملة؛

▪ زيادة كمية الذهب في بنك الدولة؛

▪ العمل على توفير ثقة الأفراد من جديد في العملة عن طريق مكافحة التضخم؛

▪ ضرورة إحداث نوع من التوافق بين القوة الشرائية للنقود في الداخل والخارج.

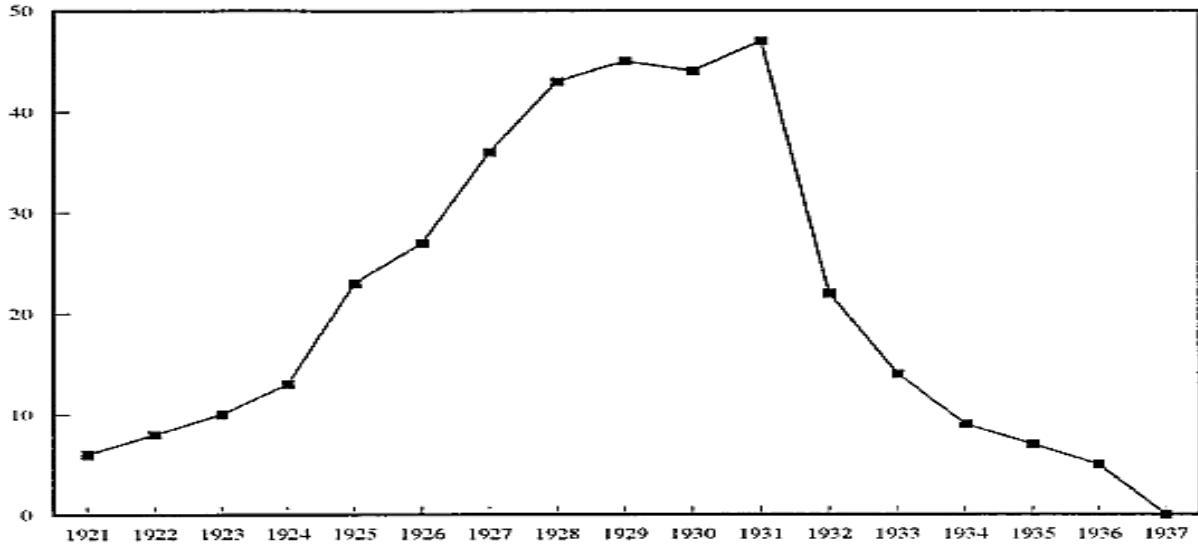
وكانت العودة لقاعدة الذهب تحت شكل تطبيق نظام السبائك الذهبية، ورغم أن المبادئ السابقة كانت تمثل الجهود التي بذلت لإصلاح النقدي في مختلف دول العالم، إلا أن إجراءات العودة إلى قاعدة الذهب اختلفت من بلد لآخر نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول خصوصا بعد انتهاء الحرب، كما أن عودة الدول إلى قاعدة الذهب قد تمت في تواريخ مختلفة، فعادت إنجلترا بالفعل إلى قاعدة الذهب سنة 1925 وحددت سعر للجنيه الإسترليني عند مستواه السابق للحرب، كما عادت فرنسا إلى

(1) - مروان عطفون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

(2) - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

نفس القاعدة عام 1928، أما ألمانيا فقد دمر التضخم قيمة عملتها وثقل حملها بتعويضات الحرب، واضطرت إلى تغيير عملتها سنة 1923، ولجأت إلى عقد قروض خارجية ساعدتها على العودة لقاعدة الذهب سنة 1924 وهكذا عاد عدد كبير من الدول إلى قاعدة الذهب. وبعدها بفترة محدودة حل الكساد العظيم سنة 1929 وخرجت الدول تباعا عن الالتزام بقاعدة الذهب وسادت الفوضى وفرضت معظم الدول مرة أخرى السعر الإلزامي لعملتها المحلية، وعمدت الدول إلى تعويم عملتها حيث عمدت بريطانيا إلى تعويم الجنيه الإسترليني وخرجها عن قاعدة الذهب سنة 1931، وتبعها في ذلك عدد كبير من الدول كفرنسا وأمريكا مع تخفيض عملتها والشكل الموالي يوضح تطور عدد الدول التي تتبع قاعدة الذهب:

الشكل (02): تطور عدد الدول التي يقوم نظامها النقدي على قاعدة الذهب خلال الفترة 1921-1937



Source: Barry Eichengreen, (2008): *Globalizing Capital: A History of The International Monetary System*, 2nd Ed Princeton University Press, New Jersey, P: 46.

وهكذا فإن الخروج عن قاعدة الذهب كان مرفقا بتخفيضات كبيرة لأسعار صرف العملات المختلفة مما أثر بشكل كبير على حركة التجارة الدولية، وأصبح نظام التعويم هو الأساس الذي ارتكز عليه النظام النقدي العالمي في فترة ما بين الحربين.

2. طبيعة التمويل الدولي في فترة ما بين الحربين: من أهم التغيرات في فترة ما بين الحربين ظهور الولايات المتحدة وقيامها بدور جديد في مجال الاستثمارات الخارجية، كما أن انهيار قاعدة الذهب الدولية كان له دور كبير في انكماش الاستثمارات وضعف الثقة في كفاءة عمل الأسواق المالية وانكماش حجم الإقراض الخاص لحد كبير.

ولهذا ظهرت أنماط جديدة من الإقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الإقراض الخاص والاستثمارات المباشرة، كما تحول مركز الريادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرجت دول

الحلفاء من الحرب مثقلة بالديون الكثيرة للولايات المتحدة وهو ما أدى إلى انتشار أنماط الإقراض الحكومي في هذه الفترة.

وشهدت الاستثمارات الأمريكية تزايداً سريعاً في دول أمريكا اللاتينية وكذا كما أن التمويل كان من إصدارات السندات طويلة الأجل من جانب الولايات المتحدة وأصبحت أمريكا بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة أكبر رصيد ذهبي، ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

3. تفسير الاقتصاد السياسي الدولي لتطورات النظام المالي العالمي ما بين الحربين العالميتين

بعد الحرب العالمية الأولى فقدت المملكة المتحدة البريطانية قدرتها على أداء دورها القيادي في تحقيق استقرار النظام النقدي والمالي العالمي واستبدلتها الولايات المتحدة الأمريكية على أنها المقرض الرئيسي للاقتصاد العالمي، وظهر الدولار الأمريكي كأقوى وأكثر عملة عالمية ثقة، كما أن نيويورك بدأت بمنافسة مكانة لندن كمركز مالي دولي رئيسي.

في ظل هذه الظروف الجديدة، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي الذي قد لعبته المملكة المتحدة البريطانية قبل الحرب العالمية الأولى، ولكن ثبت أنها غير راغبة في القيام بذلك بسبب مشاعر العزلة والصراعات السياسية الداخلية بين المصالح الاقتصادية المركزة على الجانب المحلي أو الموجهة دولياً. وقد نتج عن هذا الفراغ القيادي عدم الاستقرار وانهيار لمعيار الذهب والنظام المالي المتكامل خلال فترة ما بين الحربين.

منظرو مقارنة الاستقرار المهيمن انتقدوا عدة جوانب من سلوك الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات العشرينات وأوائل الثلاثينات، وكانت صادراتها من رأس المال مؤيدة للتقلبات الدورية، إذ أنها توسعت بسرعة عندما كان الاقتصاد الأمريكي مزدهراً من منتصف إلى أواخر العشرينيات من القرن العشرين، ولكن بعد ذلك توقفت بشكل مفاجئ في عام 1928، كما أن نمو الاقتصاد تباطأ.

انهيار إقراض الولايات المتحدة الأمريكية ولد أزمات في موازين المدفوعات لكثير من البلدان الأجنبية التي كانت تعتمد على القروض الأمريكية لتغطية العجز في مدفوعاتها الخارجية. ثم زادت الولايات المتحدة الأمريكية من صعوبات هذه البلدان من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات مع إقرار قانون -smoot hawley، مع انهيار الثقة في الأسواق المالية الدولية في أوائل الثلاثينات، كما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ على عاتقها دور المقرض-الملاذ الأخير أو حتى إلغاء ديون الحرب التي تقاوم الأزمة⁽¹⁾.

⁽¹⁾-John Ravenhill, Op.Cit, P: 217.

المطلب الثاني: النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهدمة ولذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944 في برينتن وودز لبحث إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي، وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة نيوهامبشير بالولايات المتحدة في يوليو عام 1944 وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب شعوب العالم.

أولاً: المقدمات التاريخية للنظام النقد الدولي الراهن

نتج عن خروج الدول عن قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين حدوث تخفيضات متتالية للعملة الرئيسية (الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني)، كما ساعدت النتائج المعروفة للحرب العالمية الثانية بوقت معقول البحث عن إيجاد نظام نقدي دولي، كما ساهمت أيضاً في وضع بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد.

ودار النقاش حول طبيعة الهيمنة في داخل رأس المال الدولي، حيث كان الصراع بين المملكة البريطانية في سبيل استبقائها على الأقل على بعض هيمنتها على الاقتصاد الدولي فيما بعد الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من الحرب باقتصاد قوي.

1. مضمون المشاريع المقترحة في اجتماع برينتن وودز: بدأ تنظيم السوق الدولية بمشروعين أحدهما بلوره الاقتصادي الإنجليزي كينز والآخر بلوره الاقتصادي الأمريكي هاري هوايت وكيل وزارة المالية الأمريكية.

أ. المشروع البريطاني - اتحاد المقاصة الدولية:- اقترح هذا المخطط من طرف جون مينارد كينز وتضمن إنشاء وحدة نقدية دولية هي **البانكور** تتحدد قيمتها إلى الذهب (غير قابلة للتحويل إلى ذهب) لكن بمعدل يمكن تغييره، إن سعر تعادل عملات الدول التي تنضم إلى هذا النظام الجديد سيتحدد بالنسبة إلى **البانكور** دون أن تتمكن الدولة العضو من تعديل هذا السعر من طرف واحد، كما اقترح هذا المخطط إقامة اتحاد دولي للمقاصة ليحل محل اتفاقات المقاصة والدفع الثنائية السائدة سابقاً، إن إنشاء هذا الاتحاد يسمح بإجراء المقاصة بين أرصدة مختلف الدول من **البانكور**، وأيضاً إنشاء نظام لتقديم القروض من الدول التي لديها فائض من هذه العملة الدولية إلى الدول التي تعاني من العجز، وهذا بدوره يتطلب وضع نظام لمراقبة الأرصدة الدائنة والمدينة والتأثير على تقلباتها.

إن الأسس التي قام عليها هذا المشروع كانت تخدم المصالح الخاصة لإنكلترا وتتجاوب مع أهدافها التي ترمي إلى تحقيقها بإقامة هذا النظام الجديد، فقد كانت إنكلترا تسعى إلى إيجاد الكيفية المناسبة التي تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الدولارات لإعادة بناء الاقتصاد وتصحيح العجز الكبير في ميزان

المدفوعات، استخدام السياسة النقدية بحرية كاملة دون القبول بفرض قيود معينة وتقوية مركز الإسترليني وبشكل خاص مقابل الدولار مع تمكين لندن من القيام بدورها كسوق نقدية دولية متطورة⁽¹⁾.

ب. **المشروع الأمريكي:** رفض هاري هويت إنشاء بنك مركزي عالمي بل طالب بإنشاء صندوق أين يلعب الدولار الأمريكي فيه دورا هاما، بحيث يقوم هذا الصندوق بتصحيح حالات عدم التوازن للدول التي هي في وضعية صعبة بإعطائها قروضا، وتساهم الدول الاعضاء في هذا الصندوق سواء بمساهمات نقدية أو بالذهب تبعا لتعليمات صارمة، وقد جاء اتفاق المؤتمرين متأثرا بالمخطط الأمريكي أكثر من تأثره بالمخطط الإنجليزي، وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية ووقوف دول أمريكا اللاتينية إلى جانبها، وبهذا استطاعت التغلب على معارضيها في مؤتمر بريتون وودز، وخاصة إنجلترا التي لم تحصل على تأييد ممثلي الإمبراطورية بنفس الحماس⁽²⁾.

وعلى العموم فقد تلخص جوهر اقتراحه في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتجنب أساليب إفقار الغير الناجمة عن التخلف في أسواق الصرف والتخفيضات المستمرة في العملة⁽³⁾.

وتم عرض المشروع للتداول واتخاذ القرار في عدة اجتماعات متتالية انتهت بإجماع الآراء حول صلاحية المشروع الأمريكي رغم محاولة إنجلترا وبعض الدول المعارضة لهذا المشروع، إلا أن علاقات القوى مالت لصالح القوى الاقتصادية وسياسيا الولايات المتحدة الأمريكية.

1. مضمون وخصائص نظام بريتن وودز: يقوم نظام بريتن وودز على جملة من الخصائص تشمل ما يلي:

■ الاستناد إلى قاعدة الصرف بالذهب وهو يرتكز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب ومن ناحية أخرى تثبيت سعر صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي ومن ثم تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار؛ حيث ثبت سعر الدولار الأمريكي مقابل الذهب عند 1 دولار = 35 أوقية ذهب؛

■ تعاون الدول فيما بينها على رفع الحواجز، وذلك بأن تتوقف الدول المشاركة في المؤتمر عن فرض القيود عن عمليات الصرف داخل أراضيها كالسيطرة على تحركات النقد الأجنبي، وعدم الأخذ بنظام

(1) - مروان عpton، أزمت الذهب في العلاقات النقدية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

(2) - طارق شوقي، (2009): أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 5.

(3) - أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، (2005): اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص: 162.

الأسعار المتعددة والتوقف عن عقد اتفاقيات الدفع الثنائية إلا إذا كانت تهدف إلى مراقبة تحركات رؤوس الأموال على أن لا تعرقل سير العمليات التجارية الدولية، لكن المؤتمرين اتفقوا على الاحتفاظ بحق استمرار تطبيق القيود التي فرضت أثناء الحرب على التي فرضت أثناء الحرب على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالعمليات الدولية الجارية لمدة أقصاها سنة في أبريل 1951 بعدها تزول القيود بين الدول؛

■ فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وذلك لتقادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة؛

■ استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمها للتدهور بأكثر من 1 بالمائة من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها وشراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1 بالمائة من سعر التعادل.

2. المبادئ الأساسية لمؤتمر بريتن وودز: حاول المؤتمر مراعاة عدة مبادئ أساسية نلخصها فيما يلي:

■ سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية وينبغي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدى القصير مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف إذا استوجب ذلك؛

■ تحقيق المصلحة السياسية والاقتصادية بإيجاد نظام التجارة متعددة الأطراف وتحقيق قابلية العملات للتحويل؛

■ إن اختلال ميزان المدفوعات يعتبر مسؤولية مشتركة بين دول العجز ودول الفائض؛

■ في كثير من الأحيان ترجع الاختلالات النقدية إلى أسباب غير نقدية، وهنا يجب على المنظمات النقدية أن تتعاون مع منظمات أخرى لعلاج هذه الاختلالات؛

■ إن أفضل الطرق لتحقيق التعاون النقدي هو استخدام منظمة دولية ذات وظائف محددة؛

■ إن زيادة الاستثمارات الدولية أمر حيوي للاقتصاد، ومن هنا وفي سبيل تطبيق هذه المبادئ أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 سبتمبر 1945 ليقوم بعدة وظائف ومهام مشتقة من هذه المبادئ؛

لقد امتدت مرحلة الاستقرار النسبي من 1946 حتى نهاية الخمسينات وما ميز هذه المرحلة هو الاستقرار النسبي للدولار، ولقد ساعد تراكم 75% من احتياطي الذهب الرسمي في العالم لدى الولايات المتحدة على أن تقرر هذه الأخيرة إعطاء لكل دولة تريد التخلي عن الدولارات التي تملكها الذهب فقط وليس بعملة الوطنية.

4. نهاية نظام بريتن وودز: على الرغم من أن النظام المالي العالمي عرف عودة استقرار بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه لم يعمر طويلا، حيث ظهرت العديد من الاختلالات عجلت بانتهائه.

أ. **حيثيات الانهيار:** ارتكز نظام بريتن وودز على التزام الخزنة الأمريكية ببيع الذهب للبنوك الأمريكية والمؤسسات المالية في العالم، وفق 35 دولار للأوقية، مما يعني تحقيق توازن بين المخزون الذهبي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبين الالتزامات القصيرة الأجل المترتبة عليها، الأمر الذي ينعكس على توازن ميزان المدفوعات.

لكن حالة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي منذ خمسينيات القرن العشرين، أدت إلى تقلص احتياطات الذهب في الخزنة الأمريكية، واقترح ضرورة تعديل أسعار بعض العملات الدولية برفع معدلاتها، وأمام رفض تلك الدول (خاصة ألمانيا)، اضطرت الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى الخارج، وبدأت التحويلات نحو عملات قوية كالمارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري، وهو ما أدى إلى مزيد من الاختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي⁽¹⁾.

في ظل هذه الاختلالات كانت الولايات المتحدة الأمريكية أمام ثلاث خيارات⁽²⁾:

■ إجراء تخفيض كبير في نفقات الدفاع، إلا أن هذا الاقتراح اعتبر مرفوضاً من وجهة نظر السياسة الدولية؛

■ تخفيض قيمة الدولار، واعتبر هذا القرار مرفوضاً أيضاً، لأن الدولار عملة دولية ولا يجب تخفيضه في نظر الولايات المتحدة الأمريكية؛

■ رفع أسعار الفائدة للحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال والعمل على جذبها، إلا أنه لم يؤخذ بهذا الاقتراح أيضاً ضناً بأن أسعار الفائدة على المدى الطويل تؤدي إلى تخفيض معدلات نمو الاقتصاد.

وفي ظل انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية مقارنة بالأوروبية عرفت رؤوس الأموال نزوحاً كبيراً نحو الخارج مما زاد الطين بلة، وبالتالي ردت الولايات المتحدة في 15 أوت 1971، على العجز التجاري الضخم بجعل الدولار غير قابل للتحويل إلى ذهب، ووضعت في المقابل 10% تكلفة إضافية على الواردات وبرنامجاً لمراقبة الأجور والأسعار، وسمحت للعديد من العملات الرئيسية بتعويم قيمتها مقابل الدولار، وبحلول نهاية 1971 أعيد تقييم العديد من العملات، حيث ارتفعت قيمة المارك الألماني والين الياباني على حد سواء بأكثر من 12% في حين بدأ الدولار عشية من التراجع، وقد صرحت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها غير راضية على دعم نظام قائم على أساس الدولار، معتبرة أن تكاليف كون الدولار عملة احتياطية دولية أكبر من المكاسب المتحققة من ذلك، وبذلك تم التحول عن قاعدة الصرف بالدولار.

(1) - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 199-200.

(2) - فاطمة الزهراء خبازي، (2013): النظام النقدي الدولي: المنافسة - أورو-دولار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 38.

أكبر عشر دول في ديسمبر 1971 دعت إلى عقد اجتماع سميثسونيان في واشنطن، ونتج عن ذلك اتفاق سميثسونيان، حيث تقرر رفع الولايات المتحدة لسعر الذهب إلى 38 دولار للأوقية (أي تخفيض قيمة الدولار)، في حين رفعت البلدان الأخرى من قيمة عملتها بنسبة تصل إلى 10 بالمائة، مع رفع الحد المسموح به لحركة سعر الصرف من 1 بالمائة إلى 2,25 صعوداً وهبوطاً، وخفض الدولار مرة أخرى بنسبة 10 بالمائة، (أوقية الذهب تعادل 42,22 دولار) وهذا نظراً لكون التخفيض السابق غير كاف لتحقيق الاستقرار في النظام، إضافة إلى الضغوط الكبيرة لبيع الدولار⁽¹⁾.

ونظراً للتخلي عن قاعدة الذهب، قررت الدول الستة المؤسسة للسوق الأوروبية المشتركة، في مارس 1972 تعويم عملاتها بشكل مشترك مقابل الدولار في حدود 2,25 فوق أو تحت سعر التعادل، في مارس 1973 قررت السلطات النقدية في الدول الصناعية الكبرى إطلاق حرية التعويم لعملاتها⁽²⁾.

ب. الأسباب الرئيسية لانتهاء نظام بريتن وودز: مما سبق نلخص الأسباب الرئيسية لانتهاء نظام بريتن وودز فيما يلي:

- لم يسمح النظام بأي نوع من أنواع التصحيح التلقائي لاختلال في ميزان المدفوعات الدولية، هذا لأن الولايات المتحدة لم تقم بتعديل قيمة الدولار بعد إعلان عدم قابليته للتحويل إلى ذهب بل بقيت تصر على أن الدول الأخرى هي التي يتعين عليها أن ترفع قيم عملاتها بالنسبة للدولار، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق مكاسب تجارية حيث أن رفع قيمة العملات الأخرى يجعل أسعار الصادرات الأمريكية في وضع تنافسي أفضل؛

- معاناة النظام من تناقض جوهري بسبب سيطرة الدولار الأمريكي، فاستقرار النظام كان يتوقف على استقرار قيمة الدولار؛

- عجز الصندوق عن القيام بدور المركز النقدي في إدارة الدول حيث كان يتخذ موقفاً سلبياً في تطبيق بعض مواد الاتفاق؛

- تحركات رؤوس الأموال.

وبعد انتهاء نظام بريتن وودز ساد نظام التعويم وقد كان لانتهاء هذا النظام أثر على الدول النامية حيث زادت حدة المديونية إلى الخارج، زيادة عجز في موازين المدفوعات، استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية، استيراد التضخم، انخفاض حجم التدفقات الميسرة وتدهور أسعار الصرف.

(1) - Maurice D Levi, (2009): **International Finance**, 5th Ed, Routledge, New York, P: 238.

(2) - عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

ثانيا. التحركات الدولية لرؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الثانية

إذا كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية شهدت وجود أنماط رسمية للتمويل وهي التدفقات الرأسمالية الحكومية، فإن فترة ما بعد الحرب قد عرفت توسعا كبيرا في هذا النمط من التمويل بالإضافة إلى ظهور أنماط تمويل متعددة الأطراف.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج للإنعاش الاقتصادي وهو ما يسمى مشروع مارشال سنة 1947 وتم تقديم ما مقداره 11 مليار دولار لأوروبا الغربية خلال الفترة 1948-1951، ومبلغا قدره 2,6 مليار دولار خلال الفترة 1951-1953، وهكذا انتعشت اقتصاديات دول أوروبا تدريجيا وتحسنت موازين مدفوعاتها وزادت الاحتياطات الخارجية لها وأعلنت قابلية عملاتها للتحويل، وبذلك بدأت أسواق المال في أوروبا والولايات المتحدة تتكامل وبدأت البنوك الأوروبية خاصة في لندن وسويسرا بالتعامل بالدولار منذ نهاية الخمسينات وهكذا بدأت تنشأ أسواق الأورو-دولار.

وأهم ما يميز التمويل الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو تنوعه بين التمويل الرسمي والخاص والثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي والدولي، وقد ظهرت في تلك الفترة مؤسسة التمويل الدولي سنة 1956 وهيئة التنمية الدولية سنة 1960، وتم ظهور العديد من المنظمات الإقليمية وبنوك التنمية التي عملت في مجال منح القروض متعدد الأطراف.

وقد شهد عقدا الستينات والسبعينات من القرن العشرين حدوث تحولين رئيسيين في مجال تحرك رؤوس الأموال الدولية وهما:

تحول رأس المال من الأسهم إلى الدين، ومن التمويل الرسمي إلى التمويل الخاص وهو ما أدى إلى تراكم شديد في المديونية الخارجية لبعض الدول وانفجار الأزمة في عقد الثمانينات.

المطلب الثالث: المديونية المعمة 1973-1981

بعد انهيار نظام بريتن وودز ظهرت قواعد جديدة وأطراف جديدة ووسائل عمل جديدة، هذه كلها مظاهر نقدية ومالية دولية جديدة ظهرت بعد عام 1973، وقد توافقت هذا التغير في المظاهر والمعالم مع أزمة نظامية كما عبر عن فشل الجهات الرسمية التي أصبحت غير قادرة على تنظيم مرحلة انتقالية إلى نظام نقدي جديد.

أولا: مواصفات النظام المالي والنقدي خلال الفترة 1973-1981

تميز النظام المالي والنقدي خلال فترة السبعينات بما يلي:

1. **تزايد إعادة تدوير الإيرادات النفطية:** لقد نتج عن ارتفاع أسعار النفط الذي تزامن مع حرب أكتوبر 1973 تحقيق الدول المصدرة للنفط لفوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها، حيث لم تستطع خطط التوسع في

الإفناق الاستثماري والاستهلاكي في تلك الدول أن تستوعب هذه الفوائض، حيث اتجه الشطر الأكبر من هذه الفوائض للاستثمار في السندات التي طرحها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، سندات الخزينة البريطانية والأمريكية وبنوك تجارية أوروبية وأمريكية.

وقد ساعدت عملية إعادة تدوير الأموال النفطية إلى أسواق النقد الدولية إلى تسريع حركات رؤوس الأموال الساخنة على نطاق دولي، حيث أصبح هناك فائض في حجم الأموال السائلة القابلة للتنقل من بلد إلى آخر وقد ساعد على هذا تطور وسائل الاتصال، شبكة المصارف الدولية والشركات المتعددة الجنسيات⁽¹⁾.

2. الفوضى النقدية والتعويم المدار: بداية من سنة 1973 أصبح النظام النقدي الدولي يقوم على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف التي نتجت عن انهيار نظام بريتن وودز لمواجهة الفوضى التي سادت أسواق الصرف الأجنبي والمضاريات التي أحدثت العديد من الاختلالات.

وفقا لهذه القاعدة تقوم السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، وهكذا انتهى الأمر إلى تحرك الصندوق في اتجاه إدخال تعديلات على اتفاقية إنشائه، وتم التوصل إلى اتفاق بيان بعض أحكام الصندوق أطلق عليه اتفاقية **جامايكا** والذي دخل حيز التنفيذ في عام 1978 وانعقد مؤتمر جامايكا في جانفي 1976 أين لمح الصندوق بنظام سعر الصرف المعموم⁽²⁾.

وتضمن التعديل الثاني لاتفاق صندوق النقد الدولي بعض الأحكام الجديدة فيما يتعلق بدور الذهب في النظام النقدي الدولي تلخص فيما يلي⁽³⁾:

- الإلغاء الرسمي للذهب والسماح للبنوك المركزية للدول الأعضاء ببيع الذهب وشراؤه في الأسواق دون قيود؛
- إنهاء دور الذهب كوحدة لتقييم حقوق السحب الخاصة وعدم إمكانية اتخاذه كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق حتى لو أعيد نظام أسعار التعادل مستقبلا؛
- إلغاء كل الأحكام المنظمة باستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الأعضاء ومن أمثلة ذلك عدم استخدام الذهب في دفع حصة الأعضاء الجدد في الصندوق أو زيادة حصص الأعضاء القدماء في الصندوق.

(1) - لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 73-86.

(2) - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 217-218.

(3) - لقمان معزوز، شريف بودري، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

3. ارتفاع معدلات التضخم: لقد شهدت أغلب دول العالم خلال هذه الفترة ارتفاعا في معدل التضخم، وهذا نظرا لما انطوت عليه آلية نظام بريتن وودز من آلية تضخمية واضحة بسبب اتخاذ الدولار كعملة احتياط دولي وكيف أدى ذلك إلى خلق إفراط في السيولة الدولية مصدرها العجز المستمر في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية استمر إلى ما بعد اتفاقية جاميكا بسبب استمرار اضطلاع الدولار بهذا الدور، واستمرار هذا العجز⁽¹⁾.

وقد راجت خلال هذه الفترة حجتين زائفتين، الأولى ترى أن هذا التضخم الذي تزامن مع الركود والبطالة يرجع لارتفاع أسعار النفط عالميا، أما الحجة الثانية فتتضمن في زيادة معدلات الأجور التي يتقاضاها العمال في البلدان الرأسمالية الصناعية.

إلا أن هناك مجموعة من التفسيرات التي ترفض تبرير مشكلة التضخم في البلاد الصناعية على أساس ارتفاع أسعار النفط وزيادة الأجور، وإنما ترجعه إلى⁽²⁾:

▪ تعاضم السيطرة الاحتكارية على الأسواق؛

▪ النفقات العسكرية الباهظة؛

▪ تزايد الاعتماد على التمويل بالعجز.

وقد نجحت بعض الدول الرأسمالية في مواجهة التضخم من خلال السياسات الانكماشية التي نتج عنها انخفاض معدلات نمو الأسعار ولكن ارتفاع معدلات البطالة.

3. تغير في هيكل القروض: ينبغي الإشارة إلى أن هيكل القروض أصبح أكثر فأكثر بين البنوك، والتي ستكون بذلك قناة كثيفة خاصة لتحويل الخطر المتزايد.

تطور التدفقات بين البنوك جعل الأطراف الآخرين أكثر اعتمادا على بعضهم البعض، كما أن مرونة المعروض من القروض أصبحت كبيرة جدا وتساعد على خلق اقتصاد دولي للديون المعممة.

إن خصخصة احتجاز السيولة الدولية أظهرت أنها لم تكن هناك لحل الاختلالات المالية ولكن لتمويلها والتغير في هيكل القروض إلى قروض بين البنوك جعلت التأثيرات المتبادلة بين البنوك كبيرة جدا⁽³⁾.

(1) - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

(2) - المرجع نفسه، ص: 240.

(3) - Bernard Elie, Op. Cit, P: 216

ثانيا: العجز الكبير للبلدان النامية

أدت الفوضى النقدية التي تلت انهيار نظام بريتن وودز إلى التأثير على البلدان النامية دون أن تؤثر هي الأخرى على الدول الأخرى، وهذا نظرا للهيكل الاقتصادي المشوه الذي صاغته الدول الرأسمالية الكبرى خدمة لمصالحها.

وتتمثل أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية العالمية في زيادة عجز موازين المدفوعات، استنزاف الاحتياطات النقدية الدولية، استيراد التضخم، انخفاض حجم المعونات الميسرة، تدهور أسعار الصرف وأخيرا الوقوع في فخ المديونية الخارجية، والتي تعتبر حيلة للآثار السابقة وأصبحت تثير اهتمام الاقتصاد العالمي بأسره.

وقد ظهرت أزمة المديونية في السنوات الأخيرة من السبعينات وفي بداية الثمانينات مع صعود الأحزاب اليمينية التي رسمت برامجها الاقتصادية تحت ظل توصيات نقديين بقيادة Milton Friedman (ميلتون فريدمان) كان هدفها الرئيسي هو محاربة الكساد التضخمي، وسقوط الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تتبنى السياسة الكينزية في إنجلترا والولايات المتحدة.

وقد رسمت البرامج الاقتصادية للأحزاب اليمينية الخطوات التالية⁽¹⁾:

- رفع أسعار الفائدة في معظم اقتصاديات دول أوروبا الغربية مما أدى مباشرة من خلال الأسواق الدولية لرؤوس الأموال إلى تضخم تكاليف الاقتراض في الدول النامية؛
- محاولة اختراق الدول الاشتراكية بزيادة التعامل معها، قصد تصريف فائض منتجاتها في أسواق الدول الاشتراكية، واستثمار جزء من فوائض رؤوس أموالها داخل مناطق الدول الاشتراكية، بحيث خفف كل هذا من أزمة الكساد التضخمي؛
- تشديد استغلال الدول النامية من خلال إغراقها في الديون الخارجية والتهم الفوائض البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وذلك عن طريق توظيفها في شكل استثمارات بالبنوك والمؤسسات المالية والنقدية في دول غرب أوروبا وأمريكا (اليورو-دولار)، بفعل تزايد الإيداع بالدولار خارج الولايات المتحدة الأمريكية وظهر ما يسمى اليورو-دولار، وتراكمت مبالغ ضخمة في بنوك لندن ونيويورك وباريس وألمانيا الاتحادية. إثر ذلك فتحت هذه الأخيرة فروعها لها في مختلف الدول لجلب هذه الودائع، وإعادة إقراضها إلى الدول النامية بأسعار فائدة مرتفعة، والجدير بالذكر هو أنه في وقت أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي، نما فيه رأس المال الدولي الذي تعاضم من ظاهرتي اليورو-دولار والبترو-دولار، حيث كان

(1) - آمال قحاييرة، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 3، ص ص:

الطلب على هذه الأموال من طرف الدول الرأسمالية ضعيفا، بسبب ضعف معدلات الربح في قطاعات الإنتاج وركود الأسواق، ومن تم ضرورة توجيه تلك الأموال لإقراض الدول النامية التي في حاجة إليها بغية توظيفها.

وهكذا أمكن تصدير أموال اليورو-دولار والبترو-دولار إلى الدول النامية في حقبة السبعينات من خلال البنوك التجارية الدولية، وبسبب سهولة حصول الدول النامية على القروض خلال السبعينات تعاظمت ديونها الخاصة.

يبرز الجدول الموالي تطور الديون الخارجية للدول النامية للفترة 1970-1985.

الجدول (04): تطور الديون الخارجية للدول النامية بين 1968-1980

الوحدة: مليار دولار

1985	1982	1979	1973	1970	السنوات
952,5	752,9	456,6	110,6	66,9	مجموع الديون الخارجية

Source : Véronique Kessler, (1990): *La Dette du Tiers Monde : 1970-1990*, Revue D'économie Financière, Vol.14 N°2, P: 160.

يتضح من خلال الشكل أن قيمة الديون الخارجية للدول النامية عرفت تزايدا كبيرا، حيث بلغت قيمتها سنة 1970 حوالي 66,9 مليار دولار، لتصل سنة 1973 قيمة 111 مليار دولار بزيادة قدره 2 أضعاف أما خلال سنة 1979 فبلغت قيمة الديون الخارجية 4 أضعاف عما كانت عليه سنة 1973، أي 456.6 مليار دولار، لتصل قيمة الديون الخارجية للدول النامية سنة 1982 حوالي 753 مليار دولار، ووصلت إلى حدود 952,5 مليار دولار سنة 1985 وهي زيادة كبيرة تدل على الفخ الذي وقعت فيه الدول النامية.

تزامنت أزمة مديونية الدول النامية مع الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تأثير كبير على الدول النامية وخاصة التي تستورد الطاقة، حيث زاد عجز الحساب الجاري لهذه الدول ونظرا لضعف الادخارات المحلية، لجأت الدول النامية إلى الاستدانة من الدول الأجنبية، وهو ما أوقعها في أزمة مديونية، خاصة مع قرب تاريخ استحقاق الديون وعدم القدرة على دفع قيمة الديون وخدمتها.

في مقابل هذا واجهت الدول النامية مجموعة من الصعوبات الداخلية والخارجية، فمن الداخل تعثرت جهود التنمية في هذه الدول، ونتج عن ذلك تدهور مستويات المعيشة وارتفاع البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أما على الصعيد الخارجي فقد اصطدمت الصادرات بانخفاض الطلب عليها، بسبب انعكاس حالة الكساد في الدول الصناعية والقيود التي تضعها الدول المتقدمة عليها، في حين زاد ميول هذه الدول

للاستيرادات ذات الأسعار المرتفعة، ونتيجة تفاعل كل هذه العوامل ارتفع عجز موازين المدفوعات وزاد ميلها للاقتراض الخارجي⁽¹⁾.

لقد نتج عن نمو الديون الخارجية المستحقة والأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية الغير مواتية مجموعة من الآثار نوجزها فيما يلي⁽²⁾:

■ نمو كبير جدا في أعباء خدمة هذه الديون حيث ارتفعت مدفوعات الأقساط والفوائد للدائنين من 6 بليون دولار (منها 2 بليون دولار مدفوعات فوائد) عام 1970 إلى 135 بليون دولار (منها 74 بليون دولار للفوائد) عام 1985؛

■ أصبحت المدفوعات تلتهم نسبة هامة من إجمالي حصيللة صادرات البلدان النامية، وصلت إلى 35 بالمائة، مع إنها زادت عن 100 بالمائة في العديد من الدول، وهذا ما أضعف قدرتها على الاستيراد؛

■ التناقص السريع في الانتقال الصافي للموارد المقترضة، أي بمعنى أن تلك الأعباء التهمت جزء أكبر من القروض التنموية الجديدة؛

■ ظهور أزمات نقد أجنبي في البلاد المدينة، وتدهور سريع في أسعار الصرف للعملة المحلية، نتيجة نمو عبء الدين بأسرع من نمو حصيللة الصادرات؛

■ تعثر عدد من البلدان في سداد ديونها الخارجية في مواعيدها المستحقة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الجدارة الائتمانية فيها لدى أسواق الإقراض الدولي، ونتج عن ذلك تحوط الدائنين وتشددهم في شروط الإقراض الجديد وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمانات متنوعة.

إن هذه الآثار كان بالإمكان مواجهتها، قبل سنة 1982، إذ بإمكان نظام الائتمان الدولي أن يوفر السيولة الكافية لتمويل عجز موازين المدفوعات هذه البلدان، ودفع أعباء ديونها الخارجية، لكن على العكس من ذلك شددت الدول الدائنة الحصار على الدول المدينة، مما أدى إلى إعلان العديد من الدول عن توقف دفع أعباء ديونها، هذا الأمر ونظرا لتهديده للبنوك الأمريكية الدائنة، تم تقديم حزم إنقاذ مالي لانتقاد الدول المدينة من الإفلاس، حتى تستطيع مواصلة الدفع للبنوك الدائنة تحت إطار ما يسمى بإعادة جدولة الديون.

أدت هذه الأزمة إلى تشديد السياسات الائتمانية، وانخفاض كبير في القروض الموجهة للدول النامية مما زاد من الضغوط وعدم قدرة هذه الدول على سداد ديونها الخارجية، من جهة وتعرض الدول والجهات الدائنة لمخاطر الإفلاس نتيجة توقف هذه الدول عن الدفع.

(1) - آمال قحاييرية، مرجع سبق ذكره، ص: 145.

(2) - رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 283-285.

إن هذه التطورات التي لحقت بأزمة المديونية الخارجية لمجموعة البلاد المتخلفة تفسر عمليات إعادة الجدولة لتلك الديون، حيث استمرت الأزمة على مدار عقدين من القرن الماضي، وخضعت الدول المدينة لوصفة المؤسسات المالية الدولية تحت ما يعرف ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي⁽¹⁾.

المطلب الرابع: مالية الاقتصاد العالمي (ابتداء من عام 1982)

مدفوعا بتحرر الأسواق المالية وتشابكها نتيجة العولمة المالية خلال الثمانينيات، شهد النظام المالي العالمي طفرة رئيسية أدت إلى تحولات عميقة على مستوى هذا النظام.

أولاً: خصائص النظام المالي العالمي لفترة الثمانينيات

تميزت المرحلة الثالثة والأخيرة من تطور النظام المالي العالمي بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي:

1. تعميم السياسة النقدية: تميزت المرحلة الثالثة والأخيرة من تطور النظام المالي العالمي بتعميم السياسة النقدية القائمة أساساً على مكافحة التضخم والحركات الحرة لأسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية بشرط أن يحقق هدف مواجهة التضخم (إعطاء أولوية)، أي بمعنى أنه في عالم تهيمن عليه الملكية الخاصة على السيولة الدولية فإن السيطرة على هذه المعدلات يصبح أكثر وهمية، وبالتالي فإن السوق يسيطر عليه بشكل كامل على حركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

2. هشاشة النظام المالي العالمي: عرف النظام المالي العالمي ابتداء من الثمانينيات هشاشة كبيرة، تتمثل أهم مظاهرها في:

- استمرار ديون العالم الثالث وزيادة مخاطر انقطاع علاقات شمال-جنوب؛
- لجوء البنوك إلى تبادل وتعميم المخاطر (الأسواق)، أي التخلي عن التمويل المصرفي التقليدي والاستعاضة عنه بالتمويل بالأسهم الذي يخضع لظروف السوق المالية (التي تتميز عادة بالتقلبات المفاجئة والسريعة) وبالتالي يكون معروض القروض لا نهائي؛
- توسع أسواق الأدوات المالية المشتقة في سنوات الثمانينيات.

ثانياً: مظاهر النظام المالي العالمي بعد الثمانينيات

واحد من أكثر المظاهر المسجلة خلال السنوات العقود الماضية تتمثل في أسواق الوساطة المالية وتشمل عنصرين مترابطين للغاية: تزايد حجم الوساطة المالية المقدمة من البنوك بشروط يتم تحديدها بالكامل تقريباً

(1) - فريد كورتل، (2009): الأزمة المالية العالمية: التنبؤ بالأزمة، فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهةها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 3.

من خلال تفاعل قوى السوق، وثانياً: تزايد حجم الوساطة المالية التي تتم عن طريق أسواق رأس المال دون أن تظهر في ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية.

وبالتالي فالأسواق تتمثل في تعميم التمويل بأسعار السوق وترتبط بها ظاهرتان:

❖ التمويل عن طريق إصدار الأوراق المالية والتي تنامي على حساب التمويل البنكي التقليدي.

❖ العمليات البنكية التقليدية تتأثر بشكل متزايد بظروف الأسواق المالية.

وعموماً هناك ثلاثة مظاهر لأسواق الوساطة المالية والتي تميز النظام المالي العالمي:

1. المشتقات المالية: من المهم ملاحظة أن الأسواق لا تعني انخفاض دور البنوك، بل على العكس من ذلك هو تغيير في الدور الذي تلعبه، التطور الكبير جداً للنشاطات البنكية خارج الميزانية هي العلامة الأكثر وضوحاً لهذا التحول. لقد أدى التقلب الكبير في أسعار الفائدة وأسعار الصرف في السنوات الأخيرة التي يعانها النظام المالي العالمي إلى خلق طلب على المشتقات المالية، والدعوة إلى استراتيجيات تغطية أكثر فعالية، كما شهد اتجاهها آخر إلى إلغاء الوسطاء والذي سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك، وهي الظاهرة التي تؤدي إلى انخفاض في هوامش الربح على العمليات التقليدية والحاجة إلى مصادر جديدة للعوائد.

وأخيراً إن التغيرات الرئيسية في التوزيع الجغرافي للتدفقات الصافية للادخار والاستثمار على المستوى الدولي، والتغيرات في الإطار التنظيمي المالي أيضاً ساهمت بشكل كبير في الابتكار المالي.

هذه العوامل جنباً إلى جنب مع تطور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات أدت إلى تحفيز وتسريع تطور المشتقات المالية الجديدة التي تسمح للشركات بنقل المخاطر، والزيادة الإجمالية في السيولة الدولية وخلق فرص جديدة للمقرضين والمقترضين، وجميعها تضمن مصادر عوائد متنوعة للمؤسسات المالية.

تتمثل فائدة المؤسسات المالية من استخدام هذه الأدوات في الإمكانيات التي تقدمها بتجزئة مختلف مخاطر المعاملات المالية وتحويلها إلى الآخرين، أدت هذه الإمكانية في مبادلة الالتزامات إلى تجانس الشروط والظروف وتداخل الأسواق.

لا ينبغي التقليل من حجم سوق المشتقات المالية، إذ أنه وفقاً لبنك التسويات الدولية بلغ حجم التداول اليومي على عقود ودائع اليورو-دولار لمدة ثلاثة أشهر في عام 1989 حوالي 185 مليار دولار منها 160 مليار دولار في الولايات المتحدة نفسها، أين سجلت عقود اليورو متوسط حجم تداول يومي أكثر من 25 مليار دولار لأول شهرين من عام 1990، أما حجم التداول على عقود مبادلة أسعار الفائدة والعملات فكانت على التوالي بقيمة 1 تريليون و300 مليار دولار في نهاية 1988.

2. **تغير في طبيعة العمل المصرفي:** أدت أسواق الوساطة المالية إلى تغير طبيعة العمل المصرفي ومكانته في النظام المالي، إذ أن البنوك لم تكن هكذا من قبل خاصة من ناحية نوع العمليات، كما أن مستوى أرصدة المعاملات والودائع الادخارية لم تكن حساسة جدا للتغيرات الصغيرة في العوائد.

كان للبنوك في الواقع مصادر وموارد مستقرة جدا، حيث كان بالإمكان توقع مدى السحب بدقة إلى حد ما، إلا أنه مع نمو الأسواق، كان على البنوك أن تسعى بنشاط إلى إيجاد موارد مالية وتصبح أكثر تكاملا في النظام المالي مع بقية المكونات، كما أن تكاليف موارد البنوك أصبحت أكثر حساسية للسوق والفجوة بين سعر العرض والطلب.

قبل أسواق الأنشطة المصرفية، استندت السيولة على عدم تزامن مدفوعات الودائع والقروض، وكان التقييم من قبل البنوك على أساس جداول السداد والتكاليف وبالتالي مخاطر منخفضة، ومع أسواق الأنشطة المصرفية أصبحت تكاليف وموارد البنوك أكثر حساسية للسوق، أكثر عشوائية، في حين أن عوائد الاستثمار، تخضع لمعدلات فائدة متغيرة، كانت كذلك أقل وضوحا وتحديدا، والعصر الحالي هو عصر عولمة وانفتاح النشاط المالي، وهذا يؤدي إلى زيادة سيولة الأصول، ولكن أيضا في إطار نظام سعر الفائدة المتغيرة فإن التحركات تؤثر في استقرار السوق.

3. **تزايد المخاطر:** شهدت سنوات الستينيات تطوير سوق مالي دولي بشكل تقليدي، خلال سنوات السبعينات تميز بنقل المخاطر من الدائنين إلى المدينين، وبالتالي ضعف المقترضين في مواجهة ظروف السوق، سنوات الثمانينات تميزت بزيادة كبيرة لمصادر السيولة، هذه المرة الضعف ليس من جانب المقرض ولكن من جانب المؤسسات المالية.

إذ أن الأدوات المالية الجديدة لها العديد من المزايا للمتعاملين ولكن في الوقت نفسه، تعتبر هذه الأدوات جالبة للمخاطر: مخاطر التخلف عن السداد المقابل، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر أسعار صرف العملات...، هذه المخاطر على الرغم من أنها قد يكون لها تأثير كبير على نتائج والمركز المالي للمؤسسات، لا تظهر في البيانات المالية لها.

إن استراتيجية زيادة المدينين قد تظهر كوسيلة للدفاع ضد مخاطر التخلف عن السداد، لكن تعميم هذه الظاهرة ينتج عنه أثر معاكس من خلال جعل دوام مخاطر غياب السيولة والإعسار في النظام بأكمله. في الواقع، عولمة التدفقات النقدية والمالية تسمح بتأكيد انتقال المخاطر، وللوهلة الأولى فإنها قد تقلل من المخاطر الكلية من خلال تجميعها وتشتيتها بين مختلف الأطراف، المشكلة هي أن التحول النوعي لمكونات الميزانية وزيادة تقلب تكلفة الأموال وعوائد التوظيفات في السوق والأسواق تزيد من مستوى الخطر.

علاوة على ذلك يرافق هذه العملية أيضا زيادة في المعاملات، وبالتالي تضخم المخاطر وفقا لذلك في إطار أسعار الفائدة المتغيرة، فالخطر ليس فقط من جانب المدين ولكن أيضا من جانب المقرضين كما يعتبر النمو الهائل لنشاط الإقراض على مستوى الأسواق الدولية يعطينا خير مثال عن عملية تضخم المخاطر، حيث زادت القروض بخمس مرات تقريبا خلال العقد الماضي حيث ازدادت من 1274,4 مليار دولار إلى 6163,6 مليار دولار.

ولكن المعاملات بين البنوك هي المسؤول في المقام الأول عن هذا النمو، إذ أنها زادت بأكثر من سبعة أضعاف في عشر سنوات، مقابل ثلاثة أضعاف ونصف بالنسبة للإقراض من مؤسسات أخرى. اليوم على مستوى الأسواق الدولية للإقراض، الغالبية العظمى من الأنشطة تجري من وإلى البنوك، بحوالي 60%، تداخل مؤسسات الإقراض يجعلها مترابطة على نحو متزايد.

4. تحول السياسة النقدية: في ظل عولمة الأسواق وأهمية انتقال أثرها على البلدان المختلفة، خضعت السياسة النقدية لمجموعة من القيود الجديدة، إذ أنه ونظرا لهشاشة هوامش ربح المؤسسات المالية وسيولة الموجودات والمطلوبات قامت البنوك بتطوير إدارة محافظها، مما أدى إلى تدفقات نقدية كبيرة بشكل متزايد. بالنسبة للمؤسسات المالية، فإن كل سند يجب أن يعطي عائدا أمثل على أساس قيود السيولة الخاصة به على المدى القصير، أما المدى الطويل فلم يعد موجودا في الاقتصاد المالي، إذ نعلم أن العائد الذي يسعى إليه المستثمر الدولي يعتمد من جهة على الفجوة بين أسعار الصرف الفورية وأسعار الصرف الآجلة ومن ناحية أخرى، الفجوة بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة مع بقية الدول، أي أن التغيرات في العائد المتوقع، نتيجة تغير أسعار الصرف والفائدة، يؤدي إلى تعديل المحافظ الاستثمارية وبالتالي تحركات رؤوس الأموال وعمليات الصرف، والتي قد تسبب تقلبات كبيرة في سعر الصرف.

من ناحية أخرى بالنظر إلى التركيز على محاربة التضخم من قبل السلطات النقدية، فإن تحقيق الاستقرار في سعر الصرف سيكون عن طريق معدلات الفائدة، والتي لم تعد هدفا، ولكن أداة للسياسة النقدية تستخدم من أجل تحقيق استقرار أسعار الصرف، كما أن الأدوات الكلاسيكية لم تعد فعالة مقارنة بالأسواق المالية.

إن تطور النظام المالي العالمي لمدة ثلاثين عاما، تميز بطبيعة الحال بالتوسع الهائل في حجم وأنواع النشاط، ولكن بشكل خاص تشابك الأطراف على نحو متزايد، الهشاشة الكلية متأتية من ضعف النظام عندما واحد من روابطه يتخلى عنه، والخطر بيزيد مع نمو الاعتماد المتبادل.

تقلب أسعار الصرف وأسعار الفائدة، كلاهما سبب ونتيجة للأسواق، وكدليل عن ذلك السياسة النقدية التي تنحصر في التغير في أسعار الفائدة.

المبحث الثالث: العولمة المالية والتكامل المالي العالمي

حظيت العولمة وما يصاحبها من عمليات تكامل في جميع المجالات باهتمام بالغ في الدراسات الأكاديمية الحديثة قل ما يوجد له نظير، وهذا نظرا لامتدادات هذه الظاهرة وشمولها لمجالات دون استثناء فقد اضطلع الدارسون والباحثون على اختلاف اتجاهاتهم بمهمة مقارنة موضوع العولمة درسا وتحليلا وبيانا لمختلف أبعادها وتأثيرها وبنوا مواقف مختلفة منها.

المطلب الأول: مفهوم العولمة المالية

إن ظهور مصطلح العولمة لم يكن بالقديم، حيث ظهر حديثا أواخر القرن العشرين رغم أن تجليات هذه الظاهرة تعود إلى عقود مضت، إلا أن التناقضات الكبيرة التي شهدتها العالم حدثت من انتشار هذا المفهوم، غير أن هذا المفهوم ما لبث أن عاد للانتشار مرة أخرى مع التحولات الكبيرة في المجالات التكنولوجية التجارية والمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

أولا: تعريف العولمة ونشأتها

تعددت تعريفات العولمة بتنوع المداخل وكثرتها، حيث لا يمكن رصد تعريف موحد لهذه الظاهرة التي لها أبعاد معقدة ومتشابكة.

1. التعريف اللغوي: تستخدم العولمة بأشكال مختلفة في الأوساط الشعبية والأكاديمية لوصف عملية، ظرف نظام، قوة وعصر⁽¹⁾. ولا يجب الخلط بين العولمة كترجمة لكلمة globalisation الإنجليزية وبين التدويل أو جعل الشيء دوليا كترجمة لكلمة internationalisation، فالعولمة عملية اقتصادية في المقام الأول ثم سياسية ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا، أما جعل الشيء دوليا فقد يعني غالبا جعل الشيء مناسبا أو مفهوما أو في متناول مختلف دول العالم.

والعولمة تتداخل مع مفهوم التدويل ويستخدم المصطلحان للإشارة إلى الآخر أحيانا، ولكن البعض يفضل استخدام مصطلح العولمة للإشارة إلى تلاشي الحدود بين الدول وقلة أهميتها.

حسب قاموس أكسفورد، العولمة مشتقة من الفعل Globalizing أي عولم بمعنى أعطى الشيء طابعا عالميا.

2. التعريف الاصطلاحي: من أبرز التعريفات المقدمة للعولمة نجد مايلي:

⁽¹⁾-Manfred B Steger, (2009): **Globalization**, Sterling Publishing, New York, USA, P: 9.

■ العولمة هي التكامل بين الأنشطة السياسية، الاقتصادية والثقافية لشعوب منفصلة من الناحية الجغرافية و/ أو وطنية⁽¹⁾؛

■ العولمة هي التكامل القوي بين الأسواق، الدول القومية والتكنولوجيات⁽²⁾؛

■ العولمة هي مجموعة من العمليات التي تتطوي على زيادة وتنامي التدفقات متعددة الاتجاهات من الأفراد الأشياء، الأماكن والمعلومات فضلا عن الهياكل التي يوجهونها والتي تخلق الحواجز أو تسرع تلك التدفقات⁽³⁾؛

■ العولمة حسب صندوق النقد الدولي تعبر عن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها: زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا⁽⁴⁾؛

■ تشير العولمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى عملية ديناميكية ومتعددة الأبعاد للتكامل الاقتصادي حيث أصبحت الموارد الوطنية أكثر فأكثر قدرة على الحركة على الصعيد الدولي حيث تصبح الاقتصادات الوطنية مترابطة على نحو متزايد⁽⁵⁾؛

■ يعرفها Lamy pascal المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة على أنها: "مرحلة تاريخية من التوسع المتسارع لرأسمالية السوق كما شهدت في القرن 19 مع الثورة الصناعية، وهي تحول جذري في المجتمعات بسبب الثورة التكنولوجية التي أدت إلى إعادة توحيد القوى الاقتصادية والاجتماعية في البعد الإقليمي الجديد"⁽⁶⁾؛

■ العولمة هي تشبيك العالم وتحويله إلى قرية صغيرة بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية للدول الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات من أجل مصالح هذه القوى، أي أن العولمة جنوح إلى أفعال وافتعالات ناتجة عن مصالح لفئات عالمية محدودة⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن هناك اختلافا كبيرا بين الباحثين في حصر مفهوم العولمة ضمن مجال محدد، حيث ركز البعض على الجانب الاقتصادي باعتبارها تدويل الأسواق المالية وأسواق الخدمات

(1)-Gary J Wells et Al, (2001): **Globalization**, Novinka Books, New York, P: 38.

(2)- Idem, P: 38.

(3)-Georg Ritzer, (2011): **Globalization : The Essentials**, 1st Ed, John Wiley And Sous Ltd, United Kingdom, P: 2.

(4)- FMI Staff, (May 2008): **Globalization: A Brief Overview**, Available At: [Www. Imf.Org/ External/ Np/ Exr/Ib/ 2008/ 053008.Htm](http://www.imf.org/External/Np/Exr/Ib/2008/053008.Htm) (Le 21-08-2016).

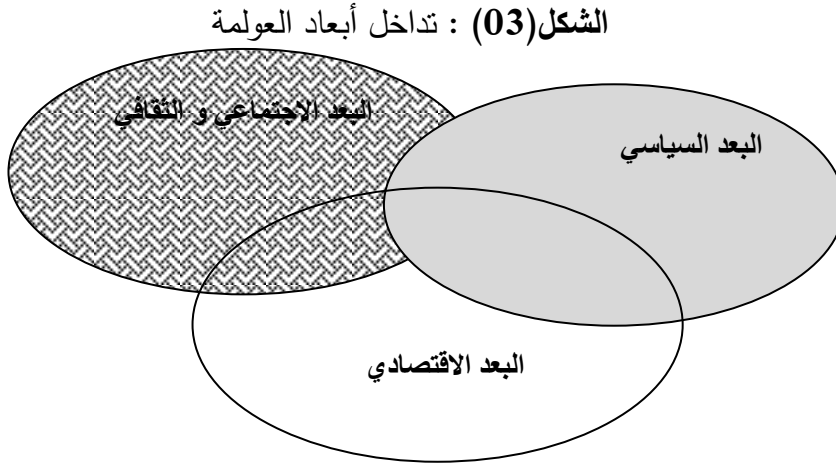
(5)- OECD, (2005):**OECD Handbook On Economic Globalization Indicators**, OECD, P: 11.

(6)- Pascal Lamy, **Humanising Globalization**, The WTO, Switzerland, Geneva, Available At: [Http://Www.Wto.Org/English/News_E/Sppl_E/ Sppl16_E.Htm](http://www.Wto.Org/English/News_E/Sppl_E/Sppl16_E.Htm).(Le 21-08-2016).

(6) – عبد العظيم حمدي، (2008): **عولمة الفساد وفساد العولمة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 119.

والسلع، أما البعض الآخر فاعتبرها عملية مركبة وشاملة لجميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية والتي تعبر عن التكامل بين هذه المجالات أو بين الأفراد، الدول والتكنولوجيا.

إن هذه التعريفات تجعلنا نكتشف أن العولمة هي ظاهرة معقدة وتشمل العديد من الأبعاد المتداخلة وهو ما يوضحه الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالب.

3. نشأة العولمة: إن محاولة تتبع نشأة العولمة تاريخيا تدفعنا إلى الحديث عن نموذج رولاند روبسون والذي قسم من خلاله مراحل تطور العولمة إلى خمس مراحل تشمل مايلي⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: الفترة الجنينية: بدأت هذه الفترة في أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وتعتبر هذه المرحلة عن مرحلة نمو المجتمعات القومية، وإضافة للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، حيث بدأت فيها الجغرافيا الحديثة وشاع التقويم الغريغوري.

المرحلة الثانية: فترة النشوء: بدأت واستمرت في أوروبا من منتصف القرن 18 حتى عام 1870 وما بعده وقد عرفت هذه الفترة تحول حاد في مفهوم الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت في هذا الشأن تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع معينة داخل الدولة، وفي هذا الشأن زاد المفهوم الأكثر تحديدا للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وبدأت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة: فترة الانطلاق: بدأت عام 1870 واستمرت إلى غاية العشرينات من القرن 20، وفيها ظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح، المجتمع القومي المقبول. كما نشأت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية

(1) - عبيرات مقدم، عبد المجيد قدي، (2002): العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث، العدد 01، ص ص: 36-42.

الفردية، وتم في هذه المرحلة إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت عملية صياغة أفكار خاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، كما حدث تطور كبير في عدد وسرعة الأشكال الكونية بالاتصال ونشأت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: فترة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت هذه الفترة من العشرينيات وحتى منتصف الستينيات حيث شهدت خلافات وحروب فكرية حول المفاهيم والمصطلحات الناشئة والمتعلقة بعملية العولمة حيث بدأت مع مرحلة الانطلاق، كما شهدت هذه الفترة صراعات كونية حول أشكال وصور الحياة المختلفة وفيها تم التركيز على حقوق الإنسان نتيجة حوادث الحرب التي تم فيها استعمال القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة: فترة عدم اليقين: بدأت هذه الفترة مع مطلع الستينيات وأحدثت اتجاهات وأزمات في التسعينات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة النووية، وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع الواحد، كما ظهرت الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، حيث أصبحت معظم الشعوب تتغنى بالحقوق المدنية، خاصة فيما يتعلق بحماية الأقليات في إطار حقوق الإنسان، وانتهى النظام الثنائي القومية وأصبح المجتمع المدني يحظى باهتمام بالغ.

المرحلة السادسة: مرحلة الهيمنة: بدأت هذه المرحلة مع بداية القرن 21، وتميزت هذه المرحلة بتعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بالاستعانة بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية الدولية⁽¹⁾.

4. العولمة في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي: تعتبر العولمة من المفاهيم التي أخذت حيزاً معتبراً في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي.

أ. تعريف العولمة وفقاً لباحثي الاقتصاد السياسي الدولي: لم يتفق دارسي الاقتصاد السياسي الدولي على تعريف موحد للعولمة ولعل أهم التعاريف المقدمة ما يلي:

■ يعرفها إيمانويل والرشتاين Emmanuel wallerstein على أنها "انتصار الاقتصاد العالمي الرأسمالي الموصول ببعضه البعض عن طريق التقسيم العالمي للعمل"⁽¹⁾؛

(1) - عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

(1) -Immanuel Wallerstein, (1998): **The Modern World System : Capitalist Agriculture And The Origins Of The European World-Economy In The Sixteenth Century**, In: R.J. Holton, Globalization And The Nation-State Macmillan Press, London, P: 11.

- يعرفها روبرت كوكس Robert Cox كما يلي: "تشمل مظاهر اتجاه العولمة، تدويل الإنتاج، التقسيم الدولي الجديد للعمل، حركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال، البيئة التنافسية الجديدة التي تسرع عملياتها تدويل الدولة مما يجعل الدول كوكالات للاقتصاد المعولم"⁽¹⁾؛
 - يعرفها روبرت جيلبين Robert Gilpin على أنها "تكامل الاقتصاد العالمي"⁽²⁾؛
 - يعرف روبرت كيوهان Robert Keohane العولمة على أنها تصف اتجاهها لتزايد التدفقات العابرة للحدود وشبكة كثيفة على نحو متزايد من الاعتماد المتبادل⁽³⁾؛
 - وفقا لروبرت كيوهان وجوزيف ناي المفكرين الأوائل للاعتماد المتبادل في سنوات السبعينات فإن العولمة تعبر عن حالة من العمل تتطوي على شبكات من الاعتماد المتبادل الممتدة على مسافات ممتدة عبر القارات، فالعولمة تحدث بالتالي اعتمادا متبادلا متزايد للمجتمعات والأطراف حول العالم⁽⁴⁾؛
 - بالنسبة لسوزان سترونج Susan Strange فإن العولمة لها معاني كثيرة جدا لدرجة أنها أصبحت موضوعا للسخرية، حيث استتكرت سوزان سترونج هذا المصطلح (globalisation) مستخدمة مصطلح globaloney (الهرف العالمي) لأنها تعرف بشكل واسع جدا⁽⁵⁾.
- وعلى الرغم من أن سوزان سترونج لم تدرج تعريفا واضحا للعولمة غير أنها تحدثت بإسهاب عن التحولات التي جاءت بها العولمة والأطراف الحديثة في الساحة الدولية، وفي هذا الشأن ترى سوزان سترونج أن الشركات المتعددة الجنسيات هي في كثير من الأحيان الأطراف الرئيسية لعولمة التبادلات التجارية، وهي المنظمة الرئيسية أو المحركات الرئيسية للنمو في العالم، العديد من القرارات يتم تحديدها من خلال استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات، حيث تقوم هذه الشركات بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات بين الدول، ومن خلال ذلك تعزز تداول الأفكار، الأدواق، التكنولوجيا، والخبرة⁽⁶⁾.
- انطلاقا من هذه الجملة من التعاريف يلاحظ أن أغلب المنظرين يرون في العولمة عملية التي تؤدي الى انخفاض الحواجز أمام المبادلات وتنتج ترابط متزايد بين الأطراف المختلفة، وهو ما ينتج عنه العديد من المظاهر الحديثة.

(1)-Robert Cox, (1999): **Multilateralism And The Democratization Of World Order**, Paper For The International Symposium On Sources Of Innovation In Multilateralism, Lausane, May 26-28 , As Cited In: J.A Scholte , The Globalization Of World Politics, An Introduction To International Relations, Oxford University Press, New York, P: 15.

(2)- Robert Gilpin, (2001): **Global Political Economy**, Princeton University Press, Princeton, P: 364.

(3)- Robert Keohane, (2002): **Power And Governance In A Partially Globalized World**, Routledge, London, P:15.

(4)- Stephane Paquin Et Dany Deschenes, Op.Cit, P: 38.

(5)- Stephane Paquin, (2009) : **Économie Politique Internationale**, Op. Cit, P: 22.

(6)- Stéphane Paquin et Dany Deschénés, Op.Cit, PP: 42-43.

أ. **الجدل الواسع حول العولمة ومظاهرها:** إن الغالبية العظمى من الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي الدولي يتفقون على أن العولمة تنتج تغيرات سريعة وجذرية والتي تغير السياسة العالمية.

إن العولمة المعاصرة التي تمتد أساسا من 1945 إلى يومنا هذا، ومع التسارع الكبير منذ سنوات الستينات والتي مر من خلالها العالم بتحويلات كبيرة تطلبت من الباحثين المراجعة التامة للنظريات وأدوات التحليل، وهذه التغيرات هي التي جعلت من الضروري وضع أسس حقل الاقتصاد السياسي الدولي.

ينقسم هؤلاء الباحثين إلى مدرستين المتعولمون والتحوليون، إلا أن هناك مجموعة من الكتاب يعتبرون من المشككين في ظاهرة العولمة وتضم هذه المجموعة روبرت جيلبين، ستيفن كراسنر وسامي كيوهان حيث يعتبر هؤلاء أن العولمة ليست إلا خرافة، ويجادل هؤلاء المشككون أن العولمة ليست ظاهرة جديدة لأن درجة عولمة الدول ليست مهمة بشكل كبير في يومنا هذا، من ما حدث منذ أواخر القرن التاسع عشر وبالتالي فالعالم لم يتغير فعلا وبالتالي ليس من الضروري إعادة النظر في أدوات التحليل النظرية للعلاقات الدولية، حيث اعتبروا المناهج النظرية التقليدية كافية لتحليل هذه العلاقات⁽¹⁾.

❖ **العولميون:** يركز معظم باحثي هذه المدرسة على الجوانب الاقتصادية والمالية للعولمة من منظور تاريخي، حيث أنه وفق سوزان بيرجر susan berger يمكن التحدث عن عولمتين، الموجة الأولى حدثت بين 1870 و1914، والثانية بعد عام 1945 مع تسارعها بعد عام 1960.

تعتبر أفكار بيرجر كرد على المشككين في العولمة حيث تميزت الموجة الأولى من العولمة بإزالة الحواجز والاندماج بين الأسواق الداخلية والخارجية التي عززت الاعتماد المتبادل. وإذا كان المشككون يرون في العولمة بأنها ظاهرة قديمة فإن معظم العولميين يعتقدون مع ذلك أن الفترة الممتدة من عام 1945 حتى يومنا هذا تمثل حقبة من التغيير غير المسبوق بسبب شدته، اتساعه، سرعته، وآثاره على النظام الدولي الحكومات والمواطنين في جميع أنحاء العالم.

تعتبر الموجة الثانية نتاج الابتكارات المؤسسية والتكنولوجية في المقام الأول، العديد من الدول اختارت إزالة العديد من الحواجز أمام التبادلات التجارية، حيث شهد العالم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحريرا تدريجيا للتجارة متعددة الأطراف من القيود ذات الطبيعة الكمية والنوعية، مع انطلاق الجات بالدعوة للتحرير والتخلص من القيود التنظيمية الوطنية الجولات المختلفة تمثل أكبر تاريخ تحرير تجاري حيث انتقل متوسط التعريفة الجمركية من 40 بالمائة عام 1947 إلى 10,7 بالمائة في عام 1967 ووصل إلى أقل من 4 بالمائة في يومنا هذا.

(1)- Ibid, P: 38.

كما عزز إنشاء التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة أو السوق المشتركة للجنوب الاتجاه نحو التحرير على أساس إقليمي⁽¹⁾.

إضافة إلى ذلك خلال الفترة 1970-2000 قامت الدول الغربية بإعادة النظر في دورها في الاقتصاد العالمي استجابة للعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية*، حيث نفذت سياسة نقدية أكثر دقة وضبطاً، أو محاولة القضاء على العجزات العامة، للحد من العجزات والأعباء التي توضع على السوق.

الغالبية العظمى من الدول الصناعية اعتمدت سياسات لتحرير اقتصاداتها، حاولت الحد من القيود المفروضة على الأطراف الخاصة، الشعارات الجديدة هي **المرونة والانفتاح**⁽²⁾، بداية من سنوات السبعينات دخلت الدول في موجة خصخصة انطلاقاً من جملة من الإجراءات كتحرير سوق العمل تحرير الأسواق المالية.

كما أن الموجة الثانية من العولمة نتجت عن العديد من التطورات التكنولوجية، وما نتج عنه من تطور في قطاع النقل البري، الجوي والبحري بالشكل الذي ساعد على تطور المبادلات التجارية، إضافة إلى هذا خلق تكنولوجيا معلومات جديدة سرع من وتيرة التحرير التجاري والاندماج.

العولمة المعاصرة كذلك تتميز بإنشاء قواعد ومؤسسات عالمية تم تصميمها لجعل العالم أكثر قابلية للتنبؤ، إنشاء منظمات دولية ليس بالظاهرة الجديدة، لكن التوسع المذهل لهذه المنظمات على العكس وهو أمر ظهر مؤخراً بدءاً من عام 1945، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نما عدد هذه المنظمات بشكل مذهل، حيث شهد العالم تأسيس البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، منذ ذلك الحين مع تكثيف المبادلات الدولية من السلع والخدمات، الاستثمار الأجنبي المباشر السياحة، التبادل الثقافي ومشاكل التلوث في جميع أنحاء العالم، التعاون الشديد ضروري من أجل تنظيم الساحة الدولية ومنع الاضطرابات والفوضى⁽³⁾. وبالتالي فالنظام العالمي شهد العديد من التطورات على عكس ما كان سائداً خلال الموجة الأولى للعولمة خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي.

❖ **التحوليون:** وفقاً للتحوليين فإن تعريف المشككين والعولميين للعولمة يرتبط بشكل كبير بالاقتصاد، مما يجعل من تهميش الظواهر الاجتماعية والسياسية كبيراً للغاية.

بالنسبة للتحوليين فالعولمة هي القوة المركزية وراء التغييرات السريعة على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، السياسي والتي أعادت بناء المجتمعات الحديثة والنظام العالمي. وفقاً لـ **ديفيد هولد** david

(1)- Ibid, P: 39.

* اعتمدت الدول خلال هذه الفترة على النموذج الفوردي والكينزي.

(2)- Idem.

(3)- Ibid, P: 40.

held، أنطوني ماغراو anthony mcgrew، ديفيد غولدبلات david goldblatt، جوناثان بيراثون jonathan perraton، فإن العولمة تعبر عن عملية أو مجموعة من العمليات التي تولد تحولاً في التنظيم المكاني للمعاملات والعلاقات الاجتماعية مقيمة من حيث اتساعها، كثافتها، سرعتها وتأثيرها محدثة تدفقات أو شبكات أنشطة على مسافات عابرة للقارات أو بين الأقاليم وفي ممارسة السلطة.

وفقاً لهذا المنظور فإن العولمة المعاصرة هي سابقة تاريخية، وهو ما يعني أن الحكومات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم ينبغي لها أن تتكيف مع الواقع الجديد التي لا يوجد فيه تمييز واضح بين النظام الداخلي والنظام الخارجي وبين القضايا الداخلية والدولية.

بالنسبة لجيمس روزونو james rosenou فإن القضايا المحلية - الدولية التي هي على حد سواء قضايا دولية ومحلية (داخلية) تمثل الجوانب الجديدة لتعريف القضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية حسب anthony giddens فإن العولمة تمثل قوة تحويلية قوية، وهي المسؤولة عن هذه الاضطرابات الواسعة النطاق للمجتمعات، الاقتصادات، مؤسسات الحكم، والنظام العالمي.

العولمة المعاصرة تنطوي على تكثيف التدفقات العابرة للحدود القومية، هذه الأخيرة متنوعة جداً، فقد تكون نتيجة لنشاط المنظمات (شركات متعددة الجنسيات)، أو مجموعة من الخيارات الفردية كتدفقات المهاجرين، العلاقات الدولية ليست ظاهرة جديدة، ولكن حجمها منذ بضع سنوات أعطى لها أهمية كبيرة كما أن حجم التدفقات العابرة للحدود الوطنية مهمة جداً في هذه السنوات لأن الحكومات غير قادرة على السيطرة على ما يدور داخل وما يخرج من البلد.

باختصار بالنسبة للتحويلين فالعولمة تؤثر بشكل أساسي على السلطة، وظائف الحكومة، سياسات حكومات الدول، والعولمة لا تعني نهاية الدولة ولكن تتطلب إعادة النظر في أساليب التدخل وقدرتها على العمل. الدولة عموماً هي مصدر السلطة الأكثر أهمية على أراضيها، ولكن يجب أن تتكيف مع القيود الجديدة المفروضة من قبل المؤسسات الدولية، صعود أطراف محلية وإقليمية، الحركات العابرة للحدود الساحة الدولية المعولمة الجديدة.

هذه الظاهرة واضحة جداً في الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، أين سيادة الدولة قسمت بين المؤسسات الأوروبية الحكومية، الإقليمية والمحلية. كما أن هذه الظاهرة واضحة أيضاً على الصعيد العالمي مع منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى ذلك تسبب إنشاء طرق جديدة للاتصالات والنقل في ظهور أشكال جديدة من المنظمات الاقتصادية، الاجتماعية التي تتجاوز الحدود الوطنية أو تعمل خارج سيادة الدولة، العولمة

تفرض تحولاً عميقاً للعلاقة بين الدول، الأقاليم ومبدأ السيادة، وبالتالي فالعولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية ومالية، بل هي تغير بشكل عميق لقواعد اللعبة العالمية⁽¹⁾.

5. القضايا الحديثة المطروحة في ظل العولمة: لقد أثارت العولمة منذ بدايات ظهورها العديد من القضايا المهمة والتي تتلخص فيما يلي:

- إن العولمة تشكل قوة ضاغطة على جميع الدول من أجل تغيير سياساتها وتؤكد على أمور جوهرية مثل تحرير السياسات التجارية وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؛
- تعد العولمة قوة متزايدة للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية، وأصبح بوسع هؤلاء اللاعبين أن يؤثروا على اقتصاديات الدول؛
- أصبحت العولمة تطرح نفسها بشكل فعال في العلاقات الدولية وذلك يطرح تساؤلات حول الدولة - القومية وهل بوسعها التخلص من الضغوط التي تفرضها العولمة.

ثانياً: العولمة الاقتصادية

إن العولمة الاقتصادية تمثل أحد أبرز التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في نهاية القرن العشرين، حيث تمثل مرحلة انتقال تدريجي إلى الاقتصاد الدولي الشديد الترابط والتعقيد.

1. تعريف العولمة الاقتصادية: يرى علماء الاقتصاد أن العولمة هي مصطلح اقتصادي نظراً للدرجة الكبيرة للتكامل والاندماج الاقتصادي المتحقق على أرض الواقع مقارنة مع الأبعاد الأخرى. وقد قدمت للعولمة عدة تعاريف على الرغم من التقارب الكبير بينها ولعل أهمها:

❖ يعرفها صندوق النقد الدولي FMI: على أنها تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات ورأس المال والانتشار السريع والواسع للتكنولوجيا⁽²⁾.

من خلال التعريف يظهر أن للعولمة الاقتصادية ثلاث مظاهر رئيسية تشمل زيادة المبادلات التجارية كما ونوعاً، زيادة تدفقات رؤوس الأموال وزيادة انتشار التكنولوجيا.

❖ يعرفها البنك الدولي BM: على أنها تزايد حرية الأفراد والشركات في القيام بالمعاملات الاقتصادية مع نظرائهم في البلدان الأخرى⁽³⁾.

(1)- Ibid, PP: 45-47.

(2)- FMI Staff, (May 2008): **Globalization: A Brief Overview**, Available At: www.imf.org/External/Np/Exr/Ib/2008/053008.Htm (Le 21-08-2016).

(3)- World Bank (Home page on internet), <http://www.worldbank.org/economicpolicy/globalization> (13-08-2014).

يظهر من خلال التعريف أن البنك الدولي حصر العولمة في حرية الأفراد والشركات مع استثناء العمليات التي قد تقوم بها الحكومات بين بعضها البعض، ويرجع هذا بالأساس إلى فلسفة المؤسسات المالية الدولية القائمة على الحرية الاقتصادية.

❖ يعرفها المنتدى الدولي للعولمة IGF: على أنها المحرك العالمي نحو نظام اقتصادي معولم تسيطر عليه الشركات التجارية العابرة للحدود الوطنية والمؤسسات المصرفية والتي ليست معرضة للمساءلة أمام العمليات الديمقراطية أو الحكومات الوطنية⁽¹⁾.

من خلال هذا التعريف يتضح أن الأطراف المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي هي الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المصرفية التي لا تخضع لسيطرة الجهات الحكومية بالشكل الذي يزيد من درجة حريتها.

تشير العولمة الاقتصادية إلى تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها للتلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها، تنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة⁽²⁾.

يظهر من خلال هذا التعريف أن العولمة نتجت عن ظهور قوى جديدة عالمية (دول، مؤسسات....) أخضعت العلاقات القائمة في العالم لتأثيرها.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن العولمة الاقتصادية تعبر عن عملية واسعة تديرها مجموعة من الأطراف والقوى التي أفرزتها التطورات الاقتصادية والتقنية، بالشكل الذي يسمح بظهور نظام اقتصادي معولم يتميز بحرية المبادلات بين الأطراف المشكلة للنظام الاقتصادي الجديد.

2. العوامل الدافعة للعولمة الاقتصادية: تضافرت العديد من العوامل والقوى لظهور العولمة الاقتصادية ولعل أبرزها⁽³⁾:

أ. **التقسيم الدولي للعمل والتخصص:** إن فرص وإمكانيات التبادل بين الاقتصاديات الوطنية يسمح بالتخصص والتقسيم الدولي للعمل، وبالتالي أيضا تخلي كل اقتصاد وطني عن الأنشطة الإنتاجية التي يكون فيها أقل فعالية نسبيا، التخصص نفسه قد يولد المزيد من المكاسب في الكفاءة الإنتاجية من خلال التعليم والتحسين التدريجي لتقنيات الإنتاج، كما أن التقسيم الدولي للعمل يزيد من نمو إنتاجية العوامل.

(1)- International Forum on Globalisation (home page on internet), <http://www.ifg.org/analyses.htm>, (14-05-2014).

(2)- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، (2005): العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، ص ص: 10-11.

(3)- Jacques Ke Cacheux, (Mars 2002): **Mondialisation Économique et Financière : De Quelques Principes Idées Fausses et Vérités**, Revue de L'OFCE, Hors-Série, P: 27.

ب. الثروات الطبيعية والموارد: تلعب الموارد والثروات الطبيعية دورا بارزا في تكوين المزايا النسبية بين الاقتصاديات، فوفقا لريكاردو فإن الاختلافات في الموارد الطبيعية أو المناخ ينعكس في إنتاجيات نسبية مختلفة، وهو ما يشكل حافزا لقيام التجارة للحصول على السلع بأقل الأسعار النسبية.

ج. الديموغرافيا، رأس المال البشري وحالة التكنولوجيا: إن الاختلاف في التركيبة السكانية، ودرجة التأهيل إضافة إلى درجة التطور التكنولوجي تشكل دافعا أساسيا للعولمة.

تعتبر هذه الآليات المفسرة لتطور اقتصاد السوق والتوسع الحاصل في العمليات المعاصرة للعولمة الاقتصادية سواء من ناحية تنظيم العلاقات بين الأطراف الفردية (أفراد وشركات) وفي التبادلات بين الاقتصادات الوطنية.

3. مظاهر العولمة الاقتصادية: للعولمة الاقتصادية العديد من المظاهر والملامح الناتجة عن عمليات التحرير والاندماج الاقتصادي بين دول العالم، بالشكل الذي يتعارض مع المشككين في العولمة وأن العالم لم يتغير ومن بين المظاهر نجد⁽¹⁾:

- الترابط المتين لمختلف أبعاد العولمة (التجارة، تدفقات الاستثمار الأجنبي، نقل التكنولوجيا، تحركات رؤوس الأموال)، ودرجة عالية من اندماج الاقتصادات الوطنية ولكن أيضا مخاطر كبيرة لانتشار عدوى الصدمات الاقتصادية بين مختلف دول العالم. وانخفاض الحواجز أمام التجارة وتضاعف اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية؛

- الاندماج العالي للأسواق المالية يؤثر بشكل متزايد في سلوك وأداء القطاع الصناعي؛
- تطور الأطر المتعددة الأطراف للتجارة والاستثمار؛
- الشركات المتعددة الجنسيات تشكل واحدا من القوى الرئيسية الموجهة للتدويل الاقتصادي؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر يصبح عاملا حاسما للعملية الواسعة النطاق من إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير الصناعات العالمية؛

- تدويل الإنتاج، المنشأ المتعدد لمكونات المنتج، الخدمات ورأس المال غالبا ما تتميز باتفاقيات التعاون أو التعاقد من الباطن بين الشركات؛

- أصبحت نسبة كبيرة من التجارة العالمية تتم فيما بين الشركات؛
- سرعة انتشار التكنولوجيا على الصعيد العالمي، وقصر دورة الإنتاج والابتكار التكنولوجي؛
- المنافسة في الأسواق تتم في وقت واحد بين العديد من المنافسين الجدد من جميع أنحاء العالم؛

⁽¹⁾-OECD, Op.Cit, P: 18.

- ضغط الوقت والمسافة في المعاملات الدولية وتخفيض تكاليف المعاملات.
- 4. الأهداف السياسية للعولمة الاقتصادية: كما أشار دارسو الاقتصاد السياسي الدولي، فإن أي ظاهرة أو عملية اقتصادية لا يمكن فصلها عن الجانب السياسي، أو الأهداف السياسية للأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وعموما تتمثل الأهداف السياسية للعولمة الاقتصادية فيما يلي⁽¹⁾:
- استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية على الاقتصاد العالمي بوسائلها المختلفة كالاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات؛
- السيطرة على مركز القرار السياسي في دول العالم وإبقاءه بين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية لتحقيق مصالحها؛
- تعميق حدة الخلافات بين الدول والحضارات والأجناس البشرية المختلفة؛
- الاستمرار في نهب ثروات البلدان النامية من خلال السيطرة العسكرية والثقافية؛
- إسقاط هيبة الدولة من خلال القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة.
- أي أن الأهداف الخفية تسعى في مضمونها إلى خدمة مصالح البلدان الغربية المتقدمة وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية، وتروج وتسعى لنشر العولمة وتطبيقها ضمن ما يسمى بـ النظام الدولي الجديد.
- 5. مكونات العولمة الاقتصادية: تشمل العولمة الاقتصادية على مكونين رئيسيين هما عولمة الإنتاج والعولمة المالية، على اعتبار أن العولمة الاقتصادية تبنى أساسا على مبدأ الاعتماد المتبادل بينهما⁽²⁾.
- أ. عولمة الإنتاج: ويقصد بها أن السلعة الواحدة كمنتج نهائي تتم عملية إنتاجها في أماكن مختلفة ومتباعدة من الكرة الأرضية، وتظهر السلعة الواحدة في قائمة الصادرات والواردات للبلد المعني في الوقت نفسه، وبذلك توسعت التجارة الدولية كثيرا وازداد الاعتماد المتبادل بين الشركات العالمية العملاقة وفي بلدان مختلفة.
- ب. العولمة المالية: هي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود الناتجة عن سلسلة الأزمات الاقتصادية التي عصفت بعدد من الأسواق الناشئة في أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، وفي عقد التسعينات من القرن الماضي في المكسيك وبعض بلدان آسيا، وقد أدى الاضطراب في الأسواق إلى حالات من الإفلاس الناجمة عن إلغاء ضوابط رأس المال في البلدان النامية بصورة مستعجلة.

(1) - عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، (2012): العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسية) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 24، ص: 156.

(2) - عبد الحميد عبد المطلب، (2006): العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها-تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 15.

وتركت اقتصاداتها عرضة لخطر تقلبات الشديدة لحركات رأس المال السريعة بالإضافة إلى سياسات المؤسسات الدولية المشجعة لتحرير حساب رأس المال⁽¹⁾.

وسنتطرق بجزء من التفصيل لهذا العنصر باعتباره أهم شق مرتبط بالنظام المالي العالمي.

ثالثاً: ماهية العولمة المالية

استحوذت العولمة المالية على النصيب الأكبر من دراسات العولمة، نظراً لتزايد حركات رؤوس الأموال في العقود الأخيرة وتزايد الاضطرابات المرافقة لهذه الظاهرة، بالشكل الذي دفع بالكثير من الباحثين إلى محاولة فهم هذه الظاهرة، وما تتطوي عليه من مظاهر وآثار.

1. تعريف العولمة المالية: تشير العولمة المالية إلى التكامل المستمر للأسواق المالية الوطنية الضعيفة الترابط والاتصال⁽²⁾، كما تعبر عن التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول والذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ما بين 1979 و1982، ثم في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى بعد ذلك، وتطبيق أسعار الصرف المرنة وتحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية⁽³⁾.

هذا وتعتبر العولمة المالية من ناحية أخرى عملية تاريخية ذات بعدين، الأول هو الحجم المتزايد للمعاملات المالية العابرة للحدود، والثاني هو تسلسل الإصلاحات المؤسسية، والقانونية المنفذة لتحرير حركات رؤوس الأموال الدولية والأنظمة المالية المحلية⁽⁴⁾.

ويعتبر انخفاض الميل للادخار المحلي بهدف الاستثمار المحلي في الغالب في محافظ مالية تميل بشدة نحو الأصول المحلية الجانب الرئيسي للعولمة المالية⁽⁵⁾.

2. تطور العولمة المالية: العولمة المالية ليست بالظاهرة الجديدة، إلا أن العمق والتوسع الذي تشهده اليوم لا مثيل له، فالتدفقات المالية كانت موجودة منذ زمن طويل، وفق بعض المؤشرات فمدى انتقال رؤوس الأموال وتدفقات رأس المال قبل مائة عام مماثلة لما هي عليه اليوم، ومع ذلك فإن العولمة المالية في ذلك الوقت تميزت بقلّة عدد المشاركين (دول، قطاعات)، وقد وجهت بشكل عام نحو تمويل التجارة، إلا أنه مع بداية

(1) - عبد الرزاق حمد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154 - 155.

(2) - Matthew Higgins and Thomas Klitgaard, (November 2007): **Financial Globalization and The Us Current Account Deficit**, Current Issues In Economics and Finance, Federal Reserve Bank Of New York, Vol.13, P: 3.

(3) - محفوظ جبار، (ديسمبر 2002): العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 07 ص: 185.

(4) - Frenkel Roberto, (august2003): **Globalization and Financial Crises in Latin American** , CEPAL Review, vol.80 P: 40.

(5) - Matthew Higgins And Tomas Klitgaard, Op.Cit, P: 40.

السبعينات شهد العالم بداية موجة جديدة من التكامل المالي، وعموماً يمكن تقسيم المراحل الكبرى للعولمة المالية إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: 1870-1970: تعتبر هذه المرحلة الفترة الأولى لظهور بوادر العولمة وتنقسم بدورها إلى مرحلتين⁽¹⁾:

أ. **العولمة المالية الأولى (الموجة الأولى) 1870-1913:** تميزت هذه المرحلة بالنمو الكبير لمخزون الأصول المالية التي تحتفظ بها البلدان الصناعية، استثمارات المحفظة (80 بالمائة من صادرات رؤوس الأموال) (أساساً في المدى الطويل) تتفوق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تميزت بالهيمنة الأوروبية (90 بالمائة من صادرات رأس المال، حوالي 50 بالمائة لإنجلترا)، الدور الكبير للمصارف كـ روتشيلد Rothschild "الأخطبوط الألماني"، الذي له عدة فروع في الولايات المتحدة الأمريكية، كندا الأرجنتين وأستراليا.

وقد ساهمت العديد من العوامل في ذلك كتطور النقل البحري وتطور الاتصالات، إلا أن تعميم قاعدة الذهب يعتبر العامل الرئيسي لذلك نظراً لدورها الكبير في تحقيق الاستقرار على مستوى المعاملات المالية.

ب. **تراجع العولمة المالية (من الحرب العالمية الأولى إلى سنوات السبعينات):** تميزت هذه المرحلة بانحيار الحركة الدولية لرؤوس الأموال خلال الحرب العالمية الأولى، والانتعاش المحدود بعدها حتى عام 1929، هذا بالإضافة إلى انخفاض في نسبة الأصول الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الحرب العالمية الأولى والثانية.

السيطرة القوية على رؤوس الأموال على مستوى نظام بريتن وودز، وتحدد هذه المرحلة من التراجع في العولمة المالية بتطوير سوق اليورو دولار في فترة الستينات والتي أعطت انتعاشاً جديداً للعولمة المالية.

المرحلة الثانية: العولمة المالية الثانية (الموجة الثانية): تنقسم بدورها هذه المرحلة المتسارعة من نمو المعاملات والتطورات المالية على المستوى العالمي إلى ثلاث مراحل:

- أ. **مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979):** أهم ما يميز هذه المرحلة مايلي⁽²⁾:
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصادات الوطنية (سيطرة التمويل غير المباشر) وتعايش الأنظمة المالية والنقدية الوطنية المغلقة؛
- انهيار نظام بريتن وودز في عام 1971 وحل محله نظام أسعار الصرف المرنة؛

(1) - محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

(2) - المرجع نفسه، ص: 186.

- ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة مثل المستقبلات، الخيارات والمبادلات حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972، بريطانيا 1982، فرنسا 1986؛
- إدماج البترودولارات في الاقتصاد العالمي بعد ارتفاع أسعار البترول حيث حققت دول الخليج فائضا قدر ب 360 مليار دولار خلال الفترة 1974-1981؛
- بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ارتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة.

ب. مرحلة التحرير المالي: 1980-1985

- تميزت هذه المرحلة بتزايد عمليات تحرير حركة رؤوس الأموال، وتوسع الأسواق المالية، وأهم ما ميز هذه المرحلة ما يلي⁽¹⁾:
 - المرور إلى اقتصاد السوق المالي وربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي؛
 - رفع الرقابة عن حركة رؤوس الأموال من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وقد اعتبرت هذه العملية بمثابة الخطوة الأولى لعملية انتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي؛
 - التوسع الكبير في أسواق السندات (30 بالمائة من مجموع الأصول المالية المصدرة عالميا)، وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود؛
 - توسيع وتعميق الإيداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات كبيرة من الادخار العالمي والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة؛
 - توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار.
- #### ج. مرحلة صعود الأسواق المالية الناشئة: (1986-.....)
- امتدت هذه المرحلة من سنة 1986 وحتى الآن وتتميزت بما يلي⁽²⁾:
 - ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات من القرن الماضي وربطها بالأسواق المالية العالمية؛

(1) - أسماء دردر، نسرين بن زاوي، (2009): الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص: 3-4.

(2) - محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

- تحرير أسواق الأسهم، بداية من بورصة لندن سنة 1986 بعد إجراءات الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم bing bang وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسهمها؛
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات من الخسائر وتسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف والأدوات المالية المشتقة؛
- توسع التمويل المباشر وتغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية؛
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية.

3. **جذور وأسباب ظهور العولمة المالية:** لقد تضافرت جملة من الأسباب التي دفعت العولمة المالية للظهور ولعل أهمها⁽¹⁾:

أ. ارتفاع اختلالات التوازن في موازين المدفوعات: لقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان والاتحاد الأوروبي إلى تحقيق نمو التدفقات المالية العالمية، وكانت هذه الوضعية تعكس مدى تدني الادخار الوطني في الولايات المتحدة بينما سجل ارتفاع لمعدل الادخار في اليابان وهذا ما جعل رؤوس الأموال تتجه إليها دون نسيان دول الاتحاد الأوروبي.

في نفس الفترة كانت الأرصدة الجارية للدول النامية تعرف تدهورا كبيرا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مع وجود فرق كبير في النمو بينها، وبين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

ب. **إرادة السلطات العمومية فتح نظمها المالية:** اتسمت هذه الإرادة بمراقبة المبادلات وتصاعدها منذ 1979 في المملكة المتحدة، من 1980 إلى 1985 انتشرت هذه العملية في اليابان كما مست فرنسا في سنة 1990.

ج. **حركات المجتمعات:** استقبلت معظم فئات المجتمع الأوروبي خلق سوق موحدة بارتياح كبير وهذا لأنه سيسهل عليها حرية تنقل الخدمات والأشخاص دون أن ننسى حرية تبادل رؤوس الأموال بين مختلف الدول الأعضاء.

د. **التحول التكنولوجي (الإعلام الآلي وتكنولوجيا الاتصالات):** ساهمت التكنولوجيا المتطورة بما فيها الإعلام الآلي والاتصالات في خلق ما يسمى عولمة الأسواق، وقد سمحت أيضا بتخفيض أعباء العمليات

(1) - فاروق تشام، العولمة المالية وآثارها على الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، أيام 12-14 ماي، الجامعة التطبيقية، عمان، الأردن، ص: 6-7.

التي تخص الخدمات بالدرجة الأولى، وسرعة انتقال وتداول وإمكانات تنفيذ تحويلات مباشرة عن طريق عمليات التحكيم، نستطيع القول أن النظام المالي العالمي الحالي يعمل 24 ساعة على 24 دون توقف. هـ. توقف الإيداع المالي: لقد أدخل هذا العنصر الهام على المستوى العالمي عن طريق تطوير طرق جديدة في المفاوضات لإبرام الصفقات وخلق فرص تمويل جديدة عوضا عن انتظار القروض الأوروبية الكلاسيكية التي تمتاز بعدم المرونة وتستهلك وقتا كبيرا.

4. حدود العولمة المالية: نحن بعيدون جدا عن السوق العالمي لرؤوس الأموال لأنها سوق غير منتهية، إذ تشتغل دون توقف وتتمتع بسرعة المبادلات وكثرتها، وتتميز البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو في طور النمو بنظم بنكية مغلقة لا تتماشى والتطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية، وهذا ما يجعل العولمة محدودة ومقيدة لا تصل إلى هذه البلدان على الأقل في الوقت الراهن، مما يولد لديها قلة تدفق رؤوس الأموال بشكل مكثف.

من جهة أخرى يبقى المستثمرون يفضلون اكتساب أصول محلية متخلين بذلك عن المغامرة والاستثمار في الأسواق الخارجية بدعوى عدم معرفتهم بتلك الأسواق وعدم تعودهم عليها.

أيضا من العراقيل التي تحول دون ارتقاء حركة رؤوس الأموال بشكل كبير هو الجانب الجبائي الذي يعتبر الهاجس الأول لكل المؤسسات. عادة ما تفضل المؤسسات الدولية استثمار أموالها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وهذا راجع لما توفره أسواقها من تكنولوجيا متطورة ورشادة في تسيير الموارد البشرية واحتوائها على خبرات قادرة على التكيف مع أي وضع جديد ولها قدرة فائقة على الإبداع في هذا المجال⁽¹⁾.

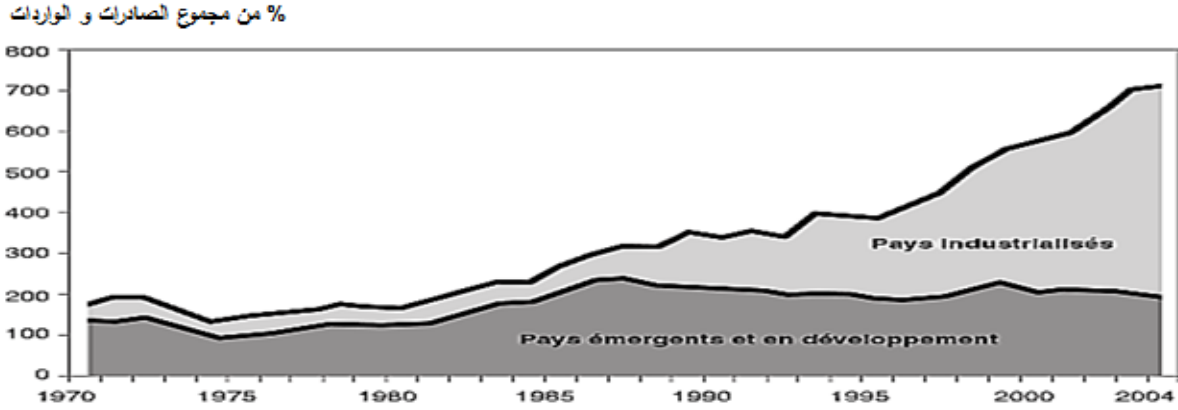
5. مظاهر العولمة المالية: ترافقت العولمة المالية وخلال مراحل تطورها بمظاهر عديدة، نوجزها فيما يلي:

أ. تزايد المعاملات المالية عبر الحدود: إن العولمة المالية تعكس من خلال زيادة حركية رؤوس الأموال عبر الحدود، حيث عرف حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في العديد من الدول خاصة المتقدمة تطورا كبيرا، فبعد أن كانت المعاملات الخارجية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي قد لا تتعدى 10 %، عرفت هذه المعاملات المالية تطورا كبيرا في البلدان المتقدمة، أما في البلدان النامية فعلى الرغم من التطور الطفيف الذي عرفته بعض الأسواق، إلا أن المعاملات المالية الخارجية بقيت تشكل نسبة ضعيفة من الناتج.

(1) - فاروق تشام، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

والشكل الموالي يوضح تطور التدفقات الدولية لرؤوس الأموال نسبة إلى مجموع الصادرات والواردات من الخدمات والسلع في الدول الصناعية والدول النامية والناشئة.

الشكل (04): تطور إجمالي التدفقات الدولية لرؤوس الأموال نسبة إلى مجموع الصادرات والواردات للسلع والخدمات خلال الفترة 1970-2004



Source : David Hénau, (2009), Les Mouvements Internationaux De Capitaux : Comprendre Les Crises Financières, Educagri Edition, P: 30.

يظهر الشكل تزايد الحركات الدولية لرؤوس الأموال نسبة إلى إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات، حيث تراوحت بين 100% و 200% خلال الفترة 1970-1987، مع تفوق الحركات الدولية لرؤوس الأموال في البلدان الصناعية عن نظيرتها في البلدان الناشئة والبلدان النامية، إلا أنه و ابتداء من سنة 1986 تزايدت هذه النسبة بشكل متسارع في البلدان الصناعية كدلالة على تزايد المعاملات المالية بشكل كبير حيث انتقلت نسبة التحركات الدولية لرؤوس الأموال من 250% سنة 1986 إلى حدود 400% سنة 1995، لتواصل ارتفاعها إلى حدود 700% سنة 2004، أي ما يعني أن المعاملات المالية تزايدت على حساب المعاملات التجارية بنحو 5 أضعاف خلال عقدين من الزمن ويرجع هذا بالأساس إلى التطورات التي رافقت هذه المرحلة من تحرير لأسواق الأسهم، زيادة التعامل في أسواق الصرف، أما بالنسبة للدول النامية والناشئة فقد بقيت في مجال 100% و 200% طيلة الفترة 1987-2004، مع الميل إلى الانخفاض، والذي يرجع بالأساس للآزمات المالية التي شهدتها هذه الأسواق خلال هذه الفترة، إضافة إلى ضعف هذه الأسواق من حيث تنوع الأدوات والمتدخلين.

ب. زيادة التعامل في المشتقات المالية: تعتبر المشتقات المالية أهم مظهر حديث للعولمة المالية والمشتقات هي عبارة عن أدوات مالية يتم اشتقاق قيمتها من الأسعار الحاضرة للأصول المالية أو العينية محل التعاقد سواء كانت سندات، أسهم، نقد أجنبي. وغيرها من السلع، وتشتمل هذه المشتقات على عدة أنواع تتمثل في العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلة، عقود الخيارات، وعادة ما تستخدم هذه

الأدوات للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار تلك الأصول، وتنويع إيرادات المؤسسات المالية المتعاملة بها خاصة مع الأزمات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين.

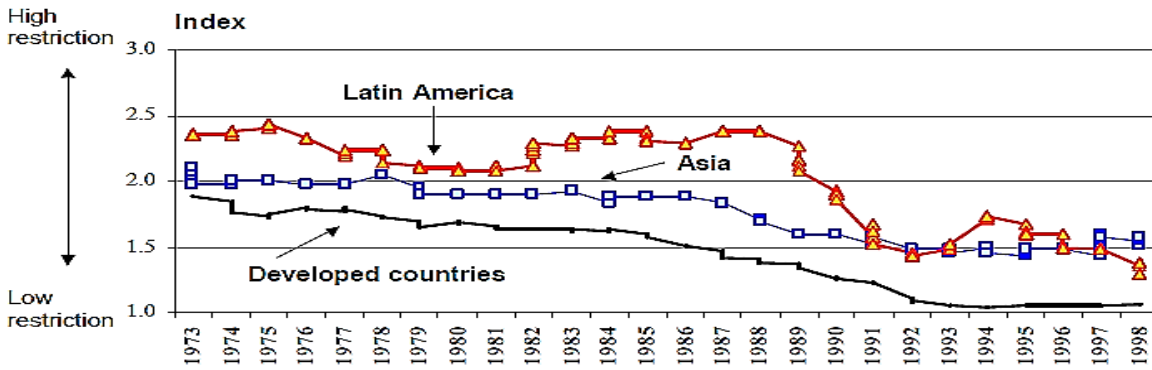
ج. **التقدم التكنولوجي الهائل:** بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله وتحركاته الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث أصبحت جميع الأسواق المالية مرتبطة ببعضها البعض، مما يسرع عملية الفعل ورد الفعل على أية عملية مالية مرغوب فيها⁽¹⁾.

د. **تطور تداول النقد الأجنبي:** يعتبر من المظاهر المهمة للعولمة المالية، حيث تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، وارتفع متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام⁽²⁾.

6. **مؤشرات قياس الانفتاح المالي:** في أوائل السبعينات كانت ضوابط رأس المال تعتبر على نطاق واسع أدوات سياسة شرعية، ومع أوائل التسعينات تحولت هذه القيود إلى سياسة تعتبر على نطاق واسع أنها خاطئة وانتهاكا للقواعد العالمية للانفتاح المالي، ويقاس الانفتاح المالي عموما من خلال مؤشر الكبح المالي في حساب رأس المال ومؤشر الكبح المالي في السواق المالية المحلية.

أ. **مؤشر الكبح (التقييد) المالي في حساب رأس المال:** مؤشر التقييد لحساب رأس المال هو متوسط عدد من المؤشرات منها اقتراض البنوك من الخارج، اقتراض الشركات من الخارج، الحياة من المستثمرين الأجانب أسعار الصرف المتعددة، إعادة رأس المال إلى الداخل وعودة الدخل إلى الوطن، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر التقييد المالي لحساب رأس المال في دول العالم.

الشكل (05): تطور مؤشر التقييد المالي لحساب رأس المال خلال الفترة 1973-1998



Source: Pierre-Richard Agénor, (2011): *Mouvements De Capitaux, Régimes De Change Et Libéralisation Financière*, Colloque De L'ifid, 10 Et 11 Octobres, Tunis, P: 21.

(1) - عبدة حجار، شوقي جدي، (2012): العولمة المالية و ثروة الأمم بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد الافتراضي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، يومي 13 و 14 مارس، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، ص: 4.

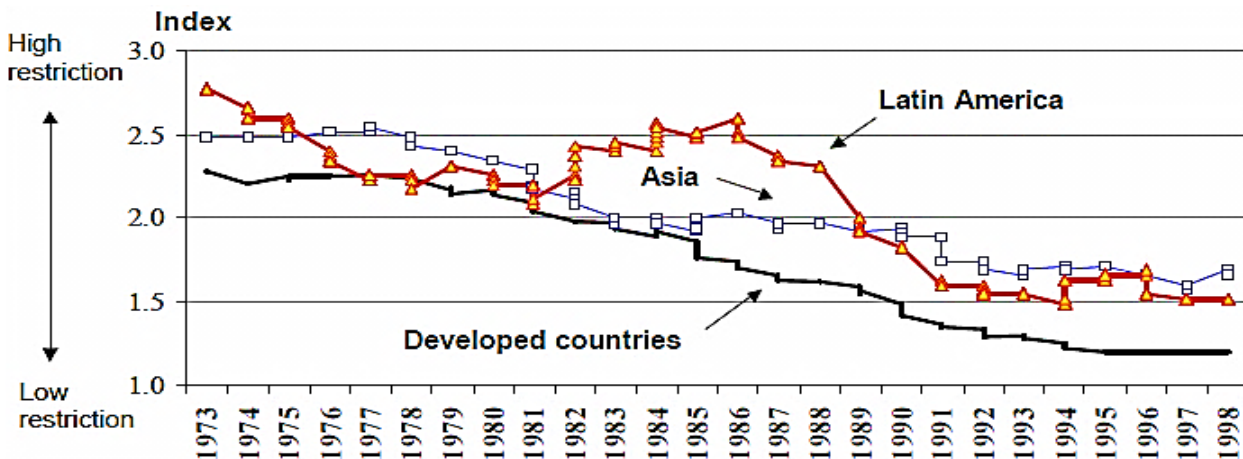
(2) - صالح مفتاح ، العولمة المالية، (2012): مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 07، ص: 217.

يظهر من خلال المؤشر أن عمليات تحرير حساب رأس المال عرفت تطورا كبيرا، حيث حققت الدول المتقدمة (كندا، دانمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج، البرتغال، إسبانيا السويد بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية) أقل نسبة كبح وصلت إلى حدود 1% في أواخر القرن العشرين، كما حققت آسيا (هونغ كونغ، إندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، تايوان، تايلاند) كذلك نتائج حسنة في تحرير حساب رأس المال تراوحت بين 1,5 و 2%، أما دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين البرازيل، الشيلي، كولومبيا المكسيك، البيرو، فنزويلا) فعلى الرغم من ارتفاع مؤشر الكبح خلال الفترة 1973-1989 إلا أنها عرفت انخفاضا في عمليات الكبح المالي ابتداء من سنوات التسعينات، وتدل هذه المؤشرات بشكل كبير على الجهود المبذولة من طرف الدول والمنظمات الدولية في عمليات التحرير المالي بالشكل الذي ساهم في تزايد حركة رؤوس الأموال دخولا وخروجا إلى هذه الدول.

ب. مؤشر الكبح المالي للأسواق المالية المحلية: يعتبر من المؤشرات الرئيسية الدالة على التحرير المالي وتزايد عمليات التكامل داخل النظام المالي العالمي، ويتكون هذا المؤشر من متوسط خمس مؤشرات تشمل: سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة على الودائع، مراقبة الائتمان، الاحتياطي القانوني، ودائع بالعملة الأجنبية.

والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الكبح المالي للأسواق المالية المحلية في دول العالم

الشكل (06): تطور مؤشر الكبح المالي للأسواق المالية المحلية في دول العالم خلال الفترة 1973-1998



Source : Pierre-Richard Agénor, (2011) : **Mouvements De Capitaux, Régimes De Change Et Libéralisation Financière**, Colloque De L'ifid, 10 Et 11 Octobres, Tunis, P: 21.

يظهر من خلال الشكل أن عمليات تحرير الأسواق المالية المحلية بلغت مستويات متقدمة مع مرور الوقت، حيث بلغت مستويات متقدمة، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة، على الرغم من أن مستويات الحماية في دول أمريكا اللاتينية ارتفعت مع سنوات الثمانينات نظرا للأزمة المالية لسنة 1987 وما صاحبها من تصاعد للحماية في الأسواق.

7. آثار العولمة المالية: آثار موضوع العولمة المالية الكثير من الجدل، حيث انقسم المجتمع الدولي بين معارض للعولمة المالية لما لها من آثار سلبية، ومن يرى بأن لها العديد من الآثار الإيجابية، في حين يرى البعض بضرورة الأخذ بالآثار الإيجابية وتجنب الآثار السلبية قدر الإمكان.

أ. مزايا العولمة المالية: للعولمة المالية العديد من المزايا والإيجابيات نوجزها فيما يلي:

❖ **تقليص عجز الميزان الخارجي:** تسمح العولمة المالية لبعض البلدان بتقليص عجز ميزانها الخارجي ولو بصفة مؤقتة، وهذا ما يسمح بدوره مع مرور الوقت بالتقليل من الفوارق بين النظم المالية المحلية والنظام المالي العالمي، إذ تعرض أي بلد إلى أزمة اقتصادية يكون بمقدوره مواجهتها أو على الأقل التقليل من الخسائر التي قد تتجم عنها، وذلك بتفادي الانخفاض المفاجئ في الاستهلاك الداخلي وبالنسبة للبلدان ذات فائض في موازينها الخارجية فإن العولمة المالية تعطي لها فرصة أكبر لاستثمار مداخلها فإذا أخذنا الدول المنتجة للنفط فإن العولمة الاقتصادية تمكنها من خلق ثروات توظيف أموالها في الخارج والاستفادة منها في حالة تراجع الثروة البترولية⁽¹⁾.

❖ **تنمية الأسواق المالية:** تلعب التدفقات المالية الدولية كحافز مهم لتنمية السوق المالية المحلية نظرا لدورها في زيادة حجم القطاع المصرفي وأسواق رأس المال، وانعكاسها على المفاهيم الأوسع لتنمية الأسواق المالية بما في ذلك الإشراف والتنظيم⁽²⁾.

❖ **انضباط السياسات الاقتصادية الكلية:** إن تحرير حساب رأس المال يكلف الدول ذات السياسات الاقتصادية السيئة تكاليف كبيرة، في حين يعزز المنافع المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الجيدة، وهذا ما يجعل الدول تسعى لتحقيق الانضباط في السياسات الاقتصادية الكلية. كما أن التزام البلد بسياسات اقتصادية كلية أفضل يجنب البلد التعرض لمخاطر التحولات المفاجئة في سلوكيات المستثمرين الدوليين⁽³⁾.

❖ **حوكمة المؤسسات وتنميتها:** تساهم العولمة المالية في حث عدد من البلدان على تصحيح هياكل حوكمة المؤسسات فيها، استجابة للمنافسة الأجنبية ومطالب المستثمرين الدوليين، وهذا من انطلاقة من زيادة درجة التنظيم والإشراف.

❖ **التخصيص الأمثل للدخارات وزيادة النمو الاقتصادي:** يعمل التحرير المالي على تطوير أسواق المال وزيادة تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظهم

(1) - فاروق تشام، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

(2) - إيهان كوزي وآخرون، (2007): العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ص: 11.

(3) - المرجع نفسه، ص: 12.

المالية، كما تعمل العولمة المالية على جعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد والموجه للادخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية دون الاعتماد الكبير على القروض الخارجية.

إن العولمة المالية وانطلاقاً من دورها الكبير في تعبئة الادخارات تؤثر في عملية النمو الاقتصادي لأن حصر الموارد المالية في قنوات الوساطة المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات من شأنه أن يؤدي دوراً كبيراً في التخصيص الجيد للموارد وزيادة النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

❖ **توزيع الأصول وتقليل المخاطر:** يعمل تحرير الأسواق المالية الدولية على تنويع الأصول والموارد المالية العالمية ويمكن أطراف النظام المالي العالمي من الحصول على حافظة متنوعة من السندات بالشكل الذي يضمن الحصول على مردود أعلى مع أقل مخاطرة محتملة، كما يساعد على تطوير العمل المصرفي وظهور المنافسة بين الدول والمؤسسات المصرفية العالمية، وبالتالي يشجع على تطوير النظام المصرفي بشكل متسارع وساهم في توسيع الشبكة المصرفية العالمية وسرعة المبادلات التجارية والمالية⁽²⁾.

ب. **مخاطر العولمة المالية:** على الرغم من المزايا العديدة التي قد تتجم عن عمليات التحرير المالي فإن الظاهرة تحمل العديد من المخاطر والمشاكل المحتملة على الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

❖ **المشاكل الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:** إن الحركة الدولية والواسعة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي دخولا وخروجاً عبر الحدود الوطنية للدول تتسبب في حدوث آثار وانعكاسات سلبية على الاقتصادات الوطنية ففي حالة التدفقات الاستثمارية قصيرة الأجل ستؤدي إلى حدوث عدم استقرار في الاقتصاد الكلي انطلاقاً من ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية وما يتركه من آثار سلبية على الميزان التجاري، حدوث ارتفاع شديد في أسعار الأصول خاصة الأراضي والعقارات والأصول المالية، نمو معدلات التضخم، وحدث زيادة في الطلب الاستهلاكي المحلي.

أما في حالة خروجها بشكل مفاجئ وبأحجام كبيرة فإنها تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، تدهور أسعار الأصول العقارية والمالية، هبوط الأسعار وتدهور معدلات الأرباح، تزايد العجز في ميزان المدفوعات، وفقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي⁽³⁾.

❖ **مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج:** إن أخطر ما نجم عن عولمة الأسواق المالية هو تدويل المدخرات الوطنية حيث أصبحت أقسام من هذه المدخرات تفضل الاستثمار في خارج الحدود الوطنية

(1) - أسماء دردور، نسرین بن زاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

(2) - إيهان كوزي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

(3) - نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، (2006): تيار عولمة الأسواق المالية، إلى أين؟، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصادات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ص: 8.

بالشكل الذي يؤثر على ميزان المدفوعات وعلى قدرة البلد على تراكم والاستثمار، وعلى خدمة الديون الخارجية وعلى التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية⁽¹⁾.

ويرتفع هذا الخطر مع تزايد تدهور مناخ الاستثمار في البلد الأصلي، بالشكل الذي يساهم في هروبها إلى الخارج.

❖ **خطر الأزمات المالية:** لقد مرت الأسواق المالية العالمية بالعديد من الانهيارات التي انعكست سلباً على الاقتصاد العالمي، ولو لفترة قصيرة نسبياً في بعض الحالات⁽²⁾، حيث يعمل الترابط المالي وعمليات التحرير إلى حالات عدم استقرار إقليمي وعالمي، إذ أن التقلبات في اقتصاد دولة واحدة يمكن أن يكون له تأثيرات إقليمية أو حتى عالمية، كما أن هذا الترابط والاستقرار المحتمل يعني احتمال كبير لتبادل الضعف بين الاقتصادات المرتبطة⁽³⁾.

❖ **مشكلة السيادة الوطنية في مجال السياستين المالية والنقدية:** مع تزايد حدة العولمة المالية وتزايد اندماج الأسواق المالية المحلية مع الخارجية، ستفقد الدول سيطرتها وسيادتها الوطنية على السياسة النقدية والمالية وتجلى ذلك من خلال فقدان السلطة النقدية السيطرة على الكتلة النقدية وعلى تحديد أسعار الفائدة بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث التضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية، إضافة إلى حدوث تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الدولة وخارجها، وهذا سيؤدي إلى الحد من قدرة الدولة على استخدام السياسة النقدية وسعر الصرف لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

أما عن تأثيرها على السياسة المالية فإنها تظهر أكثر كلما تزايدت درجة العولمة المالية⁽⁴⁾ كهروب الاستثمارات إلى الخارج بسبب الاعتبارات الضريبية، بالشكل الذي يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة ولمقابلة ذلك تضطر الحكومات إلى عملية تخفيض الضرائب على الشركات مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وبالتالي عجز الموازنات العامة.

❖ **غسيل الأموال:** لقد تعرضت العديد من الدول النامية من خلال تطبيق آليات التحرير المالي المحلي والدولي إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة، فمن خلال إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول

(1) - نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(2) - محفوظ جبار، مرجع سبق ذكره، ص: 190-191.

(3) - Michael D Intriligator, (January 2003): **Globalization of The World Economy: Potential Benefits and Costs and Net Assessment, Policy Brief**, N°. 33, Milken Institute, Los Angeles, P: 10, Available At: www.milkeninstitute.org.

(4) - نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب انفتحت أمام ذلك قنوات أخرى لغسيل الأموال⁽¹⁾.

8. شروط الحصول على تحرير مالي فعال: إن مزايا العولمة المالية تختلف من بلد إلى آخر بحسب توفر العديد من الإجراءات والشروط التي تسمح بالاستفادة من عمليات التحرير المالي وتشمل هذه الشروط والتي منها ما يعتبر كنتيجة غير مباشرة للعولمة المالية⁽²⁾:

- تنمية القطاع المالي المحلي؛
- نوعية المؤسسات أفضل؛
- نوعية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية السليمة؛
- التكامل التجاري وإعطاء أولوية على تحرير حساب رأس المال.

إن هذه الشروط الداعمة الأساسية تحدد أين ينتهي بلد ما على امتداد سلسلة التكاليف والمنافع المحتملة، إن التفاعل بين العولمة المالية وهذه المجموعة من الشروط الأولية هو الذي يحدد نتائج نمو الناتج المحلي الإجمالي وتقلب الاستهلاك.

المطلب الثاني: التكامل المالي العالمي

على ضوء التحرير المالي المتزايد إتجهت العديد من أطراف المالي العالمي نحو التكامل المالي العالمي بهدف تخفيض المخاطر إلى أدنى مستوى وتعزيز المكاسب المحققة.

أولاً: تعريف التكامل المالي العالمي

حسب البنك المركزي الأوروبي فإن عملية التكامل المالي تشمل العنصر الرئيسي الذي يمكن أن يؤثر على فعالية سياسة نقدية موحدة، الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء منطقة معينة. يقال عن سوق خدمات مالية أنه متكامل عندما يمارس المستثمرون وجميع الناشطون في السوق نشاطاتهم بالشكل الموالي:

- يخضعون لمجموعة موحدة ومتسقة من قواعد التداول؛
 - لهم إمكانية الوصول غير متميزة إلى جميع الخدمات والأدوات المالية؛
 - الحصول على معاملة عادلة ومتساوية عندما يقرر التدخل على مستوى السوق.
- الدرجة العالية من التكامل المالي تعني غياب الحواجز أمام الدخول والتي يجوز أن تعيق وصول المنافسين المحتملين إلى السوق وإعاقة ممارسة المنافسة.

(1) - نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(2) - إيهان كوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

في حالات التوازن، فإن التكامل المالي الكامل ينفي أي فرصة للمرابحة (المضاربة)، طالما أن نظام أو قانون السعر الواحد مطبق.

من خلال هذا التعريف يفهم بأن التكامل المالي العالمي هو العملية التي من خلالها يتم توحيد قواعد التداول وفرص الوصول إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم بالشكل الذي يضمن العدالة والمساواة وبلغى إمكانية تحقيق أرباح غير عادية على حساب باقي أطراف النظام المالي العالمي مما يحقق فعالية السياسة النقدية الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي⁽¹⁾.

مصطلح التكامل المالي من ناحية أخرى، لا ينطوي على أي معيار كمي مشترك، ولكنه زيادة تدفقات رؤوس الأموال بين الأقاليم، وميل الأسعار والعوائد على رؤوس الأموال المتبادلة (المتداولة) في الدول الأعضاء في السير في صف واحد على أساس عملة واحدة.

وفقا لبنك التنمية الإفريقي فإن التكامل المالي يعني زيادة تدفقات رأس المال وميل الأسعار والعوائد على الأصول المالية المتداولة في الدول الأعضاء في المنطقة المتكاملة إلى مستوى أكثر من قاسم مشترك⁽²⁾.

ثانيا: أشكال التكامل المالي العالمي

يأخذ التكامل المالي العالمي عدة أشكال نوجزها في مايلي⁽³⁾:

أ. **تكامل القطاع العام**: وذلك عن طريق الاقتراض السيادي والذي يمكن أن يأخذ شكلين: إصدار الديون بالعملة الأجنبية سواء كانت في إطار القانون الأجنبي أو المحلي، وإصدار الديون بالعملة المحلية التي يمكن للأجانب شرائها من السوق المحلية للمصدر.

ب. **تكامل قطاع الشركات**: وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن الاقتراض عبر الحدود وقضايا ملكية الأسهم في أسواق الدول الأخرى.

ج. **التكامل المتواصل لقطاع الشركات**: الذي يظهر عندما يقوم المستثمرين المؤسسيين والأفراد بشراء وبيع الأسهم وسندات لشركات دول أخرى في أسواق أصول تلك البلدان.

د. **تكامل القطاع البنكي**: عن طريق سوق ما بين البنوك الدولي العالمي النطاق، والذي يمكن من خلاله الإقراض والاقتراض بشكل مؤقت، وهو الخيار المطبق مع عواقب وخيمة من قبل بعض البنوك في بلدان شرق آسيا من بضع سنوات.

(1)- Nations Unies, (2012): Commission Économique Pour l'Afrique, Bureau Pour l'Afrique De Nord, Réunion D'experts Sur Intégration Financière Et Gouvernance Régionale En Afrique Du Nord, **Rapport Sur L'intégration Financière**, 3/4 Juillet, Casablanca, P: 3.

(2)- Ibid, P: 4.

(3)- Peter B Kenen, (2007): **The Benefits And Risks Of Financial Globalisation**, Eato Journal, Vol.27, N°2, Spring/ Summer, P: 179.

ثالثا: أبعاد التكامل المالي

يظهر تكامل الأسواق المالية في ثلاثة أبعاد وطنيا، إقليميا وعالميا، ومن وجهة نظر مختلفة يمكن لتكامل الأسواق المالية أن يأخذ وضعاً أفقياً أو عمودياً. في التكامل الأفقي الروابط المشتركة تظهر بين قطاعات السوق المالية المحلية في حين أن التكامل المالي العمودي يظهر بين الأسواق المحلية والدولية – الإقليمية المالية وفيما يلي شرح للأبعاد الثلاثة⁽¹⁾:

أ. **البعد المحلي:** تكامل الأسواق المالية المحلية يضم الروابط الأفقية لقطاعات مختلفة، مما يعكس تنوع محفظة من مدخرين، مستثمرين ووسطاء. في ظل التكامل الأفقي، تدور أسعار الفائدة عادة حول معدل مرجعي أساسي الذي يعرف بأنه سعر أداة مالية منخفضة المخاطر على المدى القصير في سوق تنافسية ويعمل هذا التكامل على توفير السيولة الأساسية للنظام المالي الرسمي والبنوك المركزية، وغالبا ما تستخدم لقياس ضيق السياسة النقدية.

الأسواق المحلية قد تكون متكاملة بشكل وثيق لأن الوسطاء يعملون في وقت واحد في مختلف قطاعات السوق، على سبيل المثال البنوك التجارية تعمل في كل من أسواق الادخار (ودیعة) والقرض. ب. **البعد الإقليمي:** التكامل المالي الإقليمي يحدث بسبب العلاقات بين منطقة معينة والمراكز المالية الكبرى التي تخدم تلك المنطقة. التكامل الاقتصادي قد يكون أسهل للتحقيق على المستوى الإقليمي نتيجة شبكة العوامل الخارجية وميل صناع السوق للتركيز على مراكز جغرافية معينة.

ج. **البعد العالمي:** يشير التكامل العالمي إلى افتتاح الأسواق المحلية والمؤسسات المحلية لتدفقات رؤوس الأموال والخدمات المالية عبر الحدود عن طريق إزالة الحواجز مثل ضوابط رأس المال واحتباس الضرائب. والبعد الأعظم للتكامل العالمي ينطوي على إزالة العقبات أمام حركة الناس والتكنولوجيا والمشاركين في السوق عبر الحدود، ويتم تشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال مواءمة المعايير والقوانين الوطنية، إما من خلال اعتماد المعايير الدنيا المتفق عليها، أو الاعتراف المتبادل بالمقاييس.

رابعا: شروط التكامل المالي العالمي

يمكن تعريف التكامل المالي العالمي باحتوائه على اثنين من الخصائص: الحركة الحرة لرؤوس الأموال تكامل الخدمات المالية، ولكن هناك العديد من العقبات الأخرى التي يجب إزالتها حتى تؤدي حركة رأس المال الحرة إلى تكامل الخدمات المالية وتشمل الاختلافات القانونية في النظام الضريبي، الاختلافات في قانون الشركات، الاختلافات في قانون تداول الأوراق المالية الاختلافات في نظام تحويل الأموال، آلية التصنيف

⁽¹⁾ - Reserve Bank Of India (RBI), (2005): **Report On Money And Finance**, Govt Of India, India, P: 286.

الائتماني الدولي، كفاءة نظام المقاصة والتسوية عبر الحدود، خطر سعر الصرف الأجنبي ومخاطر البلد، اللغة والاعتزاز الوطني وعدم تناسق المعلومات⁽¹⁾.

إن تحقيق تكامل مالي أمثل يتطلب في الأساس مجموعة من الشروط خاصة الجزئية (داخل البلد) والتي تعتبر ضرورية من أجل الاندماج في النظام المالي العالمي وتشمل هذه الشروط مايلي:

- إصلاحات في القطاع المالي بقصد اكتمال الأسواق المالية؛
- ملاءة مالية أكبر للنظام المالي المحلي؛
- تحسين نوعية الإشراف والرقابة على المعايير الداخلية؛
- التحرير المنظم والمخطط لحساب رأس المال في البلدان الناشئة والنامية، وهذا التحرير يجب أن يربط بعناية بإصلاحات داخلية وتعزيز للنظام المالي المحلي.

خامسا: عوامل التكامل المالي العالمي

تنقسم عوامل التكامل المالي إلى عوامل محلية وعوامل عالمية وتشمل مايلي⁽²⁾:

أ. **العوامل المحلية:** نحتفظ هنا بالمتغيرات الوطنية التي قد تؤثر على مستوى التكامل الدولي لأسواق الأسهم المحلية وتشمل:

▪ **درجة الانفتاح التجاري:** كلما كان السوق أكثر انفتاحا على التجارة الخارجية، كلما كانت درجة تكامله المنتظرة مرتفعة؛

▪ **تطور سوق الأوراق المالية:** كلما كان سوق الأوراق المالية متطورا كلما ساعد ذلك على تسهيل المبادلات، تنويع المخاطر، وتوفير السيولة، والحد من التباين في المعلومات والتي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب، وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على مستوى التكامل المالي العالمي؛

▪ **تدفق رأس المال الأجنبي:** إن الانفتاح على رأس المال الدولي يحسن كفاءة النظام المالي ويسمح بوصول المستثمرين الأجانب والتحكيم الأجنبي والذي يساعد على تقليل فروقات الأسعار الناتجة عن معاملات التحكيم؛

▪ **تقلب أسعار الصرف:** ارتفاع معدل التذبذب في أسعار الصرف قد يؤدي إلى تقسيم سوق الأسهم؛

▪ **سعر الفائدة:** التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل تؤثر على تحركات رؤوس الأموال وبالتالي يمكن أن تؤثر على درجات التكامل المالي، كما أن تقارب أسعار الفائدة المحلية نحو المعايير الدولية يسهم في

⁽¹⁾-Hee-Yul Chai, Rhee Yeongseop, (2005): **Financial Integration And Financial Efficiency In East Asia**, Claremont- Kiep International Conference, P: 2.

⁽²⁾-Mohamed Al Hedi Arouri, (2006): **A La Recherche Des Facteurs Déterminants De L'intégration Financière Internationale : Une Analyse Sur Données De Panel**, Journées AFSE, 11-12 Mai, Strasbourg, PP: 10-14.

زيادة درجة التكامل المالي العالمي، ومن ناحية أخرى الفرق بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وطويلة الأجل تستخدم مؤشر لتكامل الأسواق المالية، فكلما انخفض الفرق بينهما زادت درجة التكامل لأن هذه الفجوة في الحقيقة تقيس المخاطر التي يمكن أن تؤثر على حساسية المستثمرين العالميين وبالتالي على تدفقات رؤوس الأموال؛

■ **نمو الإنتاج الصناعي:** هناك علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي وأداء الأسواق المالية فالمستثمرون العالميون يلجئون إلى أسواق الدول التي تسجل معدلات نمو مرتفعة، وهذا يقلل من فروق الأسعار وبالتالي يحسن تكامل هذه الأسواق واندماجها في السوق العالمية؛

■ **التضخم:** كلما كانت معدلات التضخم مرتفعة كلما قل المستثمرون الذين يستثمرون دولياً، كما شجع التقارب بين معدلات التضخم المحلية والمستويات الدولية على الاستفادة من الفرص الاستثمارية في الأسواق الخارجية.

ب. **العوامل العالمية:** يقصد بالعوامل العالمية جميع العوامل التي قد تؤثر في آن واحد في التكامل المالي لأسواق محلية عديدة، هذه العوامل تؤثر على التسعير الأصول المالية الدولية وهي:

■ **أسعار الفائدة الدولية:** هذه المعدلات قد تؤثر على التخصيص الدولي لرأس المال وتحفز التحكيم الدولي وانخفاض أسعار الفائدة الدولية يزيد من تحركات رؤوس الأموال إلى الأسواق الناشئة، وبالتالي يتوقع وجود علاقة سلبية بين تغيرات أسعار الفائدة العالمية والتكامل المالي (كلما كانت أسعار الفائدة الدولية ضعيفة كلما لجأ المستثمرون العالميين إلى أسواق الدول الناشئة ومستوى اندماجهم في السوق الدولية يرتفع أكثر؛

■ **النمو العالمي:** عموماً النمو الاقتصادي العالمي يساعد على زيادة ثقة المستثمرين في أسواق الأسهم وبالتالي تعبئة دولية أكبر للمدخرات، ولكن في هذا السياق لا بد من ملاحظة أن وجود نمو ضعيف في الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة يزيد من الحركات الدولية لرؤوس الأموال باتجاه البلدان الناشئة مما يعني وجود علاقة سلبية بين النمو في البلدان الصناعية واندماج أسواق أسهم الدول الناشئة.

المطلب الثالث: تأثير العولمة المالية على قوة الدولة

نتج عن التحركات الدولية لرؤوس الأموال عبر الحدود العديد من الآثار السلبية على الأفراد، والصناعات والمجتمعات، وهو ما يتطلب التكيف مع هذه التدفقات المتقلبة لتقليل الآثار السلبية. وعلى العموم يختلف تأثير العولمة باختلاف إمكانية الوصول إلى أدوات التغطية من المخاطر، فالأطراف التي لديها إمكانية الوصول إلى الأدوات المالية لتقليل المخاطر مثل المشتقات المالية، غالباً ما تكون لديها القدرة على تجنب الآثار السلبية لتقلبات التدفقات المالية الدولية.

بالنسبة للبقية، فإن تأثير تدفقات رؤوس الأموال المتقلبة غالبا ما يكون سلبيا، وهو ما تسميه سوزان سترونج كازينو الرأسمالية (1986)، حيث اعتبرت سوزان سترونج أن التمويل العالمي له آثار سلبية على الحياة اليومية يصعب تجنبها.

أولا: تأثير العولمة على الدول الضعيفة

ومن بين أبرز الآثار التي ركز عليها منظرو الاقتصاد السياسي الدولي نجد تأثيرها على سلطة وسيادة الدولة، حيث يمكن للحركات العالمية الجديدة لرأس المال أن تؤثر بشكل حاسم على الحكومات في جميع أنحاء العالم، وغالبا ما تضعف استقلالية سياستها، وتعطيل أفضل خططها الموضوعة في السعي لتحقيق سياسة نقدية مستقلة⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك نجد تأثير حركة رؤوس الأموال المتزايدة على زيادة فرص التهرب من الضرائب والمراجعة التنظيمية بالطرق التي غالبا ما تكون معيقة جدا للخطوة الاقتصادية والسياسية للحكومة وقد وجدت دول عديدة أن سياساتهم قوضت بشكل متزايد بسبب هروب رأس المال ردا على السياسات والظروف التي يعتبرها أصحاب الأصول غير مواتية لمصالحها.

وفي هذا الأساس يرى Ruggie (روجي) بأن السلطة والسيادة المتراجعة للدولة القومية هي إشارة إلى أن تغييرا عميقا يجري في طبيعة هياكل الإدارة العالمية⁽²⁾، كما يرى Rosenau و Czempel بأن إدارة دول حكومة ظهرت على المستوى العالمي الذي من خلاله الأطراف غير الحكومية، مثل المؤسسات الخاصة التي تتعامل وتوجه على نطاق الواسع تدفقات الدولية لرؤوس الأموال، أصبحت ذات سلطات هامة على نحو متزايد في السياسة العالمي⁽¹⁾.

ثانيا: تأثير العولمة على الدول القوية

هناك عدد من المحللين الذين تراوهم الشكوك حول تأثير العولمة المالية على الدول القومية، حيث يرون بأن فكرة تأثير النظام المالي المعولم على سيادة الدولة مبالغ فيها بشكل كبير، فالعديد من الهياكل المالية المحلية الفريدة الموجودة داخل حدود البلد على سبيل المثال، تظل عنصرا محوريا في النظام المالي رغم ضغوط العولمة التي يفترض أن تجعلها غير ذي أهمية بشكل متزايد، كما أنه في الحالات التي يتم فيها تنسيق السياسات في مجالات الاقتصاد الكلي سياساتها في مجالات الاقتصاد الكلي أو في المجالات التنظيمية - فالدول القومية تتمكن بوضوح التأثير بشكل حاسم على الأسواق المالية القوية كلها⁽²⁾.

ومن بين الدول التي احتفظت بنفوذ هائل في النظام المالي العالمي، نجد اقتصاديات مجموعة الثمانية حيث زادت سيادة هذه الدول وقوتها العالمية نتيجة للعولمة المالية، وهذا نظرا لمكانتها المركزية في النظام المالي العالمي.

(1) - Eric Helleiner, (1994): **The World Of Money: The Political Economy Of International Capital Mobility** Policy Sciences, Vol.27, N°.4, P: 296.

(2) - John Ruggie, (1993): **Territoriality And Beyond : Problematizing Modernity In International Relations** Internatioanl Organization, Vol.47, PP :139-174.

(1) - James Rosenau and Czempiel Ernst-Otto, (1992): **Governance Without Government: Order and Change in World Politics**, Cambridge University Press, Cambridge.

(2) - Eric Helleiner, Op.Cit, P: 297.

ثالثاً: الأفكار الرافضة لفكرة التأثير

هناك العديد من المحللين الذين كانوا أقل إهتماماً بتغيير سيادة الدولة، وإنما ركزوا على الأشكال غير الحكومية للسلطة، ومن بين هؤلاء نجد Robert cox (روبرت كوكس) الذي يرى بأن شكلاً جديداً مدول من الدولة تم إنشاؤه والذي يستجيب إلى ويخدم احتياجات الأسواق المعولمة الجديدة بدلاً من الحكومة المحلية التي كانت دائرة الدولة القديمة⁽³⁾.

في حين يرى البعض بأن ظهور النظام المالي المعولم الجديد لم يكن سببه الضغوط التكنولوجية والسوق ولكن بسبب الموافقة والدعم من الدول، وهو الدعم الذي يمكن سحبه بسهولة، على سبيل المثال العولمة تعزز بقرارات الدول خلال العقدين الماضيين لإزالة الضوابط الخاصة لرأس المال، ما يعني أن هذه القرارات لا يمكن ولن يمكن عكسها في السنوات المقبلة، وبالمثل، قد لعبت الدول دوراً رئيساً في منع انهيار النظام المالي العالمي من خلال أنشطة مقرض الملاذ الأخير خلال عدة أزمات مالية دولية كبرى في السنوات الأخيرة⁽⁴⁾.

⁽³⁾ - Robert Cox, (1987): **Production, Power And World Order**, Columbia University Press, New York. P: 54.

⁽⁴⁾ - Ethan Kapstein, (1994): **Governing Global Finance**, The Washington Quarterly, Vol.17, PP: 77-87.

المبحث الرابع: هندسة النظام المالي العالمي

يعمل النظام المالي العالمي تحت سيطرة العديد من الأطراف الرسمية وغير الرسمية التي تشكل ما يسمى هندسة النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية

يعمل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معا على إكساب القطاعات المالية في البلدان الأعضاء الصلابة في مواجهة الصدمات وضمان خضوعها لمستوى جيد من التنظيم.

أولاً: صندوق النقد الدولي IMF

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المؤسسات الاقتصادية الدولية المكونة للنظام المالي العالمي، ويعتبر القائم عن إدارة النظام النقدي الدولي.

1. تعريفه ونشأته: يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه مؤسسة عالمية نقدية تقوم بإدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء فيه، وقد أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945، بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في صيف 1944، من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاما من إنشائه إلى 179 دولة، ويمثل أحد الأركان الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي⁽¹⁾.

2. الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: يتكون الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من الهياكل التالية:

أ. **مجلس المحافظين:** هو السلطة العليا في الصندوق، وتضم عضويته محافظا ونائب محافظ، ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة كجمعية عمومية، وله جميع سلطات الإدارة⁽²⁾.

ب. **مجلس الإدارة:** ويتشكل من خمسة أعضاء يتم تعيينهم من طرف الدول الخمس ذات الحصص الكبرى في رأس مال الصندوق، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا والهند وانضمت المملكة العربية السعودية كعضو معين سادس منذ سنة 1978، أما بقية الأعضاء فينتخبون من الأعضاء الآخرين في الصندوق حسب التمثيل الجغرافي المتوازن للأعضاء جميعا، ويمارس مجلس الإدارة ما يفوضه

(1) - عبد الحميد عبد المطلب، (2009): اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص: 252 - 253.

(2) - المرجع نفسه، ص: 66.

له مجلس المحافظين، ويجتمع بصفة مستمرة، أما رئاسة هذا المجلس فتسند إلى مدير يعينه المجلس التنفيذي وتعاونيه هيئة سكرتارية للأعمال الإدارية بصفة دائمة⁽¹⁾.

ج. **اللجنة المؤقتة:** وتختص أساساً بدراسة ما يتعلق بالنظام النقدي العالمي، وتتولى المشورة حول تكييف النظام النقدي العالمي، وتقديم حلول لمعالجة الاضطرابات المالية الدولية، والنظر في المقترحات المتعلقة بتعديل مواد اتفاقية بريتن وودز⁽²⁾.

د. **لجنة التنمية:** هي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومهمتها الأساسية هي نقل الموارد الحقيقية اللازمة لتقديم المعونات المالية للبلدان النامية لتمويل برامج التنمية فيها⁽³⁾.

3. **أهداف صندوق النقد الدولي:** يهدف صندوق النقد الدولي من خلال القيام بمهامه، إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في⁽⁴⁾:

- تحقيق التوسع المتوازن في التجارة العالمية؛
- تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف؛
- تجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات؛
- إجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات.

4. **وظائف ومهام صندوق النقد الدولي:** لكي يحقق صندوق النقد الدولي الأهداف القانونية التي أنشأ من أجلها فإنه يقوم بالوظائف والمهام التالية⁽⁵⁾:

- العمل على تدعيم استقرار أسعار الصرف وإقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف، ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها ووضع قيود على الصرف التي قد تحول دون نمو ونشاط التجارة الدولية؛
- إبداء المشورة للدول العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية؛
- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية وبمنح في ذلك قروضا قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، كما يعمل على زيادة الاحتياطيات الدولية من خلال ما يسمى بحقوق السحب الخاصة؛

(1) - عادل أحمد حشيش، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ص: 151 - 152.

(2) - محمود حسين وجدي، (د.س.): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ص: 339.

(3) - المرجع نفسه، ص: 339.

(4) - محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2008): منظمات اقتصادية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 43.

(5) - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 353 - 354.

- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي، وهذا بالتعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية؛
- يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموماً.

5. رأس مال الصندوق، موارده، آليات اقتراضه وحصص أعضائه: تتكون موارد صندوق النقد الدولي من حصص الدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد التي يمكن للصندوق الحصول عليها عن طريق الاقتراض من الدول الغنية، هذا إلى جانب وحدات حقوق السحب الخاصة المستحدثة سنة 1969⁽¹⁾، وحسب صندوق النقد الدولي ومع بدء نفاذ المراجعة العامة الرابعة للحصص مؤخراً، تبلغ موارد الصندوق الكلية المستمدة من الحصص حوالي 477 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة (حوالي 668 مليار دولار أمريكي) في الوقت الراهن. ويمكن أن يلجأ أيضاً للاقتراض لحماية العملات الرئيسية وقد تكون نادي باريس في جانفي 1961 لهذا الغرض بمقتضى اتفاقية تضع بمقتضاها دول النادي 6 مليارات دولار لمساعدة أي من عملات هذه الدول وقد يلجأ أيضاً للاقتراض لتدعيم موارده وزيادة قدرته على منح التسهيلات المختلفة التي يمنحها مثلما حدث بعد ارتفاع أسعار البترول عام 1973، حيث أقرضت الدول البترولية الصندوق حوالي 20 مليار دولار وكان على رأس الدول المقرضة المملكة العربية السعودية⁽²⁾.

تعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي وتتألف الحصة من 25 بالمائة ذهباً و75 بالمائة من عملة البلد، وفي حالة عدم توافر كمية الذهب والدولارات، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10 بالمائة من قيمة الحصة ذهباً وتدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، ونظام الحصص هو من السمات الأساسية للصندوق وتكمن أهمية الحصة في النقاط الأربعة التالية⁽³⁾:

- تحدد مدى مساهمة البلد الراغب في العضوية في تمويل الصندوق؛
 - تحدد حق البلد العضو في الاستفادة من موارد الصندوق؛
 - على أساسها توزع حقوق السحب الخاصة التي ينظمها الصندوق على الأعضاء؛
 - وبموجبها تحدد القوة التصويتية لكل بلد عضو.
- ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي⁽⁴⁾:

(1) - ضياء مجيد الموسوي، (1998): الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 211.

(2) - عبد الحميد عبد المطلب، (2003): النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة ص: 86.

(3) - بسام الحجار، (2003): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص: 180-181.

(4) - دريد كامل آل شبيب، (2011): المالية الدولية، ط1، دار اليازوري، الأردن، ص: 144.

المجموعة الأولى: الاتفاقات العامة للاقتراض GAB: التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركا من حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية.

المجموعة الثانية: الاتفاقات الجديدة للاقتراض NAB: التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة ويمكن أن تتيح موارد مكملة تصل إلى 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 254 مليار دولار أمريكي). وفي منتصف 2012، تعهدت البلدان الأعضاء أيضا بزيادة موارد الصندوق عن طريق الاتفاقات الثنائية للاقتراض؛ وهناك موارد قدرها 280 وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 393 مليار دولار) متاحة حاليا.

6. القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي: تتركز القوة التصويتية في يد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصل قوتها التصويتية إلى ما يقارب 20 بالمائة، والمملكة المتحدة البريطانية تصل قوتها التصويتية إلى 6,6 بالمائة ثم ألمانيا وتصل قوتها التصويتية إلى 5,8 بالمائة وفرنسا 4,8 بالمائة، واليابان 4,5 بالمائة أي أن الدول الخمس الكبار تملك حوالي 41,7 بالمائة من القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي، نظرا لأنها شاركت منذ تأسيسه بأكبر الحصص في موارد الصندوق، وفي مقدمتها على الإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية، التي لها حق الفيتو في قراراته⁽¹⁾.

7. التسهيلات المقدمة وخصائصها:

قام صندوق النقد الدولي وبهدف مساعدة الدول على الخروج من المشاكل الاقتصادية باعتماد مجموعة من الآليات ومن بين هذه الآليات⁽²⁾:

أ. **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل تتراوح فترة السداد بين 3,25 إلى 5 سنوات للقروض قصيرة الأجل بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني.

ب. **تسهيل الصندوق الممدد:** وهي الاتفاقات الممددة متوسطة الأجل التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية والبلد العضو يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة وتمتد مدة القرض إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل بموجب الاتفاقات الممددة.

ج. **تسهيل النمو والحد من الفقر:** هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعومة بالموارد المتحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح

(1) - عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

(2) - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 150-151.

التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض، فترة السداد هي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

د. **تسهيل الاحتياطي التكميلي:** هو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تنامي صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب ومن مظاهره تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

هـ. **خطوط الائتمان الطارئ:** هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب.

و. **حقوق السحب الخاصة:** تعتبر هذه الحقوق أصلا جديد أضافه صندوق النقد الدولي إلى الاحتياطات الدولية بمقتضى التعديل الأول لمواد الاتفاقية المنشئة له، لتوفير المزيد من السيولة اللازمة لسداد الالتزامات الدولية، و يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية، بالإضافة إلى احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى⁽¹⁾.

ز. **مساعدات الطوارئ:** يقدم الصندوق أيضا قروضا لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجة عن نطاق سيطرتها والناجمة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة عن الصراعات العسكرية....

7. **مميزات قروض صندوق النقد الدولي:** تتميز القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

أ. **قروض مشروطة:** قروض صندوق النقد الدولي الموجهة لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات مشروطة بالسياسات التي تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات، ويقوم صندوق النقد بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذ الالتزامات المقررة على صعيد السياسات التي جعلها أكثر تركيزا على سياسات الاقتصاد الكلي والمالي، كما يشترط إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق.

ب. **قروض مؤقتة وصغيرة:** تصرف قروض صندوق النقد الدولي على فترات مؤقتة لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى 4 سنوات، وفي معظم الحالات تكون كنسبة صغيرة من احتياجات التمويل الخارجي البلد المعني.

(1) - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 152-153.

(2) - المرجع نفسه.

ج. صرامة التسديد: يعتمد صندوق النقد الدولي مبدأ أولوية تسديد القروض الممنوحة، إذ يجب أن يسدد القرض في الموعد المحدد ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة.

ثانياً: البنك الدولي world Bank

يعتبر البنك الدولي المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي، والتي تتكامل مع صندوق النقد الدولي في إدارة النظام المالي العالمي.

1. التعريف والنشأة: يعرف البنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساساً على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارية الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال، ولذلك فهو على عكس صندوق النقد الدولي، وإن كان يكمل مهامه، يركز على الفترة الطويلة، إلا أنه يشترط بالنسبة لعمليات التكيف الهيكلي أن يسبق ذلك مرحلة التثبيت التي هي الشغل الشاغل للصندوق، أي تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة، وتصحيح سعر الصرف باعتبارها شروط تمهيدية لكي تتجح عمليات التكيف الهيكلي في الأجل المتوسط والطويل، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة بين صندوق النقد والبنك الدولي.

تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي في جويلية 1944، وعقد الاجتماع الافتتاحي لمحافظة البنك في الفترة من 8 إلى 14 مارس 1946 في مدينة سافانا بولاية جورجيا الأمريكية، وبدأ رسمياً أعماله في المركز الرئيسي في واشنطن في 25 جوان 1946⁽¹⁾.

2. أهداف البنك الدولي: تتمثل أهداف البنك الدولي في⁽²⁾:

- مساعدة الدول الأعضاء على استغلال مواردها الإنتاجية؛
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية وذلك عن طريق حماية المستثمر الأجنبي من مخاطر الاستثمار غير التجاري؛
- العمل على نمو التجارة الدولية نموًا متوازنًا طويل الأجل؛
- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء من خلال برامج التدريب للمسؤولين في الدول النامية في مجالات التخطيط الاقتصادي والتنمية.

(1) - عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

(2) - بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص: 193.

3. الهيكل التنظيمي للبنك الدولي: تتم عملية إدارة البنك الدولي من خلال الهياكل التالية:

أ. **مجلس المحافظين:** يمثل أعضاء البنك الدولي من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء ويجتمعون مرة واحدة في السنة في السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

ب. **مجلس المديرين التنفيذيين:** يعتبر مجلس المديرين التنفيذيين مسؤولاً عن تسيير العمليات العامة للبنك ويؤدي المديرين واجباتهم بموجب السلطة المخولة من مجلس المحافظين، وطبقاً لأحكام اتفاقية التأسيس يعين خمسة من المديرين التنفيذيين البالغ عددهم 24 مديراً من قبل الأعضاء الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال، أما الباقي فنتخبهم الدول الأعضاء الأخرى⁽²⁾.

ج. **مدير البنك:** جرت العادة أن يكون رئيس البنك من مواطني أكبر المساهمين في البنك الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس⁽³⁾.

4. مجموعة البنك الدولي: تتشكل مجموعة البنك الدولي من المؤسسات التالية:

أ. **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يعتبر العنصر الرئيسي لمجموعة البنك الدولي، وهو أول مؤسسة من المؤسسات التابعة لمجموعة البنك الدولي والذي أنشأ عام 1946، وهو بنك لا يستهدف تعظيم الربح كما يركز على منح قروض للدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل دخلاً في العالم والقادرة على إعادة تسديد ديونها ويرتبط التصويت فيه بمساهمات الدول الأعضاء⁽⁴⁾.

ب. **هيئة التنمية الدولية:** تمثل المؤسسة الدولية للتنمية ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة الدول الأشد فقراً في العالم، وتهدف مؤسسة التنمية التي أنشئت في عام 1960، إلى تخفيض عدد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات دون فوائد ووضع برامج تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيض حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية، وموظفو البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفي هذه الهيئة ولهما نفس المقر.

ج. **المؤسسة المالية الدولية:** وتعمل بشكل وثيق مع المستثمرين التابعين للقطاع الخاص، وتهدف المؤسسة التي أنشئت في عام 1956 إلى تشجيع نمو القطاع الخاص في الدول النامية والمساعدة على

(1) - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

(2) - بسام الحجاز، مرجع سبق ذكره، ص: 195 - 196.

(3) - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

(4) - بلال علي النصور، (2012): أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، ص:

تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض، والمؤسسة المالية والبنك الدولي للإنشاء كيانات مستقلة من الناحية القانونية والمالية، وهي لا تقبل الضمانات الحكومية للقروض التي تقدمها، وتهدف إلى تحقيق الربح وتقديم الموارد التمويلية والخدمات التي تقدمها بأسعار السوق.

د. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: أنشأت في عام 1988 لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المنظمة إلى البنك الدولي، وهي تقوم بذلك عن طريق تقديم ضمانات للمستثمرين التابعين للقطاع الخاص ضد المخاطر السياسية الرئيسية وتقديم خدمات ترويج الاستثمار لحكومات البلدان المضيفة للاستثمار لمساعدتها في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعتبر كيانا مستقلا عن البنك الدولي.

هـ. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: أنشئ عام 1965 كمركز دولي لتقديم خدمات التحكيم والتوفيق لتسوية منازعات الاستثمار بين مستثمر أجنبي تابع لدولة عضو ودولة أخرى⁽¹⁾.

5. موارد البنك الدولي: تتكون موارد البنك الدولي مما يلي⁽²⁾:

أ. رأس مال البنك: أنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير برأس مال قدره 10 مليار دولار مقسمة على عدد معين من الأسهم، قيمة كل منها 100000 دولار، وحق الاكتتاب فيها قاصر على الدول الأعضاء، ثم زيد رأس مال البنك مع زيادة العضوية في البنك، وقد حددت حصة كل عضو في رأس مال البنك على النحو التالي: 2% من حصة العضو تسدد ذهباً أو بالدولار ويستطيع البنك استخدام هذا المبلغ لغرض التسليف 18% من الحصة تسدد من عملات الدول الأعضاء ويمكن الاستفادة من هذا المبلغ لغرض التسليف بعد الحصول على موافقة أصحابها الدول الأعضاء في البنك، 80% الباقية تحتفظ بها الدول الأعضاء لكنها قابلة للطلب في حالة احتياج البنك لها.

ب. الإقراض: هي القروض التي يحصل عليها عن طريق إصدار وبيع السندات في الأسواق الدولية أو عن طريق ضمان البنك الدولي للقروض التي تقدمها البنوك والأفراد إلى دول أخرى. ويعتبر الإقراض أهم موارد البنك، ويشكل أكثر من 70 بالمائة من قيمة القروض التي يقدمها البنك الدولي لأعضائه.

ج. الأرباح والاحتياطيات: لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من موارد البنك.

6. القوة التصويتية: لكل مؤسسة من المؤسسات التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي مساهمون، وهم يمثلون الدول الأعضاء، ويتمتع كل مساهم بعدد محدد من الأصوات المسندة إليه، ويرتبط ذلك بحجم مساهمته، وتشمل الأصوات عدداً محدداً من أصوات العضوية (وهي متساوية لجميع الأعضاء)، وأصوات إضافية على أساس عدد الأسهم التي تملكها الدولة العضو.

(1) - طارق فاروق الحصري، (2010): الاقتصاد الدولي، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص ص: 175-178.

(2) - ضياء مجيد، (2002): النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ص: 328-329.

وعلى ذلك، فإن القوة التصويتية تشكل عدد الأصوات التي في حوزة أي دولة عضو معبر عنها كنسبة مئوية من مجموع عدد الأصوات التي في حوزة جميع المساهمين⁽¹⁾.

7. **القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي:** يعمل البنك الدولي على تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل موجهة إلى الدول النامية بصفة خاصة في الوقت الحاضر بعد الانتهاء من إعادة بناء وتنمية الدول المتقدمة وتحظى قروض البنك عموماً بفترة سماح قدرها 5 سنوات ويتم استردادها على مدى 15-20 سنة وهي تعطى بشروط محددة.

وتتمثل القروض التي يمنحها البنك الدولي فيما يلي⁽²⁾:

أ. **قروض المشروعات:** وتعطى هذه القروض لتمويل مشروع معين، مثل مشروع في مجال الري أو الصرف أو الطرق أو توليد الكهرباء. وهذا النوع من القروض يمثل النسبة الغالبة من النشاط الإقراضي للبنك الدولي.

ب. **قروض البرامج:** وتمنح هذه القروض لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي ليتناول عدة مشروعات، أو لتخفيف الاختناقات في العملة الأجنبية، أو لتمويل الواردات من المواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة لصناعة معينة أو عدة صناعات، وتقضي اتفاقية البنك بأن قروض البرامج لا تعطى إلا في ظروف استثنائية، حيث أنها لا تزيد في أي سنة من السنوات عن 10 بالمائة من مجموع قروض البنك.

ج. **القروض القطاعية:** أدى العزوف عن قروض التصحيحات الهيكلية إلى شيوع هذا النوع من القروض وهي قروض تشبه قروض التصحيحات الهيكلية من حيث أنها لا تعطى لتمويل مشروع معين، بل تستهدف تصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض، ولكنها تختلف عنها من حيث أنها تقتصر على السياسات المتعلقة بقطاع معين مثل الزراعة أو الصناعة.

د. **قروض التصحيحات الهيكلية:** تمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها، ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تصويب السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد.

8. **مميزات قروض البنك الدولي:** تتميز القروض الممنوحة من طرف البنك الدولي بما يلي⁽³⁾:

■ ضرورة وجود ربط بين قروض البنك وإقامة المشروعات، حيث يقوم البنك بدراسة المشروع الذي يطلب منه تمويله حتى يستطيع تقدير مدى نجاحه، ومدى قدرة الدولة على سداد قيمته؛

(1) - طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 173 - 174.

(2) - عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99-101.

(3) - حسن خلف فليح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 256 - 257.

- ضرورة أن يمثل المشروع أولوية بين المشروعات الأخرى، وهو الأمر الذي يقتضي اختيار أكثر المشروعات أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقرضة على الإنتاج؛
- الاقتصار في التمويل على تلبية متطلبات إقامة المشروع من النقد الأجنبي، أي ألا يمتد تمويل المشروع لجزء من متطلبات طالبة القرض من خلال استخدام مستلزمات محلية في بعض الجوانب؛
- يفرض البنك الدولي فوائد على القروض توازي الفوائد السائدة في السوق.

المطلب الثاني: مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين

لقد ترسخت سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى على النظام المالي العالمي في العقود الأخيرة من خلال تشكيلها لمنظمات غير رسمية ذات تأثير كبير على الساحة الدولية هي مجموعة الثمانية الكبار ومجموعة العشرين.

أولاً: مجموعة الثمانية G8

أنشأت مجموعة الثمانية بمبادرة من فرنسا في عام 1975 من أجل مواجهة أول صدمة نفطية، وهي مجموعة غير رسمية تضم دولاً ذات اقتصاد متقدم، وتجتمع في السنة مرة في مؤتمر قمة يضم رؤساء الدول والحكومات، و تضم المجموعة كل من فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، ألمانيا، اليابان وكندا ولم تتكون المجموعة بهذا العدد مباشرة، حيث تألفت المجموعة من ست أعضاء عند إنشائها في عام 1975، ثم انضمت إليها كندا في عام 1976، لتصبح بذلك مجموعة السبعة، ثم أصبحت مجموعة الثماني مع انضمام روسيا التدريجي ابتداء من 1998.

تتداول على رئاسة المجموعة الدول الأعضاء، وتمتد الولاية الرئاسية من 1 جانفي إلى 31 ديسمبر وفقاً للترتيب التالي فرنسا، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، روسيا، ألمانيا، اليابان، إيطاليا وكندا، ويشارك الاتحاد الأوروبي في مجموعة الثماني ويمثله في مؤتمرات القمة رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية. يسعى أعضاء مجموعة الثمانية إلى تحديد التدابير الواجب اتخاذها في القضايا الكبرى التي تتعلق بالرهانات السياسية والعولمة والتي من شأن العمل المشترك للمجموعة فيها أن يعطيها قيمة مضافة وليست مجموعة الثمانية مؤسسة دولية ولا تتخذ تدابير ذات طابع إلزامي إذ أنها لا تتمتع بالشخصية القانونية وليس لديها أمانة عامة.

لقد أتاح عمل المجموعة من خلال القمم المقامة وضع إطار جماعي منظم للعولمة، وتتمثل القيمة المضافة للمجموعة في فعاليتها التي تستند إلى طابعها المباشر وغير الرسمي وتقاليد العمل المشترك الذي لعبته، وإرادة أعضائها المشتركة لتحمل مسؤولياتهم⁽¹⁾.

ثانياً: مجموعة العشرين G20

تعتبر مجموعة العشرين المنتدى الرئيسي للتعاون الاقتصادي الدولي لأعضائها واتخاذ القرارات وتضم في عضويتها 19 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد أنشئت هذه المجموعة على هامش قمة مجموعة الثمانية في 25 سبتمبر 1999 بواشنطن في اجتماع لوزراء مالية مجموعة الدول العشرين، والغرض من هذه المجموعة هو تعزيز الاستقرار المالي العالمي وإيجاد فرص للحوار بين الدول الصناعية والدول الناشئة والتي لم تتمكن مجموعة السبع من حلها، وفي عام 2008 عقدت القمة الأولى لقادة مجموعة العشرين، ولعبت دوراً رئيسياً في الاستجابة للأزمة المالية العالمية.

ويجتمع زعماء مجموعة العشرين سنوياً، بالإضافة إلى ذلك وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية يجتمعون بصورة منتظمة خلال العام لمناقشة سبل تعزيز الاقتصاد العالمي، إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحسين التنظيم المالي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية التي يحتاجها كل اقتصاد عضو⁽²⁾.

المطلب الثالث: بنك التسويات الدولية BIS ولجنة بازل للرقابة المصرفية

أولاً: بنك التسويات الدولية

بنك التسويات الدولية هو مؤسسة دولية تساعد البنوك المركزية في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ويعزز التعاون الدولي في هذا المجال ويعمل كبنك البنوك.

1. تعريف بنك التسويات الدولية: يعتبر بنك التسويات الدولية أقدم مؤسسة مالية دولية، تأسس في 17 ماي 1930، مقرها في بازل السويسرية، له اثنين من المكاتب التمثيلية أحدها في هونغ كونغ، والآخر في المكسيك ويضم هذا البنك 60 بنكاً مركزياً عضو، يمثلون 95 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽³⁾.

2. مهام بنك التسويات الدولية: ولتحقيق هذه المهام يعمل بنك التسويات الدولية على القيام بالوظائف التالية⁽⁴⁾:

■ تعزيز المناقشات وتسهيل التعاون بين البنوك المركزية؛

(1) - الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية:

www. Diplomatie.gov.fr/ ar/ politique-etranger-de- la- France/ diplomatie-economique/ les- institutions- et- les/ g8-et- g20- 1431/ (le 24/06/1015).

(2) - <https://g20.org/about-g20/> (20 /06/2015)

(3) - BRI, (2015) : **LA BRI au service de la Stabilité Monétaire et Financière**, Rapport disponible sur : [www. Bis.org](http://www.Bis.org)

(4) - Bank for International Settlements, **About BIS**, available At : <https://www.bis.org/about/index.htm>

- دعم الحوار مع السلطات الأخرى المسؤولة عن تعزيز الاستقرار المالي؛
- إجراء البحوث وتحليل السياسات حول القضايا ذات الصلة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي؛
- طرف مقابل بجودة عالية للبنوك المركزية في معاملاتهم المالية، ووكيل للمعاملات المالية الدولية.

3. أقسام بنك التسويات الدولية: بنك التسويات الدولية له ثلاثة أقسام رئيسية تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

أ. القسم النقدي والاقتصادي: الذي تجري فيه البحوث والتحليلات بشأن القضايا والمفاهيم المتعلقة بتوجهات سياسات البنوك المركزية، وتوفر بالإضافة إلى ذلك دعماً للجانب وتنظيم اجتماعات بين كبار المسؤولين لضمان الاستقرار المالي، بالإضافة إلى جمع وتحليل الإحصاءات حول النظام المالي العالمي.

ب. القسم البنكي: الذي يقدم للبنوك المركزية مجموعة من الخدمات المالية لأغراض إدارة احتياطياتها من النقد الأجنبي، حيازات الذهب وإدارة رأس مال البنك.

ج. الأمانة العامة: التي تقدم جميع خدمات الدعم الضرورية لحسن سير العمل في المؤسسة، ولا سيما الموارد البشرية، الأمن، المحاسبة، الاتصالات والمعلومات. هذه الأقسام الثلاثة تعتمد على الوحدات القانونية، مراقبة المخاطر، والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التشغيلية لتنفيذ مهامهم.

ثانياً: لجنة بازل للرقابة المصرفية

تعتبر لجنة بازل الهيئة المسؤولة عن وضع معايير وقواعد عالمية لأغراض تغطية مصرفية، وتوفر هذه اللجنة إطاراً للتعاون على القضايا المتعلقة بالرقابة المصرفية، وتتمثل مهمتها في تعزيز التنظيم والممارسات الجيدة للبنوك في جميع أنحاء العالم لتحسين الاستقرار المالي.

1. نشأة لجنة بازل: تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من طرف مجموعة من الدول الصناعية الكبرى في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وكان ذلك في فترة تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية خاصة الأمريكية⁽²⁾.

ويتكون أعضاء اللجنة من 27 عضو وهي الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، هونغ كونغ، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، روسيا، المملكة العربية السعودية وبنغلاديش وجنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(1)- Idem.

(2)- سمير الخطيب، (2008): قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: 38.

2. أسباب إنشاء لجنة بازل: لقد تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية نتيجة لعدد من الأسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الأسباب نذكر⁽¹⁾:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
 - ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
 - تعثر بعض البنوك نتيجة الظروف السائدة آنذاك؛
 - سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
 - التطورات البنكية وظهور تقنيات بنكية معاصرة مثل المشتقات المالية.
3. أهداف ودور لجنة بازل: تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي⁽²⁾:

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال البنوك؛
 - تحسين الأساليب الفنية للرقابة على رأسمال البنوك؛
 - تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك.
- ولتحقيق هذه الأهداف تعمل لجنة بازل على القيام بالأدوار التالية⁽³⁾:
- تبادل المعلومات بشأن التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية لتسهيل الكشف عن المخاطر المالية والناشئة التي تواجه النظام المالي العالمي؛
 - إجراء تبادل وجهات النظر حول القضايا والمناهج وأساليب الرقابة المصرفية لتشجيع اعتماد وجهات نظر مشتركة وتحسين التعاون عبر الحدود؛
 - وضع معايير عالمية للتنظيم والرقابة المصرفية، إضافة إلى تقديم توصيات حول الممارسات الجيدة والتشجيع على تنفيذها؛
 - العمل على سد الثغرات في التنظيم والإشراف التي قد تهدد الاستقرار المالي؛
 - ضمان متابعة تنفيذ معايير لجنة بازل في البلدان الأعضاء وخارجها لضمان تطبيقها بالتفصيل وبشكل فعال ومتناسق، إضافة إلى المساعدة على تهيئة ظروف المنافسة العادلة بين المؤسسات البنكية الناشطة في الخارج؛
 - التشاور مع البنوك المركزية وسلطات الرقابة المصرفية في مجال صياغة السياسات وتشجيع تنفيذ المعايير والتوصيات؛

(1) - عبد القادر شاشي، (2010): معايير بازل للرقابة المصرفية: اتفاقية بازل 2، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المصارف الإسلامية، أيام 18 - 20 أفريل، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 7.

(2) - عبد الحميد عبد المطلب، (2003): العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، ص: 81.

(3) - Comité de Bale Sur Le Contrôle Bancaire, (Janvier 2013): **Charte**, Disponible Sur : www.bis.org

- تنسيق عمله، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى ومنظمات المعايير في القطاع المصرفي خاصة التي تعمل على تعزيز الاستقرار المالي؛
- ولا تملك لجنة بازل للرقابة المصرفية أي سلطة فوق وطنية رسمية وقراراتها غير ملزمة للوفاء بقراراتها تعتمد اللجنة على الالتزام من قبل أعضائها.

4. الهيكل التنظيمي للجنة بازل: تتكون لجنة بازل للرقابة المصرفية من الهياكل التالية⁽¹⁾:

- أ. لجنة وضع المعايير SIG: يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في إصدار ووضع المعايير العامة، وهي تتشكل بدورها من أربعة لجان فرعية كل واحدة منها تعمل على القيام بإصدارات معينة.
- ب. مجموعة تطوير السياسات PDG: ويشمل دورها على تحديد ومراجعة الإصدارات الخاصة بالأعمال الرقابية، كما تقوم باقتراح وتطوير سياسات تشجع على وضع معايير رقابية عالية الجودة، وتتشكل هذه اللجنة من سبع مجموعات عمل.
- ج. قوى المهام المحاسبية ATF: تعمل هذه اللجنة من أجل ضمان أن المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها تساعد على إدارة المخاطر في البنوك، وكذلك ضمان انضباط السوق من خلال ضمان الشفافية كما تعمل على ضمان أمن وسلامة الجهاز البنكي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تعمل هذه اللجنة على القيام بدور حيوي في تطوير المعايير الدولية المحاسبية ومعايير التدقيق وتضم هذه الهيئة مجموعة عمل فرعية تعرف باللجنة الفرعية للتدقيق.
- د. لجنة بازل الاستشارية BCG: تقوم لجنة بازل الاستشارية المتكونة من مجموعة من المراقبين بتقديم تسهيلات ومساعدات للدول غير الأعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة.

المطلب الرابع: نادي باريس ونادي لندن

في ظل أزمة الديون التي عانت منها الدول النامية، عملت البلدان الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة على تجميع الدائنين من مصارف ومؤسسات غربية في نواد مثل نادي باريس ونادي لندن وكان الهدف من ذلك هو التصرف بشكل جماعي ومتربط تجاه البلدان النامية.

أولاً: نادي باريس Club de Paris

يعبر نادي باريس عن دول ساهمت بتقديم قروض لصندوق النقد الدولي لدعم نشاطه ووضع أساس لنظام عالمي جديد⁽²⁾، وهذه الدول هي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة البريطانية، كندا، فرنسا

⁽¹⁾-Bank for International Settlements, **Basel Committee Organization and Governance**, Available at: <http://www.bis.org/bcbs/organigram.pdf> (le 30-09-2015).

⁽²⁾- مسعود سميح، (2008): الموسوعة الاقتصادية، ج2، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 714.

ألمانيا الغربية، السويد، هولندا، بلجيكا، إيطاليا واليابان، وقد وافقت المجموعة على أن تقرض صندوق النقد الدولي إذا طلب إليها ذلك وذلك بغرض زيادة المصادر الإقراضية لهذه المجموعة ومن ثم ففي ظل الترتيبات العامة للاقتراض وهي الاتفاقية المعقودة بين الصندوق ودول المجموعة في هذا الخصوص، والتي أصبحت سارية المفعول منذ عام 1972، وقدمت المجموعة للصندوق ستة مليارات إضافية من عملاتها حتى قرب بداية الثمانينات⁽¹⁾.

عقد أول اجتماع مع دولة مدينة عام 1956 عندما وافقت الأرجنتين على الاجتماع بدائنيها العموميين في باريس ويبلغ عدد أعضاء النادي 19 عضوا دائما هم: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، فنلندا فرنسا ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، أما الدول المدينة فعدها 77 دولة في أفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا الجنوبية.

وتلتقي هذه الدول من 10 إلى 11 مرة في السنة للتباحث فيما بينها بشأن موقف الديون الخارجية للدول المدينة، والتوافق على إعادة جدولة الالتزامات المالية للحكومات المدينة، ولا يقبل النادي الاجتماع لبحث شأن بلد معين إلا إذا وقع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج التصويب الاقتصادي.

لقد تمكن نادي باريس من السيطرة على اقتصاديات كبريات الدول المنتجة للنفط بما في ذلك نيجيريا المملكة العربية السعودية والجزائر وغيرها، حيث كانت مدينة له بمئات المليارات من الدولارات، وأصبحت ودائعها في المصارف التابعة له رهينة لسداد الديون، أو بالأحرى فوائدها، حيث بقيت مبالغ تلك الديون على حالها لفترة طويلة، وهذا ما أخضعها لشروط سياسية واقتصادية محددة من طرف دول النادي⁽²⁾.

إذا تعثرت الدولة عن السداد لأسباب داخلية أو خارجية تكون في الغالب أمام خيارين⁽³⁾:

الخيار الأول: التوقف عن السداد: وهو قرار في غاية الخطورة يؤثر على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة، وقد يعرضها لعقوبات سياسية واقتصادية قد تصل إلى حد تدخل عسكري.

الخيار الثاني: إعادة جدولة الديون: ويتطلب هذا الإجراء اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتمر عملية إعادة الجدولة بمرحلتين، المرحلة الأولى يتم فيها اتفاق الدول المدينة على برنامج إصلاح اقتصادي وتصحيح مبكر مع صندوق النقد الدولي، أما المرحلة الثانية فيتم فيها الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة، فبعد أن يقدم البلد طلبا بإعادة الجدولة تتولى سكرتارية النادي باريس جمع البيانات عن الحالة الاقتصادية لهذا البلد، وحجم الديون الخارجية وتقسيمها حسب مصادرها

(1) - عمر حسين، (1992): الموسوعة الاقتصادية، ط4، دار الفكر العربي للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، ص: 410.

(2) - سمير محمود ناصر، (2005): جماعات الضغط الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، دار الفرق للنشر والتوزيع، دمشق، ص: 109-110.

(3) - المرجع نفسه، ص: 112.

وتاريخ استحقاقها، كما تتأكد من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، ثم يوجه رئيس النادي دعوة إلى ممثلي الدول الدائنة وممثل الدولة المدينة لحضور الاجتماعات وبعد مفاوضات لا تستغرق أكثر من ثلاثة أيام يتخذ الدائنون قرارهم، الذي يعرض على ممثل الدول المدينة للموافقة عليه.

ثانيا: نادي لندن club de Londres : على العكس من نادي باريس، ليس لنادي لندن وجود ملموس تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي يدفع فيها الوضع لبلد مدين اجتماع المصرفية الدولية للبحث معه في عقد ينظم التزاماته المالية، وتعتبر المباحثات في شؤون الديون مع المصارف الخاصة أحدث بكثير من تلك المباحثات التي جرت في نادي باريس، ولم تصبح ذات أهمية جادة إلا في الثمانينات غير أنها الآن تحمل رهانا كبيرا يعود لسببين على الأقل:

السبب الأول: يتمثل في أن المبالغ المعنية أكبر بكثير من المبالغ المتباحث في شأنها في نادي باريس وأصبحت إعادة البحث في الديون مع المصارف ضرورة مطلقة بالنسبة لعدد كبير من مديني العالم الثالث بسبب الارتفاع الشديد لأعباء الفائدة على الديون.

السبب الثاني: هو أن تعاون المصارف في ما بينها في المباحثات مع المدينين العاجزين كان أساسيا للوصول إلى توازن مقبول من وجهة نظرهم، ورغم أن إعادة البحث للديون ذات طابع خاص تماما، فإنها مستقلة عن عمل المؤسسات المالية الرسمية، ويعود ذلك إلى واقع أن المصارف تطلب في الغالب من مدينيها الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي، مما ينطوي على اتباع سياسة (إعادة هيكلة اقتصادية) مقبولة من هذه الهيئة فضلا عن ذلك كان تدخل المؤسسات المالية الدولية في المباحثات المصرفية، إثر مبادرة برادي، بشكل نصائح ومساهمات بتحويلات جديدة إضافية يصبح واضحا أكثر فأكثر⁽¹⁾.

المطلب الخامس: هيئات أخرى

أولا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي اللبنة الأولى لنشأة هذه المنظمة، حيث تأسست منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في عام 1948 لإدارة خطة مارشال التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة بناء القارة التي دمرتها الحرب، ونظرا لوعي الحكومات الأوروبية بترابط اقتصاداتها، فتحت هذه المنظمة مجالا من التعاون الذي غير وجه القارة الأوروبية، وبدعم من النجاح الذي عرفته هذه المنظمة، ونظرا لتوسع نطاق

(1) - سمير محمود ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

عملها على الصعيد العالمي، قامت كندا والولايات المتحدة الأمريكية بتوقيع اتفاقية إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر 1960، و بدء نفاذ هذه الاتفاقية رسميا في 30 سبتمبر 1961. وحدثت بلدان أخرى بحذو الولايات المتحدة وكندا، بدءا من اليابان في عام 1964، وبلغ عدد الدول الأعضاء حاليا 34 عضوا* من جميع أنحاء العالم، تتشاور بانتظام لتحديد المشاكل، ومناقشة وتحليل وتعزيز السياسات للتصدي لها.

يقع مقر المنظمة في باريس، وهي ليست مؤسسة تمويلية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبلغت ميزانيتها سنة 2015 نحو 363 مليون يورو ويتم تمويل منظمة التعاون والتنمية من قبل الدول الأعضاء فيها حيث يتم احتساب المساهمات الوطنية باستخدام صيغة تأخذ في الاعتبار حجم اقتصاد كل دولة عضو. وتساهم الولايات المتحدة بحوالي 21% من الميزانية، تليها اليابان، يمكن للبلدان أن تسهم أيضا الدعم المالي لنتائج برنامج عمل المنظمة تجعل من أهدافها الالتزام بدعم مشاريع النمو المستدام وإيجاد فرص للعمل، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار المالي للبلدان الأعضاء بشكل خاص، الرفع من مستوى المعيشة ومساعدة باقي الدول على تنمية اقتصادها وتطوير تجارتها العالمية وكذا تبادل الخبرات فيما بينها.

تتولى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مهمة تطوير السياسات الرامية إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان حول العالم، إذ تمثل المنظمة منتدى يجمع الحكومات ويتيح لها فرصة للعمل جنبا إلى جنب بهدف تبادل الخبرات والتباحث حول إيجاد حلول للمشاكل المشتركة، إضافة إلى أنها تعمل مع الحكومات للوقوف على أسباب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقيس معدلات الإنتاج وحجم تدفقات التجارة العالمية والاستثمار، كما أنها تعنى بتحليل ومقارنة البيانات لوضع الاحتمالات للتوجهات المستقبلية وتضع المعايير لكافة الخدمات بدءاً من السلامة والكيمائيات ومصانع الطاقة النووية وانتهاء بجودة الخضروات وصلاحياتها، كما تهتم المنظمة بالقضايا ذات التأثير المباشر على حياة الناس العاديين، مثل الاهتمام بمقدار الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي التي يدفعونها، ومقدار وقت الفراغ الذي يحصلون عليه إضافة إلى ذلك تعتمد المنظمة على دراسة الأنظمة التعليمية في مختلف الدول ومقارنتها ببعضها لمعرفة مدى تأثيرها في إعداد النشئ للتعاطي مع الحياة العصرية، ودراسة أنظمة المعاشات التقاعدية ومدى خدمتها للمواطنين المتقاعدين من كبار السن⁽¹⁾.

(1)- OCDE, A Propos de L'OCDE, Available at : <http://www.oecd.org/fr/apropos/> , (le 17/10/2015)

*ألمانيا وأستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، التشيلي، كوريا الجنوبية، الدانمارك، إسبانيا، إستونيا، الولايات المتحدة، فنلندا، فرنسا اليونان، هنغاريا، إيرلندا أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، بولونيا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، التشيك، المملكة المتحدة سلوفينيا، السويد، سويسرا وتركيا.

ثانياً: مجلس الاستقرار المالي

يعتبر مجلس الاستقرار المالي من الأطراف الهامة في النظام المالي المعاصر، خاصة في ظل لا استقرار هذا الأخير.

1. التعريف والنشأة: مجلس الاستقرار المالي (FSB) هي الهيئة الدولية التي تراقب وتقدم توصيات حول النظام المالي العالمي، أنشأ في أبريل 2009 خلفاً لمنتدى الاستقرار المالي (FSF) الذي تأسس عام 1999 من قبل وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية G7، حيث خرجوا بضرورة إرساء هياكل جديدة لتعزيز التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية الوطنية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وذلك لتعزيز الاستقرار في النظام المالي الدولي. ويجمع المنتدى كل من السلطات الوطنية المسؤولة عن الاستقرار المالي في المراكز المالية الدولية الهامة وهي الخزينة والبنوك المركزية، ووكالات الإشرافية، إضافة إلى المجموعات الدولية من المنظمين والمشرفين التي تشارك في وضع معايير وقواعد الممارسة الجيدة لقطاعات محددة، المؤسسات المالية الدولية المكلفة بمراقبة النظم المالية المحلية والدولية ورصدها وتعزيز تنفيذ معيار.

في نوفمبر 2008، دعا قادة دول مجموعة العشرين لتوسيع عضوية المنتدى، وبرز توافق واسع في الأشهر التالية نحو وضع إطار مؤسسي أقوى مع توسيع نطاق العضوية -لتعزيز فعاليته كآلية للسلطات الوطنية وهيئات وضع المعايير والمؤسسات المالية الدولية لمعالجة نقاط الضعف ووضع وتنفيذ تنظيمات قوية والسياسات الرقابية وغيرها في مصلحة الاستقرار المالي، كما أعلن في مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين من نيسان 2009 عن إنشاء مجلس الاستقرار المالي (FSB) مع صلاحيات موسعة لتعزيز الاستقرار المالي. قرارات (FSB) غير ملزمة قانوناً بشأن أعضائها- بدلا المنظمة تعمل عن طريق الإقناع الأخلاقي وضغط الأقران، من أجل وضع السياسات المتفق عليها دولياً والمعايير الدنيا التي أعضائها تلتزم تنفيذ على المستوى الوطني⁽¹⁾.

2. الهيكل التنظيمي: ويتألف هيكل (FSB) من الهيئة العامة بوصفها هيئة لصنع القرار، لجنة توجيهية مكلفة بتنفيذ قرارات الهيئة العامة، وثلاث لجان الدائمة، ولكل منها مسؤوليات محددة ولكن التكميلية تجاه العملية المذكورة أعلاه:

- اللجنة الدائمة لتقييم نقاط الضعف (SCAV)، والتي هي الآلية الرئيسية للمجلس والمسؤولة عن تحديد وتقييم المخاطر؛
- اللجنة الدائمة للتعاون الإشرافي والتنظيمي (SRC)، تهتم بالمزيد من التحليل الإشرافي أو تأطير استجابة تنظيمية أو إشرافيه السياسة إلى الضعف المادي التي حددها (SCAV)؛

(1)- Financial Stability Board, **About the FSB**, Available At: <http://www.financialstabilityboard.org/about/>, (le 22/10/2015)

▪ اللجنة الدائمة لتنفيذ معايير (SCSI)، وهي المسؤولة عن رصد تنفيذ مبادرات السياسة FSB المتفق عليها والمعايير الدولية.

3. دور مجلس الاستقرار المالي

يعمل مجلس الاستقرار المالي تعزيز الاستقرار المالي الدولي، وهو يفعل ذلك من خلال تنسيق السلطات المالية الوطنية وهيئات وضع المعايير الدولية، كما أنها تعمل نحو تطوير سياسات التنظيمية والإشرافية قوية للقطاع المالي وغيرها. وهي تعزز تكافؤ الفرص من خلال تشجيع التنفيذ المتسق لهذه السياسات في مختلف القطاعات والاختصاصات. وذلك من خلال ما يلي⁽¹⁾:

- تقييم نقاط الضعف التي تؤثر على النظام المالي العالمي والعمل على تحديدها ومراجعتها، في الوقت المناسب والمستمر ضمن منظور رقابي كلي؛
- تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات المسؤولة عن الاستقرار المالي؛
- رصد وتقديم المشورة بشأن تطورات السوق وآثارها على السياسات التنظيمية؛
- رصد وتقديم المشورة فيما يتعلق بأفضل الممارسات في تلبية المعايير التنظيمية؛
- وضع المبادئ التوجيهية المحددة لإنشاء ودعم العمليات الإشرافية؛
- التخطيط للطوارئ الدعم لإدارة الأزمات عبر الحدود، وخاصة فيما يتعلق الشركات ذات الأهمية النظامية؛
- التعاون مع صندوق النقد الدولي (IMF) لإجراء تمارين الإنذار المبكر؛
- تعزيز تنفيذ الالتزامات المتفق عليها والمعايير والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة، من خلال رصد تنفيذ واستعراض النتائج والإفصاح.

⁽¹⁾ - Ibid.

خلاصة

إن الاهتمام الذي يحظى به النظام المالي العالمي والمعاملات المالية في مختلف الأسواق المالية الدولية من قبل متخذي القرارات وواضعي السياسات على مستوى دول العالم يعكس المستوى المتزايد من التعقيد والعمق الذي أصبحت تعرفه هذه الأسواق والمؤسسات المرتبطة بها، حيث اتسع حجم الأسواق المالية وازداد حجم معاملاتها وارتفعت حدة المنافسة فيها، مما جعل التركيز عليها مطلباً هاماً على الصعيد الدولي انخرطت فيه الدول الكبيرة والدول الصغيرة على حدة سواء، علاوة على الانكشاف الكبير لدول العالم على بعضها البعض وظهور العولمة المالية التي مثلت برمتها تحدياً كبيراً فرض نفسه على متخذي القرار العام والخاص في دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

وقد حاول العديد من الباحثين تحليل النظام المالي العالمي وتطوره من منظور اقتصادي بحث، بعزل مصطنع لتفاعلات هذا النظام عن البيئة السياسية والاجتماعية المحلية والدولية، محاولين بذلك تفسير مختلف العمليات والتطورات التي تحدث على مستوى النظام المالي العالمي من خلال مجموعة من النظريات والمفاهيم المحدودة، إلا أن ذلك لم يحقق الهدف المنشود وظل الغموض يصاحب العمليات والتطورات التي يعرفها النظام المالي العالمي بشكل مستمر.

ولما كان الاقتصاد السياسي الدولي حقلاً معرفياً متعدد التخصصات، فقد أعطى جانباً مهماً من دراساته إلى محاولة دراسة الأطراف والتفاعلات التي تنطويها النظم الدولية والمجتمعات الرأسمالية من خلال تفعيل الارتباط الموجود بين الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في النظام العالمي المعاصر، وذلك لفهم أكثر وتحليل دقيق للحقائق، وهذا سيكون موضوع الفصل الموالي.

الفصل الثالث

اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة

المالية العالمية 2008

تمهيد

بعد الفترة القصيرة من الاستقرار المالي التي ميزت الاقتصاد العالمي بعد انعقاد مؤتمر بريتن وودز والتي كان يلعب فيها الاقتصاد المهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) دور مقرض الملاذ الأخير وتوفير العملة المستقرة نسبياً، بدأت تطفو على السطح مع نهاية الخمسينيات العديد من التحولات الاقتصادية والسياسية على مستوى المركز والأطراف ساهمت في ظهور العديد من الاختلالات برزت في شكل أزمات مالية واقتصادية عالمية، وقد ساهم التفاعل الموجود بين الاقتصاد والسياسة على المستوى الدولي في توالي هذه الاختلالات، وخاصة مع هيمنة المصالح على آليات عمل النظام المالي العالمي.

إن الاختلالات التي يعرفها النظام المالي العالمي المعاصر كانت نتاج تحولات رأسمالية كانت تهدف إلى خدمة مصالح الطبقات الرأسمالية، هذه الأخيرة استطاعت أن تفرض قيمها وأفكارها على النظام المالي العالمي من خلال نماذج وأيديولوجيات ومؤسسات منحت لها الشرعية وجعلت من التحولات الحاصلة على مستوى هذه المراكز سريعة الانتقال إلى بقية دول العالم، كما أبقت على الاختلالات الهيكلية التي تبرز جلياً أن النظام المالي العالمي الحالي وعلى الرغم من هذه الاختلالات يخدم مصالح أطراف معينة تعمل على المستوى الدولي وتفرض قواعدها على بقية أطراف النظام المالي العالمي فهذه الأخيرة لم تتمكن من منع الوقوع في أزمات مالية أخرى، حيث ظلت هذه الأزمات تتوالى وكان آخرها الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية التي عصفت بالنظام المالي العالمي وساهمت في ركود الاقتصاد العالمي وتغير في معالمه.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى ملامح النظام المالي العالمي المعاصر قبل الأزمة المالية العالمية 2008، إضافة إلى إبراز أهم الاختلالات التي تميز النظام المالي العالمي وآليات عمله إلى جانب التطرق إلى المحاولات الإصلاحية التي تم القيام بها خلال القرن الماضي، وذلك وفقاً للخطة التالية:

المبحث الأول: ملامح النظام المالي العالمي المعاصر قبل الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثاني: اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر

المبحث الثالث: المحاولات الإقليمية والدولية لإصلاح النظام المالي العالمي

المبحث الرابع: الأزمة المالية العالمية والدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي

المبحث الأول: ملامح النظام المالي العالمي المعاصر قبل الأزمة المالية العالمية 2008

على ضوء التحولات الكبيرة التي عرفها النظام المالي العالمي خلال القرن 20، برزت العديد من المظاهر التي يعتبر البعض منها امتدادا لما سبق أما البعض الآخر فيعتبر حديثا، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم الملامح التي تميز النظام المالي العالمي المعاصر منذ عشرينيات القرن الماضي.

المطلب الأول: الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي المعاصر

إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي ليست حديثة العهد بل تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين مع خروجها كأقوى دولة اقتصاديا وعسكريا وماليا دون منافس، وهذا نظرا لدخولها المتأخر إلى ميدان الحرب واستغلال هذه الفترة في البناء والتشييد، وهذا ما جعلها تفرض مقترحاتها لكيفية تشغيل المنظومة الاقتصادية عالميا وإعادة صياغة النظام النقدي الدولي وفقا لمصالحها، حيث تم فرض الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية فضلا عن تحديد وصياغة أهداف بريتن وودز وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والجات حسب ما يخدم مصالحها المستقبلية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن موضوع الهيمنة الأمريكية ليس بالحديث، إلا أن الجدل الدائر حول استمرارية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح موضوعا حديثا على ضوء التطورات التي عرفت الساحة الدولية والتي من أبرزها التحول الحاصل في الاستراتيجيات والوسائل المعتمدة في بسط الهيمنة، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورا متواليا يتماشى مع مختلف التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفها النظام الدولي، حيث تم الانتقال من الهيمنة القائمة على الدفع (القسر) إلى الهيمنة القائمة على الجذب.

وحتى بداية السبعينات لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور المهيمن الاقتصادي العالمي لأنها ضمنت نظام بريتن وودز لأسعار الصرف الثابتة، وكانت مهيمنة بالمفهوم المحدد من طرف كندلبرغر (1973-1974) حيث ضمنت نظام الصرف الثابت وعملت كمقرض ملاذ أخير ضمن هذا النظام⁽²⁾، إلا أن الاقتصاد الأمريكي واجه خلال السبعينات العديد من الاهتزازات والضعف نتيجة التغيرات التي طرأت على خريطة القوى في العالم جراء السياسات الاقتصادية التي سارت عليها الإدارة الأمريكية وتفاعل الكثير من العوامل التي أدت إلى إضعاف المكانة القيادية التي احتلتها ما بين 1945-1971، إلا أن الولايات المتحدة تمكنت بالرغم من هذا من

(1) - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، (2009): آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، ص: 139.

(2) - Gary A. Dymski, (2001): **Post- Hegemonic U.S. Economic Hegemony: Minskian and Kaleckian Dynamics in the Neoliberal Era**, Paper Presented at The 49th Annual Conference of The Japanese Society for Political Economy 28-29 October, Tokyo, P: 2.

إجراء إعادة بنى اقتصادها بتصدير الأزمات ونقلها إلى الخارج واستعادة في مطلع التسعينات المبادرة في القوة الاقتصادية في حين ظلت بقية الدول تعاني العديد من الاختلالات.

وفي نفس الخط مع سوزان سترونج التي صرحت بأن قواعد اللعبة الكبرى للدول قد تغيرت، فإن الهيمنة المعاصرة للولايات المتحدة الأمريكية تقع في المقام الأول على نفوذها على النظام المالي والنقدي، جنباً إلى جنب مع عملية الأميلة، أي الدور المتزايد للأسواق المالية والمؤسسات المالية والجهات المالية في تشغيل النظام العالمي، والتي مكنت الولايات المتحدة من الهيمنة وتشكيل النظام العالمي عن طريق نشر، تنويع وفصل السلطة، وانطلاقاً من هذا فإن هيمنة الولايات المتحدة في العلاقات المالية والنقدية تقوم على ثلاث ركائز مركزية ومتراصة، وهي القوة المؤسسية والتي تتمثل في السيطرة على قرارات صندوق النقد الدولي والقوة الهيكلية التي تضم وول ستريت والدولار، والقوة الأيديولوجية التي تضم النيوليبرالية كأفكار رائدة منذ السبعينات.

أولاً: الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من كون الهيمنة العسكرية مظهراً غير مباشر لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي، إلا أن السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بنيت منذ عقود على أساس سياسة التدخل واستنزاف الثروات، فعلى الرغم من تغير الأهداف الصريحة لهذه السياسة إلا أن الأهداف الضمنية بقيت نفسها وتعتبر الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي خاصية رئيسية تستمد من سياستها منذ القرون السابقة، والتي يميزها الطموح إلى التوسع الإمبريالي في مختلف أنحاء العالم فعلى الرغم من تراجع أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية المعاصرة إلا أن الاهتمام بهذا الجانب بقي واضحاً، واستخدم ضمن سياسات جديدة ضمنية تهدف إلى التوسع في الأراضي الغنية بالثروات، تحت حجة القضاء على التهديدات التي قد تنهك الأمن الدولي.

ويظهر الاهتمام الأمريكي بالجانب العسكري من خلال حجم النفقات العسكرية التي تستحوذ على حصة هامة من الموازنة السنوية، هذه النفقات أثقلت كاهل الاقتصاد الأمريكي بالديون وأدت إلى عجز كبير في الموازنة الأمريكية منذ عدة سنوات، ويبرز الجدول الموالي تطور النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة ببعض الدول خلال الفترة 2001-2009.

الجدول (05): تطور حجم الإنفاق العسكري السنوي في بعض دول العالم للفترة 2001-2009

الوحدة: مليون دولار

السعودية	روسيا	الصين	الولايات المتحدة	حجم الإنفاق السنوي بالأسعار الجارية للدولار
21027	11683	27413	312743	2001
18502	13944	31642	356720	2002
18747	16974	34771	415223	2003
20910	20955	40015	464676	2004
25392	27337	46288	503353	2005
29581	34518	56663	527660	2006
35470	43535	71745	556961	2007
38223	56184	91658	621131	2008
41267	51532	111778	668567	2009

المصدر: من تجميع الطالب بالاعتماد على بيانات الأمم المتحدة، متوفرة على الموقع: www.un-arm.org

يظهر من خلال الجدول تطور الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية وبعض منافسيها، حيث نلاحظ التطور السريع في حجم الإنفاق العسكري في كل هذه الدول، إلا أن البارز هو الحجم الضخم للإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية الذي ارتفع من 312743 مليون دولار سنة 2001 إلى حدود 668567 مليون دولار سنة 2009 أي أنه تزايد بالضعف، وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى النفقات الضخمة التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الألفية بعد أحداث سبتمبر 2001 والحرب المزعومة ضد الإهاب في كل من العراق وأفغانستان، والملاحظ من خلال الجدول هو الفجوة الكبيرة بين الإنفاق العسكري للولايات المتحدة ومنافسيها حيث أن الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير من مجموع إنفاق الدول المنافسة، حيث يشكل سنة 2009 ستة أضعاف الإنفاق الصيني العسكري، و 12 مرة أكبر من الإنفاق الروسي العسكري.

إن حجم الإنفاق العسكري يبرز الأهمية الكبيرة التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للقوة العسكرية والقدرة الكبيرة على تمويل هذا الإنفاق بالعجز خاصة مع اتساع سوق سندات الخزنة الأمريكية التي تعطيها مصدرا كبيرا للتمويل والتوسع، إلا أن هذا التوسع أوقع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية كالدين العام ومشكلة الشرعية الدولية.

ثانيا: الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

بالإضافة إلى الهيمنة العسكرية تستند هيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد الدولي على العديد من المقومات، وتبرز مظاهر هيمنة الولايات المتحدة اقتصاديا في المظاهر التالية:

1. ضخامة النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية: استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مع مرور الوقت أن تبني نظاما ماليا يتميز بالتنوع والاتساع والعمق، وفيما يلي توضيح لمكانة الأسواق المالية الأمريكية في النظام المالي العالمي.

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

أ. الرسملة السوقية: في الواقع تختلف الأنظمة المالية للاقتصاديات، فمثلا الصين واليابان لديهما نظام مالي قائم على البنوك، في حين يقوم النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهونج كونج على السوق، ويمكن إرجاع نشأة بورصة نيويورك للأوراق المالية إلى 17 ماي 1792، وتعتبر من أكبر البورصات من حيث القيمة السوقية للشركات المدرجة فيه المقدرة بـ 11,737 بليون دولار في نهاية عام 2008، أما بورصة لندن فتعتبر من بين أقدم البورصات في العالم، ويمكن تتبع تاريخها إلى أكثر من 300 سنة، وقد نمت بسرعة لتصبح المؤسسة المالية الأهم في المدينة⁽¹⁾، ويوضح الجدول الموالي تطور القيمة السوقية للشركات المدرجة في كل من بورصة لندن، نيويورك، هونج كونج، شنغهاي، طوكيو.

الجدول (06): تطور الرسملة السوقية لبورصات لندن، نيويورك، هونج كونج، شنغهاي وطوكيو خلال الفترة

2008-1999

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصين	هونج كونج	اليابان	نيويورك	المملكة المتحدة
1999	330,730	609,090	4,546,937	16,635,114	2,933,280
2000	580,991	623,398	3,157,222	15,104,037	2,576,992
2001	523,952	506,073	2,251,814	13,854,616	2,164,716
2002	463,080	463,085	2,126,075	11,098,102	1,864,262
2003	681,204	551,237	3,040,665	14,266,266	2,460,064
2004	639,765	665,248	3,678,262	16,323,726	2,815,928
2005	780,763	693,486	4,736,513	16,970,865	3,058,182
2006	2,426,326	895,249	4,726,269	19,425,855	3,794,310
2007	6,226,305	1,162,566	4,453,475	19,947,284	3,858,505
2008	2,793,613	468,595	3,220,485	11,737,646	1,851,954

Source: Anson Wong, Xian Zhou, (2011): **Development of Financial Market and Economic Growth : Review of Hong Kong, China, Japan, The United States and The United Kingdom**, International Journal of Economics and Finance, vol .3, N°. 2, may, P: 115.

يظهر الجدول أن الرسملة السوقية لبورصة نيويورك أكبر بكثير من الرسملة السوقية لبورصات هونج كونج، لندن، شنغهاي، وطوكيو وهو ما يدل على ضخامة السوق المالية الأمريكية مقارنة مع نظيراتها في بقية دول العالم، وهذا ما يساعد على جذب كميات ضخمة من الاستثمار الأجنبي غير المباشر باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وما قد ينتج عن ذلك من توفير للتمويل وتطوير النشاط الاقتصادي.

(1)- Anson Wong and Xian Zhou, Op.Cit, P:112.

ب. الولايات المتحدة كمصدر لرؤوس أموال المحفظة: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدر لرؤوس أموال المحفظة في العالم، حيث استطاعت هذه الدولة أن تضمن تدفقا مستمرا لرؤوس الأموال بإتجاه العديد من دول العالم، واستطاعت أن تحتفظ على الصدارة كأكبر دولة مصدرة لرؤوس الأموال والجدول الموالي يوضح تطور حجم رؤوس الأموال المصدرة إلى الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية المملكة المتحدة واليابان.

الجدول (07): تطور قيمة رؤوس الأموال المصدرة ما بين 2000-2010 من الولايات المتحدة ودول أخرى منافسة

الوحدة: مليون دولار

الدولة (الترتيب)	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	اليابان
2001	2,303,603	1,304,044	1,289,749
2002	2,246,034	1,360,380	1,394,520
2003	3,134,244	1,670,204	1,721,307
2004	3,764,346	2,109,701	2,009,672
2005	4,591,122	2,373,924	2,114,888
2006	5,972,356	3,140,506	2,343,482
2007	7,191,779	3,393,411	2,523,566
2008	4,267,865	2,426,252	2,376,606
2009	5,952,867	3,035,788	2,845,894

Source : IMF E-library Data.

يبرز من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على أكبر نسبة من الأصول الأجنبية حيث زادت قيمة رؤوس الأموال المصدرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث أضعاف تقريبا ما بين 2001-2007، كما يبرز من خلال الجدول أن قيمة رؤوس الأموال المصدرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يقارب مجموع ما تصدره اليابان والمملكة المتحدة. وتعتبر حيازة الولايات المتحدة الأمريكية من الأسهم الأجنبية وأسهم صناديق الاستثمار الأكبر، وتستثمر رؤوس الأموال الأمريكية في كل من المملكة المتحدة، اليابان، كندا وبعض الدول الأوروبية بشكل أكبر.

ج. الولايات المتحدة الأمريكية كمستقطب لرؤوس الأموال: على الرغم من انخفاض العوائد التي يحصل الأجانب من الاستثمار في الولايات المتحدة مقارنة بالاستثمار خارج الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المستثمرين الأجانب يواصلون الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية وتمويل العجز في الحساب الجاري

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

من أجل الاستفادة من الدرجة العالية من التطور والسيولة والكفاءة للأسواق المالية الأمريكية، ومن الحكم القوي للشركات والمؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من هذه القوة قد أظهرت بعض نقاط الضعف في ظل الاختلالات خلال الأزمة المالية العالمية 2008، وفيما يلي إبراز لاستقطاب الولايات المتحدة الأمريكية لرؤوس الأموال الأجنبية.

الجدول (08): تطور صافي تدفقات محفظة الأسهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: مليار دولار

السنة	صافي التدفقات إلى الولايات المتحدة	السنة	صافي التدفقات إلى الولايات المتحدة
2002	54, 067	2006	145, 481
2003	33, 981	2007	275, 617
2004	61, 788	2008	126, 805
2005	89, 258		

Source : World Bank, World Bank Data, <https://data.worldbank.org/>

يبرز الجدول رقم التطور المتسارع في صافي تدفقات محفظة الأسهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث ارتفع الصافي من 54 مليار دولار سنة 2002 إلى حدود 145.5 مليار دولار سنة 2006 ووصل إلى أكثر من 275.6 مليار دولار سنة 2007، ويدل هذا التسارع في صافي تدفقات محفظة الأسهم إلى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وأسواقها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهو ما يشكل مكسبا حقيقيا للاقتصاد الأمريكي لتمويل الاقتصاد الأمريكي والنفقات العسكرية المتزايدة.

د. حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية: يزداد الأجانب بشكل مطرد من حيازة الأصول المالية الأمريكية، ويتعدد المستثمرون الأجانب في هذه الأسواق بين الدول والمؤسسات والأفراد، وتعتبر سندات الخزنة الأمريكية من بين أهم الأدوات التي يتم الطلب عليها بشكل كبير خاصة مع التنوع والانتساع الذي يتسم بها هذا السوق والجدول الموالي يوضح تطور حيازة الأجانب للأوراق المالية الأمريكية.

الجدول (09): تطور حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية خلال الفترة (2002-2007)

الوحدة: مليار دولار

السنة	جوان 2002	جوان 2003	جوان 2004	جوان 2005	جوان 2006	جوان 2007
إجمالي حيازة الأجانب للأوراق المالية	4,338	4,979	6,019	6,864	7,778	9,772

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Department of the Treasury/Federal Reserve Board, Treasury International Capital System, <http://www.treasury.gov/>

يبرز من خلال الجدول الاتجاه المصاعد في حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية والذي يعكس الارتباط القوي بين الأنظمة المالية في دول العالم بالنظام المالي الأمريكي، وقد نمت الاستثمارات عبر الحدود مع تزايد عولمة الأسواق المالية بشكل كبير كما يبرز من خلال الجدول، حيث ارتفع إجمالي حيازة الأجانب للأوراق المالية من 4,338 مليار دولار خلال منتصف 2002، إلى أكثر من 9,772 مليار دولار خلال منتصف العام 2007، أي أن حيازة الأجانب للأصول قد تضاعف، وتعتبر سندات الخزنة أهم الأدوات التي يتم حيازتها من طرف الأجانب والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (10): الأوراق المالية طويلة الأجل المملوكة للأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية (نسبة مئوية من إجمالي الحيازات)

الوحدة: %

السنة	جوان 2002	جوان 2003	جوان 2004	جوان 2005	جوان 2006	جوان 2007
الأسهم	7,8	8,7	9,3	9,7	10,2	11,3
سندات الخزنة	40,7	45,5	50,8	51,8	52	56,9
سندات الوكالات الحكومية	10,2	11,3	11,2	14,1	17,2	21,4
سندات الشركات وديون أخرى	15,7	15,7	17,6	19,5	19,7	24
إجمالي حيازة الأجانب	12,2	13,5	14,5	15,8	16,6	18,8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Department of the Treasury/Federal Reserve Board, Treasury International Capital System, <http://www.treasury.gov/>

يبرز من خلال الجدول (10) التزايد الواضح في نسبة ما يملكه الأجانب من إجمالي قيمة الأوراق المالية طويلة الأجل، حيث ارتفعت نسبة ما يحوزه الأجانب إلى إجمالي الحيازات من 12,2% خلال منتصف 2002، إلى حوالي 19% خلال منتصف 2007، وتعتبر سندات الخزنة الأمريكية أكثر الأوراق المالية حيازة حيث تقدر نسبة حيازة الأجانب إلى إجمالي الحيازات في هذا السوق ب حوالي 60% خلال منتصف 2007 تليها سندات الشركات وسندات الوكالات الحكومية، ويرجع تفضيل الأجانب لهذه الأوراق المالية خاصة الحكومية منها إلى درجة الأمان والسيولة التي تتمتع بها هذه الأوراق.

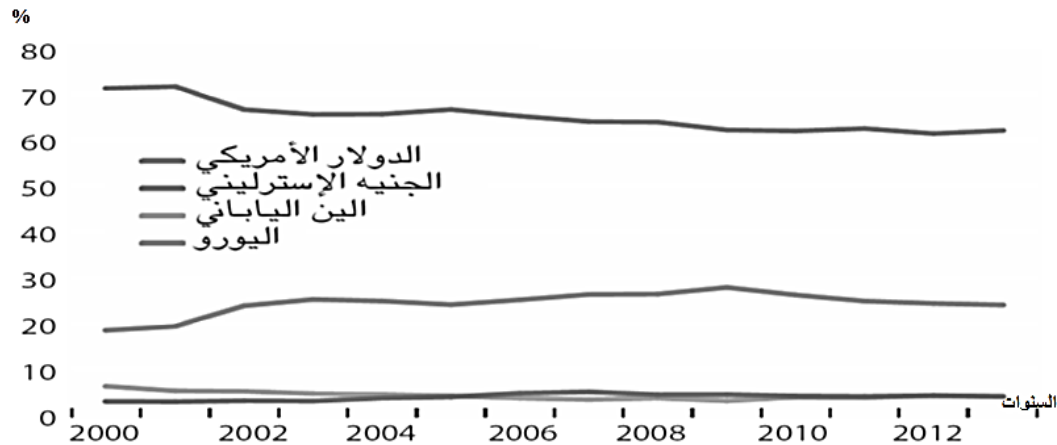
2. هيمنة الدولار على النظام المالي العالمي: بدأ استخدام الدولار على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لانحياز الاقتصاد البريطاني والجنيه الإسترليني، وصعود الاقتصاد الأمريكي كقوة عالمية في الاقتصاد العالمي، ونتيجة لذلك فقد حل الدولار محل الجنيه الإسترليني باعتباره العملة الدولية الأولى في العالم، وتغلب على المنافسة التي واجهها من طرف بعض العملات، وعلى الرغم من تزايد استخدام بعض العملات خلال الثمانينيات كالمارك الألماني والين الياباني، إلا أنه وبداية من التسعينيات تراجع استخدام المارك والين، وبقيت

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

السيطرة للدولار إلى غاية بداية العمل بالعملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في جانفي 1999، الأمر الذي حصر المنافسة بين هاتين العملتين بشكل كبير.

أ. **مكانة الدولار في الاحتياطيات الدولية:** على الرغم من تطلعات اليورو للسيطرة على الاقتصاد العالمي واحتلاله مكانة منافسة للدولار إلا أنه لم يرقى إلى هذا المستوى، إذ لم يتراجع الدولار كعملة احتياطية عالمية حيث بقيت تحوز على أكثر من 60% من إجمالي الاحتياطيات العالمية على طول الفترة بالشكل الذي يبرز الثقة الدولية المفرطة للأطراف الدولية في الدولار واعتباره عملة آمنة مقارنة بالعملات الأخرى حيث يظهر الشكل أن الدولار ظل مهيمنا على المعاملات الدولية حتى في ظل الأزمة المالية العالمية وهذا لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على اعتماد آلية التيسير الكمي التي تعد ضريبة على الدول المتعاملة مع هذه الدول، أما بالنسبة للعملات الأخرى فقد احتل اليورو منذ إنطلاقه سنة 2002 مكانة هامة حيث تراوح نصيبه من الاحتياطي ما بين 20% و 30% رغم أنه عرف تراجعا طفيفا سنة 2010 نظرا لأزمة الديون السيادية، في حين أن الجنيه والين الياباني لم يحوزا إلا على الأقل من 10%، والشكل الموالي يبرز نصيب العملات الأجنبية من الاحتياطيات العالمية.

الشكل (07): نصيب العملات الأجنبية من الاحتياطيات العالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تكوين العملات في احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية.

إن جانبا هاما من قوة الدولار يكمن في رغبة معظم الأنظمة النقدية العالمية في أن يكون الدولار قويا وحرص دول العالم باختلاف أنظمتها النقدية على حيازتها وعلى امتلاك احتياطيات ضخمة ومتزايدة.

ب. **مكانته في أسواق الصرف الأجنبي:** يعتبر الدولار عملة معاملات رائدة في أسواق الصرف الأجنبي مع حصة تقدر بـ 86% من حجم معاملات سوق الصرف الأجنبي وبضعف حصة اليورو في هذه المعاملات

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

وقد استمر الدولار في هيمنته على هذه الأسواق، وقد تضاعف حجم التداول في أسواق الصرف الأجنبي بأكثر من مرة خلال العقد الماضي، وحجم كبير من المعاملات تقاس بـ أو تضم الدولار الأمريكي.

في أسواق الصرف الأجنبي يؤدي حجم المعاملات العالية إلى انخفاض هامش أوامر البيع والشراء وتخفيض تكاليف المعاملات الضمنية الذي بدوره يعزز من استخدام الدولار في هذه المعاملات. والجدول الموالي يوضح مكانة الدولار في أسواق الصرف الأجنبي.

الجدول (11): التداول في أسواق الصرف الأجنبي التقليدية

الوحدة: %

العملة	1995	2001	2004	2007
الدولار الأمريكي	83,3	90,3	88,7	86,3
اليورو	53,7 ^a	37,6	36,9	37,0
الين	24,1	22,7	20,2	16,5
عملات دول صناعية أخرى ^b	24,2	33,9	38,6	40,5
عملات أسواق ناشئة	8.5	16,9	15,4	19,8
متوسط التداول اليومي (بليون دولار أمريكي)	1,150	1,420	1,970	3,210

Source: Bank for International Settlements.

ملاحظة: إجمالي حصة العملات تقدر بـ 200 بالمائة في كل عمود لأن كل معاملة تنطوي على عملتين.

a: وتشمل العملات السابقة التي حل اليورو محلها كالمارك الألماني والفرنك الفرنسي ووحدة النقد الأوروبية.

b: وتشمل الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، الدولار الأسترالي، الدولار الكندي، الكرونا النرويجية الدولار النيوزيلندي والكرون الدنماركي.

الملاحظ من خلال الجدول المكانة الهامة للدولار في معاملات أسواق الصرف الأجنبي مما يدل على الاستخدام الكبير لهذه العملة في الاقتصاد الدولي، حيث يبرز الجدول أن الدولار استحوذ على أكثر من 85% من تداول سوق الصرف الأجنبي، في حين يستحوذ اليورو على مكانة هامة كذلك ولكن ليس بالأهمية ذاتها التي يحوزها الدولار، كما يبرز جليا من خلال الجدول الاتجاه نحو استخدام عملات أخرى غير الدولار واليورو في سوق الصرف الأجنبي بما يدل على التحول التدريجي في مكانة الاقتصاديات في الاقتصاد العالمي.

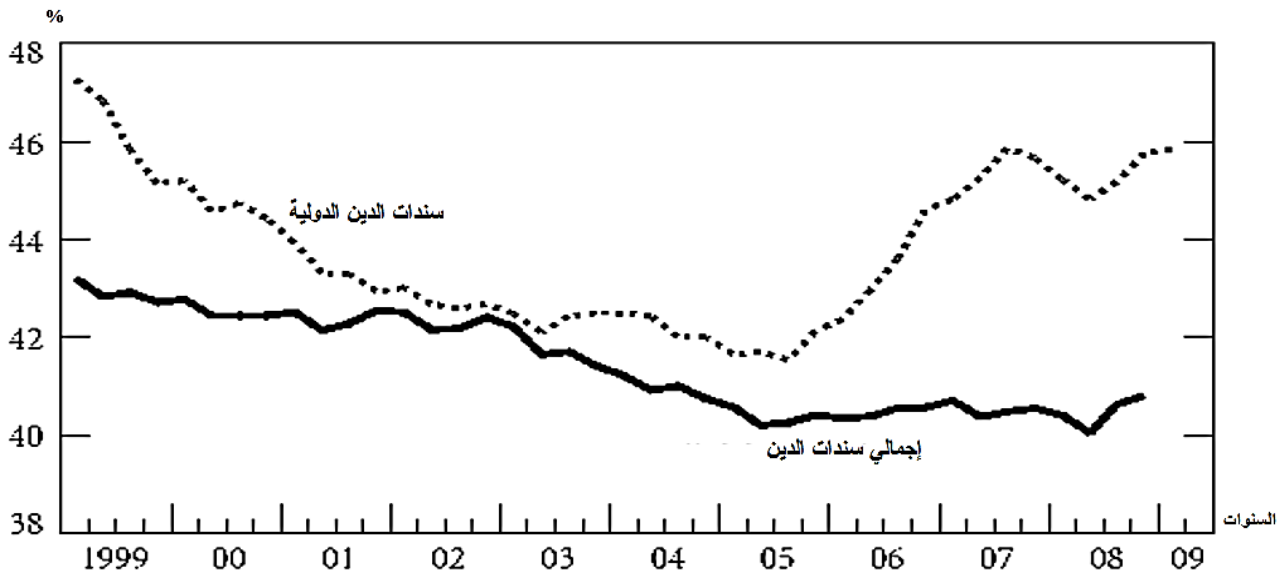
ج. الدولار كعملة فوطة للتجارة الدولية: يستخدم الدولار على نطاق واسع كعملة فوطة في المبادلات التجارية وخاصة من قبل المصدرين، ويرجع هذا الاعتماد على الدولار في فوطة الصادرات خارج الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستقرار الذي يميز هذه العملة، والحجم الكبير والاستقرار النسبي للاقتصاد الأمريكي

وترتيبات الصرف الأجنبي التي تربط عملة البلد المستقبل أو المصدر بالدولار بالإضافة إلى ذلك يعكس الاعتماد على الدولار رغبة المصدرين في الحد من تحركات أسعارهم نسبة إلى أسعار المنافسين عن طريق اختيار عملة فوترة يستخدمها غالبية المنتجين في هذه الصناعة، هذا بالإضافة إلى أن الدولار يوفر أفضل تحوط ضد تقلبات التكلفة الناجمة عن تحركات ذات الصلة في الطلب الكلي والأجور في بلدان المنشأ والبلدان المستوردة.

وعلى الرغم من ظهور اليورو إلا أنه لم يغير من استخدام الدولار كعملة فوترة، حيث ظل اليورو مستخدماً على نطاق واسع بين دول منطقة اليورو، ومع أسواق أخرى ولكن ليس بالمستوى الذي حققه الدولار⁽¹⁾.

د. مكانة الدولار في المعاملات المالية الدولية: يعتبر الدولار عملة بارزة في أسواق الدين الدولية، حيث تقدر حصة الدولار من سندات الدين المستحقة والمصدرة في أي مكان من العالم بحوالي 39% بانخفاض طفيف عن ارتفاع 42% سنة 1999، وفي المقابل من هذا، تمثل الأوراق المالية المقومة بالدولار التي تباع خارج بلد الإصدار وبعملة مختلفة عن عملة البلد المصدر - سندات الدين الدولية*- مؤشراً آخر عن استخدام الدولار، ويبرز الشكل الموالي أن الدولار لا يزال أيضاً عملة رئيسية للدين عندما يتحول المقترضون إلى الأسواق الخارجية والتمويل بعملة أجنبية، في عام 2009، بلغت حصة الدولار ما يقرب نصف قيمة سندات الدين.

الشكل (08): حصة الدولار الأمريكي من سندات الدين المستحقة خلال الفترة 1999-2009



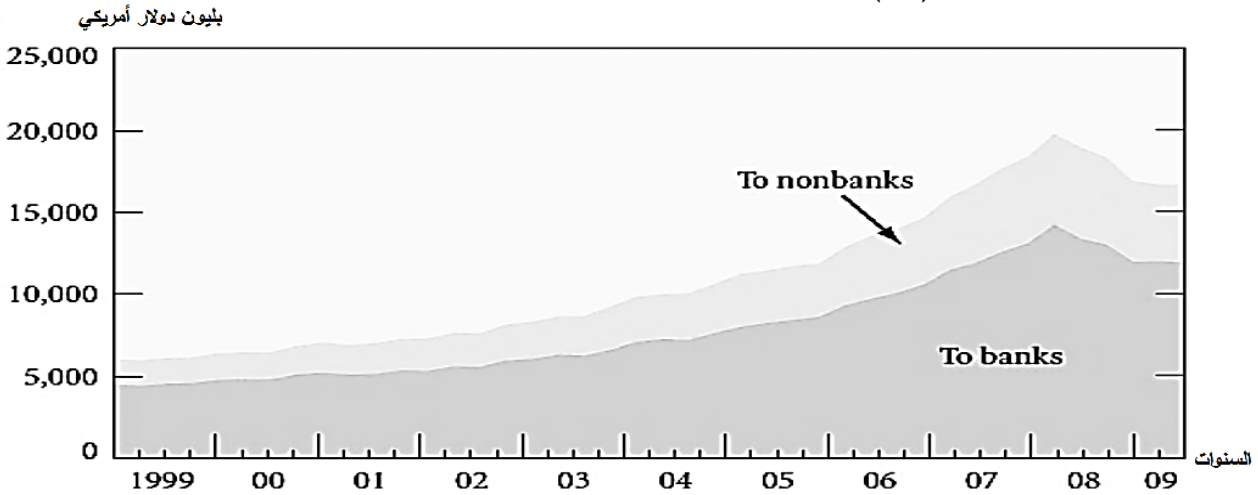
Source: Linda s. Goldberg, (2010), Is The International Role Of The Dollar Changing, Current Issues in Economics and Finance, vol.16, N°.1, Federal Reserve Bank of New York, P: 5.

(1)- Linda s. Goldberg, Op.Cit, P: 5.

* تشير سندات الدين الدولية إلى الأوراق المالية المباعة خارج بلد الإصدار، باستثناء الديون بعملة البلد المصدر.

يلعب الدولار أيضا دورا هاما في المطلوبات بالعملة الأجنبية عبر الحدود للبنوك في البلدان التي تبلغ البيانات لبنك التسويات الدولية، هذه الالتزامات المستحقة هي لدائنين خارج البلدان المقدمة للتقارير وبعملة أخرى غير عملة هذا البلد، وعلى مدى العقد الماضي نمت تلك الالتزامات إلى حد كبير فيما يتعلق بمقابلات المصرفية وغير المصرفية، مع مطلوبات للقطاع غير المصرفي تتوسع بشكل أسرع قليلا من مطلوبات البنوك.

الشكل (09): الالتزامات بالعملة الأجنبية عبر الحدود للبنوك غير الأمريكية خلال الفترة 1999-2009



Source: Linda s. Goldberg, (2010), *Is The International Role Of The Dollar Changing*, Current Issues in Economics and Finance, vol.16, N°.1, Federal Reserve Bank of New York, january, P :5.

ويمكن تفسير هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات المالية الدولية بعدة عوامل أبرزها إتساع وعمق وتنوع الأسواق المالية الأمريكية والحجم الهائل للاقتصاد الأمريكي ودوره في جذب مزيد من المستثمرين الأجانب.

3. مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المؤسسات التنظيمية المالية العالمية: الهيئات التنظيمية المصرفية للولايات المتحدة الأمريكية (الاحتياطي الفيدرالي، مجلس رقابة العملة لجنة الأوراق المالية والبورصة والخزانة) هم أعضاء في مجلس رقابة الاستقرار أو هيئات وضع المعايير أو كلاهما، وفي بعض الحالات لها أدوار قيادية مهمة، ومن أمثلة الهيئات التنظيمية التي لها فيها أدوار قيادية نجد: لجنة بازل التي تعمل على تطوير المعايير التحوطية للبنوك، فالمؤسسة التأمين الفيدرالية، الاحتياطي الفيدرالي، مجلس رقابة العملة هم أعضاء في لجنة بازل، حيث يرأس مجلس رقابة العملة مجموعة الإشراف والتنفيذ، من جهة أخرى تعتبر الهيئات المالية الأمريكية أعضاء في كل من مجلس رقابة الاستقرار، الرابطة الدولية لمؤمني المودعين، الرابطة الدولية لمراقبي

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

التأمين، لجنة أنظمة الدفع والتسوية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، حيث تملك الهيئات الأمريكية في هذه الهيئات الدولية سلطة هامة في إصدار القرارات والتأثير على النظام المالي العالمي⁽¹⁾.

4. **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية:** تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية بحكم مساهمتها البشرية والمادية الكبيرة فيها وتستغلها في فرض هيمنتها على النظام المالي العالمي، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية عضوا في ست مؤسسات مالية دولية هي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وتساهم بشكل كبير في تمويل هذه المؤسسات وإتخاذ القرارات بشأن الاقتصاد العالمي والإقليمي وبرز الجدول الموالي مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المؤسسات المالية الدولية.

الجدول (12): حصة الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة ببعض الدول الأخرى ضمن المؤسسات المالية الدولية كما في العام 2008

الوحدة: %

الدولة	وم أ	اليابان	المانيا	المملكة المتحدة	فرنسا	حق الفيتو
الصندوق	16.89	6.02	5.88	4.86	4.86	نعم
البنك الدولي	16.38	7.86	4.49	4.30	4.30	نعم
بنك التنمية للدول الأمريكية	30.00	5.00	1.90	0.96	1.90	نعم
البنك الآسيوي للتنمية	12.76	12.76	3.75	1.92	2.16	لا
البنك الأفريقي للتنمية	6.36	5.42	4.01	1.68	3.71	لا
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	10.10	8.61	8.61	8.61	8.61	لا

Source: Lawrence Broz, (2008): **Congressional Voting On Funding The International Financial Institution**, Review Of International Organization, Vol.3, P :356

يبرز من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على حق النقض في قرارات المؤسسات المالية الدولية وهذا بحكم مساهمتها الكبيرة في رأسمال هذه المؤسسات، حيث تملك حق النقض في كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية، وهي المؤسسات التي تحوز على وزن كبير في الاقتصاد العالمي، وعلى العموم فإن قرارات الولايات المتحدة الأمريكية تتأثر بمايلي⁽¹⁾:

⁽¹⁾- Geo Found, (2014): **International Financial Reforms**, United States Government Accountability Office Report to Congressional Addressees, USA , April, P: 18.

⁽¹⁾ - Lawrence Broz, (2008): **Congressional Voting On Funding The International Financial Institution**, Review of International Organization, Vol.3, P: 355.

أ. قرار أعضاء الكونغرس الأمريكي: بما أن المؤسسات المالية الدولية هي جزء لا يتجزأ من النظم السياسية لكل دولة عضو، وبحكم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات المالية الدولية فإن موافقة الكونغرس تعتبر ضرورية في اتفاق التمويل للمؤسسات المالية الدولية، فالمحافظون هم الأكثر ترجيحاً لمعارضة تمويل المؤسسات المالية الدولية من الليبراليين، لأنهم ينظرون للمؤسسات المالية مثل البنك الدولي والصندوق على أنها تسرف التدخل في السوق، كما أن الكونغرس الأمريكي المحافظ من المرجح أن يكون عقبة كبيرة لتمويل المؤسسات الدولية.

ب. تأثير جماعات المصالح: ويبرز هذا التأثير بشكل كبير في المساهمين في البنوك التجارية الكبيرة التي تخصص في مجال الإقراض الدولي و تقع في المراكز المالية مثل شيكاغو و سان فرانسيسكو، هذه البنوك لديها مصلحة خاصة في دعم المؤسسات المالية الدولية و صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص، لأن المؤسسات المالية الدولية الممولة جدا تخفف المخاطر وتعزز فرص الإقراض للبلدان النامية، إذا، يمكن على سبيل المثال لصندوق النقد الدولي مساعدة البلدان عندما يواجهون أزمات اقتصادية، وهناك فرصة أفضل أن لا تتخلف هذه البلدان عن سداد القروض لهذه البنوك، كما المشرعين الذين تلقوا تبرعات أكبر من بنوك المراكز المالية يعتبرون أكثر ميلاً لتصويت لصالح زيادة مساهمة الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية.

وتعتبر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي الأبرز والأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي، ويبرز الجدول الموالي أكبر الحصص في صندوق النقد الدولي.

الجدول (13): أكبر حصص الأسهم والتصويت للمساهمين في رأسمال الصندوق

الوحدة: %

الدولة	حصة العضو كنسبة من إجمالي رأسمال	حصة التصويت كنسبة من القوة التصويتية
الولايات المتحدة الأمريكية	17,72	16,77
اليابان	6,57	6,24
ألمانيا	6,13	5,82
فرنسا	4,52	4,30
المملكة المتحدة البريطانية	4,52	4,30
الصين	4,01	3,82
إيطاليا	3,32	3,16
السعودية	2,94	2,81
كندا	2,68	2,56
روسيا	2,50	2,39

Source: Centre For Global Development, IMF, 2011.

يظهر من خلال الجدول تركيز آليات اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي في أيدي كل من الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا وفرنسا مع حق النقض للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما لا يتناسب مع التطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد العالمي والتحولت التي يعرفها مع مطلع الألفية الثانية، يتبين من خلال الجدول أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل صدارة الدول العشرة المسيطرة على رأس المال الصندوق وبالتالي على القوة التصويتية بالشكل الذي يعطيها قوة في إصدار القرارات والتوجيهات للاقتصاد العالمي بما يخدم اقتصادها بالدرجة الأولى والاقتصاد العالمي بالدرجة الثانية، حيث تسيطر على 16.77% من إجمالي القوة التصويتية بالشكل الذي يعطيها حق النقض في القرارات الأساسية المقترحة والملاحظ أيضا من خلال الجدول الدول الناشئة تحتل مراتب متأخرة مقارنة بالدول المتقدمة مما يجعلها غير قادرة على التأثير على القرارات المتخذة.

وعلى هذا الأساس يرى Daniel w Drezner أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تضع القالب الذي يعمل على أساسه الاقتصاد العالمي من خلال عدد من المنظمات الدولية، حيث يرى بأن العولمة لم تتسبب في تراجع الدولة، وإنما الدول تبقى الجهات الفاعلة المهيمنة في الاقتصاد السياسي الدولي حيث تعمل هذه الدول على تحقيق تفضيلاتها إلى أقصى حد تقدر عليه، كما يقبل دانيال دريزنر بأن تفضيلات الدولة هي نتيجة عملية سياسية داخلية، أي أن تفضيلات الدول غير ثابتة وإنما هي نتيجة لعمليات ديناميكية داخل الدول، كما تستجيب مختلف الجهات الفاعلة السياسية الداخلية للظروف والأحداث. ورأى كذلك دريزنر بأن القوى الاقتصادية الكبرى تكتب القواعد التنظيمية العالمية مع الأخذ بتفضيلاتها كما يقبل فكرة أن هناك انسجام بين مصالح الشركات ومصالح القوى الاقتصادية الكبرى، واعتبر أن الدول وليس الشركات هي الجهات الفاعلة الرئيسية و أن الدول توجه مصالح الشركات⁽¹⁾.

ثالثا: الهيمنة الايديولوجية

لقد هيمنت النيوليبرالية على مدى العقود الأربعة الماضية كأفكار سياسية واقتصادية مركزية لا يمكن فصلها عن عملية تكثيف العولمة المالية، وتعتبر النيوليبرالية كأفكار إستطاعت أن تتحول إلى شكل من أشكال القوة الفكرية مع القبول التام لها من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية، وهذا ما حدث عندما اعتبرت الليبرالية كمشروع سياسي تطبيقي بقيادة التحالف الفكري الانجلوسكسوني المشكل من طرف رونالد ريغان ومارغريت تاتشر والتي برزت على الساحة خلال أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وبالتالي بمبادرة من الولايات المتحدة وبريطانيا بدأ تأثير الدومينو لرفع القيود العالمية السريعة والخصخصة تحت شعار كفاءة الثروة وخلق الرفاهية التي كانت منحازة قبل كل شيء منحازة نحو مصلحة قطاعاتهم المالية المؤثرة للغاية.

(1)- Daniel W. Drezner, (2007): *All Politics Is Global: Explaining International Regulatory Regimes*, Review International Organization, Vol.2, PP: 301-302

ومع ذلك وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت الليبرالية الجديدة ظاهرة عالمية حقا تحت رعاية واشنطن ولندن كشريك أصغر، ولهذا فإن النصر الاجمالي كان يبدو مثاليا، إلا أنه وبعد فترة وجيزة، ولا سيما مع أزمة جنوب شرق آسيا التي تسببت في انتكاسة أيديولوجية أصبح ينظر إلى وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي كتحالف غير مقدس اتهم بالتدخل السيء السمعة تحت راية ما يسمى باجماع واشنطن، وعلى أية حال واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك تحديا فكريا مع الصين التي دافعت عن رأسمالية الدولة أو ما يسمى التجارية الجديدة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من هذا التحدي إلا أن الأفكار النيوليبرالية المدعومة من قبل الاقتصاد الأمريكي والبريطاني والمؤسسات المالية الدولية بقيت هي المهيمنة على الفكر الاقتصادي المعاصر وظلت تحكم العلاقات المالية والنقدية المعاصرة، ويبرز الجدول الموالي أهم المعاهد والمؤسسات التي ساهمت خلال سنوات الخمسينات والستينات في نشر النيوليبرالية وحرية الأسواق.

الجدول (14): المؤسسات الداعمة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية النيوليبرالية

الرقم	المعهد أو المكاتب
1	Mont pelérin society
2	The institute for policy studies
3	The Adam Smith Institute
4	The heritage foundation
5	The hoover institute
6	The cato institute
7	The institute of economic affairs
8	The center for the study of American business
9	The national bureau of economic research
10	The American enterprise institute

Source: Aaron Tauss, (2014), **Contextualizing the Current Crisis: Post- Fordism, Neoliberal Restructuring, and Financialization**, Colombia Internacional, Vol.76, July – Decembre, P: 61.

يتمثل الهدف المشترك لهذه المؤسسات في بناء وتعميق التوافق داخل المجتمع المدني من خلال توفير المبررات الفنية، التجريبية، السياسية والفلسفية لمشروع النيوليبرالية.

وفي الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو تعدد الأقطاب الاقتصادية، يظل العالم المعاصر أحادي القطبية من حيث التفكير ضمن دراسات العلاقات الدولية، حيث يهيمن على هذا المجال عدد من المفكرين الأمريكيين أو

⁽²⁾- Marc Venhaus, (2013): **Power Shift To The East? American Hegemony And China's Ascent in Times of Global Financial & Monetary Crises**, Paper Presented in International Conference "Power, Finance And The Crisis", 12th-13th September, Berlin, Germany, P: 17.

الذين يتخذون من الولايات المتحدة أو المملكة البريطانية مقرا لهم. هذا النقص في المعرفة وعدم القدرة على تطوير أفكار جديدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية له عواقب على العالم الحقيقي، حيث يتأثر التفكير في الغالب بالموقع الجغرافي، إذ أن أغلب المفكرين في العالم الذين يتناولون قضايا ذات بعد عالمي التأثير يقع مقرهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يجعل تحليلاتهم في الأغلب تتأثر بموقعهم الجغرافي، أو بشكل أدق بالمصالح الأمريكية، وهذا سيأثر على قدرة الأطراف غير الأمريكية على اكتساب فهم دقيق للقضايا المعقدة التي تحتاج حولا جذرية وهذا ما يتناسب مع التفكير الغرامشي التقليدي والمعاصر الذي يرى بأن الفكر والثقافة تجذب العالم باتجاه المهيمن و تجعله راضيا على الوضع.

المطلب الثاني: الأميلة (Financiarisation) وتأکید توسع الهيمنة في النظام المالي العالمي

يعتبر نمو القطاع المالي والتوجه الكبير نحو هذا القطاع من طرف العديد من الأطراف في الاقتصاد أحد الملامح الرئيسية للنظام المالي المعاصر، حيث تخطى القطاع المالي حجم القطاع الحقيقي الذي كان من المفترض أن يكون حجمهما متقارب.

أولاً: عوامل ظهور الأميلة كاتجاه مهيمن في النظام المالي العالمي

اجتذبت الأميلة اهتماما كبيرا بين الاقتصاديين السياسيين في السنوات الأخيرة، وخاصة مع تكرار سيناريو الأزمات. ويرجع العديد من المنظرين أول تطرق أكاديمي إلى هذا الموضوع إلى مجلة Monthly Review بقيادة Sweezy and Magdoff الذين لفتوا الانتباه إلى نمو التمويل منذ السبعينات بالنسبة لهم فإن الأميلة ترجع إلى تحول التراكم الرأسمالي ابتداء من نهاية القرن 19، والأميلة هي واحدة من ثلاثة اتجاهات أساسية للتطور الرأسمالي في القرن 20، جنبا إلى جنب مع تباطؤ معدل النمو وارتفاع دور الشركات المتعددة الجنسيات الاحتكارية، وحسبهما فإنه في الرأسمالية الناضجة، مجال الإنتاج غير قادر على استيعاب الاستثمارات الجديدة عند اتساع الفائض الناتج عن الاحتكارات، وبالتالي الإنتاج يركد، ويسعى رأس المال إلى اللجوء إلى مجالات أخرى، وخاصة في أنشطة مضاربة أخرى، وهذه الفكرة على سبيل المثال حاضرة في الأعمال المعاصرة مثل (Epstein و Pollin 2005)، بالنسبة لهؤلاء الكتاب فالأميلة ترتبط أيضا مع ظهور الأريعية، مما يؤدي إلى تفاقم الشعور بالضييق من الإنتاج، الأرباح المالية عرفت نموا على حساب الأرباح الصناعية وبالتالي الأميلة بسبب الأداء الضعيف في مجال الاستثمار والإنتاج والنمو في البلدان المتقدمة في السنوات الأخيرة⁽¹⁾.

فمع سقوط جدار برلين الذي كرس انتصار الرأسمالية، أصبحت التدفقات المالية ذات طبيعة أكثر تنقلا وأصبح القطاع المالي يلعب دورا متزايدا في الاقتصاد العالمي، وهو ما أظهره الحجم الكبير للمعاملات على

(1)- Costas Lapavistas, (2009): **Financialisation, Or The Search for Profits in The Sphere of Circulation** Discussion Paper, N°.10, Research On Money And Finance, 11 May, P: 4.

مستوى الأسواق المالية، حيث وصل إلى أكثر من 1900 مليار دولار يوميا في سوق الصرف الأجنبي حسب بنك التسويات الدولية، وقد أعطت هذه المكانة قوة كبيرة للمجال المالي في التأثير على قرارات الدول والمؤسسات وعبرت هذه القوة عن ما يسمى ديكتاتورية الأسواق، كما يرمز لها الأربعاء الأسود من 19 سبتمبر 1992، الذي شهد فيه البنك المركزي للمملكة المتحدة الاستسلام لضغوط المضاربين⁽¹⁾.

وقد ساهم في ظهور الأميلة رفع القيود التنظيمية، فقوى وعلاقات الإنتاج لا تعمل في فراغ ولكن في إطار آليات مؤسسية، سياسية وعرفية وغيرها، وقد ظهرت الأميلة نتيجة عدد من العوامل والتحويلات المؤسسية والقانونية العميقة المرتبطة بالليبرالية الجديدة منذ أواخر السبعينات، وتبرز هذه العوامل في⁽²⁾:

■ تحرير سوق العمل مع التحول المرتبط في ميزان القوى ضد العمل المنظم، وتحرير العمل يشمل انخفاض حماية العمالة مع استخدام مواز للبطالة كجهاز تأديب؛

■ تحرير الأسواق المالية وهي العملية التي بدأت في أواخر الستينات، وقد شمل التحرير المالي تدابير لإزالة القيود على الفائدة وكميات الإئتمان المقدمة من المؤسسات، وفي سنوات السبعينات انتشر اتجاه التحرير المالي إلى البلدان النامية، حيث فرض تدريجيا كنموذج جديد للتنمية، واكتسب التحرير مجموعة متزايدة من الخصائص كإنشاء وتعزيز أسواق رأس المال، وإزالة الممارسات غير التنافسية بين الوسطاء في السوق وتوجيه المدخرات الخاصة لأسواق رأس المال، وصناديق التقاعد والتأمين وتعزيز العمليات عبر الحدود للمؤسسات المالية.

وترافق هذا الاتجاه المتزايد نحو سيادة القطاع المالي في العقود الثلاثة الماضية بتغيرات كبيرة في عمل الأسواق المالية، والتي قد يمكن أن يشار إليها بالثورة المالية، ولقد أصبحوا مصدرا للتحول الكبير في الأسواق المالية العالمية، وفي الوقت نفسه فإنها تشكل الأساس لعدد من الظواهر الاقتصادية القانونية السياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وعلى الرغم من الآثار الايجابية التي لا يمكن إنكارها على النظام المالي، فإنها ونظرا لحجمها ودورها وتطورها جعلت النظام المالي أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار ومن بين التغييرات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية مايلي⁽³⁾:

■ أدت العولمة إلى تكامل الأسواق المالية، وأصبحت الأنظمة أكثر انفتاحا في الاقتصاد، كما زادت العلاقات والروابط بين الاقتصادات والأسواق المالية والمؤسسات المصرفية؛

■ إلغاء الوساطة وتعني التخفيض التدريجي في دور البنوك في زيادة رأس مال الشركات؛

(1)- Antoine Mérieux, (2014): **Financiarisation : La Révolution Silencieux**, Revue Projet, Vol.6, N°.6, P: 7.

(2)- Costas Lapavitsas, Op.Cit, P: 13.

(3)- Aleksandra Skunke, (2014): **The Role of Financialization in Banking Sector Instability**, Journal of Economics and Management, Vol.16, P: 99.

■ التقدم التقني والتكنولوجي وتطوير المنتجات المصرفية الجديدة، والابتكارات التقنية والتكنولوجية أدت إلى تطوير أدوات الهندسة المالية المتطورة، قنوات طرق التوزيع وإدارة المخاطر، وكان أساس هذه التغييرات التطور السريع في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستخدام المكثف للإنترنت مما أتاح الوصول إلى المعلومات والوصول إلى جمهور واسع من الخدمات المالية وتؤثر في تعميق السوق المالي وزيادة السيولة؛

■ توطيد الاندماج والاستحواذ، والتوسع الاقتصادي عبر الحدود، كما تغيرت ظروف عمل البنوك نتيجة فتح أسواق المال مع المنافسين الأجانب، الضغط التنافسي القوي، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات المناسبة لمواجهة المنافسة المتزايدة، وقد نتج عن ذلك عدد من عمليات الاندماج والاستحواذ والاتفاقات الاستراتيجية على المستوى المحلي والأسواق الدولية التي كان من المفترض أن يحضر وفرات الحجم؛

■ تضائل دور الحكومة وتزايد دور الأسواق.

وتعتبر الشركات غير المالية طرفاً رئيسياً في دفع الأميلة إلى الأمام، فمع البحث عن الأسواق المالية الأكثر دخلاً وأسعار الأسهم الأكثر نمواً بسرعة، ومع الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي والزيادة الكبيرة في المنافسة في سوق الإنتاج أصبح من الصعب على نحو متزايد كسب الأرباح، وقد ردت الشركات الغير مالية بالضغط من خلال ثلاث طرق⁽¹⁾:

- قطع الأجور والمزايا للعاملين؛
 - تشارك في الغش والخداع لزيادة الأرباح الواضحة؛
 - الانتقال إلى العمليات المالية لزيادة الأرباح.
- وهذه الطرق لا تعتبر صحية بالنسبة للمواطن العادي

ثانياً: مفهوم الأميلة ومستوياتها

تميزت العقود الماضية بصعود الليبرالية الجديدة، العولمة والأميلة، فبينما العديد من الدراسات قد كتبت عن الليبرالية الجديدة والعولمة، فإن البحث حول ظاهرة الأميلة يعتبر جديد نسبياً في الواقع.

1. مفهوم الأميلة: ليس هناك اتفاق مشترك حول تعريف هذا المصطلح، وحتى حول أهميته، فبعض الكتاب استخدموا مصطلح الأميلة للدلالة على هيمنة قيمة المساهمين كوسيلة لإدارة الشركات، في حين أن البعض الآخر أشار إلى الهيمنة المتزايدة للأنظمة المالية لأسواق رؤوس الأموال على الأنظمة المالية القائمة على البنوك والبعض الآخر استخدموه للإشارة إلى القوة السياسية والاقتصادية لمجموعة من الطبقات خاصة الطبقة الريفية، بالنسبة لبعض الأميلة تمثل انفجار التداول المالي مع عدد لا يحصى من الأدوات المالية⁽²⁾.

⁽¹⁾- Gerald A. Epstein, (2005): **Financialization And The World Economy**, Edward Elgard, USA, P: 6.

⁽²⁾- Ibid,P: 5.

ويستخدم مصطلح الأميلة على نطاق واسع لوصف التحول إلى الأسواق المالية خلال فترة رفع القيود التي بدأت خلال السبعينات، وتشير إلى العملية التي من خلالها يزيد حجم وأهمية الأدوات المالية، والعقود نمت بسرعة نسبة إلى الاقتصاد ككل، ويعرف هذا المصطلح بطرق متعددة من بينها⁽¹⁾:

- التحول من دولار واحد من الإقراض للاقتصاد الحقيقي إلى الكثير من الدولارات من المعاملات المالية؛
- زيادة أهمية الأسواق المالية، الدوافع المالية والمؤسسات المالية والنخب المالية في تشغيل الاقتصاد والمؤسسات الحاكمة له على المستوى المحلي والدولي على حد سواء؛
- الأهمية المتزايدة للأنشطة المالية كمصدر أرباح في الاقتصاد.

بالنسبة لـ Krippner يشير المصطلح إلى نمط من التراكم والذي يظهر الريح على نحو متزايد من خلال القنوات المالية وليس من خلال الإنتاج السلعي والتجاري.

الملاحظ من خلال التعريفات أن هناك اختلاف في تفسير الأميلة، ولكن بشكل عام تعني الأميلة تزايد دور الدوافع المالية، الأسواق المالية والأطراف المالية والمؤسسات المالية في عمليات الاقتصاديات المحلي والدولية.

الفترة الحالية للاقتصاد العالمي تعتبر المرحلة الموالية للأميلة، ويشير الأدب إلى أنها واحدة من الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية في القرن 21، فالأميلة تعني الحالة التي تكتسب فيها النخبة والأسواق المالية تكسب المزيد والمزيد من التأثير على السياسة الاقتصادية.

ويشير مفهوم الأميلة إلى الدور الخاص والمتزايد للمجال المالي والمعايير المالية في أداء الاقتصاد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا يصبح المجال المالي أحد المشاركين المهمين في السوق.

ويشير مصطلح الأميلة بالمفهوم الضيق إلى الأهمية المتزايدة للعمليات المالية في نشاط الشركات غير المالية وأدى ذلك إلى تغيير في مصادر الدخل، حيث هناك زيادة في حصة الدخل في الأنشطة المالية، نسبة إلى فوائد إلى الأنشطة الاستثمارية والتقليدية، الأميلة هي عملية استقلال ذاتي للمجال المالي عن الاقتصاد الحقيقي، وحتى تفوقها على الاقتصاد الحقيقي، الأسواق المالية والنخب تكسب المزيد والمزيد من التأثير على السياسة الاقتصادية أي بمعنى الجزئي والاقتصاد الكلي، وهناك وجهة نظر إلى أميلة الاقتصاد على أنه مرحلة جديدة من الرأسمالية من الإشارة إلى تقليد كينز، هذا هو رأسمالية الكازينو، وهو يعني الوضع عندما يصبح تراكم رأس المال منتج ثانوي من لعبة القمار وروح المبادرة تستند أساسا على المضاربة.

(1)- Wallace Turbeville, (2013): **Financialization and A New Paradigm for Financial Market**, Demos, New York, P: 5, Available at: <http://www.demos.org/sites/default/files/publications/Tuberville.pdf>

2. تفسير ظاهرة الأميلة على المستوى الكلي والجزئي: تعددت تفسيرات الأميلة بشكل واضح بين المستويين الكلي والجزئي⁽¹⁾:

أ. التفسيرات على مستوى الاقتصاد الكلي: ترجع الجذور الأكاديمية لمفهوم الأميلة في الدراسات الأولى للاقتصاديين السياسيين والماركسيين، حيث وصفوا الأميلة على أنها نظام بديل لتراكم رأس المال للطبقة الريفية في مواجهة النزعة الركودية للرأسمالية الصناعية، حيث جادل منظرو الماركسية بأن الرأسمالية الصناعية المتقدمة لديها ميل طبيعي نحو الركود بسبب عدم وجود آلية إعادة توزيع الثروة يمنع متطلبات السوق من مواكبة زيادة الطاقة الإنتاجية لشركات احتكار القلة، كما أن تراجع دخل السكان لا يمكن أن يتحمل الامدادات المتزايدة للإنتاج الصناعي، وبالتالي تحولت الطبقة الريفية على نحو متزايد إلى الأنشطة المالية للحفاظ على المعدل الحالي لتراكم الثروة، لذلك نشأت الرأسمالية المالية كنظام بديل لتراكم الرأسمالية الصناعية، ويربط منظرو النظام-العالم هذه النظرية بتاريخ الهيمنة على العالم، وفهم الأميلة على أنها محاولة لحماية الهيمنة الأمريكية في دول العالم، أما بالنسبة لعلماء الاجتماع الاقتصادي فقد كان تفسيرهم مرتبط بمجموعة من العوامل المختلفة كظروف الاقتصاد الكلي والتغيرات التنظيمية والتقدم التكنولوجي ويعتبر ظهور سوق الاستحواذ سببا رئيسيا لهذا الاتجاه خاصة مع الأداء السلبي للشركات في السبعينات إضافة إلى رفع القيود التنظيمية على الصناعة المالية وسلسلة الابتكارات المالية من طرف إدارة ريغان التي كان لها الدور الرئيسي في هذا الاتجاه، وحسب هؤلاء المنظرين فإن الشركات أصبحت تتركز في يد عدد قليل من المستثمرين مع تفتيت الشركات الكبيرة إلى شركات صغيرة وأكثر تركيزا.

ب. التفسيرات على المستوى الجزئي: من بين خصائص الأميلة نجد التحول في كيفية وساطة رأس المال أو توجيهها من المدخرين إلى المقترضين، على نطاق واسع، يمكن النظر إلى هذا التحول من خلال التحول من المؤسسات المالية، مثل البنوك إلى الأسواق والذي كان نتاج تكنولوجيا المعلومات. التطورات المفاهيمية في التمويل تعتبر مركزية في تغيير ممارسات الأسواق، حيث تطور الاقتصاد المالي كمجموعة من الأدوات الرياضية المعقدة لتقييم الأصول المالية، من تحليل التدفقات النقدية إلى نموذج تسعير الأصول المالية إلى نموذج تسعير الخيارات، وسمحت الأدوات الجديدة للأسواق بتطوير أنواع جديدة من الأدوات المالية، وتجسد بذلك فكرة أن النظريات تقود الممارسات في الطريق الذي يجعلهم على صواب.

بنفس القدر من الأهمية فإن التغيرات التكنولوجية التي مكنت من التقييم السريع للأصول المالية القدرة على جمع وتحليل البيانات بسرعة، جنبا إلى جنب مع الأدوات المالية، جعلت من تقييم الموجودات المالية

⁽¹⁾- Davis F Gerald, Kim Suntae, (2015): **Financialization Of The Economy**, Annual Review Of Sociology, Vol. 41 August, PP: 209-210.

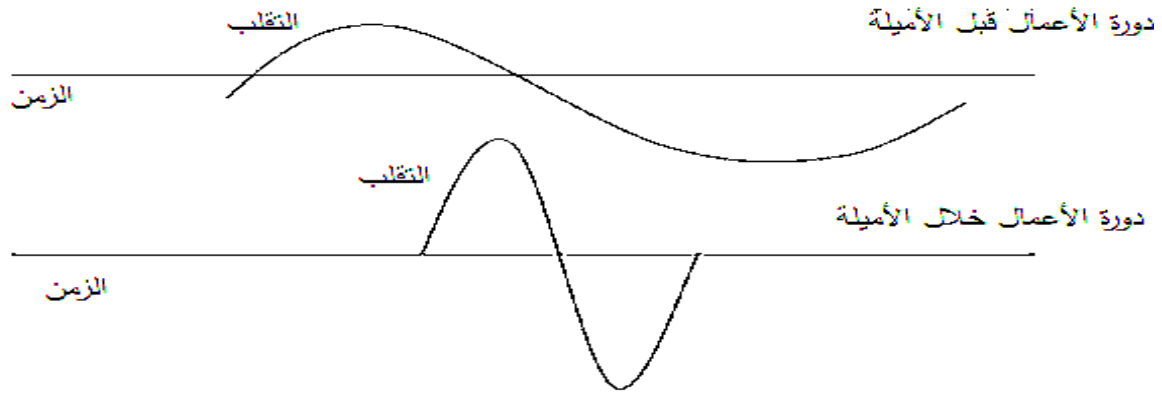
أكثر سهولة وبالتالي جعلت التداول في الأسواق أكثر قبولا، ومن بين رآهم العوامل المساعدة على تطور مفهوم الأمانة نجد التوريق الذي يعبر عن تحويل الديون إلى أوراق مالية.

ثالثا: آثار الأمانة على النظام المالي العالمي

نتج عن التوجه الجديد نحو الأسواق المالية العديد من المظاهر والآثار على النظام المالي العالمي نوردھا فيمايلي:

1. الأمانة وقصر دورة الأعمال: ساهم في تطوير مفهوم الأمانة باعتباره ظاهرة دولية وجود العديد من الأنظمة عدم وجود قواعد مقبولة عموما لعمل السوق، تشجيع وتيسر مضاربات المشاركين. وأكثر من المضاربة التقليدية التي تستند على التحكيم، تنطوي المضاربة الحديثة على تضخم الأصول المالية، فضلا عن خلق فقاعات مضاربة مع طابع مالي، أدت الأمانة إلى تغيرات في شكل دورة الأعمال، عن طريق تقصير دورة الأعمال وزيادة تقلباتها، على وجه الخصوص، وينظر إلى هذه التغيرات في فترات الإزدهار والركود⁽¹⁾، والشكل الموالي يوضح تطور دورة الأعمال في ظل الأمانة.

الشكل (10): تطور دورة الأعمال كنتيجة لعملية الأمانة



Source: Aleksandra Skunke, (2014): *The Role of Financialization In Banking Sector Instability*, Journal of Economics And Management, vol.16, P:101.

يظهر من خلال الشكل التغير الواضح في شكل دورة الأعمال، فقبل الأمانة أي خلال السنوات التي سبقت السبعينات كانت الفترة الزمنية بين فترات الانتعاش والركود طويلة جدا، ولكن في ظل الأمانة تتسارع الدورات بشكل كبير نتيجة لعمليات المضاربة التي تؤدي إلى ظهور فقاعات أصول بين الفنية والأخرى. والمفارقة الأهم في الأمانة تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

■ ليس كل الطبقات تصاب بالآزمات، على العكس من ذلك التمويل تفيد حملة الأقل من خلال عملياتهم أنفسهم والتي تخلق الآزمات الاقتصادية، وتأذي الأغلبية المتبقية؛

⁽¹⁾ - Aleksandra Skunke, Op.Cit, P: 101.

⁽²⁾ - Gerald A. Epstein, Op.Cit, P: 6.

■ يتم دفع تكاليف الأزمات المالية من طرف الجزء الأكبر من السكان، بينما تعود الفوائد الكبيرة للقلة.

2. **الأميلة ودورها في تعميق الهيمنة الطبقية:** نتج عن الأميلة نتيجتين رئيسيتين أولهما تحرير التمويل ليصبح محرك الاقتصاد وتم التخلي عن السعي لتحقيق أكبر قدر من المساواة، وبدلاً من ذلك تم تبني فكرة أن السعي غير المقيد للثروة من شأنه أن ينعكس إيجاباً على الجميع من أغنياء وفقراء وبالتالي أصبحت الأميلة وعدم المساواة متصلين بشكل وثيق.

لقد تضمنت الأميلة تغيير النشاط الاقتصادي والنتائج من خلال عدد من الطرق، وتشمل مايلي⁽¹⁾:

- التركيز على تعظيم الربح والأولوية لعائدات المساهمين كمبدأ لإدارة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفيما بعد في بقية دول العالم، حيث تحول هذا التوجه من شركات بعيدا عن الاحتفاظ بأرباح الشركات وإعادة استثمارها في أعمال تجارية وعوائد للعمال، نحو نموذج تقليص حجم القوى العاملة حيثما أمكن وتوزيع أرباح الشركات على المساهمين؛
- المكافأة الاستثنائية للأنشطة غير المالية؛
- التشجيع المنهجي للأفراد والأسر والشركات أدى إلى زيادة المديونية والتي ترجع الدخل والأرباح للممولين وأصحاب الأصول.

جنباً إلى جنب مع ما يرتبط بالتمويل، فإن حماية العمال أصبحت تدريجياً ضعيفة -مثل التخلي عن قرار الأجور العادلة- وتعرضت النقابات وهياكل المفاوضة الجماعية لتقويض خطير، وقد كانت لهذه التغيرات عواقب كبيرة على كيفية تحديد الأجور للعمال العاديين منذ أوائل الثمانينات. علاقة الأميلة وعدم المساواة ظهرت من خلال تخفيض الأجور لصالح الأرباح، عدم المساواة الكبرى في الأجور بين الأعلى دخلاً والبقية زيادة كبيرة في تركيز الثروة، الثروة المدرة للثروة، وفيما يلي توضيح لذلك⁽²⁾:

أ. **تخفيض الأجور وزيادة الأرباح:** عرفت حصة الأجور من الدخل الإجمالي مقاساً بالنواتج المحلي الإجمالي تراجعاً كبيراً، وقد كان هذا في صالح حصة الأرباح المتنامية مع الأرباح عن طريق القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمساهمين، والمستثمرين الماليين.

إن توزيع الحصة المتزايدة من الأرباح بين أجزاء مختلفة من الاقتصاد -المؤسسات المالية بما في ذلك البنوك وصناديق الاستثمار، الشركات غير المالية، الحكومة وأخيراً الأسر والمنظمات غير الربحية- يظهر بأن القطاع المالي هو المستفيد الأول، حصة الأرباح المستوعبة من قبل الشركات المالية بعد أن كان منخفضاً جداً خلال الخمسينات والستينات في حدود 1%، نمت بشكل كبير منذ أوائل الثمانينات إلى يومنا

(1)- Engelbert Stockhammer, (2009), *Inequality and financialisation a Dangerous mix*, New Economics Foundations and Friedrich- Elbert- Stiftung, P: 13, Available At : <http://neweconomics.org>

(2)- Ibid, PP: 8-11.

هذا ليصل إلى 15% بعد الأزمة المالية، كما خلص الباحثون إلى أن الاتجاه التصاعدي في ربحية السهم خلال 30 سنة الماضية تعود إلى زيادة ربحية القطاع المالي.

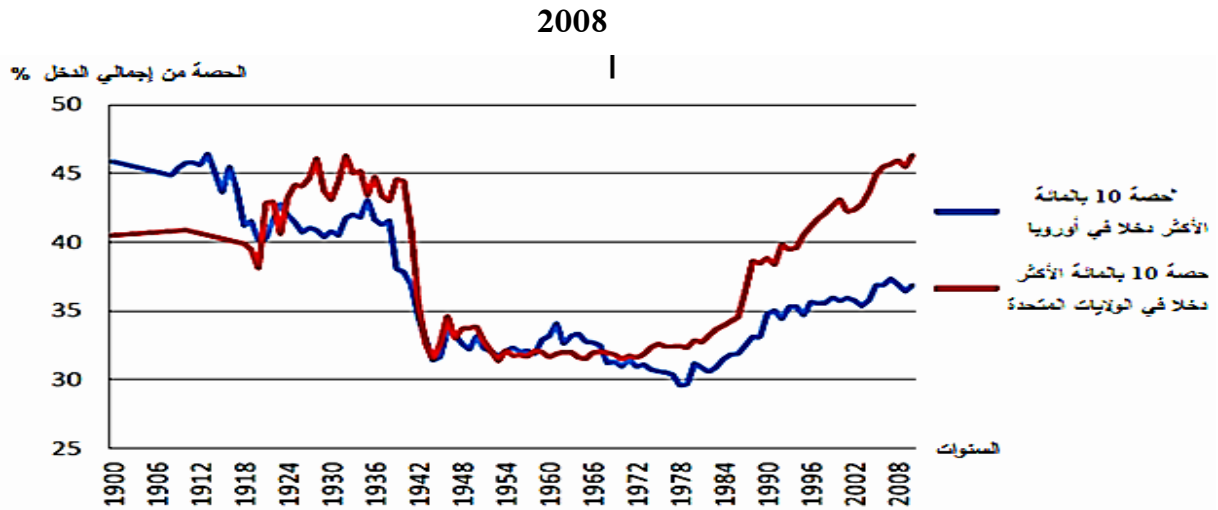
ب. **تزايد عدم المساواة في توزيع الأجور:** شهدت العديد من دول العالم أيضا وجود انقسام حاد لاسيما في الطريقة التي أثرت على حصة الأجور العمال الأكثر والأقل أجرا، معظم الانخفاض في حصة الأجور قد يتحملها هؤلاء الذين يكسبون أجورا متوسطة أو أقل، في حين أن أرباح أصحاب الأجر الأعلى تتجه نحو زيادة أكبر، وتشير التقديرات إلى أن $\frac{3}{4}$ زيادة تركيز الأجور في الأعلى تعزى إلى الأجر الكبير لعدد قليل من كبار المصرفيين، الماليين، الرؤساء التنفيذيين ذلك أساسا في شكل مكافآت، وزاد الأجر في القطاع المالي بشكل أسرع بكثير من القطاعات الأخرى لدرجة أنه في عام 2005، المديرين التنفيذيين للولايات المتحدة العاملين في القطاع المالي كسبوا 250% أكثر من المدراء التنفيذيين في مجالات أخرى، وهو ما يدل على أن العمال العاديين يعانون مرتين، بعد وصول شريحة من المجتمع تقلص حصة ذوي الأجور الأصغر تدريجيا، وقد وجدت دراسات سابقة بأن هذا التفاوت المتزايد في توزيع الأجور هو التفسير الأساسي لتقلص حصة ذوي الأرباح المنخفضة والمتوسطة.

ج. **تراكم وتركز الثروة:** جانب من جوانب عدم المساواة الاقتصادية التي اكتسبت اهتماما في الآونة الأخيرة هو التفاوت في الثروة، والتي تميل إلى أن تكون أكثر تطرفا من عدم المساواة في الدخل، ففي كتابه سنة 2013 الأكثر مبيعا، رأس المال في القرن 21، لفت الخبير الاقتصادي **Thomas Piketty** لكيفية تركز الثروة- بما في ذلك الممتلكات، المعاشات التقاعدية والأصول المالية- من بين أغنى 1-10% في المملكة المتحدة وغيرها قد تزايد في العقود الأخيرة، شرح مركزي لهذا التركيز في الثروة وهو التحرر من القيود المالية، التي أزلت القيود المفروضة على نوع ومدى ونطاق أنشطة القطاع المالي وأطلقت العنان للبحث العالمي عن عوائد مالية عالية للمؤسسات وذوي المدخرات، وتشمل القوى الدافعة نحو تركز الثروة نجد مساهمة الخصخصة في صعود أسواق الأسهم، الربح الناتج عن الائتمان غير المنظم، وخاصة على العقارات، والمضاربات المالية من جهة، واستهلاك الأسر والرهون العقارية من جهة أخرى، النشاط المصرفي الظلي، وتنامي قطاع صناديق التحوط .

وبالإضافة إلى التحرر من القيود المالية، لا يمكننا أن ننسى أن التخفيضات الكبيرة في معدلات الضرائب قد لعبت دورا كبيرا في تراكم الثروة انخفضت أعلى معدلات الضرائب الهامشية في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي.

ويبرز الشكل الموالي حصة أكبر 10% دخلا و 1% في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية.

الشكل (11): عدم المساواة في الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية خلال الفترة 1900-2008



Source: Oscar C Soons, *Inequality And Financialization*, Senior Honors Projects, Paper 492 disponible sur site: <http://digitalcommons.uri.edu/srhonorsprog/492>

يبرز من خلال الشكل تطور حصة 10% الأعلى دخلا من إجمالي الدخل، حيث يبرز بأنه ومع نهاية السبعينات عرفت حصة هذه الفئة تزايدا مضطربا خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتفعت حصتهم من الدخل من حوالي 30% نهاية السبعينات إلى أكثر من 35% في الدول الأوروبية خلال الألفية الثانية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن استحواذ هذه الفئة على الدخل بارز بشكل جلي حيث بلغ أكثر من 45% سنة 2008.

انطلاقا من هذه الآثار يبرز جليا أن القطاع المالي أصبح قوة عظمى جديدة، إذ أن الأميلة تميزت بزيادة قوة الأطراف المالية على الاقتصاد، وذلك ليس فحسب من شركات الخدمات المالية ولكن أيضا المستثمرين في المؤسسات مثل صندوق الايداع والتوظيف وصناديق التقاعد للعمال، وكذلك وكالات التصنيف الائتماني⁽¹⁾، بعض الاقتصاديين يرون في الأميلة نهاية للرأسمالية التي لا تعني نهاية اقتصاد السوق، وخلق معقد مالي- سياسي، الذي تجاوز تأثيره وأهميته دور المعقد الصناعي- العسكري السابق أنصار التقليد الماركسي، يحددون الأميلة كإحتكار ومرحلة مالية للاقتصاد الرأسمالي، وهو واحدة من مظاهر التحول من الديمقراطية إلى النخبة الثرية، عالم المال والمودعين، وحسب W. Buffett الولايات المتحدة اليوم تهدف إلى النخبة الثرية، حيث يتم التحكم في الدولة من قبل الأغنياء جدا، وليس عامة الناس.

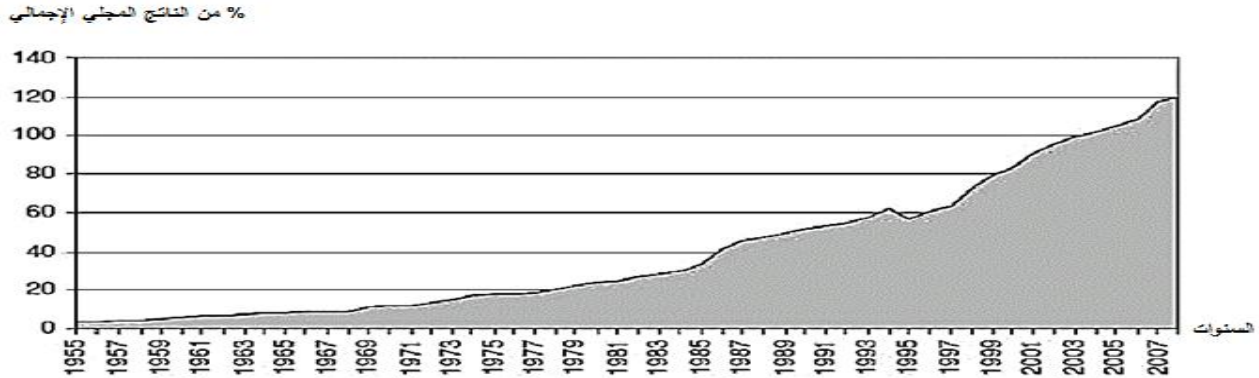
(1)- Julia Posca, *Qu'est-Ce Que La Financiarisation De L'économie?*, Institut De Recherche et D'informations Socio-Économiques, Article Disponible Sur Site : <http://iris-recherche.qc.ca/blogue/quest-ce-que-la-financiarisation-de-leconomie>

رابعاً. مظاهر الأميلة وانفجار القطاع المالي

تتعدد مظاهر الأميلة في الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه المظاهر نجد مايلي:

1. تزايد حصة القطاع المالي من الناتج المحلي الإجمالي: يظهر الشكل الموالي تطور القطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (12): القطاع المالي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 1955-2007



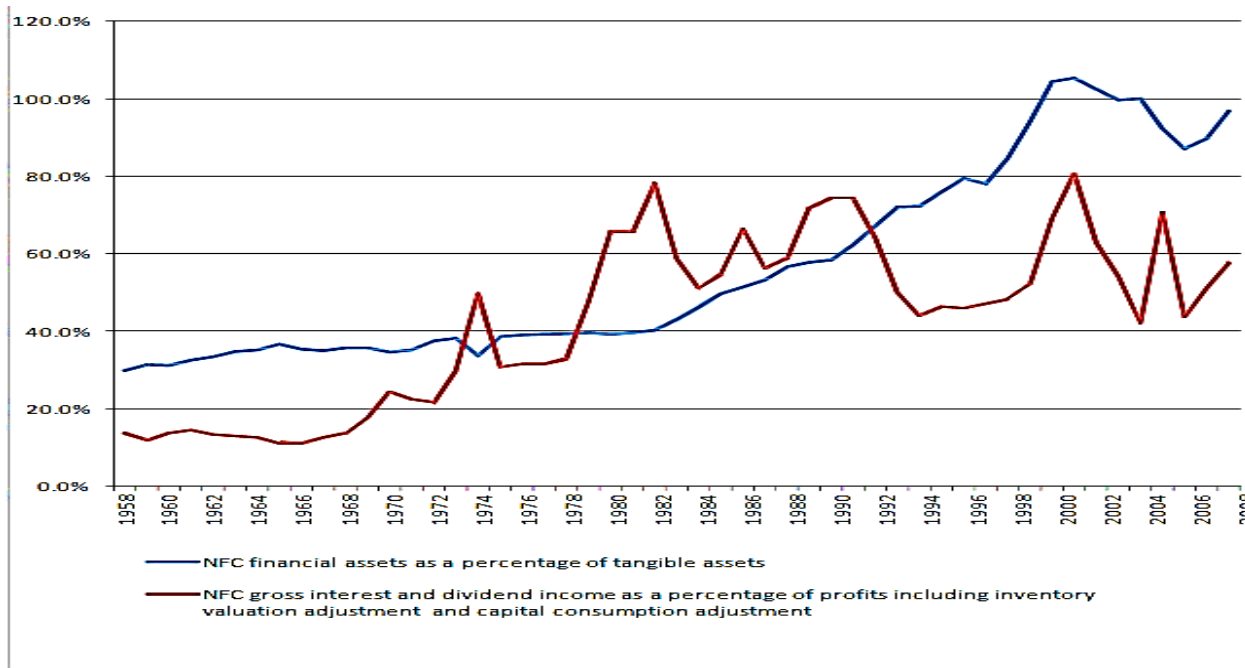
Source: Aleksandra Skunke, (2014), *The Role Of Financialization In Banking Sector Instability*, Journal of Economics and Management, Volume 16, P: 102.

يظهر من خلال الشكل أنه قبل السبعينات كان قيمة القطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 15%، إلا أنه وبداية من السبعينات وكما يبرزه الشكل تزايدت هذه النسبة بشكل متسارع حيث ارتفعت من حدود 40% سنة 1985 إلى حدود 120% سنة 2007، وهو ما يعكس تزايد نشاط القطاع المالي مقارنة بالاقتصاد الحقيقي والانفصال المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي.

2. تطور الأصول المالية للشركات غير المالية: نظرا لأزمة الربحية التي عرفتتها الشركات غير المالية خلال سنوات السبعينات، وزيادة الضغوط التنافسية وبطء نمو الطلب الكلي في حقبة ما بعد الثمانينات، التي جعلت من الصعب العودة إلى انتعاش الربحية، فقد اتجهت الشركات أكثر باتجاه القطاع المالي وأصبحت العلاقة بين الشركات العاملة في القطاع الحقيقي من الاقتصاد والجانب المالي أكثر فأكثر تشابكا خلال هذه الفترة، حيث أصبحت المالية أداة هامة للشركات غير المالية لدعم كل من المبيعات والأرباح، حيث قامت الشركات أولا بتمديد الائتمان الاستهلاكي إلى المستهلكين الخاصة بها، وثانيا أنها دخلت في صفقات مالية معقدة على نحو متزايد لدعم الربحية، ويبين الشكل الموالي حصة كل من الأصول المالية والدخل المالي للشركات غير المالية⁽¹⁾.

⁽¹⁾- Ozgur Orhangazi, (2011): *Financial Vs Real : An Overview Of The Contradictory Role Of Finance*, Working Paper Series , N°. 274, Political Economy Research Institute, November, P: 13.

الشكل (13): الأصول المالية والدخل المالي للشركات غير المالية



Source: Us Bureau Of Economic Analysis, 2010.

يظهر من خلال الشكل التزايد المتسارع في حجم الأصول المالية للشركات غير المالية بعد السبعينات وهي الفترة التي تمثل البداية الحقيقية للأمية، حيث يبرز أن ما يقرب نصف إجمالي أصول الشركات غير المالية كانت أصول مالية، كما أن نسبة عالية من أرباحها من الفوائد وتوزيعات الأرباح وفي الواقع، الأزمة المالية العالمية 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية جعلت هذا الاتجاه أكثر وضوحاً ومن الأمثلة عن ذلك شركة جينرال الكتريك التي حققت خسائر في الرهون العقارية عالية المخاطر في المملكة المتحدة.

المطلب الثالث: نمو الابتكارات المالية - المشتقات -

تميزت العقود الثلاثة الماضية بظهور ونمو العديد من الأدوات المالية المبتكرة سميت بالمشتقات المالية وهذا نظراً لظاهرة عولمة الأسواق، التي نتجت عن التحرير المتسارع لأسواق رأس المال العالمية وإزالة القيود التي تحد من نشاط المؤسسات المالية وانتقال رؤوس الأموال مستفيدة من ثورة المعلومات والاتصالات المتطورة فضلاً عن التنافس المحموم بين المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وما ترتب عليها من تسابق بينها لابتكار أحدث للمنتجات والأدوات المالية وطرحها في الأسواق وما صاحبها من عوامل إغراء للمستثمرين والمتعاملين للإقبال عليها⁽¹⁾.

وقد كان الهدف الأول لمختلف المتعاملين بهذه الأدوات المبتكرة هو السماح بتداول وتوزيع مخاطر الاقتصاد الحقيقي، واعتبرت أدوات هامة للأطراف الاقتصادية الراغبين في التحوط من المخاطر المختلفة التي

(1) - سمير بوعافية، فريد مصطفى، (2009): التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 8.

قد يتعرضون لها، فالرغبة المتزايدة في إدارة تحسين إدارة المخاطر، وإعادة توزيعها بين المشاركين في السوق الذين يعتبرون الأفدر على تحملها، مما يتيح نقل الأصول ذات المخاطر الاقتصادية دون نقل الحقوق والالتزامات القانونية المرفقة بها وتسهيل التغطية ضد المخاطر، كما تساهم في توسيع فرص الاستثمار مما يتيح الوصول إلى الأسواق المالية للاستثمار في كميات صغيرة، مع تكاليف معاملات أقل منه في حالة الاستثمار المباشر في الأصول الأساسية ولذلك فمن غير المستغرب النمو الكبير لهذه الأدوات، ومع ذلك فإن هذه المنتجات لا تخلو من المخاطر، فعدم وجود معلومات موثوقة عن أسواق المشتقات المتداولة خارج البورصة يجعل من الصعب على أصحاب المصلحة الخارجيين بما في ذلك السلطات الرقابية، لتحديد ما إذا كانت مغطاة بشكل فعال للتعرض لعوامل مختلفة⁽¹⁾، يمكن للمشتقات أيضا أن تكون مصدرا للمخاطر النظامية، كما يمكن أن تساهم في نشوء خطر العدوى في القطاع المالي، مع الآثار المحتملة على الاستقرار المالي، وأخيرا تعزيز فرص المراجعة بين الأسواق المالية، كما أنها تزيد من شدة الترابط بين هذه الأسواق⁽²⁾.

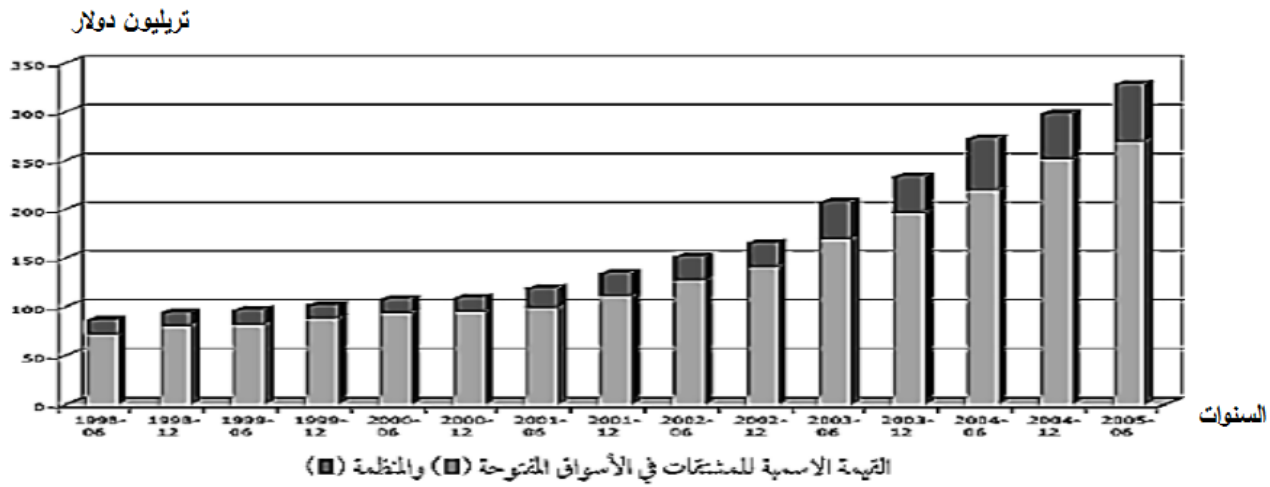
ويتم تبادل المشتقات عموما في نوعين من الأسواق المالية، الأسواق المنظمة والأسواق المفتوحة (غير المنظمة)، والشكل الموالي يوضح القيمة الإجمالية للأصول التي تتعلق بها المشتقات المالية، وقد زاد حجم التعامل السنوي في كل من العقود المستقبلية وعقود الخيارات في البورصات المنظمة من نحو 123,4 تريليون دولار في عام 1990 إلى نحو 340,2 تريليون دولار في عام 1994، بمتوسط معدل نمو قدره 28,9% خلال الفترة 1991-1994، ليرتفع ليصل إلى 356 تريليون دولار عام 1997⁽³⁾، ويظهر الشكل التضاعف السريع لحجم أسواق المشتقات، حيث ارتفعت من أقل من 100 تريليون دولار سنة 1998 إلى أكثر من 330 تريليون دولار أي أنها تضاعف 3 مرات في أقل من 7 سنوات، وهذا النمو يتجاوز بمراحل نمو أي نوع من الأصول المالية الأخرى، وما تثيره المشتقات المالية هو كيف يمكن استخدامها في إدارة المخاطر وهو الدور الذي أنشئت من أجله أصلا في حين أن أكثر استخداما لها كان المضاربة.

(1)- Michel Barnier, (2010): **FIAT LUX – un jour nouveau sur les marches de produits dérivés**, Revue de la stabilité Financière, N°14, Banque de France, Juillet, P: 18.

(2)- Daniela Russo, (2010): **Produits Dérivés OTC : Défis Pour La Stabilité Financière**, N° 14, Banque De France Juillet, P: 118.

(3)- حسين عبد المطلب الأسرج، (2009): آليات تفعيل البورصة العربية الموحدة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 209، مصر، ص: 66.

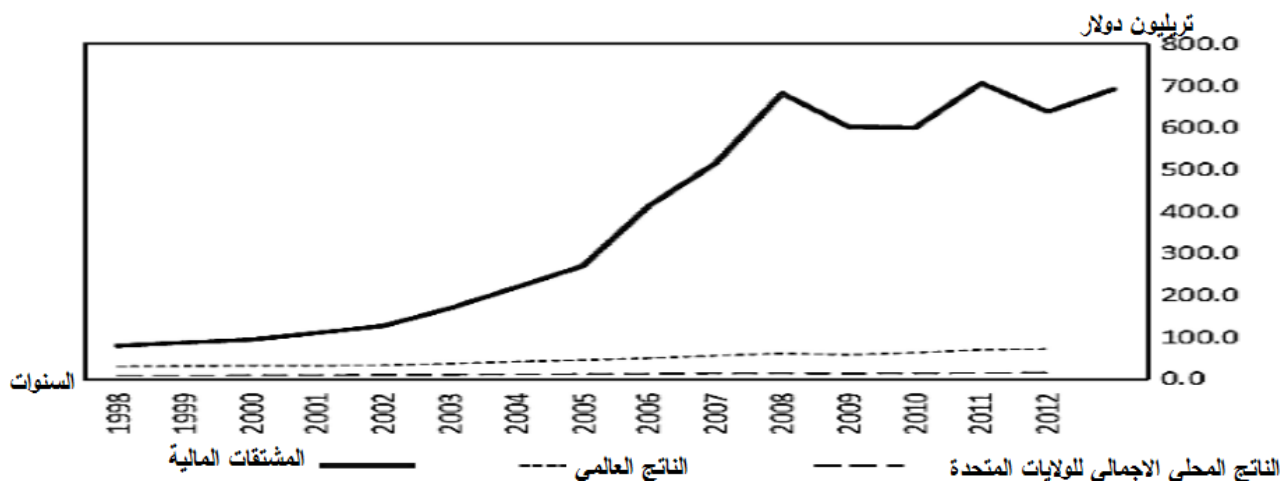
الشكل (14): تطور القيمة الاسمية للمشتقات المالية في الأسواق المفتوحة والأسواق المنظمة خلال الفترة 2005-1998



المصدر: إحصائيات بنك التسويات الدولية

يبرز من خلال الشكل التوسع الكبير والحصة الكبيرة للمشتقات المتداولة في الأسواق المفتوحة أي المشتقات غير المنظمة، مقارنة بنظيرتها المنظمة، حيث نمت أسواق المشتقات غير الرسمية بشكل كبير خلال العقود الأخيرة، وتعتبر المملكة المتحدة مركز دولي مهم بالنسبة لهم، هذه الأسواق تسهل التحوط من المخاطر ولكن يمكن أيضا أن تؤدي إلى التعرض المعقد في النظام المالي، وتشير الإحصاءات الصادرة عن بنك التسويات الدولية أن المبالغ الاسمية للمشتقات المالية زادت من 57,5 تريليون دولار في عام 1995 إلى 696 تريليون دولار في سنة 2012، والشكل الموالي يوضح تطور المشتقات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي الأمريكي وإجمالي الناتج المحلي العالمي.

الشكل (15): تطور قيمة المشتقات مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي الأمريكي والعالمي خلال الفترة 1998-2012



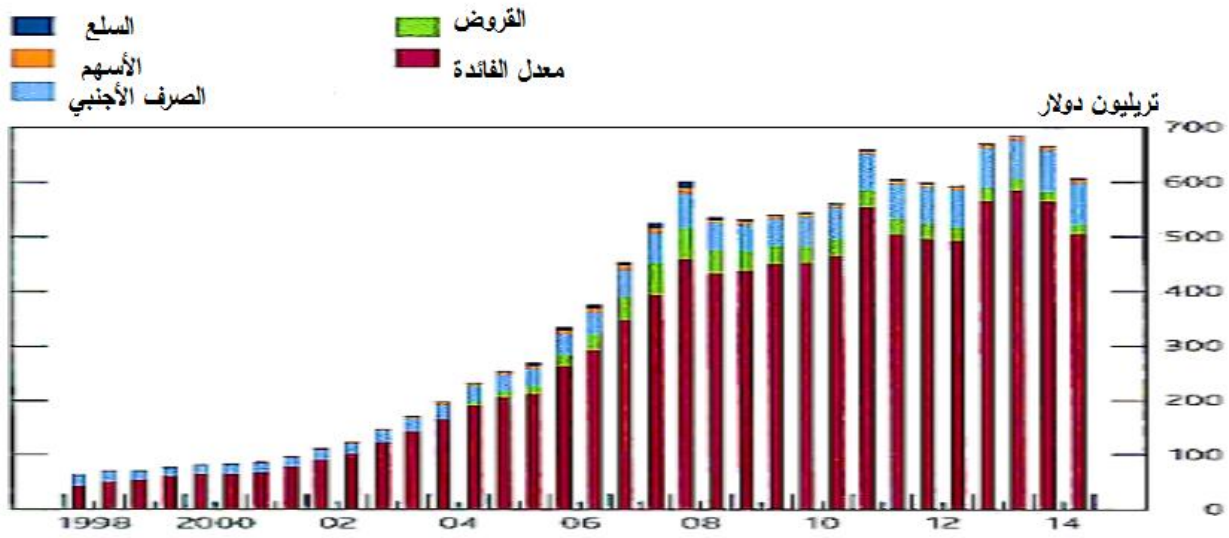
Source: Bank for International Settlements and World Bank.

يظهر من خلال الشكل تسارع تطور حجم المشتقات المالية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي والنتائج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدر معدل نمو المشتقات بين 1995 (57,5 تريليون

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

دولار) و 2012 (696 تريليون دولار) ب 1210%، أي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 15,8%، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع من 7,7 تريليون دولار سنة 1995 إلى 16,2 تريليون دولار سنة 2012 بمعدل نمو قدر ب 212%، أي بمعدل نمو سنوي يقدر ب 4,5%، أما الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد ارتفع من 30,2 تريليون سنة 1995 إلى 72,4 تريليون سنة 2012 بمعدل نمو يقدر ب 240% بمعدل نمو سنوي يقدر ب 5,3%، ويدل هذا التطور عن القوة المتزايدة للأسواق المالية مقارنة بالأطراف الأخرى في النظام المالي العالمي وتدل على إفلات هذه الأسواق من سيطرة الدول، ويوضح الشكل الموالي تطور حجم أسواق المشتقات المالية المتداولة خارج البورصة.

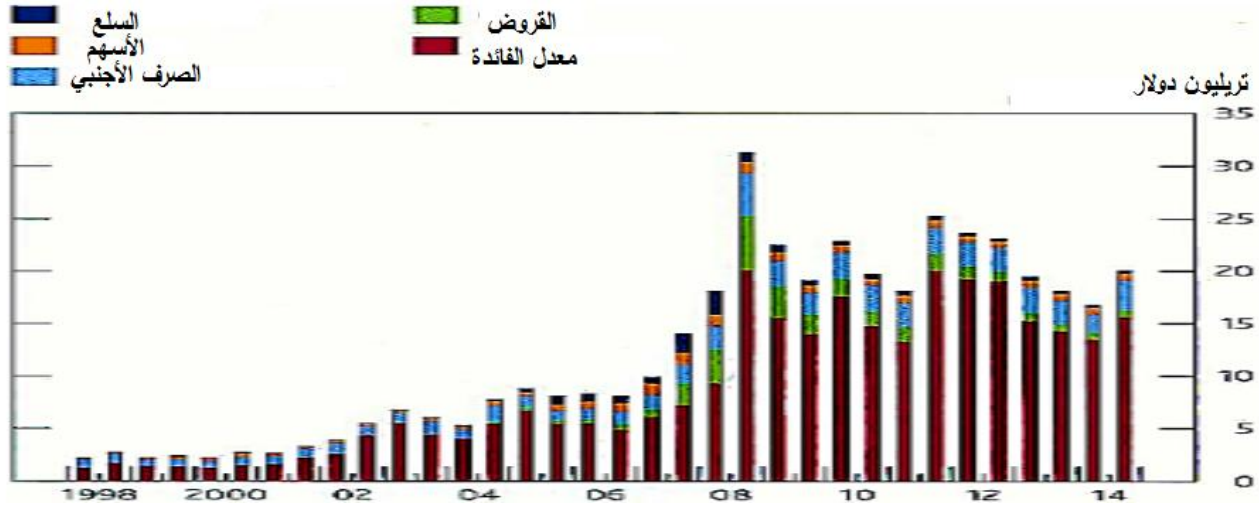
الشكل (16): تطور حجم المشتقات المالية المتداولة خارج البورصة



Source: Bank for International Settlements.

يبرز من خلال الشكل أن القيمة الاسمية للمشتقات المالية المتداولة خارج البورصة قد نمت بسرعة منذ أوائل السبعينات، وخاصة بين 2006-2008، والقيمة الاسمية هي مقياس للنشاط ولكن ليس بالضرورة التعرض الاقتصادي أو للخطر، إلا أن القيمة الاسمية في الحقيقة تعكس ضخامة التداول في هذه الأسواق والمضاربة على القيم، الشكل الموالي يوضح القيمة السوقية القائمة للعقود.

الشكل (17): القيمة السوقية القائمة لعقود المشتقات المتداولة خارج البورصة



Source: Bank for International Settlements.

كما يبرز الشكل فإن القيمة السوقية القائمة للعقود أقل بكثير من القيمة الاسمية، وتعود أكبر نسبة للنشاط في سعر الفائدة، وهي العقود المستخدمة للتحوط ضد مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة، وثاني أكبر نسبة نشاط هي مشتقات الصرف الأجنبي، تليها المشتقات الائتمانية، هذا التوسع في المشتقات المتداولة خارج البورصة له العديد من المخاطر النظامية، وهذا نظرا لخصائص المتمثلة في أنه نظرا لطبيعتها الثنائية فإن هذه العقود لا تجمع من أجل معالجتها في كيان واحد، وهذا يعقد الرصد الفعال لأشطة السوق واستخدام أساليب مختلفة ومتناقضة في هذه المسألة قد يعيق الإدارة الفعالة للمخاطر، كما أن هذه المشتقات مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحددة للأطراف المتقابلة، لذلك يمكن للمخاطر أن تكون فريدة من نوعها تماما، وتأثيرها على التوزيع العالمي للمخاطر في النظام المالي يمكن أن يكون من الصعب تحديده⁽¹⁾.

(1)- Daniela Russo, Op.Cit, P: 119.

المطلب الرابع: زيادة نشاط الجناات الضريبية (Les Paradis Fiscaux)

تعتبر زيادة نشاط الجناات الضريبية* من المظاهر البارزة في النظام المالي العالمي المعاصر وتعتبر هذه المراكز ذات أهمية بارزة في هذا النظام نظرا لارتباطها بتدفقات ضخمة لرؤوس الأموال ومزايا ضريبية. والجناات الضريبية تسمية مرادفة للتدفق المالي للاقتصاديات اللامشرعية، وهي تتواجد غالبا بالقرب من الأقطاب الكبرى للأنشطة الاقتصادية، وتقوم بتأطير التدفق المالي، الذي غالبا ما يكون مشبوه المصدر.

بدأ ظهور المراكز المالية البحرية إلى الوجود خلال الستينات والسبعينيات من القرن الماضي، مع محاولة العديد من الدول المتطورة والحكومات أن تضبط التدفقات المالية، من خلال فرض مجموعة من القواعد المحلية المقيدة لحركة رؤوس الأموال، وقد شجع ذلك العديد من البنوك والمؤسسات المالية على تحويل الودائع ونشاطات الإقراض إلى مؤسسات تخضع إلى أنظمة ضريبية أقل صرامة في المراكز المالية البحرية التي تتمتع بقيود وقوانين متساهلة، ولا يوجد تعريف محدد لهذه المراكز ولعل أبرز تعريف هو تعريف صندوق النقد الدولي حيث يعرفها على أنها: "مراكز تقدم الخدمات المالية على اختلاف أشكالها بواسطة الوحدات المصرفية وغير المصرفية التي تتواجد بها، وخاصة إلى غير المقيمين بتلك المراكز، بما في ذلك عمليات الاقتراض والإقراض من وإلى غير المقيمين، وقد يوجه ذلك الإقراض إلى الشركات وغيرها من المؤسسات المالية، من خلال التزامات المصارف في فروع أخرى أو إلى المتعاملين في المركز"⁽¹⁾.

وتشمل الخدمات المقدمة من طرف هذه المراكز ما يلي⁽²⁾:

- المحافظة على السرية والخصوصية المطلقة؛
 - عدم وجود أي عبء ضريبي في مراكز الأوفشور المالية؛
 - عدم وجود أي معاهدات بشأن تبادل المعلومات الضريبية مع البلدان الأخرى؛
 - كيانات مؤسسية يمكن إنشاؤها أو شرائها بسرعة وسهولة وبتكاليف فعالة؛
 - عدم وجود ضوابط رقابية على صرف العملات.
- تتمتع الملاذات الضريبية بإحدى الميزات الثلاث: قلة الشفافية أو رفض الإفصاح عن المعلومات اللازمة للسلطات الخارجية أو إمكانية إنشاء مؤسسات وهمية⁽³⁾.
- ويبرز الجدول الموالي أهم الأماكن لحفظ الأسرار المالية.

* وتسمى كذلك المراكز المالية البحرية، مراكز الأوفشور، الملاذات الضريبية، أو النظم الجبائية التفضيلية.

(1) - FMI, **Offshore Financial Centers**, IMF Background Paper, June 2000.

(2) - ليلي بيتر، (2005): الصفقات القذرة: الحقائق الغائبة عن غسيل الأموال حول العالم والجريمة الدولية والإرهاب، ترجمة: علاء أحمد مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، مصر، ص ص: 140-142.

(3) - جاد خليفة، (2010): الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني، بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، ص: 113.

الجدول (15): الأماكن البارزة في العالم لحفظ الأسرار المالية - الملاذات الضريبية -

المرتبة	البلد	قيمة المؤشر الإجمالي	مؤشر السرية
1	سويسرا	1765,2	78
2	لوكسمبورغ	1454,4	67
3	هونغ كونغ	1283,4	72
4	جزر الكايمان	1233,5	70
5	سنغافورة	1216,8	70
6	الولايات المتحدة	1212,9	58
7	لبنان	747,8	79
8	المانيا	738,3	59
9	جيرزي	591,7	75
10	اليابان	513,1	61
11	باناما	489,6	73
12	ماليزيا	471,6	80
13	البحرين	461,1	72
14	برمودا	432,3	80
15	جريسني	419,3	67

المصدر: شبكة العدالة الدولية، 2013.

وتعتبر الملاذات الضريبية من أهم المناطق التي تضم هذا النوع من التعاملات، حيث يوجد نحو 50 منطقة في العالم تدخل ضمن التعريف الاقتصادي للملاذات الآمنة وتضم 400 مؤسسة مصرفية، ومليون شركة، وتلثي صناديق الاستثمار في العالم، 20% منها تقع تحت حكم التاج البريطاني مما يجعل المملكة المتحدة في صدارة الدول في هذا النوع من الأنظمة الضريبية، حيث تضم جزر الكايمان الكريبية ما يزيد عن 500 مصرف مسجل، وبناء على إحصائيات صندوق النقد الدولي فإن هناك ما يزيد عن 2000 مليار دولار ستظل مهربة عبر هذه المصارف والشبكات بحجة حرية تنقل رأس المال، بل الغريب أن معظمها متواجد في

الأراضي الألمانية والبريطانية والأمريكية وحتى اليابانية، وبذلك فإن هذه الجنات الضريبية هي من الأسباب الحقيقية والعميقة لإختلال النظام المالي العالمي⁽¹⁾.

بالنظر لما تقدمه الجنات الضريبية من تسهيلات فإن الشبهة التي تحوم حول هذه المراكز، من حيث إستغلال المجرمين والمنظمات الإجرامية لها كمعبر أو كمحطة لأموالهم قائمة إن لم نقل ثابتة، حيث ذكرت منظمة ATTAC* في تقرير لها بأن الجنات الضريبية أصبحت تشكل ممرا إلزاميا للرساميل مهما كان مصدرها خاصة بالنسبة للمجرمين (في الميدان الاقتصادي والمالي) الراغبين في وضع ثرواتهم في مأمن⁽²⁾.

وتتشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قائمة الجنات الضريبية منذ سنة 2009 وقسمتها إلى ثلاثة مجموعات وتتمثل في⁽³⁾:

❖ **القائمة البيضاء:** وتضم الدول أو الأقاليم المتعاونة التي وقعت 12 اتفاقا تلزمها بالتقيد بمعايير الشفافية وتضم هذه المجموعة كل من الأرجنتين، أستراليا، بربادوس، كندا، الصين، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غيرنسي، المجر، أيسلندا، إيرلندا جزيرة مان إيطاليا، اليابان، جيرسي، كوريا مالطا، موريشيوس، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا البرتغال، روسيا، سيشيل، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الجزر العذراء.

❖ **القائمة الرمادية:** وتضم الدول التي تعهدت باحترام المعايير الدولية ولكنها وقعت إلى حد الآن على أقل من 12 اتفاقا، وهي بلدان صنفها المنظمة عام 2000 على أنها ملاذات آمنة وهي: أندورا وانغويبا أنتيغوا وبرباد وأوروبا وباهاماس والبحرين وبليز وبرمودا وجزر العذاري الإنجليزية وجزر كايمان وجزر كوك والدومينيكان جبل طارق، غرينادا، ليبيريا، ليشنتشتاي، وجزر مارشال، موناكو، مونتسرات، ناورو، جزر الآنتي الهولندية نوي، سينت كيتس، سينت لوسية، سينت فينسان مع غرنادينة وساموا، سان مارين، جزر الترك، كاكوس وفانواتو.

⁽¹⁾ -يوعلام ولهي، (2009): نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة - حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، يومي 20- 21 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، ص: 3.

* هي منظمة دولية تشارك في الحركة العالمية المناهضة للعولمة، انطلاقا من مناهضة العولمة الليبرالية والعمل على البحث عن بدائل إجتماعية والبيئية والنظام الديمقراطي لضمان الحقوق الأساسية للجميع.

⁽²⁾ - مختار شبيلي، (2004): مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي، رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان، ص: 44.

³ - le Figaro, Les Trois Listes des Paradis Fiscaux établies Par L'OCDE, disponible sur site : <http://www.lefigaro.fr/patrimoine/2009/04/02/05001-20090402ARTFIG00612-les-trois-listes-des-paradis-fiscaux-determines-par-le-g20-ph>

إضافة إلى مراكز مالية أخرى: النمسا وبلجيكا وجواتيمالا ولوكسمبورج وسنغافورة وتسمى بالقائمة الرمادية الفاتحة.

❖ القائمة السوداء: وتضم الدول أو الأقاليم التي لم تلتزم بالمعايير الدولية وتضم القائمة كل من كوستاريكا ولوبان التابعة لماليزيا والفلبين وأورجواي.

المطلب الخامس: الدور المتزايد للدول الناشئة في النظام المالي العالمي

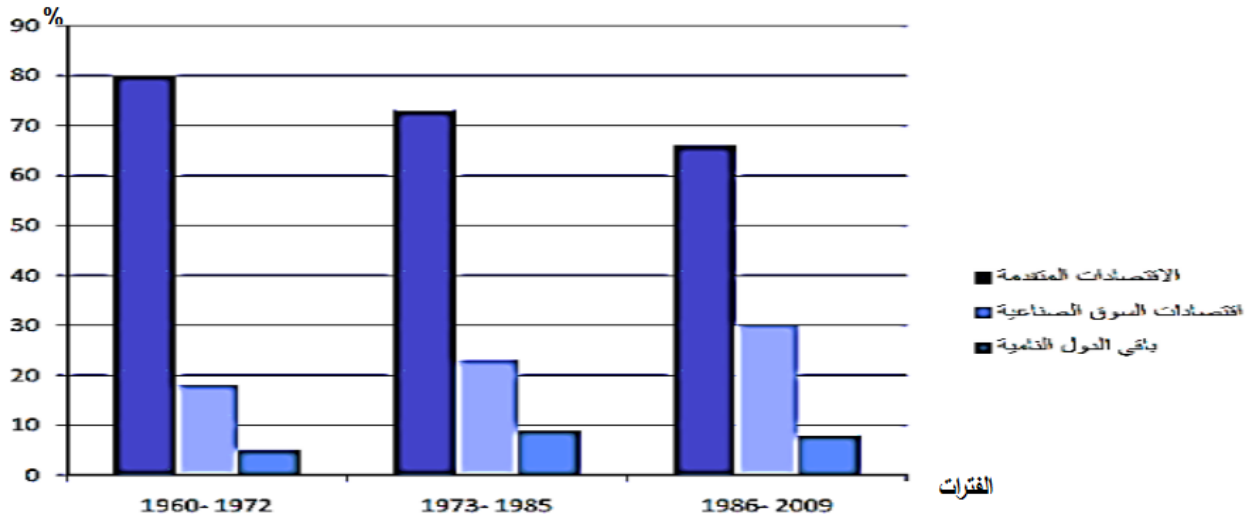
شهد النظام المالي العالمي خلال العقود الأربعة الماضية اتجاها واضحا لتزايد دور العديد من الأطراف في النظام المالي العالمي.

أولا: توزيع القوة في العالم قبل الأزمة المالية العالمية 2008

لقد كان العالم سنوات الخمسينيات (1950-1959) منقسما إلى دول صناعية متقدمة في الشمال ودول غير صناعية متخلفة في الجنوب، استحوذت الشمالية على 90% من الإنتاج العالمي و 90% من الصادرات بما فيها اليابان، إلا أنه وفي الفترة من 1960-1990 بدأ التغير في موازين القوة العالمية، مع ظهور قضايا جديدة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات وتحرير التجارة والإصلاحات الاقتصادية، وكذا انضمام 2 مليار شخص إلى قوى العمل في الصين، وبهذا ازداد حجم الاقتصاد العالمي من 31 تريليون دولار عام 1999 إلى 62 تريليون دولار عام 2008، والجديد هنا هو مشاركة عدد من الدول النامية بنسبة لا بأس بها في هذا التقدير مثل الصين، الهند، البرازيل ودول ذات كثافة سكانية عالية مثل المكسيك، اندونيسيا، روسيا وتركيا وحتى فيتنام حيث تزايد إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي من 5/1 عام 2000 إلى 3/1 مع 2000، وأدى هذا الوضع إلى انعكاسات مهمة في مراكز النمو الاقتصادي مواقع الإنتاج وأشكال التجارة الدولية، وأصبحت هذه الدول النامية بمثابة لاعبين مهمين في النظام المالي والاقتصادي الدولي.

إن التحول في القوة الاقتصادية العالمية من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى عدد من الدول النامية تقع في أمريكا اللاتينية آسيا والشرق الأوسط، تحول نسبي بارز في الإحصائيات التي تقول بأن الاقتصاديات المتقدمة تساهم بنسبة 80% في النشاط الاقتصادي العالمي ما بين 1960-1972، بينما لم تتعد مساهمتها عام 2008 حدود 67%، وفي المقابل ارتفعت مساهمات البلدان أو الاقتصاديات الصاعدة في ذات الفترة من 17% إلى 39% على التوالي كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (18): توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالنسب المئوية من 1960-2009



Source: Raymond J-Ahearm, (2011), *Rising Economic Powers And Global Economy Trends And Issues For Congress*, Congressional Research Service, United States, P: 4.

وبخصوص الدول فرادى فإنه ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أقوى وأكبر اقتصاد عالميا فإنها تراجعت في ذات الفترة (1996-2009) في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بتسع نقاط مئوية أي من 33% إلى 24%، في حين ازدادت مساهمة ثلاثة من أكبر الاقتصاديات الصاعدة: الصين الهند والبرازيل وحتى روسيا أو نادي ال Bric، فبخصوص الصين حسب صندوق النقد الدولي فإن وزنها الاقتصادي قد تضاعف أربع مرات ما بين (1995-2010)، ويبرز الجدول الموالي الاسهامات المتزايدة لدول البريك في الاقتصاد العالمي.

الجدول (16): مقارنة مساهمة دول البريك في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين 2000-2008

الوحدة: %

الدولة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	المجموع
2000	2	1	1,5	3,7	8
2008	3,3	2,4	2,3	9,3	17,2

Source: Raymond J-Ahearm, (2011), *Rising Economic Powers And Global Economy Trends and Issues for Congress*, Congressional Research Service, United States, P: 4.

ولتوضيح أكبر للتطور الكبير الذي شهدته اقتصادات البريكس نورد الجدول الموالي الذي يوضح تطور أداء هذه الاقتصاديات.

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

الجدول (17): تطور مساهمة دول البريكس BRICS في الاقتصاد العالمي ما بين 1990-2008

الوحدة: %

السنة	1990	1995	2000	2005	2008
المساهمة في التجارة الدولية على المستوى العالمي	3,6	6	7	11,2	13,6
المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	2,2	13,2	5,8	11,7	16,0
المساهمة في إجمالي الاحتياطيات العالمية	4,2	10,6	13,3	27,1	37,7

المصدر: من تجميع الطالب بالاعتماد على بيانات UNCTAD

يبرز من خلال الجدول أن مساهمة اقتصادات دول البريكس في الاقتصاد العالمي قد شهدت نموا ملحوظا، وهو ما يمنحها فرصا أكبر للعب دور محوي في النظام المالي العالمي.

ثانيا: مكانة الاقتصاديات الناشئة في إدارة النظام المالي العالمي

على الرغم من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تشهده الاقتصادات والأسواق الناشئة إلا أن مكانتها في إدارة النظام المالي العالمي بقيت مهمشة وغير دالة.

1. التحول من مجموعة السبعة إلى مجموعة العشرين: ظل النظر في القضايا الدولية خلال العقود الماضية حكرا على الاقتصاديات السبعة الصناعية التي سيطرت على آليات إتخاذ القرار لعقود عديدة، إلا أنه وبداية من التسعينات، ونظرا للأزمات المالية التي شهدتها النظام المالي خلال هذه الفترة، فقد أنشئت مجموعة العشرين في سبتمبر 1999 في اجتماع لوزراء مالية مجموعة العشرين، وكان الهدف منها هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن مجموعة السبعة من حلها وتوزع هذه الدول جغرافيا كمايلي:

الجدول (18): التوزيع الجغرافي لدول مجموعة العشرين

القارة	الدول الممثلة
آسيا	الصين - الهند - أندونيسيا - اليابان - كوريا الجنوبية و المملكة السعودية المتحدة
أفريقيا	جنوب افريقيا
أمريكا الجنوبية	الأرجنتين و البرازيل
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك و كندا
أستراليا	أستراليا
أوروبا	الإتحاد الأوروبي وتمثل نفسها وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا إضافة لروسيا وتركيا

المصدر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2016/05/25.

يظهر من خلال الجدول أن هناك تزايد في تمثيل الدول الناشئة في إدارة النظام المالي العالمي، فبعد أن كان يقتصر على ثمانية دول صناعية، تمدد التمثيل ليشمل العديد من الاقتصاديات الناشئة، وقد تزامن ذلك مع النمو الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول وزيادة مكانتها في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من هذا فإن البارز من خلال الجدول هو عدم التساوي في التمثيل فقارة بحجم إفريقيا تمثلها دولة واحدة فقط، كما أن الدول النامية لا محل لها من إدارة هذا النظام على الرغم من أن نتائج القرارات التي تتخذها هذه المجموعة تطبق بشدة على هذه الدول.

إن تركيبة مجموعة العشرين تبرز التناقض الواضح بين الأسس التي قام عليها نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتصار أمريكا وحلفائها، وبين الأسس التي يمكن أن يقوم عليها النظام المعاصر، في الحالة الأولى يمثل التفوق العسكري ترسيخاً لمبدأ استمرار طويلاً في العلاقات الدولية، وهو أن المنتصر يفرض شروطه؛ فتم إعمال النظرية الواقعية في العلاقات الدولية على المستوى السياسي حيث نشأة الأمم المتحدة التي هي واقعية، وبحكم الأمر الواقع، خاضعة لمجلس الأمن الدولي، وعلى المستوى الاقتصادي حيث تأسيس مؤسسات بريتون وودز التي وجهت اقتصادات العالم، وخاصة الدول الأصغر، لأكثر من 60 عاماً، ولم يمنع الصراع بين القطبين السوفيتي والأمريكي من طغيان النمط الليبرالي الرأسمالي على معظم دول العالم، وهو النمط الذي بات محل تشكيك كبير بعد توالي الأزمات المالية واحدة تلو الأخرى.

أما في الحالة الثانية، فيلاحظ أولاً أنها حالة ليست وليدة لحظة الانهيار المالي، ولكنها سابقة عليه بالنزعة السياسية للأقطاب الرئيسيين الذين رأوا أن هيمنة أمريكا على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي لا تعكس الواقع الفعلي لتوزيع القوة بمختلف أنواعها؛ فبدأت الصين تخرج عن صمتها وحاولت روسيا الاتحادية العودة بأي ثمن وسعى كل فاعل إقليمي في محيطه، دولة كان أم مجموعة، إلى تجنب الخضوع لأمريكا ورغباتها في السيطرة المنفردة، وهو الأمر الذي أكدته اندفاع إدارتي بوش الابن بشكل غير محسوب أكد حقيقة حدود القوة الأمريكية.

وفي الحالة الثانية أيضاً، وهي حالة ربما تمثل بداية إعادة التشكل العالمي، يلاحظ أنها -على عكس نمط التشكل بعد الحرب العالمية الثانية- تقوم على تحولات اقتصادية لا عسكرية أو سياسية، وهو الأمر الذي يعيد الاعتبار في العلاقات الدولية لأسس المدرسة الليبرالية التي تركز على أنماط القوة الناعمة الاقتصادية والثقافية، كما تقوم سياسياً على مبدأ التوازن القائم على التعاون بين مجموعة من الكبار لإدارة العالم وفق مؤسسات تعكس حركة واضحة لتوزيع القوة الناعمة لا الصلبة⁽¹⁾.

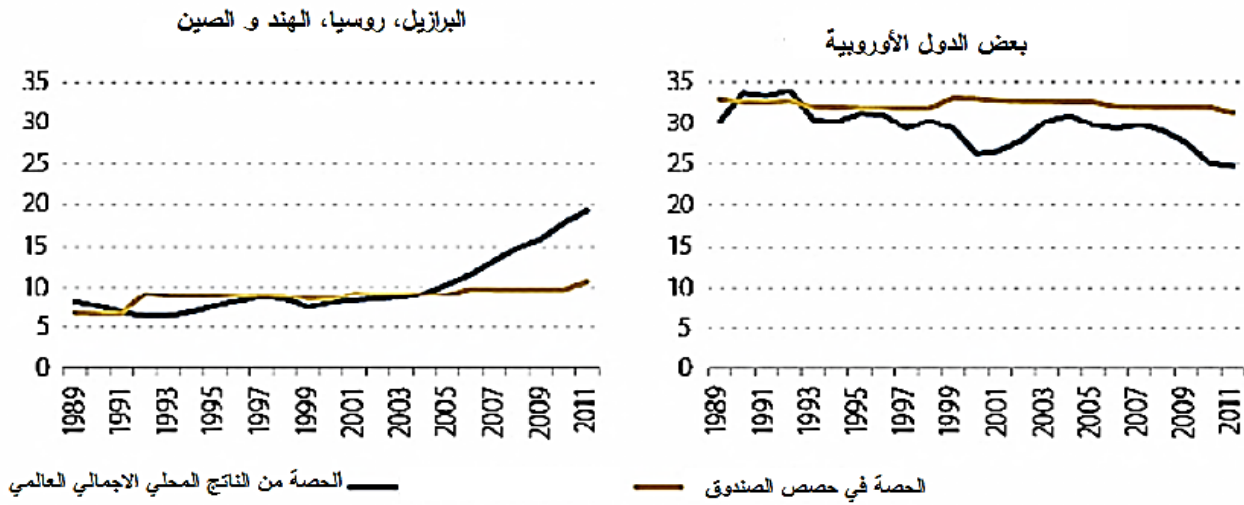
(1) - إبراهيم غالي، محمود عبده علي، مجموعة العشرين.. نواة أولى لتحول عالمي وشيك، مقال متوفر على الرابط الموالي:

<http://www.najjadeh.org/article.php?ArticleID=27> (12-09-2016)

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

2. مكانة الاقتصاديات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية: تعتبر الاقتصاديات الناشئة طرفا هاما في توفير موارد المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هذا لا يتناسب مع دورها في إتخاذ القرار في هذه المؤسسات، ويبرز الشكل الموالي تطور حصص بعض الدول الناشئة في صندوق النقد الدولي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة ببعض البلدان الأوروبية.

الشكل (19): حصص صندوق النقد الدولي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لبعض الاقتصادات الناشئة وبعض الدول الأوروبية



Source: Rebecca M.Nelson, Martin A. Weiss, (2014): **IMF Reforms :Issues For Congress**, Congressional Research Service Report, 11 March, P: 5.

يظهر من خلال الشكل عدم وجود تناسب بين حصص الاقتصاديات الناشئة في صندوق النقد الدولي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبين حصص الاقتصاديات الأوروبية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فعلى الرغم من تزايد مكانة الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي بقيت مكانتها في إدارة الاقتصاد العالمي هامشيا، وهو ما يدل على أن الاقتصادات المتقدمة تسير المؤسسات المالية الدولية وفقا لمصالحها الخاصة.

المبحث الثاني: اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر

احتلت دراسات الاستقرار المالي على الساحة الاقتصادية العالمية مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية لكل الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية سواء أفراد أو مؤسسات على المستويين المحلي والدولي وأصبحت محط أنظار البنوك المركزية للدول والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) وبنك التسويات الدولي (BIS) التي اعتادت جميعها على إصدار تقارير دورية عن الاستقرار المالي بل وخصصت جوانب من نشاطها لدراسته والسعي لتحقيقه.

المطلب الأول: ماهية اختلال النظام المالي

شهد النظام المالي العالمي ظهوراً متزايداً للعديد من الاختلالات، وقد توسعت هذه الاختلالات مع مطلع السبعينيات وتسارعت مع العديد من التحولات والتطورات.

أولاً. ماهية الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي الهدف الرئيسي للسلطات المالية في أي دولة، وهذا نظراً لأهميته في استقرار الاقتصاد المحلي من جهة، والاقتصاد العالمي من جهة أخرى في ظل سرعة انتقال العدوى والصدمات.

1. تعريف الاستقرار المالي: من الصعب تحديد تعريف دقيق بمعنى الكلمة للاستقرار المالي، ونظام مالي يمكن وصفه بأنه مستقر في غياب التقلبات المفرطة، والإجهاد أو الأزمة، هذا التعريف الضيق هو بسيط نسبياً للصياغة ولكن فشل في تحديد المساهمة الإيجابية للنظام المالي يعمل بشكل جيد على الأداء الاقتصادي العام⁽¹⁾، ويدل الاستقرار المالي على حسن سير وسلامة المشاركين فيه، ويعكس الاستقرار المالي قدرة النظام المالي على التزويد باستمرار لوساطة الائتمان وخدمات الدفع من أجل تقديم الدعم للاقتصاد الحقيقي، ويفترض أن العناصر الأساسية للنظام المالي، وهي الوسطاء الماليين، الأسواق والبنية التحتية في السوق، قادرة على تحمل الصدمات، مما يقلل من احتمال حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية التي هي شديدة بم فيه الكفاية لتصف بشكل كبير المدخرات لربحية الأدوات الاستثمارية⁽²⁾.

وبالتالي يتجاوز مفهوم الاستقرار المالي عدم حدوث الأزمات، ويتضمن نظام مالي مستقر المكونات التالية⁽³⁾:

- بنك مركزي قادر على توفير السيولة الكافية؛
- أدوات مالية ملائمة للمستثمرين وحقوق المستثمرين مضمونة؛

(1)- Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, (2009): **Measures of financial stability – a review**, IFC Bulletin, No.31 Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements, P: 366.

(2)-Diana V. Cherkeziuk, (2014): **Financial Instability and its Interrelation With The Current Stage Of Global Economic Development**, Actual Problems of Economics, Vol. 8, N^o.158, P: 362.

(3)- Idem.

▪ البيئة التنظيمية للأسواق المالية واضحة المعالم؛

▪ ممارسات مالية سليمة وشفافة مبنية على أفضل الخبرات الدولية؛

▪ نظام مصرفي يتمتع بقاعدة رأسمالية جيدة؛

▪ بنية أساسية للأسواق المالية منسقة ومدارة بشكل جيد.

ولا يوجد تعريف محدد للاستقرار المالي، ومن بين التعريفات مايلي:

❖ Schinasi (2004) يرى أن النظام المالي يكون في حالة من الاستقرار حينما يكون قادرا على تسهيل (بدلا من إعاقة) الأداء الاقتصادي وتشتت الاختلالات المالية (عدم التوازن المالي) الذي تظهر داخليا أو نتيجة لأحداث هامة سلبية وغير متوقعة⁽¹⁾.

❖ حسب Lager (1999) فإن الاستقرار المالي هو تجنب تعطل النظام المالي الذي من المحتمل أن يتسبب بتكاليف كبيرة على الناتج الحقيقي⁽²⁾.

❖ وفقا لـ Foot (2003) نتحصل على الاستقرار المالي عند توفر الاستقرار النقدي، تقارب معدلات التوظيف والمعدل الاقتصادي الطبيعي، والثقة في عمل المؤسسات المالية والأسواق المالية في الاقتصاد⁽³⁾.

❖ يشير الاستقرار المالي إلى قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما يعكس سلبا على الاقتصاد، لذلك فإن هذا المفهوم يستند إلى (استقرار جميع مكونات النظام المالي) من جهة، و(استقرار أسواق المال والأنشطة المرتبطة بها) من جهة أخرى، لذلك فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية (أسواق المال والبنوك) ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك (البنوك المركزية) من خلال مدى سلامة وصلاحية السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها وفي نفس الوقت لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها سواء كانت هي مبعث لتلك الأزمات أو غيرها⁽⁴⁾.

من خلال ما سبق يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه "قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات والحد من الاختلالات وتسويتها وبالتالي الحيلولة دون تعطل عملية الوساطة المالية".

2. أهمية الاستقرار المالي: نتيجة لعمليات التحرير والتحرر من القيود، أصبحت الأسواق المالية أكثر تكاملا وخضعت إلى تحول جذري، بدءا في الواقع مع الدول المتقدمة في سنوات السبعينات وانتشرت في البلدان النامية

(1)- Garry J. Schinasi, (2004): **Defining Financial Stability**, IMF Working Paper, N°.187, International Monetary Fund P: 8.

(2) - Abayomi Alawode and Mohamed Alsadek, (2008): **what is financial stability?**, financial stability paper series N°.1, march, P: 9.

(3)- Idem.

(4)- ياسين مشتاق وآخرون، (2012): الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 2، العدد 2، ص: 68.

في وقت متأخر من سنوات الثمانينات والتسعينات، وفي نفس الفترة، شهدت تحركات رؤوس الأموال تسارعا كبيرا ووصلت إلى مستويات عالية، وهذا بدوره أدى إلى الابتكار المالي والاستخدام المكثف للأدوات المتطورة.

الدرجة الكبيرة من التطور في الأسواق المالية حثت جميع المشاركين في السوق على زيادة التركيز على إدارة المخاطر وصانعي السياسات أن تراقب عن كثب التطورات وتحديد المخاطر في هذه الأسواق. هذا التحول أعطي أهمية خاصة، بالنظر إلى الدروس المستفادة من التجارب المؤلمة من الأزمات التي وقعت وخاصة خلال العقدين الماضيين في جميع أنحاء العالم، هذه الدروس علمتنا كيف عدم الاستقرار المالي مكلفة ومدمرة يمكن أن يكون وكيف يمكن للإدارة الفعالة للمخاطر يمكن أن يكون لتجنب الظروف المعاكسة مقدما.

صناع السياسة تعترف جيدا أن عدم الاستقرار المالي يمكن أن يضر بالنمو ويسبب اضطرابات خطيرة وتتمثل مظاهره في انخفاض في سيولة السوق، التقلبات المفرطة في أسعار الأصول والتي تنتهي بأزمات مصرفية ونقدية. لذلك، العديد من البنوك المركزية تنظر الآن الاستقرار المالي كهدف استكمال استقرار الأسعار وأصبح تدخل البنوك المركزية في المسائل المتعلقة الاستقرار المالي أوسع نطاقا وأكثر طابع رسمي⁽¹⁾.

3. محددات الاستقرار المالي: يتحدد الاستقرار المالي بمايلي⁽²⁾:

أ. **الشروط الاقتصادية الكلية:** إن المحافظة على الاستقرار المالي تتطلب تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية الملائمة، حيث تتأثر مؤسسات الائتمان بالتغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية التي تنشط بها.

ب. **الجهاز الداخلي لتسيير المخاطر في المؤسسات المالية والأسواق:** من أجل الحفاظ على الاستقرار في النظام المالي لا بد من توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لتأطير كل من مستويات طبيعة وإدارة المخاطر في المؤسسات التي يتكون منها.

ج. **فعالية الجهاز التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية ولنظم الدفع:** إن فعالية وكفاءة الإطار المؤسسي وقدرة النظام على التكيف مع الابتكارات والتغيرات في البيئة المالية، وتعتبر أيضا من الشروط اللازمة للحفاظ على الاستقرار المالي.

د. إن غياب محدد من هذا المحددات يؤدي إلى انهيار النظام المالي للدولة، والتي في الأغلب ما ينتقل إلى دول أخرى خاصة في حالة ما إذا كانت هذه الدولة ذات وزن كبير في النظام المالي العالمي في ظل التحرير المالي المتزايد وتشابك المعاملات المالية.

(1)- Durmus yilmaz, (2007): **financial security and stability**, paper presented in "Measuring and Fostering the Progress of Societies: The OECD World Forum on Statistics, Knowledge and Policy", Istanbul, 27-30 June, PP: 1-3.

(2)- Agence Monetaire De L'afrique De L'ouest (Amao), (2009): **Stabilite Financiere Et Supervision Bancaire Au Sein De La Cedeao**, Freetown, Novembre, PP : 3-4.

4. تحليل استقرار النظام المالي: يقصد بذلك التعرف على جميع مصادر الخطر وذلك باتباع أسلوب منهجي في رصد مختلف متغيرات القطاع المالي و الحقيقي، وهناك ثلاثة ركائز أساسية يقوم عليها الاستقرار المالي وهي⁽¹⁾:

■ تحليل السلامة المالية الكلية: وتشمل الاهتمام بالمؤشرات الكلية للنظام المالي بخصوص مدى فعالية هياكله القاعدية في مواجهة الأخطار؛

■ ضبط ومراقبة النظام المالي: يتم ذلك على المستوى الجزئي و الكلي بهدف تسيير و إدارة المخاطر؛

■ أخلاقية المعاملات المالية وقانونية هياكله القاعدية: مدى اعتماد الشفافية و الإفصاح المحاسبي في عمليات القطاع المالي.

ركز صانعو السياسات والباحثين الأكاديميين والمؤسسات الدولية على عدد من في عدد من المؤشرات الكمية لتقييم الاستقرار المالي، وذلك في ستة قطاعات تشمل ما يلي⁽²⁾:

❖ **القطاع الحقيقي:** وذلك من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي والموقف المالي للحكومة والتضخم، حيث يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي قدرة الاقتصاد على خلق الثروة والمخاطر الناجمة عن الزيادة كما يعكس الموقف المالي للحكومة قدرتها على إيجاد تمويل نفقاتها فوق عائداتها (والضعف المرتبط بالبلاد لعدم توافر التمويل)، وقد يشير التضخم إلى المشاكل الهيكلية في الاقتصاد كما أن الاستياء العام قد يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي.

❖ **مخاطر قطاع الشركات:** ويمكن تقييمها من قبل مديونيتها وحساب نسب صافي التعرض العملات الأجنبية في حقوق الملكية وعدد من التطبيقات للحماية من الدائنين.

❖ **صحة قطاع الأسر:** يمكن قياسها من خلال أصولها الصافية (الأصول ناقص الخصوم) وصافي الدخل المتاح وصافي الموجودات والأرباح الصافية.

❖ **الأوضاع في القطاع الخارجي:** وتنعكس من خلال أسعار الصرف الحقيقية، واحتياطيات النقد الأجنبي والحساب الجاري وتدفقات رأس المال. ويمكن لهذه المتغيرات أن تعكس التغيرات المفاجئة في اتجاه تدفقات رأس المال، فقدان القدرة التنافسية للصادرات، واستدامة التمويل الأجنبي للدين المحلي.

❖ **القطاع المالي:** وذلك من خلال المجاميع النقدية وأسعار الفائدة الحقيقية، مخاطر القطاع المصرفي ونسب رأس المال وسيولة البنوك، وجودة محفظة القروض، والتصنيفات الائتمانية المستقلة وتركز أنشطة الإقراض.

(1) - عبد القادر خليل، (2013): مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 139.

(2) - Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, Op.Cit, PP: 366-370.

ويمكن لجميع هذه المؤشرات أن تعكس المشاكل في القطاع المصرفي أو القطاع المالي وفي حال حدوث أزمة، فإنه يمكن قياس تكلفة مثل هذه الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

وأخيراً، المتغيرات ذات الصلة لوصف الأوضاع في الأسواق المالية مؤشرات الأسهم، وأقساط السيولة والتقلب. مستويات عالية من توزيع المخاطر يمكن أن تشير إلى فقدان الرغبة في المخاطرة من المستثمرين ومشاكل ربما في التمويل لبقية قطاعات الاقتصاد.

5. دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي: تهتم البنوك المركزية مجتمعة بإرساء مفهوم الاستقرار المالي من خلال التعامل مع الأزمات المالية وقت حدوثها، وتأهيل المصارف للاستعداد للصدمات المتوقعة ومنع انتقالها إلى مكونات البيئة المالية الأخرى وباقي القطاعات الاقتصادية بالدولة لذلك هناك مبادئ أساسية متفق عليها تتمثل في الشفافية وحوكمة المؤسسات، وربط مؤشرات الاقتصاد الكلي مع السلامة المصرفية لتحقيق انضباط الأداء سواء بالأسواق المالية، والمقدرة على التسويات المالية الداخلية والخارجية⁽¹⁾.

الأهداف الكلية للمصارف المركزية تمثل الحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسات الاقتصادية العامة وهذه أهم المهام المنوطة بالمصرف المركزي في إطار الأعمال والوظائف والاختصاصات الأخرى التي ينص عليها قانون الدولة وتكتسب هذه المهام أهمية متفاوتة بين الدول وتختلف في نتائجها بقدر نجاح المصرف المركزي في استخدام أدواته ووسائله المتنوعة ومنها⁽²⁾:

- تنظيم السياسة النقدية لدعم النقد والمحافظة على الاستقرار محلياً ودولياً؛
- ضبط وتوجيه سياسة الائتمان وتأكيد توفير الائتمان المحلي (كما - نوعاً) وفقاً لحاجة الاقتصاد؛
- خلق الأجواء المناسبة لتنمية وتنفيذ عوامل الادخار والاستثمار وفق السياسة النقدية والائتمانية المعتمدة؛
- المساهمة في معالجة أوضاع موازين المدفوعات باستخدام السياسة النقدية والمالية؛
- إدارة الإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية الأخرى؛
- إدارة وتنظيم ورقابة القطاع المالي والمصرفي وممارسة دور بنك البنوك والمقرض الأخير.

تقوم المصارف المركزية بتحقيق الأهداف من خلال الأدوات والأساليب التي يتضمنها دستورها من تشريعات وقوانين ومن ثم تضطلع بمجموعة من المهام سواء ما تعلق منها بإدارتها للسياسة النقدية أو الرقابة والإشراف على الجهاز المالي والمصرفي وذلك كله بهدف السيطرة على عرض النقود تمهيداً للسيطرة على

(1) - نازك حامد الهاشمي، الإستقرار المالي، صحيفة إلكترونية سودانية، متوفر على الرابط:

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=88280:2015-10-23-14-14-44&catid=34&Itemid=5 (23-02-2016).

(2) - محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الإستقرار المالي و المحافظة عليه، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مقال متوفر على الرابط التالي: <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/618> (23-02-2016).

التضخم ووصولاً إلى توازن ميزان المدفوعات بما يؤدي لتحقيق نمو في الاقتصاد باستخدام مجموعة من الأدوات التقليدية والفاعلة منها: عمليات السوق المفتوحة، إعادة خصم الأوراق التجارية، وضع سقف الائتمان، نسب السيولة، تحديد نسب الإحتياطي النقدي، مراقبة أسعار الصرف، مبادلة العملات الأجنبية تحديد سعر الفائدة.

ثانياً. اختلال الاستقرار المالي والنظريات المفسرة له

1. مفهوم لا استقرار النظام المالي: على العكس من الاستقرار المالي، يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تضعف المشاكل (أو الاستفسارات حول مشاكل محتملة) داخل المؤسسات، الأسواق وأنظمة المدفوعات أو النظام المالي بشكل عام إلى حد كبير من توريد خدمات وساطة الائتمان، وذلك لتؤثر بشكل كبير على المسار المتوقع لنشاط الاقتصاد الحقيقي، ولجعله أكثر وضوحاً يشمل عدم الاستقرار المالي 3 عناصر أساسية هي⁽¹⁾:

▪ ضعف الوساطة التي تفترض عدم قدرة النظام المالي على توفير نقل فعال وسلس من الموارد من المدخرين إلى المستثمرين؛

▪ عدم القدرة على تقييم وتسعير المخاطر المالية بشكل معقول وبدقة؛

▪ عدم قدرة النظام المالي على امتصاص بشكل مريح المفاجآت والصدمات الاقتصادية المالية والحقيقية.

ومن بين المنظرين الذين يرغبون إلى الإشارة إلى عدم الاستقرار المالي بدلاً من الاستقرار المالي نجد مايلي:

❖ حسب Mishkin (1992) فإن عدم الاستقرار المالي يحدث عندما تتسبب صدمات النظام المالي إلى وقف تدفق المعلومات، وهذا ما يؤدي إلى عدم بلوغ النظام المالي لهدفه المتمثل في التخصيص والتوجه الأمثل للمدخرات نحو الاستثمار، إذ يعتبر أن الوسطاء الماليين وبخاصة البنوك، لديها دور مهم جداً في الأسواق المالية لأنها تحصل على المعلومات بشكل تفضيلي، وبالتالي يمكن للنظام المصرفي الحد من المخاطر الانتقائية والمخاطر المعنوية ولكن عندما تصبح الظروف غير مواتية فإن أثر هذه المهمة الرئيسية يصبح سلبياً وغالباً ما يتعرض النظام المالي لسلسلة من حالات الذعر المصرفي وتضييق منح الائتمان، وهو ما يؤثر على كل من الاستثمار والاستهلاك وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي وتتمثل العوامل التي تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات في زيادة عدم اليقين، زيادات في أسعار الفائدة، تدهور الميزانية العامة للقطاع المالي تدهور الميزانية القطاع غير المالي التي تؤدي إلى تغيرات في أسعار الأصول⁽²⁾.

❖ ويجادل Chant (2003) بأن الاستقرار المالي يمكن أن يفهم بشكل أفضل من خلال النظر في غيابه، أي عدم الاستقرار المالي. وعرف عدم الاستقرار المالي كما يلي: "... أوضاع في الأسواق المالية التي تضر أو تهدد بأن تضر أداء الاقتصاد من خلال تأثيرها على عمل النظام المالي".

(1)- Diana V. Cherkeziuk, Op.Cit, P: 362.

(2)- Mishkin.F, (1999): **Global Financial Instability : Framework, Events, Issues**, Journal of Economic Perspectives Vol.13, N°.4, Autumn, P: 7.

وبالتالي فحسبه فإن مصطلح "عدم الاستقرار المالي" يتضمن عدة أنواع مختلفة من عدم الاستقرار بدءاً من الأزمات المصرفية إلى انهيارات سوق الأسهم. وبالتالي أشكال مختلفة من عدم الاستقرار تؤثر على أجزاء مختلفة من النظام المالي وقد تختلف أيضاً في عواقبها. وعلاوة على ذلك، اقترح شانت أن عدم الاستقرار المالي ينبغي تمييزه عن أشكال أخرى من عدم الاستقرار مثل عدم استقرار الاقتصاد الكلي. الفرق الأساسي هو أن عدم الاستقرار المالي لديها مصدر فوري في الأسواق المالية (التعريف الواسع)، في حين عدم استقرار الاقتصاد الكلي في كثير من الأحيان يرجع إلى اختلالات في العرض والطلب الكلي⁽¹⁾.

❖ حسب كل من **Allen و Wood (2006)**، فعدم الاستقرار المالي يشير إلى فترات يمر فيها عدد كبير من الأطراف، سواء كانوا شركات (أو أفراد) أو حكومات، بأزمات مالية، كما أن تصرفاتهم السابقة لا تبرر حدوث هذه الأزمات، حيث تسبب هذه الأزمات آثار اقتصادية كلية سلبية⁽²⁾.
يبرز من خلال التعريف أن عدم الاستقرار المالي لا يخص المؤسسات المالية فقط، بل يمس أيضاً مؤسسات غير مالية.

2. الفرق بين الهشاشة المالية والاستقرار المالي والأزمات المالية: على الرغم من التداخل الموجود بين مفهوم الهشاشة المالية والاستقرار المالي والأزمات المالية، إلا أن هناك إختلاف بين هذه المصطلحات ويتبرز فيما يلي⁽³⁾:

- الهشاشة المالية هي التي تنشأ للاستقرار المالي و بالتالي الهدف يصبح استباق عدم الاستقرار المالي من خلال تقييد نمو الهشاشة المالية؛
- الهشاشة المالية هي الوضعية التي تكون فيها نقاط الضعف واضحة، ولكن النظام المالي يتمكن من تنفيذ مهامه بطريقة أو بأخرى؛
- الاستقرار المالي هو الوضعية التي تبدأ فيها نقاط الضعف تعرقل الخدمات المالية؛
- الأزمة المالية هي الوضعية التي تتوقف فيها الوظائف الطبيعية للنظام وهو الشكل الأكثر خطورة من الاستقرار المالي.

2. مصادر عدم استقرار النظام المالي: قد تنشأ المخاطر التي تواجه النظام المالي من داخله وتعتبر بذلك مواطن ضعف أو خارجياً، وتختلف قدرة السلطات المالية على مواجهة هذه التحديات باختلاف طبيعة هذه المخاطر و تتمثل هذه المخاطر فيما يلي⁽⁴⁾:

أ. المخاطر الداخلية: تنشأ هذه المخاطر في أي من عناصر النظام المالي الأساسية الثلاثة، وهي المؤسسات، الأسواق والبنية التحتية، كمايلي:

(1)- Abayomi A.Alawode and Mohamed Alsadek, (2008): **What Is Financial Stability?**, Financial Stability Paper Series, N°1, March, P: 8.

(2)- Idem.

(3)- ريمة مناع، مولود لعراية، (2014): أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، العدد 1، ص: 224.

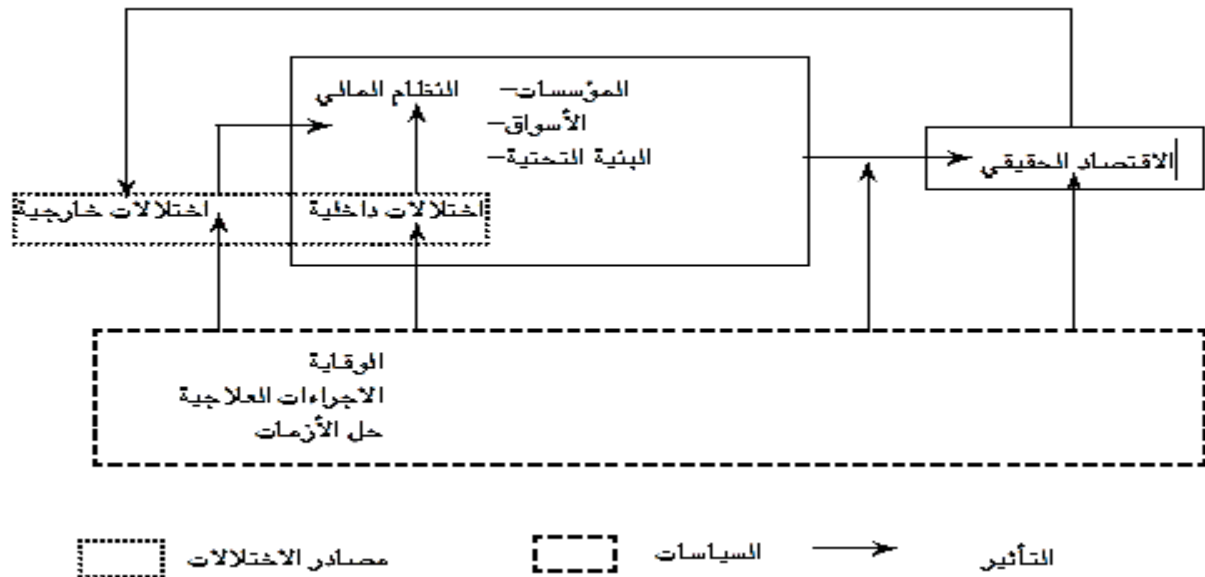
(4)- غاري شيناسي، (2005): **الحفاظ على الاستقرار المالي**، قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، ص ص: 6-7.

- **المؤسسات:** قد تنشأ المشاكل في مؤسسة مالية معينة وتنتشر لاحقا إلى قطاعات أخرى من النظام المالي، أو تتأثر بها عدة مؤسسات أخرى على نحو متزامن نظرا لتعرضها لمخاطر مماثلة؛
- **الأسواق:** عادة ما تكون الأسواق معرضة لمخاطر الطرف المقابل، عدم اتساق أسعار الأصول موجات السحب، والعدوى؛

▪ **البنية التحتية:** قد يترتب على المشاكل الناشئة في المؤسسات المالية (مثل حالات توقف النظم التشغيلية، تركيز المخاطر وسلسلة الآثار التعاقبية) حدوث مشاكل في البنية التحتية المالية- في نظامي المقاصة والتسوية، على سبيل المثال- وينجم عنها مضاعفات أكبر على النظام المالي، وفي المقابل فإن مواطن الضعف الناشئة في البنية التحتية في الجهازين القانوني والمحاسبي، مثلا- قد يترتب عليها حالات من التوقف عن العمل.

ب. **المخاطر الخارجية:** تتبع المخاطر الخارجية من مشاكل خارج النظام المالي، فالاستقرار المالي يتصف بالحساسية إزاء الصدمات الخارجية- مثل الكوارث الطبيعية، أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما أو الأحداث السياسية، أو تقلبات أسعار النفط، أو الابتكارات التكنولوجية، أو التحولات المفاجئة في مشاعر السوق، أو توقف بلد مجاور عن سداد دين سيادي، وقد تؤدي الأحداث المتعلقة بالاقتصاد الكلي مثل انهيار شركة كبرى، إلى إضعاف ثقة السوق وخلق اختلالات تؤثر في النظام المالي بأكمله، والشكل الموالي العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي.

الشكل (20): العوامل المؤثرة في أداء النظام المالي



المصدر: غاري شيناسي، (2005): الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية 36، صندوق النقد الدولي، سبتمبر، ص: 5.

3. النظريات المفسرة لعدم استقرار النظام المالي: لسنوات عديدة ساد مدخلين رئيسيين لتفسير الأزمات المالية وعدم الاستقرار المالي⁽¹⁾.

أ. المدخل الاقتصادي الكلي: ويشمل كلا من التحليل النقدي والتحليل على أساس الدورة الاقتصادية.

■ **عدم الاستقرار المالي كظاهرة دورية:** هيمان مينسكي (1977) وشارلز كيندلبرجر (1978) ركزا على مختلف القوى المساهمة في زيادة الدورية، وعادة ما تبدأ العملية التي تؤدي إلى الانهيار عندما تبدأ بعض الأحداث مواتية لرفع أسعار الأصول، وهذا الارتفاع في السعر من المرجح أن يحدث إذا انقضت فترة كبيرة على الانهيار الماضي، ودافع الطمع يكتسب القوة النسبية مقارنة بالخوف، ارتفاع الأسعار يؤدي إلى مزيد من شراء تحسبا لاستمرار الاتجاه السعر الحالي، والأرباح الورقية تجعل من السهل بالنسبة للمضاربين لتمويل مشتريات إضافية على أساس الهامش، في نهاية المطاف، عندما تصل الأسعار إلى مستويات مبالغ فيها بشكل واضح، أو تحدث بعض الأحداث الخارجية التي تضعف الثقة تنهار الأسعار، مع آثار كارثية على هؤلاء المستثمرين، بما في ذلك الوسطاء الماليين، الذين تم تمويل محافظهم عن طريق الاقتراض⁽²⁾؛

■ **المدرسة النقدية:** يعرف النقديون، وعلى رأسهم فريدمان Friedman وشوارتز Schwartz، الأزمة المالية بأنها الهلع أو الذعر في الوسط البنكي Panique Bancaire، وينجم هذا الهلع من جراء تعليق قابلية تحويل الودائع إلى نقود سيولة أو إفلاس مؤسسة مالية، وما يترتب عليه انخفاض في كمية النقود المتداولة، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث تقلص في حجم النشاط الاقتصادي - حالة الانكماش - وعلى هذا الأساس فالتحليل النقدي للأزمة يرجع أسباب نشوبها إلى ندرة سيولة.

ب. **مدخل التحليل الاقتصادي الجزئي:** بالنظر إلى الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الاقتصادية الكلية لعدم قدرتها على إعطاء شرح واف لطبيعة حدوث الأزمة المالية وآلياتها، فهناك وجهة نظر تحليلية أخرى تقوم على التحليل الجزئي.

وينبني هذا التحليل على عدم تماثل المعلومات بين الدائنين والمدينين المتدخلين في السوق المالية وقد تطرق إلى هذا التحليل غيرثر (Gether) سنة 1988، وفي هذا الإطار يوجد نوعان من المشاكل الرئيسية المتولدة من عدم تماثل المعلومات التي تعد محور هذا التحليل (الجزئي) وهي:

■ **الإختيار السيئ (anti-sélection):** الذي يجري قبل إبرام العقد (الصفقة) بين الدائن والمدين، إذا كان المقترض ذا خطورة، ولديه أكبر فرصة لأن يكون مختارا من طرف البنك، في ما يخص منحه القرض؛

(1) - أوكيل نسيم، مصيبح أحمد، (2013): الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها و انتشارها، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان، 61-62، ص: 9-11.

(2) - Andrew Crockett, (1997): **The Theory And practice Of Financial Stability**, Essays In International Finance, N° 203, University Pringeton, New Jersey, April, P: 3.

▪ **الخطر الأخلاقي:** الذي ينشأ بعد الصفقة، إذا كان البنك معرضاً لخطر عدم التسديد من طرف المقترض (الذي يباشر مثلاً نشاطاً تزداد فيه احتمالات عدم السداد)، مثلاً بالنسبة إلى الدولة التي تحصل على قرض من أجل تسديد الديون التي بلغ أجل استحقاقها، ويمكن أن يتوقع من هذا التمويل عدم إمكانية السداد في المستقبل.

وبحسب مينسكي فالأزمة المالية تعرف بأنها عدم قدرة السوق المالية على منح أو توفير الأموال اللازمة للمستثمرين الذين يتمتعون بفرص استثمار أكثر إنتاجية، وذلك بسبب سوء الاختيار والمخاطر المعنوية. ويترتب على هذه الوضعية حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي، على أساس تخفيض عرض القروض من طرف البنوك.

وهناك أربعة عوامل تؤدي إلى تفاقم سوء الاختيار أو المخاطر المعنوية وهي: ارتفاع معدلات الفائدة انخفاض أسعار الأصول المالية، ارتفاع حالة عدم التأكد، الانكماش غير المتوقع.

المطلب الثاني: إضطراب النظام المالي العالمي

يعرف النظام المالي العالمي منذ عقود العديد من الاضطرابات والأزمات التي أرجعها العديد من المفكرين إلى الاختلالات الهيكلية الدفينة في هذا النظام.

أولاً: أسباب وعوامل اضطراب النظام المالي العالمي

تتشابك جملة من الأسباب والعوامل في خلق الإضطرابات في النظام المالي العالمي، وتشمل هذه المظاهر مايلي:

1. **اختلال على مستوى الدول:** نظراً للعلاقة الكبيرة بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، فإن الأحداث التي تحدث في اقتصاد محلي تنقل إلى الاقتصاد العالمي عبر عديد القنوات، ونفس الشيء بالنسبة للاختلالات وتتضمن الاختلالات على مستوى الاقتصاديات والتي تتسبب في اضطراب النظام المالي العالمي مايلي⁽¹⁾:

أ. **عدم ملائمة السياسة الاقتصادية الكلية:** أين تتسبب السياسة الاقتصادية الكلية غير الملائمة في الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في البلاد، ومن ثم تكون عاملاً محفزاً للاضطرابات المالية ويمكن أن نذكر بعض أنواع هذه السياسات الاقتصادية:

▪ **تبني نظام صرف غير ملائم يعرض الاقتصاد المحلي إلى مجموعة من الاختلالات،** وقد أثبتت التجارب أن الخطأ في هذا المجال سيكشف الاقتصاد على العديد من الصدمات الخارجية التي ستضطره -في وجود

(1) - رمضان بطوي، أمال عدي، (2013): الأزمات المالية العالمية: قراءة في الأسباب و التداعيات و منهج صندوق النقد الدولي في إدارتها (مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية الراهنة)، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا، أيام 19-20 جوان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، ص: 4-5.

الضغوط القوية على العملة الوطنية- إلى اللجوء إلى الاحتياطي من النقد الأجنبي، وعند حصول نزيف معتبر في كمية النقد الأجنبي فإن ذلك يؤدي إلى حصول أزمات؛

■ **التوسع الكبير في السياسة النقدية والمالية:** وذلك أن المبالغة في تبني سياسة مالية ونقدية توسعية من شأنه أن يفتح المجال للحركة الائتمانية إلى درجة عدم الانضباط، وهو أمر يؤدي بدوره إلى تراكم الديون من جهة والتوسع في الاستثمارات والأصول المادية من جهة أخرى، ومع تطبيق هذه السياسات المالية والنقدية التوسعية سترتفع معه أسعار هذه الأصول المادية وما يرتبط بها إلى حد غير قابل للزيادة هذا بالإضافة إلى موجة التضخم التي ستسود في هذه المرحلة، وتكون السلطات المعنية عند هذه المرحلة مجبرة على التدخل بغرض تصحيح الأسعار وعلاج التضخم، وعادة ما يكون ذلك من خلال التشديد في السياسة المالية وتعقيد الإجراءات، وهو ما ينعكس على الحركة الاقتصادية بالتباطؤ، لتليها الصعوبة في تسديد الديون وهبوط في قيمة الضمانات البنكية وغيرها من مظاهر التعثر الاقتصادي، وكل هذه السلسلة من المشاكل من شأنها أن تضع الاقتصاد عرضة للأزمات.

ب. **هشاشة القطاع المالي في البلاد:** يعتبر الاستقرار في القطاع المالي عاملاً حاسماً في تجنب الأزمات والصمود في وجهها، وفي حالة وجود ضعف على مستوى هذا القطاع فإن ذلك يكون بمثابة المناخ المناسب لوقوع أزمات، وهناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تساهم في إضعاف هذا القطاع لعل أهمها ما يلي:

- التدخل الحكومي في تخصيص الائتمان وتوجيهه إلى قطاعات أو أقاليم معينة؛
 - الإفراط في التحرير المالي في ظل غياب أو ضعف الهياكل والأطر القانونية والرقابية، إضافة إلى عدم تهيو السوق المالي المحلي لاستقبال المنافسة القوية من الخارج.
- وامتداداً للعنصرين السابقين يمكن أن تكون التشوهات التي تمس نظام الحوافز الذي توفره الدولة غطاء للخطر المعنوي ودافعا لتساهل البنوك المحلية في عملياتها، خصوصاً إذا رافق ذلك ضعف الهيئات الرقابية في أداء وظيفتها على الصفة المطلوبة وبالتالي انتشار الفساد.

2. **العوامل الخارجية:** هناك العديد من العوامل الخارجية التي يكون لها انعكاسات سلبية، من أهمها:

أ. **التحول المفاجئ في معدلات التبادل التجاري الدولي:** وما يرتبط به من انخفاض في أسعار الصادرات قد يضعف من قدرة المؤسسات التي تعمل في حقل التصدير على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنوك، وهو ما ينعكس على هذه الأخيرة ثم القطاع المصرفي ككل.

ب. تذبذب أسعار الفائدة الدولية: بالدرجة التي تتحرك معها تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، خاصة في ظل التكامل المتزايد للأسواق المالية، فالانخفاض المحسوس في معدلات الفائدة يشجع هجرة رؤوس الأموال إلى الدول الناشئة التي توفر معدلات أعلى، لكن ارتفاع هذه المعدلات بشكل مفاجئ يستقطب المستثمرين من جديد فتخرج هذه الأموال بسرعة من الأسواق الناشئة -الأموال الساخنة- لتضعها تحت ضغوطات مالية شديدة، كما أن هجرة الأموال إلى الأسواق الناشئة من شأنها أن ترفع من قيمة الأصول المادية بقدر غير مبرر اقتصادياً، لتساهم بذلك في خلق الظروف الضرورية لتدخل السلطات بهدف تصحيح الوضع والحفاظ على استقرار النظام المالي للبلاد.

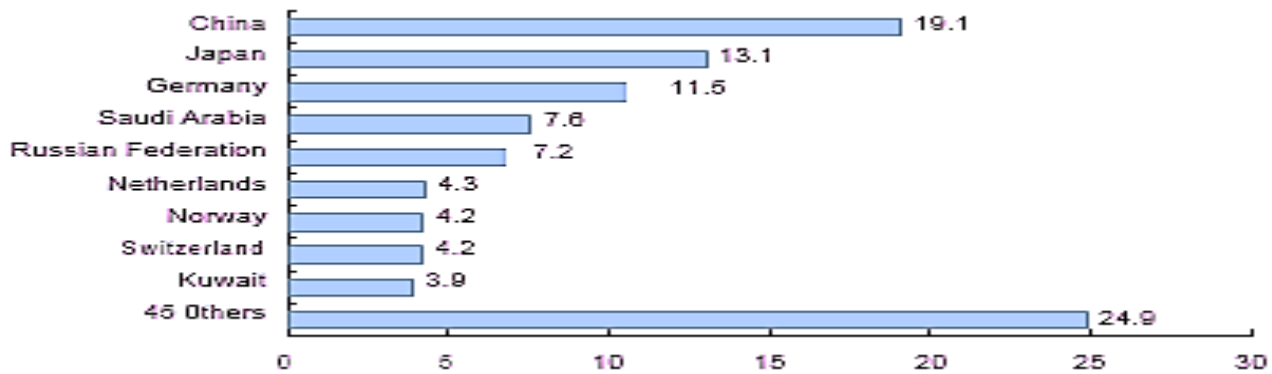
3. الخطر المعنوي: والمقصود بالخطر المعنوي في هذا السياق هو أن وجود فكرة الدعم المالي من المؤسسات الرسمية أو الخارجية سيتسبب في بعض الممارسات التي يقدم عليها المستثمرون والمقترضون والتي تتسم بعدم الحيطة الكافية، وقد لفت هذا النوع من الخطر اهتمام العديد من صانعي القرار فيما إذا كان الاعتقاد المسبق بتوافر الغطاء المالي من شأنه إيجاد هذا النوع من الأخطار أم لا، خصوصاً إذا توفرت الأسباب الأخرى المذكورة سابقاً.

3. الاختلالات الاقتصادية العالمية ودورها في اضطراب النظام المالي العالمي

إن المفقود في مناقشة اختلالات النظام المالي العالمي هو كيف ساهمت السياسات الاقتصادية في الدول المهيمنة أو دول المركز في زيادة الاختلالات العالمية وخصائص النظام المالي العالمي التي سهلت نمو هذه الاختلالات؟

وتعرف الاختلالات الاقتصادية العالمية على أنها إلتقاء فائض الحساب الجاري الكبير والمتزايد في بعض البلدان و العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب بعض البلدان ذات العجز الصغير. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول استيعاباً للمدخرات و الفوائض، حيث استوعبت لوحدها حوالي 60% من الفوائض، وتولد هذه الفوائض بشكل كبير من قبل بعض الدول، أبرزها الصين اليابان، ألمانيا المملكة السعودية، روسيا، هولندا، النرويج، سويسرا، الكويت، حيث توفر هذه الدول لوحدها حوالي 75% من الفوائض قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (21): دول فائض الحساب الجاري قبل الأزمة المالية العالمية (بالمائة من الفائض الكلي)

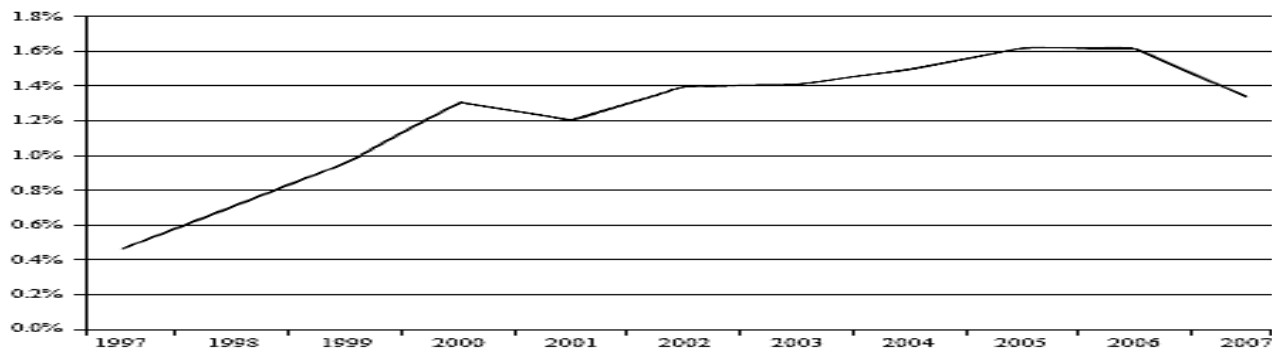


Source: world bank, 2009.

وتعزى زيادة الاختلالات عالمية خلال سنوات 2000، إلى عديد من العوامل مع آثار تعزز بعضها البعض، حيث حدثت تغيرات هامة في سلوك الاستثمار والإدخار في البلدان الكبرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن النظام المالي العالمي، انخفض الإدخار الوطني مع تحول الوضع المالي من فائض إلى عجز كبير، وانخفاض في إدخار الأسر، مما أدى إلى ارتفاع كبير في عجز الحساب الجاري، ويرجع تراجع مدخرات الأسر نسبيا إلى تراجع معدلات الفائدة، وزيادة توافر التمويل خصوصا ذو صلة بقطاع السكن التي أثارت طفرة في الاستهلاك والاستثمار السكني⁽¹⁾، ولأن خدمات الولايات المتحدة الأمريكية جنة عالمية آمنة ومصدر إحتياطي فإنها استقطبت مبالغ كبيرة من مختلف أنحاء العالم. ويوضح الشكل الموالي تطور عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

الشكل (22): عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال

الفترة 1997-2007



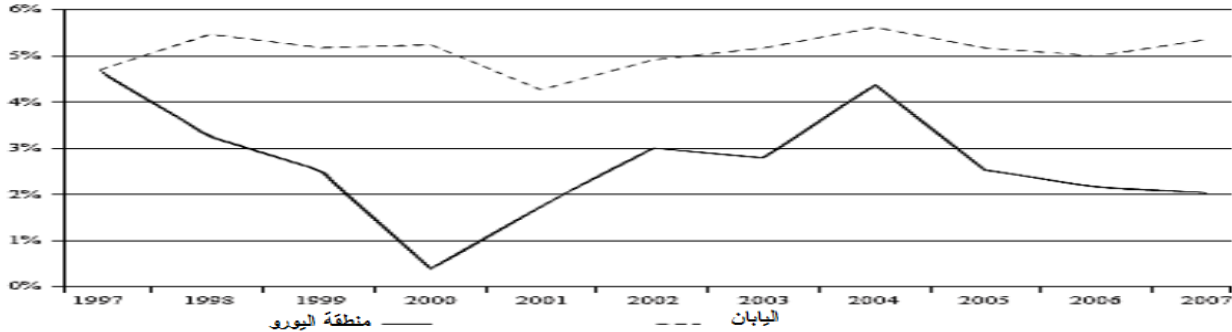
Source: International Monetary Fund, 2008.

وقد عزز نمو استهلاك الوقود في الولايات المتحدة الأمريكية من التعافي الاقتصادي في اليابان وأوروبا على خلفية ارتفاع الصادرات، ولاسيما في أوروبا، وارتفعت أرباح الشركات، ولكن المشاكل في هياكل اقتصاديات هذه الدول، وخصوصا الجمود في أسواق العمالة والإنتاج، حدثت من الفرص الاستثمارية

(1)- Steven Dunaway, (2009): **Global Imbalances And The Financial Crisis**, Council Special Report, N°44, Council On Foreign Relations, Center For Geoeconomic Studies, Usa, March, P:13

حيث أدى الارتفاع الكبير في إدخار الشركات وتباطؤ الاستثمار إلى ارتفاع المدخرات الوطنية والفوائض الخارجية والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل (23): فائض الحساب الجاري في كل من منطقة اليورو واليابان



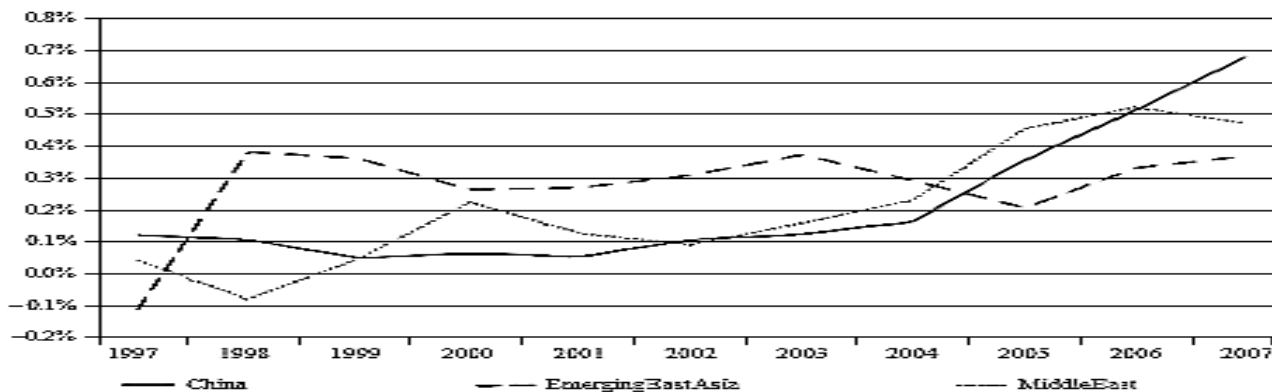
Source: International Monetary Fund, 2008.

الاختلالات بين الادخار والاستثمار والفائض في الحساب الجاري للبلدان النامية زادت أيضا بشكل حاد كما يبينه الشكل (24)، في الاقتصاديات الناشئة في شرق آسيا عدا الصين، زادت المدخرات، والأهم من ذلك هو أن الزيادة في الفوائض الخارجية لهذه البلدان تعكس انخفاضاً نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي للاستثمار - خصوصاً في الهياكل - بعد تجاوزات بعض الاستثمارات التي وقعت في تراكم الأزمة المالية الآسيوية، وتعكس الفوائض الخارجية أيضاً القرارات السياسية في كثير من هذه البلدان لإعادة بناء الاحتياطيات الرسمية، التي كانت قد دمرت خلال الأزمة المالية لجنوب شرق آسيا، وأظهرت سنوات ما بعد 2000 أيضاً ارتفاعاً كبيراً في اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار في الصين، على الرغم من الأداء الاستثماري القوي جداً، حيث ارتفعت المدخرات الصينية بشكل أكثر خطورة، الوضع المالي (الادخار الحكومي) تحسن وسجلت مدخرات الشركات ارتفاعاً حاداً، في شرق آسيا عموماً، وضعت الفوائض الخارجية ضغوطاً تصاعدية على أسعار الصرف، ولكن تم التخفيف من هذا الضغط عن طريق التدخل في العملة بشكل كبير، بعد عام 2002، فائض الحساب الجاري في الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط بدأت في زيادة الطلب العالمي والمخاوف بشأن أمن إمدادات النفط أدت إلى ارتفاع الأسعار.

انعكست المدخرات الكبيرة في الاقتصاديات الناشئة في شرق آسيا ودول الشرق الأوسط المصدرة للنفط في تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال صافية، والتي شقت طريقها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومع المستوى المتزايد من الإدخارات في العالم والتي تجاوزت متطلبات الاستثمارات في ذلك الوقت، فقد دفعت وفرة المدخرات العالمية أسعار الفائدة الحقيقية إلى الانخفاض وأدت إلى طفرة في أسعار الأصول، عند هذه النقطة بدأت الدورة تتعدى بنفسها، مع توسع نطاق توافر الائتمان وانخفاض أسعار الفائدة، واستخدمت أسر الولايات المتحدة الديون للحفاظ على الاستهلاك وغدت إزدهار سوق الإسكان، كما حفز الطلب المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية المزيد من النمو في بقية دول العالم وتحقيق فائض في الحساب الجاري، خاصة في اقتصاديات الأسواق الناشئة في شرق آسيا⁽¹⁾.

(1) - Ibid, PP: 14-16.

الشكل (24): فائض الحساب الجاري في دول الشرق الأوسط، الصين ودول شرق آسيا الناشئة (1997-2007)



source: international monetary fund, 2008.

ومن بين هذه البلدان، ارتفع فائض الحساب الجاري للصين وارتفعت الاحتياطيات الرسمية إلى مستويات قياسية، الضغوط التنافسية من الصين خلقت ضغطاً أيضاً على دول دول شرق آسيا أخرى للحد من ارتفاع قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، وزيادة الفوائض الخارجية وتراكم الاحتياطي في هذه الدول، وارتفاع فائض الحساب الجاري للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط بسبب زيادة الطلب العالمي واستمرار في رفع أسعار النفط، في المقابل من ذلك عملت على زيادة تدفقات رؤوس الأموال الصافية وضخت الفوائض الخارجية للبلدان النامية إلى الولايات المتحدة، وقد ساعد هذا التمويل إلى تمويل ازدهار الاستهلاك والسكن والارتفاع المضطرد في أسعار الأصول.

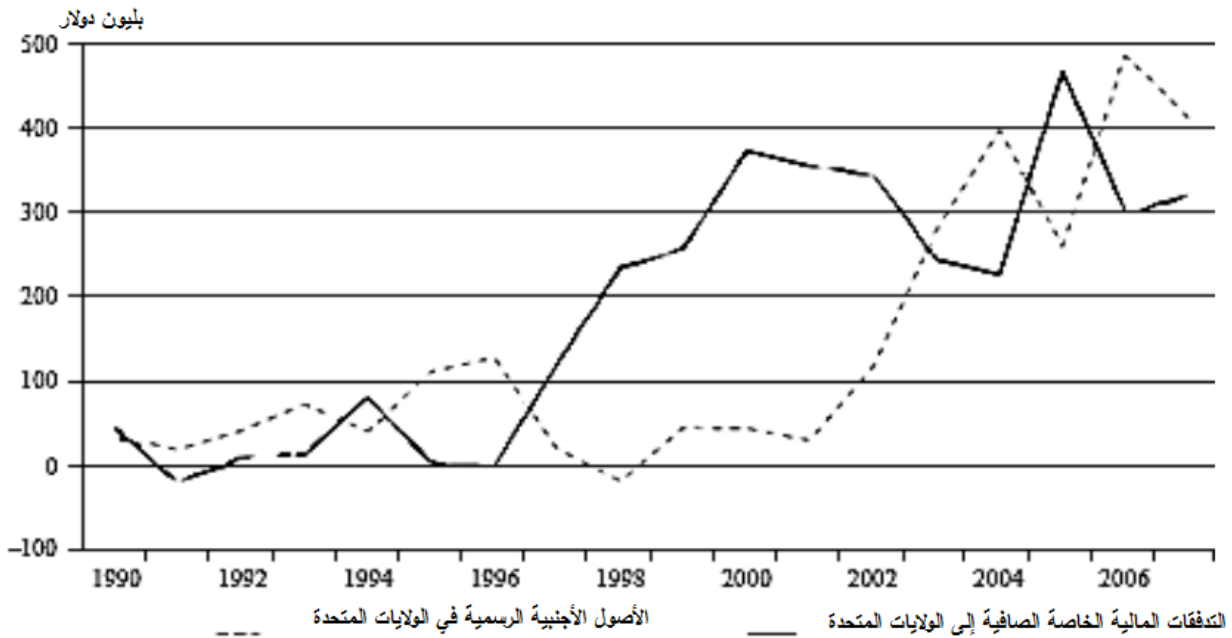
وتعكس هذه التحولات إلى حد كبير التفضيل القوي للأصول الدولارية والتي أظهرت الدور المحوي الذي يلعبه الدولار كعملة احتياطية في النظام المالي العالمي، ونتيجة لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تمويل العجز الخارجي المتزايد بسهولة نسبية وتأخير الحاجة إلى إجراء تعديلات في المدخرات المحلية وفي ميزان مدفوعاتها (يعكس المظهر الأول من مظاهر النظام المالي العالمي) ومع ذلك، كان هناك أيضاً صافي تدفق رؤوس الأموال الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو مبين في الشكل (25)، وهذا يعكس بمعنى أن أسواق الولايات المتحدة الأمريكية كانت أفضل تنظيم ذات حكمة أفضل، وكانت أكثر أمناً من الأسواق في الاقتصاديات الناشئة وعلاوة على ذلك، في الجزء الأول من سنوات 2000، النمو الاقتصادي كان أسرع في الولايات المتحدة الأمريكية، والعوائد على الأصول المالية كانت أعلى مما عليه في الاقتصاديات المتقدمة الأخرى، ونتيجة لذلك، فإن تدفقات رأس المال إلى الولايات المتحدة الأمريكية عززت أسعار الأصول والعوائد، وحفزت تدفقات إضافية لرأس المال.

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

يشكك سوى قلة من المحللين وجود اختلالات أو مساهمتها في تضخم أسعار الأصول، ولكن مع الاستفادة من التجارب السابقة، يقول الكثير من المعلقين أن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم السياسة النقدية لتخفيف تأثير تدفقات رأس المال، وبالتالي تفادي الاختلالات، ومن المؤكد أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يسمح للظروف النقدية المتساهلة أن تسود لفترة طويلة جداً، والسماح لتراكم الكثير من السيولة في النظام المالي، ولكن علق مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي على صعوبات غير عادية تصادف محاولة لاستخدام السياسة النقدية للتأثير على أسعار الفائدة طويلة الأجل⁽¹⁾.

الشكل (25): تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الصافية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة

2006-1990



Source: Bureau of Economic Analysis, 2008.

4. اختلالات المؤسسات المالية الدولية

على الرغم من أن إنشاء المؤسسات المالية الدولية كان هدفه تحقيق الاستقرار النقدي والمالي على المستوى الدولي إلا أن الأجندة الخفية لهذه المؤسسات أدت إلى اضطرابات وتدهور في الأوضاع النقدية والمالية على المستوى الدولي، ومن بين أبرز الانتقادات المقدمة للمؤسسات المالية الدولية نجد⁽¹⁾:

(1) - Ibid, PP: 17-18.

(1) - فارس بن رقيق، (2013): مواجهة الأزمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي وخطة الإنقاذ الأمريكية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص: 92-97.

❖ العجز في التنبؤ بالأزمات المالية العالمية فبالرغم من الدور الرقابي الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء خاصة في إطار ما يعرف بمشاورات المادة الرابعة، إلا أنه فشل في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية، وهذا نظرا إلى عدة أسباب منها:

- عجز اللمة الخفية التي يتبناها صندوق النقد الدولي في التنظيم المالي، بافتراض أن الانضباط في الأسواق المالية كفيل بالقضاء على السلوكات المتدهورة؛
- عيوب النموذج المتبنى من طرف صندوق النقد الدولي - المال مقابل النفوذ- في إدارة الصندوق وهو ما يؤدي إلى إعاقته في انتقاد النظام الاقتصادي للدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛
- قصور مناهج التحليل المستعملة وفشل نظم الإنذار المبكر بالأزمات، وعدم تعاون بعض الدول الأعضاء في مجال توفير المعلومات الضرورية، فالولايات المتحدة الأمريكية رفضت طلبات صندوق النقد الدولي بإجراء تقييم للإستقرار في النظام المالي الأمريكي.

❖ التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات، حيث تسعى هذه الشروط إلى إجراء تصحيح هيكلية يضمن التحول نحو نظام السوق الحرة، ومن بين أهم الشروط التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات، حيث تسعى هذه الشروط إلى إجراء تصحيح هيكلية يضمن التحول نحو نظام السوق الحرة، ومن بين أهم الشروط تحرير سعر الصرف، تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف، تطبيق برنامج الخصخصة... إلخ، وفي الأغلب ما يكون أثر هذه الشروط سيئا في الدول التي تكون في حالة أزمة.

❖ محدودية الموارد المالية لصندوق النقد الدولي، إذ أن موارد الصندوق المتاحة للإقراض غير كافية لتأمين الاحتياجات المالية للدول الأعضاء بما يساعد على تحقيق الأهداف الأساسية للصندوق كمقدم للمساعدات المالية.

يعتبر ستيجلitz أبرز المنتقدين لسياسات المؤسسات المالية الدولية، و باعتباره كان رئيس البنك الدولي، فقد استقال من منصبه في أواخر 1999 احتجاجا على الطريقة الخاطئة التي أدار بها الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي الأزمات المالية، ليقوم بنشر منذ استقالته عدد من المقالات الانتقادية.

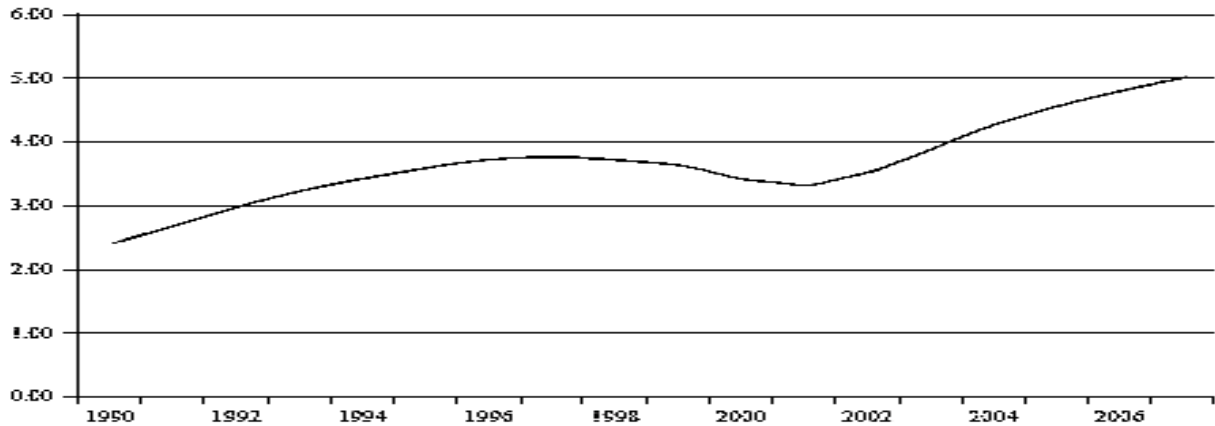
ثالثا: أسباب إستمرارية اختلال النظام المالي العالمي

هناك العديد من الملامح في النظام المالي العالمي تؤخر القيام بالإصلاحات خاصة من طرف الدول الرئيسية في النظام المالي العالمي، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي⁽¹⁾:

(1)- Steven Dunaway, (2009): **Global Imbalances And The Financial Crisis**, Council Special Report, N°.44, Council On Foreign Relations, Center For Geoeconomic Studies, March, USA, PP: 7-12.

1. الأصول الدلارية: يستطيع البلد الذي يوفر الأصول الدلارية (السندات..) من تأخير التعديل عندما يصبح موقفها الخارجي لا يمكن تحمله بسبب سياسات الاقتصاد الكلي أو الصدمات الاقتصادية، هذا البلد يمكن أن يمول عجزه من مكانته الخارجية بسهولة إلى حد ما لبعض الوقت عن طريق إصدار الأصول بالعملة المحلية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المزود الرئيسي للأصول الاحتياطية في النظام، وهو ما يجعلها قادرة على تمويل العجز في الحساب الجاري لفترات طويلة، وبعد عام 2001، ارتفاع عجز الحساب الجاري يعكس إلى حد كبير السياسة المالية التوسعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وازدهار الاستهلاك في الولايات المتحدة والتمويل يتم توفيره بشكل كبير من طرف الحكومات الأجنبية، وتكلفة التمويل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لهذا النوع من التمويل منخفضة نسبياً بسبب أولوية الحكومات الأجنبية للاستعداد للدفع للحصول على الأوراق المالية الحكومية الأمريكية التي يفترض أنها خالية من المخاطر ومن الميزات الواضحة للولايات المتحدة هي إتساع وسيولة أسواق الأوراق المالية لحكومتها، ويبرز الشكل الموالي تطور الدين الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (26): الدين الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1990-2006 (تريليون دولار)



Source: Council of Economic Advisers, Economic Report of the President, 2008.

2. التحكم في أسعار الصرف: يتمثل السبب الثاني في أن الدول ذات ميزان مدفوعات فائض والتي تدير معدل صرف عملتها يمكن أن تقاوم الضغوط التصاعدية على عملاتها لفترة طويلة، وبالمثل، بلدان العجز تواجه ضغوطاً على أسعار صرف عملاتها يمكنها الدفاع عن معدل وتمويل عجزها فقط طالما لديهم احتياطات رسمية أو على استعداد لاستخدام الأصول الاحتياطية الخاصة بهم، البلدان التي تواجه ضغوطاً تصاعدية على معدلاتها مع ذلك ليس لديهم قيود احتياطية من هذا القبيل، بالنظر إلى أن بقية العالم تطالب بعملتها، وبالتالي يمكنها التحكم في أسعار صرف عملاتها من خلال التدخل في السوق وبيع العملات الخاصة بهم، ويمكن بعد ذلك محاولة تعقيم هذا التدخل في سوق الصرف من خلال إجراءات السياسة النقدية المحلية، والقصد من ذلك

هو تجنب ارتفاع في معدلات التضخم التي من شأنها أن تحفز على خلاف ذلك تقدير سعر الصرف الحقيقي لعملاتها.

فرض ضوابط على رأس المال لا يخلو من التكلفة، نظرا لأنها تخلق تشوهات ويميل النظام المالي إلى الكبح، وعلاوة على ذلك، الحفاظ على سعر الصرف مقوما بأقل من قيمته تفرض تكاليف كبيرة على الاقتصاد الحقيقي، التشوه في قيمة سعر الصرف سوف تخلق سوء توزيع للموارد في قطاعات التصدير واحلال الواردات في الاقتصاد، وبعد الحفاظ على قيمة عملة أقل من قيمتها، زيادة في سوء التوزيع ويزيد من صعوبة التعديل والذي يخضع الاقتصاد إلى التشويه.

3. سعر الصرف المعموم: الميزة الثالثة في النظام المالي العالمي التي تشجع على تأخير التكيف الخارجي تنشأ كنتيجة غير مقصودة للتحويل إلى أسعار الصرف العائمة، عملة منخفضة القيمة يمكنها توفير تأثير وتكيف بطيء للصدمات الاقتصادية السلبية الناجمة عن التغييرات الهيكلية، على وجه التحديد، انخفاض قيمة العملة يمكن أن يقلل الضغوط على المكانة الخارجية للبلاد، وتوفر فرصة للقيام بتغييرات تدريجية وخصوصا اصلاحات في هياكل اقتصاد الدولة، التي يمكن أن تكون حاجة لها للتعامل مع عواقب مثل هذه الصدمة وبسبب انخفاض قيمة العملة فإن لها في البداية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، فإن الاتجاه هو التغاضي عن عواقب سلبية على المدى الطويل.

تحرير التجارة خلال سنوات التسعينات وصعود دول صناعية ناشئة، وخاصة الصين، كان صدمة تنافسية كبيرة للاقتصادات المتقدمة، وكان له خصوصا آثار قوية على الاقتصادات الأوروبية، مع أسواق منتجات عمل تتسم بالجمود، على الرغم من أن اليابان تأثرت أيضا، انخفاض قيمة العملات في أواخر التسعينات ضغطت على أوروبا واليابان لدفع إصلاحات هيكلية.

المطلب الثالث: الأزمات المالية والاقتصادية العالمية

يرجع تاريخ الأزمات المالية إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن القرن العشرين شهد عددا كبير من الأزمات المالية، حتى أصبحت ظاهرة تكرر الأزمات من الظواهر المثيرة للقلق والاهتمام نظرا لآثارها السلبية الحادة والخطيرة.

أولا: ماهية الأزمات المالية

1. مفهوم الأزمات المالية: تتحدّر الكلمة الفرنسية Crise من الكلمة اللاتينية Crises والتي اشتقت بدورها من الكلمة اليونانية krisis، وتستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها

الاقتصاد في حالة غير مستقرة⁽¹⁾، وقد تشابه هذه الكلمة مع بعض المصطلحات*، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض.

ويعرفها محسن أحمد الخضيرى على أنها: "لحظة حرجية وحاسمة تعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما⁽²⁾:
البعد الأول: التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

البعد الثاني: الوقت المحدد المتاح لإتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

ويشير المفهوم العلمي للأزمة إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع فيه إثارة وعنف ومدته الزمنية قصيرة ولكن مايكل بريتشر Michael Bratcher يرى أنها ليست بالضرورة أن تكون قصيرة بل قد تمتد إلى عدة أشهر⁽³⁾.

وتعرف الأزمة بأنها "حالة من عدم التوازن والاتساق بين ما تم وبين ما يجب أن يتم"، أو هي كل ما لا يمكن توقعه أو التفكير فيه سواء من أحداث، أو تصرفات تؤثر أو تهدد بقاء الناس ومنظمات الأعمال أو تلوث البيئة والحياة الطبيعية⁽⁴⁾.

لذا يمكن القول أن الأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام كله، بالإضافة إلى التأثير الشديد على أطراف داخل النظام أو خارجه ماديا ونفسيا وسلوكيا⁽⁵⁾.

من الناحية الاقتصادية يقصد بالأزمة بأنها ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومقاربية وبطالة دائمة⁽⁶⁾.

كما تعرف الأزمة الاقتصادية على أنها اضطراب فجائي في نشاط ما من الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي لبلد ما أو لعدة بلدان، وهذا ما يعبر عنه الاقتصاد باختلال التوازن بين العرض والطلب أي بين الإنتاج والاستهلاك⁽⁷⁾.

(1)- Jacques Pavoine, (1998): **Les Trois Crises Du Xxe Siècle**, Ed Ellipses, Paris, P: 8.

* الحادث هو حالة فجائية غير متوقعة تحدث بصورة سريعة وتنتهي هذه الحالة فور انقضاء الحادث، المشكلة هي حالة من التوتر وعدم الرضا الناجمين عن بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الأهداف، الصدمة هي شعور مفاجئ حاد ناتج عن حادث غير متوقع، وهو يجمع بين الغضب والذهول والخوف الكارثة هي حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الأرواح أو الماديات أو كليهما.

(2)- محسن أحمد الخضيرى، (1990): إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، ص: 53.

(3)- السيد عليوة، (2001): إدارة الأزمات في المستشفيات، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 13.

(4)- عبد السلام أبو قحف، (2003): الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص: 346.

(5)- السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

(6)- دنيل أرنولد، (1992): تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ص: 11-12.

(7)- باديسي فيهمة، (2009): الأزمة المالية العالمية: الأسباب الظاهرة والخفية، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأزمة المالية نوفمبر، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 1.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية Economic Cycle بدلا من مصطلح الأزمة Crises، ويمثل الفرق بين المصطلحين، أن الأزمة تدل على الاختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة Cycle على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حصول الأزمات تمثل حالة متوقعة الحصول في النظام الرأسمالي وتمثل أحد مظاهره الطبيعية⁽¹⁾.

أما الأزمة المالية فيعرفها Fredric Mishkan على أنها عبارة عن اضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية* Moral Hazards سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الفرص الاستثمارية⁽²⁾.

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي⁽³⁾.

من خلال مجمل التعاريف المقدمة يمكن أن نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية:

هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي.

2. خصائص الأزمة المالية: انطلاقا من التعاريف المذكورة سابقا، تبرز خصائص الأزمة المالية فيما يلي⁽⁴⁾:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع؛
- التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها؛
- نقص المعلومات الكافية عنها؛
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة؛
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها؛

(1) - عبد الفتاح بوخمخ، محمد صالح، (2009): الأزمة المالية العالمية و تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، أبريل، الجامعة الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص: 2.

* الدخول في عمليات إقراض غير مضمونة من منطلق الثقة في أن الخسائر المحتملة ستكون محدودة نتيجة لعمليات الإنقاذ الرسمية.

(2) - Fredric Mishkan, (2000): **financial policies and the prevention of financial crises in emerging market countries** a paper of the NBER CONFERENCE, Economics of financial crises in emerging market countries, 19-21 october Woosstock, Vermont, P: 2.

(3) - السيد البدوي عبد الحافظ، (1999): إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 39.

(4) - فريد كورتل، (2009): الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي، يومي 13-14 مارس، جامعة الجنان، لبنان، ص: 08.

■ أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

3. أسباب الأزمات المالية: لا يمكن حصر الأسباب التي أدت للأزمات المالية في سبب أو سببين، وإنما تتصافر جملة من الأسباب تؤدي في مجموعها إلى إحداث أزمة مالية، ولعل أبرز الأسباب ما يلي⁽¹⁾.

أ. نقص الشفافية والافصاح: ويقصد بها عدم دقة المعلومات عن أداء أطراف النظام المالي العالمي خاصة فيما يتعلق بالشركات والمؤسسات الاقتصادية، والحجم الحقيقي للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى فقدان الثقة وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ب. تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج: خاصة مع التحرير المالي المفرط وغير المقيد، والذي يترافق مع توسع مفرط وسريع في الإقراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، مما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية، وعندها يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية (الأجنبية) وهذا ما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.

ج. ضعف الإشراف والرقابة الحكومية: مما يؤدي إلى تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات الحكومة وقدرتها على القيام بالإصلاحات المناسبة لمواجهة الأزمة.

د. وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية المناسبة: خاصة إذا تزامن ذلك مع نقص وانعدام الشفافية والفساد والتلاعب في البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المصدر الرئيسي للاضطراب.

هـ. الطبيعة الدورية للاقتصاد الرأسمالي: حيث يمر الاقتصاد بالمراحل المعروفة بالدورة الاقتصادية.

و. الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي والمالي: حيث أخذت هذه التدفقات تكتسب استقلالية متزايدة من النصف الأول من السبعينات، وقد أصبح هناك انفصام متزايد بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الرمزي، وأصبحت هناك مفاضلة متصاعدة بين استخدام رأس المال في الديون واستخدامه في الإنتاج، وأيضاً بين المضاربة والاستثمار.

4. أنواع الأزمات المالية: تتأخذ الأزمات المالية الأشكال التالية⁽²⁾:

(1) - قدي عبد المجيد، الجوزي جميلة، (2009): الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر - مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أيام 8-9 ديسمبر، فندق الأوراسي، الجزائر، ص ص: 94-95.

(2) - Robert Boyer et Mario Dehove, (2004): *Les Crises Financières*, La Documentation Française, Paris, P: 15.

أ. أزمة العملات: وتحدث هذه الأزمات لما تتخذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، مما يؤثر بشكل كبير على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو كمخزون للقيمة ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%.

ب. أزمات أسواق المال -حالة الفقاعات-: يحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة، أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الاستثمار لتوليد الدخل. وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط حيث لما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو في القطاعات الأخرى.

ج. الأزمات المصرفية: وتتخذ شكلان، أزمة سيولة عندما يفاجئ بنك ما بزيادة كبيرة في طلب سحب الودائع وبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي تحدث الأزمة، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى، تصبح تلك الحالة أزمة مصرفية، أما الشكل الثاني هو أزمة ائتمان وتحدث عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض.

د. أزمة الديون: تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة. وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص أو بدين سيادي (عام)، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل وإلى أزمة في الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

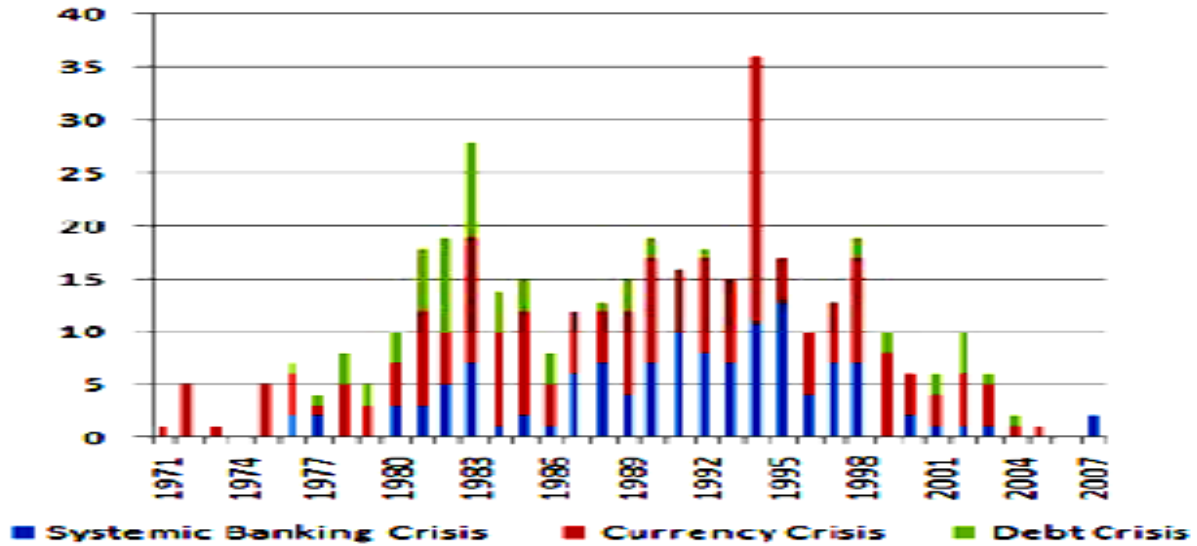
هـ. الأزمات المالية المزدوجة: وهي عبارة عن تركيبة من الأزمات المصرفية وأزمات الصرف، وتظهر هذه الأزمات من خلال تركيبة من مضاربة حادة ضد العملة الوطنية وموجة من الإفلاس والضعف في البنوك تجتمع مع شك وحذر بخصوص استقرار أسعار الصرف، وكذلك الشك بخصوص سيولة وملاءة الوسطاء الماليين، والتي لها تأثير متبادل ورجعي الواحدة على الأخرى⁽²⁾.

(1) - كريستيان ملدر، (2002): عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى التفكير في إجراءات الوقاية و تدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية المجلد 39، العدد 4، ص: 6.

(2) -Robert Boyer, Mario Dehove, Op.cit, PP : 26 -27.

وقد تأتي هذه الأزمات فردى أو معا وتلحق أضرارا بالغة في الاقتصادات التي تحدث فيها، وتبين ورقة نشرها صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر 2008، أن 124 أزمة مصرفية و208 أزمات عملات و63 أزمة مديونية عامة حدثت في الفترة 1970-2008 في بلدان متقدمة وبلدان صاعدة وبلدان نامية⁽¹⁾.

الشكل (27): العدد السنوي للأزمات المالية 1970-2007



Source : Jean Pisani Ferry, (2009) : Vers un renouveau du FMI ?, Cahiers du Cercle des économistes, France, P :7.

يبرز من خلال الشكل التزايد الواضح في عدد الأزمات منذ السبعينات التي عرفت موجات عولمة مالية التي أدت إلى تزايد تعرض النظام المالي العالمي إلى المخاطر، حيث أصبح من الصعب السيطرة على حركات رؤوس الأموال، إذ تعتبر العولمة المالية وما تتطوي عليه من سرعة هائلة في انتقال رؤوس الأموال سببا من أسباب حدوث وانتشار الأزمات المالية خاصة في البلدان النامية.

ثانيا: أزمات النظام المالي العالمي في القرن 20

عرف النظام المالي العالمي خلال القرن العشرين العديد من الأزمات أبرزها أزمة 1929، تمثلت فيما يلي:

1. **أزمة الكساد الكبير 1929:** تعتبر أزمة الكساد الكبير من بين أهم الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي حيث أضرت بالاقتصاد العالمي، وساهمت بشكل كبير في التأسيس للعديد من التحولات اللاحقة في النظام المالي العالمي.

أ. **انفجار الأزمة:** انطلقت الأزمة في أكتوبر 1929 في بورصة "وول ستريت" بنيويورك، بعد طرح 13 مليون سهم في السوق لكن لا وجود للمستثمرين، مما أدى إلى انتشار الذعر وتدافع المستثمرين إلى البورصة لبيع ما لديهم

(1) - مجلة التمويل والتنمية، (2002) : ديسمبر، ص: 60.

♦ يعترف خبراء صندوق النقد الدولي بأن العولمة أدت إلى زيادة المخاطر في النظام المالي العالمي، لكنهم يعتقدون أنه يمكن تجنبها أو التعامل معها بقدر من قواعد الحيلة والحذر وتعزيز سلامة المؤسسات المالية، الشيء الذي يصعب تطبيقه بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من خلل علاقاتها الاقتصادية الدولية وضعف موقعها الاقتصادي العالمي وكثرة تعرضها للصدمات الخارجية.

من أسهم وظلت الأسعار في التدني أين خسر مؤشر "داو جونز" 22.6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وهو ما أدى إلى انتحار 11 مضارب وانهارت البورصة بخسارة قدرت بـ 30 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500 مصرف في يوم واحد⁽¹⁾، فاضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب أموالها المستثمرة بالخارج، وتوقفت إعاناتها لبعض الدول وامتدت الأزمة إلى البلدان الصناعية الأوروبية ومست مختلف دول العالم ولم يفلت منها سوى الإتحاد السوفياتي باعتباره يتبع نظاما اشتراكيا⁽²⁾.

ب. أسباب أزمة الكساد الكبير: ترجع هذه الأزمة إلى العديد من الأسباب نذكر منها⁽³⁾:

- ارتفاع أسعار الأسهم بما يتجاوز قيمتها العادلة، فوقع الانهيار بعدها إلى المستويات المعقولة؛
- المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال وليس نتيجة ارتفاع أرباح الشركات؛
- الممارسات غير الأخلاقية التي انطوت على الغش والخداع والتضليل من قبل فئة من المتعاملين في أسواق رأس المال، ولقد أسهمت هذه الممارسات في تعميق الأزمة؛
- تقليص الاحتياطي الفدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاقم الأزمة؛
- انتشار الإشاعات حول خفض سعر الدولار ما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب⁽⁴⁾.

ج. النتائج المترتبة عن أزمة الكساد العظيم: من أبرز نتائج هذه الأزمة نجد⁽⁵⁾:

- زعزعت الاستقرار الاقتصادي في النظام الرأسمالي بكامله؛
- إفلاس حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك في منتصف عام 1933، مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين؛
- تقلبات حادة في أسعار صرف العملات، وانهيار حاد في أسعار الأصول؛
- انخفاض الأجور وارتفاع معدلات البطالة في مختلف الدول الأوروبية وكذا الأمريكية؛
- انكماش في الإنتاج الصناعي، ففي الـ 81 إلى 64 وحدة، أما فرنسا فانقل فيها الإنتاج الصناعي من 100 وحدة إلى 83 وحدة، كما شهدت ألمانيا وإيطاليا حالة تقلص في هذا الإنتاج؛

(1) - وليد أحمد صافي، (1998/1997): الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية - حالة تطبيقية لسوق عمان المالي - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 132.

(2) - فاطمة الزهراء ديش، (2010/2011): الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية - الحل المصرفي الإسلامي نموذجا - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص: 17.

(3) - عماد صالح سلام، (2002): إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي، الإمارات العربية، ص: 302.

(4) - عبد القادر بلطاس، (2009): تداعيات الأزمات المالية - أزمة Suppress -، لجند للنشر، الجزائر، ص: 138.

(5) - مروان عطون، (2010): الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ج2، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص: 100-103.

■ جمود التجارة الخارجية بنسبة 60% من قيمتها، حيث انتقلت القيمة السنوية المتوسطة لواردات 75 بلد من 2855 مليون دولار سنة 1929 إلى 1122 مليون دولار سنة 1932؛

■ تدهور قيمة بعض العملات كالجنيه الإسترليني سنة 1931، والدولار الأمريكي خاصة بعد انهيار النظام المصرفي الأمريكي؛

■ انهيار في سوق الأسهم وانخفاض مؤشر "داو جونز" في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ 89%.

2. أزمة أكتوبر 1987: وهي من الأزمات المهمة التي واجهت الاقتصاد الأمريكي أيضا، وإن قلت حدتها عن أزمة الكساد الكبير.

أ. انفجار الأزمة: اندلعت الأزمة يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 بعد الانخفاض الكبير والمستمر في أسعار الأوراق المالية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، حيث بدأ هبوط الأسعار في فرنسا ونيوزيلندا وإسبانيا يوم الأربعاء 14 أكتوبر، لينتقل بعدها إلى الأسواق الأمريكية واستمر الانخفاض في كافة الأسواق حتى يوم الجمعة 16 أكتوبر غير أنه تعدى نسبة 20% يوم الاثنين 19 أكتوبر ليعلن المختصون عن انفجار الأزمة بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم بعد الانهيار الذي عرفته أسواق الأوراق المالية، لتواصل الأزمة تفاقمها وانتشارها بسرعة بين الأسواق وزاد من حدتها إصرار حملة الأوراق المالية على بيع أوراقهم تجنباً لانخفاضات أخرى ولجوءهم إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية بعد عجز الدولار الأمريكي واستمرار انخفاض قيمته، حيث انهارت بورصة نيويورك للأوراق المالية محقة خسارة قدرها 500 مليار دولار⁽¹⁾.

ب. أسباب أزمة أكتوبر 1987: يمكن تلخيص أسباب أزمة أكتوبر 1987 فيما يلي⁽¹⁾:

ظهور الكثير من المؤشرات حول حدوث أزمة اقتصادية عام 1988، والتي من بينها استمرار العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وتوقع لجوء السلطات الأمريكية إلى خفض قيمة الدولار بهدف الحد من العجز في الميزان التجاري، مما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى الإسراع في التخلص من الأصول المحررة بالدولار.

■ لجوء الكثير من المستثمرين إلى إبدال أصولهم المالية طويلة الأجل بأخرى قصيرة الأجل مما يوفر لهم ضمانات أكثر لمواجهة أزمات أخرى متوقعة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة؛

■ تزايد حجم المديونية الخارجية الأمريكية التي وصلت إلى مستويات خطيرة أضعفت إلى حد بعيد الثقة بالدولار وأيضاً بالأصول المحررة بهذه العملة.

(1) فاطمة الزهراء ديش، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

(1) - مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 200-201.

ج. نتائج أزمة أكتوبر 1987: خلفت هذه الأزمة العديد من النتائج السلبية، يمكن إجمالها في⁽²⁾:

- انخفاض أسعار الأسهم وانهيار مؤشرات البورصات الأمريكية ؛
- قيام الشركات بإصدار السندات التي ساعدتها في التمويل مع حدوث انكماش واضح في استثماراتها؛
- إفلاس البنوك جراء عدم قدرة العملاء المقترضين على تسديد ما بذمتهم من قروض لتلك البنوك؛
- زيادة أعداد عاطلين عن العمل خصوصا العاملين في البنوك والمؤسسات المالية؛
- تأثر البلدان والبنوك المركزية بانخفاض قيمة الدولار وخاص البلدان النفطية.

3. أزمة جنوب شرق آسيا 1997

أ. طبيعة الأزمة الآسيوية وتطوراتها: بدأت الأزمة الآسيوية باعتبارها أزمة عملة، وسرعان ما تطورت لتقود إلى أزمات في النظام المالي وكان بداية تفجر الأزمة في تايلاند، ففي سنة 1996 عانت هذه الدولة من بعض المشاكل أهمها تراجع صادراتها وزيادة عجز الحساب الجاري، وارتفاع معدل التضخم وزيادة حجم الديون، وقد أدت هذه المشاكل إلى اهتزاز الثقة في الاقتصاد التايلاندي⁽³⁾.

وفي بداية سنة 1997، بدأ البعض يفكر في شراء المزيد من العملة التايلاندية للمضاربة عليها وتحقيق مزيد من الأرباح، وقد تدخل البنك المركزي التايلاندي مضطراً لإنقاذ العملة المحلية واستطاع أن يوقف هذه المضاربة إلى حد ما. وبالرغم من ذلك اهتزت الثقة كثيرا في العملة المحلية التايلاندية خصوصا عندما أعلن البنك المركزي التايلاندي عن مراجعته لمعدل النمو الاقتصادي وتخفيضه لهذا المعدل من 7.1% إلى 6% سنة 1997. وقد أدى عدم الثقة في العملة والاقتصاد التايلاندي إلى إثارة حالة من القلق داخل المؤسسات المالية العالمية، واتجه العديد من الحائزين للعملة التايلاندية إلى الأسواق لبيع ما لديهم بشكل سريع، مما أدى إلى انخفاض قيمة هذه العملة⁽¹⁾.

ولمحاولة وقف تدهور قيمة العملة التايلاندية، أعلن بنك تايلاند المركزي رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وأنفق أكثر من 4 مليارات من الدولارات، هذا بالإضافة إلى تدخل البنوك المركزية في كل من هونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا إلى جانب البنك التايلاند المركزي في محاولة للدفاع عن العملة التايلاندية "الباهت Bhat" كما تم فرض قيود انتقائية على رؤوس الأموال تهدف بالتحديد إلى تقليل قدرة المضاربين الأجانب في الحصول على ائتمان بالعملة المحلية، وبالرغم من ذلك استمرت قيمة العملة التايلاندية في الانخفاض إلى

(2) - فاطمة الزهراء ديش، مرجع سبق ذكره، ص: 74-75.

(3) - منصف شرفي، فارس قاطر، (2012): الأزمة الآسيوية، الجنور، الآليات والدروس المستفادة، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص: 05.

(1) - روبرت جران، (1999): ترويض النمور: نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة: سمير كريم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص: 09.

نحو 17% و 12% أمام الدولار والين على التوالي، ونتيجة عدم ثبات الحالة الاقتصادية والعملية التايلاندية انعدمت الثقة في الاقتصاد التايلاندي، وقام المستثمرون بإخراج أموالهم بصورة كبيرة إلى الخارج، وانخفضت قيمة العملة التايلاندية بعد تعويمها، حيث وصلت سنة 1997 إلى نحو 44.7% أمام الدولار الأمريكي واضطرت الحكومة إلى إغلاق عدد كبير من المؤسسات المالية⁽¹⁾.

ونظرا للروابط القوية بين اقتصاديات دول شرق آسيا، انعكست هذه الأزمة على بقية الدول الآسيوية خاصة ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة والفلبين، والتي انخفضت أسعار صرف عملاتها أمام الدولار بنحو 33.9%، 56.8%، 16.7%، 34.3% على الترتيب في نهاية سنة 1997. وقد عكس الانخفاض في أسعار عملات هذه الدول تباطؤ النمو الاقتصادي فيها، مما دفع المستثمرين للتخلص من هذه العملات⁽²⁾.

ب. **تداعيات الأزمة المالية الآسيوية:** كان لهذه الأزمة تأثير كبير ليس فقط على اقتصاديات الدول الآسيوية، بل على الأسواق المالية في العالم أجمع مروراً بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وطرحت هذه الأزمة مشكلة الترابط المتزايد لاقتصاديات العالم فيما بينها، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم الآثار التي خلفتها هذه الأزمة على دول جنوب شرق آسيا، وعلى الدول المتقدمة والنامية.

■ **تداعيات الأزمة المالية الآسيوية على دول جنوب شرق آسيا:** ألحقت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا العديد من الأضرار على اقتصاداتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي، ويمكن تلخيص أهم تلك الأضرار في النقاط التالية⁽³⁾:

✓ تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية وخاصة المالية منها والسياسية القائمة؛

✓ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من دول الأزمة؛

✓ انخفاض الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب الجاري وتفاقم في المديونية الخارجية نتيجة التحويلات الرأسمالية للخارج.

إن هذه الأزمة التي نشأت وتفاقت في ظل حرية تدفق رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية إلى دول الأزمة كنتيجة لاندماجها في السوق العالمية قد شكلت قيوداً على نموها الاقتصادي وتعطيلاً للطاقت الإنتاجية، وبالتالي من الطبيعي أن تؤثر سلباً على تنميتها الاجتماعية برغم التفوق الذي حققته هذه الدول في ميدان التنمية الاقتصادية خلال العقدين المنصرمين.

(1) - ناجي التوني، (2007): الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 29، ص: 15.

(2) - عاطف وليم أندراوس، (2005): السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 181-182.

(3) - منصف شرفي، فارس قاطر، مرجع سبق ذكره، ص: 11-12.

■ **تداعيات الأزمة المالية الآسيوية على الاقتصاد العالمي:** لقد تأثرت دول العالم بالأزمة الآسيوية وهذا بدرجات متفاوتة، ومن أهم الدول المتضررة نجد:

✓ تدهور النشاط الاقتصادي في اليابان جراء انخفاض نمو الصادرات، بسبب التدهور الحاد لعملات دول جنوب شرق آسيا⁽¹⁾؛

✓ حدوث اضطرابات في بعض أسواق النقد الأجنبي والبورصات الأوروبية (جمهورية التشيك، المجر بولندا)، وفي دول أخرى شهد بعض التوتر في 1997 (مثلاً تركيا بسبب التضخم المرتفع، واليونان بسبب الارتفاع المتواصل لسعر الصرف الحقيقي)⁽²⁾؛

✓ ركود النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة بين صفوف المجتمعات الخليجية وذلك إثر تراجع الطلب العالمي على النفط الذي تعتمد عليه دول المنطقة في تمويل موازنتها، إلى جانب انخفاض الطلب على المواد الأولية الأخرى، والمنتجات البتروكيمياوية خاصة من طرف الدول الآسيوية نتيجة الانكماش والركود جراء الأزمة التي لحقت بها⁽³⁾.

ج. الدروس المستفادة من أزمة جنوب شرق آسيا: مكنت أزمة جنوب شرق آسيا من استخراج درسين إثنين على المستوى الداخلي والخارجي ويتم شرحهما كالتالي⁽⁴⁾:

■ **على المستوى المحلي:** إذا كان البلد يتجه إلى التكامل والاندماج على نحو متزايد في أسواق رؤوس الأموال الدولية، فإنه يجب على صناع القرار أن تكون لهم القدرة على الإدارة الرشيدة لقوى العولمة المالية وذلك للتعامل مع أي من الآثار غير المرغوب فيها.

كما أنه وإلى غاية الأزمة، الآثار المترتبة عن نطاق وحجم تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لم يفهم تماماً من قبل المستثمرين الدوليين، وواضعي سياسات البلاد المقرضة، والمنظمات الدولية والأهم من ذلك كان هناك عدم اهتمام بالطبيعة المتقلبة والمسايرة للاتجاهات الدولية لتدفقات رؤوس الأموال والحاجة إلى رصد وإدارة تدفقات رأس المال.

وقد أبرزت الأزمة أن الاقتصادات الناشئة تحتاج إلى تعزيز الأسس الاقتصادية المحلية من خلال خلق أطر فعالة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي الكلي من خلال جعلها أكثر تحملاً للصدمات المحلية والخارجية، هذه المهمة تتطلب تعزيز قدرة صناع القرار على الاستجابة لمختلف الصدمات من خلال أدوات

(1) - راتول محمد، معزوز لقمان، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

(2) - عرفات نقي الحسني، (1999): التمويل الدولي، دار مجلوي للنشر، عمان، ص: 120.

(3) - عرفان الحسني، (2007): الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد 25، ص: 07.

(4) - Masahiro kawai, (2009): **reform of the international financial architecture : an asian perspective**, ADBI working paper, N^o. 167, TOKYO, P: 3.

السياسة الاقتصادية الكلية فضلا عن أطر فعالة للتنظيم و الإشراف على القطاع المالي مع نظام اقتصادي محلي قوي، يمكن لبلد ما أن يمنع أي أزمة أو يخفف من تأثيرها على الاقتصاد السلطات في المنطقة بحاجة إلى:

✓ وضع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، بما في ذلك سعر الصرف، السياسات النقدية والمالية وسياسات إدارة الدين لتجنب فقاعات أسعار الأصول، والعجز الكبير للحساب الجاري، الرافعة المالية العالية؛

✓ تعزيز البنية الأساسية للأسواق المحلية للقطاع المالي والشركات بما في ذلك حوكمة الشركات والمحاسبة والتدقيق لجعل الهيكل الأساسي للاقتصاد أكثر تحملا للصدمات.

■ **على المستوى الدولي:** يجب إصلاح النظام المالي العالمي وكان المنطق الرئيسي لفلسفة الإصلاح هو أن السوق المالي الدولي يتضمن مشاكل بنيوية، والتي يمكن أن تهدد استقرار وصحة العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة التي يجري دمجها مع، وبالتالي تتعرض، للأسواق المالية العالمية.

إن الحل يتطلب تضافر الجهود من قبل كل من اقتصاديات الأسواق الناشئة والمتقدمة لجعل تدفقات رؤوس الأموال الدولية من الدول المتقدمة أقل مسايرة للاتجاهات الدورية وأكثر استقرارا، وتحسين الرقابة الاقتصادية لاقتصاد وذلك للكشف عن العلامات المبكرة لنقاط الضعف والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية، لضمان توافر السيولة الدولية الكافية في بداية الأزمة في الوقت المناسب، وتشجيع صندوق النقد الدولي لوضع سياسة شرطية مناسبة، ترتبط بإقراض الأزمة، كما أثبتت الأزمة أهمية وضع نظام اقتصادي ومالي محلي أكثر مرونة، ونظام مالي عالمي يعمل بشكل أفضل لمنع وإدارة وحل الأزمات.

المبحث الثالث: المحاولات الإقليمية والدولية لإصلاح النظام المالي العالمي قبل الأزمة العالمية 2008

أسست الأزمات المالية العالمية السابقة لإصلاح النظام المالي العالمي، وقد ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز الإطار الدولي من خلال إنشاء منتديات مثل مجموعة 20، منتدى الاستقرار المالي، تعزيز شفافية المعلومات، وتعزيز أفضل الممارسات، تحسين التنظيم المالي من خلال إصلاحات لجنة بازل وتنفيذ بعض الإصلاحات في عمليات صندوق⁽¹⁾، في المقابل لم تكن هناك أي إصلاحات حقيقية تهدف إلى منع أو تقييد عدم الاستقرار المالي في جوهرها، على سبيل المثال عن طريق إعادة الهيكلة الجذرية لمؤسسات بريتن وودز أو عن طريق إعادة كتابة قواعد اللعبة للأسواق المالية العالمية، إضافة إلى إصلاحات يتعين الاضطلاع عليها في مجالات مشاركة القطاع الخاص لإعادة هيكلة الديون السيادية تنظيم صناديق التحوط وتدفقات رؤوس الأموال وتوفير دعم السيولة الدولية. إلا أن الرغبة في الإصلاح فقدت زخمها السياسي بين مجموعة السبعة الأطراف الرئيسيين على جدول أعمال الإصلاح وقد خفف التعافي من الأزمة المالية العالمية لسنة 1997-1998 من الرغبة في الإصلاح إلى حد كبير بحلول عام 1999.

ظلت الأزمات المالية التي تلت ذلك في تركيا والأرجنتين تشمل إلى حد كبير تلك البلدان، كما أن غياب العدوى بدا كإشارة على أن النظام المالي العالمي على الأقل في ذلك الوقت أصبح أكثر مرونة إلا أن هذا ليس بالصحيح حيث ظل هذا النظام يعاني من جملة إختلالات⁽²⁾.

المطلب الأول: تطوير الإطار المؤسسي للنظام المالي العالمي

شملت أهم التطورات في الهندسة المؤسسية خلال هذه الفترة تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية ونمو في سلطة المنظمات الدولية للأوراق المالية (منظمي الأوراق المالية، IOSCO)، وإنشاء شبكة من لجان البنوك المركزية لرصد اتجاهات تطورات السوق ، وأخيرا في عام 1999 تم تأسيس منتدى الاستقرار المالي لتجمع في هيئة واحدة المؤسسات الرئيسية المعنية بقضايا الاستقرار المالي والدولي (تم التطرق إلى المنتدى في الفصل الثاني)، وسيتم فيما يلي التطرق للجنة بازل باعتبارها أهم إصلاح.

أولا: تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS

تأسست لجنة بازل كما تم التطرق في الفصل الأول في نهاية عام 1974 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة، و بعد عدة سنوات من البحث عن أفضل السبل لتقديم أفضل السبل لتحقيق

(1)- Masahiro kawai, Op.Cit, P: 10.

(2)- Roy Culpeper, (2004): **reforming the Global Financial Architecture: the Potential of Regional Institutions**, UN Economic commission for Latin America and the Caribbean (project for Management of Volatility Financial Globalization and Growth in Emerging Economies, 2 April, P: 2.

الاستقرار المالي، وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة في مختلف دول العالم، تم التوصل إلى مجموعة شاملة من المبادئ والمعايير الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، وتقدير الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المصرفي، هذا الأخير حظي بأهمية متزايدة من الاقتصاديين بصفة عامة والمصرفيين بصفة خاصة وقد زادت هذه الأهمية بصورة ملفتة في العقدين الأخيرين للدرجة التي ارتقت معها التوجهات والرؤى الخاصة بالمؤسسات المالية الدولية الفاعلة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات ولجنة بازل إلى مرتبة الإلزام، وخاصة أن مثل هذه المؤسسات أصبحت أقوى من الحكومات القائمة وصارت تسبغ طابعها وآرائها على المؤسسات المالية المحلية متخطية في ذلك حكومات الدول والتي تسعى للتكيف مع مقتضيات ومتطلبات ما أفرزته تلك المؤسسات الدولية وهو ما يثبت ضعف الدول في مواجهة السوق⁽¹⁾.

وقد برزت جهود لجنة بازل من خلال الإتفاقيات والمقررات التي تم وضعها والتي برزت فيما يلي:

1. إتفاقية بازل I: بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت لجنة بازل توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال والتي عُرفت باتفاقية بازل I، وذلك في يوليو 1988 لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8%، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءاً من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك COOKE"، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك، ويسمونها الفرنسيون أيضاً معدل الملاء الأوروبي "RSE"⁽²⁾.

أ. المحاور الأساسية لاتفاقية بازل I: قامت اتفاقية بازل I على مجموعة من المحاور أهمها ما يلي:

■ **التركيز على المخاطر الائتمانية:** تهدف إلى احتساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء في الاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل: مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف، ومخاطر الإستثمار في الأوراق المالية⁽³⁾؛

■ **تركيز الإهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** إذ أنه من غير الممكن أن يفوق معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الحد الأدنى المقرر دون توافر المخصصات الكافية⁽⁴⁾؛

(1) - محب خلة توفيق، (2011): الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص: 175.

(2) - سليمان ناصر، (2009): اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، يومي 05 و 06 ماي، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص: 02-03.

(3) - عبد الحميد عبد المطلب، (2005): العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص: 8.

(4) - المرجع نفسه، ص: 83.

▪ تصنيف الدول حسب أوزان المخاطر: قامت اتفاقية بازل I على تصنيف دول العالم إلى مجموعتين من حيث المخاطر الائتمانية كمايلي⁽¹⁾:

✓ الدول منخفضة المخاطر: وتضم دول مجموعة العشرة إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية؛

✓ باقي دول العالم: تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها نظرا لظروفها الإقتصادية والسياسية الصعبة.

▪ تحديد أوزان المخاطر: لقد قامت بتقسيم الأصول إلى نوعين هما⁽²⁾:

✓ أصول الميزانية: عدم قدرة البنك على استرجاع أمواله تختلف من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر كذلك، وبصفة عامة قسمتها إلى فئات تتراوح أوزانها ما بين 0% و 100%.

الجدول (19): الموجودات وأوزانها حسب مقررات بازل I

درجة المخاطر	الموجودات
0%	النقدية والمطلوبات من الحكومة والبنك المركزي مقومة بالعملة الوطنية، والمطلوبات من حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وبنوكها المركزية، والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية لحكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أو مضمونة من قبلها.
10%	المطلوبات من قبل مؤسسات القطاع العام المحلي باستثناء الحكومة، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
20%	المطلوبات من بنوك التنمية عابرة القارات مثل البنك الدولي، والمطلوبات من البنوك المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة من قبلها، والمطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD والقروض المضمونة من قبلها.
50%	القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.
100%	المطلوبات من القطاع الخاص، والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول OECD والمطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول OECD، المباني والآلات والعقارات وأدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف

المصدر: محمد بن بوزيان وآخرون، (2011): البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجيدة واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، أيام 19-21 ديسمبر، الدوحة، قطر ص: 11.

⁽¹⁾ - رقية بوحيزر، مولود العرابية، (2010): واقع تطبيق البنوك الإسلامية لإتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد الإسلامي، مجلد 23 العدد الثاني، ص: 17.

⁽²⁾ - محمد بن بوزيان وآخرون، (2011): البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجيدة واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن للإقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، أيام 19-21 ديسمبر، الدوحة، قطر ص: 10.

✓ الأصول خارج الميزانية: يتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل المحددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقا للمستفيد منها.

الجدول (20): أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البند
100 %	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).
50 %	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
20 %	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الإعتمادات المستديّة).

المصدر: سليمان ناصر، (2006)، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد السادس، ص: 154.

ب. صيغة حساب كفاية رأس المال: ألزمت البنوك بحد أدنى لكفاية رأس المال قدره 08%، تحسب باختصار كما يلي⁽¹⁾:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل } 1 = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مجموع الأصول مرجحة المخاطر}} \geq 08 \%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساو لـ 08% لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة.

■ تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين : حيث يضم رأس مال البنك حسب معيار بازل شريحتين كمايلي⁽²⁾:

✓ رأس المال الأساسي: يشمل حقوق المساهمين + الإحتياطيات المعلنة والإحتياطيات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة؛

✓ رأس المال التكميلي: يشمل إحتياطيات غير معلنة + إحتياطيات إعادة تقييم الأصول + إحتياطيات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط وطويل الأجل من المساهمين + الأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة).

(1) - رقية بوحضر، مولود العرابية، (2009): البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، يومي 05 - 06 ماي، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 07.

(2) - سليمان ناصر، (2004): النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص: 288-289.

ويجب احترام الشروط الآتية في رأس المال⁽¹⁾:

- ألا يزيد رأس المال التكميلي على رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد نسبة القروض التي يحصل عليها البنك من المساهمين والتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساسي؛
- ألا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحلياً، ثم تحدد بـ 1,25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر، لأنها لا ترقى إلى حقوق الملكية؛
- تخضع إحتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة (خضم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول)، وكذا الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم (يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين)؛
- يشترط لقبول أية إحتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساندة أن يكون موافقا عليها ومعتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وأن لا يكون لها صفة المخصص وبعض الدول لا تسمح بها.

ج. تعديلات بازل I: عرف معيار بازل I لكفاية رأس المال عدة تعديلات كمايلي:

- **تعديل سنة 1996:** حيث تم إدخال مخاطر السوق * في احتساب معيار كفاية رأس المال، وإضافة شريحة ثالثة لرأس المال (القروض مساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن سنتين)⁽²⁾؛ ومنه أصبح يحتسب معدل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة أولى + شريحة الثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها + مقياس مخاطر السوقية} \times 12.5} \leq 8\%$$

- **تعديلات بين 1999-2004:** حيث عرفت هذه المرحلة مد وجزر ما بين لجنة بازل وعدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية في مناقشة وإثراء مختلف نصوص الاتفاقية، كما يلي⁽³⁾:

✓ **جوان 1999:** إصدار الوثيقة الأولى وعرضها على البنوك لمناقشتها وتقديم الملاحظات عليها؛

✓ **جانفي 2001:** إصدار الوثيقة الثانية من الاتفاقية والتي تتضمن تعديلات ومقترحات جديدة؛

(1)- سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 289.

(2)- رقية بوحيدر، مولود العرابية، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

(3)- محمد بن بوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

✓ أبريل 2003: إصدار الوثيقة الثالثة والتي جاءت معدلة ومتممة للوثيقة الثانية، وعرضت على البنوك بغرض الإطلاع النهائي عليها، وتم إصدارها في صورتها الراهنة في 2004، على أن يتم بداية تطبيقها بشكل تجريبي مع نهاية فيفري 2006، وبشكل نهائي مع بداية سنة 2007.

د. أسباب إخفاق بازل I في تحقيق الاستقرار المصرفي: يعود إخفاق إتفاقية بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:

■ **التركيز على المخاطر الائتمانية فقط:** حيث يعتبر السبب الأول والأخير في إخفاق الإتفاقية في تحقيق الاستقرار المصرفي، إذ أنها ركزت على نوع واحد من المخاطر ألا وهو مخاطر الائتمانية وإهمال فقط مع إهمال باقي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، إذ أنه ونتيجة التطورات المتسارعة والمتزايدة ظهرت هناك مجموعة جديدة من المخاطر والتي أصبح ليس بمقدور رأس المال البنك تحملها ما أدّى إلى إخفاق بازل I؛

■ **عدم مواكبة الإتفاقية للتطورات الحديثة:** إذ أن معايير الإتفاقية لم تعد تواكب التطورات السريعة والأساليب الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي ساهمت في تقديم العديد من الخدمات المصرفية وإعادة هيكلة القطاع المالي عالميا وظهور وظهور مخاطر جديدة على مستوى البنوك والابتكارات المالية؛

■ **قيام الإتفاقية على التمييز بين الدول:** حيث قامت على التمييز بين مجموعتين من الدول، وأعطت الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول هذا بالرغم من أنه يمكن أن تكون هذه الدول تحمل أخطار؛

■ **تركيز الإهتمام بمخاطر الدول:** بالرغم من أن الخطر يرتبط بالعمل وليس بالدولة، إلا أن الإتفاقية ركزت على تحديد مخاطر الدولة دون مخاطر العمل مع إعطائها الأولوية للدول الصناعية على باقي الدول؛

■ **غياب الرقابة والمتابعة لتطبيق الاتفاقية:** قد يكون الثمن الذي يختاره بنك للالتزام بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إذا لكم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات، فإذا ما قام بنك ما باتباع الأسلوب المشار إليه فإن ذلك قد يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك، لذا يتعين متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب جهات الرقابة⁽¹⁾؛

■ **تحايل البنوك في تطبيق الإتفاقية:** إذ يمكن البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تتدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة؛

(1) - طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

■ **المبالغة في أوزان مخاطر بعض الأصول:** حيث نجد أن الاتفاقية تخوفت كثيرا من الاستثمارات (الأصول الثابتة) وأعطتها وزنا كبيرا (100%).

2. **اتفاقية بازل II:** رغم نجاح اتفاقية لجنة بازل في زيادة رأسمال المصارف عالميا، إلا أن التطورات المالية التي عرفها النظام المالي العالمي خلال التسعينات أوجدت مخاطر لا يغطيها إطار معيار بازل بحيث أصبحت الاتفاقية أقل إلزاما الأمر الذي جعله مؤشرا غير كاف لتحقيق الإستقرار المصرفي، حيث وفي عام 1999 أصدرت لجنة بازل اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس مال البنوك وأجرت اللجنة العديد من التعديلات عليها وكان آخرها في يوليو 2009 إثر الأزمة المالية العالمية .

أ. **الركائز الأساسية لاتفاقية بازل II :** يقوم الإطار الجديد لاتفاقية بازل II على ثلاث دعائم أساسية كمايلي:

❖ **الدعامة الأولى: (المتطلبات الدنيا لرأس المال):** لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال 8% وكذلك أساليب قياس مخاطر السوق عن بازل I، لكن بموجب الاتفاقية تم تعديل نظام الأوزان حيث أصبحت تقوم على درجات التصنيف الممنوحة للديون من طرف المؤسسات التصنيف العالمية ولم تعد تعطى حسب هوية المقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك) كما تم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل وقسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين مخاطر مالية تتمثل في المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وغير مالية تتمثل في مخاطر التشغيل، وبموجب الاتفاقية الجديدة فقد تم توسيع مفهوم المخاطر ليشمل مايلي:

■ **المخاطر الائتمانية:** طرح اتفاق بازل II خيارا لحساب الحد الأدنى لرأس المال المرتبط بالمخاطر الائتمانية وهي⁽¹⁾:

✓ **المنهج المعياري:** من خلاله يتم تقييم البنك عن طريق إحدى مؤسسات التقييم الخارجية المتخصصة ووفق هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة المتعلقة بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك وتتراوح فيه بين 10، 20، 50، 100، 150%؛

✓ **منهج التقييم الداخلي:** من خلاله يتم الإعتماد على التقييم السيادي للدولة التي يقع بها البنك بإستخدام نظم تنقيط داخلية وذلك بإعطاء نقطة لكل زبون لتعبر عن درجة ملائته المالية وهي أداة تسمح للبنك التقليل من المخاطر مع إشتراط موافقة الجهات الرقابية والإلتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقب هذه النظم.

(1) - حاج صدوق بن شرقي، (2010): الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير لجنة بازل -إشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة الإقتصاد المعاصر معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 07، ص: 109.

■ **المخاطر التشغيلية:** وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل فقد حددت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس متطلباتها الرأسمالية وهي⁽¹⁾:

✓ **أسلوب المؤشر الأساسي:** وهو على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي للثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد بـ 15% والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل؛

✓ **الأسلوب المعياري:** وهو يقسم أنشطة البنوك إلى ثمانية مجموعات تتراوح معاملاتها ما بين 12% و18% وتضرب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير؛

✓ **أسلوب القياس المتقدم:** يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات يمكنه تقديرها لفترات مقبلة.

❖ **الدعامة الثانية (المراجعة الرقابية):** تهدف إجراءات الرقابة وفقا لاتفاق بازل II إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبنى نظام جديد لإدارة المخاطر وخلق الاتفاق بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر كما منح المؤسسات المصرفية القدرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة على حدة ووضعت اللجنة أسس تقييم عمليات المراجعة الرقابية والتي تتمثل في⁽²⁾:

- يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا استراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة؛
- يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها واتخاذ الاجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود؛
- يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك؛
- يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ اجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى؛

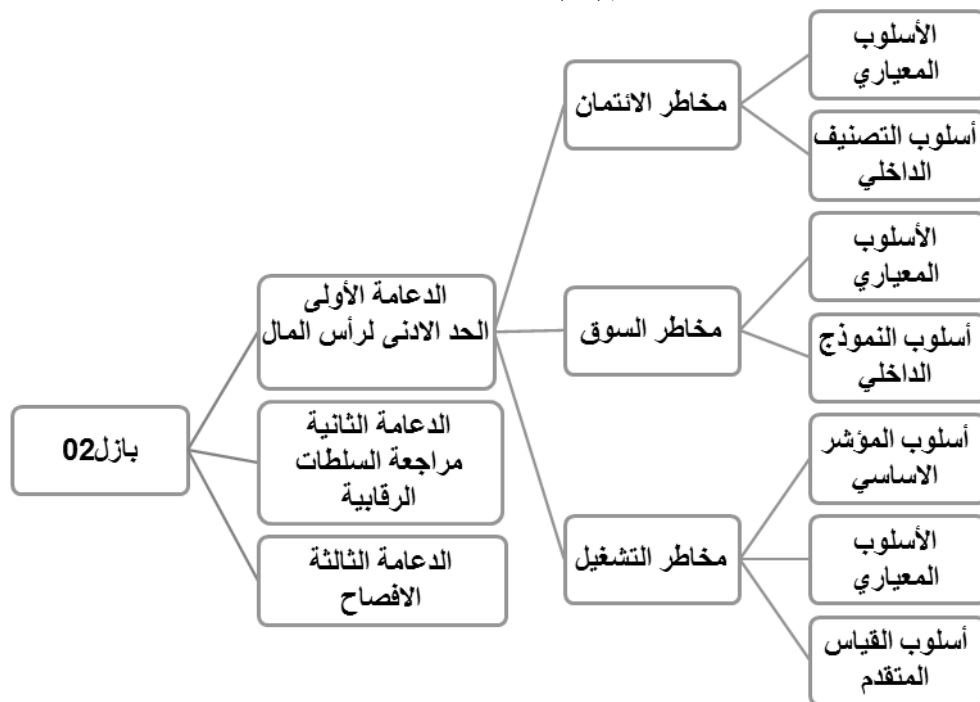
(1) - حياة نجار، (2013): إتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 13، ص: 276-277.

(2) - صالح مفتاح، فاطمة رحال، (2013): تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي، مداخلة مقدمة للمشاركة في المؤتمر الإسلامي التاسع للإقتصاد والتمويل، أيام 09-10 سبتمبر، تركيا، ص: 07.

■ هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية، بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهونات.

❖ **الدعامة الثالثة: انضباط السوق (الإفصاح العام):** يهدف هذا العنصر إلى تعزيز وتقوية الانضباط السوقي، عن طريق زيادة الإفصاح والشفافية للبنوك، بحيث أن الإفصاح الفعال يعتبر ضروريا لضمان أن المتعاملين في السوق يستطيعون فهم منظومة مخاطر البنوك، وكفاية مراكزها الرأسمالية بشكل أفضل⁽¹⁾. كما أنه هناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية، وهي: نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم وإدارة المخاطر بالإضافة إلى كفاية رأس المال⁽²⁾.

الشكل رقم (28): محاور إتفاقية بازل II



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مراجع مختلفة.

ب. أسباب إخفاق إتفاقية بازل II في تحقيق الإستقرار المصرفي

■ **إهمال الإتفاقية بعض أنواع المخاطر:** رغم أن إتفاقية بازل II قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك منها ما أهملته كمخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بعمليات التوريق المعقدة والتي شكلت نسبة كبيرة من نشاط البنوك نتيجة التطورات السريعة والمتزايدة في الأسواق المالية العالمية⁽³⁾؛

(1) - محمد بن بوزيان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

(2) - صندوق النقد العربي، (2004): الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ظبي، الإمارات العربية، ص: 18.

(3) - حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

■ **عدم معالجة الاتفاقية لمشكل السيولة في البنوك:** حيث نجد أن الاتفاقية الثانية من بازل أهملت معالجة أكبر المشاكل تكرارا في البنوك ألا وهو مشكل السيولة والذي تتعرض له البنوك نتيجة ظروف طارئة منها التعرض لسحب الودائع من قبل أصحابها، هذا المشكل الذي كان من بين الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية العالمية 2008؛

■ **نقص رؤوس الأموال الجيدة:** حيث أن أغلب البنوك في العالم كانت لا تتوفر على الأموال الخاصة (الشريحة الأولى) ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي؛

■ **إنحياز معايير الاتفاقية بما يتوافق مع البنوك الرأسمالية:** حيث أن الاتفاقية جاءت للتوكل مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها ولم تراعي أنشطة بعض البنوك الصغيرة والحديثة الناشئة، والتي من بينها البنوك الإسلامية؛

■ **المبالغة في بعض نسب الاتفاقية:** حيث نجد أن الاتفاقية أقرت بإحتفاظ البنوك بنسبة 20% من رأس مالها لمواجهة مخاطر التشغيل حيث تعتبر هذه النسبة مبالغ فيها إذ أنها بمثابة تحدي فيما يخص البنوك الصغيرة والمتوسطة والحديثة الناشئة؛

■ **عدم القدرة على التحديد الدقيق للمخاطر الائتمانية:** حيث أن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا يمكنها تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الإقتصاديات الناشئة بشكل دقيق⁽¹⁾. هناك ثلاثة خصائص للبنان المؤسسي الجديد جديرة بالملاحظة وهي⁽²⁾:

✓ أنها وضعت بشكل كبير خارج إطار إلزامات معاهدة رسمية، هذا ما أعطاه المرونة في العمل ولكن سرق منها الشرعية اللازمة؛

✓ كان غير مخطط لها إلى حد كبير بمعنى أنها تأسست لتلبية حاجة خاصة مع محاولة التنسيق أو التصميم الشامل؛

✓ أنها وضعت في إطار فلسفي يعتبر قوى السوق كعامل استقرار كبير.

ثانيا: تأسيس منتدى الاستقرار المالي FSF

تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي في أبريل 1999 من قبل ست وعشرين سلطة مالية محلية وعالمية من دول متقدمة بغرض المساهمة في الاستقرار المالي العالمي من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجالي

(1) - زبير عياش، (2013): إتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر العدد 31/30، ص: 450.

(2) - Andrew Crockett, (2009): **Reforming The Global Financial Architecture**, Asia Economic Conference, 19-20 October, Santa Barbara, California, P: 195.

الإشراف والمراقبة من قبل الجهات المختصة، وقد عمل المنتدى على إصدار تقارير دورية للتجمعات الدولية المهمة مثل التجمع السنوي لوزراء مالية الدول السبع⁽¹⁾.

ثالثاً: إنشاء المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية IOSCO

المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية هي منظمة عالمية أنشأت في عام 1983 وتجمع في عضويتها هيئات أسواق المال الدولية للعمل معاً من أجل تحقيق الاستقرار، حيث تعمل هذه المنظمة على وضع المعايير الدولية لقطاع الأوراق المالية، وتعزيز الالتزام بهذه المعايير المعترف بها دولياً لتنظيم الأوراق المالية، وهذا بالتعاون مع مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي على جدول أعمال الإصلاح التنظيمي العالمي، وتهدف هذه المنظمة على الحفاظ على أسواق عادلة وفعالة وشفافة و تسعى إلى معالجة المخاطر النظامية، وتعزيز حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين في سلامة الأسواق المالية من خلال تعزيز تبادل المعلومات و التعاون في مجال مكافحة سوء السلوك و الإشراف على الأوراق ووسطاء الأسواق، كما تعمل هذه المنظمة على تبادل المعلومات على الصعيدين العالمي و الإقليمي وذلك للمساعدة على تطوير الأسواق وتعزيز البنية الأساسية للسوق وتنفيذ تنظيم مناسب⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إصلاح المؤسسات المالية الدولية

عرفت المؤسسات المالية الدولية على اعتبارها الأطراف المسؤولة عن إدارة النظام المالي العالمي العديد من التطورات والتحولت بالتزامن مع الأزمات والتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي، حيث عملت على دعم التحول نحو الاعتماد على آليات السوق على اعتقاد أنها أفضل محرك للنمو الاقتصادي وأن النمو هو أكثر الطرق الأكيدة لتخفيف الفقر.

أولاً: إصلاح صندوق النقد الدولي

نوقش على نطاق واسع أن عمليات ووظائف صندوق النقد الدولي بحاجة إلى تعزيز، كما أن توافر السيولة على المدى القصير في أوقات الأزمات والعدوى يحتاج إلى زيادة، وأن شروط السياسة المتعلقة بمساعدات السيولة صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر بالأزمات يجب أن تكون مبسطة ولا سيما فيما يتعلق بطبيعة سياسات الاقتصاد الكلي ونطاق سياسات الهيكلية، عمل صندوق النقد الدولي وبالتزامن مع التطورات المتتالية التي شهدتها الساحة الدولية على إصلاح آليات الإقراض مع تعزيز المساءلة والشفافية.

(1) - أحمد مهدي بلوافي، (2008): البنوك الإسلامية و الاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 21، العدد 2، ص: 76.

(1) - موقع المنظمة الدولية لهيئات المشرفة على أسواق المال (IOSCO): www.iosco.org

1. تطوير واستحداث آليات إقراض جديدة: ويبرز ذلك من خلال ما يلي⁽²⁾:

أ. **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** تم استحداثه في عام 1952، وتعني أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة- وفقاً لقواعد الشرطية، وفي معظم الحالات يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

ب. **تسهيل التمويل التعويضي:** أنشأ الصندوق في عام 1963 تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيللة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وفي عام 1981، أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب.

ج. **تسهيل النفط المؤقت:** إبان أزمة الطاقة في السبعينات حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من 1974 إلى 1976، فكان الصندوق يقترض من البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده.

د. **تسهيل الصندوق الممدد:** أنشئ تسهيل الصندوق الممدد في عام 1974 بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلي في اقتصاداتهم مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ثلاث سنوات، مع إمكانية تمديدتها لسنة رابعة. وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 هو أول اتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل.

هـ. **الاتفاقات الجديدة للإقراض:** واجهت المكسيك في الفترة 1994-1995 أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف. ودعماً لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17.8 بليون دولار أمريكي. وحداً ذلك بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض (NAB) لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

(2)- موقع صندوق النقد الدولي، ماهو صندوق النقد الدولي؟، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#highlights> (17-03-2016)

و. تسهيل الاحتياطي التكميلي: خلال الأزمة المالية الآسيوية ي الفترة 1997-1998، قدم الصندوق قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية- وصل مجموعها إلى 36 بليون دولار أمريكي- إلى إندونيسيا وكوريا وتايلند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطي التكميلي (Supplemental Reserve Facility) في عام 1997 خصيصاً لمساعدة البلدان في مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

ز. خطوط الائتمان الطارئ: أنشأ صندوق النقد الدولي أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي خطوط الائتمان الطارئ (Contingent Credit Lines) وهي تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتاح للبلدان التي تطبق سياسات اقتصادية قوية.

2. مراجعة الحصص: تتناول المراجعات العامة للصندوق قضيتين رئيسيتين هما حجم الزيادة الكلية وتوزيع هذه الزيادة على البلدان الأعضاء، وتسمح هذه المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الأعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي.

وتتم مراجعة الحصص بشكل دوري منتظم (عادة خمس سنوات)، وإلى غاية ديسمبر 2010، تمت مراجعة الحصص 14 مرة، وكانت آخر زيادة مقترحة في الحصص سنة 1998، حيث تمت زيادة الحصص بنسبة 45% مقارنة بـ 50% سنة 1990، وقد كانت هذه الزيادة كرد على تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا 1997⁽¹⁾.

3. إصلاحات أخرى: بالإضافة إلى إصلاح آليات التمويل، عمل صندوق النقد الدولي على ما يلي⁽²⁾:

■ بدأ خبراء الصندوق في عام 1999، وبالتعاون مع حكومات البلدان الأعضاء، في إعداد تقارير قطرية تجريبية حول موضوع مراعاة البلدان للمعايير والمواثيق، مع التركيز أساساً على المجالات التشغيلية التي تهم الصندوق بشكل مباشر؛

■ استحدث صندوق النقد الدولي في أعقاب الأزمة المكسيكية معياراً خاصاً لنشر البيانات (Sdds) لإرشاد البلدان القادرة على دخول أسواق رأس المال الدولية والأخرى التي قد تسعى لدخولها في نشر البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور، وتوافق البلدان المشتركة في هذا النظام على نشر البيانات المالية والاقتصادية الوطنية المفصلة، وفي عام 1997 أنشأ نظام آخر للدول التي لم تسمح لها ظروفها بالاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات؛

(1)- موقع صندوق النقد الدولي، حصص عضوية الصندوق، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm> (24-12-2016)

(2)- موقع صندوق النقد الدولي، ماهو صندوق النقد الدولي؟، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#highlights> (24-12-2016)

- العمل على زيادة حجم المعلومات التي ينشرها الصندوق عن أنشطته وسياساته وأنشطة وسياسات البلدان الأعضاء، كما تعززت قواعد مساءلة صندوق النقد الدولي أمام حكوماته الأعضاء والجمهور العريض عن طريق التقييمات الخارجية التي يقوم بها خبراء من خارج الصندوق لسياساته وأنشطته؛
- العمل على تبسيط والحد من الشرطية في برامج الإصلاح والتكيف؛
- إطلاق برنامج تقييم القطاع المالي رفقة البنك الدولي والذي يعتبر كوسيلة لتوفير للدول الأعضاء تقييم شامل للأنظمة المالية لتنبه السلطات الوطنية إلى نقاط الضعف في القطاع المالي ومساعدتهم في تصميم تدابير للحد من الضعف، كما يحدد البرنامج احتياجات التنمية في القطاع المالي، التطورات القطاعية والمخاطر ونقاط الضعف باستخدام مجموعة من مؤشرات السلامة المالية واختبارات التحمل المالية الكلية واعتباراً من مارس 2008 كانت قد أعدت تقارير برنامج تقييم النظام المالي على 110 بلد⁽¹⁾؛
- استحداث خارطة يحاول من خلالها التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها، كما أن الصندوق أصبح يصدر تقريراً دورياً مرتين في السنة يحاول من خلاله رصد الإضطرابات المالية لاحتوائها والحد من انتشارها⁽²⁾.

ثانياً: إصلاح البنك الدولي

مقارنة بالحركية التي عرفها صندوق النقد الدولي، فإن البنك الدولي لم يخضع إلى إصلاحات واضحة وقد تركزت في الأغلب في إصلاح الأصوات.

- كان عدد الأصوات الأساسية الثابتة يقدر بـ 250 لكل عضو، كما هو منصوص عليه في بنود البنك وفي عام 1979 دعت جميع البلدان الأعضاء إلى زيادة مساهماتهم، حيث تمتلك كل دولة عضو 250 صوت أساسي بالإضافة إلى صوت إضافي عن كل سهم مملوك في رأس مال البنك، كما اتخذ قرار بالمحافظة على وزن الأصوات الأساسية من إجمالي الأصوات بأن لا يقل عن 5.55% من إجمالي الأصوات. ومع مرور الوقت، تآكلت حصة الأصوات الأساسية في حصة الأصوات إلى 2.8% مقارنة بالمستوى الأولي الذي كان أكثر من 10% عندما انشئت مؤسسات بريتن وودز، قد نتج هذا التراجع في نصيب الأصوات الأساسية نتيجة الزيادة الانتقائية لرأس المال، وقد تمت الزيادة الانتقائية لرأس مال البنك ست مرات منذ نشأة البنك وبالتحديد سنة 1966، 1970، 1977، 1984، 1995، 1998؛

- عملية إصلاح الأصوات تعود الى اتفاق مونتيري في مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري في 22 مارس 2002، إلا أن التقدم في المداولات بشأن هذا الإصلاح بقي متواضعاً، إلا أن الأزمة

(1)- Masahiro Kawai, Op.Cit, P: 12.

(2)- أحمد مهدي بلوافي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

المالية العالمية رفعت الحاجة الملحة للإصلاح، كما أن انشاء مجموعة العشرين أعطى زخماً أعلى لعملية إصلاح الأصوات؛

■ في عام 2007، كان هناك أكثر بكثير التركيز على القوة التصويتية، ولكن الخلافات لا تزال كبيرة لذا اقترح التعديل على مرحلتين، في المرحلة الأولى يجري زيادة متواضعة للأصوات الأساسية لجميع البلدان الأعضاء، لتعزيز أصوات أفقر البلدان، في حين تم تأجيل إعادة تكييف كبيرة للقوة التصويتية إلى واقع الاقتصاد العالمي إلى مرحلة ثانية؛

■ في أكتوبر 2008، تم الانتهاء من المرحلة الأولى من عملية إصلاح التصويت، وهناك ثلاثة خيارات طرحت لزيادة الأصوات الأساسية كنسبة من مجموع الأصوات: مضاعفة الأصوات الأساسية (5.5%) ثلاثة أضعاف منها (8.1%)، أو إعادتها إلى المستوى الأصلي 10.78% الذي كانت عليه عند إنشاء البنك الدولي، وفي الأخير تم الاتفاق على مضاعفة الأصوات⁽¹⁾.

المرحلة الثانية من الإصلاحات استكملت خلال سنة 2010، والتي من خلالها وافقت البلدان المساهمة على زيادة رأسمال المجموعة بأكثر من 86 مليار دولار، ومنح البلدان النامية المزيد من النفوذ كما أقرت استراتيجية جديدة خاصة بمرحلة ما بعد الأزمة، وحزمة من الإصلاحات الشاملة لجعل البنك أكثر سرعة ومرونة وخضوعاً للمساءلة⁽²⁾ - سيتم التطرق لهذه الإصلاحات بالتفصيل في الفصل الرابع -.

المطلب الثالث: تعزيز شفافية المعلومات ووضع المعايير والقوانين الدولية

يعتبر تعزيز شفافية المعلومات ووضع المعايير والقوانين الدولية من النقاط الهامة التي حظيت بمكانة بارزة في مناقشات إصلاح النظام المالي العالمي.

أولاً: تعزيز شفافية المعلومات

معايير نشر المعلومات تمكن من تعزيز توافر إحصاءات آنية وشاملة، وبالتالي الإسهام في تصميم سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وقد اتخذ صندوق النقد الدولي عدة خطوات للمساعدة على تعزيز شفافية المعلومات والانفتاح - بما في ذلك إنشاء وتعزيز معايير لنشر البيانات تساعد واضعي السياسات لدولة عضو على منع الأزمات في المستقبل ويقلل من تلك التي تحدث.

وقد عمل صندوق النقد الدولي على وضع معايير نشر البيانات، هذه الأخيرة تتكون من مستويين معيار نشر البيانات الخاص (SDDS) والنظام العام لنشر البيانات (GDDS)، وقد تم تأسيس المعيار الخاص عام 1996

(1) - Jakob Vestergaard, (2011): *The World Bank And The Emerging World Order – Adjusting to Multipolarity At The Second Decadal Point*, DIIS Report, N°. 05, Copenhagen, PP: 14-15.

(2) - دافيد تايس، البنك الدولي يمنح البلدان النامية مزيداً من النفوذ، مقال متوفر على الرابط:

لتوجيه الراغبين في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، في حين تم تأسيس النظام العام في عام 1997 لمساعدة البلدان على توفير المزيد من البيانات الموثوقة، ويعتبر الالتزام بهذين المعيارين طوعي، ولكن بمجرد إشراك أحد البلدان في المعيار الخاص فإن مراعاة المعيار يصبح إلزاميا كما يجب على الدول أيضا أن توافق على نشر معلومات عن سياساتها على الموقع الخارجي لصندوق النقد الدولي، وإنشاء موقع على شبكة الانترنت التي تحتوي على البيانات الفعلية، وتسمى صفحة إحصائيات الوطنية، التي يرتبط بها DSBB وحسب الصندوق فإن ما يقرب 81% من أعضائه تشارك في مبادرات البيانات الجديدة.

وعلى الرغم من تزايد حجم المعلومات التي يتم توفيرها للجمهور، إلا أن هذا لم يمنع من تراكم الضعف والمخاطر النظامية داخل البلد مع إقبال المستثمرين على إهمال هذه المعلومات في أوقات الوفرة كما أن شفافية المعلومات ليست حلا سحريا، ولكن توافر البيانات والمعلومات تعطي المستثمرين القدرة على دمجها في عملية صنع القرار كما أنها تفيد بشكل واضح في توجيه الأسواق المضطربة نحو الأساسيات الاقتصادية⁽¹⁾.

ثانيا: وضع المعايير والقوانين

ركز المجتمع الدولي على أهمية وجود مجموعة من المعايير والقوانين المعترف بها دوليا للأفضل الممارسات في مجال السياسات، وفي المجالات التي تعود بالنفع مباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية، وفي أداء الأسواق المالية.

وقد أنشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية والمنظمة الدولية IOSCO وبنك التسويات الدولية معايير دولية في 12 منطقة، والتي تصنف على نطاق واسع إلى ثلاثة مجموعات هي: شفافية الاقتصاد الكلي، التنظيم والإشراف على القطاع المالي، وسلامة السوق المالية. وتشمل معايير شفافية سياسة الاقتصاد الكلي: نشر البيانات، الشفافية المالية، شفافية السياسات النقدية والمالية، أما معايير التنظيم المالي والإشراف تغطي خمسة مجالات هي: الرقابة المصرفية، الأوراق المالية التأمين، نظم المدفوعات، مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، في حين تشمل معايير سلامة السوق المالية حوكمة الشركات والمحاسبة والتدقيق، الإعسار وحقوق الدائنين.

بناء على طلب من الدولة العضو، يتم تقييم مراعاة هذا البلد تطبيق المعايير في كل مجال من المجالات 12 من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتلخص نتائج هذه التقييمات في تقرير عن مراعاة المعايير والقوانين (ROSCS)، نشر هذه التقييمات من قبل الدول الأعضاء طوعي، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تشجع نشرها.

اعتبارا من شهر فبراير 2008، كان ما يقرب من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء البالغ عددها 185 دولة أكملت واحدة أو أكثر من وحدات ROSC، منها 76 قد تم نشره⁽²⁾.

(1) - Masahiro kawai, Op.Cit, PP: 11-12.

(2) - Idem.

المبحث الرابع: إندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 والدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي

غالبا ما يتم التطرق إلى الأزمة المالية العالمية على أنها أزمة رهن عقاري انطلقت من الأسواق المالية الأمريكية، إلا أن هذه الأزمة بدأت منذ السبعينيات والأزمة المالية العالمية ما هي إلا الذروة التي وصلت إليها الإختلالات في النظام المالي العالمي.

المطلب الأول: انفجار الأزمة المالية العالمية وتطورها

تعتبر الأزمة المالية العالمية أشد أزمة عرفها الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير، حيث تميزت بشدتها واتساع رقعتها.

أولا: بداية الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في صيف 2007 كانت نتيجة عدم قدرة البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية على استرداد الديون العقارية والمعروفة بالقروض العقارية من الدرجة الثانية ، هذه الأزمة التي آثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي كانت بدايتها أزمة رهون عقارية كان بالإمكان التحكم فيها، إلا أنها تحولت إلى أزمة مالية خانقة ثم إلى أزمة اقتصادية مست جميع دول العالم بدون استثناء بسرعة كبيرة عن طريق الأسواق المالية العالمية نظرا للتكامل الاقتصادي الكبير الذي تعرفه هذه الأسواق على خلاف الأزمات المالية السابقة التي كانت مصدرها الدول الناشئة.

بدأت بوادر الأزمة تظهر بداية من سنة 2002، نظرا للسياسة المتبعة من قبل الحكومة الأمريكية التي تقضي بحق كل مواطن أمريكي في تملك مسكن، واتخذت من تخفيض معدلات الفائدة طريقا لذلك بالشكل الذي أدى إلى قيام البنوك بزيادة نشاط الإقراض وذلك بمساهمات أولية ضعيفة وبآجال طويلة تصل إلى 45 سنة وبذلك بدأت أسعار العقار في التزايد نظرا لارتفاع الطلب عليه.

ساهمت هذه العوامل بالكثير من البنوك التماذي في تقديم القروض لتمويل شراء العقارات بغض النظر عن ملاعهم المالية والشروط التي يجب الأخذ بها عند منح القروض، والأكثر من ذلك لجأت البنوك إلى شركات التأمين لتغطية مخاطر التسديد، وبالتالي عندما عجز المستفيدون عن تسديد مستحقاتهم ابتداء من 2006 نظرا لارتفاع الكبير في معدلات الفائدة، انتقلت الأزمة إلى قطاع التأمينات إضافة إلى القطاع المالي والمصرفي، ومن تم انتقلت إلى النظام المالي العالمي بأسره بدعم من العلاقات التشابكية بين مختلف مكونات هذا النظام.

وعموما فقد مرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاث مراحل مترابطة، فتم تقديم القروض مقابل رهن العقار في ذمة المشتري، ونظرا لسهولة وتوسع عمليات منح القروض فقد قام المقترضون بإعادة رهن عقاراتهم بقيم أكثر من قيمتها الحقيقية، بعدها وفي مرحلة لاحقة قامت المؤسسات المانحة للقروض ببيع القروض، على شكل سندات إلى شركات التوريق Securitization، هذه الأخيرة أعطتها قيمة إسمية وعرضتها للبيع، بعد تقديم مؤسسات ووكالات التصنيف الائتماني نصائح حول درجة أمانها العالية، وبيعت للمستثمرين أفرادا ومؤسسات وبأسعار أكبر من قيمتها وتم تداولها في الأسواق المالية ليتم في آخر مرحلة استصدار مشتقات مالية للمضاربة على الفروقات في أسعار تلك السندات، وتم تداولها بشكل منفصل عن السندات إلى أن وصل حجم الديون المراهن عليها 62 تريليون دولار مع أواخر 2007 في حين أن حجمها الحقيقي - ديون الرهن العقاري - لا تتجاوز 10,5 تريليون دولار.

وبسبب تشبع السوق العقاري بالعرض وانخفاض الطلب عليها، انخفضت أسعار العقارات تاليا، تزامنا مع عجز المقترضين عن سداد الديون وخدماتها، فزاد ذلك من عرض العقارات في السوق، وتزايدت حدة التهاوي في أسعارها مع بدايات سنة 2007، حيث قدر عدد المنازل المعروضة للبيع حوالي ثلاثة ملايين منزل مع منتصف سنة 2007، فضلا عن افلاسات عديدة للمصارف ووكالات الإقراض العقاري وتم تسريح ما يزيد عن 10 آلاف موظف فيه، أي حوالي خمس الموظفين في سعيه لمواجهة خسائر قدرت بـ 1,2 مليار دولار، وقد أدى العجز عن السداد سالف الذكر أو ما يسمى انفجار فقاعة العقارات إلى ظهور شح كبير في السيولة في الأسواق المالية والمعاملات البنكية والمصرفية وانخفضت مستويات الائتمان خاصة بعد إفلاس مؤسسات عامة وعريقة تقوم بمهمة تأمين القروض العقارية مثل Freddie Mac وFannie Mae⁽¹⁾.

ثانيا: أسباب الأزمة المالية العالمية

1. الأزمة المالية العالمية في مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي

يعتبر kapstein⁽²⁾ من أهم من تحدث عن الأزمة المالية العالمية 2008، وفسر أسباب حدوثها حتى قبل وقوعها، حيث تساءل عن دور التوريق المصرفي في خلق مشاكل في النظام المالي العالمي، وكان هذا سنة 2006 في مقال له عاين فيه ما يسمى -بيئة الخطر المالي المعاصرة-، فناقش دور المشتقات المالية في خلق المخاطر والتي تجعل من الوظيفة الرقابية أمرا صعبا، في حين تسل انتقال الأخطار إلى المؤسسات الأخرى وحسبه فإن تزايد أعداد البنوك والمؤسسات المالية من شأنه أن يؤكد مخاطر جديدة نتيجة البتر المتزايد للعلاقة

(1) - سميح مسعود، (2010): الأزمة المالية العالمية: نهاية الليبرالية المتوحشة، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، ص ص: 35-42.

(2) -Kapstein E, (2006) : **Architects of Stability ?**, in : c Borio, G Toniolo, P Clement, **Past and Future of Central Bank Cooperation**, Cambridge Univ Press, Cambridge, Uk, P: 148.

بين الممارسين والمراقبين، وبذلك فقد حذر من إمكانية حدوث أزمة مستقبلية تؤدي إلى فقدان تريليونات دولار المؤسسات المالية بسبب الارتباطات والعقود المالية الموجودة، والتي ستصل إلى الأسواق والشركات وحتى إلى المدخرات العائلية، وتتنبأ بأن هذه الأزمة ستحتاج إلى خطط إنقاذ واسعة مدعومة من السلطات التشريعية وتشجع السياسيين المحليين ليصبحوا أكثر اهتماماً بالقضايا التنظيمية أكثر مما كانوا قبلها⁽¹⁾.

وتعد **سوزان سترونج** إحدى أهم المختصين في الاقتصاد السياسي الدولي للمال، حيث تنبأت بجزء من حكاية الأزمة في كتابها الأخير لعام 1998⁽²⁾، حيث حذرت من وقوع أزمة خطيرة، بسبب خروج الأسواق المالية وباستمرار عن سلطة المراقبين والمنظمين، ونبهت إلى الخطورة التي يطرحها ايكال وظائف التنظيم والرقابة على الأسواق العالمية إلى الفاعل الخاص دولياً، مع زيادة معدلات المعاملات والتداولات المالية خارج البورصات الأساسية في الأسواق، وقد اتفقت هنا مع وجهة نظر **Underhill**⁽³⁾ الذي يعد من أكثر منتقدي التنظيم الذاتي في المقاييس والضوابط وآليات الرقابة الدولية، وهذا بسبب التحيزات الذاتية للفاعلين الخواص (مثل الوكالات والمؤسسات المالية) ونزاعات المصالح.

كما تحدثت **Best**⁽⁴⁾ عن خطورة تزايد حجم المشتقات المالية والروابط التي تخلقها عبر الأسواق وانتقدت التوجه العالمي نحو خصخصة الخطر، ودعت إلى الضبط والرقابة المشتركة للسوق، وهو الأمر الذي اتفق معها فيه كل من **Bryam** و **Rafferty**، في كتاب لهما عن خطورة المشتقات المالية، ودورها في جعل العالم أكثر اختراقاً من قبل الأزمات المالية من جهة، وجعل الأزمات ذاتها أقوى وأكثر تأثيراً، وأكثر من ذلك فقد حذر دارسي الاقتصاد السياسي الدولي من الأهمية التي حظيت بها عمليات التوريق المصرفي واتجاهاتها، في قطاع العقارات والإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية ما قبل الأزمة، كما دعى هؤلاء إلى ضرورة فتح العلب للمال العالمي، ودعوا للتركيز ليس فقط على الاقتصاد الكلي ومخرجاته وإنما أيضاً على الممارسات والمنتجات الخاصة، المؤسسات والقواعد والأفكار والثقافات التي تشكل الأسواق المالية العالمية.

ويعتبر أهم تفسير مشترك بين دارسي الاقتصاد السياسي الدولي بمثابة وضع ساد في فترة ما قبل الأزمة حيث طغت قوة المصالح المالية الخاصة على المستويين القومي والدولي، وبرهن الدارسين على تأثير الدافع الخاص على المستوى القومي، خاصة منذ انفجار الأزمة ووزنه المتزايد، كما لاحظوا الدور الكبير الذي كانت

(1)- Eric helbiner, (2011): **Understanding The 2007-2008 Global Financial Crisis – Lessons For Schoolars of International Political Economy**, Annual Review Of Political Science, Vol.14, Canada, P: 733.

(2)- susan strange, (1998) : **Mad Money : When Markets Outgrow Governments**, Univ Mich Press, Ann Arbor P :212.

(3)- Underhill G, (1995) : **Keeping Governments out of Politics**, Revue of International Studie, vol.21, N.3, PP : 251-278.

(4)- Best J, (2005) : **The Limits of Transparency**, Cornell Univ Press, Ithaca, Newyork, P: 219.

ولا زالت تلعبه جماعات المصالح واللوبيات في عملية صنع القرار الدولي، وفسروا هذا الأسر لسياسة التنظيم الدولي من قبل هذه الكيانات بالطبيعة التعقيدية للعالم في مجمله والقطاع المالي تحديدا⁽¹⁾.

2. الآليات المولدة للأزمة المالية العالمية: تتضمن العوامل الأساسية المسببة للأزمة المالية العالمية من خلال التطرق لثلاث قضايا أساسية هي: تأثيرات وضع الهيمنة الأمريكية، أعباء الهيمنة على المهيم، وأخيرا العقيدة أو الأيديولوجية النيوليبرالية التي غزت العالم.

أ. تأثيرات وضع الهيمنة الأمريكية: حيث أن الهيمنة التي يحظى بها الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للاقتصاد العالمي جعلت منه المحدد الأساسي لوضع الاقتصاد العالمي، نظرا للطبيعية الاعتمادية للاقتصاد العالمي في عصر العولمة، وإذا أردنا إبراز دور وضع الهيمنة الأمريكية خاصة في مجال الاقتصاد في توليد وتحفيز انفجار الأزمة المالية العالمية، فإن هذا سيكون عبر قنوات وآليات تأثير الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي وتعتبر التجارة الدولية والدولار أبرز قنوات التأثير الأمريكي اقتصاديا في العالم وآلية انتشار الأزمات، حيث أن الركود الاقتصادي للولايات المتحدة تؤدي إلى تراجع الاستهلاك الأمريكي، وبالتالي تراجع الواردات مع ارتفاع معدلات البطالة وتصديرها خارجيا على اعتبار أن السوق الأمريكية أكبر سوق استهلاكية عالميا.

ب. أعباء الهيمنة الأمريكية: حيث عانت الهيمنة الأمريكية من مشاكل اقتصادية منذ أواخر السبعينات (1976-1979)، هذه المشاكل انتقصت من جاذبية نمطي الإنتاج والاستهلاك الأمريكيين، وتبعاً لهذا تراجعت القدرة والقابلية الأمريكيين على التحرك والانتشار عالميا بسرعة وفعالية.

وانتقل دور المهيم من تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي إلى خلق الإختلالات في النظام المالي العالمي.

ج. صعود العقيدة النيوليبرالية وتأثيراتها: حيث أن صعود هذا التيار وتأثر السياسيين وصانعي القرار كان له أثر كبير ووزن واضح في القيادة إلى الأزمة محل الدراسة، حيث بدأ هذا التيار في الثمانينات خاصة في كل من الولايات المتحدة مع إدارة ريغان، وبريطانيا مع رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر اللذان شنا موجة من عمليات الخصخصة وسياسات واسعة لتحرير الأسواق وحركة البضائع والأموال والخدمات حيث دعوا إلى النقشف الحكومي لتخفيف التضخم وجذب الاستثمارات مع التزام شبه المطلق باقتصاد السوق داخليا وخارجيا.

وقد أفرزت تطبيقات الليبرالية الجديدة عالميا جملة من التغيرات، تتمثل أساسا في إلغاء القوانين التي كانت مع دولة الرفاه الكينزية تحمي من تقلبات أسواق المال من خلال ما سمي "بقانون تحديث الخدمات

(1)- Ibid, PP: 73-75.

المالية"، والذي ألغى الرقابة الحكومية بكل أشكالها على أسواق المال والمعاملات المالية، رغم أنها كانت لها الفضل في "السنوات المجيدة" وتركت بذلك الوظيفة الرقابية والتنظيمية لقوى السوق - الخواص-، وألغيت كل القوانين والسياسات التي اعتمدت من قبل **روزفلت** سنة 1933 مع برنامج العهد الجديد للخروج من أزمة الكساد العظيم، مثل قانون ضبط النشاط للحد من احتكارات الشركات الكبرى سنة 1933 الذي ألقى عام 1969، وقانون عام 1999 الذي ألغى قانون محاربة الفساد والتلاعب المالي لعام 1933 والذي سمي بـ Glass-Steagall Act عبر إقرار الفصل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والذي يعتبر ما نص عليه من أهم العوامل المفجرة للأزمة المالية العالمية 2008، حيث نص على ضرورة التزام البنوك التجارية بمنح القروض واستقبال الودائع لا أكثر، بينما تلتزم البنوك الاستثمارية باستصدار الأوراق المالية هذا من جهة، ونص من جهة أخرى على ضرورة الحرص على عدم استيلاء رأس المال المالي أو الاقتصاد المالي النقدي على الاقتصاد، أو رجحان كفة الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، والواقع يقول بأن هذا ما حدث تحديدا في سنة 2008 وقبلها منذ إلغاء القانون.

3. العوامل المفجرة للأزمة المالية العالمية 2008: وتشمل العوامل التالية:

أ. **دور الحوافز:** حيث أن السياسة القرضية المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقول بواقع سهولة الاقتراض، فتم تقديم شروط متاحة للجميع من قبل المؤسسات المالية ومصارف القروض العقارية، وحتى بضمانات غير كافية فكانت النتيجة قروض عالية المخاطر، لأن ضمان استرجاع القرض الذي يكون عقارا لا يغطي القيمة المتبقية للدين، وهذا في سعي المؤسسات والبنوك التجارية والمصارف لكسب الزبائن أكبر وبالتالي عقارات أكثر.

ب. **سياسة معدل الفائدة الأمريكية:** أدى إبقاء البنك المركزي الأمريكي لأسعار الفائدة في مستوى منخفض جدا، ولمدة دامت ما بين 2001-2004 إلى تنامي الميل نحو قروض الرهن العقاري، وهو ما خلق فقاعة أسعار المنازل من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدت مستويات سعر الفائدة المنخفضة إلى تراجع الميل للإدخار، ما حال دون تمويل مشاريع البنى التحتية ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. **تحرير التجارة:** ينادي بهذه المقاربة نقاد الليبرالية الجديدة، عبر التركيز على دور سياسات التحرير في القطاع المالي، وتعتبر أهم مرحلة في عملية التحرير هي التخلي عن أسعار الصرف الثابتة عام 1973 لصالح تعويم أسعار الصرف، وقد دعمت عملية التحرير للبرلة المالية مع وصول Ronald Rigan إلى السلطة عام 1980.

د. زيادة رأس المال المالي: حيث يعتبر تزايد وتعاضم رأس المال خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إحدى المقاربات المفسرة للأزمة المالية، على اعتبار أن التسابق المستمر لتحصيل أكبر عائد ممكن في رأس المال أدى إلى تراكم للعوائد لدى القطاعات ضيقة جدا من السكان، ونتيجة الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع الأمريكي فقد تم اللجوء إلى الاستدانة أو ما يسمى القروض الأسرية وأصبح بذلك الاقتصاد الأمريكي ومجمل النمو الاقتصادي يعتمد القروض خاصة الأسرية.

هـ. فشل النخبة المالية: على الرغم من أن أغلب الدراسات التي تناولت الأزمة المالية العالمية تهمل دور النخبة المالية في حدوث الأزمة المالية العالمية، إلا أن دورها رئيسي في حدوثها، حيث يعتبر الفشل الذي عرفه النظام المالي نتيجة للقرارات التي اتخذتها النخبة المالية، حيث انتهكت هذه الأطراف جميع مبادئ المسؤولية الاجتماعية والاخلاقية في السعي لتحقيق مكاسبها الشخصية على حساب المجتمع ككل، وقد ساعدت العلاقة المتداخلة بين القطاع المالي والسياسة داخل الولايات المتحدة في هذا، حيث أصبحت العلاقة ما بين السلطة السياسية في الولايات المتحدة وأسواق المال والأعمال في وول ستريت قوية جدا بحيث أصبح العديد من رجال الأعمال يتبنون مناصب سياسية، ونتيجة لهذه العلاقة فإن القرار أصبح متحيزا لصالح رجال المال والمضاربين ووفرت غطاء سياسي لهيمنة رجال الأعمال على صناعة القرار⁽¹⁾.

هـ. الاختلالات العالمية: ترى هذه المقاربة بأن سبب الأزمة ليست الولايات المتحدة الأمريكية وليست السياسات الأمريكية وإنما هو الدول النامية خاصة الآسيوية المصدرة ذات الحسابات الجارية بفوائض كبيرة، أيدت هذه المقاربة الأوساط الرسمية الأمريكية وترى بأن الإفراط في المدخرات العالمية يدفع إلى تدفقات كبيرة لرأس المال نحو الولايات المتحدة، وهذا ما ساهم في خلق فقاعة الأسعار كما حدث سنة 2000، وهنا يشمل الحديث الرساميل اليابانية الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحتى أوروبية ولكن بخاصة الجنوب والجنوب شرق آسيوية والصينية تحديدا.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي

تبرز تداعيات الأزمة المالية 2008 في مجموعة من المؤشرات الخطرة التي هددت الاقتصاد الأمريكي والعالمي والتي يمكن إيجازها ضمن النقاط التالية:

أولاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد الأمريكي

نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية نقطة انطلاق الأزمة المالية العالمية 2008، فقد تأثرت بشكل كبير وبرز ذلك من خلال النقاط التالية⁽²⁾:

(1) - بلقاسم العباس، (2011): تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية و النامية، مجلة جسور التنمية، العدد المائة واثنان، السنة العاشرة، المعهد العربي للتخطيط والتنمية، الكويت، ص: 5

(2) - محمد عبد الحميد عطية، (2010): الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص: 254-261.

■ دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود حيث تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 2,7% سنة 2007 إلى 0,6% في سنة 2008، ثم إلى -3,4% في سنة 2009، ويعكس هذا الركود انخفاضا في القوة الاستهلاكية وإنفاق الشركات والنشاط الإسكاني نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع وتضييق البنوك على منح القروض؛

■ ارتفاع عجز الموازنة العامة، حيث حققت عجزا قياسيا بلغ 700 مليار دولار سنة 2008، مقابل 230 مليار دولار سنة 2002، كما إرتفع العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 85 مليار دولار سنة 2008، في حين ارتفعت معدلات البطالة من 5,5% سنة 2008 إلى 8,9% سنة 2009 وإلى 9,7% سنة 2010 حيث فقدت الولايات المتحدة الأمريكية 2,6 مليون وظيفة منذ اندلاع الأزمة؛

■ تراجع أغلب القطاعات الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا قطاع صناعة السيارات؛

■ تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث انخفضت بحوالي 50% وهذا بسبب ارتفاع أسعار صرف العملات الأخرى مقابل الدولار، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني كما وصل الأورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور الأورو، وهو ما أدى إلى تزايد التحول عن التعامل بالدولار سواء من قبل الأفراد أو الدول؛

■ انهيار العديد من المصارف والمؤسسات المالية الكبرى حيث انهيار 20 بنكا في أمريكا خلال الربع الأخير من 2008، و140 بنكا في سنة 2009، و 30 بنكا حتى منتصف مارس 2010، ومن بين هذه المؤسسات فاني ماي، فريدي ماك وليمان برادرز، كما تأثرت بورصات الولايات المتحدة الأمريكية بالأزمة المالية العالمية حيث خسر مؤشر داو جونز أكثر من 37% من قيمته خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008.

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

لقد اختلفت درجات تؤثر اقتصاديات دول العالم بالأزمة المالية العالمية باختلاف درجة ارتباطها بالاقتصاد الأمريكي ودرجة انفتاحها، ولكن تبرز تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي في النقاط التالية:

■ تأثرت الأسواق المالية للدول المتقدمة بشكل كبير، حيث خسر مؤشر CAC 40 حوالي 43% من قيمته خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2008، في حين خسر مؤشر نيكاي 50% من قيمته كما خسرت بورصة هونغ كونغ 55% من قيمتها، أما بورصتي البرازيل ومومباي فقد خسرتا على التوالي 51% و 52% من قيمتهما، في حين كانت درجة تأثر الأسواق المالية الناشئة بالأزمة منخفضة نوعا ما⁽¹⁾؛

⁽¹⁾-Marc Montoussé, (2010): 100 Fiches Pour Comprendre La Bourse et Les Marchés Financiers, Bréal Editions Paris, P: 187.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت بـ 24% على المستوى العالمي بين 2007 و 2008 وتعتبر دول أوروبا الغربية أكثر من سجل تراجعاً بـ 32,7% سنة 2008، في حين حققت بعض الدول النامية والناشئة تزايداً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 3,6%⁽¹⁾؛
- انخفاض الناتج المحلي الخام العالمي بـ 0,6% في سنة 2009 وخصوصاً في الدول المتقدمة -3,2% في حين أن النمو في الدول النامية ورغم تباطؤه إلا أنه بقي إيجابياً +2,4%، كما أدت الأزمة إلى زيادة بـ 20 مليون بطل في العالم في سنة 2009، وتزايداً بـ 100 مليون شخص يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم⁽²⁾؛
- تراجع حجم التجارة الدولية بـ 9% سنة 2009، حيث تراجع حجم المبادلات التجارية للدول المتقدمة بـ 10%، في حين أن الدول النامية فقد عرفت مبادلاتها التجارية زيادة تتراوح ما بين +2 و +3، ويرجع هذا التراجع في حجم التجارة الدولية بالأساس إلى تراجع الطلب العالمي الذي أثر على جميع القطاعات الإنتاجية⁽³⁾.

المطلب الثالث: الإطار العام للدعوة لإصلاح النظام المالي العالمي

على الرغم من كون الدعوة لإصلاح النظام المالي العالمي ليست بال حديثة إلا أن الأزمة المالية العالمية وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي أعادت فكرة إصلاح النظام المالي العالمي للواجهة.

أولاً: دوافع الدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي

أعطت الأزمة المالية العالمية 2008 دفعة جديدة للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي، ثمة توافق في الآراء بشأن ضرورة الإستمرار في إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتحديثها بهدف تمكينها على نحو أفضل من التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الراهنة وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، وكذلك بهدف إعدادها بصورة أفضل لتعزيز الأدوار التي تقوم بها حالياً والمتمثلة في الرصد والرقابة، تقديم المساعدة الفنية، والتنسيق من أجل تجنب الأزمات المماثلة في المستقبل.

كشفت الأزمة المالية 2008 عن كثير من أوجه النقص في عمليات فرض الضوابط المالية والإشراف المالي على الصعيدين الوطني والدولي، مما يعني أن هناك حاجة ماسة إلى توسيع نطاق هذه العمليات وزيادة كفاءتها فيما يخص جميع المراكز والوكالات والجهات الفاعلة المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المالية ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية والصناديق التحوطية، فكل مؤسسة من المؤسسات المعنية لا بد وأن تخضع لقدر كاف ومناسب من الرقابة والضبط، كما ينبغي لكل بلد من البلدان أن يعمل على ضبط أسواقه ومؤسساته

(1)- Bost Francois et Al, (2009): *Images Economiques Du Monde*, Armand Colin, Paris, P: 41.

(2)- Montoussé Marc, Op.Cit, P: 189.

(3)- Bost Francois et Al, Op.Cit, P: 43

ووكالاته المالية على نحو ملائم بما يتفق وأولوياته الإنمائية وظروفه والتزاماته وتعهداته الدولية، مع التشديد على أهمية الالتزام السياسي وبناء القدرات من أجل كفالة التنفيذ الكامل لما يتخذ من تدابير⁽¹⁾.

ثبت بما لا يقبل الشك أن النظام النقدي الدولي (صندوق النقد الدولي أساساً) لم يعد قادراً على تحقيق أهدافه التي رسمها مؤسسه وهي تأمين التوازن في الميزان الجاري للدول الأعضاء، وتسهيل عمليات التصحيح الهادئ والسلس عندما يكون حجم الخلل أساسياً ومستمرًا، إن صندوق النقد الدولي يعمل في رحاب اقتصاد دولي أصبح أكثر تعقيداً مما كان عليه يوم تأسيسه، كما ارتفع حجم التجارة الدولية عدة أضعاف، ولم تعد الموانع قائمة أمام حرية وسهولة انتقال الأموال التي زاد حجمها وزادت سرعة انتقالها بين المراكز المالية بشكل كبير ومذهل، الأمر الذي كشف القصور الواضح في حجم السيولة الدولية المتوافرة لدى الصندوق.

وهكذا يمكن القول أن النظام النقدي والمالي الحالي يشكو عطلاً شبه كامل ودائم، كما أنه يساعد على قيام واستمرار نظام المدفوعات دولي غير ثابت وغير متوازن وغير مستقر، لأن الصندوق يقف عاجزاً أمام القوى الاقتصادية الدولية⁽²⁾.

ثانياً: أهداف ومستويات وشروط فعالية إصلاح النظام المالي العالمي

تعتبر عملية إصلاح النظام المالي العالمي عملية معقدة جداً بالنظر إلى تعدد مستويات الإصلاح المطلوبة والتكاليف التي يمكن أن تنتج عن إصلاحه.

1. أهداف برنامج إصلاح النظام المالي العالمي: الهدف الرئيسي لبرنامج إصلاح النظام المالي العالمي هو جعل هذا النظام المالي أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات من خلال زيادة شفافية الأنشطة وإدارة المخاطر على نحو أكثر ملائمة، ويتطلب استقرار النظام تعزيز استعداد المؤسسات والأسواق، وتوفير الحماية للمستهلكين ودافعي الضرائب نظراً لأنه ليس من العدل أن يتم حل المؤسسات الفاشلة على أموال دافعي الضرائب في عمليات الإنقاذ المالي، ومن المتوقع أن يؤدي النظام المالي الأكثر أماناً إلى تقليل التكاليف على دافعي الضرائب وإلى توفير معلومات أفضل وأسعار أكثر دقة⁽²⁾.

2. مستويات إصلاح النظام المالي العالمي: تتم عملية إصلاح النظام المالي العالمي على مستويين المستوى القطري والمستوى العالمي⁽³⁾:

(1) الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، (2009): الدورة الثالثة والستون، البند 48 من جدول الأعمال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 13 جويلية، ص: 16-17.

(2) الياس سابا، (2009): الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، فيفري، العدد 360، ص: 21.

(2) Eszter Solt, (2015): *The Quest For The Stability Of Global Financial System*, Procedia Economics and Finance Vol. 34, P: 487.

(3) أحمد يحي القراع، (2011): الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاد العربي، مقال متوفر على الرابط التالي: http://dmhsr.blogspot.com/2011/02/blog-post_05.html (24.09.2016)

أ. **المستوى القطري:** يجب أن تقوم كل دولة بتحديد مكامن الضعف في نظامها المالي من أجل تجنب تكون الفقاعات المالية وتفادي تكوين محافظ أصول مرتفعة المخاطر والعمل على القضاء على الحوافز التي تؤدي إلى تضخيم الأصول المالية من خلال السيطرة على مدفوعات المكافآت الإضافية التي يتلقاها العاملون في القطاع المالي.

ويختلف تأثير الإصلاحات القطرية على المستوى العالمي باختلاف مكانة الدولة في الاقتصاد العالمي وتعتبر إصلاحات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الأبرز تأثيراً.

ب. **على المستوى العالمي:** يعتبر هذا المستوى الأصعب نظراً للتعقيد الكبير الذي تعرفه شبكة العلاقات المالية الدولية واختلاف فلسفة التعامل مع القطاع المالي من نظام إلى آخر واختلاف درجة تطور النظم المالية وتعدد منتجاتها وآلياتها وسبل تنظيمها بصورة واضحة من دولة إلى أخرى، ويعبر هذا المستوى عن محاولة إصلاح النظام المالي العالمي، وذلك لضمان شيوع قواعد شبه موحدة، وذلك من خلال العمل على زيادة التنسيق الدولي في هذا المجال.

هناك علاقة وطيدة بين المستويين إذ أن نجاح جهود إصلاح النظم المالية على المستوى القطري ستؤدي إلى جعل عملية إصلاح النظام المالي على المستوى الدولي مهمة أسهل، ذلك أن النظم المالية الوطنية هي جزء من شبكة النظام المالي الدولي، ومن ثم فإن التنسيق والاتفاق، على الأقل بين الدول صاحبة المراكز المالية الدولية الرئيسية، وذلك في إطار مؤسسي يضم المنظمات المتعددة الأطراف، بصفة خاصة صندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي الدولي يعد شرطاً أساسياً لنجاح تلك الجهود.

3. **شروط فعالية إصلاح النظام المالي العالمي :** إن نجاح جهود إصلاح النظام المالي العالمي تتطلب شرطين رئيسيين هما⁽¹⁾ :

أ. **التكلفة:** إن جهود إصلاح النظام المالي العالمي يجب هندستها بالطريقة التي لا يترتب عليها ارتفاع في تكلفة الائتمان على المستوى الدولي حتى لا ينعكس ذلك سلباً على معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

ب. **استمرارية تدفق الموارد المالية:** يجب أن تضمن جهود إصلاح النظام المالي العالمي استمرار تدفق الموارد المالية اللازمة لدول العالم النامية.

ج. **السرعة:** من المؤكد أن هناك ضرورة للإسراع في تنفيذ هذه المهمة، ذلك أن عنصر الوقت ليس في مصلحة عملية الإصلاح، فكلما طال الوقت اللازم لمناقشة وصياغة وتنفيذ مقترحات إصلاح النظام المالي

(1)- أحمد يحيى القراع، (2011): الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاد العربي، مقال متوفر على الرابط التالي:

(24.09.2016) http://dmhsr.blogspot.com/2011/02/blog-post_05.html

العالمي قل حماس العالم نحو بدل الجهد اللازم للإصلاح، وربما يأتي وقت تعتبر فيه الأزمة وكأنها جزء من التاريخ الذي يعتقد أن لن يتكرر مرة أخرى، وما يترتب عليه فتور همة العالم نحو إصلاح النظام المالي العالمي، وعلى الرغم من أن الجميع يتفق على أهمية سرعة التعاون والتنسيق في هذا المجال.

ثالثاً: العوامل المطلوبة لاستقرار النظام المالي العالمي

إن النجاح في منع الأزمات المالية العالمية يتطلب جملة من العوامل نوردتها فيما يلي⁽¹⁾:

1. **سد فجوات المعلومات بين أطراف النظام المالي العالمي:** إن من شأن توافر المزيد من المعلومات حول تقنيات تقييم الأصول وحول البيانات والافتراضات الأساسية أن تسمح بتسعير أفضل وأن تمنح المشتركين قدرة أكبر على رؤية الارتباطات المتبادلة، وربما على تتبع المخاطر.
2. **تحسين التنسيق عبر الحدود:** يتعين على صناع السياسات والسياسيين من البلدان التي تعمل فيها الشركات المالية المتعددة الأنشطة أن يعملوا معاً على معالجة مواطن التنافر في الأطر القانونية الوطنية التي أصبحت جلية في الإخفاقات المصرفية الحديثة العهد.
3. **توفير السيولة للأسواق:** أسفرت الأزمة عن وفرة من الطرق لتوفير السيولة للأسواق وقد وسعت المصارف المركزية من عدد الأطراف المقابلة وزادت من أنواع الرهونات التي تقبلها، وأطالت فترة استحقاق دعم السيولة وفي بعض الحالات تم إدخال العمل بتسهيلات جديدة، وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات ساعدت على تلبية الطلب المتزايد على السيولة فإنها عجزت على الإبقاء على الأسواق مستمرة في عملها، وذلك إلى حد ما لأنها لم تقضي على عدم يقين الطرف المقابل الذي يسود الأسواق المالية.
- ونظراً لأن آليات إبلاغ السياسة النقدية كانت أقل جدارة بالتعويل عليها، كان على المصارف المركزية أن تركز اهتمامها بتقرير الكيفية التي يمكن أن تدعم بها الوساطة أثناء فترات تصحيح الميزانية العمومية للمصرف.
4. **إصلاح المؤسسات المالية الدولية:** إن التحول الذي حصل في مهام هذه المؤسسات قد جعلها مرتكزات أساسية للعولمة على وفق نموذج السوق الأمريكية في تحرير الأسواق والأسعار ورأس المال من الضوابط والإجراءات الحكومية التنظيمية، كما أن عملية اتخاذ القرارات في داخل هذه المؤسسات قد خضعت إلى المعايير نفسها التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي، حيث يكون للولايات المتحدة المساهمة الأكبر في رأس مال هذه المؤسسات والسيطرة على قراراتها.

(1)- ضياء مجيد الموسوي، (2013): الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، دار المنهل، ص ص: 106-111.

إن الإصلاح الحقيقي يتطلب أن تكون هذه المؤسسات مؤسسات عامة وليست خاضعة لدولة معينة أو مجموعة معينة من الدول، وإنما لابد أن تركز مهامها على القضايا التي تحظى برغبة دولية في القيام بعمل جماعي يكون ضروريا بالنسبة لجميع الدول، وهذا يعني الإقرار بالأنشطة ذات التأثير العالمي والتي تتطلب عملا جماعيا، ونظاما فعالا للإدارة الديمقراطية العالمية من أجل مراعاة المصالح الأساسية لجميع الأطراف.

إن نجاح المؤسسات المالية الدولية في وظائفها للحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتخاذها منهاجا مستقلا في العلاقات الدولية، واحترام السياسات الاقتصادية الوطنية في اختيار نموذج اقتصاد السوق الذي يتفق مع حاجاتها وظروفها⁽¹⁾.

5. إعادة النظر في مستويات التحرير المالي: إن إصلاح النظام المالي العالمي لابد أن يعيد النظر في قضية التحرير المطلق للأسواق المالية، وأن ينظر بعين واقعية وموضوعية للمخاطر التي يمكن أن تتجم بشكل خاص عن إطلاق العنان للتدفقات المالية قصيرة الأجل، التي تبحث عن الأرباح السريعة في الأسواق المالية العالمية وضرورة تفعيل الإشراف والرقابة الحكومية على أنشطة الأسواق المالية والمصارف الخاصة، من أجل التقيد بعناصر الفن المصرفي والإدارة الرشيدة للأسواق المالية⁽²⁾.

6. تقوية وإنشاء المؤسسات المالية الإقليمية: أغلب المقترحات لإصلاح النظام المالي العالمي تدعو إلى دعم وتقوية عدد قليل من المؤسسات الدولية ولكن يمكن التأكيد على أنه في إمكان مؤسسات إقليمية وشبه إقليمية قوية أن تلعب دورا مهما من حيث زيادة استقرار النظام المالي العالمي وكذلك من حيث تحقيق توازن أفضل للقوى على المستوى الدولي، فمن المفيد أن يتضمن الهيكل المالي العالمي الجديد دوافع وحوافز لإنجاز مثل هذه المؤسسات⁽³⁾.

رابعا: المواقف والمقترحات الدولية لإصلاح النظام المالي العالمي

1. المواقف الأكاديمية لإصلاح النظام المالي العالمي:

أ. موقف جوزيف ستيغلتز تحت عنوان ما ينبغي عمله، اقترح ستيغلتز سبعة محاور اعتبرها بمثابة إصلاحات رئيسية لابد منها لإصلاح النظام المالي العالمي⁽⁴⁾:

(1)- عدنان حسين يونس، (2012): الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة المجلد 8، العدد 22، ص: 41.

(2)- المرجع نفسه، ص: 42-43.

(3)- محمد الفنيش، (1421): البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص: 81-82.

(4)- رديم حسين، (2008): الإطار الفكري والمؤسسي للعلامة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغلتز، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، العدد 5، ص: 22.

- الاعتراف بأخطاء تحرير أسواق رؤوس الأموال، والاعتراف بأن تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل "مال المضاربة" يفرض تكاليف باهضة يتحملها آخرون غير طرفي هذه الصفقات (أي المقرضون والمقترضون)؛
 - إصلاح نظام الإفلاس واللجوء إلى التجميد، والمطلوب هنا هو إصلاح للتشريع الخاص بالإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة للإفلاسات الناجمة عن تقلبات الاقتصاد الكلي، بدلا من عمليات الإنقاذ التي يمولها الصندوق النقد الدولي؛
 - التقليل من الاعتماد على عمليات التعويم، فكثيرا ما أخفقت عمليات التعويم الكبيرة وأدت إلى خروج رؤوس أموال الأغنياء من البلد وبشروط أفضل؛
 - تحسين الأنظمة المصرفية في البلدان المتطورة وفي البلدان النامية على السواء، وبالتالي تقادي ممارسات سيئة للإقراض (مثلا الإفراط في القروض القصيرة الأجل، خاصة منها الموجهة للمضاريات أو تصدير عدم الاستقرار؛
 - تحسين مظاهرات الأمان، فمعظم البلدان النامية تحوز مظلات أمان اجتماعي ضعيفة، بدءا بأنظمتها الخاصة بتعويض البطالة فالمساعدات الدولية ضرورية هنا؛
 - تحسين ردود الفعل على الأزمات، حيث أثبتت الأزمات أن المساعدة كانت سيئة التصميم وسيئة التطبيق والتدابير لم تكن مبنية فقط على تنبؤات باطلة، بل أيضا قصور في فهم أن هدم المؤسسات أمر سهل من إعادة بناؤها، وأن الأضرار الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة لن تزول عند تخفيضها فيما بعد.
- ب. موقف جون مينارد كينز:** يرى كينز أن اختلال التوازن هو مسؤولية دول العجز ودول الفائض على حد سواء، حيث رأى كينز بأن هناك ضرورة لفرض جزاءات على دول الفائض إلى جانب القيود المفروضة على دول العجز، فإذا تراكمت الفوائض لدولة ما لعدة سنوات، فإنها تكون معرضة لإلغاء هذه الفوائض، حيث يضع النظام المقترح ضغطا على دول الفائض لكي تعمل على تخفيض أو إلغاء هذه الفوائض بتشجيعها على الاستيراد من الدول الأخرى وخاصة من دول العجز، مما يؤدي إلى فتح فرص جديدة أمام دول العجز للتصدير لدول الفائض.
- كما أن كينز يرى أن النقود الدولية ليست مجرد عملة وطنية تتداول دوليا، بل تقوم مؤسسة دولية بإصدار عملة دولية في شكل ائتمان، تقدمه هذه المؤسسة للدول المحتاجة عن طريق عملة جديدة أطلق عليها اسم البانكور، فالمؤسسة الدولية تصدر ائتمانا للدول، ويقبل هذا الائتمان في التعامل من مختلف الدول، وهكذا تتحول هذه المؤسسة النقدية الدولية إلى بنك مركزي عالمي يصدر نقودا دولية باعتبارها ائتمانا على الاقتصاد العالمي، وتقبل من جميع الدول، وبطبيعة الحال فإن إدارة هذه المؤسسة تكون على مستوى جماعي ويراعى في إصدارها احتياجات الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

(1)- حازم الببلاوي، (12 أبريل 2009): نظام النقد الدولي: الجانب المجهول من كينز، جريدة الأهرام، متوفر على الرابط التالي:

ج. **مقترح سيلفيو جيزال Silvio geselle**: من أجل حرمان المال (النقود) من قوتها، لم يدعو جيزيل إلى تدابير تهدف إلى تحريم أخذ الفوائد، مثل الحظر الكنيسي في العصور الوسطى، على العكس من ذلك تصور تغييرات هيكلية في النظام النقدي تتمحور حول فرض تكلفة على وسيط التبادل، وهو ما من شأنه مواجهة الميل إلى الاكتناز، وتحييد ميزة السيولة للنقود التقليدية، فرض هذه التكاليف على الأصول النقدية السائلة- مشابه لرسوم غرامات التأخير لحاويات الشحن في مجال النقل والاقتصاد، من شأنه أن يحرم النقود قوتها للسيطرة على السوق، في حين يسمح لها بأداء وظيفتها كوسيلة تبادل لتسهيل النشاط الاقتصادي.

في عمله النظام الاقتصادي الطبيعي من خلال الأرض الحرة والنقود الحرة، الذي نشر في برلين عام 1916، أوضح جيزيل كيف يمكن موازنة العرض والطلب على رأس المال في حالة تداول العملة دون انقطاع حتى إذا خفض المعدل الحقيقي للفائدة دون الحاجز الموجود حالياً حوالي 3-4 بالمائة سيصبح ممكناً⁽¹⁾.

2. **موقف الاقتصاد الإسلامي من إصلاح لنظام المالي العالمي**: أثبتت الأزمة المالية العالمية أن المؤسسات المالية الإسلامية محمية نسبياً من الأزمات، وتبعاً لذلك فقد رأى العديد من المحللين أن التمويل الإسلامي ونظام الصيرفة الإسلامية قادر على تقديم الحل لضعف النظام المالي التقليدي وبإمكانه أن يكون البديل، ويستمد النظام المالي الإسلامي قوته من النقاط التالية⁽²⁾:

- يلزم أن تكون المعاملات المالية متماشية مع القانون الإسلامي، الشريعة الإسلامية وعليه يجب أن تكون هذه المعاملات خالية من الربا، الغرر والميسر؛
- تسترشد الصفقات أو المعاملات المالية في الصيرفة والتمويل الإسلامية بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق العدالة حيث تعطي الأولوية إلى التمويل القائم على أساس المساواة وليس على أساس الديون؛
- يستوجب التمويل الإسلامي اقتسام الربح والخسارة حتى لا يرمى كل العبء على عاتق المستثمر؛
- لا يسمح النظام المالي الإسلامي بتكوين الدين عبر الإقراض المباشر و/أو التسليف، ولكن يتطلب تكوين الدين من خلال بيع أو تأجير الأصول الحقيقية عبر المبيعات المختلفة التي تتماشى والشريعة الإسلامية وأنماط الاستئجار أو الأدوات التمويلية مثل المرابحة، الإجارة، السلم، الصكوك والإستصناع؛
- لنظام التمويل الإسلامي شروط محددة يمكنها المساعدة في منع التوسع المفرط للديون، والتي تتمثل في أنه يتعين أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصولاً حقيقية، وليست خيالية أو نظرية، كما يتعين أن يكون البائع مالكا للسلع المباعة أو المستأجرة، يتعين أن تكون المعاملة معاملة تجارية حقيقية مع إدراك تام بعملية التسليم والتسلم الفعلية، كما يمنع بيع الدين، وعليه تنعدم إمكانية نقل الخطر المصاحب إلى شخص آخر فيتعين أن يتحمل المدين الدين وما يلحق به من مخاطر.

(1)- Werner Onken, (2000): **The Political Economy of Silvio Gesell: A Century Of Actirism**, American Journal of Economics and Sociology, vol. 59, N. 4, P: 611.

(2)- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (يونيو 2009): **تقرير حول الأزمة المالية العالمية 2008-2009** منظمة المؤتمر الإسلامي، ص: 8.

وعلى الرغم من انتشارها المحدود في بعض بلدان العالم، إلا أنها تشهد استقرارا كبيرا مقارنة بنظيرتها التقليدية، ويقدم الجدول الموالي نظرة عامة عن التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية والعالمية اعتبارا من أوت 2014، حيث منحت مؤسسات التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية كبيت التمويل الكويتي، بنك أبو ظبي الإسلامي، البنك الوطني الكويتي، البنك الإسلامي الدولي القطري وغيرها تصنيف مستقر يتراوح بين AA- و A+، في حين أن أغلب المصارف العالمي تحمل تصنيف غير مستقر وسالب⁽¹⁾.

3. المقترحات الدولية البارزة لإصلاح النظام المالي العالمي: يبرز الجدول الموالي المقترحات الدولية لإصلاح النظام المالي العالمي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي.

الجدول (21): المقترحات الرئيسية الدولية لإصلاح النظام المالي العالمي

المقترح	مضمون المقترح	المرجع
الضريبة على تدفقات رؤوس الأموال	يتضمن المقترح فرض ضريبة على تحركات رؤوس الأموال الدولية بهدف تخفيض التحركات المضاربة التي تعمل على تكوين الفقاعات، ويعتبر مقترح جيمس توبين الأبرز، حيث اقترح إنشاء رسم عالمي موحد يفرض على عمليات صرف العملات قصد كبح عمليات تبادل العملات و بالتالي تحركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي	بن يلف ص: 181
التعاون الإقليمي	يتضمن هذا المقترح إنشاء آليات دفاع إقليمية ضد عدم الاستقرار العالمي و انتشار العدوى، و يشمل ترتيبات الصرف، تنسيق الاقتصاد الكلي، الرقابة الإقليمية، القواعد و التنظيمات المتعلقة بالتدفقات المالية و الآليات الإقليمية لتقديم السيولة الدولية يمكن أن تكون بديلا أكثر سهولة للتحقيق و أكثر قابلية للاستمرار من الآليات الدولية التي تقام لتحقيق استقرار أكبر.	بن يلف ص: 185
ضرورة وضع نظام إنذار مبكر	يعتبر هذا المقترح اكتشاف مكامن الضعف الطريقة الأمثل لمعالجة الأزمات و تجنب وقوعها، حيث يقترح ضرورة تحليل استقرار النظام المالي من خلال وضع نظام للإنذار المبكر يقوم برصد التغيرات المختلفة مع معاملة النتائج بحذر.	العقون ص: 303
تقوية الأنظمة المالية المحلية	ويتم ذلك من خلال إعادة تصميم الأطر التنظيمية بما يتوافق مع المعايير الدولية، مع تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي، إلى جانب تعزيز الرقابة على بنوك الظل التي تعتبر طرفا رئيسيا في النظام المالي العالمي.	بن ساعد ص 208
توفير مقرض الملاذ الأخير	تعد فكرة كينز الأبرز في هذا المجال حيث اقترح إنشاء بنك مركزي عالمي، له سلطة إصدار عملة عالمية ويلعب دور مقرض الملاذ الأخير على المستوى الدولي، وقد تم رفض المقترح من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وحاليا يعتبر صندوق النقد الدولي من الناحية النظرية هو مقرض الملاذ الأخير على المستوى الدولي.	العقون ص: 302

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر المذكورة أعلاه.

(1) Muhammad Ashfaq, (2016): Impact Of Global Financial Crisis On Global Financial Stability And Need For An Alternative Financial System, POSLOVNA IZVRSNOST ZAGREB, Vol .2, P:119.

في أعقاب الأزمات المتتالية التي عرفها النظام المالي العالمي برزت العديد من الدعوات إلى إصلاح النظام المالي العالمي، وعلى الرغم من عدم وجود وصفة مشتركة لإصلاح النظام المالي العالمي إلا أن أغلب الدعوات تفق في ضرورة تعزيز الرقابة والإشراف على المعاملات المالية وتعزيز التعاون والتنسيق على المستويين المحلي والإقليمي والدولي، وعلى الرغم من أن هذه المقترحات تعتبر ضرورية لاستقرار النظام المالي العالمي، إلا أن تجسيد هذه المقترحات على أرض الواقع يحتاج إلى إرادة قوية و تنسيق دولي كبير، إذ أن تطبيقها في مكان معين دون سواه قد يساهم بشكل كبير في حدوث مراجعة بين المناطق، وهو ما قد يخلق أزمات أخرى في النظام المالي العالمي.

4. جدول أعمال مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي: منذ الاجتماع الأول لمجموعة العشرين في نوفمبر 2008 في واشنطن، كان من الواضح أن هناك زخماً سياسياً في جميع اقتصاديات العالم من أجل الإصلاح المالي العالمي، وفي سبتمبر 2009 بلندن أصدرت مجموعة العشرين إعلاناً بشأن تعزيز النظام المالي، وكان برنامجاً للإصلاح المالي العالمي للاقتصاديات العالمية الرئيسية، فبالإضافة إلى قضية الجناات الضريبية وتطوير المعايير المحاسبية وحوكمة وكالات التصنيف الائتماني، هناك عناصر رئيسية شملها جدول مجموعة العشرين أبرزها:

أ. مجلس الاستقرار المالي FSB والتعاون الدولي: يعتبر إنشاء مجلس الاستقرار المالي توسيعاً لصلاحيات منتدى الاستقرار المالي بوصفه هيئة استشارية، حيث تم توسيع هذا المنتدى ليشمل دول مجموعة العشرين بعد أن كان يضم مجموعة السبعة من أجل خدمة جدول أعمال إصلاح النظام المالي العالمي، وقد أعطي المجلس مجموعة متنوعة من المهام تشمل تحديد و تقييم المشاكل في النظام المالي العالمي، وضع استراتيجيات مشتركة مع هيئات أخرى، تعزيز تبادل المعلومات مع المشرفين، وضع ورصد الإجراءات المتخذة لمعالجة المشاكل و التعاون مع صندوق النقد بشأن الإنذار المبكر للكشف عن احتمال تراكم المخاطر المالية و مخاطر الاقتصاد الكلي، هذا إلى جانب إجراء مراجعات ثنائية باعتبارها تقييمات قطرية للاستقرار المالي⁽¹⁾.

ب. إصلاح أسواق المشتقات المالية OTC: بما أن المشتقات المالية المتداولة خارج البورصة لا يتم تداولها في البورصة فلا توجد أطراف مقابلة مركزية، تقوم بعملية المقاصة بين الأطراف وتصفية الحسابات، فإن إدراج هذه المشتقات ضمن منصات التداول وتصفيتها عبر الأطراف المقابلة المركزية CCPs يعتبر جزء هام

⁽¹⁾- Dejan Soskicm, (2015): **Global Financial Reform Since 2008 : Achievements And Shortcomings** PANOECOMICUS, vol .62, N°.3, P :392

من إصلاح القطاع المالي، حيث يمكن الانتقال إلى الأطراف المركزية المقابلة أن يؤدي إلى تحسين إدارة المخاطر مع إعطاء المزيد من المرونة والشفافية إلى أسواق المشتقات⁽¹⁾.

ج. إصلاح نظام الظل المصرفي: يتألف نظام الظل المصرفي من وسطاء ماليين غير مصرفيين يقدمون الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف عادة بطريقة لا تزال خارجة أو ترتبط ارتباطاً فضفاضاً بالمؤسسات المصرفية التقليدية التي تأخذ الودائع، ويشمل نظام الظل المصرفي صناديق التحوط، صناديق سوق المال صناديق الأسهم الخاصة، وصناديق الاستثمار المهيكلة... إلخ، وقد شهد حجم معاملات هذه المؤسسات نمواً هائلاً منذ بداية الألفية الثانية، وهي لا تجمع الودائع، ولا تستطيع الحصول على تمويل من البنك المركزي وتدخل هذه المؤسسات في مجالات استثمار محفوفة بالمخاطر كالرهون العقارية..، ويمكن لهذه المؤسسات أن تسهم في زيادة المخاطر النظامية بشكل غير مباشر نتيجة الترابط بينها وبين القطاع المنظم⁽²⁾.

د. قضية المؤسسات الأكبر من أن تفشل Too Big To Fall: التصدي لقضية أكبر من أن تفشل في إطار إصلاح القطاع المالي يعني الإطار العلاجي للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والإشراف المكثف، والتي يمكن أن يؤدي فشلها إلى فشل أطراف عديدة في الاقتصاد، والمشكلة الحقيقية هي أن هذه المؤسسات مترابطة جداً، وقد ازداد التركيز في القطاعات المصرفية بعد الأزمة المالية إلى حد كبير بسبب اندماج المصارف المتعثرة مع البنوك السليمة أو تأميم المؤسسات الضعيفة، ووفقاً لمجموعة العشرين من الضروري منع هذه المصارف من الفشل للحفاظ على استقرار النظام المالي من خلال جملة من الإجراءات كتعزيز رأس مال هذه المصارف وعمليات الإبلاغ الدورية⁽³⁾.

هـ. تعزيز قواعد كفاية رأس المال والتنظيم الاحترازي - بازل III: نتيجة عدم تمكن اتفاقية بازل II من تحقيق استقرار النظام المصرفي وحدثت الأزمة المالية العالمية 2008، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل III، والتي تعرف على أنها تلك التدابير والإجراءات التصحيحية للقطاع المصرفي الصادرة بتاريخ 12 سبتمبر 2010 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بعد توسيعها، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في 12 نوفمبر 2010 أصبحت جاهزة للتطبيق على أن تدخل حيز الالتزام بنهاية عام 2012 من خلال مدة زمنية تمتد حتى 2019 مع وجود محطتين للمراجعة خلال 2013 و 2015 وقد تضمنت مقررات بازل III التعديلات الرئيسية التالية:

(1) - Eszter Solt, op.cit, P:488

(2) - Idem

(3) - Ibid, P :487

❖ الدعامة الأولى (مكونات رأس المال): كما يلي⁽¹⁾ :

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز " رأس مال أساسي" يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها بما يعادل على الأقل 4.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بزيادة عن النسبة 2% وفق اتفاقية بازل II؛
- تكوين احتياطي جديد "هامش الحفاظ على رأس المال " منفصل يتألف من أسهم عادية يعادل 2.5% من الأصول، فعلى البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى 7% ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة؛
- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عن حركة الدورة الاقتصادية بنسبة ما بين 0% و 2.5% من رأس المال الأساسي وتوفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب السيولة لضمان الوفاء بالتزاماتها، ورفع معدل رأس المال الأساسي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل الكفاية؛
- زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5% والتركيز على جودة رأس المال بتوفير قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

الجدول (22): متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط حسب إتفاقية بازل III

حقوق المساهمين (الأسهم العادية)	الشريحة 1 من رأس المال	رأس المال الإجمالي	
الحد الأدنى	4.5%	6%	8%
رأس مال التحوط	2.5%	-	-
الحد الأدنى	7%	8.5%	10.5%
المعكس للدورة الاقتصادية	0-2.5%		

Source: Ozkan. C., (2015): **Regulatory and Supervisory Challenges of Islamic Banking After Basel-III**, COMECE Financial Cooperation Working Group Meeting ANKARA, The International Bank for Reconstruction and Development, Washington, USA, P: 11.

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب إتفاقية بازل III 10.5% بدلا من 8% وتحسب كما يلي:

معدل كفاية رأس المال = رأس المال / الأصول الموزونة بالمخاطر (الائتمان، السوق والتشغيلية)

(1)- Deloitte & Touche, (2012), **Basel III And Its Impact On BEE Transaction**, UK, P: 7, available At : (www2.deloitte.com)

❖ اقتراح الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة: شملت اتفاقية بازل III نسبتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) و نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

▪ **نسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio):** تشترط لجنة بازل وفقا لهذه النسبة أن تحتفظ البنوك بأصول سائلة غير مربوطة ذات جودة عالية تكون كافية لتعويض صافي التدفقات النقدية الخارجة التي يمكن أن تواجهها في ظل سيناريو ضغوط حادة قصير الأجل، وتحسب هذه النسبة كما يلي⁽¹⁾:

نسبة تغطية السيولة = مخزون الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم $\leq 100\%$

▪ **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio):** تعبر هذه النسبة عن مقدار التمويل المستقر المتاح نسبة إلى التمويل المستقر المطلوب، والتي لا ينبغي أن لا تقل عن 100%، ويعبر التمويل المستقر المتاح إلى حصة حقوق الملكية والخصوم التي من المتوقع أن تكون موثوقة على مدى أفق زمني يصل إلى سنة واحدة، في حين يعبر التمويل المستقر المطلوب عن ذلك الجزء من الأصول و الانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة، ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية للأصول و الانكشافات خارج الميزانية⁽²⁾، وتحسب نسبة صافي التمويل المستقر بالعلاقة التالية:

نسبة صافي التمويل المستقر = إجمالي التمويل المستقر المتاح / إجمالي التمويل المستقر المطلوب $\leq 100\%$

▪ **الرافعة المالية (Leverage Ratio):** تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر المالية حيث توفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول دون الأخذ بمخاطرها إلى الشريحة الأولى من رأس المال على ألا يقل عن 3%⁽³⁾ وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الرافعة المالية = رأس المال الشريحة الأولى / إجمالي الموجودات $\leq 3\%$

(1)- Bis, (2010): **Basel III: A Global Regulatory Framework For More Resilient Banks and Banking Systems**, Basel, Switzerland, P :9.

(2)- Bis, (2014): **Bale III : Ratio Structurel De Liquidité A Long Terme**, Basel, Switzerland, P: 2.

(3)- S. M Alsayyaed et Al, (2015): **The Readiness of Jordanian Banks To Apply The Requirements of Basel (III) Convention**, International Business And Management, Vo .11, N°. 01, P : 93.

الفصل الثالث اختلالات النظام المالي العالمي المعاصر واندلاع الأزمة المالية العالمية 2008

❖ طريقة الانتقال للنظام الجديد بازل III: منحت لجنة بازل البنوك حتى عام 2019 لتطبيق المعايير المقترحة في بازل III على أن يبدأ التطبيق تدريجياً مع بداية عام 2013، كما ألزمتها برفع أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5% بحلول عام 2015 ثم رفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5% لتصبح 7% بحلول عام 2019.

الجدول رقم (23): مراحل التحول إلى النظام الجديد (اتفاقية بازل III)

الوحدة: %

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4	3.5	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
2.5	1.88	1.25	0.625	-	-	-	رأس مال التحوط
7	6.375	5.75	5.125	4.5	4	3.5	الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
6	6	6	6	6	5.5	4.5	الحد الأدنى لرأس مال الفئة الأولى
8	8	8	8	8	8	8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
10.5	9.875	9.25	8.625	8	8	8	الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

Source: Abdullah. H., (2011), **Basel III Impact on the IIFS and the Role of the IFSB**, Paper Presented in AAOIFI-Word Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance, 23-24 October, Islamic financial Services Board, P :16

خلاصة

يتميز النظام المالي العالمي المعاصر بدرجة كبيرة من التعقيد والتي نتجت عن التطورات المتواصلة التي عرفها هذا الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتوجه الحتمي نحو التحرير المالي المدعوم من الإيديولوجية الليبرالية التي استطاعت أن تثبت نفسها كاتجاه مهمين في الاقتصاد العالمي وخاصة مع قدرة المهمين (الولايات المتحدة الأمريكية) على ترسيخ مبادئ الليبرالية الاقتصادية بشكل عام والأمية بشكل خاص، ومن خلال هذا الفصل تم التوصل للنتائج التالية:

■ على الرغم من الاعتقاد المتواصل بالتراجع الكبير في الهيمنة الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لازالت تهيمن نسبيا على النظام المالي العالمي معتمدة في ذلك على عمق أسواقها المالية وعملتها التي لاتزال تهيمن على المعاملات الاقتصادية الدولية بامتياز، إضافة إلى هيمنة إيديولوجيتها على المؤسسات المالية الدولية وعلى القواعد و المعايير عمل هذا النظام؛

■ يتميز النظام المالي العالمي المعاصر بالتعقيد الكبير الناتج عن التطورات التكنولوجية المتلاحقة والتي نتج عنها انفصال كبير للاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي؛

■ يعرف النظام المالي العالمي العديد من الاختلالات المتجذرة منذ الاتجاه نحو تبني النموذج الليبرالي كما أثبت التاريخ فشل فكرة ذاتية تنظيم الأسواق، وأنها مجرد إيديولوجية تعمل على ضمان انتقال رؤوس الأموال من الأطراف إلى المركز؛

■ على الرغم من أن الاختلالات التي يعرفها النظام المالي العالمي كانت بارزة منذ عقود، إلا أن غياب الرغبة في الإصلاح، خاصة من الأطراف المهيمنة في هذا النظام (الطبقات الرأسمالية العاملة على المستوى العالمي) ثبط إصلاح هذا النظام؛

■ كانت هناك محاولات بسيطة لإصلاح النظام المالي العالمي في السابق خاصة بعد الأزمات التي عرفها هذا النظام، إلا أنها بقيت مجرد دعوات لم تطبق، كما أن هذه المحاولات كانت جد بسيطة ولم تمس جوهر الاختلال في النظام المالي العالمي والمتتمثل أساسا في وحشية الأسواق المالية وفشل فكرة ذاتية تنظيم الأسواق؛

■ تعتبر الأزمة المالية العالمية حوصلة للاختلالات المتراكمة التي عرفها النظام المالي العالمي منذ مؤتمر بريتن وودز، خاصة فيما يتعلق بالهيمنة المصالح على إدارة النظام المالي العالمي؛

■ هناك ضرورة جادة لإصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية وانتقالها إلى الاقتصاد العالمي، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية

- دراسة تحليلية -

تمهيد

بعد سلسلة الاختلالات التي شهدتها النظام المالي العالمي خلال القرن المنصرم والتي توجت باندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى انهيار هذا النظام، دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود وخاصة مع اندلاع أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي ساهمت في تعميق آثار الأزمة المالية العالمية وأخرت من ظهور بوادر الانتعاش في الاقتصاد العالمي، كما ظهرت دعوات متوالية لإصلاح النظام المالي العالمي لجعله أكثر قدرة على الاستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية وأكثر كفاءة، والظاهر من خلال هذه الدعوات أنها أكثر جدية من ما سبق، وأكثر اندفاعاً خاصة مع التحولات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال العقود الماضية والتي أثبتت أن النظام المالي العالمي الذي نتجت عنه الأزمة المالية العالمي غير قادر على مواجهة الاضطرابات اللصيقة بالرأسمالية وأن هناك حاجة إلى إصلاحه إن لم نقل استبداله كلية، حيث أثبتت الإصلاحات التجميلية لهذا النظام بأنها غير قادرة على إعطاء دفع أكبر لهذا النظام ليصبح أكثر مرونة وكفاءة في مواجهة هذه الاضطرابات.

إن اختلالات النظام لا تتعلق بنقص إجراءات تنظيم مراقبة الأسواق التي يمكن علاجها، وإنما هي أبعد من ذلك وتحتاج إلى البحث عن نظام مالي عالمي جديد قادر على التنبؤ بهذه الأخطار قبل وقوعها ولا يعطي الفرصة لسيطرة الاحتكارات الكبرى وتحالفات المصالح الضخمة التي عطلت قوانين السوق، ويمكن الحكومات من التدخل في الوقت المناسب لضبط الأسواق ويعطي للمؤسسات المالية العالمية الكبرى قدراً من الاستقلال لا يجعلها مجرد توابع للاقتصاد الأمريكي.

إن المطالب المتوالية للإصلاح وعلى الرغم من جديتها إلا أنها في الأغلب تصطدم بالعديد من العقبات والمعوقات، هذه الأخيرة نتجت عن التداخل الكبير بين أطراف النظام المالي العالمي من جهة والمكاسب النسبية التي حققتها العديد من الأطراف من النظام المالي العالمي التقليدي والذي ساهم بشكل كبير في بروزها كقوى مهيمنة على النظام المالي العالمي على الرغم من ضعف قدرتها على إدارة هذا النظام بالشكل الذي يخدم مصالح جميع الأطراف بشكل متناسق.

إن النظام المالي العالمي الجديد الذي أصبح مطلباً ملحا من أغلب المجتمعات، يجب أن يضع في اعتباره توازنات المصالح بين فئات المجتمع المختلفة، كما يضع في اعتباره توازنات المصالح بين الدول المتقدمة والنامية ليترجم التغيرات الهامة التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية، والتي أدت إلى انحسار هيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي وبرزت قوى اقتصادية عالمية جديدة تتنافس مع الولايات

المتحدة الأمريكية على مركز الصدارة، كما قلصت قدرة النموذج الأمريكي على أن يكون المثال الصحيح الذي يفرض نفسه على العالم سواء من خلال سياسات الأوامر والنواهي التي كانت تلجأ إليها واشنطن لفرض مشروطيتها السياسية على خطط الإصلاح الاقتصادي في دول عديدة أو من خلال الشروط الصارمة التي كان يفرضها البنك الدولي والصندوق باعتبارها روثة الإصلاح المعتمدة من جانب واشنطن التي لا يجوز التملص منها.

وانطلاقاً من تحليل أبرز الاختلالات التي تميز النظام المالي العالمي المعاصر وخصائصه من خلال مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي التي تم التطرق إليها سابقاً، سيتم تحليل أبرز المواقف والإصلاحات التي تم طرحها من طرف الاقتصاديات الرئيسية في النظام المالي العالمي، مع تقييم نجاح هذه الإصلاحات في إعادة الاستقرار إلى النظام المالي العالمي وتجنب أزمات اقتصادية ومالية مستقبلية، هذا إلى جانب استشراف مستقبل هذا النظام والتحويلات المستقبلية التي من الممكن أن تثبط من جدوى هذه الإصلاحات، وهذا وفقاً للخطة المالية:

المبحث الأول: تحليل مساهمة الاقتصاد المهيمن في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثاني: تحليل مساهمة اقتصاديات الاتحاد الأوروبي واليابان في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثالث: تحليل مساهمة الاقتصاديات الناشئة في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الرابع: واقع واستشراف مستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الأول: تحليل مساهمة الاقتصاد المهيمن في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر قضية إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية من بين أبرز القضايا التي أخذت جدلاً واسعاً، وخصوصاً في ظل التداخلات الكبيرة التي تشهدها العلاقات المالية والنقدية على المستوى الدولي.

المطلب الأول: مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

من منطلق مكانتها الهامة في النظام المالي العالمي، كان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دوراً هاماً في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، وهذا من خلال توفيرها للسلع العامة التي تضمن الاستقرار، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أبرز مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية في إصلاح النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

أولاً: مكانة الولايات المتحدة في النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008

إن العمق الكبير والتنوع الذي يميز النظام المالي الأمريكي، وهيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي يعتبران أساس الهيمنة الهيكلية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي.

1. حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية: زاد الأجانب بصورة حادة حيازتهم من الأصول المالية الأمريكية مما يجعلهم أكثر تأثراً بالأوضاع السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدرت حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية في نهاية جوان 2014 بحوالي 16.417 بليون دولار أمريكي، مقابل 14.410 بليون دولار في عام 2013، وتتنوع الأطراف الدولية التي تتعامل بالأصول المالية الأمريكية بين حكومات، شركات بنوك، وأفراد من مختلف أنحاء العالم، وهذا على الرغم من استمرار ارتفاع مخزون الدين الفيدرالي الأمريكي، حيث ظل المستثمرون الأجانب يزدون باطراد حصتهم من ذلك الدين، ومعنى ذلك أن بعض الأطراف تعزز دور الدولار كعملة احتياطي مهيمنة منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، والجدول الموالي يوضح تطور حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية بين 2007 و2014.

الجدول (24): تطور حيازة الأجانب للأوراق المالية الأمريكية ما بين 2007 و2014

الوحدة: مليار دولار

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
15.539	13.532	12.451	11.561	9.736	8.492	9.463	9.136	الأصول طويلة الأجل
878	878	811	878	956	1.149	858	635	الأصول قصيرة الأجل
16.417	14.410	13.261	12.440	10.641	9.641	10.322	9.772	المجموع

Source: Department of the Treasury/Federal Reserve Board, **Treasury International Capital System**, available at: <http://www.treasury.gov/> (le 16-04-2015)

يبرز من خلال الجدول أن هناك نمو مضطرد في قيمة حيازات الأجانب من الأوراق المالية الأمريكية فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيرها الواضح على الاقتصاد الأمريكي ومكانته المهيمنة في النظام المالي العالمي، إلا أن حيازة الأجانب للأوراق المالية الأمريكية لم تتأثر، وهو ما يؤكد فكرة الهيمنة الهيكلية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تزايدت حيازة الأجانب للأصول المالية الأمريكية من 9.772 بليون دولار سنة 2007، إلى 10.322 بليون دولار سنة 2008، لينخفض إجمالي الحيازة سنة 2009 وهذا نظرا لانخفاض حيازة الأصول المالية طويلة الأجل بفعل الأزمة المالية العالمية، ورغم ذلك عادت قيمة حيازة الأجانب للارتفاع مرة أخرى بشكل مضطرد لتصل إلى أكثر من 16 بليون دولار بفعل زيادة حيازة الأصول طويلة الأجل، ويرجع السبب الرئيسي لهذا التزايد المعاكس للمنطق في كون الأطراف الدولية تقوم بشراء كميات أكبر من السندات قصد الإبقاء على مستوى السندات ومنع انخفاضها، نظرا لأن أغلب الدول تملك احتياطات مقومة بالدولار وبالتالي من غير مصلحتها انهيار قيمة الدولار وتدهور الاقتصاد الأمريكي، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فالقدرة المحدودة للولايات المتحدة الأمريكية على الإصدار النقدي يعطي ثقة أكبر للمستثمرين الأجانب، إلى جانب عمق و سيولة الأسواق المالية الأمريكية.

2. **هيمنة الدولار على الاحتياطات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية:** إن سيادة العملة الأمريكية لا تزال واضحة إلى حد الآن، وعلى ما يبدو أنه يتميز بالوفرة، حيث تستطيع الولايات المتحدة تشغيل طبع النقود لتغطية الاحتياجات النقدية واثقة من موقفها أو مكانتها القوية، وأنها لا تمارس تجارتها بعملة أخرى غير عملة بلدها وتمكنت من فرض هذا في جميع أنحاء العالم، حيث لم يتراجع الدولار كعملة احتياطي عالمي وظل يستحوذ على أكثر من 60% من إجمالي الاحتياطات العالمية على طول الفترة بالشكل الذي يبرز الثقة الدولية المفرطة للأطراف الدولية في الدولار واعتباره عملة آمنة مقارنة بالعملات الأخرى، ويظهر الجدول الموالي أن الدولار ظل مهيمنًا على المعاملات الدولية حتى في ظل الأزمة المالية العالمية، وهذا لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على

اعتماد آلية التيسير الكمي* التي تعد ضريبة على الدول المتعاملة معها، أما بالنسبة للعملات الأخرى فقد احتل اليورو منذ إطلاقه سنة 2002 مكانة هامة حيث تراوح نصيبه من الاحتياطيات ما بين 20% و 30% رغم أنه عرف تراجعاً طفيفاً سنة 2010 نظراً لأزمة الديون السيادية، في حين لم تصل حصة الجنيه والين الياباني إلى حدود 10% لكليهما وهذا ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول(25): حصة العملات الدولية من الاحتياطيات الدولية بعد الأزمة المالية العالمية 2008

الوحدة: %

العملة	الثلاثي الرابع 2011	الثلاثي الأول 2012	الثلاثي الرابع 2012	الثلاثي الأول 2013	الثلاثي الرابع 2013	الثلاثي الأول 2014	الثلاثي الرابع 2014	الثلاثي الأول 2015
الدولار الأمريكي	62.33	61.51	61.28	61.83	61.03	60.79	63.06	64.11
الجنيه الإسترليني	3.83	4.014	4.03	3.86	3.98	3.86	3.78	3.90
الين الياباني	3.60	3.84	4.08	3.88	3.82	3.94	3.93	4.15
اليورو	24.65	24.79	24.21	23.54	24.38	24.32	22.07	20.71
بقية العملات	5.59	5.84	6.4	6.89	6.79	7.09	7.16	7.13
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من احتساب الطالب اعتماداً على:

World Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves, FMI Data, FMI , Available at:

<http://www.imf.org>

3. الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي-: لقد أكدت مختلف التحليلات أن استجابة المؤسسات المالية الدولية بصفة عامة وصندوق النقد الدولي للأزمة لم تكن كافية، وأن آلية اتخاذ القرار تتأثر بمواقف سياسية واقتصادية كبرى مع إقصاء وتهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم من أنها تتحمل تبعات الأزمة السلبية، كما أثبتت الأزمة عدم قدرة الصندوق على التعامل مع الخسائر المتوالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وهذا ما دفع بالصندوق بقيادة الولايات المتحدة إلى السعي لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية بإصلاح هيكله وآليات عمله وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية ودعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدتها الكثير من الدول باعتباره المسؤول الأول عن هذا النوع من الأزمات.

* يسمى أيضاً التسهيل الكمي، وهو سياسة نقدية غير تقليدية، تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال في الاقتصاد، وقد استخدم التيسير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية 2008 حيث قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بشراء الأصول وسندات الخزينة كمحاولة لتحفيز الشركات على الاستثمار.

وقد وافق مجلس محافظي صندوق النقد الدولي الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر 2010 على مجموعة من الإصلاحات شملت ما يلي⁽¹⁾ :

❖ **مضاعفة حصص صندوق النقد الدولي والعودة إلى الترتيبات الجديدة للاقتراض:** دعت حزمة الإصلاح إلى مضاعفة حصص صندوق النقد الدولي والعودة المقابلة للترتيبات الجديدة للاقتراض، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي قد زاد دوريا حصصه من قبل، وفي حال اعتماد هذه الحصص فإنها تكون بمثابة أكبر زيادة نسبية في تاريخ الصندوق.

❖ **تحويل حصص في صندوق النقد الدولي للاقتصادات الناشئة:** دعت حزمة الإصلاح كذلك إلى تحويل 6% من الحصص إلى الاقتصادات الناشئة، والتي من شأنها زيادة قوتها التصويتية في صندوق النقد الدولي وكذلك الالتزامات المالية النسبية للمؤسسة، وإذا اعتمدت فإن الصين تصبح ثالث أكبر مساهم في الصندوق والهند والبرازيل وروسيا تصبح ضمن أكبر عشرة مساهمين في الصندوق.

❖ **إنشاء مجلس تنفيذي كامل الانتخاب لصندوق النقد الدولي:** بدلا من الاستمرار في ممارسة حق تعيين خمسة مساهمين كبار لمجلس إدارة صندوق النقد الدولي، يعمل الإصلاح المقترح على جعل جميع المديرين التنفيذيين في المجلس التنفيذي منتخبين، وهذا الإصلاح يمكن أن يمهد الطريق لمستقبل تعزيز التمثيل الأوروبي في المجلس.

❖ **الحد من تمثيل الاقتصادات الأوروبية المتقدمة في المجلس التنفيذي:** عشرة مقاعد في المجلس التنفيذي تمثل الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، والإصلاح المقترح يحد من عدد المديرين التنفيذيين الذين يمثلون الاقتصادات الأوروبية المتقدمة بعضوين، وبالتالي البلدان الناشئة والنامية تحصل على المزيد من التمثيل في المجلس.

والجدول الموالي يوضح أكبر عشرة حصص وقوة تصويتية في صندوق النقد الدولي قبل وبعد الإصلاح.

(1)- Rebecca M. Nelson and Martin A. Weiss ,(2014): **IMF Reforms: Issues For Congress**, CRS Report, USA, 11 March , P:7, Available at: www.crs.gov (le 17-05-2015)

الجدول (26): أكبر عشرة حصص وقوة تصويتية في صندوق النقد الدولي

الوحدة: %

	أكبر المساهمين في حصص الصندوق حاليا		الحصص المقترحة بعد الإصلاح	
	الدولة	المساهمة	الدولة	المساهمة
01	الو.م.أ.	17.69	الو.م.أ.	17.40
02	اليابان	6.56	اليابان	6.46
03	المانيا	6.12	الصين	6.39
04	فرنسا	4.51	المانيا	5.58
05	بريطانيا	4.51	فرنسا	4.23
06	الصين	4	بريطانيا	4.23
07	إيطاليا	3.31	إيطاليا	3.16
08	السعودية	2.93	الهند	2.75
09	كندا	2.67	روسيا	2.71
10	روسيا	2.50	البرازيل	2.32

Source: Rebecca M. Nelson and Martin A. Weiss, (2014): IMF reforms :Issues for Congress, CRS Report, USA, 11 March, P: 2.

يبرز من خلال الجدول النقاط التالية:

- ظلت الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على صندوق النقد الدولي بحصة تفوق 15%، وهو ما يضمن لها حق الاعتراض على القرارات الأساسية لصندوق النقد الدولي، حيث تمكن هذه الحصة أعضاء الكونغرس من تحريك قرارات صندوق النقد الدولي بما يخدم مصالحهم الخاصة؛
- انخفضت حصة السعودية مقارنة بما قبل الإصلاح، وهذا ما يهملش الدول العربية أكثر ويبعدها عن اتخاذ القرارات الرئيسية لصندوق النقد الدولي؛
- حصلت دول البريكس على مكانة أكبر في صندوق النقد الدولي وفقا لما هو مقترح، وهو ما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمساهمة الكبيرة لهذه الدول في الاقتصاد العالمي، ويضمن هذا الإصلاح موارد أكبر للصندوق وبالتالي قدرة أكبر على مواجهة الأزمات الاقتصادية المستقبلية.

4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية: تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا آخر من مظاهر استمرار هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي، فعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تركتها على المستوى العالمي، استمرت رؤوس الأموال الدولية بالتدفق باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الاستثمار المباشر والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (27): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة خلال الفترة 2007-2014

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة - مليون دولار	نسبتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي %
2007	215952	10.787
2008	306366	16.844
2009	143604	11.753
2010	198049	13.925
2011	223754	13.162
2012	169680	12.070
2013	230768	12.195
2014	92397	-

Source : CNUCED

يبرز من خلال الجدول (26) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد عرفت تنذباً ملحوظاً خلال الفترة 2007-2015، حيث يبرز الجدول بأن حجم التدفقات عرف انخفاضا بأكثر من النصف مما كان عليه سنة 2008، حيث انخفضت قيمته من 306366 مليون دولار سنة 2008 إلى حوالي 143604 مليون دولار سنة 2009 بسبب تراجع مبيعات الشركات بفعل الأزمة المالية العالمية 2008 وتأثيرها الكبير على الطلب العالمي، وعلى الرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستقطب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة بأكثر من 140 بليون دولار متبوعة بالصين، واستحوذت على أكثر من 11 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي. وبداية من سنة 2010 عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية تزايداً ملحوظاً حيث ارتفعت قيمتها إلى 223754 مليون دولار سنة 2011، لتعرف بعد ذلك انخفاضا إلى ما قيمته 169680 مليون دولار وهذا بفعل التراجع الكبير في الطلب الأوروبي بفعل أزمة الديون السيادية وعمليات الاستحواذ الكبيرة التي تمت، لترتفع مرة أخرى سنة 2013 وتصل إلى 230768 مليون دولار، واستحوذت على أكثر من 12% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

5. استمرار الدور القيادي على المستوى العالمي: لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في الاستجابة للأزمة المالية العالمية، بدافع تعزيز مصلحة الولايات المتحدة في نمو الاقتصاد العالمي واستقراره عن طريق خلق تقوية، وإصلاح عند الضرورة المؤسسات الاقتصادية العالمية، لأن قيادة مصالح قوة اقتصادية عالمية بطبيعتها يعتمد بالضرورة على ازدهار الاقتصاد العالمي.

عملت الولايات المتحدة خلال الأزمة المالية العالمية على جمع قادة دول مجموعة العشرين لقمة أولى من نوعها في واشنطن، وبعد سنة من ذلك وضعت فكرتها الرائدة إطار للنمو القوي، المستدام والمتوازن، تهدف إلى ترويض الاختلالات المالية العالمية.

كما اتخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة في مضاعفة موارد صندوق النقد الدولي لاستجابة أفضل للأزمات وبعد ذلك أقنع الاتحاد الأوروبي المتردد إلى توسيع صلاحيات الدول الناشئة في المنظمات الدولية، كما تعتبر الولايات المتحدة أول من قاد إلى إصلاح التنظيمات المالية ووضع مجلس الاستقرار المالي كمنسق تنظيمي عالمي لأعضاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

بفضل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام المالي العالمي، فقد عملت على ترأس العديد من المؤتمرات الدولية لإصلاح النظام المالي العالمي، وكانت نشطة في الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية الرامية إلى معالجة نقاط الضعف التنظيمية والاختلالات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية 2008 ومن خلال مشاركتها في مجموعة العشرين فقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة العشرين على وضع جدول أعمال الإصلاح التنظيمي المالي علاوة على ذلك من خلال مشاركتها في مختلف الهيئات الدولية، تعمل الهيئات التنظيمية المالية الأمريكية على المساعدة في تطوير معايير لتنفيذ أجندة الإصلاح في مجموعة العشرين. على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات في تنفيذ أجندة الإصلاح المالي لمجموعة العشرين، تظهر جهود إصلاح النظام المالي العالمي فيما يلي⁽¹⁾:

- لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في قمم مجموعة العشرين، حيث نقلت القمم إلى مستوى رؤساء الدول في وضع جدول أعمال إصلاح النظام المالي العالمي بهدف مساعدة الاقتصاديات الكبرى في العالم على مواجهة الأزمة المالية ووضع إطار للمساعدة على منع وقوع الأزمات المالية في المستقبل؛
- وضع زعماء مجموعة العشرين مبادئ للإصلاح التنظيمي المالي كما وضعوا قائمة من التزامات الإصلاح الأولية بحضور الرئيس الأمريكي، والذي استمر في لعب دور فعال في المساعدة على دعم وتوسيع جدول أعمال مجموعة العشرين للإصلاح المالي؛
- استضافة قمم مجموعة العشرين في واشنطن سنة 2009، أين كان الأمريكيون مسؤولين عن تنسيق إعداد جداول أعمال القمة واتفاقيات الإصلاح، حيث تضمنت هذه القمم العديد من الالتزامات فمثلاً خلال قمة

⁽¹⁾ - Geo found, (2014): **International Financial Reforms**, United States Government Accountability Office, Report to Congressional Addressees, USA, April, PP: 16-17.

بيتسبرغ خرجت القمة بعدة التزامات منها تنظيم أسواق المشتقات المالية عبر الحدود، ووضع إجراءات لإدارة فشل المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية؛

■ العمل على تقديم ودعم مقترحات جديدة خلال القمم الأخرى فعلى سبيل المثال خلال قمة لندن 2009 دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة متطلبات رأس المال بالنسبة للبنوك، وخلق مجلس رقابة الاستقرار وتوسيع نطاق تنظيم المؤسسات ذات الأهمية النظامية؛

■ التنسيق مع الهيئات والجهات التنظيمية الدولية في الإصلاحات المالية المحلية، فمثلا بعد قمة سيول سنة 2010 أشار مسؤولون أمريكيون بأن إقرار قانون دود فرانك وضع الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الإصلاح المالي العالمي، كما أن عددا من أحكام دود -فرانك تتماشى مع التزامات الإصلاح المالي العالمي كأنظمة الإنقاذ ونظام الرقابة والإبلاغ عن عمليات أسواق المشتقات وتنظيم جميع الشركات التي تشكل خطرا على النظام المالي.

إن هذه المظاهر تبرز أن الولايات المتحدة الأمريكية لا زالت مهيمنة على النظام المالي العالمي رغم تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذا الاقتصاد لأن مظاهر هيمنة الولايات المتحدة صعبة التغيير في المدى القصير والمتوسط.

ثانيا: دراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام المالي العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008 – مقارنة الاستقرار بالهيمنة-

على ضوء مقارنة الاستقرار بالهيمنة سيتم تحليل دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا من خلال العناصر التالية:

1. توفير أسواق لسلع الإغاثة: على عكس ما حصل خلال أزمة الكساد الكبير، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة العديد من الإجراءات الحمائية بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008، ويرجع العديد من المحللين ذلك إلى الدور الذي لعبته المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري المتعدد الأطراف، دون إغفال الدور الرئيسي الذي لعبته الولايات المتحدة في ذلك، حيث برز ذلك من خلال المؤتمر الذي عقد في نوفمبر 2008، أين تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم زيادة العوائق أمام الاستثمار والتجارة الدولية.

ويبرز الجدول الموالي تطور الواردات والاستهلاك الكلي الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

الجدول (28): تطور الواردات والاستهلاك الكلي الأمريكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2013-2007

الوحدة: %

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات الأمريكية*	16,46	17,42	13,75	15,8	17,31	17,11	16,58
الاستهلاك الكلي الأمريكي**	82,61	84,13	85,23	85,03	85,19	84,16	83,6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

*World Bank, Imports of Goods and Services (% of GDP), Available at: <https://data.worldbank.org>

** World Bank National Accounts Data, OECD National Account data

يبرز من خلال الجدول أن حصة الواردات الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من أكثر من 16% خلال سنة 2007 إلى حوالي 13,75% خلال سنة 2009، لترتفع بعد ذلك إلى أكثر من 15,3% سنة 2010 وإلى ما يقارب 16% سنة 2011، وفي المقابل من ذلك ارتفع الاستهلاك الأمريكي من 82,6% سنة 2007 إلى حوالي 85,23% سنة 2009، قبل أن يعود تدريجياً إلى أكثر من 83% سنة 2013.

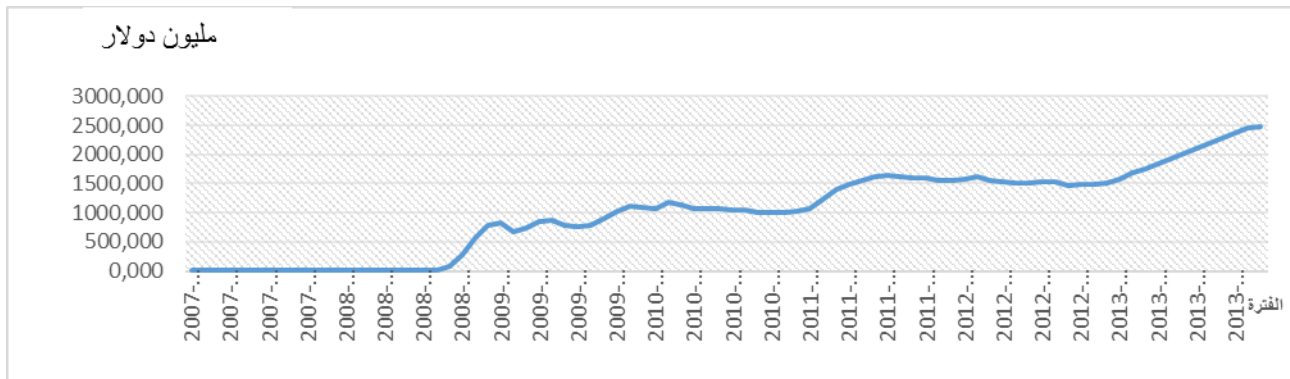
وتؤكد هذه النقطة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مستهلك ملاذ أخير، حيث ظلت أسواقها مفتوحة في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، على الرغم من أنها كانت تعاني من ركود، وواصلت العمل كقاعدة عالمية لسلع الإغاثة.

2. التدفقات المالية المضادة للدورية ومقرض الملاذ الأخير: من بين السلع العامة التي تعكس دور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية نجد التدفقات المالية ومقرض الملاذ الأخير، حيث لعب البنك الاحتياطي الفيدرالي دوراً رئيسياً في توفير السيولة، على الرغم من الكميات الكبيرة من رؤوس الأموال التي خرجت من الولايات المتحدة الأمريكية من طرف المستثمرين الخواص بحثاً عن عوائد أعلى.

وكاستجابة للأزمة المالية العالمية قام الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة بشكل حاد كاستجابة لذعر السوق الذي اندلع بعد إفلاس بنك ليمان برادرز، وعمل على توسيع ميزانيته العمومية من خلال العديد من جولات التيسير الكمي، حيث ارتفع إجمالي التزامات البنك الاحتياطي الفيدرالي من حوالي 800 مليار دولار في أوائل سبتمبر 2008، إلى أكثر من 2 تريليون دولار بنهاية عام 2009، من خلال شراء جميع أنواع ديون المؤسسات المالية المتعثرة والتي لها في الأغلب أعمال تجارية واستثمارات كبيرة في الخارج، وبالتالي فإن الاحتياطي الفيدرالي عمل على إعادة الثقة إلى النظام المالي العالمي ومكن البنوك من تخفيض الديون المتعثرة.

ويبرز الشكل الموالي تطور إجمالي ميزانية الاحتياطي الفيدرالي في ظل الأزمة المالية العالمية 2008.

الشكل (29): تطور إجمالي ميزانية الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2007-2013

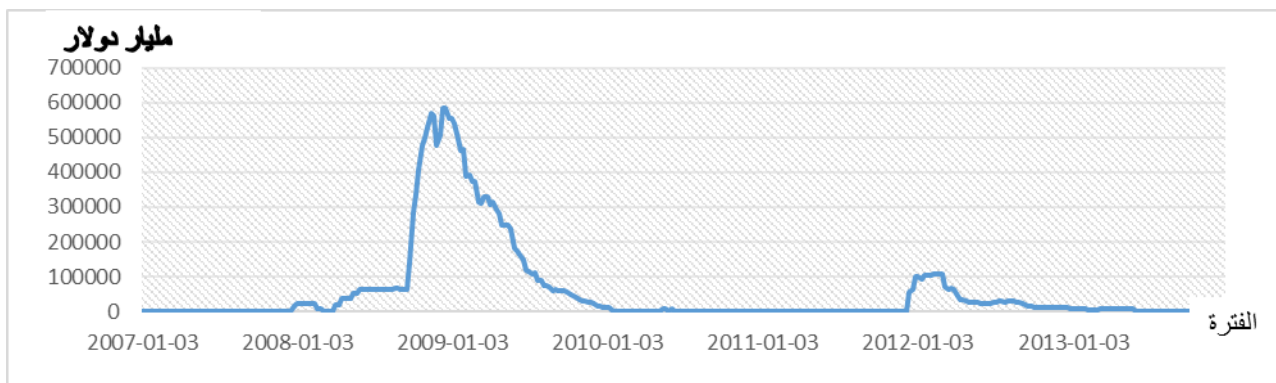


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Board of Governors of the Federal Reserve system (2014), Total Reserve Balances Maintained.

علاوة على هذا، فإن مجلس الاحتياطي الفيدرالي وعلى اعتباره المؤسسة الوحيدة على المستوى العالمي القادرة على العمل كمقرض ملاذ أخير، فإنه ما بين نهاية 2007 وبداية 2010، قدم البنك الاحتياطي الفيدرالي خطوط مبادلة السيولة للبنك المركزي الأوروبي، بنك كندا، بنك إنجلترا، بنك اليابان، البنوك المركزية لأستراليا البرازيل، الدنمارك، كوريا، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، سنغافورة، السويد و سويسرا، وبحلول نهاية نوفمبر 2008 بلغ إجمالي قيمة خطوط الائتمان الفيدرالية حوالي 600 مليار دولار، وهو ما يعادل تقريبا الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي قبل الأزمة المالية العالمية، والشكل الموالي يبرز مبادلة السيولة ما بين الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى.

الشكل (30): تطور مبادلة السيولة للاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة 2007-2013

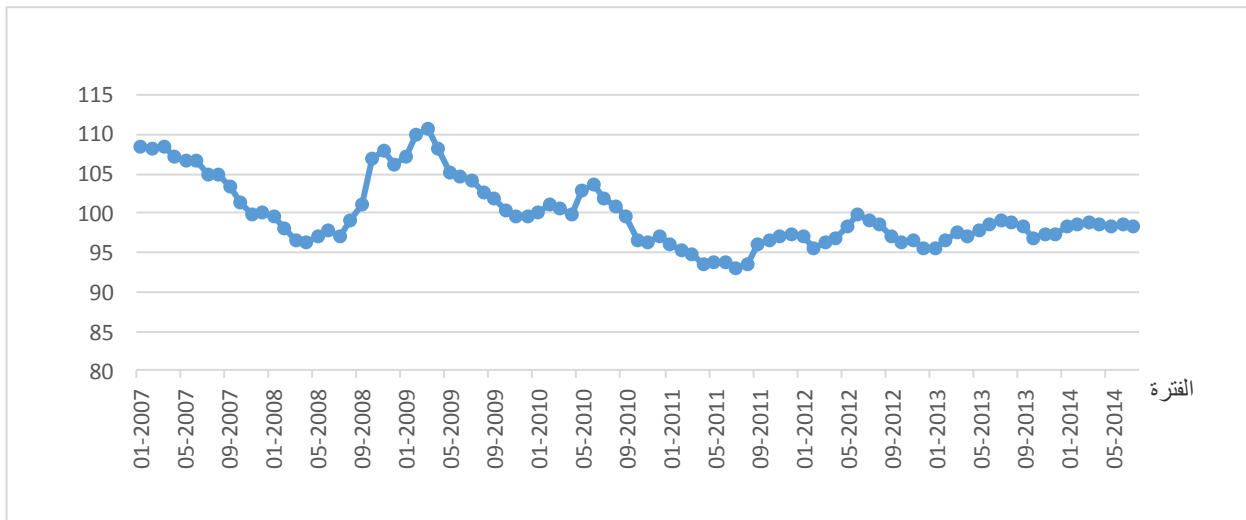


Source: Board of Governors of the Federal Reserve System (US), **Central Bank Liquidity Swaps Held by the Federal Reserve: All Maturities [SWPT]**, Retrieved From FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis: <https://fred.stlouisfed.org/series/SWPT>.

إلى جانب دور ملاذ المقرض الأخير، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في الإقراض المضاد للدورية، حيث استخدمت الحكومة الأمريكية قوتها الانتخابية القوية في صندوق النقد الدولي ودورها القيادي في مجموعة العشرين للدعوة إلى زيادة ثلاثة أضعاف قدرة الإقراض لصندوق النقد الدولي إلى 750 مليار دولار.

3. توفير نظام صرف مستقر نسبيا: حدد كيندلبرجر السلعة العامة 3 في الإشراف على نظام أسعار صرف مستقر نسبيا، ويبين الشكل الموالي تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية-أو المتوسط المرجح للدولار الأمريكي نسبة إلى المؤشر الذي يتألف من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين-خلال الفترة 2007-2013.

الشكل (31): معدل الصرف الفعلي الحقيقي 2007-2014 (2010=100)



Source: Bank for International Settlements (2014)

يبرز من خلال الشكل تعزيزا أوليا للدولار في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009 بسبب آثار الهروب إلى الأمان خلال المرحلة الأكثر حدة و ذعر، وعاد الدولار إلى قيمته الطبيعية على المدى المتوسط متقلبا حول القيمة التي كان عليها خلال صيف عام 2007 بين عامي 2009 و 2014، ومن الأمور الأكثر إثارة للدهشة حول الأزمة المالية العالمية غياب أزمة الدولار، وظل الدعم الرسمي الخاص والأجنبي للدولار الأمريكي على الرغم من المطالب الفرنسية والصينية حول عدم استقرار النظام النقدي الدولي الذي يقوده الدولار، والحاجة إلى عملة احتياطية بديلة حيث ظل الدولار أكثر العملات تفضيلا من مختلف الأطراف الرسمية الأجنبية.

4. تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي عالميا: لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة المالية العالمية تحت رعاية مجموعة العشرين، حيث قامت المؤتمرات الثلاثة الأولى بعد الأزمة المالية العالمية في واشنطن (نوفمبر 2008)، لندن (أفريل 2009) و بيتسبرغ (سبتمبر 2009)

على الدعوة لمواجهة الأزمة المالية انطلاقاً من إعطاء الأولوية لجهود تحفيز النمو، عمليات الإنقاذ، وقد حققت مجموعة العشرين مجموعة مهمة، كما وافق قادة مجموعة العشرين على مضاعفة الأموال المتاحة لصندوق النقد الدولي إلى 750 مليار دولار⁽¹⁾، والنقطة الهامة هنا هي الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بما يقرب 800 مليار دولار ضمن جهود تحفيز الاقتصاد العالمي، أي ما يقرب 40% من إجمالي التحفيز العالمي، كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من التحفيز لا غنى عنه لنجاح النظام المالي العالمي، ومن الصعب تصور أن الاقتصاد العالمي قد تعافى بسرعة دون، كما أن معظم خطط التحفيز الوطنية قد صدرت لأسباب سياسية محلية بدلاً من أي رغبة في التقيد بالنظام الدولي لمجموعة العشرين مما جعل حصة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر أهمية لسرعة الانتعاش، وعلى الجانب النقدي قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالفعل بتنسيق معظم التخفيضات في أسعار الفائدة قبل اجتماع مجموعة العشرين.

من خلال هذا العرض لدور الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمة المالية العالمية على ضوء مقارنة الاستقرار بالهيمنة تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بشكل كبير في الخروج من الأزمة المالية العالمية على الرغم من التأثير الكبير للأزمة على الاقتصاد الأمريكي وهو ما يعكس فكرة استمرارية هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي على عكس الآراء والأفكار.

ثالثاً: مفارقة استمرار هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

إن المحافظة على النظام حسب روبرت كيوهان يتطلب استمرارية الهيمنة وهذا يعني أن التعاون الدولي الذي يبنى بدوره على وجود مصالح عامة متبادلة بين القوى الدولية، يعتمد في بقائه ودوامه على استمرارية الهيمنة في النظام، على الرغم من الحديث عن تراجع الأمريكي ونهاية النظام الأمريكي، إلا أن النظام الاقتصادي الأمريكي العالمي عمل على وضع مجموعة العشرين ومجلس الاستقرار المالي، كما استمر الدولار كعملة ربط في العالم كما تعتبر ملاذاً آمناً للمستثمرين في العالم، كما أن مهمة وقدرات توائم بريتن وودز تم توسيعها، ولم تستقبل أي دولة من المؤسسات، فما هو السبب الكامن وراء استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي؟

1. الترابط القوي بين اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي: علاقة الولايات المتحدة وبقية دول العالم هي علاقة متشابكة، فالولايات المتحدة الأمريكية تقبل الواردات من بقية دول العالم، وتدفع لهذه الدول

⁽¹⁾ Zhenyu Sun, (13 April 2016) : the G20 and Global Governance in Trade and Investment, International Centre for Trade and Sustainable Development, Available At : www.ictsd.org (17-02-2017)

بالدولار، ودول العالم تشتري الدولار الأمريكي والسندات الأمريكية، وتقدم قروضا للولايات المتحدة الأمريكية فالصين مثلا تحوز على 2.5 تريليون دولار من احتياطات النقد الأجنبي والكثير منها سندات خزينة أمريكية.

إن تهديد الدول ببيع الدولار يمكن أن يؤثر على الاقتصاد الأمريكي، إلا أن ذلك يقلل من قيمة احتياطاتها وحينما ينخفض سعر الدولار سيكون هناك خطر من استبعاد الولايات المتحدة لمواصلة استيراد السلع الرخيصة وهو ما يعني فقدان الوظائف وعد الاستقرار في الصين. كما أن الصين ليست راغبة في انخفاض قيمة الدولار لأن ذلك يجعل السلع الأمريكية رخيصة وهو ما يزيد من المنافسة للسلع الصينية.

وهو ما يعني أن الولايات المتحدة وبقية دول العالم في نفس القارب، فالدول يجب عليها قبول هذا الترابط الكبير والتنسيق مع بعضها البعض، وبالتالي ستكون الدول مضطرة لمواصلة شراء السندات الأمريكية.

وأخيرا والأهم، الدول ليس لديها الطموح ولا القدرة على تحدي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ذلك يتضمن مسؤولية كبيرة في الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي، ومقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية الصين ليست مستعدة لتحمل المسؤولية الدولية الكبيرة الآن، الأولوية القصوى للصين هي التنمية الاقتصادية الخاصة بها، فعلى الرغم من أن الصين آخذة في النمو، إلا أنه غير قادر على لعب الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي لا يزال يواجه أزمة الديون السيادية وأزمة التنسيق بين السياسات المالية للدول الأعضاء.

2. عدم وجود بديل لقوة الولايات المتحدة الأمريكية: إن التفسير الثاني لاستمرارية هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية يكمن في عدم وجود قوة اقتصادية قادرة على أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، ويبرز ذلك في:

■ **الاتحاد الأوروبي:** على الرغم من حجم اقتصاد الاتحاد الأوروبي والقوة السكانية الكبيرة، إلا أن أوروبا تعيش حالة ركود اقتصادي بسبب أزمة الديون السيادية، كما أن أزمة تنسيق السياسات المالية داخل الاتحاد الأوروبي تشكل تحديا داخليا أمام الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى معالجة قبل التفكير في الهيمنة العالمية وبالتالي فإن إمكانية هيمنة الاتحاد الأوروبي واليورو على النظام المالي العالمي مستبعدة إلى حد كبير في الوقت الراهن؛

■ **الصين:** تعد الصين المنافس الأقوى من حيث قدرتها على أن تكون القوة العظمى القادمة، جيشها هو الأكبر في العالم، وسوف يكون اقتصادها هو الأكبر أيضا في وقت قريب. ولكن، الصين تحتاج إلى الرغبة في امتلاك عملة احتياط، أو بشكل صحيح تدويل اقتصادها والتحول من اقتصاد مركنتيلي تدار فيه العملة

بشكل اصطناعي ويمارس بعض الضوابط على رأس المال، إلى مجتمع استهلاكي أكثر انفتاحا يسمح فيه بحرية أكبر لتدفقات رؤوس الأموال، وتقلب قيمة العملة دون مقاومة، كما يجب أن تصبح مدينة للسماح بأعلى درجة للتقييم وديون أكثر سيولة.

كما أن الصين من الناحية السياسية تحتاج إلى اتخاذ قرارات صعبة من شأنها أن تفتح اقتصادها، خاصة فيما يتعلق بالتحول باتجاه الديمقراطية والذي سيكون له الأثر الكبير على تقبل الاقتصاد الصيني أكثر على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: الإصلاحات الهيكلية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية

إلى جانب دورها في الخروج من الأزمة المالية العالمية 2008، ونظرا للمكانة الهامة للنظام المالي الأمريكي ضمن الاقتصاد العالمي، كان لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل ضمن سلسلة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف بالأساس إلى تعزيز القوة الهيكلية للولايات المتحدة الأمريكية وتجنب عودة الاختلالات، وهذا انطلاقا من تكييف قطاعها المصرفي مع المعايير الدولية لبازل وإصدار قانون دود - فرانك الذي يعتبر محاولة لسيطرة الحكومة على القطاع المالي، ومحاولة لتخفيف من قدرة المؤسسات المالية النظامية على التأثير على الاقتصاد الأمريكي.

أولا: تطبيق مقررات بازل III في القطاع المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها مركزا لحدوث الأزمة المالية العالمية على تطبيق مقررات بازل III بهدف زيادة درجة صلابة قطاعها المصرفي وضمان استمرارية تدفق رؤوس الأموال إليها، ولهذا فمن المهم بما كان فهم الهيكل العام للإطار التنظيمي بازل الذي يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية، فباستثناء بعض البنوك الصغيرة التي تمتلك أقل من 500 مليون دولار، تطبق مقررات بازل في اغلب البنوك الأمريكية، الشركات المصرفية القابضة، بعض جمعيات الادخار والمؤسسات القابضة للادخار والإقراض.

1. تطويع مقررات بازل III مع القطاع المصرفي الأمريكي: إن تكييف مقررات بازل III مع النظام المصرفي الأمريكي يتناسب مع فكرة كوكس الذي يرى بأن المؤسسات أصبحت ذات قدرة للتفاوض مع الحكومات، حيث أنه وبعد طرح النسخة المبدئية لمقررات بازل على الكونغرس تم تلقي العديد من التعليقات التي أخذتها السلطات بعين الاعتبار كاستجابة للحكومة لمطالب المؤسسات.

أ. متطلبات رأس المال الدنيا في الولايات المتحدة: لا تختلف النسب الدنيا المطلوبة في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للبنوك العادية عن بقية دول العالم، وتكون متطلبات رأس المال المفروضة على النحو التالي:

■ إضافة إلى اشتراط أن تحتفظ البنوك بحد أدنى قدره 4,5% من رأس المال الشريحة 1 للأسهم العادية، يجب على البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي يقدر بـ 2,5% من الأسهم العادية، ويقتضي الشرطان معا أن تحتفظ البنوك بما مجموعه 7% من رأس المال الشريحة 1 للأسهم العادية عند نهاية 2019 أي أن البنوك عليها أن تحتفظ برأس مال يصل إلى 10,5% عند إدراج رأس المال الإضافي التحوط بنسبة 2,5% بنهاية 2019⁽¹⁾؛

■ ما يصل إلى 13% بالنسبة لبنوك المنهج المتقدم مع إدراج كل من رأس المال التحوط بنهاية 2019 ورأس المال المعاكس للدورية والذي تم تحديده مبدئياً عند 0% ونسبة تصل إلى 2,5% بنهاية 2019⁽²⁾.
ويظهر الجدول الموالي الجدول الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في البنوك الأمريكية

الجدول (29): الجدول الزمني لتطبيق متطلبات رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية

الوحدة: %

2019	2018	2017	2016	2015	البيان
4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية (أ)
2,5	1,875	1,25	0,625	لا شيء	رأس المال لغاية التحوط (ب)
7	6,375	5,75	5,125	4,5	أ + ب
100	100	80	60	40	الاستقطاع من الشريحة 1 للأسهم
6	6	6	6	6	الحد الأدنى للشريحة 1 (ج)
8,5	7,875	7,25	6,625	لا شيء	ب + ج
8	8	8	8	8	الحد الأدنى لرأس المال
10,5	9,875	9,25	8,625	لا شيء	د + ب

Source: Board of Governors Of The Federal Reserve System, (2013): Federal Deposit Insurance Corporation, Office of The Comptroller of The Currency, **New Capital Rule**, Community Bank Guide, July, P: 4.

بالنسبة للمؤسسات المصرفية التي تطبق المنهج المتقدم (عموما تلك المصارف ذات مجموع أصول لا يقل عن 250 مليار دولار أو مجموع التزامات الأجنبية داخل الميزانية لا تقل عن 10 مليار دولار)، فتاريخ البدء في الامتثال للحد الأدنى لرأس المال هو 1 جانفي 2014.

⁽¹⁾- Mark c Dempsey et al,(2017): **Basel III Regulation And The Move Toward Uncommitted Lines of Credit** Fund Finance Market Review, Mayer Brown, spring, P:8.

⁽²⁾- Darry Getter, (2014): **Us Implementation of The Basel Capital Regulatory Framework**, Congressional Research Service, April 2014, P: 10, available at: www.crs.gov

وتنص المادة C616 من قانون دود فرانك على أن البنوك الأمريكية يجب أن تحتفظ على احتياطي مضاد للدورية، وبنوك المنهج المتقدم تحتاج إلى الحفاظ على احتياطي تجميعي (تحوط ومضاد للدورة) يزيد عن 5% لتجنب القيود المفروضة على أرباح الأسهم والمكافآت التقديرية، حيث لا تخضع المؤسسة المصرفية ذات احتياطي أكبر من 2,5% إلى قيود على توزيعات أو مدفوعات المكافأة التقديرية في حين تخضع المؤسسات ذات رأس مال تحوط أقل من 2,5% إلى قيود صارمة على نحو متزايد مع اقتراب مقدار رأس المال التحوطي إلى 0% ويلخص الجدول الموالي مقدار ما يمكن أن تدفعه المؤسسة المصرفية في شكل توزيعات أو مكافأة تقديرية في الربع على أساس رأس المال الإضافي للتحوط.

الجدول (30): قيود العوائد ورأس المال لغاية التحوط في القطاع المصرفي الأمريكي

رأس المال لغاية التحوط (% أصول مرجحة بالمخاطر)	الحد الأقصى للمدفوعات (نسبة مئوية من الدخل المستحق المؤهل)
أكثر من 2,5%	لا ينطبق حد على العوائد
أقل أو يساوي 2,5% وأكبر من 1,875%	60%
أقل أو يساوي 1,875% وأكبر من 1,25%	40%
أقل أو يساوي 1,25% وأكبر من 0,625%	20%
أقل من أو يساوي 0,625%	0%

Source: board of governors of the Federal Reserve System, (2013): Federal Deposit Insurance Corporation, Office of The Comptroller of The Currency, **New Capital Rule**, Community Bank Guide, July, p:3.

القاعدة الجديدة تحسن نوعية رأس المال من خلال تنفيذ تغييرات في تعريف رأس المال، ومن أهم التغييرات هو المعايير الأكثر صرامة للأهلية بالنسبة لأدوات رأس المال التنظيمي التي من شأنها أن تسمح بإدراج أدوات مثل أدوات مالية الهجينة في الشريحة الأولى من رأس المال في المستقبل، والقيود الجديدة على إدراج حقوق الملكية، وأصول خدمة الرهن العقاري، أصول الضرائب المؤجلة، وبعض استثمارات في رأس المال المؤسسات المالية غير الموحدة.

ب. **نسبة تغطية السيولة LCR:** بعد أن تم اقتراح نسبة تغطية السيولة في أكتوبر 2013، استقبلت السلطات النقدية حوالي 119 تعليقا حول هذه النسبة تمحورت في الأغلب حول تأخير التقارير اليومية، الودائع التشغيلية والودائع البلدية، وأصدرت الوكالات المصرفية الأمريكية في سبتمبر 2014 قاعدتها النهائية فيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة والتي كانت متشابهة إلى حد كبير مع ما جاءت به مقررات بازل III، مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة، وتطبق نسبة تغطية السيولة المقترحة على المؤسسات المصرفية في الولايات

المتحدة الأمريكية وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية الهامة، ويتم رصد السيولة بشكل مختلف بين الفئات التالية من الشركات⁽¹⁾ :

■ المؤسسات المصرفية القابضة الكبيرة مع أكثر من 250 مليار من الأصول: تطبق عليها نسبة تغطية سيولة تحسب وفق الصيغة التالية:

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم

■ الشركات الإقليمية ذات أصول من 50-250 مليار دولار: تطبق عليها نسبة تغطية سيولة أقل صرامة من سابقتها وتحسب وفق الصيغة الموالية:

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / التدفقات النقدية الصافية خلال 21 يوما

■ الشركات المصرفية القابضة مع أقل من 50 مليار دولار من الأصول: لا تخضع لنسبة تغطية سيولة. ويبرز الجدول الموالي آلية تطبيق نسبة تغطية السيولة على أساس حجم الأصول، نوع المؤسسة والأنشطة.

الجدول (31): تطبيق نسبة تغطية السيولة حسب حجم المؤسسات في القطاع المصرفي الأمريكي

- تطبق نسبة تغطية سيولة معدلة، وتعد بطريقة بسيطة وأقل صرامة للبنوك الأمريكية الصغيرة؛ - توفر الاسترخاء في الجداول الزمنية للتنفيذ واسترداد التقارير؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة خلال الربع الأخير.	مؤسسات الإيداع القابضة بمتوسط أصول أكبر من 50 مليار دولار
- تحتفظ البنوك بموجودات سائلة عالية الجودة تساوي التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة 30 يوما تقريبا؛ - توفر الاسترخاء في استرداد التقارير مع الانتقال من الإبلاغ الشهري إلى اليومي. - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة لأي أربعة أشهر.	مؤسسات الإيداع القابضة مع أصول أكبر من 250 مليار دولار
- تطبق نسبة تغطية سيولة مع جداول زمنية متسارعة؛ - فرض جدول زمني مستعجل للتقارير اليومية؛ - يعتمد التطبيق على إجمالي الموجودات المجمعة إلى كل ربع منفرد.	مؤسسات الإيداع القابضة مع أصول أكبر من 700 مليار دولار

Source: Alok Sinha et Al, (2014): US Regulatory Capital: Basel III Liquidity Coverage Ratio Final Rule – Overview and Key Highlights, Deloitte Development LLC, P: 4.

لا تطبق القاعدة النهائية على المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية غير المصرفية المنشأة من قبل مجلس رقابة الاستقرار المالي، والشركات المصرفية الأجنبية، والشركات القابضة التابعة التي لا تغطيها.

⁽¹⁾- Anuradha Mohanta, (2014): Impact Of Basel 3 Liquidity Requirements on the Payments Industry: Liquidity Management Strategy for Banks Providing Payment Services, CAPGEMINI, P: 6.

وتنقسم الأصول عالية الجودة إلى ثلاثة فئات: المستوى الأول، المستوى الثاني صنف أ، والمستوى الثاني صنف ب، وتضم الأصول من المستوى الأول الأصول الأكثر سيولة والتي يمكن تحويلها إلى سيولة جاهزة بسرعة وبأقل خسارة ممكنة وتضم احتياطات البنوك المركزية، سندات الخزنة الأمريكية، الأوراق المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الحكومات الوطنية الأقل خطورة والبنوك المركزية الأصول من المستوى الثاني صنف ب تعتبر أقل سيولة إلى حد ما، وتشمل الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات الحكومية مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والأوراق المالية الصادرة أو المضمونة من قبل حكومات وطنية و بنوك مركزية، أما الأصول من المستوى الثاني ب فتعتبر الأقل سيولة وتضم ديون الشركات وأوراق الأسهم،. ويجب أن تشكل الأصول من المستوى الأول 60% كحد أدنى من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة، وأن يكون وزن المخاطر 0% بموجب اتفاقية بازل III، ولن يتم تطبيق أي تخفيض عليها، وتمتلك الأصول من المستوى الثاني أ وزن مخاطر 20% ويتم تطبيق 15% من التخفيض، أما الأصول من الصنف الثاني ب والتي تشمل ديون الشركات وحقوق الملكية فتخضع إلى تخفيض يقدر بـ 50%.

ومن المقرر أن يتم تطبيق 80% من نسبة تغطية السيولة اعتباراً من جانفي 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية ومن المقرر أن يكتمل التطبيق بحلول جانفي 2017.

ويبرز الجدول الموالي الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي فالجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة يسبق الجدول الدولي بعامين كاملين.

الجدول (32): الجدول الزمني لتنفيذ نسبة تغطية السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية

السنوات	2015	2016	2017
نسبة تغطية السيولة	80%	90%	100%

Source: Capgemini Analysis (2014).

على الرغم من أن نسبة تغطية السيولة المقترحة من قبل الهيئات الأمريكية كان أكثر شمولاً من مقترح بازل III، إلا أنها كان أكثر صرامة من نسخة بازل في العديد من المجالات⁽¹⁾:

- مجموعة الأصول التي تصنف كأصول سائلة عالية الجودة والمعدل المفترض للتدفقات الخارجية لبعض أنواع التمويل؛

- الفترة الانتقالية المقترحة أقصر من الفترة المشمولة في اتفاق بازل، وتعكس الفترة المتسارعة الرغبة في الحفاظ على أوضاع السيولة المحسنة التي وضعتها المؤسسات الأمريكية من الأزمة المالية، وذلك جزئياً

⁽¹⁾ - Board of Governors of The Federal Reserve System, **Federal Reserve Board Proposes Rule to Strengthen Liquidity Positions of Large Financial Institutions**, Available at : www.federalreserve.org (17-05-2017)

نتيجة للإشراف من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي وغيره من الجهات التنظيمية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

- بعض الأوراق المالية المضمونة برهونات من قبل القطاع الخاص موجودة في الأصول السائلة عالية الجودة لبازل وغير موجودة في القاعدة النهائية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن الأوراق المالية الصادرة عن كيانات القطاع العام دون المستوى الوطني والسندات والأوراق المالية الصادرة عن المؤسسات المالية غير مؤهلة بموجب القاعدة الأمريكية؛

- تطبق نسبة تغطية السيولة بشكل مختلف في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مختلف بناء على حجم المؤسسات المالية، وتطبق القاعدة كاملة على المؤسسات التي لديها أصول لا تقل عن 250 مليار دولار⁽¹⁾.

ج. نسبة صافي التمويل المستقر: تنفيذ هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال هو نفسه مثل باقي دول العالم، مع بداية التطبيق في جانفي 2018.

د. نسبة الرفع المالي: تعتبر نسبة الرفع المالي من بين أبرز الإضافات التي جاءت بها مقررات بازل III حيث حددت لجنة بازل نسبة رفع مالي بحدود 3% في عام 2010، ونقحت طرق قياس التعرضات داخل وخارج الميزانية في يناير 2014.

وقد نفذت الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 3 % في عام 2013 كجزء من مراجعة متطلبات رأس المال، حيث تطبق هذه النسبة على المؤسسات المصرفية الكبرى مع 250 مليار دولار أمريكي أو أكثر من الأصول المجمعة أو 10 مليار دولار أو أكثر من الالتزامات الأجنبية داخل الميزانية العمومية.

في أبريل 2014 انتهت السلطات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية من وضع نسبة رفع مالي معزز على المصارف العالمية ذات الأهمية النظامية G-SIBs ومؤسسات الإيداع المؤمن عليها، هذا المعيار المعزز يخص القطاع المصرفي الأمريكي وليس مطلوب من قبل لجنة بازل ويتفق مع المادة 165 من قانون دود فرانك، وكجزء من هذا المعيار يجب على البنوك الأمريكية الكبرى أن تقي بنسبة 5% على مستوى الشركات القابضة، و6% على مستوى البنوك، كما يجب على البنوك أن تحتفظ برسم فوق 6% لتقدير التقلب.

⁽¹⁾- Mark house et Al, (2016): **Understanding The New Liquidity Coverage Ratio Requirements**, Economic Brief, Federal Reserve Bank of Richmond, P:3.

وتعتبر نسبة الرفع المالي المقدرة بين 5-6% أبرز اختلاف في تطبيق مقررات بازل بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم التي تتراوح نسبة الرفع المالي فيها ما بين 3-4%.

وتتوزع نسبة الرفع المالي المطلوبة في القطاع المصرفي الأمريكي على النحو الآتي⁽¹⁾:

- نسبة الرفع المالي الدنيا تقدر بـ 4% بحلول جانفي 2014؛
 - نسبة رفع مالي إضافية بنسبة 3% بالنسبة للبنوك المنهج المتقدم، وتتضمن نسبة الرافعة المالية التكميلية الأصول سواء داخل أو خارج الميزانية للبنوك؛
 - الشركات المصرفية القابضة الأمريكية الثمانية التي حددها مجلس الاستقرار المالي على اعتبارها مصارف عالمية ذات أهمية نظامية وشركات الإيداع المؤمنة التابعة لها تخضع لمعيار الرفع المالي المعزز يفوق 5%؛
 - إضافة 2% إلى نسبة الرافعة المالية التكميلية 3%، نسبة الرافعة المالية التكميلية تقدر بـ 5% للبنوك التي يزيد مجموع أصولها المجمعة عن 700 مليار دولار أو أكثر من 10 تريليون دولار في الأصول كشركة مصرفية قابضة.
- وبالتالي تحافظ أكبر 8 مؤسسات مالية على 6% كحد أدنى لتجنب القيود على المكافآت ويسري مفعول المقترح بداية من جانفي 2018.

2. واقع تطبيق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الأمريكي

أ. الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: على الرغم من أن المعايير المقترحة لتنفيذ مقررات بازل III لم يتم الانتهاء منها، إلا فيما يخص متطلبات رأس المال، إلا أن الشريحة الأولى لحقوق المساهمين CET1 تستخدم غالبا كمرجع سريع لقياس قوة رأس المال للبنوك، وكذلك لمقارنتها جبا إلى جنب و يبرز الجدول الموالي النسب المحققة بين 2012 و 2014 لبعض البنوك الأمريكية الكبرى (الأرقام الواردة في الجدول للإيداعات ربع السنوية لكل من البنوك من الربع الثالث من عام 2012 وهي الفترة التي تتوافر فيها بيانات لجميع البنوك)، وتشير إلى المرحلة القبلية التي تبلغ عنها.

⁽¹⁾ - Darry Getter, Op.Cit, P: 11.

الجدول (33): نسبة الشريحة الأولى لحقوق المساهمين لبعض البنوك الأمريكية للفترة 2012-2014

الوحدة: %

البنك	Q3 2012	Q4 2012	Q1 2013	Q2 2013	Q3 2013	Q4 2013	Q1 2014	Q2 2014	المستهدف	الإضافي المؤقت
مورجان ستانلي	9	9,50	9,70	9,90	10,8	10,5	10,2	10,7	8,50	2,20
سيتي غروب	8,64	8,74	9,34	10,03	10,5	10,6	10,46	10,58	9,00	1,58
وال فاركو	8,01	8,18	8,39	8,55	9,54	9,78	10,04	10,09	8,00	2,09
بنك أمريكا	8,97	9,25	9,52	9,60	9,94	9,96	9,56	9,89	8,50	1,39
غولدمان ساكس	8,50	8,80	9,00	9,30	9,80	9,79	9,72	9,84	8,50	1,34
جي بي مورغان	8,38	8,74	8,86	9,33	9,33	9,50	9,58	9,79	9,50	0,29

Source: Trefis team, How do the Largest Us Banks Fare in Terms of Basel III?, Available at: www.forbes.com

يبرز الجدول أن الشريحة الأولى للأسهم العادية تراجعت في بعض البنوك بين الربع الرابع 2013 والربع الأول من عام 2014 نتيجة لتغير الطريقة التي يتم بها حساب حجم الأصول الموزونة بالمخاطر لهذه البنوك كما يتضمن الجدول أيضا نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية المستهدفة لكل هذه البنوك، وهذه تختلف من بنك لآخر حسب درجة التعقيد، مكانته العالمية وكذلك الترابط، وأخيرا المخزون المؤقت هو الفرق بين المستهدف ونسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية في نهاية الربع الثاني.

ويبرز الجدول أن أغلب المصارف الكبرى الأمريكية حققت نسبة الشريحة الأولى للأسهم العادية المستهدفة مما يبرز أن هذه المصارف التزمت بمضمون القاعدة النهائية لبازل في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. درجات السيولة في المصارف الأمريكية: عرف حجم الأصول عالية السيولة تزايدا واضحا في القطاع المصرفي الأمريكي كاستجابة للقاعدة النهائية لمقررات بازل، وهو ما يبرزه الشكل الموالي الذي يوضح تطور حجم الأصول عالية السيولة (سندات الخزنة، الأوراق المالية الحكومية، والأصول النقدية) في المصارف التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول (34): نسبة الأصول السائلة في المصارف التجارية للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2009-2016

2016

الوحدة: %

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
28,79	30,45	33,11	31,93	27,11	26,00	22,91	20,75	نسبة الأصول السائلة

المصدر: من احتساب الطالب بالاعتماد على:

Board of Governors of The Federal Reserve System, **Assets and Liabilities of Commercial Banks in United States** Weekly Statistical Releases, H.8

يظهر من خلال الجدول أعلاه التزايد المتسارع في حجم الأصول عالية السيولة في المصارف الأمريكية التي تدخل في تكوين نسبة تغطية السيولة المقترحة من قبل السلطات النقدية، حيث ارتفع حجم الأصول السائلة (سندات الخزنة، أوراق الوكالات والأصول النقدية) من حدود 20,75% خلال الأزمة المالية العالمية إلى أكثر من 33% من إجمالي الأصول خلال نهاية 2014، وعلى الرغم من التراجع الطفيف في نسبة الأصول السائلة إلا أنها تظل أعلى مما كان مسجلاً قبل الأزمة المالية العالمية 2008، ويبرز هذا الاتجاه سير المصارف الأمريكية نحو بداية تطبيق نسبة تغطية السيولة والاحتفاظ بأصول سائلة أكبر لمواجهة فترات الضغط، وتدل المستويات المتزايدة للأصول السائلة على قدرة أكبر للمصارف على مواجهة سيناريوهات الضغط المحتملة.

ونظر للمكانة الهامة للبنوك ذات الأهمية النظامية في القطاع المصرفي، فإن السلطات الأمريكية تطبق معايير السيولة لبازل على جميع المؤسسات المصرفية النشطة الدولية، هذه البنوك تحوز حوالي 70% من الأصول المصرفية، كما أن البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية تحوز حوالي 50% من النظام المصرفي الأمريكي وحوالي 90% من الميزانية داخل وخارجها للمصارف الأمريكية النشطة دولياً.

ويبرز الجدول الموالي تطبيق نسبة تغطية السيولة خلال سبتمبر 2016 في البنوك العالمية ذات الأهمية النظامية.

الجدول (35): سيولة المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية كما في سبتمبر 2016

الوحدة: مليون دولار

إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة مرجحة بالمخاطر	2,311,145
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول مرجحة	1,898,373
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني أ	401,877
الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني ب	10,895
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المرجحة	3,465,811
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المرجحة	1,373,799
نسبة تغطية السيولة	%110,5

Source: Basel Committee on Banking Supervision

يبرز من خلال الجدول أن البنوك الأمريكية العالمية ذات الأهمية النظامية استطاعت تحقيق نسبة تفوق 100 % من السيولة، وهو ما يعكس التطبيق الفعلي لمقررات بازل III في هذه المصارف التي تشكل نسبة هامة من القطاع المصرفي الأمريكي والنظام المالي العالمي، وهو ما يعكس درجة من الصلابة والمتانة في النظام المالي الأمريكي بعد تطبيق هذه المقررات، كما أن البارز هو النسبة الهامة للأصول من المستوى الأول والتي تعكس تعافي أكبر للمصارف الأمريكية.

3. تحديات تطبيق بازل III في القطاع المصرفي الأمريكي: على الرغم من الآثار الإيجابية المرتقبة من التنظيم المصرفي الجديد على كل من القطاع المصرفي الأمريكي والاقتصاد الأمريكي والعالمي، إلا أن هناك بعض التحديات تواجه نجاح هذا التنظيم نوردها فيما يلي⁽¹⁾:

أ. اتجاه المخاطر نحو المؤسسات المالية غير المصرفية: لدى الولايات المتحدة الأمريكية أكبر نظام للوساطة المالية غير المصرفية في نهاية 2012، حيث بلغت أصوله حوالي 26 ألف مليار دولار، وارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من 35% إلى 37% بنهاية 2012 متبوعة بالصين والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو.

وبالنظر إلى مساهمة المؤسسات غير المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية من المهم وضع معايير أكثر مرونة لإدارة المخاطر لهذا القطاع والتي تم حتى الآن تسجيلها بشكل فضفاض، وهناك قلق من أن تنفيذ اتفاقية بازل III التي تنطبق بشكل رئيسي على القطاع المصرفي أن تؤدي إلى تحويل الكثير من الأنشطة

⁽¹⁾- David Hazarika and Shantanu Dubey, (2014): *Dissecting Basel III by Geography*, Cognizant, November, Available at: www.cognizant.com(17-04-2017)

الخطرة من المؤسسات المصرفية إلى المؤسسات غير المصرفية، وبالتالي هزيمة الغرض من تحقيق الاستقرار المالي.

ب. زيادة تكاليف التمويل والتأثير على الاقتصاد: يواجه الاقتصاد الأمريكي التحدي الفريد المتمثل في حماية البنوك الأصغر حجماً من الإفراط في التنظيم مع وضع القطاع المالي بأكمله تحت الرقابة التنظيمية، وتواجه بنوك المجتمع تكاليف كبيرة بموجب اتفاقية بازل III حيث أن متطلبات رأس المال المرتفعة سترفع تكاليف التمويل بما يؤثر على حجم الاستثمار وبالتالي التأثير على الاقتصاد.

ج. قوة المؤسسات المالية في مواجهة السلطة: تمارس البنوك الكبيرة نفوذها على الوكالات الرقابية بما يسمح بتفسير دقيق ومنهج إبداعي لتنفيذ اللوائح وهذا يمكن أن يؤدي إلى البنوك أن تتفق مع السياسة فقط في الرسالة وليس في الروح، ومن ثم فإن اتخاذ القرارات المسؤولة والثقافة من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ إطار السياسات.

ثانياً: قانون دود فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك Dodd-Frank Act

قانون دود فرانك لإصلاح وول ستريت لعام 2010 هو مجموع العناصر التشريعية الرئيسية لإصلاح السوق المالي التي بدأتها إدارة الرئيس أوباما في عقب الأزمة المالية العالمية، وتتمثل أهداف هذا القانون في تعزيز الاستقرار المالي للولايات المتحدة من خلال تحسين المساءلة والشفافية في النظام المالي لوضع حد لأكبر من أن تفشل (الشركات الكبرى) لحماية دافعي الضرائب الأمريكيين بإنهاء عمليات الإنقاذ وحماية المستهلكين من ممارسة الخدمات المالية السيئة.

1. لمحة حول نشأة قانون دود-فرانك: يعتبر سن قانون دود فرانك سلوكاً مألوفاً للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الأزمات المصرفية، فكلما ظهرت أزمة مصرفية ردت السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية بسن قانون جديد، دون أن تحقق هذه المحاولات النجاح المنشود في منع الأزمات مستقبلاً، وقد عرف النظام المالي للولايات المتحدة الأمريكية سن العديد من القوانين، حيث تم سن قانون جلاس-ستيغال في عام 1933، كرد على تداعيات أزمة الكساد الكبير، حيث فصل هذا القانون بين الخدمات المصرفية للبنوك التجارية عن البنوك الاستثمارية، هذا القانون تم إلغاؤه بموجب قانون Gramm-Leach-Bliley سنة 1999، على الرغم من أن القانون قد ساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في البيئة المصرفية للولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، والقطاع المصرفي الدولي بصفة عامة، هذا إلى جانب قانون Interstate Banking and Branching Efficiency لعام

1994، الذي يحظر على الشركات المصرفية القابضة من امتلاك مؤسسات مالية غير مصرفية و يحظر حيازة بنوك خارج الدولة⁽¹⁾.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها المملكة المتحدة أولى الدول التي قامت بالبداة بإصلاح قطاعها البنكي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث استجابت الأخيرة للأزمة انطلاقا من اتخاذ مجموعة من الإجراءات ولعل أبرزها سن قانون دود فرانك، ففي شهر جويلية من عام 2010 سن الكونغرس مشروع قانون للإصلاح واسع النطاق للتنظيم المالي، والذي يتضمن ترتيبات واسعة وتغييرات هامة في العديد من جوانب تنظيم الخدمات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وترجع تسمية هذا القانون إلى كل من بارني فرانك وكريستوفر دود عضوا الكونغرس الأمريكي.

2. أهداف ومضمون قانون دود فرانك – إصلاح وول ستريت وحماية المستهلك:- تتمثل الأهداف الرئيسية لقانون دود فرانك فيما يلي⁽²⁾:

أ. **تقليل احتمال فشل كل شركة على حدة:** وذلك من خلال ما يلي:

▪ يفرض قانون دود فرانك على البنوك حيازة رأس مال أكبر وأكثر جودة، وذلك عن طريق تحقيق التقارب مع معايير بازل III الدولية لتحديد مستويات الحد الأدنى لرأس المال المرجح بالمخاطر، السيولة والرفع المالي مع متطلبات أكبر للشركات المالية النظامية التي تفرض عليها مبالغ إضافية تتراوح بين 1-2,5% وهذا يتوقف على الحجم والتعقيد والترابط؛

▪ وضع المؤسسات تحت اختبارات الضغط السنوية وهذا لتوفير الشفافية وتعزيز الثقة في الأسواق؛

▪ إعادة هيكلة الهيئات الفيدرالية وتسهيل مراقبة النظام المالي بأسره، حيث تم إلغاء مكتب رقابة التوفير ودمجت واجباته داخل الاحتياطي الفيدرالي، مكتب رقابة العملة ومؤسسة التأمين على الودائع الفيدرالية، وإعطاء الاحتياطي الفيدرالي غالبية السلطات التنظيمية على الشركات المالية الكبرى، كما قام الكونغرس بإنشاء مكتب حماية المستهلك CFPB في مجلس الاحتياطي الفيدرالي ومجلس الاستقرار المالي FSOC داخل الخزنة ويضم مجلس رقابة الاستقرار المالي 10 أعضاء يحق لهم التصويت، وتضم مختلف رؤساء الهيئات التنظيمية الرئيسية، مجلس رقابة الاستقرار المالي، جنبا إلى جنب مع بنك الاحتياطي الفيدرالي هي المسؤولة عن تحديد ومراقبة الشركات المالية غير المصرفية التي تعتبر ذات خطر نظامي جنبا إلى جنب مع المخاطر العامة للنظام المالي، لو تم تحديد على أن شركة تشكل تهديدا للاستقرار المالي، مجلس

(1)- James R. Barth et al, (2015): **the Dodd- Frank Act: Key Features, Implementation Progress and Financial System Impact**, Current Views, Milken Institute, February, P: 3.

(2)- Patrick Sims, (2013): **the Dodd- Frank Act: Goals and Progress**, Hamilton Place Strategies, Washington, May, pp: 2-5.

الاستقرار المالي وبنك الاحتياطي الفيدرالي يمكن أن يطلبوا من الشركة أن تحد من عمليات الاندماج، تقييد المبيعات من المنتجات إنهاء الأنشطة، بيع أو نقل الأصول؛

■ وضع دود فرانك حظر المتاجرة في الملكية من خلال قاعدة فولكر، على الرغم من بعض الاستثناءات وهذا من منطلق أن البنوك التجارية تتلقى التأمين الفيدرالي للودائع ولها إمكانية الوصول لموارد مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وبالتالي من غير المنطق تأمين أنشطة المضاربة.

ب. خفض تكاليف الفشل على المجتمع أو الاقتصاد: وذلك من خلال:

■ ينهي قانون دود فرانك عمليات الإنقاذ في نص القانون، المادة 214 من دود فرانك تنص على أن دافعي الضرائب لا يتحملون الخسائر الناجمة عن تصفية أي شركة مالية وأية خسائر والتي تكون من مسؤولية القطاع المالي؛

■ يشترط القانون على البنوك الكبرى أن تقدم خطط للتصفية الشاملة؛

■ سلطة التصفية المنظمة لمؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع FDIC.

ج. الحد من انتشار العدوى المالية في حالة حدوث أزمة في المستقبل: وذلك من خلال:

■ العمل على إصلاح الظل المصرفي بعد إدراك مشاكل السيولة خلال الأزمة، وهذا ينطبق على القروض لليلة واحدة، وصناديق الاستثمار المشترك في أدوات السوق النقدي التي تقدم القروض قصيرة الأجل للشركات الكبيرة؛

■ إصلاح الظل المصرفي يحدث بطريقتين، أولاً: مجلس رقابة الاستقرار المالي هو المسؤول الآن عن تحديد ومراقبة الشركات المالية غير المصرفية التي لديها أكثر من 50 مليار دولار من الأصول والمعروفة باسم المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية والتي يتم إخضاعها لتدقيق تنظيمي أكبر، وربما لإجراء زيادة لرأس المال، ثانياً: مجلس الاستقرار المالي هو المسؤول عن مراقبة الأنشطة المالية ذات الخطر النظامي وليس فقط الشركات الفردية، ففي أواخر 2012 أوصى مجلس الاستقرار المالي بمعايير مشددة للإصلاح التنظيمي لصناديق الاستثمار المشترك في أدوات السوق النقدي؛

■ إصلاح سوق المشتقات المالية: من بين الأسباب الرئيسية لأزمة 2008 نجد انعدام الشفافية حول عقود المشتقات، دود فرانك حول سوق المشتقات المالية عن طريق تغيير كيف تتم تداول العقود.

3. مضمون قانون دود فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك: تضمن قانون دود فرانك ما يلي:

أ. الإصلاح المؤسسي: عمل قانون دود فرانك على تعديل الأطر المؤسسية والمهام المنوط بها قصد تعزيز عمليات الرقابة والإشراف انطلاقاً من النقاط التالية:

■ إنشاء مجلس الاستقرار المالي: الذي أوكلت له مهمة تحديد المخاطر النظامية وله سلطة على البنوك والشركات المالية غير المصرفية. حيث يعمل هذا المجلس على تحديد البنوك والشركات المالية التي تشكل خطراً نظامياً للرقابة أكثر صرامة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك فرض قيود على الديون قصيرة الأجل ومتطلبات رأس المال على أساس المخاطر التي تشمل الأنشطة خارج الميزانية، وإخضاعها لاختبارات التحمل السنوية، والحد من الرافعة المالية بين 15 و 1%. كما أن هذه الشركات مطالبة بتقديم تقارير عن المخططات وخطط الائتمان الخاصة بها لتفكيك منظم في حالة ضائقة مالية وتجنب الفوضى واستنزاف الأموال التي حدثت خلال أزمة 2008⁽¹⁾.

■ تعديل صلاحيات البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي): الإصلاح المالي في سنة 2010 عدل القانون الذي يحظر على مجلس الاحتياطي الفيدرالي تقديم مساعدات طارئة لكيانات غير مصرفية، مثل عملاق التأمين الأمريكي (مجموعة أمريكان إنترناشيونال AEG "إيه إي جي") التي حصلت على مليارات من الدولارات، كما أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي أصبح الآن بحاجة إلى موافقة من وزير الخزانة في توجيه مساعداته، فضلاً عن كونه لا يمكن توجيه هذا الدعم إلى شركة واحدة⁽²⁾.

تعزيز وظائف وأدوات سلطة الرقابة على الأسواق والرقابة على وكالات التصنيف الائتماني وتشديد القيود على المشتقات.

■ توسيع صلاحيات مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية: التي تؤمن ودائع الخواص في 8000 بنك وتشرف مباشرة على 5000 بنك صغير، مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية هي المصفي لمعظم هذه المؤسسات المالية والبنوك الفاشلة، وتقوم مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية الامتثال لمتطلبات مختلفة⁽³⁾:

- تحديد أن هذا الإجراء ضروري لأغراض الاستقرار المالي للولايات المتحدة، وليس لغرض الحفاظ على شركة مالية تغطيها؛

⁽¹⁾ - Steven j. Markovich, (2013): **the Dodd- Frank act, Council on Foreign Relations**, article available at <http://www.Brijj.Com/Group/Corporate-Lawyers--Link--The-Dodd-Frank-Act-Council-On-Foreign-Relations?Eid=3450096> (17-05-2017)

⁽²⁾ - مارتن كروتسينجر، الاحتياطي الفيدرالي بعد عامه المائة.... أكثر قوة أم اشد ارتباكاً، مقال متوفر على الرابط: التالي: <http://www.aljarida.com/news/index/2012641660/>
⁽³⁾ - Dodd frank act, Section 616.

- تأكد من أن مساهمي شركة مالية مغطاة لا يحصلون على أي تعويض إلا بعد أن يتم دفع جميع المطالبات الأخرى؛
- ضمان تحمل الدائنين غير المضمونين للخسائر وفقا لأحكام أولوية المطالبة؛
- ضمان أن تتم إزالة أعضاء مجلس الإدارة (أو هيئة يؤدون وظائف مماثلة) المسؤول عن حالة فشل الشركة المالية المغطاة؛
- لا تأخذ مصلحة في الأسهم أو أن تصبح مساهما في أي شركة مالية مغطاة أو أي شركة تابعة تغطيها.

■ **إنشاء مكتب الحماية المالية للمستهلك CFPB** : وكلف مكتب الحماية المالية للمستهلك بمراقبة رهون القروض العقارية، وتحسين وضوح أوراق الرهن العقاري للمستهلكين وخفض الحوافز لسماسرة الرهن العقاري في دفع مشتري المنازل لقروض أكثر تكلفة. وغير المكتب أيضا من طريقة كشف شركات بطاقات الائتمان والبنوك الاستهلاكية الأخرى لشروطهم للمستهلكين، حيث يشترط أن تكون شروط القرض التي ستقدم في شكل جديد، سهلة القراءة والفهم⁽¹⁾؛

■ **إنشاء مكتب فيدرالي للتأمينات داخل الخزانة** يعمل على جمع المعلومات عن هذا القطاع ويبقى تنظيمه على مستوى الدولة.

ب. **إصلاح البنوك**: أولى قانون دود فرانك أهمية قصوى للبنوك في مختلف المواد التي شملها القانون ولعل أهم الإصلاحات:

■ **إن قانون جلاس ستيجال** منع البنوك المتلقية للودائع من المتاجرة في الأملاك، إلا أنه تم إلغاؤه بقانون غرام-ليتش-بليلي (1999) الذي أدى إلى النمو السريع في التجارة من قبل البنوك الكبرى، وفي أعقاب الأزمة المالية اقترح بول فولكر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق حظر المتاجرة في الأملاك من جانب هذه البنوك، واقترح أن الشركات المالية مدعومة بالتأمين على الودائع الحكومية لا ينبغي أن يسمح لها بتجارة المضاربة لمصلحتها أو أن تأخذ حصصا في صناديق الاستثمارية وصناديق التحوط ولكن فقط في حدود تصل إلى 3% من رأسمالها⁽²⁾؛

(1)- Investopedia Dictionary, Op. Cit.

(2)- Steven j. Markovich, (2013): **the Dodd- Frank act, Council on Foreign Relations**, article available at <http://Www.Brijj.Com/Group/Corporate-Lawyers--Link--The-Dodd-Frank-Act-Council-On-Foreign-Relations?Eid=3450096> (17-05-2017)

- يجب على البنوك أن تحتفظ بنسبة 5 بالمائة من القروض المورقة في ميزانياتها في غضون خمس سنوات
- ويجب على البنوك الكبرى بتحديد أكثر صرامة لأموالها الخاصة، البنوك المحددة من قبل مجلس رقابة الاستقرار المالي كممثلين عن المخاطر النظامية يجب أن تحد من نفوذها ب 15 مرة؛
- لن يطلب من دافعي الضرائب إنقاذ المؤسسات المالية في حالة عسر أو دفع تكلفة التفكير أي عدم خلق ضريبة مصرفية خاصة؛
- يجب على المؤسسات المالية الكبيرة نفسها ان تقدم إلى المنظمين دليلا ينص على الكيفية التي يتم من خلالها التفكير والتخلص منها في حالة الطوارئ.

ج. إصلاح الأسواق: أسواق المشتقات سيتم تنظيمها في غضون عام، والمعاملات يتم توجيهها من خلال غرف للمقاصة للحد من أسواق المشتقات والبنوك ستضطر إلى تخفيض الأنشطة في المشتقات الخطرة، حيث جلب قانون دود-فرانك لوائح جديدة لسوق مشتقات OTC، إذ يجب على الشركات المالية استخدام مقاصة المشتقات، حيث يقدم التجار رأسمال مرة واحدة في العقد هو مفتوح لتغطية الخسائر المحتملة، مما يحد من رهانات الشركات. هذه المتطلبات هي أعلى بالنسبة للشركات الكبيرة التي قد تشكل خطرا نظاميا أكبر. كما يجب أن يتم تداولها من خلال غرفة مقاصة بورصة منظمة أو على منصة التداول التي تلبى متطلبات محددة. وهذا يضيف الشفافية إلى التسعير. بدلا من مناقشة السعر مع تاجر واحد، يمكن للمتداول معرفة سعر السوق للحصول على عقد معين⁽¹⁾.

د. إصلاح الأطراف الأخرى

- المسؤولية المالية لشركات الوساطة أمام عملائها؛
- الإشراف على وكالات التصنيف الائتماني من قبل مجلس رقابة الأوراق المالية؛
- تسجيل صناديق التحوط وصناديق رأس المال الاستثماري من قبل مجلس رقابة الأوراق المالية.

4. اختلاف دود فرانك عن بازل 3 وإشكالية التداخل بين التنظيمات: هناك العديد من الاختلافات بين بازل III ودود فرانك والتي من شأنها تعزيز سلامة النظام المالي العالمي وتبرز أهم الاختلافات فيما يلي:

أ. اتساع وشمول المقررات: يعتبر قانون دود فرانك مجموعة واسعة من النصوص التشريعية الرامية إلى المعالجة الشاملة للثغرات التنظيمية التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية 2008، فهو يعتبر قانونا موجه إلى النظام المالي الأمريكي على الرغم من بعض الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية مثل المشتقات، كما أن

⁽¹⁾-Steven j. Markovich, (2013): **the Dodd- Frank act, Council on Foreign Relations**, article Available at <http://Www.Brijj.Com/Group/Corporate-Lawyers--Link--The-Dodd-Frank-Act-Council-On-Foreign-Relations?Eid=3450096> (17-05-2017)

هذا القانون من الصعب تلخيصه بسبب اتساعه الكبير، ولكن هناك أحكام هامة مثل خلق مكتب حماية المستهلك المالي التغييرات المختلفة في مسؤوليات الجهات التنظيمية، إنشاء مجلس الاستقرار المالي. أما بالنسبة لاتفاقيات بازل III-II-I فتعتبر معايير دولية لرأس المال والسيولة للبنوك، وتسعى في الأساس إلى وضع معايير موحدة لقياس المخاطرة في الميزانيات العامة للبنوك، كما أنه اتفاق تنظيمي دولي ولكن طوعي على عكس دود فرانك الذي يعتبر إقليمي – ملزم، كما أن اتفاقية بازل III لا تضم قواعد وقوانين كبيرة مقارنة مع دود فرانك⁽¹⁾.

ب. توسيع نسبة الرفع المالي **Leverage Ratio**: مثل ما جاء في مقررات بازل III، ينص قانون دود فرانك على نسبة رفع مالي دنيا صريحة (رأس المال إلى إجمالي الموجودات)، جنباً إلى جنب مع الحد الأدنى لرأس المال (رأس المال إلى الأصول المرجحة بمخاطرها)، حيث ينص القانون على أن الهيئات المصرفية الفيدرالية المختصة يجب أن تضع حد أدنى للرفع المالي و متطلبات رأس المال على أساس موحد لمؤسسات الإيداع المؤمنة، الشركات المصرفية القابضة، الشركات المالية غير المصرفية التي يشرف عليها مجلس المحافظين، ويكون الحد الأدنى للرفع المالي، والحد الأدنى لرأس المال أن لا يكون أقل من النسب المتفق عليها، وبعبارة أخرى، سيتم تطبيق نسب الرفع المالي ورأس المال المرجح بالمخاطر المطبقة على مؤسسات الإيداع المؤمنة من طرف المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع على الشركات القابضة، والمؤسسات ذات الأهمية النظامية.

ويقدم الجدول الموالي معايير كفاية رأس المال الحالية لمؤسسات الإيداع ونسبة الرفع المالي وفقاً لدود فرانك

الجدول (36): معايير كفاية رأس المال والرفع المالي وفقاً لدود فرانك

البيان	رأس المال الجيد	رأس المال الملائم
الشريحة 1: نسبة رأس المال مرجحة بالمخاطر	6 %	4 %
الإجمالي: نسبة رأس المال مرجحة بالمخاطر	10 %	8 %
نسبة الرفع المالي	5 %	4 %

Source: Viral V. Acharya, (2012): **The Dodd- Frank Act And Basel III: Intentions, Unintended, Consequences, And Lessons For Emerging Market**, ADBI Working Paper, Asian Development Bank Institute, Tokyo, P: 17.

في حين أن تعريف رأس المال في دود فرانك وبازل III لا تتطابق تماماً (وبالتالي المقارنة غي مثالية) نسبة الرفع المالي المقترحة في بازل III تقدر بـ 3%، أقل مما هو مفروض حسب دود فرانك، كما أن دود

⁽¹⁾- Richard Warfield, (2014): **What Is The Difference Between Basel III, CCAR, And Dodd Frank Act ? , Where Is Each One Used?**, MBA Finance, National Institute of Industrial Engineering, Article Available at: <http://www.quora.com/> (12-04-2016).

فرانك يذهب إلى أبعد من ذلك عن طريق اشتراط نسبة رفع مالي لا تقل عن 6,5% على الشركات المصرفية القابضة مع ما لا يقل عن 50 مليار دولار من الأصول⁽¹⁾.

ج. التعامل مع المشتقات المالية OTC : من بين الاختلافات البارزة بين مقررات بازل III وما جاء به قانون حماية المستهلك و إصلاح وول ستريت نجد المشتقات المالية، فعلى غرار ما جاءت به مقررات بازل III من متطلبات رأس المال لتغطية خطر المشتقات المالية و الأوزان الترجيحية، تضمن قانون دود فرانك في الباب السابع منه آليات تخفيض مخاطر التعامل بالمشتقات المالية (قبل نشوءها)، أي أن قانون دود فرانك هدفه هو تجنب وقوع خطر التعامل بالمشتقات المالية في حين أن مقررات بازل III فتضمنت كيفية التعامل مع الخطر عند وقوعه (التغطية).

حيث اعتبر الكونغرس الأمريكي أن عدم وجود تنظيم لأسواق المشتقات المالية المفتوحة يعتبر من بين العوامل التي ساهمت في تفاقم الأزمة المالية، فقبل الأزمة المالية تراكم لدى العديد من المؤسسات المالية العديد من الخسائر الناجمة عن مراكز المضاربة العالية في المشتقات خارج البورصة، وبما أن هذه المعاملات لم تكن منظمة فقد أثرت على جميع أطراف النظام المالي.

ومن بين الأهداف الرئيسية للباب السابع من دود فرانك هو الحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعي الضرائب وزيادة الشفافية في سوق المشتقات المالية خارج البورصة، والحد من المخاطر النظامية عن طريق المقاصة المركزية للأدوات المشتقة غير المنظمة، والتي تتطلب المزيد من رأس المال و الضمانات السائلة لدعم المعاملات في المشتقات و يخضع القانون أسواق المشتقات المالية خارج البورصة إلى متطلبات جديدة هامة تتعلق بالمقاصة، التبادل، الهامش و الإبلاغ، و الغالبية العظمى من عقود المشتقات المالية خارج البورصة تحتاج الآن إلى أن تتم تسويتها في غرفة المقاصة المنظمة.

بالإضافة إلى المقاصة يتطلب القانون تقديم تقارير قوية حول جميع المشتقات (التي تم تسويتها وغير المسواة)، لتعزيز الشفافية والرقابة من طرف هيئة تداول السلع الآجلة CFTC⁽²⁾.

د. الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني: هناك فرق مهم بين بازل III ودود فرانك ويتعلق الأمر بدور وكالات التصنيف الائتماني، فكما هو الحال مع بازل III، يعتمد اعتمادا كبيرا على وكالات التصنيف

(1)- Viral V. Acharya, (2012): **The Dodd- Frank Act And Basel III: Intentions, Unintended, Consequences, And Lessons For Emerging Market**, ADBI Working Paper, Asian Development Bank Institute, Tokyo, P: 17.

(2)- Talib Dhanji and Robert Royall, (2013): **Dodd- Frank's Title VII- OTC Derivatives Reform**, Ernst & Young LLP, P: 1.

الائتماني فمع اندلاع الأزمة المالية العالمية تعرضت مؤسسات التصنيف الائتماني لانتقادات شديدة، وهذا نظرا لإعطائها سندات مدعومة برهونات عقارية تصنيفات لا تعكس درجة مخاطرها، وساهمت في أزمة الرهن العقاري 2008 وعلى النقيض من مقررات بازل III جاءت المادة A939 من القانون لتطلب من الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن تزيل كل ما يشير إلى التصنيف الائتماني للسندات من قواعدها، وبالتالي عدم الاعتماد على ما تقدمه وكالات التصنيف الائتماني في ترجيح الخطر، وبالتالي قواعد تنفيذ رأس مال الجديد للمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما طالبت المادة من الهيئات التنظيمية الأمريكية أن تعمل على تطوير بدائل لاستخدام وكالات التصنيف الائتماني⁽¹⁾.

إن هذه القرارات ورغم أنه سيكون مشروعا كبيرا، فإنه يتطلب وقتا طويلا، كما أن الحاجة إلى منهج بديل سيعقد تنفيذ معايير رأس المال الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يمكن أن يؤخر تنفيذ معايير رأس المال الجديدة، وأن المعايير الجديدة ستكون مختلفة إلى حد كبير من تلك المنفذة في بلدان أخرى بسبب الاختلاف في أطر ترجيح المخاطر⁽²⁾.

المطلب الثالث: تقييم دور الولايات المتحدة الأمريكية ومدى نجاحها في تحقيق الاستقرار المالي

غالبا ما يكون للتغييرات التنظيمية آثار واضحة على القطاع المالي، حيث يؤدي التغيير التنظيمي المدروس إلى نتائج إيجابية خاصة على المدى المتوسط والطويل.

أولا: تقييم الإصلاحات ودور الولايات المتحدة الأمريكية فيها

يبرز من خلال الإصلاحات التي عمدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتميز بالصرامة والشمول، حيث عملت هذه الإصلاحات على إصلاح نقاط الضعف التي يتميز بها النظام المالي العالمي إلا أن هذه لها العديد من نقاط الضعف التي قد تعيق نجاح هذه الإصلاحات.

1. تقييم جهود إصلاح المؤسسات المالية الدولية: على الرغم من الحجج التي جاءت ضد الإصلاحات بحجة أن صندوق النقد الدولي منذ وجوده له طرق أخرى لتكملة موارده خلال الأزمات وبأن الاقتصاديات الناشئة تدعم المعايير القائمة وقيم المؤسسات المالية الدولية، وبأن هذه الدول قد تفضل استراتيجيات مالية وتجارية لا تتماشى مع مصالح الدول العظمى، إلا أن فكرة الإصلاح كانت الطاغية على الموقف للحفاظ على فعالية وشرعية

(1) - Dodd frank act, section 939A

(2) - Kevin Barnard, (2011): **Basel III V Dodd- Frank: What Does it Mean for US Banks**, Article Available at: www.whoswholegal.com/ (12-04-2016).

صندوق النقد الدولي كمؤسسة دولية لاستقرار الاقتصاد الكلي، وإن موارد صندوق النقد الدولي بحاجة إلى الزيادة للاستجابة بفعالية للآزمات المالية، وإن نقص تمثيل الاقتصاديات الناشئة في الصندوق ينظر إليها على نطاق واسع بأنها غير عادلة وتقلل من دعم العديد من البلدان للبرامج ومبادرات الصندوق⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الإصلاحات المقترحة تعود إلى سنة 2010، إلا أن المصادقة على هذه الإصلاحات لم يتم إلا خلال سنة 2016، أي بعد مرور ست سنوات من المقترح، حيث تم حظر العملية من قبل المساهم الأول الرئيسي في صندوق النقد الدولي - الولايات المتحدة- التي تمتلك حصة 17.69% من حقوق السحب الخاصة 16,75% من الأصوات وهو ما يعطيها حق النقض فيما يتعلق بالقرارات الرئيسية للصندوق التي تتطلب أغلبية 85% من الأصوات.

ويرجع تجميد هذا القرار نظرا لعدم موافقة الحزبين الحاكمين على هذه الحزمة، حيث يرى الجمهوريين في هذه الإصلاحات زيادة للتكاليف في الوقت الذي تعاني فيه الحكومة الأمريكية العجز في الموازنة العامة، خاصة مع الأحداث السياسية والتكاليف الباهظة التي تكلفتها الولايات المتحدة في الحروب السياسية، إلا أن مختلف المحللين يرون في هذا التجميد خشية الولايات المتحدة الأمريكية من صعود دول البريكس إلى الواجهة خاصة مع التطور الاقتصادي المتسارع الذي تعرفه هذه الدول، والتي بدأت في التحضير لمجموعة من البدائل كبئك التنمية وعملة البريكس بالشكل الذي يؤثر على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وسمعتها داخل هذا النظام.

وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية تكمن في غياب الإرادة بدلا من غياب الأموال اللازمة خاصة وإن هذه الإصلاحات لن تضيف التزامات إضافية للولايات المتحدة الأمريكية.

وبداية من 24 أبريل 2017 دخلت الإصلاحات المقترحة حيز التنفيذ، ومع هذا تظل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي تحوز على حق النقض، بما يسمح لها بتوجيه قرارات صندوق النقد الدولي بالطريقة التي تناسب مع توجهات الكونغرس الأمريكي.

2. تقييم الإصلاحات الداخلية: يعتبر قانون دود فرانك خطوة مهمة جدا نظرا لما حمله من تصد مباشر للاختلالات التي تميز بها القطاع المالي والعمل على ضمان أكبر قدر من الكفاءة، لأنه يتناول في إطار واحد كل السلطات الفيدرالية الخاصة بالمجلس الاحتياطي الفيدرالي وهيئة مراقبة أسواق المال وهيئة مراقبة التأمين وهيئة حماية المستهلك وهيئة ضمان الودائع وغيرهم من الهيئات الفيدرالية المنظمة لقطاعات المال والاقتصاد والاستثمار، حيث كان كل منها يعمل بمفرده في طريقة محددة ودون تنسيق، كما أن القانون تضمن أحكاما

(1)- Rebecca M. Nelson and Martin A. Weiss, Op .Cit, P: 2.

هامة تحد من قوة الشركات المالية الكبرى، كما يحقق هذا القانون أعلى درجات الحوكمة في الشركات والإدارة الرشيدة الفعالة.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا القانون إلا أنه يعاني من العديد من أوجه القصور التي قد تؤثر سلباً على نجاحه وخاصة فيما يتعلق بالنظام الظل المصرفي والمنتجات المالية المطورة التي لم يوليها القانون حقها من التنظيم بالشكل الذي يشكل خطر عدم قدرته على أن يتنافس ضد التجاوزات الأخيرة للقطاع المالي. ولعل أبرز سلبات هذا القانون مايلي:

❖ **التعقيد:** إن النظام المالي الذي يتم تطبيق قانون دود فرانك عليه أكثر تعقيد بكثير مما يعتقد المشرعون، مما قد يؤدي إلى حدوث عدد من التناقضات التنظيمية التي قد تعرقل السير الحسن للنشاط المالي من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية. حيث يرى Andrew Haldanes رئيس الاستقرار المالي للبنك المركزي لإنجلترا بأن "تنظيم المالية الحديثة معقد وبلا شك معقد جداً.... لأن التعقيد ناتج عن الشك... وبالتالي يجب أن تكون الاستجابة التنظيمية مبنية على أساس البساطة، لا على التعقيد.

❖ **احتمال انخفاض المعاملات في الأسواق:** تتزايد المخاوف من قانون دود فرانك بأن نسبة مهمة من سوق مشتقات العملات الأجنبية ستترك الولايات المتحدة، كما أن قواعد القانون المتعلقة بتداول الملكية مثلاً، على البنوك الأمريكية على المستوى العالمي ولكن منافسة المكاتب الأمريكية للمؤسسات الأجنبية يمكن أن تحول عملية الملكية على الفور إلى البنوك الأوروبية والأسبوية.

❖ **تشويه آليات السوق:** هناك مخاوف أوسع نطاق بشأن القانون، بفشله في التقاط درجة الترابط العالمي المتبادل خلال العقود الأخيرة. الذي لم يتغير بشكل أساسي بسبب أزمة 2008، وعلى الأرجح أن يولد القانون أكبر تشويه للسوق بتحفيز تنظيمي منذ أن فرضت أمريكا ضوابط سيئة على الأجور والأسعار عام 1971.

❖ **إمكانية حصول تباطؤ في الاقتصاد:** علق الكثير من الاقتصاديين والسياسيين على أن قانون دود فرانك أعطى سلطة تقديرية وتدخل صعب جداً للدولة الاتحادية والتي قد تحد من قدرة البنوك الكبرى على تقديم الائتمان وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد.

❖ **إغفال النظام المصرفي الخفي:** من بين نقاط الضعف الرئيسية لهذا القانون هو انه لا يعارض النظام المصرفي الخفي إلا قليلاً، أي بمعنى أن العديد من المعاملات المصرفية والنشاطات المالية ستجرى دون إطار قانوني ودون الوصول إلى البنك المركزي في الوقت الذي يتجاوز حجم القطاع المالي الموازي حجم القطاع المصرفي التقليدي.

❖ **غموض القوانين الخاصة بالمشتقات:** إن مسألة مراقبة المنتجات المطورة لم تحمل مكاناً هاماً في هذا القانون، وتظل غير كافية إلى حد كبير في الواقع، فبنك نورثون روك البريطاني حيث لا علاقة للخطر

بالتخصص وقوة البنك، ولكن انهياره نتج عن استخدام المنتجات المالية السامة، بالتأكيد القانون ينص على مزيد من الشفافية في المشتقات ولكن المراسيم مازالت غامضة.

ثانيا: مستويات الاستقرار المالي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية

على الرغم من التعقيد والصعوبة التي رافقت الإصلاحات المقترحة من قبل السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه الإصلاحات حسب ما يبدو قد نجحت كحكم مبدئي في تخطي الأزمة المالية العالمية وبرز ذلك من خلال المؤشرات التالية:

1. تحسين مستويات الإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية: بعد التراجع الكبير الذي شهدته مستويات الإقراض التجاري والصناعي خلال فترة الأزمة المالية، عادت مستوياته للارتفاع حيث ارتفع مستوى الإقراض التجاري بما يقارب 60 %، وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

الجدول (37): مستويات الإقراض (التجارية والصناعية) في البنوك التجارية الأمريكية خلال الفترة 2010-2016

الوحدة: تريليون دولار

السنة	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
حجم الإقراض	1.23	1.33	1.49	1.59	1.77	1.97	2.09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Board of Governors of the Federal Reserve System, (2017): **Federal Reserve statistical Release**, available on: www.federalreserve.gov/

يبرز من خلال الشكل بأنه ومنذ بداية تطبيق الإصلاحات عرفت مستويات الإقراض في القطاع المصرفي الأمريكي تزايداً مضطرباً، حيث ارتفعت مستويات الإقراض من حوالي 1,2 تريليون دولار سنة 2010 إلى أكثر من 2 تريليون دولار سنة 2016، وهذا ما يدل على نجاح هذه الإصلاحات في تحقيق الانتعاش الواسطة المالية وعودة التعافي تدريجياً إلى المؤسسات المالية الأمريكية.

2. المؤسسات المالية الأمريكية أكثر مرونة: حققت المصارف الأمريكية تحسناً واضحاً في نوعية رأسمال المصارف الأمريكية، حيث عملت البنوك على زيادة حجم الأصول السائلة بعد الأزمة المالية العالمية مما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التقلبات المفاجئة، وأكثر قدرة على مواجهة الالتزامات، وبرز الجدول الموالي السبيلة المملوكة من قبل البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية.

الجدول (38): الأصول السائلة (النقد وسندات الخزينة الأمريكية) المملوكة من قبل البنوك الأمريكية خلال الفترة 2010-2016

الوحدة: %

السنة	ديسمبر 2010	ديسمبر 2011	ديسمبر 2012	ديسمبر 2013	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016
الأصول السائلة /إجمالي الأصول	9 %	12,27 %	12,45 %	19,06 %	19,40 %	16,1 %	13,6 %

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Board of Governors of the Federal Reserve System, (2017): **Federal Reserve statistical Release**, available at: www.federalreserve.gov/

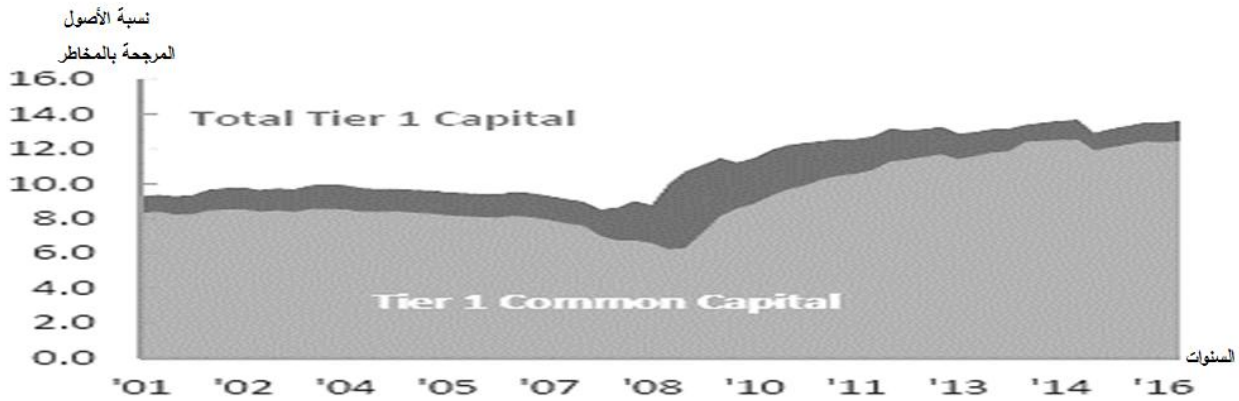
يبرز من خلال الجدول أن البنوك التجارية قد زادت من حجم الأصول السائلة، حيث ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من حدود 9% بعد الأزمة المالية العالمية إلى حدود 20% مع بداية سنة 2015 وعلى الرغم من انخفاضها الواضح إلا أنها تظل أكبر بكثير مما كانت تحتفظ به البنوك قبل الأزمة المالية العالمية حيث أبرزت الإحصائيات المقدمة من طرف الاحتياطي الفيدرالي أن البنوك التجارية كانت تحتفظ بنسبة صغيرة جدا من الأصول السائلة، حيث قدرت بـ 3% نهاية 2006، وهي نسبة ضئيلة تدل على الصعوبات وسوء التسيير الذي كان يميز إدارة محفظة الأصول في المصارف الأمريكية، وتعكس الزيادة في حجم الأصول السائلة اتجاه المصارف إلى تطبيق مقررات بازل III التي تجبر المصارف على الاحتفاظ بنسب سيولة مقبولة تجعلها قادرة على مواجهة الصدمات.

3. المؤسسات المالية الأمريكية أكثر صلابة وأمانا: يعترف قانون دود فرانك لإصلاح وول ستريت بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة للحد من المخاطر في أكبر المؤسسات المالية وأكثرها تعقيدا، فقد تعرضت هذه الشركات لمخاطر مفرطة من دون رأس المال والسيولة والإشراف الكافي، حيث يستهدف قانون إصلاح وول ستريت هذه المشاكل مباشرة ويتطلب تعزيز معايير الحيطة لبعض الشركات المالية الكبيرة، مع توفير المرونة للمنظمين لتكييف هذه القواعد استنادا إلى نماذج أعمال الشركات ومخاطرها وحجمها.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، عملت المصارف الأمريكية على زيادة وتحسين رأس المال، لتصبح أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، وتحمل الخسائر الفادحة مع العمل على دعم الاقتصاد الحقيقي.

ويبرز الشكل الموالي تطور حجم رأس المال الشريحة الأولى والشريحة الأولى للأسهم العادية.

الشكل (32): تطور حجم الشريحة الأولى في المصارف الأمريكية خلال الفترة 2000-2016

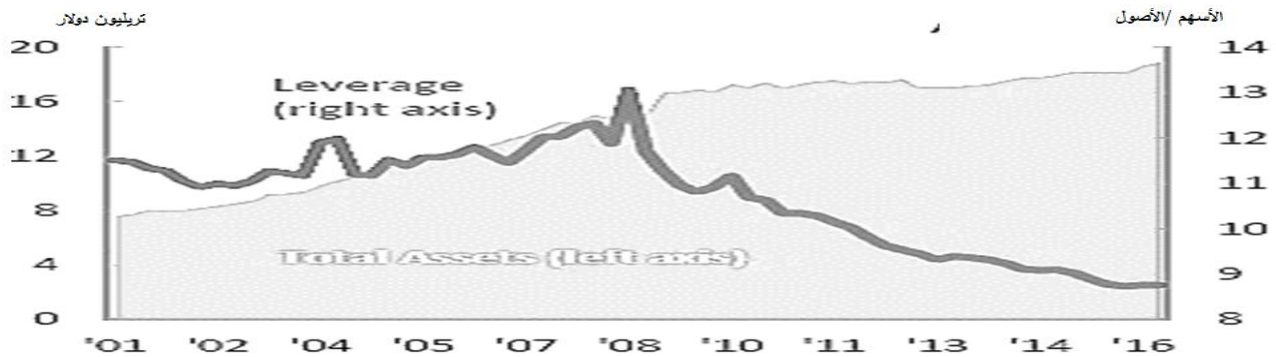


Source: Federal Reserve

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن المصارف الأمريكية اتجهت إلى زيادة رأس المال الشريحة الأولى والذي يعتبر أكثر استقراراً وصلابة في مواجهة الأزمات، حيث ارتفع رأس المال الشريحة الأولى للأسهم العادية من حدود 6% في ظل الأزمة المالية العالمية إلى حوالي 12% في نهاية 2015 العام، وبعكس هذا التوجه تطبيق المصارف الأمريكية لمقررات بازل III وبالتالي أصبحت مصارف أمريكية أكثر صلابة.

ارتفع حجم الأصول المصرفية من حدود 8 تريليون دولار في سنة 2001 إلى حدود 12 تريليون دولار سنة 2016، وتعكس هذه الزيادة تعافي الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي بشكل عام، كما عرفت نسبة الرافعة في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً واضحاً في المصارف الأمريكية وهو ما سيبرزه الشكل الموالي:

الشكل (33): تطور نسبة الرفع وحجم أصول المصارف الأمريكية



Source : Federal Reserve

يظهر الشكل أن المصارف خفضت من مديونيتها، مما يجعلها أكثر استقراراً وأقل اعتماداً على الأموال المقترضة، كما يظهر الشكل أن المصارف زادت من حيازتها للأصول السائلة فوق مستويات ما قبل الأزمة مما يزيد من قدرتها على التكيف مع الضغوط

4. أسواق مالية أكثر شفافية: قبل إصلاح وول ستريت، كانت 600 مليار دولار لأسواق المشتقات غير منظمة بشكل واسع، وخلقت شبكة واسعة من الترابط الضمني، كما أن الخسائر المرتبطة بالمشتقات المالية والخوف من الخسائر التي تأثر على هذه الأسواق لعبت دوراً مركزياً في الأزمة المالية، و كاستجابة لذلك جاء إصلاح وول ستريت بإطار شامل لتخفيض من قدرتها على تعطيل النظام المالي من خلال جعل المشتقات المالية المنمطة تتطلب أن تصفى مركزياً وأن تتداول و تصفى من خلال منصات التداول مع هامش مناسب، زيادة الشفافية والحد من المخاطر.

ويبرز الجدول الموالي تزايداً في نسبة عقود مبادلة أسعار الفائدة ومبادلة القروض المصفاة مركزياً مما يعكس تراجع في مخاطر في أسواق المشتقات.

الجدول (39): نسبة عقود المشتقات المصفاة مركزياً في أسواق المشتقات الأمريكية خلال الفترة 2013-2016

الوحدة: %

الفترة	ديسمبر 2013	جوان 2014	ديسمبر 2014	جوان 2015	ديسمبر 2015	جوان 2016	ديسمبر 2016
عقود أسعار الفائدة	60,55	62,76	64,67	62,14	56,91	64,04	64,54
عقود القرض	21,92	24,17	29,86	27,60	31,62	35,67	37,21

المصدر: من احتساب الباحث بالاعتماد على:

US Commodity Futures Trading Commission, **CFTC Swaps Report**, Available at: www.CFTC.gov (25-01-2017)

5. حماية المستهلك وزيادة محاسبة الشركات: عمل مكتب حماية المستهلك على توفير ما قيمته 11,7 بليون دولار من أجل تعويض 27 مليون مستهلك متضرر من المؤسسات المالية التي تنتهك قوانين حماية المستهلك الفيدرالية، وقد عرف مكتب حماية المستهلك المالي تزايداً في عدد الشكاوي حيث ارتفعت الشكاوي التي وصلت المكتب من 13 ألف شكوى سنة 2011 إلى حوالي الف 271 شكوى سنة 2015، وتتمحور أغلبها حول القروض العقارية، تحصيل الديون، و التقارير الائتمانية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ - CFPB, (2015): **Consumer Response Annual Report and Monthly Complaint Report**, Vol. 17.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن الإصلاحات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت على:

- تعزيز قوة وصلابة النظام المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية ليصبح أكثر قدرة على مواجهة الصدمات؛
- حماية المستهلك المالي الأمريكي من مختلف المعاملات التعسفية والمشكوكة مع تعزيز معرفته بمختلف المنتجات المطروحة في المؤسسات المالية الأمريكية؛
- مختلف الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية تستفيد من شفافية أكبر والإصلاحات تمنع البنوك من التداول لمصلحتها الخاصة.

ثالثاً: التوجه المستقبلي نحو الإصلاح في الولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الإصلاحات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأزمة المالية العالمية إلا أنه وعلى ضوء السليبات السابقة الذكر، عمل من رجال الأعمال وكبار الصيارفة على الضغط على الكونغرس من أجل إلغاء وتخفيف الأطر التنظيمية التي تحد من نشاط المصارف الكبرى وتضعها في وضع لا تنافسي، وهو ما وافق عليه الرئيس دونالد ترامب الذي تعكس أيديولوجيته اتجاهها نحو تحرير النظام المالي من القيود التنظيمية، وهو ما تم فعلاً حيث تمت الموافقة على قانون جديد يسمى قانون الاختيار المالي Financial Choice Act، والذي يعدل قانون دود فرانك ويلغي العديد من قواعده، والتي من أبرزها قاعدة فولكر الذي تحد من المتاجرة بالملكية، وهذا بعد نقاش حاد بين أعضاء الكونغرس، حيث اعتبره الديموقراطيون سبباً لعودة الأزمات لأنه يقضي على الرقابة الحكومية على النظام المالي العالمي ويجعل الطبقات البسيطة في المجتمع عرضة للمخاطر، وقد تعارضت حجج الطرفين حيث يرى الداعمون لهذا القانون أن قانون دود فرانك الذي يعتبر تدخلاً مباشراً للدولة في النظام المالي قد جعله أكثر أمناً، وزاد من حماية المستهلكين، كما حسن من اختبارات الاجتهاد، و أجبر المؤسسات المالية الكبيرة على الاحتفاظ بمزيد من الأموال لاستخدامها في حالة حدوث صدمة مالية، في حين يرى المعارضون والذين يشملون بنوك المجتمع والمؤسسات المالية الأخرى، أن قانون دود فرانك معقد وقد أدى إلى إعاقة النمو وخاصة بالنسبة للمشاريع التجارية الصغيرة.

المبحث الثاني: تحليل مساهمة اقتصاديات الاتحاد الأوروبي واليابان في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

تعتبر الأطراف الرئيسية الأخرى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ذات أهمية بارزة في إصلاح النظام المالي العالمي، انطلاقاً من مساهمتها الهامة في إدارة هذا النظام، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور الاتحاد الأوروبي واليابان ودورهما في الإصلاح على ضوء المكانة الهامة التي يحوزانها.

المطلب الأول: دور الاتحاد الأوروبي في إصلاح النظام المالي العالمي

يعتبر الاتحاد الأوروبي طرفاً رئيسياً في النظام المالي العالمي، حيث يشكل هذا التكتل طرفاً هاماً في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والمعاملات المالية الدولية بصفة خاصة، ولهذا فإن دوره في الإصلاح ضروري وحتمي خاصة في ظل الأزمات المتتالية التي يعرفها هذا التكتل.

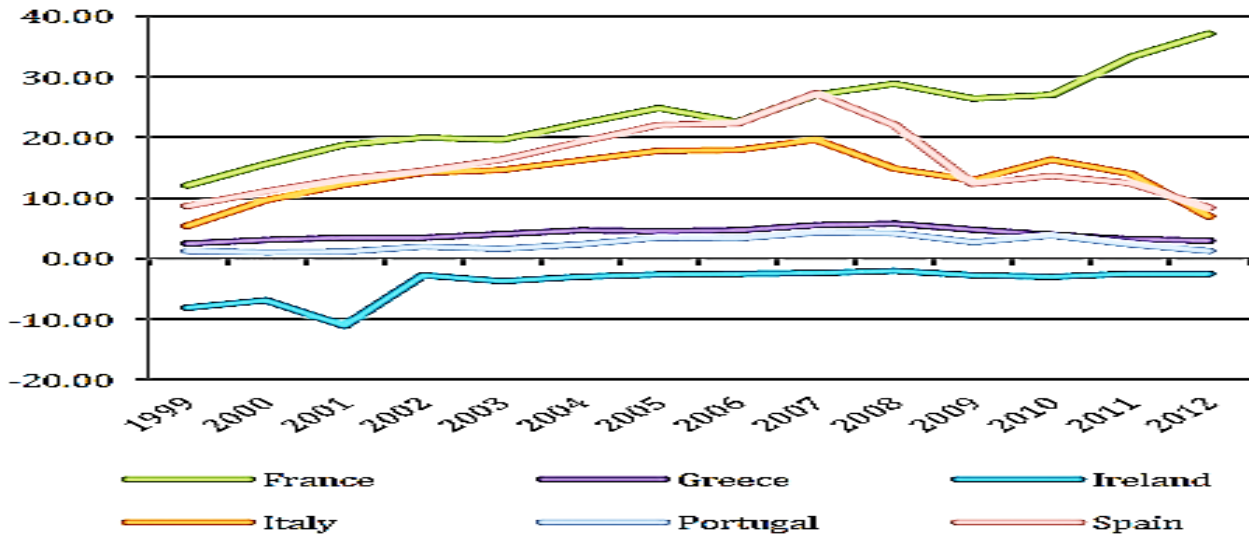
أولاً: دور الاقتصاد الألماني في تحقيق الاستقرار في ظل أزمة الديون السيادية

على الرغم من المكانة المهيمنة للاقتصاد الألماني ضمن الاتحاد الأوروبي إلا أن تطبيق معايير كيندلبرجر للسلع العامة الخمسة من أجل القيادة الألمانية يبرز نقاط هامة.

1. توفير أسواق لسلع الاستغاثة: بدلاً من أن تعمل ألمانيا على تزويد بلدان منطقة اليورو (البلدان الطرفية) بأسواق سلع استغاثة، استمرت ألمانيا وبشكل كبير في بيع سلعها المصنعة إلى هذا المحيط، وهي عملية بدأت بالفعل في أواخر التسعينات، ووفقاً ليوروستات، في حين أن الفائض التجاري الألماني مع بقية دول الاتحاد الأوروبي كان 46,4 مليار يورو في عام 2000، فقد نما إلى 126,5 مليار يورو في عام 2007⁽¹⁾، وبين 2000-2007 ارتفع العجز اليوناني السنوي مع ألمانيا من 3 مليار إلى 5,5 مليار يورو، في حين تضاعف العجز الإسباني ثلاث مرات من 11 مليار يورو إلى 27,2 مليار يورو، كما تضاعف العجز الإيطالي من 9,6 مليار يورو إلى 19,6 مليار يورو، كما تضاعف العجز البرتغالي أربع مرات من 1 مليار يورو إلى 4,2 مليار يورو، وبدأت كل هذه الفوائض تنخفض بعد الأزمة ولكن يرجع ذلك أساساً إلى انهيار الصادرات الألمانية إلى المحيط بدلاً من انتعاش الواردات الألمانية من البحر الأبيض المتوسط، حيث ظلت جميع الدول تعاني من عجز مع ألمانيا في عام 2012.

⁽¹⁾- Eurostat, (2010): **External And Intra-EU Trade- Statistical Yearbook**, European Commission, Brussels, P :145.

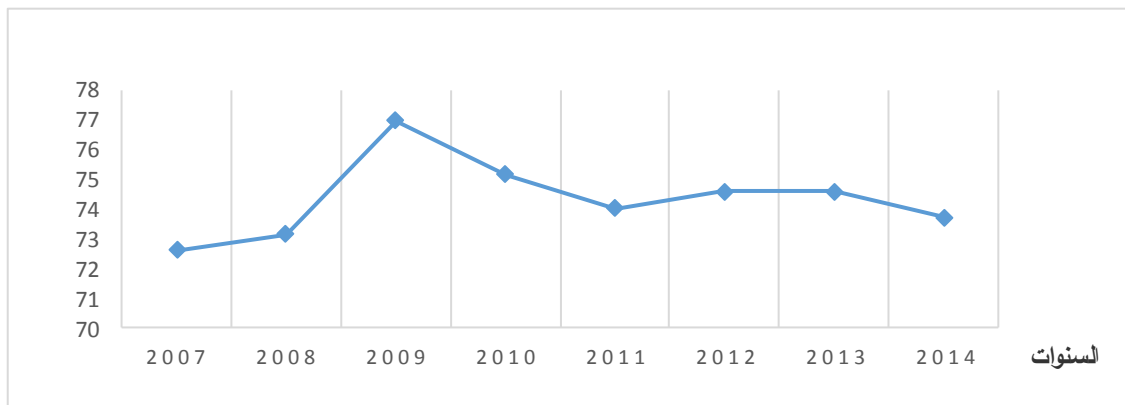
الشكل (34): الميزان التجاري الألماني خلال الفترة 1999-2012 (مليار يورو)



Source : European Commission (2014) : Ameco Database

كما شهدت ألمانيا زيادة في الاستهلاك النهائي من 73,7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 78,4% في عام 2009، ليتراجع إلى ما يزيد عن 75% في عام 2011 في خضم أزمة منطقة اليورو وبالكاد ارتفع بعد ذلك حيث ظل ما بين 75-76% في عام 2012، و ارتفع معدل الادخار العالمي في ألمانيا من 20 بالمائة فقط من الناتج المحلي في عام 2001 إلى ما يقرب 26,8% في عام 2007، وبعد ذلك انخفض إلى أدنى مستوى له عند 22,5% خلال السنة المالية التحفيزية لعام 2009، ولكن مرة أخرى بدأت المدخرات الألمانية في الارتفاع خلال أزمة اليورو، وتراوح في حوالي 24% بين عامي 2010-2012، كما ظل العجز في الحساب الجاري في ألمانيا باستمرار فوق 6% بين عامي 2007-2013، باستثناء عام 2007 عندما بلغت 5,9% وظل الاقتصاد الألماني أكبر مصدر في أوروبا، مع تحقيق وفرة عالية و استهلاك منخفض نسبياً، وهو ما يعتبر بعيداً عن المستهلك الملاذ الأخير كما يمكن أن يكون.

الشكل (35): إجمالي الاستهلاك الألماني (% من الناتج المحلي الإجمالي)



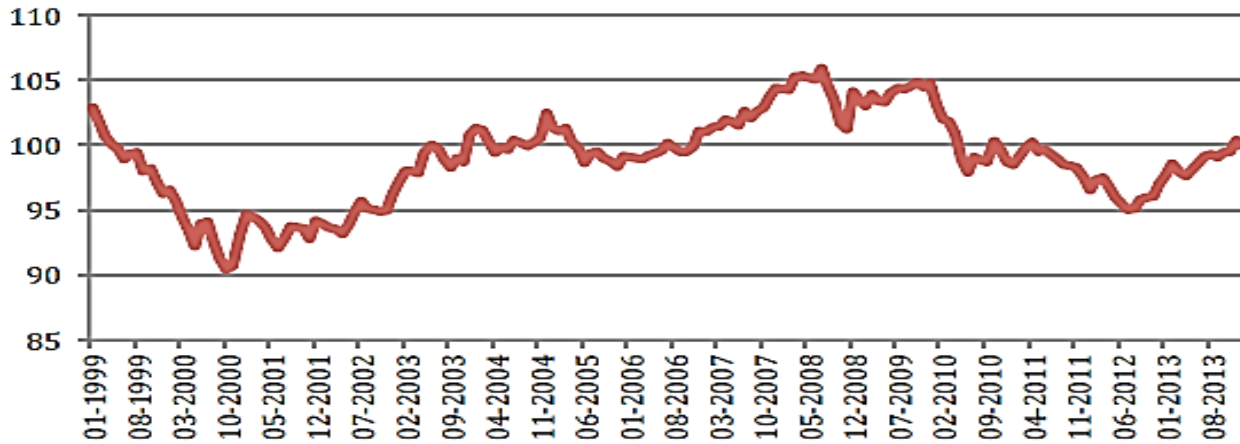
Source : World Bank National Accounts Data, And OECD National Accounts Data Files.

2. التدفقات المالية المضادة للدورية ومقرض الملاذ الأخير: بدلا من توفير الإقراض المضاد للدورات الاقتصادية طويل الأجل، كان الإقراض الألماني معززا للدورة الاقتصادية إلى حد كبير بعد إدخال اليورو وخلال فترة الازدهار التي شهدتها الفترة 2002-2008، قدمت المصارف الألمانية إئتمانات على نطاق واسع للبلدان المحيطة في منطقة اليورو، وهو الاتجاه الذي انعكس فجأة مع بداية أزمة اليورو أواخر 2009، حيث أبرزت ورقة عمل لصندوق النقد الدولي لعام 2010 بشأن الروابط المالية الأوروبية بأن ألمانيا تعتبر واحدة من أكبر الدائنين الصافيين في منطقة اليورو في عام 2008 (بعد فرنسا) حيث بلغت صافي استثماراتها في منطقة اليورو 735 يورو، مقارنة مع فرنسا 764 مليار يورو والتي كان الصورة العاكسة للبرتغال (-136 مليار يورو) و اليونان (-199 مليار يورو) وإيطاليا (-334 مليار يورو) و إسبانيا (-794 مليار يورو)⁽¹⁾، ومنذ بداية عام 2010، عندما احتاج المحيط الأوروبي إلى قروض طويلة الأجل ورصيد أكثر من أي وقت مضى، سرعان ما تلاشى الحماس الألماني لتوسيع الائتمان - سواء من القطاع الخاص أو القطاع العام- حيث فقد المستثمرين الألمان شهيتهم و بدأت تنقلب بين الحذر والعداء النشط، وأدى الائتمان الذي تم تمديده من خلال آلية الاستقرار الأوروبي وبرنامج الإنقاذ لليونان وإيرلندا والبرتغال إلى تقييد حصة ألمانيا لنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، وكان الهدف منها هو مساعدة الحكومات مباشرة على تمويل عجزها و تخضع لشروط صارمة.

3. نظام الصرف المستقر: يكمن جوهر بناء منطقة اليورو في الاعتقاد بأنه إذا التزمت البلدان بمجموعة من القواعد بشأن مقدار الديون والعجز والتضخم الذي يمكن أن تحصل عليه فإن اقتصاداتها سوف تتلاقى وسيعمل سعر الصرف نفسه على جميع الأعضاء، ومن الواضح أن هذا صحيح فقط من الناحية النظرية وعندما تمتثل جميع البلدان للقواعد، ومن المعروف جيدا أن ألمانيا جنبا إلى جنب مع فرنسا في عام 2003 خرجت عن القواعد المكتوبة في ميثاق الاستقرار والنمو، وعندما تم انتهاك هذا الميثاق أرسل إشارة إلى البلدان الصغيرة بأن الإخلال بالميزانية العامة ستفقد من العقاب، ويبرز الشكل الموالي أن سعر الصرف الحقيقي في ألمانيا منذ 1999 عرف تعزيزا حتى أواخر 2009، ولكن عرف ضعفا فيما بعد، وكان هذا هو الاتجاه الخاطئ إذ أرادت ألمانيا السماح للمحيط الأوروبي بأن يصبح أكثر قدرة على المنافسة في مواجهة نفسه.

(1)- C. Waysand et Al, (2010): **European Financial Linkages: A New Look At Imbalances**, IMF Working Paper N°205, Washington, December, p :7.

الشكل (36): سعر الصرف الحقيقي الفعلي لألمانيا للفترة 1999-2013 (2010=100)



Source: bank for international settlements (2014)

4. تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي: في مجال تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي، فشلت ألمانيا بشكل كبير، لا سيما خلال النصف الأول من الأزمة في عامي 2010-2011، وتجاهلت القوانين الاقتصادية القديمة كمفارقة الادخار لكينز، ودعت ألمانيا إلى جرعة جدية من النقشف في المحيط الأوروبي دون محاولة تعويض الآثار الاقتصادية السلبية إما عن طريق الحوافز المالية أو السياسات التضخمية، وكانت النتيجة زيادة نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة، مما إلى تفاقم المشكلة التي كان العلاجات الانكماشية تحاول حلها وكان من المستحيل دائماً أن تصبح أوروبا أشبه بألمانيا، وأشادت ألمانيا بفضائل النقشف، في حين استفادت في الواقع من حقيقة أن الآخرين لم يتبعوا النقشف، وكان النمو الألماني قبل الأزمة جزئياً مدفوع بالطلب المتزايد من جنوب أوروبا الذي مكن من زيادة المدخرات.

إن ردت الفعل المختلفة بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا يعود إلى اختلاف قراءات النخب السياسية في المنطقتين، فكلا الطرفين لديهما تفسير مختلف لأفكار كيندلبرجر، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا في إطار مصالحهما خلال الأزمات التي واجهتها كأقوى دول داخل الأنظمة التي بنتها بريتون وودز 1944 وماستريخت 1991، ففي حين حددت النخب الأمريكية في واشنطن مصالحها الوطنية كالعامل كمهيمن خير للاقتصاد العالمي خلال الركود، حددت النخب الألمانية في برلين مصالحها الوطنية باعتبارها مهيمن قسري لمنطقة اليورو وصي على قواعدها المؤسسية، وكانت النتيجة العودة النسبية إلى استقرار الاقتصاد العالمي في عام 2009، والانتعاش القوي في عام 2010، في حين أن منطقة اليورو قد تفاقم فيها المشاكل بشكل أسوأ من ذلك حيث بدا أن عدم الاستقرار أصبح مؤسسياً على مدى عامي 2011 و 2012، و كان الانتعاش أولاً غير موجود قبل أن يكون ضعيفاً.

على المدى القصير اكتسبت ألمانيا أهمية في منطقة اليورو، وأدى أداء النمو المرتفع الذي حققته خلال الأزمة إلى زيادة حصتها من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في منطقة اليورو من 26,7% في عام 2007 إلى 28,5% في عام 2013، من ناحية أخرى، انخفضت حصة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي من 22% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في العالم في عام 2007 إلى 19,3% في عام 2013، وقد اكتسبت ألمانيا أكثر من بقية منطقة اليورو بسبب أعمالها الخاصة على المدى القصير، لكنها تركت النظام في منطقة اليورو ضعيفة وغير مستقرة في فترات أطول، وقد اكتسب الاقتصاد العالمي أكثر نسبيا من الإجراءات الأمريكية والقيادة على المدى القصير من الولايات المتحدة نفسها، ولكن تم حفظ النظام والعودة على أساس أكثر صلابة مما يعود بالفائدة على الأمريكيين على المدى الطويل.

ثانيا: الإصلاحات الهيكلية في النظام المالي للاتحاد الأوروبي بعد الأزمة المالية العالمية

مثل نظيرتها من اقتصاديات مجموعة العشرين عملت دول الاتحاد الأوروبي على إدراج جملة من الإصلاحات الهيكلية ضمن أنظمتها المالية بما يعكس محاولتها لتحقيق استقرار النظام المصرفي والمالي في هذه الدول، ويبرز التشريع الجديد مقارنة مع التشريعات السابقة اتجاها نحو تحقيق قدر أقصى من المواءمة في جميع البلدان الأوروبية مما يعزز السوق الموحدة.

1. إصلاح القطاع المصرفي في دول الاتحاد الأوروبي: في 17 جويلية 2013، اعتمد الاتحاد الأوروبي حزمة تشريعية لتعزيز تنظيم القطاع المصرفي، وتنفيذ اتفاق بازل III في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي، وتستبدل الحزمة الجديدة التوجيهات السابقة لمتطلبات رأس المال ودخلت اللوائح الجديدة المتعلقة بالحد الأدنى من متطلبات رأس المال التنظيمية والتوجيهية (CRR، CRD) حيز التنفيذ في جانفي 2014، مع فترة تنفيذ 2014-2019 وتغطي جميع البنوك ومعظم شركات الاستثمار في الاتحاد الأوروبي، وتستمر فترة إلغاء المتطلبات السابقة خلال الفترة نفسها، وتهدف EBA إلى خلق دليل قواعد موحد، يغطي جميع دول الاتحاد الأوروبي وليس الأعضاء فقط في لجنة بازل، ويطبق التوجيه CRD من خلال القوانين الوطنية، حيث يمنح مرونة للدول الأعضاء، كمنحها الحق في مطالبة مصارفها الوطنية بمزيد من رأس المال الاحتياطي مما هو مطلوب بموجب التشريع، في حين ينطبق التنظيم CRR على الشركات في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، حيث يقدم مجموعة واحدة من القواعد الاحترازية للبنوك في الاتحاد الأوروبي، وهي تنطبق مباشرة على جميع المصارف في الدول الأعضاء، وينبغي أن يساعد على ضمان احترام المعايير الدولية لاتفاقية بازل III بشكل كامل في جميع دول الاتحاد.

وتبرز أهمية التوجيه الرابع في تنفيذ مقررات بازل III حيث تصبح مقررات بازل III ملزمة بشكل مباشر وقابلة للتنفيذ في الدول الأعضاء للاتحاد، وهذا يختلف اختلافا كبيرا عن الوضع السابق مع اتفاقية بازل II نتيجة

المهام الجدة للهيئة المصرفية الأوروبية في توليد المعايير التقنية الملزمة¹ BTs و يبرز الجدول المالي الجوانب التي يغطيها كل من التوجيه الرابع الخاص CRD4 بمتطلبات رأس المال وتنظيم متطلبات رأس المال CRR.

الجدول (40): توزيع المجالات بين CRR و CRD4

التوجيه CRD4	التنظيم CRR
(روابط قوية مع القانون الوطني-أقل تقييد)	(أحكام مفصلة وصفية للغاية تنشأ دليل القواعد الموحد)
الأعمال التجارية، ممارسة حرية التأسيس ونقل الخدمات، الإشراف، مخازن رأس المال، الحوكمة والعقوبات	رأس المال، السيولة، الرفع المالي ومخاطر الائتمان الطرف المقابل

Source: Council Of The European Union, Revised Capital Requirements Rules (Crd4)- Proposed For A Directive of The European Parliament And of The Council on The Access to The Activity of Credit Institutions And The Prudential Supervision of Credit Institutions And Investment Firms, Text of The Political Agreement (Council Document N 7746/13), Brussels.

أ. **متطلبات رأس المال:** تشير أساساً إلى زيادة في كمية ونوعية رأس المال التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الحد الأدنى من مؤشر الملاءة المالية في القطاع المصرفي الأوروبي، وبموجب CRD4 يجب على البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال مرجح بالمخاطر⁽²⁾:

- إجمالي رأس المال لا يقل عن 8% من الأصول المرجحة؛
- رأس المال من المستوى الأول لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة؛
- رأس المال الشريحة الأولى للأسهم العادية لا تقل عن 4,5% من الأصول المرجحة؛
- رأس مال الشريحة الأولى إضافي يقدر بـ 1,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال المستوى الثاني يقدر بـ 2%؛
- يطلب من البنوك أن تحتفظ برأس مال إضافي ذو نوعية جيدة لتلبية متطلبات رأس المال الجديدة، حيث يطلب منها الاحتفاظ برأس مال يتراوح بين 0-2,5% من الأصول المرجحة بالمخاطر من الشريحة 1 للأسهم

⁽¹⁾- Marianne Ojo, (2015): **Implementing Basel III Through The Capital Requirements Directive (CRD IV): Leverage Ratios And Capital Adequacy Requirements**, Journal of Business Law And Ethics, June- December, Vol.3, N°. 1-2, P: 43.

⁽²⁾- Kate Sumpter et Al, (2014): **Capital Requirements Directive VI Framework Capital And Capital Adequacy** Allen and Overy Client, Briefing Paper, N°.2, January, P:5, Wwww.Allenoverly.Com

العادية من أجل تلبية متطلبات الاحتياطي المعاكس للدورية، كما أن المصارف التي تعتبر بنوك ذات أهمية نظامية عالمية أو إقليمية تكون مطالبة بمستويات أعلى من الشريحة 1 للأسهم العادية تتراوح ما بين 1 - 3,5% ويجوز للدول الأعضاء تطبيق احتياطي أعلى، ولكن فقط إذا كان هناك دليل على تغيرات في شدة المخاطر الاحترازية الكلية أو النظامية في النظام المالي، حيث يمكن فرض احتياطي يتراوح بين 0-5% من أجل تنظيم المخاطر النظامية الهيكلية؛

■ يبدأ تنفيذ متطلبات رأس المال في جانفي 2014، وتبدأ عملية الاقتطاع الرأسمالية المطلوبة على مراحل بحلول الأول من يناير 2019، ويطلب من بعض الدول كالمملكة المتحدة اقتطاعات رأسمالية كاملة اعتباراً من عام 2014 (أي عدم وجود مرحلة انتقالية).

والجدول الموالي يوضح متطلبات رأس المال للمصارف الأوروبية المبرمجة حسب التوجيه.

الجدول (41): الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي

الوحدة: %

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
CET1	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
الهامش الإضافي لرأس المال	-	0,625	1,25	1,875	2,5
الهامش المضاد للدورية	-	0,625	1,25	1,875	2,5
إجمالي CET1	4,5	5,75	7,0	8,25	9,5
رأس المال الإضافي الشريحة الأولى	1,5	1,5	1,5	1,5	1,5
الشريحة الثانية	2	2	2	2	2
الإجمالي	8	9,25	10,5	11,75	13
المؤسسات ذات الأهمية النظامية المحلية	-	أعلى من 2			
المؤسسات ذات الأهمية النظامية	-	من 1 إلى 3			

Source : BCBS, (2011), European Commission, (2013).

ب. الحد من التعرض للمخاطر النظامية: من أجل معالجة المخاطر النظامية على المستوى الوطني، تعمل الدول الأعضاء على تدابير تنظيمية أكثر صرامة لتشديد متطلبات الأموال الذاتية والتعرضات الكبيرة، ويتعين على أي دولة عضو ترغب في فرض مثل هذه التدابير أن تبلغ البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية و مجلس ESRB والبنك المركزي الأوروبي وتقدم مبرراً، و يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة أن يرفض هذا الإجراء في ظروف معينة بالأغلبية، ومع ذلك، يجوز أن ترفض أي دولة عضو التدابير المؤقتة التالية

ولا يجوز رفضها من قبل المجلس كزيادة أوزان المخاطر للقروض العقارية السكنية والتجارية والتعرض للمخاطر داخل القطاع المالي وفي حالة المخاطر النظامية التي تؤثر على جميع الدول الأعضاء فإن المفوضية الأوروبية مخولة بفرض متطلبات احترازية أكثر صرامة في بعض المجالات (مستوى الأموال الذاتية، التعرضات الكبيرة والإفصاح) لمدة سنة واحدة⁽¹⁾.

ج. تعزيز سيولة المصارف: يحدد الاتحاد الأوروبي نسبة تغطية السيولة LCR بنفس الطريقة التي تتبعها لجنة بازل⁽²⁾، غير أن قائمة الأصول التي تعتبر أصولاً سائلة عالية الجودة مقيدة أكثر من مقررات بازل حيث تلعب السندات الحكومية للدول الأعضاء دوراً أكثر بروزاً نسبياً، وعلى النقيض من ذلك تحظر أصول شركات الاستثمار وتعهّدات التأمين⁽³⁾، وعلاوة على ذلك فإن اللائحة الجديدة لا تضع حداً لتعرض المصارف المدنيين فرديين إذا كان المدين سيادياً، بالنسبة للمدنيين الآخرين يتم تطبيق حد كبير للتعرض بنسبة 25%، كما يحدد CRR نسبة التمويل الصافي المستقر بشكل فضفاض، ولم يتم اعتماد التعريف الواضح لاتفاق بازل III، ويذكر فقط أنه على المؤسسات أن تكفل الوفاء بالالتزامات الطويلة الأجل على نحو كاف يتنوع أدوات التمويل المستقرة في ظل الظروف العادية والصعبة⁽⁴⁾، ومن المقرر أن تقدم المفوضية عند الاقتضاء اقتراحاً تشريعياً لتحديد تفاصيل صافي نسبة التمويل المستقر.

ويبدأ تاريخ تنفيذ نسبة تغطية السيولة بعد 10 أشهر من تاريخ بداية التنفيذ حسب بازل III في حين يكون الانتقال قبل عام واحد من نهاية التطبيق حسب بازل III، حيث تكون بداية التطبيق هو أكتوبر 2015 كما يتم تطبيق هذه النسبة على المستوى الفردي والموحد لجميع البنوك في الاتحاد الأوروبية ويظهر الجدول تواريخ تطبيق نسبة تغطية السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي.

الجدول (42): الجدول الزمني لتطبيق نسبة تغطية السيولة في دول الاتحاد الأوروبي

السنة	أكتوبر 2015	جانفي 2016	جانفي 2017	جانفي 2018
التقدم	60%	70%	80%	100%

د. حوكمة الشركات: يهدف التوجيه الرابع الخاص بمتطلبات رأس المال إلى استحداث تدابير للحيلولة دون المخاطرة المفرطة التي تأخذها المصارف، وتهدف التدابير المقترحة إلى تحديد الهياكل الإدارية بوضوح تعزيز التنوع، الاحتياجات التدريبية المستمرة، بالإضافة إلى ما جاءت به بازل في هذا الجانب تتضمن التوجيه متطلبات تتعلق بعدد المقاعد التي يمكن أن يشغلها الرؤساء، وتستكمل هذه التدابير بأحكام تتعلق بسياسة الأجور، وقد جاء التوجيه بمعايير واضحة للمكافآت الثابتة و المتغيرة وزيادة الشفافية من خلال

(1) Section 459 CRR

(2) Section 401 CRR

(3) Section 404 CRR

(4) Section 401 CRR

اشتراط نشر التفاصيل الشخصية للأشخاص الذين يكسبون أكثر من مليون يورو سنويا و تضع اللوائح الجديدة أيضا معايير مشتركة، وعقوبات وتهدف هذه العناصر إلى زيادة مساءلة الإدارة العمليات لمؤسسات الائتمان من أجل الحد من التعرض المفرط للمخاطر مما يسهم في ظهور أزمة ذات تأثير كبير⁽¹⁾، وتصل العقوبات على الأشخاص الطبيعيين إلى 5 ملايين يورو، وفيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين فقد تم تنسيق الحد الأقصى للعقوبات على المستوى الأوروبي بنسبة 10% من قيمة التداول، كما تضم الإصلاح أيضا نظاما للتنبيه عن الأخلاقيات لرصد الإبلاغ عن الانتهاكات المحتملة و الفعلية إلى السلطات المختصة، ويكون ذلك من خلال وضع قواعد واضحة تضمن حماية كافية للمبلغين عن المخالفات⁽²⁾.

هـ. تعزيز نسب الرفع المالي: بخلاف متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر، والتي تستند إلى افتراضات نموذجية، فإن CRR يحدد نسبة الرفع المالي بنفس طريقة بازل III، ولكنه لا ينص على حد أدنى كمي يجب الوفاء به⁽³⁾، حيث يطلب من جميع المؤسسات، اعتبارا من عام 2015، الكشف عن نسبة الرفع المالي ومكوناتها باستخدام نموذج موحد، وتماشيا مع بازل III لن يحدد المشرفون في البداية متطلبات الحد الأدنى من الرفع المالي، وخلال فترة الملاحظة التي تستمر حتى يناير 2017، تتبع الجهات الرقابية النسبة الجديدة من أجل تحقيق أثرها بشكل أوثق، وقد يؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات منهجية تقييم مخاطر الائتمان من أجل حساب نسبة الرفع المالي لا سيما أن بعض التوصيات لا تزال تناقشها لجنة بازل وتحتاج إلى توضيحها من خلال التشاور مع القطاع المصرفي⁽⁴⁾، وعلاوة على ذلك تنتظر المفوضية الأوروبية في إنشاء مستويات مختلفة من نسب الرفع المالي استنادا لنموذج الأعمال، المخاطر وحجم المصارف.

في بعض دول الاتحاد مثل المملكة المتحدة، تم إدخال بالفعل متطلبات نسبة رافعة مالية ملزمة، حيث يخطط بنك إنجلترا لإضفاء صبغة رسمية على متطلباته الحالية لكي تكون لدى جميع البنوك نسبة لا تقل عن 3% من الرافعة المالية.

2. إصلاح أسواق المشتقات غير المنظمة OTC والظل المصرفي

أ. إصلاح أسواق المشتقات غير المنظمة: استجابة لخطة مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي التي كان من ضمنها إصلاح أسواق المشتقات المالية غير المنظمة، عملت السلطات الأوروبية على سن القانون الأوروبي الجديد تحت اسم قانون البنية التحتية للأسواق الأوروبية (EMIR) (27 جويلية 2012)، ويضم

(1)- Loana Sbarcoa, (2015): **Implementation of Basel III in the European Banking Sector**, EKOHOMIKA, Vol.6 N°.171, P: 64.

(2)- Christian Noyer, (2013): **CRD VI Est Un Atout Pour Les Banques Françaises et Européennes**, Revue D'économie Financière, Vol.4, N°. 112, P :75.

(3)- Section 4165 CRR

(4)- Deutsche Bundesbank, (2013): **Implementing Basel III in European and National Law**, Monthly Report, June, P: 62.

هذا القانون جملة من الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز شفافية أسواق المشتقات المالية وتخفيض خطر الطرف المقابل الذي يحدثه التفاوض بالتراضي، ووضع إطار قانوني متناسق للبنية التحتية للسوق كضمان لمتانة النظام، ويشمل العديد من المحاور أبرزها⁽¹⁾ :

- **المقاصة المركزية للمشتقات الموحدة:** كل مشارك في عملية تبادل مشتقات مالية يصبح لديه علاقة فردية مع غرفة المقاصة بدون معرفة الطرف المقابل للعملية، ويتم تحديد طرق تسيير الهوامش وإدارة الضمانات ليكون تاريخ بداية 2016 الانطلاق الرسمي لتطبيق المقاصة للمشتقات المالية في أوروبا؛
- **التسجيل والإبلاغ بالدلائل المركزية:** تهدف هذه العملية إلى تكوين قاعدة معلومات مركزية تمكن الهيئات المسؤولة على حماية النظام المالي للاتحاد الأوروبي ESMA من التعرف على مختلف الأطراف الفاعلة في السوق في جميع الأوقات، تنقسم المعلومات إلى التعريف بأطراف العملية من جهة، خصائص ومعطيات العملية من جهة أخرى (نوع المشتقات، تاريخ العقد)؛
- **الحد من المخاطر التشغيلية:** تشترط اللوائح على المشاركين في السوق مراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية المرتبطة بالتجارة في المشتقات مثل الغش والخطأ البشري على سبيل المثال، استخدام الوسائل الإلكترونية لتأكيد الفوري لشروط العقود المشتقات غير المنظمة.

تجدر الإشارة إلى أن قانون البنية التحتية يوفر آلية للاعتراف بالأطراف المركزية المقابلة والدلائل المركزية الموجودة خارج الاتحاد الأوروبي، وبمجرد الاعتراف بها يجوز للأطراف المقابلة في الاتحاد الأوروبي وخارجه استخدام برنامج الطرف المركزي المقابل غير الأوروبي للوفاء بالتزامات المقاصة الخاصة بهم والعكس⁽²⁾.

ب. الإشراف المالي على الظل المصرفي: منذ أن بدأت الأزمة المالية في الفترة 2007-2008 أجرت اللجنة الأوروبية إصلاحاً لقطاع الخدمات المالية في أوروبا ومع ذلك فإن المنافع التي تحققها القواعد الجديدة يمكن أن تتضاءل بسبب المخاطر التي تنتقل إلى قطاعات أقل تنظيمياً، وأصدرت اللجنة مدونة في سبتمبر 2013 تحدد طريقة الحد من ظهور المخاطر في الظل المصرفي، ولا سيما المخاطر ذات الطبيعة النظامية.

وكانت إحدى الإجراءات التي أوصت بها المدونة اقتراح لصناديق سوق المال، وهي صناديق مشتركة تستثمر في الديون القصيرة الأجل مثل أدوات سوق المال الصادرة عن المصارف والحكومات والشركات وفي

(1)- Règlement sur l'infrastructures du Marché Européen (EMIR), (October 2012) : Consulting Global Capital Market Paris, Pour Plus D'information Voir : <http://www.capteo.com>

(2)- European Commission, (2012) : The European Market Infrastructure Regulation (EMIR) Lays Down Rules On OTC Derivatives, Central Counterparties and Trade Repositories, Available at : <https://ec.europa.eu>

نوفمبر 2015 اعتمدت المفوضية الأوروبية لائحة بشأن شفافية معاملات تمويل الأوراق المالية (SFTR) هذه القواعد تضيف شفافية أكبر للمعاملات وتوضح طريقة إعداد التقارير وشروط الإفصاح للمؤسسات العاملة في صناديق الأوراق المالية الحرة، مما يسهل رصد وتقييم المخاطر التي تتطوي عليها⁽¹⁾.

3. الاتجاه نحو تكوين اتحاد مصرفي واتحاد أسواق مالية

أ. **الاتحاد المصرفي:** اتبعت المفوضية الأوروبية عدة مبادرات من أجل إيجاد قطاع مالي أكثر أمانا للسوق الموحدة، وتشكل هذه المبادرات دليلا واحدا لجميع الجهات المالية في بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 28 بلدا، وتشمل متطلبات احترازية أقوى، تحسين حماية المودعين وقواعد إدارة البنوك الفاشلة.

ومع تطور الأزمة المالية إلى أزمة ديون سيادية أصبح من الواضح أن هناك حاجة لتكامل أعمق في النظام المصرفي لبلدان منطقة اليورو، التي ترتبط بشكل خاص، ولهذا السبب وافقت مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومن أجل إنشاء الاتحاد المصرفي، على إنشاء آلية رقابية واحدة وآلية تسوية واحدة للبنوك، وينطبق الاتحاد المصرفي على بلدان منطقة اليورو، ويمكن لبلدان غير الأعضاء في منطقة اليورو أن تتضمن أيضا، وكخطوة أخرى إلى اتحاد مصرفي كامل، قدمت اللجنة اقتراحا بشأن نظام أوروبي للتأمين على الودائع⁽²⁾.

ب. **اتحاد الأسواق المالية CMU:** في حين أن الاتحاد المصرفي يتقدم بسرعة أطلقت أوروبا مشروعا كبيرا خلال العام 2015 يتمثل في اتحاد الأسواق المالية، ويهدف الاتحاد إلى خلق أسواق مالية أعمق وأكثر تكاملا حيث سيطر تقليديا على أوروبا التمويل المصرفي، وخلال الأزمة حاولت المصارف الحد من تعرضها للمخاطر ونتيجة لذلك جف تمويل أصحاب المشاريع وخصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتهدف إدارة المشاريع إلى معالجة هذه المشكلة، ويمكن لمبادرة الأسواق المالية أن تحول أسواق المال في أوروبا خلال الفترة 2016-2019، تم تصميم وحدة إدارة المشروع للحد من الاعتماد على البنوك التي تسيطر على أكثر من 140% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تمثل أسواق الأسهم و السندات على ما لا يقل عن 50 % من الناتج المحلي الإجمالي، وينبغي أن تزيد من تدفق التمويل من رأس المال الاستثماري إلى الأسهم الخاصة وأسواق الديون⁽³⁾.

⁽¹⁾- European Commission,(2015):**Financial Supervision Of Shadow Banking**, available at : <https://ec.europa.eu>

⁽²⁾- European Commission,(2015): **What is the Banking Union?**, available at : <https://ec.europa.eu>

⁽³⁾- European Commission,(2015):**What Is The Capital Markets Union?**, available at : <https://Ec.Europa.Eu>

ثالثاً: المقارنة بين إصلاحات الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والمعايير الدولية لبازل

1. المقارنة بين بازل III في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي: هناك العديد من الاختلافات بين تطبيق مقررات بازل III في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي⁽¹⁾:

■ بخلاف المعايير الأوروبية سيتم إدخال متطلبات الملاءة الجديدة على مراحل في الولايات المتحدة الأمريكية (جانفي 2014 لأكبر المؤسسات، ويناير 2015 بالنسبة للمؤسسات الأخرى)، فقط البنوك الأوروبية العاملة على الصعيد الدولي مطالبة بتطبيق المنهج المتقدم؛

■ من السمات المميزة الأخرى للملاءة المالية أن المؤسسات التي لديها منهج تصنيف داخلي متقدم تكون خاضعة لمتطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل، وقد قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي عدم إخضاع أكبر ثمانية مصارف أمريكية لتكاليف إضافية على رأس المال، وعموما يبدو أن الضغط التنظيمي أقل في الولايات المتحدة الأمريكية منه في أوروبا خاصة فيما يخص البنوك الكبرى التي ستحقق وفرة تصل إلى 2,5% من رأس المال الشريحة الأولى للأسهم العادية؛

■ لا تتضمن نسبة الرفع المالي في الولايات المتحدة الأمريكية الأصول خارج الميزانية، كما أن البنوك الأمريكية لديها نسب رفع مالي أعلى مما كان لديها لو كانت خاضعة للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS المطبقة على البنوك الأوروبية، وإدراكا منها لحدود نسبة الرفع المالي، فقد قررت السلطات الأمريكية فرض رافعة مالية ثابتة هي نفسها المقررة في بازل III، مع اشتراط 3% من التعرضات، ولكن فقط تلك المؤسسات التي تستخدم منهج التقييم الداخلي ستكون خاضعة لها مما يحد بشدة من نطاقها، وقد اقترح المنظمين في الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك لأكبر الشركات المصرفية القابضة من خلال فرض الحد الأدنى من 5% أو 6% تماما مثل نظيراتها الأوروبية؛

■ فيما يتعلق بمخاطر السيولة فإن النظام الأمريكي مثل نظيره الأوروبي، ومع ذلك هناك بعض الاختلافات بين المجموعتين، ولاسيما فيما يتعلق بنطاق التطبيق، ومن المتوقع أن تكون أكثر تقييدا في الولايات المتحدة الأمريكية لأنه من المتوقع أن يقتصر على المؤسسات التي يبلغ مجموع ميزانياتها أكثر من 50 مليار دولار.

2. المقارنة بين مقررات بازل III وإصلاحات الاتحاد الأوروبي: على الرغم من أن مقررات بازل هي مقررات طوعية غير ملزمة إلا أن الاتحاد الأوروبي أعطاهها طبيعة ملزمة من خلال التشريع الأخير الذي يهدف إلى إعادة الاستقرار والاتجاه هو تكامل أكبر، إلا أن هناك بعض المجالات الانحراف، وفيما يلي توضيح لذلك.

أ. متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال: اعتمد الاتحاد الأوروبي على نفس الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، إلا أن الاختلافات تبرز فيما يلي:

⁽¹⁾-Christian Noyer, Op.Cit, P: 78.

- الأسهم المشتركة هي العنصر الأكثر أهمية في الشريحة الأولى للأسهم العادية في حين أن هذا المصطلح غير موجود في CRR؛
- تحمل مقررات بازل III (مثل بازل II) أوزان مخاطر لسندات الدول الأعضاء تصل إلى 150%، في حين أن وزن مخاطر السندات الحكومية ضمن CRR مقومة بالعملة المحلية هو 0%⁽¹⁾؛
- رأس المال العازل البالغ 2,5 % من الأصول المرجحة بالمخاطر يفرض على جميع بنوك الاتحاد الأوروبي وليس على فئة معينة⁽²⁾؛
- فرض رأس مال إضافي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية الإقليمية (2%) ويتكون من الشريحة الأولى للأسهم العادية وتحدد من السلطات الوطنية اعتباراً من جانفي 2016 وهو ما لا يوجد ضمن مقررات بازل⁽³⁾؛
- رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية للقطاع المالي أو مجموعة فرعية واحدة أو أكثر في دولة عضو يتراوح ما بين 0-5% من الشريحة الأولى للأسهم العادية، كما تحدد على المستوى الوطني⁽⁴⁾.
- ب. **الرفع المالي:** عدم وجود حد أدنى للرفع المالي في مقررات الاتحاد الأوروبي مقارنة مع بازل III، وتتص المادة 416 من CRR على جمع البيانات اعتباراً من 1 جانفي 2014، الإفصاح العام اعتباراً من 2015 والتقرير في نهاية 2016 سواء كانت نسبة الرافعة مناسبة وما إذا كان ينبغي تحديدها وفقاً لنموذج أعمال البنك.
- ج. **نسب تغطية السيولة:** لا يختلف تعريف نسبة تغطية السيولة عن مقررات بازل III⁽⁵⁾، ولكن تعتبر السندات الحكومية هي المفضلة⁽⁶⁾، كما أن هناك سرعة في التطبيق (60% في 2015 - 100% في 2018)⁽⁷⁾.

رابعاً: تقييم إصلاحات النظام المالي للاتحاد الأوروبي وتحدياته

1. **تقييم الإصلاحات المقترحة من طرف الاتحاد الأوروبي:** على الرغم من أن الإصلاحات المقترحة من طرف السلطات الأوروبية شاملة وواسعة إلا أن هناك بعض الملاحظات حول هذه الإصلاحات نذكر منها:

- وزن مخاطر السندات الحكومية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هو 0%، بغض النظر عن تصنيفها وعلى النقيض من ذلك فإن قواعد بازل II التي لا تزال دون تغيير من قبل بازل III تحمل أوزان مخاطر

⁽¹⁾ - CRR art 109.

⁽²⁾ - CRR art 123

⁽³⁾ - CRD art 124

⁽⁴⁾ - CRD art 124

⁽⁵⁾ - CRR art 401.

⁽⁶⁾ - CRR art 404.

⁽⁷⁾ - CRR art 444.

تصل إلى 150%، ومن الواضح أن الانحراف عن هذه الصفة غير مقبول، خاصة أن أزمة الديون السيادية أظهرت أن السندات الحكومية تحمل أيضا مخاطر التخلف عن السداد؛

■ نسبة تغطية السيولة تفضل الدين الحكومي مقارنة بقواعد بازل III، حيث تضع بازل III قائمة بالأصول السائلة عالية الجودة التي تحتوي على السندات الحكومية، سندات الشركات، والأسهم والأوراق المالية المدعومة بالرهن في حين تتضمن قائمة الاتحاد الأوروبي أساسا السندات الحكومية، حيث تستثنى باقي الأصول، وليس هناك ما يبرر كونه تقييدا وتركيزا رئيسيا على الأوراق المالية الحكومية، ومن ثم ينبغي أن تكون القائمة المتعلقة بالأصول عالية الجودة أكثر انسجاما مع القائمة المحددة في اتفاق بازل III؛

■ ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يقدم بشكل رئيسي الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي بنسبة 3% على الأقل على النحو الذي طرحته لجنة بازل؛

■ إذا تمت إضافة جميع متطلبات رأس المال ومختلف مخزونات رأس المال، فإن الحد الأقصى لرأس المال هو 18 بالمائة عموما، وهو نسبة مرتفعة نوعا ما يمكن أن تؤثر على تنافسية المصارف الأوروبية؛

■ لم تحدد نسبة التمويل المستقر الصافي بوضوح في اقتراح الاتحاد الأوروبي وهو ما يتطلب منها إدخال نسبة تتماشى مع بازل III؛

■ يطبق الاحتياطي المؤقت على جميع المؤسسات بصرف النظر عن حجمها، وتتص التوجيهات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي على أن الدول الأعضاء قد تعفي الشركات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة من الحفاظ على مخزون المؤقت؛

■ تعريف الشريحة الأولى للأسهم العادية للاتحاد الأوروبي غير متوافق مع تعريف بازل III، حيث يعتبر أوسع، إلا أنه يجب أن يكون متماشيا مع اتفاقية بازل III، حيث يجب أن يكون مقيدا (الأصول ذات النوعية الجيدة)، كما أن عدم وفاء البنوك الأوروبية بمعايير بازل قد يرسل إشارة إلى المجتمع المالي العالمي بأن البنوك الأوروبية تميل إلى تحمل مخاطر أعلى للإفلاس.

2. تقييم نجاح إصلاحات النظام المالي في الاتحاد الأوروبي

أ. كفاية رأس المال: إن جهود إعادة الرسملة التي بدلتها البنوك الأوروبية في السنوات الأخيرة تؤتي ثمارها حيث تظهر مصارف الاتحاد الأوروبي مركزا قويا لرأس المال، واستمرت في تعزيز ميزانيتها العمومية مما جعل القطاع المصرفي أكثر مرونة وقوة، ويظهر الجدول الموالي تطور كفاية رأس المال في مصارف الاتحاد الأوروبي.

الجدول (43): تطور متوسط معدل كفاية رأس المال لمصارف الاتحاد الأوروبي للفترة 2011-2017

الوحدة: %

البيان	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
الشريحة الأولى للأسهم العادية	5,3	7,8	9,0	11,8	12,8	13,74
مقدار العجز في الشريحة الأولى عند مستوى 4,5 (مليار يورو)	29	9	15	0	0	0
مقدار العجز في الشريحة الأولى عند مستوى 4,5 (مليار يورو)	277	130	65	1	1	1
رأس المال الشريحة الأولى %	6,8	8,1	9,2	12,3	13,4	14,75
إجمالي رأس المال %	8,1	9,1	10,9	14,7	16,1	17,45
مقدار العجز في رأس المال الشريحة الأولى	411	249	120	8	4	-
مقدار العجز في إجمالي رأس المال	544	383	190	18	6	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: European Banking Federation Data

يبرز من خلال الجدول أعلاه أن الشريحة الأولى للأسهم العادية ارتفعت من 8,3% في 2007 إلى 11,8% في النصف الأول من 2015 لتواصل الارتفاع إلى أكثر 13,7% خلال الثلاثي الأول من 2017 وعلى الرغم من أن مستويات التحسن في رأس المال متفاوتة بشكل واضح بين اقتصاديات الاتحاد الأوروبي إلا أن هناك اتجاه متزايد لتحسين نوعية رأس المال.

كما يبرز الجدول أن العجز في رأس المال تراجع بشكل تدريجي خلال الفترة ما يدل على تحسن ميزانية المصارف الأوروبية خلال الفترة، حيث خفضت بنوك الاتحاد الأوروبي نسبة إجمالي العجز في رأس المال بأكثر من 540 مليار يورو اعتباراً من 2011 وذلك أساساً عن طريق زيادة رأس المال وإنشاء الأرباح.

ب. مستويات الرفع المالي في مصارف الاتحاد الأوروبي: استطاعت مصارف الأوروبية أن تحقق مستويات رفع مالي مقبولة خلال الفترة 2011-2017، والجدول الموالي يبرز ذلك.

الجدول (44): نسب الرفع المالي في المصارف الاتحاد الأوروبي للفترة 2011-2017

السنة	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
نسب الرفع المالي (%)	2,8	3,1	3,1	4,4	4,7	5,29
مقدار العجز (مليار يورو)	-	-	64	9	3	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: European Banking Federation data

على الرغم من أن السلطات الأوروبية لم تحدد نسبة رفع مالي مثل ما كان في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن مقارنتها مع النسبة المفروضة من قبل لجنة بازل والبالغة 3% يبرز أن هناك تطور في نسبة الرفع المالي في مصارف الاتحاد الأوروبي، حيث ارتفعت نسبة الرفع المالي من 2,8% منتصف 2011 إلى 5,29% خلال الثلاثي الأول من 2017، كما تم تخفيض العجز في رأس المال للوصول إلى نسبة رفع مالي 3% من 64 مليار يورو إلى 3 مليار يورو في منتصف 2016.

ج. نسب السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي: فيما يخص نسب السيولة استطاعت بنوك الاتحاد الأوروبي في الإجمال أن تحقق نسب سيولة مقبولة، حيث ارتفعت نسبة تغطية السيولة تدريجيا من 71% منتصف 2011 إلى 135% منتصف 2016، وصولا إلى أكثر من 141% خلال الثلاثي الأول من 2017، وتدل هذه النسب على تزايد قدرة المصارف على مواجهة الصدمات قصيرة الأجل، والجدول الموالي يوضح تطور نسب تغطية السيولة في القطاع المصرفي للاتحاد الأوروبي.

الجدول (45): نسب تغطية السيولة في مصارف الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2011-2017

السنة	جوان 2011	جوان 2012	جوان 2013	جوان 2015	جوان 2016	مارس 2017
LCR (%)	71	-	110	128	135,8	141,7
العجز في رأس المال (مليار يورو)	1200	-	262	33	3	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: European Banking Federation data

د. مستويات الربحية في مصارف الاتحاد الأوروبي: يعتبر مؤشر العائد على حقوق المساهمين ROE مؤشرا رئيسيا لتقييم جاذبية القطاع المصرفي للمستثمرين، وفي القطاع المصرفي الأوروبي، فبعد التراجع الكبير الذي عرفه هذا المؤشر خلال الأزمة المالية العالمية أين تراجع معدل العائد من 10,6% العام 2007 إلى -1,5% سنة 2008، عاد لينتعش قليلا حيث وصل إلى 3,8% سنة 2010، إلا أنه وبسبب أزمة الديون

السيادية عاد لنخفض إلى مستويات سالبة حيث وصل إلى -0,2% و -0,9% خلال سنتي 2011-2012 على التوالي وبداية من 2013 عادت مستويات العائد إلى الانتعاش حيث وصل إلى 3,2% العام 2014، و 4,3% العام 2015،⁽¹⁾ 7,09 خلال الثلاثي الأول من 2017، وعلى الرغم من أن هذا الانتعاش يدل على تعافي تدريجي للقطاع المصرفي الأوروبي إلا أنه لا يزال أقل بكثير من قيمة 2007.

ويتباين العائد على حقوق المساهمين المحقق في دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2007 ويشير إلى تزايد التجزؤ وخاصة في منطقة اليورو، حيث حققت بعض البلدان نتائج سلبية مثل اليونان -24,2%، قبرص 7,6%، كرواتيا 6,8%، ومن ناحية أخرى سجلت بعض الدول عائد برقمين كرومانيا 11,3%، بلجيكا 10,3% السويد 11,2%، ولاتفيا 10,7%، وفي أكبر اقتصاديات الاتحاد الأوروبي بلغ العائد العام 2015 حوالي 7,0% في هولندا، 6,8% في فرنسا و 6,6% في اسبانيا و 3,2% في المملكة المتحدة و 3,1% في إيطاليا و 1,7% في ألمانيا⁽²⁾.

3. تحديات إصلاحات النظام المالي في الاتحاد الأوروبي: من بين التحديات التي تواجه النظام المالي الأوروبي نجد:

أ. تراجع الربحية في المصارف الأوروبية: يعتبر انخفاض الربحية مصدر قلق رئيسي لمالكي البنوك، وهو أيضا مصدر قلق للمشرفين، وعلى المدى الطويل تهدد الربحية المنخفضة قدرة البنوك على توليد رأس المال والوصول إلى الأسواق المالية وفي الأخير يؤثر الانتقال إلى الربحية على استقرار المصارف، وتعاني المصارف الأوروبية من ضعف مزمن في الربحية، ومن المحتمل ألا يكفي التعافي الدوري بمفرده لاستعادة ربحية البنوك ويصدق هذا بشكل كبير على البنوك المحلية التي هي أشد تعرضا لمخاطر اقتصاداتها المحلية، وتشكل ضعف الربحية تحديا كبيرا لعودة الاستقرار لقطاع المصرفي الأوروبي في ظل التحديات الهيكلية على مستوى النظام التي من بينها وجود كثافة مصرفية زائدة التي تتباين من بلد إلى آخر، الحجم الكبير للأصول مقارنة بحجم الاقتصاد أو العدد الكبير للبنوك الضعيفة أو ذات التركيز الإقليمي... إلخ ويمكن أن تسبب هذه السمات في محدودية فرص الإقراض أو ارتفاع عدد الفروع نسبة إلى الأصول في الجهاز المصرفي مما يضيف التكاليف ويخفض أوجه الكفاءة التشغيلية⁽¹⁾.

(1)- Dennis Schulz et Al, (November 2015): **2015 Europran Banking Sector : Facts And Figures**, European Banking Federation, P: 7 ,www.ebf-fbe.eu

(2)- European Banking Federation data.

(1)- صندوق النقد الدولي، (أفريل 2017): ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، ص:3، متوفر على الرابط التالي: <http://www.imf.org/external/arabic/index.htm>

ب. **المراجعة التنظيمية:** نقل المخزونات الرأسمالية من التنظيم إلى التوجيه، أعطى مرونة أكبر في الجانب الوطني، وقد برر صانعو السياسات هذه الخطوة والنسخة الخفيفة من بازل III بالتشديد على أن اتفاقيات بازل III وضعت للمصارف النشطة دولياً، وأن التوجيه CRD 4 يجري تطبيقه على أكثر من 8300 مصرف وشركة استثمارية نشطة في جميع أنحاء أوروبا، غير أن الجانب السلبي لهذه المرونة هو عدم اليقين، وتعقيد التنفيذ الذي يحتمل أن يخلق مجالا غير متكافئ في الاتحاد الأوروبي يؤدي إلى المراجعة التنظيمية⁽²⁾.

4. متطلبات التطوير في القطاع المصرفي الأوروبي: هناك جملة من الإجراءات يوصي بها خبراء صندوق النقد الدولي من أجل التخلص من الاختلالات الهيكلية في القطاع المصرفي الأوروبي نذكر منها:

- معالجة مشكلات نماذج الأعمال من خلال عمليات الدمج والترشيد للفروع المصرفية؛
- الاستثمار في التكنولوجيا لرفع الكفاءة على المدى المتوسط؛
- إجراء مراجعات موجهة لجودة الأصول في البنوك التي لم تخضع لمثل هذه المراجعات؛
- عمل الأجهزة التنظيمية على حل المؤسسات التي لا تمتلك مقومات الاستمرار؛
- التركيز على العقوبات التي تعوق الربحية على مستوى النظام، بما في ذلك معالجة القروض المتعثرة ووضع أطر تسريع وتيرة التعافي.

المطلب الثاني: دور اليابان في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية

تعتبر اليابان طرفاً هاماً في عملية إصلاح النظام المالي العالمي على اعتبار التشابك الكبير بينها وبين اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: تحليل الموقف الياباني من إصلاح النظام المالي العالمي

لم تكن رؤية اليابان حول إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية واضحة بشكل جلي على الرغم من المكانة البارزة التي تحظى بها هذه الدولة في إدارة النظام المالي العالمي، حيث تمحور موقفها الرئيسي في الدعوة إلى الإبقاء على الدولار كأساس في النظام النقدي الدولي، وتتبع هذه الرؤية من التشابك القوي بين الاقتصاد الياباني والنظام المالي العالمي الحالي.

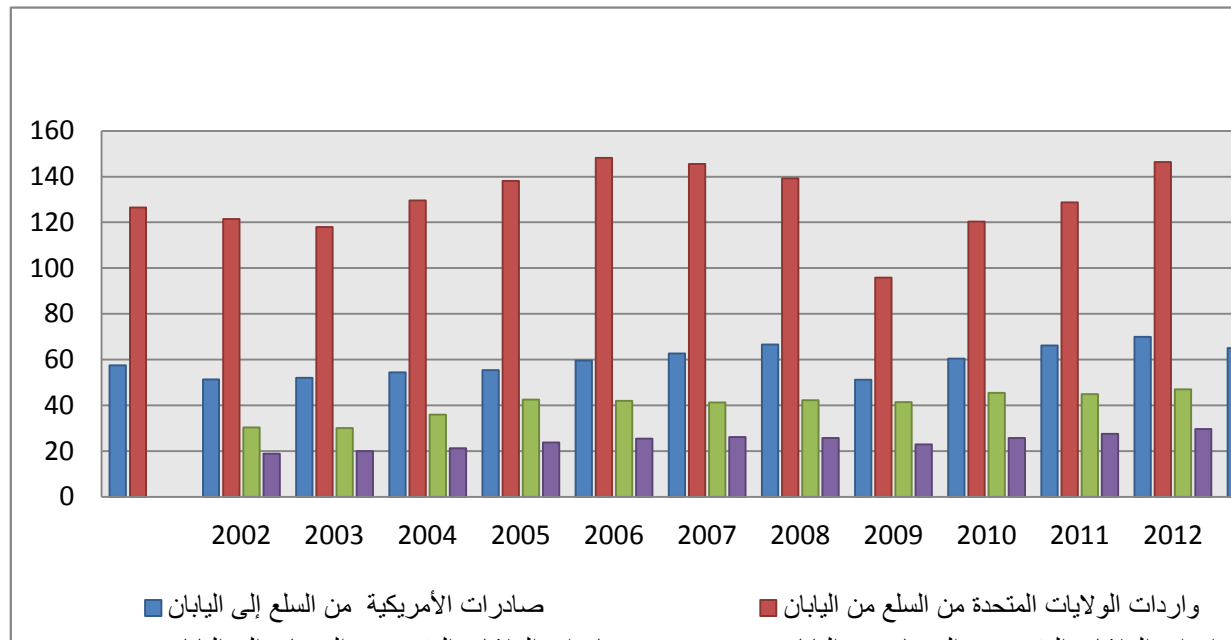
وعلى الرغم من أن العلاقات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية كانت في أغلبها علاقات صراع، إلا أنه وبداية من منتصف القرن الماضي بدأت بؤادر التعاون في البروز بين هذين الطرفين، حيث عرفت العلاقات

⁽²⁾ - Claire Fargeot, **Implementing Basel III in Europe: issues and concerns about the CRD IV package**, CFA institute, available at: www.cfainstitute.org

الاقتصادية بين هذين البلدين نموًا متسارعًا، وأصبحت اليابان منافسًا قويًا للأسواق الآسيوية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال هذا العنصر سنقوم بتحليل درجة ارتباط الاقتصاد الياباني بالاقتصاد الأمريكي انطلاقًا من جملة من المؤشرات نورها فيما يأتي.

أ. التجارة في السلع والخدمات بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية: تتركز واردات الولايات المتحدة الأمريكية من اليابان في ثلاثة فئات، وتتألف ثلاثة أرباع الواردات في السيارات وقطاع الغيار، أجهزة الكمبيوتر ومكوناته، التجهيزات المكتبية والآلات الكهربائية (كاميرات الفيديو) في المقام الأول، أما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليابان فكانت أكثر تنوعًا بكثير، ولكن جزء كبير منها يتمثل في أجهزة الكمبيوتر ولواحقه، وقد حققت الولايات المتحدة فوائض في تجارتها الثنائية في الخدمات مع اليابان. ويزر الجدول الموالي تطور التجارة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بين 2000-2012.

الشكل (37): تطور التجارة الأمريكية في السلع والخدمات مع اليابان خلال الفترة 2002-2013 (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis

يبرز من خلال الشكل أن نمو المبادلات التجارية بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ببطء إذا لم نقل ركودًا، وهو ما يعكس جزئيًا على الأقل حالة ضعف الاقتصاد الياباني، حيث بقيت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى اليابان تتراوح بين 50-65 مليار دولار خلال الفترة 2000-2013، أما الواردات فتتراوحت بين 120-146 مليار دولار، ويبرز الشكل الانخفاض الواضح في حجم التجارة بين الطرفين خلال الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت الواردات الأمريكية إلى حدود 95 مليار دولار، أما الصادرات فتراجعت إلى حدود 51,2 مليار دولار بما يعكس الارتباط الكبير بين الولايات المتحدة و اليابان.

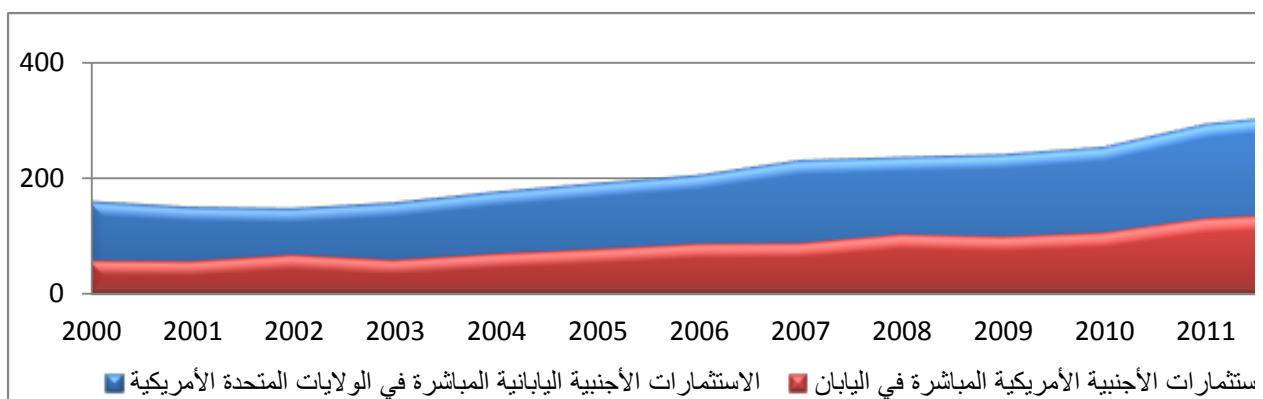
أما في جانب الخدمات فقد عرفت الصادرات الأمريكية إلى اليابان ارتفاعاً من 30 مليار دولار سنة 2002 إلى 47 مليار دولار سنة 2012، في حين ارتفعت الواردات الأمريكية من الخدمات اليابانية من 18,9 مليار دولار سنة 2002 إلى 29,7 مليار دولار سنة 2012.

وعلى الرغم من أن اليابان لا تزال ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلا أن أهميتها قد انحسرت مع ظهور شركاء تجاريين جدد، ففي عام 1989 كانت اليابان أكبر مصدر للواردات الأمريكية وثاني أكبر سوق للصادرات الأمريكية، وبحلول نهاية عام 2009 كانت اليابان رابع أكبر سوق تصدير للبضائع في الولايات المتحدة وراء كل من كندا، المكسيك و الصين، ورابع أكبر مصدر لواردات البضائع الأمريكية، وقد تقلل البيانات المتعلقة بتجارة البضائع من الأهمية النسبية للولايات المتحدة في تجارة اليابان، حيث جزء كبير من الصادرات اليابانية للصين تستخدم كمدخلات للصادرات الصينية للولايات المتحدة، ربما من قبل الشركات اليابانية المستثمرة في الصين.

وقد أدى ظهور الصين ودول شرق آسيا دوراً في تراجع أهمية الولايات المتحدة في التجارة اليابانية، ففي العقد الماضي تحولت تدفقات التجارة اليابانية نحو شرق آسيا وبعيدا عن الولايات المتحدة.

ب. الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان: تتجاوز قيمة استثمارات المحفظة والاستثمارات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قيمة التجارة في السلع والخدمات، ويبرز الشكل الموالي تطور الاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة والاستثمارات الأمريكية في اليابان.

الشكل (38): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الولايات المتحدة واليابان خلال الفترة 2000-2012 (مليار دولار، على أساس التكلفة التاريخية)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

U.S. Department of commerce, Bureau of Economic Analysis

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان، ومن 2000-2012 زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية في اليابان بالضعف، وكانت هذه الزيادات ناتجة عن عمليات الاستحواذ التي قامت بها شركات أمريكية من كيانات يابانية تواجه الإفلاس، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي

المباشر الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرف تزايداً منذ الثمانينات خاصة في مجال السيارات، حيث أنشأت الشركات اليابانية وجوداً تجارياً في الولايات المتحدة للتحايل على القيود المفروضة على صادراتها إلى السوق الأمريكية واكتسبت صناعة السيارات اليابانية حصصاً أكبر من السوق المحلية في الولايات المتحدة، وأثارت مخاوف في الولايات المتحدة من اليابان.

بحلول عام 2000، ارتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في الولايات المتحدة إلى 159,7 مليار دولار ولكنه تراجع إلى 147,4 مليار دولار بحلول عام 2002، وقد ارتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر لليابان في الولايات المتحدة منذ ذلك الحين ليصل إلى 308.3 مليار دولار في عام 2012، وفي الثمانينات أصبحت اليابان أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة، متجاوزاً المملكة المتحدة، وبحلول عام 2002 تراجعت إلى المركز الرابع، لتتقدم بداية من 2002 إلى المركز الثاني.

ج. استثمارات المحفظة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية: المستثمرين اليابانيين هم من كبار الأجانب حيازة لسندات الخزنة الأمريكية التي تمول الدين الوطني الأمريكي، وبحلول نهاية ماي 2013، حاز اليابانيون على 111.1 مليار دولار في الأوراق المالية الأمريكية، في وقت واحد، كان المستثمرون اليابانيون أكبر حاملي الأجانب للأوراق المالية الخزنة الأمريكية، ومع ذلك اعتباراً من سبتمبر 2008، تجاوزت الصين لهم، ولكن المستثمرون اليابانيون لحقوا الركب، في نهاية نوفمبر 2012، حصل المستثمرون الصينيون على 1.315,9 مليار دولار في سندات الخزنة.

والشكل الموالي يوضح تطور حيازة اليابان من الأوراق المالية الأمريكية وحصتها من إجمالي حيازة الأجانب.

الجدول (46): تطور حيازة اليابان من الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة 2002-2012

الوحدة: مليار دولار

السنة	إجمالي حيازة اليابان للأوراق المالية الأمريكية	حصتها من إجمالي حيازة الأجانب للأوراق المالية الأمريكية
2002 جوان	637	14,68%
2003 جوان	771	15,48%
2004 جوان	1,019	16,96%
2005 جوان	1,091	15,89%
2007 جوان	1,197	12,24%
2009 جوان	1,269	13,16%
2011 جوان	1,585	12,74%
2012	1,835	13,83%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

يبرز من خلال الجدول أن اليابان تعتبر أكبر مشتري للأوراق المالية الأمريكية، وبالتالي فاليابان من مصلحتها استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي واستمرارية الاختلالات.

أما المستثمرين الأمريكيين فقد حازوا في نهاية 2012 على 429.4 مليار دولار من أسهم الشركات اليابانية و45,7 مليار دولار في السندات اليابانية، ويبرز الجدول الموالي تطور حيازة الأمريكيين للأوراق المالية الأمريكية.

الجدول (47): تطور حيازة الأمريكيين للأوراق المالية اليابانية خلال الفترة 2003-2012

الوحدة: مليون دولار

السنة	إجمالي الحيازة الأمريكية للأوراق المالية اليابانية	حصة أمريكا من حيازة الأجانب للأوراق المالية اليابانية
2003	306,529	9,72%
2005	530,885	11,51%
2007	594,083	8,22%
2009	419,077	7,01%
2010	518,906	7,67%
2011	508,613	7,43%
2012	520,713	6,54%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Department of the Treasury/Federal Reserve Board, Treasury International Capital System

وتؤكد المقتنيات اليابانية من سندات الخزنة على ارتباط المدين. الدائن بين الولايات المتحدة واليابان، واستفادتها من عمق الأسواق المالية التي يوفرها المهيمن، وقبوله بالوضع الراهن للنظام المالي العالمي، هذا الاعتماد المتبادل المعقد جعل من اليابان من أكثر المؤيدين للتغير الجزئي في النظام المالي العالمي.

ثانياً: تدخلات اليابان في النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

إن العلاقات المتشابكة بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان انعكست على أجندة اليابان في إصلاح النظام المالي العالمي، حيث تمحور دور اليابان على الإصلاح الداخلي فقط، في حين لم يكن لها دور كبير على المستوى، حيث تجلّى فقط في دعم صندوق النقد الدولي ، إذ أنه وعلى الرغم من العلاقات المتدهورة التي ربطت اليابان بصندوق النقد الدولي خلال فترة الثمانينات والتسعينات مع مساهمة صندوق النقد الدولي في تعميق الأزمة الآسيوية خلال التسعينات، كانت ردت فعل اليابان مغايرة للتوقعات في ظل الأزمة المالية

العالمية، حيث كانت اليابان أول من قام بتقديم الدعم إلى صندوق النقد الدولي بقيمة 100 مليار دولار دون شروط فيما يخص مساهمتها في التصويت و الحصص، وقد ساعدها في ذلك حيازتها على ثاني أكبر احتياطي عالميا بعد الصين بقيمة تقدر بحوالي 996,7 مليار دولار، كما عملت اليابان على تقديم الدعم المالي للعديد من دول العالم المتضررة، وقد كان تفسير هذا الدعم في تجنب العالم تعمق العدوى أكثر و الانخفاض الكبير في الطلب العالمي الذي سيؤثر لا محالة في الاقتصاد الياباني، كما اعتبرت الأزمة فرصة لإظهار القيادة العالمية الآسيوية و إظهار أن آسيا هي الركيزة الثالثة بعد الولايات المتحدة و أوروبا في استقرار النظام المالي العالمي وقد ساهمت هذه الإجراءات بشكل كبير في تعزيز المكانة العالمية لليابان لدى مختلف أطراف النظام.

ولم تكتف اليابان بهذا الحد فقد قامت بشراء سندات بقيمة 100 مليار ين من مرفق الاستقرار المالي الأوروبي، مساهمة بذلك في منع أزمة الديون السيادية من التصاعد، وضمان استمرار السوق الأوروبية المهمة للمصدرين اليابانيين، وبالتالي فإن هذه العمليات أثبتت أن اليابان له دور فاعل في المشاركة الدولية داخل النظام المالي العالمي.

ثالثا: الإصلاحات الأساسية لليابان بعد الأزمة المالية العالمية 2008

على الرغم من أن النظام المالي الياباني لم يعاني بشكل مباشر من آثار الأزمة المالية العالمية 2007-2008 إلا أن الاقتصاد الياباني أصيب بأضرار كبيرة بسبب تراجع الطلب العالمي خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر شريكا رئيسيا لليابان كما ذكرنا سابقا، هذا إلى جانب خروج اليابان منذ فترة قصيرة من سلسلة من الإصلاحات عقب الأزمة المصرفية اليابانية سنة 1999، إلا أن هذا لم يمنع من قيامها بسلسلة من الإصلاحات التنظيمية في الأغلب إلى جانب بعض المساهمات الدولية التي تتركز في المطالبة بتعزيز حوكمة النظام المالي العالمي من خلال مشاركتها في اجتماعات مجموعة العشرين، و تمحورت أهم الإصلاحات التي قامت بها اليابان على المستوى المحلي و تضم في الأغلب خمسة محاور.

1. مقررات بازل III والنظام المصرفي الياباني: تعتبر اليابان من البلدان السبّاقة لتطبيق المعايير الدولية لكفاية رأس المال، فبعد الانتهاء من تطبيق مقررات بازل II مع مطلع سنة 2007، ومع بداية الأزمة المالية العالمية، بدأت لجنة بازل في دراسة الحاجة لتطوير معيار كفاية رأس المال، ومع وضع هذه المعايير بدأت اليابان في تنفيذ مقررات بازل III مع بداية يناير 2013 لتستكمل فترة التنفيذ سنة 2022، وبعد التنفيذ الكامل لبازل III تواجه البنوك اليابانية ثلاث طبقات من نظام الإشراف المصرفي، والتي يتطلب منها الالتزام باللوائح التنظيمية على أساس نسبة كفاية رأس المال ذات الصرامة المختلفة، ويتم فرض متطلبات بازل III فقط على 16 مصرفا رئيسيا نشطا دوليا وهناك ثلاثة من هذه البنوك الكبرى Mizuho، Mitsubishi Financial Group

Sumitomo Mitsui Financial group، والتي هي مؤسسات كبرى ذات أهمية نظامية (وهي تتطلب أو بحاجة إلى الاحتفاظ برأس مال إضافي، وبالنسبة للبنوك المحلية عدا البنوك الرئيسية الـ 16، يظل الحد الأدنى المطلوب لرأس المال عند 4% من الأصول المرجحة بالمخاطر⁽¹⁾).

والجدول الموالي يوضح تطبيق بازل III في البنوك اليابانية

الجدول (48): الجدول الزمني لتطبيق مقررات بازل في اليابان

التنظيم	بازل التوجيهي	اليابان
بازل 2,5	نهاية التطبيق في جويلية 2009	التطبيق الكامل في ديسمبر 2011
بازل 3: الحد الأدنى لرأس المال المشترك 4,5	نهاية التطبيق سنة 2019	نهاية التطبيق في جانفي 2015
بازل 3: هامش الحماية التحوطي	التطبيق الكامل سنة 2019	بداية التطبيق سنة 2016 بـ 0,625 % وترفع تدريجيا إلى 2,5 % سنة 2019.
بازل 3: نسبة تغطية السيولة	تطبيق تدريجي بداية من 2015 نهاية التطبيق 2019	بداية التطبيق سنة 2015 (60 % من التطبيق الكامل)
نسبة صافي التمويل المستقر	نهاية التطبيق 2018	بداية التطبيق سنة 2018

Source: Basel Committee on Banking Supervision (2010b) and Financial Services Agency of Japan

يبرز من خلال الجدول أن اليابان تعمل على تسريع تطبيق مقررات بازل 3، من أجل الاستفادة من التدفقات المالية وتجنب الأزمات المالية المستقبلية.

2. اختبارات الضغط: كانت الموجة الأولى من اختباراتك الضغط في اليابان قد حدثت بالفعل قبل الأزمة المالية العالمية خلال الأزمة المصرفية اليابانية، ففي حالة كانت إحدى المصارف ذات رأس مال غير كاف يتم إعادة رسملة رأس المال بالأموال العامة.

ويشكل اختبار الإجهاد جزء لا يتجزأ من التنظيم المصرفي الياباني، حيث أنه وبعد تقديم التقرير الربع السنوي إلى وكالة الخدمات المالية اليابانية ودراسته من قبلها، يتم إقرار الإجراءات الواجب اتخاذها لجعل البنوك التي لا تستطيع تحمل اختبارات الإجهاد قادرة على ذلك انطلاقا من رفع رأس المال وتحسين إدارة المخاطر، كما قام البنك الياباني بإجراء اختبار الإجهاد الكلي من خلال وضع نموذج الاقتصاد القياسي المالي الكلي وتقييم ضعف النظام المصرفي ككل، وقد نفذ أول تطبيق لهذا الاختبار في الفترة 2011-2012. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن المؤسسات المالية اليابانية في مجموعها قادرة على التكيف مع جميع السيناريوهات، وحتى

(1)- Satoshi Kiobachi, (2016): **Financial Regulatory Reform in Global perspective : Discussion in The Global Summit of Shadow Financial Regulatory Committees**, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol. 12, N°. 2, March, P: 244.

الآن واصل البنك الياباني إجراء اختبارات الضغط الكلي الخاصة به وتقديم تقارير عن نتائجه في النشر نصف السنوي لتقرير النظام المالي، وأفاد تقرير المراجعة المالية لعام 2014 أن النظام المالي في اليابان يتميز برأس مال جيد⁽¹⁾.

واختبارات الضغط هي أداة تنظيمية جديدة نسبياً في اليابان وأماكن أخرى، ولا تزال هذه الطريقة تتطور ويمكن أن تستفيد من الجهود المبذولة لتطويرها.

3. تنظيم المشتقات غير المدرجة في البورصة: في القمة التي عقدت ببيتسبرغ (2009)، وافقت مجموعة العشرين على أنه بحلول نهاية عام 2012 يجب²:

- تداول المشتقات غير المدرجة في البورصة في البورصات أو منصات التداول الإلكتروني؛
- يجب أن تتم تصفية المشتقات غير المدرجة في البورصة من خلال أطراف المركزية المقابلة CCPs؛
- يجب الإبلاغ عن البيانات المتعلقة بمعاملات المشتقات خارج البورصة إلى مستودعات التداول TRs.

وقد أدت هذه الاتفاقية إلى تحريك سلسلة من التغييرات التنظيمية التي تؤثر على كيفية التعامل مع المشتقات خارج البورصة، وتسجيلها والإبلاغ عنها، وعقب الاتفاق تم تعديل قانون البورصة والأدوات المالية في اليابان، في ماي 2010، ودخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2012، وتناول التعديل الذي أجري في عام 2010 البندين 1 و 2 من اتفاق بيتسبرغ.

أ. المقاصة: يلزم على جميع مشغلي الأعمال المالية FIBOs و المؤسسات المالية المسجلة RFIs المسجلة بموجب قانون البورصة والأدوات المالية أن تصفي بعض المشتقات خارج البورصة من خلال الأطراف المركزية المقابلة، وقد تم تغطية فئتين فقط من معاملات المشتقات خارج البورصة في البداية من قبل القانون، أولاً: يتم تصفية مقايضة العجز الائتماني على مؤشر إيثرأكس الياباني، من خلال الطرف المركزي المقابل، والمبادلة البسيطة للفائدة على الين المقدم على أساس سعر فائدة ليبور يجب أن تتم تصفيتها من قبل طرف مركزي مقابل في حين لم يتضمن القانون فئات منتجات أخرى.

معاملات مقايضة العجز الائتماني على مؤشر اترأكس الياباني لا يمكن أن تصفى إلا من خلال الطرف المركزي المقابل الياباني المرخص، في حين يمكن تصفية مقايضة الفائدة من خلال أي من الأطراف المركزية المقابلة اليابانية أو الأجنبية المرخصة، أو الأجنبية التي لها ترتيبات الربط المعتمدة مع محلية، في نوفمبر 2012 عندما دخل القانون حيز التنفيذ لم يكن هناك سوى شركة واحدة هي شركة المقاصة اليابانية

(1)- Kimie Harada et al., (2015): Japan's Financial Regulatory responses to The Global Financial Crisis, Journal of Financial Economic Policy, Vol.7, N°. 1, P: 55.

(2)- Ibid, PP: 57-59.

للأوراق المالية JSCC التي تعمل كجهاز مراقبة قطري و لم يتم الترخيص أو الموافقة على أي نقاط تحكم رئيسية أخرى، وقد بدأت هذه الشركة في تقديم خدمات المقاصة لمعاملات مؤشر ايتراكس الياباني في ديسمبر 2011، أما معاملات تبادل أسعار الفائدة في أكتوبر 2012.

ب. إعداد التقارير: يجب إبلاغ الحكومة عن المعلومات المتعلقة بأي نوع من المعاملات المشتقات خارج البوصة التي يتم تنظيمها بموجب قانون البورصة والأدوات المالية، حيث يتم الإبلاغ عن هذه المعاملات من قبل الطرف المركزي المقابل، حيث يلزم هذا الأخير بالإبقاء على المعلومات التجارية وتقديم تقرير عنها للشركة المقاصة اليابانية، وهذا يشمل كل المعاملات التي يلزم تصفيتها من قبل شركة المقاصة اليابانية، أما إذا لم يتم تصفيتها من طرف الطرف المركزي المقابل، فيجب على أي طرف في المعاملات من هذا النوع أن يخزن و يقدم إلى الحكومة بنفسها أو تقديم معلومات إلى TRs.

فيما يتعلق باللوائح المشتقات المالية غير المدرجة في السوق الرسمية، التي تم الاتفاق عليها في قمة مجموعة العشرين في سبتمبر 2009، تعمل اليابان على تنفيذ جميع القضايا التي تشمل المقاصة من خلال الأطراف المركزية المقابلة بحلول 2015.

❖ **تعديل سنة 2012:** تم إصدار مشروع قانون آخر في سبتمبر 2012 لمعالجة قضية استخدام المنصات الإلكترونية ETPs، وكان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في غضون ثلاثة سنوات، أي بحلول عام 2015 ولم يتم بعد وضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل ونطاق متطلبات استخدام المنصات وتنفيذها، ولكننا نلاحظ بعض المناقشات حول هذه المسألة في تقرير لجنة مراجعة المشتقات المالية في هيئة الرقابة المالية الصادر في ديسمبر 2011.

في مقترح للوكالة اليابانية للخدمات المالية ستكون هناك حاجة إلى استخدام المنصات الإلكترونية لكل من مؤسسات FiBOs، RFIs مطالبة باستخدام المنصات مع عقود المشتقات تتجاوز 6 تريليون ين ياباني أو 59 مليار دولار أمريكي، عند دخولها في مبادلة فائدة بسيطة.

ومن المتوقع أن تغطي هذه العتبة 10-20 من أكبر المتعاملين، وبعد ذلك سوف تنتظر الوكالة اليابانية للخدمات المالية في توسيع هذا الشرط إلى معاملات مقايضة العجز الائتماني على مؤشر ايتراكس اليابان بعد مراقبة سيولة السوق لهذه المعاملات.

أثناء قمة مجموعة العشرين في بتسبرغ 2013، أصدرت BCBs و IOSCO الإطار النهائي لمتطلبات الهامش للمشتقات غير المصفاة مركزيا، و بموجب هذا المعيار المتفق عليه عالميا، يتعين على جميع

الشركات المالية وغير المالية ذات الأهمية النظامية التي تشارك في مشتقات غير مركزية، أن تبادل الهوامش الأولية وهوامش الاختلاف بما يتناسب مع مخاطر الطرف المقابل الناشئة عن هذه المعاملات التي تبدأ في ديسمبر 2015. وعلى الرغم من أن اليابان وغيرها من الاقتصاديات المتقدمة عملت على بناء إطار تنظيمي جديد لمعاملات المشتقات في كل بلد، ولكن لا تزال مسألة هامة تتعلق بالتنسيق الدولي، فقد تنشأ تعقيدات كبيرة عندما تطبق لائحة المشتقات اليابانية على معاملات المشتقات عبر الحدود التي تشمل الأطراف المقابلة اليابانية.

4. الحل والاستعادة: على الرغم من أن اليابان قد طورت بالفعل أنواعا مختلفة من الإجراءات والمخططات الفعالة خلال الأزمة المصرفية الخاصة بها في أواخر التسعينات، فقد تم توسيع نطاق خطط التعافي وحل المشاكل لتشمل ليس فقط مؤسسات الإيداع، بل أيضا شركات قابضة مالية وشركات تأمين الودائع في 2013.

فيما يتعلق بتخطيط الاسترداد والحل في اليابان، تم حل بنك الحاضنة الياباني في عام 2010، من خلال تقديمه لقانون إعادة التأهيل المدني وأصبحت أول حالة حل مصرفي في اليابان تحت التغطية المحدودة، حيث تم حماية الودائع المؤمن عليها التي لا تتجاوز 10 ملايين لكل مودع من أصل الدين والفوائد المستحقة⁽¹⁾.

5. التخفيف من الإشراف المصرفي: منذ الأزمة المالية العالمية، شددت الجهات التنظيمية اليابانية على توسيع نطاق اللوائح وتوسيع نطاقها جنبا إلى جنب مع غيرها من البلدان المتقدمة، وهو ما تبرزه الإصلاحات السابقة وفي المقابل من ذلك شجعت المصارف على إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن أجل دعم جهود البنوك لمساعدة المقرضين المضطربين، حيث قامت وكالة الخدمات المالية اليابانية بتخفيف معايير الرقابة بحيث لا يتعين على البنوك أن تكشف عن حجم هذه الجهود التي تضاف إلى قروضها المتعثرة، وقد اعتبرت هذه الإجراءات تمهيدا لإضفاء الطابع الرسمي على التشجيع الممنوح للبنوك على تقديم القروض للمقرضين من المشاريع الصغيرة و المتوسطة الحجم المضطربة⁽²⁾.

رابعا: تقييم الإصلاحات اليابانية في النظام المالي العالمي

على الرغم من أن الإصلاحات التي قامت بها اليابان لم تتميز بالعمق الكبير، وإنما شملت بعض التعديلات فإنها حققت تقدما واضحا فيما يخص نتائج هذه الإصلاحات وفيما يلي تقييم لهذه الإصلاحات والمكانة الراهنة لليابان في النظام المالي العالمي المعاصر.

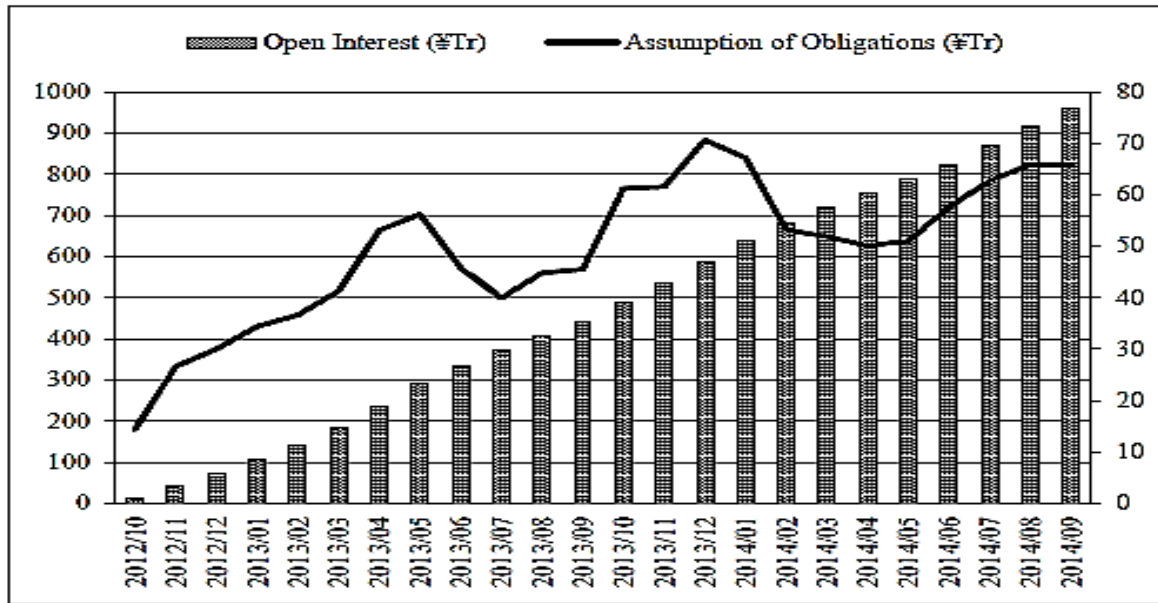
⁽¹⁾ - Satoshi Kiobachi, Op.Cit, P: 244.

⁽²⁾ - Kimie Harada et Al., Op.cit, P:60.

1. تقييم إصلاحات النظام المالي في اليابان: نجحت اليابان إلى حد بعيد في تطبيق الإصلاحات المبرمجة ويبرز ذلك من خلال مايلي:

أ. أسواق المشتقات المدرجة خارج البورصة: استطاعت اليابان أن تحقق نجاحا واضحا فيما يخص تصفية المشتقات المتداولة خارج البورصة من خلال الأطراف المركزية المقابلة، وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل (39): المشتقات المدرجة خارج البورصة المصفاة مركزيا -العقود المفتوحة وقبول الالتزام خلال الفترة 2014-2012



Source :http://www.jscc.co.jp/en/interest_rate_swap/, (1 e 23/05 /2016)

يبرز من خلال الشكل أن عقود قبول الالتزام (العقود الحديثة) التي يتم تصفيتها من قبل الشركة اليابانية للمقاصة ارتفعت من حوالي 20 مليار ين/ الشهر في عام 2012 إلى أكثر من 60 مليار ين/ شهريا في المتوسط في عام 2014، وارتفع مبلغ العقود المفتوحة زيادة كبيرة من 14 مليار في أكتوبر 2012 إلى ما يقرب 1000 مليار ين في سبتمبر 2014، وارتفعت حصة المشتقات المدرجة خارج البورصة التي تتم تصفيتها مركزيا من إجمالي المشتقات المتداولة خارج البورصة من حوالي 20 % اعتبارا من يونيو 2013 إلى حوالي 40-50% في نهاية 2014، وهذا ما يبرز أن المنظمين اليابانيين قد حققوا أحد الأهداف الرئيسية للإصلاحات، وهي الحد من المخاطر النظامية عن طريق إخضاع أجزاء أكبر من العقود المشتقة المتداولة خارج البورصة للمقاصة المركزية.

2. تخفيف الإشراف المصرفي ودوره في إعادة هيكلة الديون: يبرز الشكل الموالي تطور عدد القروض المعاد هيكلتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

الشكل (40): عدد القروض المعاد هيكلتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية خلال الفترة 2010-2013

2013



Source: Financial Services Agency of Japan (2014b)

3. تطبيق مقررات بازل III في القطاع المصرفي الياباني: يتميز النظام المصرفي الياباني بتشكيلة غير متوازنة من المصارف، ففي نهاية سنة 2016، بلغ عدد المصارف في اليابان 123 مصرف، منها 19 مصرف دولية النشاط بزيادة بثلاثة مصارف مقارنة بـ 2012، وبالتالي فهو يتكون من سلسلة متنوعة من المؤسسات.

وفي اليابان إلى غاية نهاية 2016 لم يطبق إطار السيولة بازل إلا على 19 مصرف دولي النشاط، التي تحوز على حوالي 65% من الأصول المرجحة بالمخاطر من النظام البنكي الياباني، في حين لا تطبق وكالة الخدمات المصرفية مقررات بازل III على البنوك غير دولية النشاط، على الرغم من أنها تجمع معلومات حول سيولة هذه المصارف لمتابعتها⁽¹⁾، ويبرز الجدول الموالي تطور معدل كفاية رأس المال للبنوك الكبرى في اليابان.

⁽¹⁾ Bis, (2016): Regulatory Consistency Assessment Programme (RCAP): Assessment Of Basel III LCR Regulations- Japan, December, P: 6.

الجدول (49): معدل كفاية رأس المال للبنوك السبعة الكبرى في اليابان (ذات الأهمية النظامية)

البيان	معدل كفاية رأس المال للبنوك دولية النشاط	الشريحة 1 للبنوك دولية النشاط	رأس المال الأساسي للأسهم العادية للبنوك دولية النشاط	معدل كفاية رأس المال للبنوك الكبرى محلية النشاط
مارس 2013	15,28	11,57	9,87	14,70 (بازل 2)
سبتمبر 2013	15,92	12,03	10,45	15,07
مارس 2014	15,18	11,98	10,33	14,27
سبتمبر 2014	15,36	11,99	10,36	13,91
مارس 2015	15,63	12,33	10,70	13,95
سبتمبر 2015	16,13	12,86	11,01	13,54
مارس 2016	16,17	13,21	11,38	13,30
سبتمبر 2016	16,65	13,45	11,80	12,74

المصدر: من تجميع الطالب بالاعتماد على: Financial Services Agency

بالنظر إلى تشكيلة القطاع المصرفي الياباني الذي تهيمن عليه 7 مجموعات مصرفية ذات أهمية نظامية* 4 منها دولية النشاط، فإن استقرار هذه المجموعات سيلعب دورا كبيرا في الاستقرار المالي العالمي خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات العالمية ذات الأهمية النظامية، ويبرز من خلال الجدول أن البنوك الكبرى الأربعة دولية النشاط عملت على زيادة معدل كفاية رأس المال حيث ارتفع معدل كفاية رأس المال من 15,18% في مارس 2014 إلى حدود 16,65% في سبتمبر 2016، كما ارتفعت نسبة الشريحة 1 من إجمالي رأس المال المرجح بالمخاطر إلى حدود 13,45%، في حين زاد رأس المال الأساسي للأسهم العادية من 10,33% في مارس 2014 إلى 11,80% وهو ما يعكس التحول النوعي في رأس مال هذه المجموعات المصرفية و تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات. وفي المقابل يبرز الجدول الانخفاض التدريجي لمعدل كفاية رأس المال للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية النشاط، حيث تراجع هذا المعدل من 15,07% في سبتمبر 2013 إلى حدود 12,74% في سبتمبر 2016 وهذا راجع إلى التقدم في سداد الأموال العامة، إلا أن هذه البنوك تحقق معدل الكفاية المطلوب من قبل لجنة بازل.

انطلاقا من هذه الإصلاحات يبرز جليا أن اليابان أعطت أولوية أكبر لإصلاح وتعزيز نظامها المالي انطلاقا من تعزيز الرقابة على أبرز الأنشطة التي كانت السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية العالمية، دون إغفال تعزيز جذب رؤوس الأموال إليها مدركة أن صلابة التنظيم يمكن أن تؤثر على كفاءة عمل النظام.

المبحث الثالث: تحليل مساهمة الاقتصاديات الناشئة في إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

أثارت الأزمة المالية العالمية تساؤلات حادة حول صلاحية النظام الرأسمالي ككل ودفعت المجتمع الدولي للبحث عن تغيير جذري في آلية عمل الأسواق والنظام المالي العالمي، ووضع ضوابط أكثر على المعاملات المالية والتأسيس لتنظيم مالي جديد، كما أن صلابة الاقتصاديات الناشئة أهلتها للعب دور هام في النظام المالي العالمي ومحاولات إصلاحه بعد الأزمة المالية العالمية التي أضرت بالدول المتقدمة بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: مساهمة الاقتصاديات الناشئة في إصلاح النظام المالي العالمي

على الرغم من أن الاقتصاديات الناشئة تصنف على أنها دول شبه محيط، إلا أن دورها كما أشار والرشتاين مهم في النظام المالي العالمي، حيث تعمل على تجنب انتقال الأزمات إلى دول المحيط، كما تعمل على دعم آليات الخروج من الأزمات.

أولاً: الاقتصاديات الناشئة والدعوة لإصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أن هناك حاجة إلى التشاور على نطاق واسع وبشكل أكثر تحديد فإن الاقتصادات الناشئة في حاجة إلى أن تكون على طاولة الحوار من أجل توفير إدارة فعالة للأزمات، لهذا الغرض أنشأت كندا والولايات المتحدة مجموعة العشرين مع مسؤولين ماليين لأكثر من عشرين اقتصاداً من العالم رغبة في تجنب الدعوات إلى الإصلاح الجذري الفوري للصندوق النقد الدولي والبنك ولكنها زرعت في بذور التغيير.

التقت مجموعة العشرين في نوفمبر 2008 في واشنطن العاصمة ومرة أخرى في أبريل 2009 في لندن، في اجتماع لندن وافق أعضاء مجموعة العشرين التي تضم دول البريكس على 1,1 مليار دولار أمريكي كحزمة دعم لتحفيز الائتمان والنمو وفرص العمل في الاقتصاد العالمي. مع موارد جديدة لصندوق النقد الدولي وإقراض إضافي من خلال بنوك التنمية المتعددة الأطراف.

على العموم تمثلت أهم الإصلاحات النظام المالي العالمي التي أقرتها مجموعة العشرين بمشاركة مجموعة دول البريكس فيما يلي⁽¹⁾:

⁽¹⁾ - Geo found, Op. Cit, PP: 16-17..

- تعزيز النظام المالي العالمي من خلال إنشاء مجلس الاستقرار المالي FSB الذي يضم جميع دول مجموعة العشرين، ويعمل هذا المجلس مع صندوق النقد الدولي على تقديم تحذير مبكر من المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية وتحديد التدابير التعويضية المناسبة؛
 - توسيع التنظيم والإشراف على جميع المؤسسات المالية والصكوك والأدوات والأسواق بما في ذلك لأول مرة صناديق التحوط، إضافة إلى تدابير أخرى لمنع الإفراط في المديونية وإنشاء مخازن من الموارد التي تتراكم في أوقات الرواج، والتي يمكن استخدامها لتخفيف أثر الأزمات عندما تتغير الظروف؛
 - توسيع محيط تنظيمي، بما في ذلك تعزيز التنظيم والرقابة المصرفية على القطاع الظلي، والتركيز على الثغرات التنظيمية والمخاطر؛
 - وضع تسجيل، والكشف عن المناسبة، والإشراف على صناديق التحوط. إنشاء إطار تبادل المعلومات على المستوى الدولي وتعزيز إدارة مخاطر الطرف المقابل؛
 - تحسين إدارة المخاطر للتوريق، وتعزيز المتطلبات الإشرافي أو أفضل الممارسات للاستثمار في المنتجات المهيكلية، وتحسين الكشف عن المنتجات المورقة؛
 - تحسين الرقابة بما في ذلك تسجيل وكالات التصنيف الائتماني، إنفاذ الامتثال وتتطلب تغييرات في ممارسات وكالة التصنيف لإدارة تضارب المصالح. والحد من الاعتماد على تصنيفات ائتمانية.
- كما طالبت الاقتصاديات الناشئة بصفة عامة ودول البريكس بصفة خاصة بحصة أكبر في المؤسسات المالية الدولية لتتناسب مع مكانتها الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي، كما تمت الإشارة إليه سابقاً.

ثانياً: دور الاقتصاديات الناشئة في وضع وتطوير الترتيبات والمؤسسات الإقليمية

عملت دول البريكس على تعزيز التعاون الإقليمي وقامت بوضع وتطوير العديد من الترتيبات والمؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز هذا التعاون

1. إنشاء بنك التنمية الجديد (بنك البريكس): يعتبر بنك التنمية الجديد لدول البريكس أحد البدائل الرئيسية المطروحة من طرف الاقتصاديات الناشئة لإصلاح النظام المالي العالمي والنهوض بمكانة هذه الدول ضمن هذا النظام.

أ. مفهوم بنك التنمية الجديد: أطلقت فكرة بنك التنمية الجديد لأول مرة في سيول عام 2010، من طرف مانموهان سينغ رئيس الوزراء الهندي، وهو مصرف رأسماله المبدئي 50 مليار دولار توفر بالتساوي بين أعضاء المجموعة خلال سبع سنوات، مع العمل على تطوير رأسماله للوصول إلى حدود 100 مليار دولار.

يقع البنك في شنغهاي بالصين وتترأس الهند عملياته خلال السنوات الأولى، تليها فترة خمس سنوات للبرازيل ثم روسيا، بينما تتولى روسيا رئاسة المجلس التمثيلي للدول الأعضاء، وستعمل كل دولة بإرسال إما وزير مالية أو رئيس بنك مركزي لتمثيلها في مجلس ممثلي البنك، وعلى عكس البنك الدولي والصندوق فإن كل دولة من دول البريكس لديها حصة متساوية في البنك بغض النظر في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

ب. أهداف بنك التنمية الجديد: يهدف بنك التنمية الجديد إلى تحقيق جملة من الأهداف منها الخفي ومنها الصريح.

■ **أهداف خفية:** إن الهدف الخفي في رأي الكثير من المحللين هو إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الحالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لتمكين المجموعة من منافسة هذه المؤسسات من جهة، وتحرر العالم من تأثير هذه المؤسسات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل أساسي، سواء في تحديد إدارتها أو سياساتها أو توجيه عملية اتخاذ قراراتها. لبنك البريكس أهمية كبيرة في مجال التجارة والاستثمارات المتبادلة مستقبلاً، واستخدام اليوان رداً على الاضطرابات المالية الدولية يساعد على تحسين مستوى تدويل الرمينبي وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطيات الدولية الذي لا يوجد له بدائل مناسبة حالياً وبالتالي إن إنشاء بنك دول البريكس يعتبر بناء لنظام مالي جديد أو يكسر احتكار القوى العظمى للنظام المالي العالمي على المدى الطويل، ووضع آليات تفتح آفاقاً أمام الدول النامية لتصبح قوى صاعدة مستقبلاً⁽¹⁾.

■ **أهداف معلنة:** يعتبر الهدف المعلن لإنشاء البنك هو استكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي انطلاقاً مما يلي:

■ **تمويل البنية التحتية:** حيث يعمل هذا البنك على تعبئة الموارد المالية بغرض تمويل مشروعات البنية التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك توفير التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم، حيث تعاني البلدان النامية والناشئة من نقص في التمويل طويل الأجل وخاصة تمويل البنية التحتية حيث قدر الإنفاق الحالي على البنية التحتية بحوالي 0,8-0,9 تريليون دولار تساهم فيه بنوك التنمية المتعددة الأطراف بـ 50-60 مليار دولار، في حين تساهم فيه الجزء الأكبر من ميزانيات الحكومة الوطنية 0,5-0,6 تريليون دولار، إن قيمة الإنفاق السنوي على البنية التحتية المطلوبة لتمويل الحصول على المياه و

(1) - محمد إبراهيم السقا، هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، مقال متوفر على الرابط التالي:

www.alarabiya.net/views/2012/04/17/208287.html (16-02-2015)

الكهرباء والنقل والبنى التحتية الأخرى اللازمة لمكافحة الفقر تقدر بـ 1,8 - 2 تريليون دولار وبالتالي الفجوة التمويلية تكون حوالي 1-1,4 تريليون دولار⁽¹⁾ وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول (50): التمويل الحالي والمطلوب لتمويل البنية التحتية في الدول الناشئة والنامية

التمويل الحالي	البيان
0,6-0,5 تريليون دولار	ميزانيات الحكومات الوطنية
60-50 مليار دولار	بنوك التنمية المتعددة الأطراف
250-150 مليار دولار	القطاع الخاص
أكثر من 20 مليار دولار	تمويل البلدان النامية الأخرى
0,9-0,8 تريليون دولار	إجمالي التمويل الحالي
2,3-1,8 تريليون دولار	إجمالي التمويل المطلوب
1,4 - 1 تريليون دولار	فجوة التمويل = المطلوب - الحالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Amar Bhattachary and Mattia Romani, (2013): **Meeting the Infrastructure Challenge: The Case for a New Development Bank**, Paper presented in Global Economic Governance Seminar, 11th March, Madrid, P: 9.

تعتبر الصين بالدرجة الأولى قادرة مالياً على إغلاق جزء كبير من هذه الفجوة، من خلال الحوافز والمؤسسات، إن القوة التصويتية لدول البريكس غير متناظرة جداً، فالمساهمة المالية لكل عضو تعتبر صغيرة لبعض الأعضاء كالصين، في حين يشكل مبلغاً معتبراً بالنسبة لجنوب إفريقيا حيث يشكل 2,5% من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا حالياً⁽²⁾.

■ **تشجيع التعاون المالي والتنمية بين الأسواق الناشئة:** حيث يتم إفادة الأسواق الناشئة عن طريق وضع رأس المال الزائد للاستخدام في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة نظراً لامتلاك بلدان البريكس 4,4 مليار دولار من احتياطات العملات الأجنبية التي يمكنها من ضخ حيوية في تمويل البنية التحتية على المدى الطويل كما أن الأسواق الناشئة لها طلبات ضخمة غير مشبعة للاستثمار في البنية التحتية.

وبالتالي في ظل تراجع القروض الائتمانية في البلدان المتقدمة، يعتبر إنشاء بنك البريكس مصدراً لتوفير قروض لأفريقيا والبلدان النامية مما يقلل الاعتماد على الدولار والأورو، ويضمن تداول الأموال وتبادل

(1)- Amar Bhattachary and Mattia Romani, (2013): **Meeting the Infrastructure Challenge: The Case for a New Development Bank**, Paper presented in Global Economic Governance Seminar, 11th March, Madrid, P: 9

(2)- Idem

التجارة بين الدول الأعضاء بشكل فعال وتظهر بذلك قناة دولية للمالية في صالح البلدان النامية، وسيتم تحطيم الاحتكار الغربي للمنظمات المالية الدولية وسيتم دفع الإصلاح الهيكلي لنظام النقد الدولي.

ج. أهمية وخصائص التمويل عن طريق بنك البريكس: يعتبر بنك البريكس أهم إصلاح من طرف دول البريكس للضغط من أجل دور أكبر في النظام المالي العالمي الذي تم إنشاؤه من قبل القوى الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتركزت على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة مع القوة الاقتصادية المتنامية للصين، حيث يتوقع الكثيرون بأنها يمكن أن تصبح قوة دولية، كما يمكن أن يساعد هذا البنك في تعزيز عملات الاقتصاديات الناشئة خاصة الصين، وذلك كبديل للنظام المالي العالمي الحالي الذي يهيمن عليه الدولار الأمريكي⁽²⁾، أثارت القوى الاقتصادية التقليدية في الغرب الكثير من الشكوك حول قدرة المجموعة ومؤتمراتها وقراراتها على تحدي الاحتكار الغربي وهيمنته على الاقتصاد العالمي. فبعض المحللين يقلل من أهمية مثل هذه المؤسسات التي تنوي دول البريكس إنشاؤها باعتبارها لن تتخطى المجال الإقليمي وأنها ليست مرشحة لأن تلعب أي دور دولي مماثل لذلك الدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية الحالية، إلا إن هذه النظرة تتجاهل القوة المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه القوة الاقتصادية الجديدة، باعتبارها صاحبة أكبر احتياطات نقدية في العالم، حيث أنها بهذه الاحتياطات الضخمة يمكن أن توفر لمثل هذه المؤسسة الجديدة طاقة مالية تتجاوز تلك المتوفرة للمؤسسات المالية الدولية الحالية، كما أنها بحكم طبيعتها كمؤسسات متعددة الأطراف سوف تكون بعيدة عن التأثير الأمريكي الذي طالما ثبت أنه غير عادل في توجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية متعددة الأطراف.

للتحويل عن طريق بنك التنمية لدول البريكس مزايا عديدة نذكر منها:

- انخفاض تكاليف الاقتراض منه مقارنة بالهيئات الدولية الأخرى؛
- شروط أقل من ترتيبات التمويل الثنائية مع البنك وصندوق النقد الدولي، على عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي ركز على تخفيف الفقر ومشاريع الطاقة النظيفة أكثر من تطوير البنية التحتية وغالبا ما تكون قروضهما مشروطة بشكل صارم؛
- يركز بنك التنمية الجديد على مشاريع البنية التحتية الكبيرة، وهي مشكلة مشتركة بين جميع بلدان البريكس ويمكن أن تقدم التمويل طويل الأجل التي غالبا ما يصعب الحصول عليها، وخاصة من القطاع الخاص وأيضا دعم إعداد المشروع؛

⁽²⁾ – Shannon van sant, (12 august 2014): **BRICS Bank viewed as IMF competitor**, available at: <https://www.voanews.com/a/brics-launches-new-development-bank/2410633.html> (17-05-2016)

▪ يؤذن لمضاعفة أمواله، ولكن لها أهمية أساسية هي أن مشاريع التمويل المشترك تعمل كمحفز، عن طريق الحد من خطر وعبء التكلفة عن غيرها من المقرضين واستقطاب الموارد من المستثمرين من القطاع الخاص وبنوك التنمية الوطنية والمتعددة الأطراف حول العالم.

2. إنشاء ترتيب الاحتياطي الطارئ CAR: إضافة إلى بنك التنمية الجديد تم وضع أسس صندوق تمويل الأزمات بقيمة 100 مليار دولار تساهم فيه الصين بـ 41 مليار دولار فيما تبلغ حصة كل من روسيا والبرازيل والهند 18 مليار دولار، بينما تساهم جنوب إفريقيا بـ 5 مليار دولار.

يهدف الصندوق إلى التخفيف من نقص السيولة المؤقتة في دول البريكس، مما يسمح للدول الأعضاء للوصول إلى الأموال التي تشتد الحاجة إليها في فترات الأزمة، بالإضافة إلى أنه يمهد الطريق أمام القوى الناشئة لتجميع احتياطات النقد الأجنبي الضخمة معاً، مما يتيح لهم مرونة أكبر في صياغة السياسات النقدية الوطنية فضلاً عن تعزيز نفوذها في الأسواق المالية العالمية⁽¹⁾، ويعتبر أداة هامة جداً لمواجهة حركات رؤوس الأموال المفاجئة خصوصاً التقلبات الضخمة الناجمة عن التغيرات في السياسة النقدية للاقتصادات المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت برنامجاً ضخماً لشراء السندات يعرف بالتمهيد الكمي في محاولة لتنشيط الاقتصاد المحلي عن طريق خفض معدلات الفائدة في أمريكا إلى أدنى مستوياتها التاريخية، حيث ساعدت ذلك على تحفيز التدفقات المالية إلى الأسواق الناشئة التي عرضت على المستثمرين عوائد أعلى، ولكن مع بدء مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في تقليص برنامج التيسير الكمي فقد بدأ تدفق الأموال إلى الأسواق الناشئة يعكس توجهها خارجاً، الأمر الذي يثير مخاوف من هجرة محافظ الاستثمارات إلى زعزعة استقرار الأسواق الناشئة، والشكل الموالي يوضح قدرة صندوق الاحتياطي على الإقراض.

ثالثاً: تحديات مساهمة البريكس في النظام المالي العالمي

على الرغم من الإمكانيات المالية لدول البريكس والتي تساعدها في أداء دور أكبر في النظام المالي العالمي إلا أن دول البريكس عليها التعامل مع العديد من التحديات التجارية والاستراتيجية قبل أن يتمكنوا من تحديد المواقف المشتركة والتي نذكر منها:

▪ البرازيل وروسيا مصدرين للسلع الأولية، في حين أن الصين هي مستورد رئيسي، أما البرازيل والصين والهند من الأطراف الهامة في جولة الدوحة في حين أن روسيا ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية،

(1)- Richard Javad Heydarian, (2014): **The Brics Bank :Multipolarity or Beijing Consensus**, available at: <http://www.Aljazeera.Com/InDepth/Opinion/2014/07/Brics-Bank-Beijing-Consensus-201472183428811634.html> (17-05-2016).

بالإضافة إلى أن الصين والاتحاد الروسي متنافسين على التجارة في آسيا الوسطى في حين أن الصين والهند متنافسين في المحيط الهندي؛

■ أظهرت الأزمة أن القوة النسبية لدول البريكس تختلف اختلافا كبيرا من حيث القدرة التنافسية، الابتكار والقدرة المالية والتكنولوجية، ففي حين واصلت الصين والهند تسجيل نمو اقتصادي سريع حتى في ذروة الأزمة انكمش الناتج في البلدين الآخرين؛

■ اختلاف مساهمة دول البريكس في صندوق الاحتياطات حيث تستحوذ الصين على النصيب الأكبر وبالتالي صوت أكبر في اتخاذ القرارات وهذا ما قد يثير بعض التحفظات فيما يخص المساواة بين دول البريكس؛

■ احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بحق النقض في صندوق النقد الدولي من شأنه أن يؤثر على سير الإصلاحات وتطبيقها وبالتالي تأخر حصول دول البريكس على زيادة مكانتها في الصندوق، وهو ما حصل فعلا حيث بقيت الإصلاحات معطلة إلى غاية السنة الماضية. نظرا لعدم مصادقة الولايات المتحدة عليها بحجة الانتخابات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية؛

■ لم يكن ثمة ارتياح لدى الولايات المتحدة إزاء محاولات الأسواق الناشئة القيام بدور أكثر أهمية في الشؤون الاقتصادية النقدية الدولية، وشعرت واشنطن بالقلق إزاء التحركات الصينية بصفة خاصة، في ضوء ما تحمله من تبعات جيو استراتيجية على الوجود الأمريكي في آسيا ومناطق أخرى، وباتت هذه المخاوف الأمريكية واضحة في عام 2015 عندما لم تستطع إدارة أوباما إخفاء قلقها وقيامها بتوبيخ المملكة المتحدة علنا لمشاركتها الصين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

ورغم هذه التحديات إلا أن التعاون الموجود بين دول البريكس من شأنه أن يحد من تأثير هذه التحديات.

المطلب الثاني: دور الصين في إصلاح النظام المالي العالمي – مقارنة اقتصاد سياسي دولي

على ضوء التحولات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية، حازت الصين على مكانة أكبر في الاقتصاد العالمي، حيث يرشحها العديد من الأطراف للعب دور المهيمن المستقبلي.

أولاً: تحليل موقف الصين من إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية

تعتبر الصين من أبرز الاقتصاديات الناشئة دعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي بشكل فوري، داعية إلى حصول الدول النامية على صوت أكبر في النظام المالي الدولي القائم، كما تعمل الصين على تعزيز نفوذها في الأسواق المالية الدولية انطلاقاً من تدويل عملتها اليوان والقيام بجملة من الإصلاحات الداخلية والعمل على تخفيف الاحتكار الذي تحوزه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإقليمية.

وتعتبر الصين من القوى الصاعدة ذات التأثير الواضح على النظام المالي العالمي، ولكن توجهها باتجاه الهيمنة على النظام المالي العالمي، يتطلب فهماً أكثر للعلاقات الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حيث هناك إدراك متزايد ومتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له وإن اختلف معه، وتتمحور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة على الشد والجذب بين الطرفين فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت لا ترغب في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهي في الوقت ذاته لا ترغب في انهيار الصين، فالمصالح الاقتصادية والتجارية الهامة بين الطرفين تجعل كلا الطرفين لا يرغب في انهيار الثاني، ومن أبرز المؤشرات التي تدل على بقاء العلاقات الصينية الأمريكية ستظل تتراوح بين التعاون والمنافسة ما يلي:

- إن الأزمة المالية مثلت تحدياً جدياً لكل من الولايات المتحدة والصين، وأكدت حقيقة أن الصين هي أكبر دائن للولايات المتحدة، إذ أن البلدين في نفس المركب وبالتالي يتعين على البلدين أن يعترفوا بهذا الاعتماد المتبادل الكبير وأن ينسقا فيما بينهما، وسواء شاءت الصين أو أبت، فإن ستبقى ملزمة بشراء المزيد من سندات الخزينة الأمريكية المقومة بالدولار الأمريكي، فعلى الرغم على بحث الصين عن عملات أخرى للاستثمار فيها، تبين أن اليورو والين عاجزين عن الحلول محل الدولار الأمريكي، وتجدر الإشارة إلى أن الصين واليابان تعتبران أصحاب أكبر حصة من سندات الخزينة الأمريكية، ففي ديسمبر 2012 حازت الصين على 1,2 بليون دولار أمريكي واليابان على 1,1 بليون دولار أمريكي، أي بمعنى: 21,1 % و 19,9 % على التوالي من إجمالي قيمة الأوراق المالية (سندات الخزينة الأمريكية) التي تحوزها الدول الأجنبية⁽¹⁾.

وبين الجدول الموالي تطور حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة 2002-2015

(1)- Eduardo Costa Pinto and Reinaldo Gonçalves, (2014): *Les Transformations Mondiales et Le Nouveau Role de La Chine*, Revue Tiers Monde, vol. 3, N°. 219, P: 25.

الجدول (51): حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة 2002-2015

الوحدة: مليون دولار

السنة	إجمالي حيازة الصين للأوراق المالية الأمريكية	حصتها من إجمالي حيازة الأجانب من الأوراق المالية %
2002	181,478	4.18
2004	340,972	5.66
2006	698,929	8.98
2008	1,205,080	11.67
2010	1,610,737	15.065
2012	1,592,236	12
2014	1,816,923	11.06
2015	1,844,020	10.76

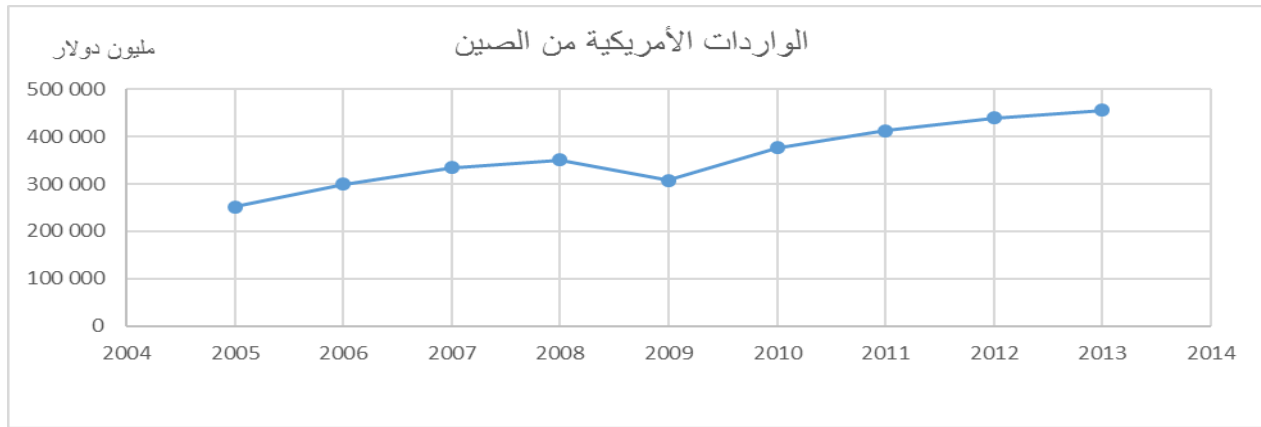
Source: Department of The Treasury, Foreign portfolio Holding of U securities

- يقوم نمو الاقتصاد الصيني على الصادرات، فقد ترك الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان جراء الأزمة المالية أثرا مباشرا على التجارة الخارجية الصينية، ففي ماي 2009، تراجعت صادرات الصين بنسبة 25,9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما أفلس العديد من الشركات الصينية المنتجة للسلع التصديرية، وبالتالي فقد أكثر من 20 مليون عامل صيني وظائفهم، وبالتالي وجدت الحكومة الصينية نفسها حائرة حول كيفية تحفيز الاستهلاك المحلي بفعالية، وخلق وظائف للعمال المسرحين، وكيفية الحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادي، لأن الفشل يولد مشكلات اجتماعية كبيرة، مع بقاء التنمية المستدامة تحديا كبيرا على المدى البعيد⁽¹⁾.

ويبرز الشكل الموالي تراجع الواردات الأمريكية من الصين بسبب الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الواردات الأمريكية من السلع والخدمات الصينية من حوالي 350 مليون دولار سنة 2008 إلى حوالي 307 مليون دولار سنة 2009، إلا عادت لتنتعش مرة أخرى لتبلغ حدود 455 مليون دولار سنة 2013.

⁽¹⁾ - جينغ مان (jing men)، (2009): هل الأزمة المالية تحول الصين إلى قوة عظمى؟، مجلة الناتور، مقال متوفر على الرابط التالي: <http://www.nato.int/docu/review/2009/financialcrisis/financial-crisis-china/AR/index.htm> (25-09-2016)

الشكل (41): الواردات الأمريكية (السلع والخدمات) من الصين خلال الفترة 2005-2013



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

U.S. Department of commerce, Bureau of Economic Analysis

- تفتقد الصين إلى الطموح والقدرة على تحدي قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم، فقياساً إلى القوة العالمية العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، ليست الصين إلا قوة إقليمية فقط، ولا تستطيع بكين أن تتحمل تكاليف ومخاطر الالتزام بالعديد من القضايا الدولية التي تلتزم بها الولايات المتحدة حالياً.

ثانياً: التفكير الاستراتيجي للصين في إصلاح النظام المالي العالمي⁽¹⁾

مع تعزيز نطاق وعمق مشاركة الصين في النظام المالي العالمي في السنوات الأخيرة، أصبحت الصين واحدة من الأعضاء المؤثرة في النظام، المكانة الحالية للصين والتأثير لا يزال لا يتطابق مع القوة الاقتصادية والسياسية الحقيقية للصين، لذلك تحتاج إلى تقديم الحجج الاستراتيجية الخاصة بشأن إصلاح النظام المالي العالم وذلك للدفاع عن المصالح الجوهرية للصين وتعكس موقف ومطالب الدول النامية.

1. قدرة الصين على إصلاح النظام المالي العالمي: تحت خلفية الأزمة المالية العالمية، فرصة الصين للانضمام لإصلاح النظام المالي العالمي أخذت حيزاً كبيراً هذه المرة الأولى بسبب ارتفاع قوة الصين الاقتصادية ونفوذها وظهور مجموعة من بلدان الأسواق الناشئة التي تكسر احتكار الدول المتقدمة على النظام المالي العالمي.

وفي ظل العولمة حصلت الصين على دور قيادي فيما يخص الاحتياطيات العالمية، حيث زادت حصتها من الاحتياطيات العالمية من 0,7 % سنة 1980 إلى 29 % سنة 2012 (3,3 مليون دولار)⁽²⁾.

⁽¹⁾- Shanghai Institutes For International Studies Working Group, (2009): **The Reform Of International Financial System And China's Policy Options**, Global review, vol.3, p:45.

⁽²⁾- Eduardo Costa Pinto and Reinaldo Gonçalves, (2014): **Les Transformations Mondiales et Le Nouveau Role De La Chine**, Revue Tiers Monde, vol.3, N°. 219, p :22.

وبناء على هذه العوامل فقد تحسنت صورة الصين في النظام المالي العالمي إلى حد كبير، في غضون ذلك يجب أن نعرف بوضوح القدرة الحقيقية للصين التي لا تزال تحدّها القيود والحدود الكبيرة القادمة من الداخل والخارج، كما أن جهود كبيرة في الصين لا تزال بحاجة إلى أن توضع في المقدمة فيما يخص إصلاح الاقتصاد المحلي والتنمية، كما أن الصين تفنقر بشدة لخبرات مالية، قانونية وإدارية ذات مستوى رفيع مع التعامل في الأسواق الدولية، كما أن المؤسسات المالية الصينية لا تزال بحاجة إلى تعزيز قدرتها التنافسية والكفاءة إلى كبير، لذلك يجب على الصين أن تجعل سياسة احتضان فرصة استراتيجية على أساس تقييم واضح في قدراتها وإمكاناتها.

2. التنسيق بين الصين والقوى الكبرى لإصلاح النظام المالي العالمي: للمضي قدما في إصلاح النظام المالي العالمي والحصول على موقف مشابه مع قوتها الاقتصادية، يجب على الصين أن تعالج بشكل صحيح علاقاتها مع القوى الكبرى وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة هي أكبر محرك للنظام المالي الحالي وعلى اعتبار أن الصين هي أكبر متغير مستقل في هذا النظام، فإن الصين والولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى بناء الثقة المتبادلة وتنسيق المصالح في النظام، وهو شرط مسبق هام للتقدم السلس للإصلاح المالي، كما أن الصين والاتحاد الأوروبي لهما رؤية مماثلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة إصلاح نظام الرقابة المالية، إلا أن مصالحهم تتحرف عند مسألة إصلاح المؤسسات المالية الدولية وهو ما يعني أنها تحتاج إلى التواصل على الخلافات مع بعضها البعض، كما تحتاج الصين واليابان إلى تنسيق مواقفهما بشأن قضايا مثل إصلاح البنك الدولي والتعاون الإقليمي في شرق آسيا، كما تحتاج دول البريكس وغيرها من البلدان النامية أيضا إلى الحصول على إجماع و جعل الإجراءات موحدة، كما تحتاج الصين إلى مواصلة الحوارات الثنائية رفيعة المستوى مع مختلف الاقتصاديات الكبرى أو القوى الكبرى، وذلك لتحقيق الاستفادة الكاملة من خلال القنوات المتعددة، المنصات المتعددة والمجالات المتعددة لكي توصل الصين عن آراءها ومواقفها.

3. التنسيق الاستراتيجي والضغط من أجل إصلاح المؤسسات المالية الدولية: إصلاح النظام النقدي الدولي والنظام الرقابي يجتمع مع صعوبات كبيرة، فعلى الرغم من كون الأعمال التحضيرية للصين لمعالجة هذه القضايا غير كافية إلا أن الصين لديها مصلحة حيوية في هذا الإصلاح. فضلا عن القدرة الكبيرة في المشاركة في الإصلاح في قمة مجموعة العشرين بيتسبرغ، قرر القادة أن مجموعة العشرين سوف تكون المحفل الرئيسي لإدارة الاقتصاد العالمي مع كون الصين واحدة من الأعضاء الهامة، ولذلك فإن النقطة المحورية الاستراتيجية الحالية للصين هي دفع كامل لإضفاء الطابع المؤسسي لمجموعة العشرين، وتعزيز دورها وتأثيرها في النظام المالي العالمي يجب أن تكون مجموعة العشرين الآلية الرئيسية المسؤولة عن إصلاح المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومجلس الاستقرار المالي.

4. العمل على كسر نقطة استراتيجية: النهوض بتدويل اليوان يشكل جزء هام من استراتيجية الصين للمضي قدما في إصلاح النظام المالي العالمي، فمع تعزيز القوة الاقتصادية للصين والانفتاح تحتاج عملتها أيضا للعب دور أكبر في خدمة العملات الدولية، إذ أن تدويل اليوان يؤدي إلى تنمية الصين على المدى الطويل، الصين يمكن أن يكون لها الأولوية في إدارة استقرار سعر الصرف اليوان دون التعرض لخطر تغير سعر الصرف العملات الدولية الرئيسية.

مما لا شك فيه أن الصين حققت تقدما ملحوظا خلال فترة قصيرة من عام 2009، حيث ارتفعت حصة الصين التجارية باليوان من أقل من 1% إلى أكثر من 20% واليوان يحتل المركز الرابع بين العملات العالمية المستخدمة في المدفوعات الدولية.

ولكن حصة اليوان في المدفوعات العالمية متخلفة جدا مقارنة مع الدولار (45%) واليورو (27%)، علاوة على ذلك، النمو في استخدام اليوان لتسوية التجارة متركز في منطقة آسيا والمحيط الهادي مقارنة مع حصة الدولار واليورو⁽¹⁾.

5. تسريع نمو (تطوير) هونج-كونج -شنغهاي كمركز حاليا: تطوير السوق المالية المحلية الصينية لا تزال في مرحلة انتقالية من نظام الرقابة المالية إلى نظام كامل قائم على السوق، إلا أنه ومع تدويل اليوان قد تصبح شنغهاي وهونج كونج مركز مالي دولي.

ثالثا: دور الصين في إصلاح النظام المالي العالمي

تعتبر الصين طرفا هاما في النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية حيث تعمل جاهدة على إصلاح النظام المالي العالمي، وتبرز جهود الصين من خلال النقاط الموالية⁽²⁾:

1. إنشاء وتعزيز المؤسسات المالية الإقليمية والدولية: بادرت الصين بتقديم مقترحاتها الفعالة، وأنشأت وشاركت في المؤسسات المالية الدولية المتعددة الأطراف في جهودها الرامية إلى إقامة نمط جديد للإدارة أو الحوكمة المالية العالمية، في 16 من يناير 2016 تم في بكين افتتاح البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وهو أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تأسس بمبادرة صينية، يضم 57 من الدول الأعضاء المؤسسة، 37 منهم في آسيا والباقي في مناطق أخرى من بينها دول متقدمة مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وأستراليا، هذا التنوع يضيف على المؤسسة مزيدا من النفوذ كمؤسسة مالية دولية، و يضيف حيوية جديدة لإصلاح الإدارة

⁽¹⁾ - Paola Subacchi, (2015): What Is China's Future Role In International Finance?, World Economic Forum, article available at: www.weforum.org (25-09-2016)

⁽²⁾ - لي كانغ، (2016): مساهمة الصين في حوكمة الاقتصاد العالمي، مقال متوفر على الرابط الموالي: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-02/25/content_713582.htm (25-09-2016)

المالية العالمية، وفي 11 يوليو 2015 أطلق بنك التنمية الجديدة لمجموعة دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند الصين وجنوب أفريقيا)، عملياته لتعزيز البنية التحتية في دول المجموعة وغيرها من الدول النامية، الفكرة السائدة هي أنه يعزز ويسرع تطوير البنى التحتية في دول البريكس، ويعزز التواصل والتعاون بين الدول الخمس.

2. الاتجاه باليوان نحو التدويل: سعت الصين لتدويل عملتها الريميني (اليوان) للحصول على صوت أكبر للدول النامية في النظام المالي الدولي القائم، أين تعاني هذه الدول الافتقار إلى التمثيل في نظام الإدارة المالية العالمي، وتواصل المساعي من أجل إصلاح المؤسسات المالية الدولية القائمة، وذلك لزيادة تمثيل الدول النامية في 1 ديسمبر 2015، قام صندوق النقد الدولي بإدراج العملة الصينية ضمن سلة حقوق السحب الخاصة واعتبارا من أكتوبر 2016 أصبح اليوان خامس عملة احتياط دولية، إلا أن حصته في سلة حقوق السحب الخاصة الجديدة لا تشكل إلا 10,92%، مثلما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول (52): حصة عملات الاحتياط من سلة حقوق السحب الخاصة قبل وبعد إدراج اليوان الصيني

الوحدة: %

عملات الاحتياطية	الحصة من السلة قبل الإدراج	الحصة من السلة بعد الإدراج
الدولار الأمريكي	41,90	41,73
اليورو	37,4	30,93
اليوان الصيني	غير موجود	10,92
الين الياباني	9.4	8,33
الجنيه الأسترليني	11,3	8,09

Source: <http://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/02/19/35/Review-of-the-Special-Drawing-Right-SDR-Currency-Basket>

ووفقا لصندوق النقد الدولي سوف تزداد حصة الصين من 3,99% إلى 6,394%، وتزداد قوة التصويت من 3,8% إلى 6,1%، وهو ما سيعزز مكانة الصين في الإدارة العالمية.

ومع ذلك فإن العديد من المشاركين في السوق مازالت تشك بشأن القرار هل اليوان ينتمي حقا إلى نفس فئة الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الأسترليني في النظام النقدي الدولي.

الصين لديها اقتصاد كبير كاف لإيجاد كتلة لا يستهان بها لتنمية عملتها، علاوة على ذلك القادة الصينيون مصممون على المضي قدما في الإصلاحات وخاصة في القطاع المصرفي والشركات المملوكة للدولة التي من شأنها أن تساعد في دفع هذا التطور إلى الأمام ومن الواضح أن أحد الأهداف الرئيسية للبنوك الخمس

المقبلة هو تضيق الفجوة بين المكانة الدولية لليوان والعملات الأخرى وتعزيز استخدام اليوان إلى ما هو أبعد من منطقة آسيا الباسيفيك⁽¹⁾.

3. المشاركة في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة: تشارك الصين بنشاط في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة في الدول المتقدمة، وتسعى إلى إقامة نمط جديد من التعاون المالي بين الدول المتقدمة والدول النامية، أحد عيوب النظام المالي العالمي الحالي هو عدم وجود آلية مشتركة بين الدول للإشراف والمتابعة فعدم وجود التنسيق بين هيئات الرقابة المالية لمختلف البلدان، يمكن للمخاطر الكامنة بسوق رأس المال أن تمتد بسهولة إلى الاقتصاد الحقيقي وعبر الحدود، ولذلك أصبح تعزيز الرقابة على الأسواق المالية العالمية من خلال تنسيق دولي أفضل لمنع المخاطر المالية من التصاعد إلى أزمة، واحتواء أزمة موجودة فعلا قضيتين ملحتين تواجهان إدارة الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من الدور المعتبر الذي تلعبه الصين في إدارة النظام المالي العالمي من خلال مشاركتها ضمن هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بعيدة عن لعب دور المهيمن في النظام المالي العالمي، ويبرز الجدول الموالي تحولات مكانة الصين ضمن المؤسسات المالية الدولية القائمة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008.

الجدول (53): مكانة الصين في المنظمات المالية الدولية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية 2008

المنظمة	قبل الأزمة المالية العالمية	بعد الأزمة المالية العالمية
مجموعة العشرين	مشارك عادي ضمن اجتماعات محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لمجموعة العشرين	طرف رئيسي ضمن اجتماعات مجموعة العشرين الى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي
مجلس الاستقرار المالي	ليست عضوا في منتدى الاستقرار المالي	عضو في مجلس الاستقرار المالي بثلاث سلطات تمثيلية تشمل وزارة المالية، بنك الصين شعبي، لجنة تنظيم البنوك
صندوق النقد الدولي	عضو بحصة تقدر بـ 3,72% و 3,65% من حقوق التصويت	ارتفاع حصة الصين إلى 6,39% ، وحقوق التصويت إلى 6,07%، وتصبح بذلك ثالث أقوى عضو في الصندوق بعد اليابان والولايات المتحدة
البنك الدولي	عضو بقوة تصويت تقدر بـ 2,77 %	رفع قوة التصويت إلى 4,42 وهي ثالث أكبر نسبة بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان
لجنة تنظيم الأوراق المالية	لجنة تنظيم الأوراق المالية هي عضو عادي	لا تغيير
بنك التسويات الدولية	xiaochuan Zhou هو مدير منتخب لمجلس الإدارة	لا يوجد تغيير

Source: Falin Zhang, (2013): **China and Global Financial Governance: Centripetalism, elevation and Disparity** International Journal of Area Studies, Vol.3, N.1, P: 102.

⁽¹⁾ - Paola Subacchi, (2015): **What Is China's Future Role In International Finance?**, World Economic Forum, article available at: www.weforum.org (25-09-2016)

المبحث الرابع: واقع واستشراف مستقبل النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

بعد سلسلة الجهود الإقليمية والدولية التي كانت واضحة بعد الأزمة المالية العالمية، سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز واقع وملامح النظام المالي العالمي بعد سلسلة الإصلاحات.

المطلب الأول: ملامح النظام المالي العالمي بعد سلسلة إصلاحات النظام المالي العالمي

بعد سلسلة من الإصلاحات المتوالية التي بدأت مع اندلاع الأزمة المالية العالمية تغيرت بعض ملامح النظام المالي العالمي، ويؤكد أغلب صناع السياسات والسلطات النقدية حول العالم أن النظام المالي العالمي في الطريق الصحيح باتجاه أن يكون سليماً ومستقراً، فبعد سلسلة من الإجراءات التنظيمية، بدأت تظهر نتائج جيدة لا سيما فيما يتعلق بتعزيز رأس المال وتنظيف الميزانيات العمومية للمصارف، ولكن من السابق لأوانه الحكم على النظام المالي العالمي ككل بالسلامة، كما أنه لا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز القطاع المصرفي في بعض أنحاء أوروبا متخلفة عن غيرها من الدول.

أولاً: واقع المؤسسات ذات الأهمية النظامية بعد الأزمة المالية العالمية

على الرغم من ترسانة القوانين التي سنتها الحكومات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و اليابان التي هدفت من خلالها إلى تعزيز صلابة هذه المؤسسات والحد من زيادة حجمها، إلا أن الظاهر من خلال الاحصائيات أن جهود الحكومة في مواجهة المؤسسات (الأسواق) قد فشلت في هذا الجانب حيث ظل حجم هذه المؤسسات أكبر مما كان عليه، ويرجع هذا بالأساس إلى الضغوطات المتواصلة لهذه الشركات على صناع القرار من أجل إلغاء جملة من القوانين التي لا تخدم كبار الصيارفة و النخبة المالية في المجتمع وقد استحوذت هذه المصارف خلال سنة 2015 على حوالي 50% من إجمالي الأصول المصرفية للصين، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، مع الإشارة إلى أن هذه الدول تضم 30 مؤسسة مصرفية ذات أهمية نظامية من مجموع 33 مؤسسة حول العالم حسب مجلس الاستقرار المالي وتستحوذ هذه المصارف على حوالي 66% من إجمالي الأصول المصرفية في الولايات المتحدة، 70% في المملكة المتحدة و 65% في اليابان⁽¹⁾.

ولمقارنة التغيرات الحاصلة على مستوى المؤسسات ذات الأهمية النظامية تتم المقارنة بين فترتين 2007-2015، فمن حيث الحجم لم تتأثر البلدان الآسيوية (الصين و اليابان) بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية كما حافظت مصارفها على النمو بين عامي 2007-2015، مع زيادة في إجمالي الأصول بنسبة 218

⁽¹⁾- FSB, (2015) : FSB Data

و40% على التوالي، كما أنه وبعد رسملة المصارف الأمريكية في مارس 2009 واصلت البنوك الأمريكية والاقتصاد الأمريكي النمو، وعلى النقيض من ذلك شهد حجم المصارف الأوروبية تراجعاً مع تراجع قوي في المملكة المتحدة (-34%) ويعود انخفاض حجم المصارف في منطقة اليورو إلى التحول التدريجي لأوروبا من الاقتصاد القائم على الاستدانة إلى اقتصاد السوق، وأزمة الديون السيادية مما أثر على حجم المصارف.

أما من حيث رأس مال المصارف فقد تم مضاعفة رأس المال من 3,1% إلى 5,9%، وبالنظر إلى التغيرات بين عامي 2007-2015، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تطبق أعلى الزيادات بنسب 3.1 2.9، و2.7 نقطة مئوية على التوالي، أما عن مستويات رأس المال الحالية فإن الصين والولايات المتحدة تقودان البنوك ذات الأهمية النظامية بنسب رأس مال بين 7,6 و6,6% على التوالي تليها المملكة المتحدة بنسبة 5,6%.

وتعمل البنوك في هذه الدول عند الحد الأدنى البالغ 3,5% وهو مجموع نسب الرافعة المالية في بازل البالغة 3% ومتوسط رسوم البنوك ذات الأهمية النظامية الإضافية 0,5% من إجمالي الأصول، كما عرفت أغلب المصارف زيادة في رأس المال وتعزى أغلب الزيادات إلى التغيرات في رأس المال المصارف الفردية بسبب بازل III.

ويبرز الجدول الموالي أهم التحولات التي عرفتتها المصارف ذات الأهمية النظامية بين 2007-2015

الجدول (54): التغير في حجم ورأس المال المصارف ذات الأهمية النظامية العالمية 2007-2015

الوحدة: %

منطقة	إجمالي الأصول	رأس المال	نشاط محلي	نشاط إقليمي	نشاط عالمي
منطقة اليورو	19-	1,80	1	1	2-
وم أ	10	2,70	5	3-	2-
الصين	218	1,60	3-	2	1
المملكة المتحدة	34-	2,90	4	8-	4
اليابان	40	1,00	8-	4	4
سويسرا	45-	3,10	7	7-	0
السويد	23	0,40	7-	4	3
إجمالي	5	2,70	9	4-	5-

Source: Dirk schoenmaker, (2017): **What Happened To Global Banking After the Crisis**, Policy Contribution, N°.7 PP: 5-6.

ثانيا: الأسواق العالمية للمشتقات المالية بعد الإصلاحات المالية

تبرز الاحصائيات الأخيرة المقدمة من طرف بنك التسويات الدولية إلى أن المقاصة المركزية التي تم اعتمادها ضمن حزمة إصلاحات مجموعة العشرين بعد الأزمة المالية العالمية قد حققت نجاحات كبيرة جدا في أسواق مشتقات أسعار الفائدة في حين كانت أقل نجاحا في أنواع المشتقات الأخرى، وهذا قد يعتبر كافيا نسبيا لأن حجم التعاملات في عقود أسعار الفائدة تشكل النسبة الأكبر بعد الأزمة المالية العالمية، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول (55): حجم التعاملات بعقود أسعار الفائدة مقارنة بأنواع المشتقات الأخرى

الوحدة: بليون دولار

العقود	جوان 2010	جوان 2013	جوان 2016
الإجمالي	582,683	696,120	544,052
منها: عقود أسعار الفائدة	478,093	580,599	426,797
المصفاة مركزيا منها			327,920

المصدر: من تجميع الطالب بالاعتماد على احصائيات بنك التسويات الدولية

يظهر من خلال الجدول أن حوالي 76% من عقود أسعار الفائدة يتم تصفياتها مركزيا من خلال الأطراف المقابلة وهو ما يؤدي إلى تخفيض المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وقد أشار تقرير بنك التسويات الدولية (ماي 2017) إلى أن نسبة عقود مشتقات القروض التي يتم تصفياتها مركزيا تشكل حوالي 37% من إجمالي القيمة الاسمية خلال السداسي الأول من العام 2016 وقد ارتفعت إلى 44% في نهاية ديسمبر، في حين شكلت عقود أسعار الفائدة المصفاة مركزيا ما نسبته 76% من إجمالي عقود أسعار الفائدة المبرمة، وهذا ما يدل على نجاح الحكومات في كبح جماع أسواق المشتقات المالية التي كانت سببا في حدوث الأزمة المالية العالمية.

ثالثا: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بعد الأزمة المالية العالمية

بعد مرور عقد من الأزمة المالية العالمية 2008، تغيرت طبيعة التمويل العالمي كثيرا وقد تقلصت تدفقات رؤوس الأموال العالمية عبر الحدود، بما في ذلك الإقراض، شراء الأسهم والسندات، والاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 65% منذ عام 2007، من 12,4 تريليون دولار إلى 4,3 تريليون دولار نهاية 2016، ويعكس هذا الانخفاض انخفاضا حادا في الإقراض عبر الحدود والأنشطة المصرفية الأخرى والتي ترجع بالأساس إلى سلسلة القواعد التنظيمية الصارمة المفروضة من قبل دول العالم خاصة المتقدم، ويظهر الجدول الموالي تطور تركيبة التمويل الدولي بعد الأزمة المالية العالمية

الجدول (56): التمويل الدولي بعد الأزمة المالية العالمية 2008

الوحدة: بليون دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمار الأجنبي المباشر	27,138,5	29,388,3	31,265,9	35,010,5	38,407,8	39,232,5	39,415,6	41,278,2
محفظة الأسهم	15,494,8	17,625,5	17,402,5	19,492,9	23,344,8	24,444,9	23,700,3	24,368,8
محفظة الديون	26,437,6	27,222,3	28,370,6	30,574,7	30,868,0	31,371,8	30,237,3	31,806,4
القروض + إستثمارات الأخرى	31,980,6	33,482,2	35,048,3	35,493,1	36,356,4	35,248,1	32,535,5	34,292,3

المصدر: من تجميع الطالب بالاعتماد على: IMF Balance Of Payment

يبرز من خلال الجدول أن هناك تحول واضح في تركيبة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، حيث يبرز الاتجاه المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحفظة الأسهم، حيث تضاعفت قيمتهما مرتين، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عبر الحدود من 23 بليون دولار سنة 2008 إلى حدود 41 بليون دولار سنة 2016، وفي المقابل ارتفعت قيمة محفظة الأسهم من 11 بليون دولار سنة 2008 إلى حوالي 24 بليون دولار سنة 2016، وهذا التغير في نوعية التدفقات يمكن أن يعزز العودة إلى نظام أكثر استقرار، وبهذا تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقات الأسهم حوالي 69% من حجم التدفقات الدولية لرؤوس الأموال مقارنة بـ 36% قبل الأزمة المالية العالمية، ويمكن لهذا التحول أن يعزز الاستقرار المطلوب لتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس استراتيجيات الشركات على المدى الطويل، وهو قليل التقلب مقارنة مع الإقراض المصرفي و لاسيما الإقراض قصير الأجل الذي يعتبر أكثر تقلبا.

وعلى الرغم من هذا، فإن المخاطر تظل قائمة، فتدفقات رؤوس الأموال تتميز بالأغلب بالتقلب الشديد ولا سيما الإقراض عبر الحدود، هذه التقلبات قد تخلق تقلبات كبيرة في أسعار الصرف، ويمكن أن تقلل من استقرار الاقتصاد الكلي بما يتطلب إيجاد أدوات جديدة للتعامل مع هذه التقلبات.

وبالتالي يمكن القول بأن النظام المالي العالمي قد عاد للاستقرار من جديد، حيث أكد البنك الاحتياطي الفيدرالي أن الإصلاحات قد عالجت خطوط الصدع التي تسببت في الأزمة المالية العالمية، كما وصف مجلس الاستقرار المالي النظام المالي العالمي على أنه أصبح أكثر أماناً وبساطة وعدل، إلا أنه يعترف بأن المخاطر الناشئة يمكن أن تقوض هدف مجموعة العشرين في تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن إذا تركت دون رقابة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مستقبل موازين القوى في النظام المالي العالمي

تفترض العديد من الدراسات أن موازين القوى في النظام المالي العالمي قد تتغير بعد الأزمة المالية العالمية بالشكل الذي يساهم في تغيير العديد من المفاهيم والقواعد التي سادت لقرابة القرن.

أولاً: الهيمنة الأمريكية على النظام المالي العالمي

تواجه شرعية قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام المالي العالمي تحديات أكثر صرامة، فالأزمة المالية العالمية لم تكشف عن جوانب الضعف للاقتصاد الأمريكي فحسب، بل كشفت عن نواقص النظام الأمريكي والقدرة الأمريكية على قيادة النظام المالي العالمي، ويبقى الأكاديميون في مناقشة مسألة مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل جملة من التحديات أهمها:

1. صعود قوى جديدة منافسة: لقد أعربت العديد من الأطراف عن إعجابها بقدرة بعض الدول على مواجهة الأزمة ومن بينها الصين، حيث لقيت اهتماماً أكبر في نمط نمو اقتصادها وشرعية نظامها السياسي، بينما تشهد القوة الناعمة الأمريكية انخفاضاً نسبياً، إذ أن الأزمة المالية العالمية كان لها آثار مدمرة على نموذج وول ستريت كما أن ضعف أداء مؤسسات وول ستريت والمنظمين الأمريكيين كلف نيويورك قدراً كبيراً من قوتها الناعمة أو جاذبية نموذجها الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذا فإن أغلب الدول تنتظر إلى الصين على أنها قوة اقتصادية رائدة، فمن 20 دولة شملها الاستطلاع في كل من عامي 2008 و2013، نسبة متوسط التأكيد على الصين باسم القوة الاقتصادية ازداد من 20 إلى 34%، في حين انخفضت نسبة الولايات المتحدة من 47 إلى 41%، والمثير للاهتمام أن 41% من الأمريكيين يرون أن الصين تعتبر كقوة رائدة في المجال الاقتصادي.

(1)- Mohamed El-Erian, (2017): **how Healthy Is The Global Financial System ?**, Article available at: <https://www.theguardian.com/business/2017/jul/10/how-healthy-global-financial-system-mohamed-el-erian> (25-09-2016)

2. المشاكل الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية: على رغم من قوة الاقتصاد الأمريكي، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل التي من شأنها التأثير على سمعة الولايات المتحدة الأمريكية ومن بينها مشكلة الدين العام الأمريكي، ومشكلة العجز المزدوج وهو ما يبرزه الجدول الموالي.

الجدول (57): عجز الموازنة العامة، الميزان التجاري والدين العام للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 2010 - 2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الميزان التجاري	494,6-	548,6-	536,7-	461,8-	490,3-	500,4-	504,7-
عجز الموازنة	1.291,3 -	1.299,5 -	1.086,9 -	679,5-	484,6-	438,4-	584,6-
الدين العام	13.561,6	14.790,3	16.066,24	16.738,1	17.824,0	18.150,6	19.573.45

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Us Bureau Of Economic Analysis (<https://www.bea.gov/>), us department of the treasury (<https://www.treasury.gov/>).

يبرز من خلال الجدول أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من ارتفاع في الدين العام، حيث ارتفع حجم الدين العام من 10 تريليون دولار سنة 2008 إلى أكثر من 19 تريليون دولار سنة 2016، ومن المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من 22 تريليون دولار العام 2020، ويدل الدين العام الأمريكي على أن الولايات المتحدة الأمريكية تستدين أكثر مما تنتج، ويرجع هذا بالأساس إلى تزايد النفقات العسكرية وبرامج الإنقاذ الضخمة بعد الأزمة المالية العالمية التي تطلبت مبالغ ضخمة أثقلت كاهل الولايات المتحدة الأمريكية بالديون، ويعود هذا الارتفاع المتسارع في الدين إلى الرفع المستمر في سقف الدين العام والذي يعتبر قرارا سياسيا، ويعكس قرار رفع سقف الدين دليلا قاطعا على تأثير النخبة المحلية على المستوى العالمي، ففي أغلب الأوقات يتم الاتفاق على رفع سقف الدين العام لأنه يحقق المصلحة الأمريكية على حساب الدول الأخرى، كما أن رفع سقف الدين الأمريكي يعكس عدم اتفاق الحزبين على زيادة الضرائب لأنها تضر بالمصالح الخاصة لنخبة المجتمع والمكونة أساسا من أصحاب رأس المال، وبالتالي يتم التوجه نحو رفع سقف الدين مادام المجتمع الدولي راض على دفع نفقات الولايات المتحدة الأمريكية، كما يبرز الجدول أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يعاني من العجز المتزايد في الميزان التجاري الأمريكي و الذي يعكس الفجوة الكبيرة بين الصادرات و الواردات الأمريكية، حيث ارتفع عجز الميزان التجاري الأمريكي من 494.66 مليار دولار سنة 2010 إلى 564.71 مليار دولار سنة 2014، ويعود ذلك إلى

الاعتماد المتزايد على الطاقة انخفاض الطلب على التكنولوجيا الأمريكية، انخفاض الطلب على الخدمات الأمريكية، وتعتبر الصين الدولة التي يميل الميزان التجاري لصالحها في مواجهة الولايات المتحدة.

يضاف إلى هذه المشاكل مشكل عجز الموازنة الحكومية، حيث يبرز الجدول العجز المتواصل في الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الملاحظ في الجدول هو التراجع المستمر في قيمة العجز في الموازنة العامة، بدءاً من 2010 وهذا بعد تحسن عائدات الضرائب بدعم من النمو الاقتصادي الأمريكي، إلا أن العجز في الموازنة قد يتجه نحو الزيادة خلال السنوات المقبلة مع انخفاض معدلات النمو السنوية.

وعلى العموم فإن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام المالي العالمي تواجه جملة من التحديات التي يمكن أن تقوض نموذجها الاقتصادي وصورتها لدى المجتمع العالمي.

ثانياً: الهيمنة المستقبلية للصين على النظام المالي العالمي

كان نمو الصين من الناحية الاقتصادية والسياسية منذ الثمانينات مثيراً للإعجاب، حيث انفتحت الصين على التجارة العالمية مما أدى إلى زيادة كبيرة في التجارة والاستثمار، وارتفعت حصتها من التجارة العالمية من 1% عام 1980 إلى 8% عام 2006، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر من لاشيء عام 1979 إلى أكثر من 600 مليار دولار في عام 2006.

في العقد الماضي وحده تجاوزت الصين اقتصاديات العديد من الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية في تتابع سريع، فرنسا (2005)، إنجلترا (2006)، ألمانيا (2007)، ومؤخراً من اليابان (2010)، إذ استمر تأثير الصين الاقتصادي والسياسي في النمو بالمعدل الذي كان عليه، فإن احتمال قيام الصين بدور الهيمنة العالمية ليس أمراً مستبعداً خاصة مع جعل اليوان عملة عالمية.

يعتبر قرار ضم اليوان إلى سلة عملات صندوق النقد الدولي التي تحدد قيمة الأصول الاحتياطية لصندوق النقد الدولي دليلاً على كمية الثقة في قدرة الصين على لعب دور رئيسي في مجال التمويل الدولي⁽¹⁾.

ومن المهم أن نلاحظ بأن قادة الصين لا يبدو أن لديهم الطموح ليصبح اليوان محل الدولار كعملة دولية مهيمنة، كما أن منظورهم يقوم على أساس الاعتقاد أن نظام نقدي دولي أكثر تنوعاً وبالتالي أكثر سيولة من شأنه أن يساهم في اقتصاد عالمي أكثر توازناً وأقل تقلباً هو أكثر واقعية، توقع التحول من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية قائم على الدولار نحو تعدد العملات ونظام متعدد الأقطاب⁽²⁾.

(1)- John Kenny et Al, (2014): Does Historical Experience Suggest That A Hegemonic Leader is Necessary For A Stable Monetary and Financial System to Exist?, Government And Politics Review, P: 40.

(2)- Paola Subacchi, (2015): What Is China's Future Role In International Finance ?, World Economic Forum, Article available at: www.weforum.org (25-09-2016)

وفي المقابل تعمل الصين جاهدة لزيادة قوتها الناعمة انطلاقاً من جملة من الإجراءات تشمل زيادة عدد المهاجرين والسياح، فتح عدة معاهد لتعليم اللغة والثقافة الصينية، أعمال الدعاية الخارجية والتعديل من السياسة الخارجية وهو ما قد يساعد على زيادة سمعة الصين في النظام الدولي.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي كمهين في النظام المالي العالمي

يعتبر الاتحاد الأوروبي جهة فاعلة أخرى لديها القدرة على أن تصبح المهيمن العالمي في المستقبل حيث لديها ناتج إجمالي ينافس الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى عمق واتساع الأسواق الأوروبية، إلا أن أزمة الديون السيادية قد أبرزت مشاكل في الاتحاد يمكن أن تمنعه من القدرة على تغيير الوضع، وعلى وجه الخصوص فإن الاتحاد الأوروبي كما هو قائم حالياً يفتقر إلى القدرة على أن يكون مقرض الملاذ الأخير، بما أن الحكومات في منطقة اليورو تصدر الديون بعملة لا تملك السيطرة عليها، فإنها لا تضمن أن يكون هناك دائماً ما يكفي من النقد المتاح لدفع لحاملي السندات، كما أن الهدف الأساسي من إنشاء الاتحاد الأوروبي كان سياسي أكثر منه اقتصادي.

وهذا بدوره يجعل أسواق السندات السيادية في الاتحاد الأوروبي عرضة لآثار العدوى، حيث يمكن لمشاكل الملاءة في بلد ما أن يجعل حاملي السندات لبيع سنداتهم في أسواق السندات الأخرى خوفاً من أنهم أيضاً في خطر، والتي يمكن أن تضم إلى جانب أزمة سيولة أزمة ملاءة، ويرجع ذلك إلى عدم تجانس سندات الدين الحكومية باليورو، حيث يكون لسندات الحكومات المختلفة مخاطر وعوائد ودرجات سيولة مختلفة، ومع وجود هذه العيوب في التصميم، من غير المرجح أن يكون الاتحاد قادراً على أن يصبح مقرض الملاذ الأخير ليكون هيمنة سياسية، وبالطبع يمكن أن تصحيح هذه المشاكل، خاصة إذا كان البنك المركزي الأوروبي سيتولى دور مقرض الملاذ الأخير، نيابة عن الاتحاد الأوروبي ويصدر سندات باليورو وبالتالي يعطي الاتحاد الأوروبي تقريباً نفس الكمية من التوحيد والسيولة كنموذج أمريكي ومن شأنه تحقيق المزيد من التكامل فيما بين الدول الأعضاء أن يكون صعباً على الرغم من صعوبة تحقيقه في الوقت الحاضر، في غياب هذا، من غير المرجح أن يكون الاتحاد الأوروبي قادراً على تحقيق وضع الهيمنة.

المطلب الثالث: التحديات الرئيسية لاستقرار النظام المالي العالمي

على الرغم من أن الإجراءات المعتمدة من قبل اقتصاديات الدول الرئيسية تعتبر مهمة جدا لاستقرار النظام المالي العالمي، وعلى الرغم من التعافي الذي يعرفه النظام المالي العالمي، فإن النظام المالي العالمي يعرف العديد من التحديات نوردتها في هذا المطلب.

أولاً: ضعف وعدم كفاية الأطر التنظيمية لعمل المصارف والأسواق

على الرغم من الدعم العالمي الذي حظيت به مقررا بازل III، إلا أنها لم تكن خالية من النقد، فبعد إدخاله مباشرة بدأ عدد من المنظرين في التشكيك في فعاليتها في التصدي للمخاطرة الفريدة والمنتظمة، وتتمحور الانتقادات الرئيسية ضد فعالية بازل III في أربعة محاور رئيسية:

1. **التعقيد الشديد لمتطلبات بازل III:** في كلمة بارزة وصف Andrew Haldane المدير التنفيذي لبنك إنجلترا هيكل بازل 3 بالمعقد، بحجة أن الأحكام الاحترازية الجديدة تضمنت عدد كبير من الأوزان الترجيحية مما يزيد من التعقيد كما أن الدرجة الكبيرة من التعقيد تعقد إلى حد كبير مهمة المستثمرين.

2. **استمرار الاعتماد على التنظيم الداخلي القائم على نماذج داخلية لحساب متطلبات رأس المال:** منذ أن أصبحت بازل II سارية المفعول في عام 2008، سمح للبنوك باستخدام نماذجها الداخلية لحساب متطلبات رأس المال وهنا بموافقة السلطات المختصة، و يسمح للمصارف التي تستخدم نماذجها الخاصة بدلا من المقاربة النمطية الموضوعة من قبل بازل III سمحت بتقدير معايير مخاطر الائتمان الأساسية، PG، LGD وقد أدى استخدام النماذج الداخلية من قبل المصارف العالمية إلى عدد من الآثار السلبية غير المباشرة ويظهر عدد من الدراسات التحليلية كيف يمكن للمصارف التي تستخدم هذه النماذج أن تلعب بسهولة بتقديراتها الخاصة من أجل تقليل كمية رأس المال المطلوب وضعها جانبا، هذه النماذج الداخلية في الواقع لا تعكس دائما مخاطر الائتمان الأساسية لمختلف التعرضات ويمكن أن تعزز التحكيم التنظيمي على نطاق واسع.

3. **عدم القدرة على استيعاب عدد من المخاطر داخل الميزانية وخارجها:** من أجل تعزيز تغطية مخاطر الأنشطة خارج الميزانية، وضع إطار عمل بازل III مقاييس محددة لقياس مخاطر الائتمان التي يتعرض الطرف المقابل المتعلقة بالمجارة، والتعقيدات المعقدة للتوريق، بالإضافة إلى المشتقات واتفاقيات إعادة الشراء.

على الرغم من ذلك فإن أحكامها لم تصل إلى الحد الأقصى من المخاطر المتبقية مثل مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن الأنشطة غير التجارية، ويؤدي عدم تصريح صورة متسقة عن هذه المخاطر المتبقية في

إطار العمل الحالي إلى تحدي الموثوقية العامة بمتطلبات رأس المال المرجحة بالمخاطر على النحو الذي حددته بازل.

4. **عدم اكتمال متطلبات الكشف:** من أجل توفير مجموعة مشتركة من البيانات حول كفاية رأس المال والسيولة لدى البنوك المشاركين في السوق وبالتالي تعزيز الانضباط في السوق، تضمن بازل III متطلبات الإفصاح الخاصة بالركيزة 3.

ثانياً: تزايد نشاط صيرفة الظل Shadow Banking

إن زيادة الإجراءات التنظيمية المطبقة على القطاع المصرفي قد تدفع بالمصارف إلى التهرب منها من خلال تحويل الأنشطة إلى الظل المصرفي الذي يتميز بصعوبة تقييم درجة المخاطرة فيه.

وحتى يومنا هذا لا يزال الظل المصرفي يسهم بشكل كبير في تمويل الاقتصاد الحقيقي، حيث تمثل أصول الظل المصرفي في عام 2013 حسب مجلس الاستقرار المالي حوالي 25 % من إجمالي أصول النظام المصرفي، في حين وصل متوسط النمو السنوي لأصول المصارف بين 2011-2014 حوالي 5,6% في حين بلغ معدل النمو في الظل المصرفي حوالي 6,3%، وتسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 40% من أسواق الظل المصرفي⁽¹⁾.

ويظهر الجدول الموالي تطور أصول الظل المصرفي ونسبتها من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

الجدول(58): تطور أصول الظل المصرفي

الوحدة: تريليون دولار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي الأصول	31,3	31,8	33,8	34,8	35,9

Source: FSB, (2015): Global Shadow Banking Monitoring Report 2015, <http://www.fsb.org>

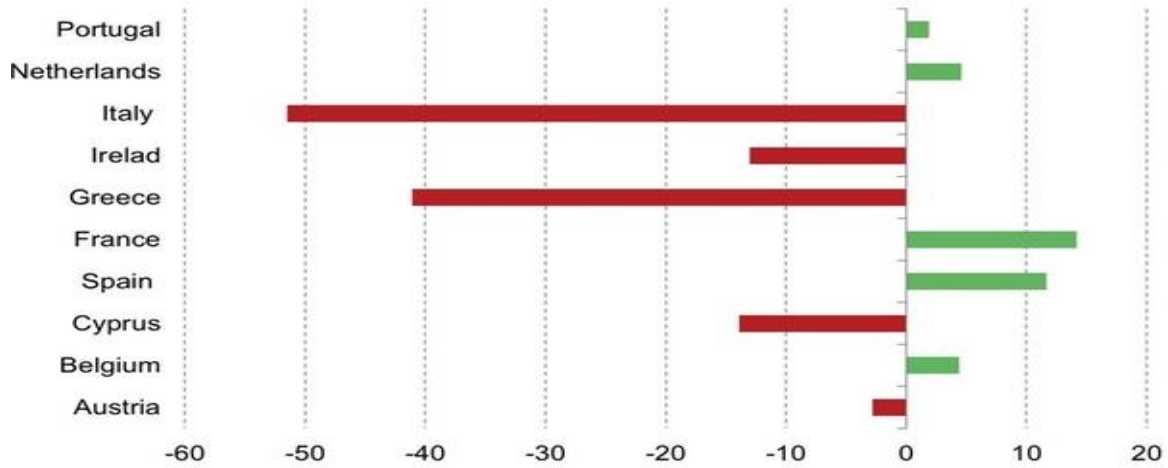
ثالثاً: أزمة الربحية في النظام المصرفي الأوروبي

وفقاً لتقرير الاستقرار المالي العالمي لسنة 2016 فإن صندوق النقد الدولي يرى بأن المصارف الأوروبية تواجه العديد من التحديات، وتعتبر أزمة الربحية أكبر مشكل للمصارف الأوروبية، ويرى المستثمرين بأن هذه

⁽¹⁾ - Nacmi avkiram, (September 2016): Shadow Banking Increases The Risk Of Other Global Crisis, available at : <http://theconversation.com/shadow-banking-increases-the-risk-of-another-global-financial-crisis-65328> (17-07-2017)

المصارف ويعتقد المستثمرون بأن هذه البنوك لا تستطيع أن تصفي ديونها من ميزانيتها العمومية، مما يثير الشكوك لديهم حول ربحية هذه المصارف مستقبلاً، ويبرز الشكل ذلك.

الشكل (42): الخسائر-الأرباح المحتمل المقدرة من القروض الرديئة للنظام المصرفي الأوروبي



Source: Wall Street Journal, IMF, World Bank, ECB

يبرز من خلال الشكل أن الأنظمة المصرفية في إيطاليا واليونان لديها أعلى خسارة رأسمالية مقدرة على القروض المتعثرة، ووفقاً لصندوق النقد الدولي يتعين على المصارف وصانعي السياسات التصدي للتحديات الهيكلية الكبيرة للبقاء، ويوصي صندوق النقد الدولي بحل مشكل القروض المتعثرة في ميزانيتها العمومية، إعادة هيكلة الفروع الصغيرة، وتخفيض النفقات التشغيلية من خلال تحويل عدد من العملاء إلى الخدمات المصرفية الرقمية⁽¹⁾.

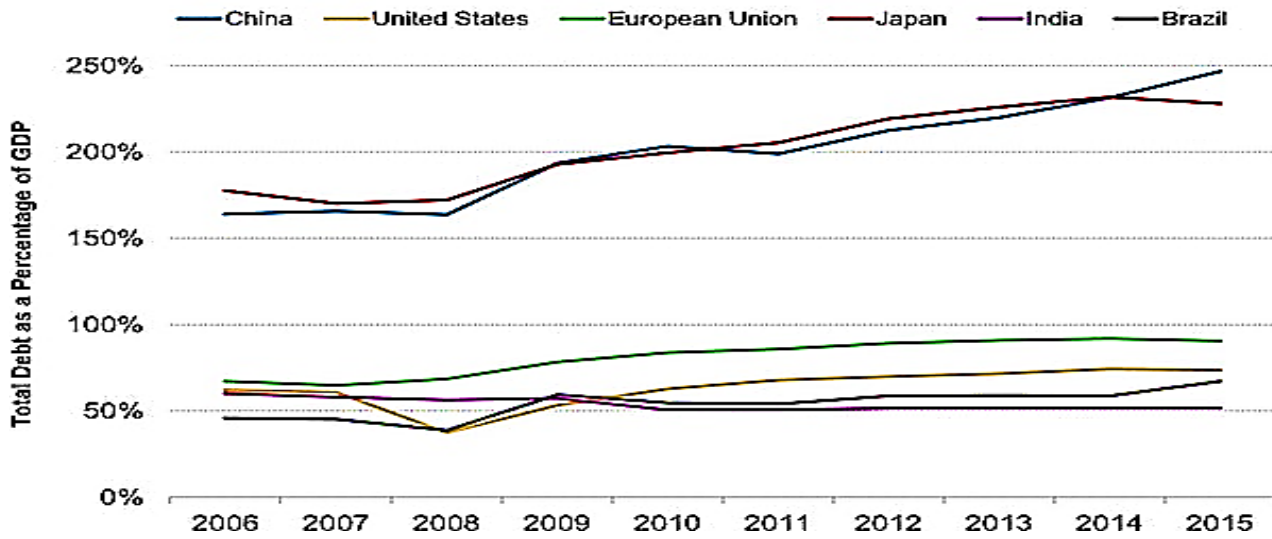
رابعاً: تزايد الديون العالمية

وفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الديون العالمية تشكل خطراً حقيقياً على النظام المالي العالمي، حيث وصلت هذه الديون إلى مستويات قياسية، وتشكل هذه الديون خطراً على الأسواق العالمية.

وتضخ البنوك المركزية الاقتصادية المتقدمة مزيداً من الأموال في اقتصاداتها في شكل تسهيل كمي، كما تصدر الحكومات في جميع أنحاء العالم المزيد من الديون لتمويل عجزها، ومن خلال إصدار الديون فإنها تهدف إلى زيادة حوافزها المالية وتسريع النشاط الاقتصادي.

⁽¹⁾ <http://marketrealist.com/2016/10/imf-rising-emerging-market-corporate-debt-lead-financial-crisis/> (17-07-2017)

الشكل (43): إجمالي الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2015



Source: IMF, OECD

يظهر من خلال الشكل أن الديون العالمية تحقق مستويات قياسية، ويظهر أنه من بين الدول الكبرى تعتبر الصين و اليابان هي الأعلى ديونا، ويعتبر الدين المتزايد في الصين مصدر قلق كبير للمستثمرين، ولا تزال نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا حيث بلغت 246% في عام 2015، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، ظلت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الصين تتزايد تدريجيا، وبلغت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في اليابان 227,9% في عام 2015، ووفقا لصندوق النقد الدولي فإن الدين المتزايد هو علامة تحذير للاقتصاد العالمي و خطر كبير على النظام المالي العالمي.

سادسا: قروض الشركات غير المالية في الأسواق الناشئة

في السنوات العشرة الأخيرة، تزايدت تدريجيا ديون الشركات لاقتصاديات الأسواق الناشئة، وارتفع مستوى الديون الشركات لمعظم الشركات غير المالية في الاقتصاديات الناشئة من 4 ترليون دولار في عام 2004 إلى 18 ترليون دولار في عام 2014، وفقا لتقرير الاستقرار المالي العالمي، ويتغير تكوين ديون الشركات في الاقتصاديات الناشئة، والقرض هو العنصر الرئيسي في ديون الشركات في عام 2004، حيث شكل القرض 9% من إجمالي هيكل الدين في عام 2004، وشكل القرض 17% من إجمالي الدين في عام 2014، الآن إصدار السندات يتزايد تدريجيا و العديد من الشركات تصدر المزيد و المزيد من الديون في شكل سندات، ويوضح الشكل الموالي تزايد ديون الشركات في الاقتصاديات الناشئة.

الشكل (44): تطور ديون الشركات في الاقتصاديات الناشئة خلال الفترة 2003-2014 (بليون دولار)



Source: IMF

وقد ازدادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأسواق الناشئة بشكل تدريجي، وفي الفترة 2003-2014 ارتفعت ديون الشركات الناشئة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26%، والقلق هو أن ارتفاع ديون الشركات يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية في الأسواق الناشئة، والتي يمكن أن تؤثر لاحقاً على النظام المالي العالمي، ويعتبر ارتفاع الائتمان علامة قلق للمستثمرين العالميين، ويشير إلى أن الحكومة تعطي الأولوية للنمو بدلاً من السيطرة على الديون.

خلاصة

إن عملية إصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية قد أخذت حيزا كبيرا من الدراسات والجدل خلال الآونة الأخيرة ومن خلال هذا الفصل تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمحور في أغلبها حول التقدم الكبير الذي تم إحرازه في إصلاح النظام المالي العالمي، حيث عملت أغلب دول العالم ذات التأثير الكبير على إدخال مجموعة من الإصلاحات تعكس في الأغلب اتجاها متزايد لتحقيق الاستقرار المالي بعد سلسلة الانهيارات المتوالية التي عرفها النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

إن عملية إصلاح النظام المالي العالمي هي عملية معقدة أبرزت تأثير المصالح و الاعتماد المتبادل على عمق الإصلاحات المقترحة و المجسدة، حيث لم تتضمن الإصلاحات المقترحة و المطبقة تغييرا جوهريا في هندسة النظام المالي العالمي على الرغم من الاتجاه المتزايد نحو تعزيز رقابة الدولة و تدخلها في آلية عمل الأسواق، والجدير بالذكر أنه ومن خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أهمية المصالح المحلية في توجيه القرارات على المستوى الدولي، حيث تعمل النخبة على المستوى المحلي على نقل أفكارها إلى المستوى الدولي بما يعكس توجهاتها وأفكارها، وهذا ما برز في الأغلب في حالة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي والصين حيث عكست الإصلاحات المجسدة رؤية مختلفة إلى الإصلاح تعكس العلاقات المتداخلة بين أطراف النظام المالي العالمي وعلاقتها بالمركز.

ومن خلال هذا الفصل تم التأكيد أيضا على التحديات التي لاتزال تحوم بالنظام المالي العالمي، فظهور الأزمة من مناطق أخرى في النظام المالي العالمي ليست مستبعدة سواء في مجال جغرافي آخر أو ضمن قطاعات وأطراف أخرى من هذا النظام مما يتطلب تجسيديا لإصلاحات أخرى قد تكفي لمواجهة الأزمات المحتملة، كما يتطلب النظام ومن أجل تحسين القدرة على مواجهة الأزمات، مزيدا من التنسيق والتعاون بين مختلف دول العالم وتوسيع طاولة الحوار لمجموعة العشرين لتشمل دول أخرى من العالم من أجل توسيع فرص تحقيق الاستقرار المالي العالمي.

الخاتمة

يعتبر استقرار النظام المالي على المستوى المحلي و الدولي ضرورة ملحة و أهمية بارزة في الاقتصاد العالمي، إذ أن حركية الاقتصاد العالمي ترتبط ارتباطا وثيقا باستقرار نظام المدفوعات ووجود نظام مالي متين قادر على توفير الاحتياجات المتزايدة لأطراف الاقتصاد العالمي، غير أن هذا الاستقرار أصبح يواجه تحديات كبيرة أقل ما يقال عنها أنها متداخلة و متشابكة جدا، وتحتاج إلى مستوى تحليلي كبير من أجل فهم دوايب هذا النظام و تغيراته، ومن خلال هذا الدراسة التي تناولت إصلاح النظام المالي العالمي من منظور الاقتصاد السياسي الدولي تم التوصل إلى جملة من النتائج المتداخلة و التي نوردتها في النقاط التالية:

أولا: نتائج الدراسة واختبار صحة الفرضيات

- على الرغم من انفصال علم الاقتصاد عن السياسة، إلا أن التحولات التي يعيشها الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن الماضي تثبت الارتباط القوي و التشابك الكبير بين القضايا الاقتصادية و السياسية الدولية كما أن التفسير الدقيق لهذه التحولات يحتاج اعتماد قراءة متعددة من أجل الوصول إلى نتائج أفضل؛
- يعتبر الاقتصاد السياسي الدولي حقلًا متميزًا لدراسة النظام الدولي وتحولاته، حيث تساعد مقاربات هذا الحقل على فهم حقيقة النظام الدولي من خلال ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي والسياسة الدولية وتختلف الافتراضات التي تقوم عليها مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي بين المدرسة الأمريكية والبريطانية، ففي الوقت الذي تعتبر فيه المدرسة الأمريكية الدول أهم الأطراف المشكلة للنظام الدولي، تنظر المدرسة البريطانية إلى النظام الدولي من منظور آخر يتضمن تعدد الأطراف المؤثرة في النظام كالشركات المتعددة الجنسيات والتي زادت قوتها على حساب الدول في ظل العولمة؛
- تقدم مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي بشقيها المهيمن و النقدي تفسيرات هامة حول العديد من التحولات التي يعيشها النظام المالي العالمي وخاصة ما تعلق بالهيمنة وقوة الأسواق المالية، فتقدم مقارنة الاستقرار بالهيمنة تفسيرًا لدور المهيمن في استقرار النظام المالي العالمي و دور غياب المهيمن في اضطراب هذا النظام أما مقارنة الاعتماد المتبادل فتقدم تفسيرًا لتزايد حساسية الاقتصاد العالمي للتحولات الحاصلة في بعض المناطق، وفي المقابل تقدم المقاربات النقدية تفسيرًا هامًا لعلاقة الدولة بالأسواق و التأثير الكبير للأسواق المالية على حكومات الدول، وكيف أصبحت الدولة غير قادرة على ضبط الأسواق المالية، إلى جانب تفسير كيفية عمل الطبقات الهيمنة على المستوى العالمي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- أدت العولمة وتزايد عمليات التحرير المالي إلى بروز أطراف أخرى غير الدول، ونقلت سلطة القرار من الدولة إلى هذه الأطراف وأصبحت هذه الأطراف قادرة على التفاوض مع الحكومات، كما نقلت أهدافها إلى المستوى الدولي وتتضمن هذه الأطراف المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات؛

■ ارتبطت التحولات التي عرفها النظام المالي العالمي بتحولات جذرية ضمن الساحة العالمية تمثلت أساسا في تراجع الهيمنة البريطانية لصالح الهيمنة الأمريكية، هذه الأخيرة تغيرت مسؤولياتها في إدارة النظام المالي العالمي، فبعد أن ضمنت فترة من الاستقرار المالي العالمي بعد مؤتمر بريتن وودز تحولت نظرتها نحو مصالحها الخاصة من خلال انهاء ارتباط الدولار بالذهب الذي أدى إلى تراجع الهيمنة الأمريكية، لتستعيد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على النظام المالي العالمي من خلال العديد من الاستراتيجيات تتضمن بالأساس هيمنة الدولار وعمق الأسواق المالية الأمريكية (الهيمنة الهيكلية)؛

■ تعتبر النزعة القوية للطبقات الرأسمالية المهيمنة لتحقيق مكاسب مرتفعة سببا رئيسيا للتحول من النظام المالي الدولي إلى النظام المالي العالمي، إذ عملت هذه الطبقات على الضغط من أجل توسيع الأسواق انطلاقا من استخدام نفوذها على الساحة الدولية، حيث نقلت الحكومات تفضيلات هذه الطبقات من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي من خلال المؤسسات الدولية التي اعتمدت كأداة لتحقيق هذه المطالب، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

■ ارتبطت الإختلالات التي يعرفها النظام المالي المعاصر بتزايد قوة القطاع المالي، هذا الأخير استطاع من خلال الضغوطات المتواصلة للقوى الخاصة أن يفلت من سيطرة الحكومات، كما عملت الحكومات على تعزيز قوة الأسواق المالية من خلال جملة من القواعد والإجراءات التي ساعدت على زيادة التحرير المالي و بالتالي زيادة الفجوة بين الحكومة و الأسواق؛

■ ساهمت التحولات الكبيرة التي عرفها النظام المالي العالمي منذ السبعينات بشكل واضح في جعله أكثر هشاشة وعرضة للأزمات، إذ أن تزايد درجات الاندماج بين مختلف دول العالم ساعد بشكل كبير في سرعة انتقال لأزمات، كما ساعدت الابتكارات المالية في هذه الأزمات، حيث زادت من إفلات سيطرة الحكومات على الأسواق الدولية.

■ تشتمل الرأسمالية المالية على اعتبارها أعلى مراحل الرأسمالية على مفارقة مهمة تتمثل في أن ليس كل الطبقات تصاب بالأزمات، على العكس من ذلك فالتمويل الدولي يضمن زيادة مكاسب الأقلية من خلال عملياتهم المالية التي تخلق الأزمات المالية الاقتصادية وتؤدي الأغلبية المتبقية، هذه الأخيرة تدفع تكاليف الأزمات؛

■ الهيمنة الأمريكية المعاصرة تقع في المقام الأول على نفوذها على النظام المالي و النقدي، جنبا إلى جنب مع عملية الأميلة، والتي مكنت الولايات المتحدة أو بالأحرى الطبقات الرأسمالية من الهيمنة وتشكيل النظام المالي عن طريق نشر، تنويع و فصل السلطة، وانطلاقا من هذا فإن هيمنة الولايات المتحدة في العلاقات المالية الدولية تقوم على ثلاث ركائز مركزية و مترابطة وهي القوة المؤسسية والتي تتمثل في السيطرة على

المؤسسات المالية الدولية، القوة الهيكلية التي تضم وول ستريت و الدولار، و القوة الأيديولوجية التي تضم النيو ليبرالية كأفكار رائدة منذ السبعينات؛

■ تساهم الطفرة الادخارية على مستوى مناطق المحيط منذ السبعينيات في استمرارية اختلال النظام المالي العالمي، حيث أدت هذه الطفرة إلى زيادة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال من هذه المناطق إلى دول المركز وقد ساعدت الأسواق المالية الأمريكية العميقة و استقرار الدولار بشكل كبير في استمرارية هذه التدفقات التي ساهمت بشكل كبير في حدوث الأزمات المالية؛

■ يعتبر التفسير المشترك بين دارسي الاقتصاد السياسي الدولي بمثابة وضع ساد في فترة ما قبل الأزمة حيث طغت قوة المصالح المالية الخاصة على المستويين القومي والدولي، وبرهن الدارسين على تأثير الدافع الخاص على المستوى القومي، خاصة منذ انفجار الأزمة ووزنه المتزايد، كما لاحظوا الدور الكبير الذي كانت ولا زالت تلعبه جماعات المصالح و اللوبيات في عمليات صنع القرار الدولي، وفسروا هذا الأسر لسياسة التنظيم الدولي من قبل هذه الكيانات بالطبيعة التعقيدية للعالم في مجمله والقطاع المالي تحديدا.

وبالتالي فالتحولات التي عرفها النظام المالي العالمي عكت تحولا في العلاقة بين الأسواق والدول، وأدت

إلى تغيير هندسة هذا النظام وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

■ ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية انطلاقا من توفير السلع العامة التي أعادت الاستقرار النسبي إلى الأسواق المالية، وهذا ما يعكس هيمنتها على النظام المالي العالمي على الرغم من الادعاءات المتوالية حول تراجع قدرتها على إدارة النظام المالي العالمي، وفي المقابل كان لألمانيا تدخلات غير كافية في ظل أزمة الديون السيادية، وهذا عكس ما تمليه الهيمنة من مسؤوليات؛

■ على الرغم من التشديد الواضح في القواعد التنظيمية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الإصلاحات المقترحة إلا أنها لم تتضمن تراجعا عن حرية الأسواق المالية، وإنما تضمنت هذه الإصلاحات تنظيما لحرية الأسواق لجعلها أكثر قدرة على تحقيق الأهداف المرجوة وتجنب الآثار التي يمكن أن تنتج عن اضطراب هذه الأسواق؛

■ تضمنت أجندة مجموعة العشرين لإصلاح النظام المالي العالمي مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز صلابة القطاع المالي وشفافية الأسواق المالية، إلا أن هذه الأجندة لم تتضمن تعديلات هيكلية في هندسة النظام المالي العالمي، وهذا ما يعكس استمرار الرؤية السابقة لإدارة النظام المالي العالمي ما ينذر بعودة الاختلالات في ظل سيطرة المصالح على الواقع؛

- عكست إصلاحات المؤسسات المالية الدولية اتجاهها نحو زيادة مشاركة الدول النامية في إدارة النظام المالي حيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو اقتسام تكاليف إدارة النظام المالي العالمي مع باقي دول فائض؛
 - على الرغم من أن الاقتصاديات الناشئة كانت من أكثر الدول دعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي، إلا أن الإصلاحات المجسدة من قبل هذه الدول عكست اتجاهها آخر وهو دعم النظام القائم مع إعطاءها نفوذا أكبر قليلا من ذي قبل، ويظهر هذا بشكل جلي من خلال المؤسسات والترتيبات الإقليمية التي تم إنشائها بهدف تعزيز النظام المالي القائم، كما تظهر كذلك من خلال تقديم اليابان لتمويل غير مشروط للصندوق؛
 - الدول ليس لديها الطموح ولا القدرة على تحدي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ذلك يتضمن مسؤولية كبيرة في الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي، ومقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ليست مستعدة لتحمل المسؤولية الدولية الكبيرة الآن، فالأولوية القصوى للصين هي التنمية الاقتصادية الخاصة بها فعلى الرغم من أن الصين آخذة في النمو، إلا أنها غير قادرة على لعب الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في الشؤون الدولية، كما أن الاعتماد المتبادل بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية جعلها أقل دعوة لتغيير النظام المالي الدولي الحالي مع اتجاهها نحو التحرير المالي انطلاقا من ضم عملتها إلى سلة عملات صندوق النقد الدولي ونفس الشيء بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي لا يزال يواجه أزمة الديون السيادية و أزمة التنسيق بين السياسات المالية للدول الأعضاء؛
 - على الرغم من أن القواعد التي تم اقتراحها تختلف بشكل كبير عن القواعد التي سبقت حدوث الأزمة المالية العالمية، إلا أن هناك اتجاهها واضحا نحو تليين هذه القواعد نتيجة الضغط المتواصل للمؤسسات المالية و رأس المال على صناع القرار، بالشكل الذي يجعل هذه القواعد مجرد قرارات سطحية؛
 - على الرغم من أن الإجراءات المعتمدة من قبل اقتصاديات الدول الرئيسية تعتبر مهمة جدا لاستقرار النظام المالي العالمي، وعلى الرغم من التعافي الذي يعرفه النظام المالي العالمي، فإن النظام المالي العالمي يعرف العديد من التحديات تشمل نمو القطاع المصرفي الظلي، أزمت الربحية في النظام المصرفي الأوروبي إضافة إلى الديون العالمية العالية؛ وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.
- على الرغم من أهمية الإصلاحات التي تم القيام بها من طرف دول العالم الرئيسية، إلا أن هذه الإصلاحات غير كافية، حيث ظلت آليات عمل النظام المالي العالمي دون تغيير، لتعكس بذلك استمرارية هيمنة الطبقات الرأسمالية وتحريكها للنظام المالي العالمي وفقا لما يخدم مصالحها، كما أن المؤسسات المالية الدولية لا تزال أداة لتمرير مصالح الطبقات المهيمنة في النظام المالي، وبالتالي يمكن القول أن النظام المالي العالمي وعلى الرغم من مستويات التعافي المتقدمة، إلا أن هيكل النظام المالي العالمي لا يزال يضم العديد من

الاختلالات الهيكلية التي وجب العمل على إصلاحها قبل عودة أزمات أخرى إلى الظهور، وهو ما يتطلب جملة من الإجراءات والتنسيق بين مختلف دول العالم.

ثانياً: توصيات ومقترحات الدراسة

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، ونظراً لعدم كفاية الإصلاحات المقترحة و المبرمجة على المستوى المحلي و الدولي من أجل ضمان الاستقرار المالي العالمي بشكل مستدام، وجب التوصية بما يلي:

- مواصلة العمل على تعزيز الإشراف والرقابة المصرفية بما يتناسب وحجم المخاطر داخل النظام المالي مع ضرورة تتبع سير النظام المالي لتجنب الآثار المضاعفة على المؤسسات؛
- ضرورة توسيع رقعة الإصلاحات إلى مختلف دول العالم بما يجعل النظام المالي العالمي أكثر استقراراً؛
- ضرورة العمل على تفعيل التعاون الدولي والمشاركة في إدارة النظام بما يخلق المشاركة في تحمل التكاليف والمكاسب؛
- ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء أطر مؤسسية إقليمية بهدف مراقبة المخاطر الإقليمية وإدارتها قبل تطورها و التنسيق بين هذه المؤسسات مع نظيرتها الدولية من أجل إدارة أفضل للمخاطر؛
- العمل على مراقبة أفضل لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة إلى البلد من أجل تجنب التحركات الساخنة لرؤوس الأموال؛
- العمل على تفعيل التنظيمات الخاصة بالنظام المصرفي المحلي من أجل مواجهة المخاطر التي قد تنشأ من هذا الجانب الذي يتميز في الأغلب بضعف التنظيم؛
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية الدولية على مواجهة الاحتياجات الدولية للسيولة من خلال تنويع مصادر التمويل بشكل أفضل؛
- ضرورة توحيد الأطر التنظيمية الدولية بما يعزز القدرة على مواجهة المراجعة التنظيمية؛
- مواصلة تعزيز الشفافية في الأسواق المالية من خلال تنظيم أفضل وأكثر صرامة لأسواق الأسهم والمشتقات المالية؛
- ضرورة تعزيز رقابة الحكومة على الأسواق المالية دون التأثير على سيرها الطبيعي، بالشكل الذي يعزز قيام القطاع المالي بدوره الأساسي في تمويل الاقتصاد.

ثالثاً: آفاق الدراسة

انطلاقاً من دراستنا تتبادر مجموعة من الدراسات المكملّة لهذه الدراسة نذكر منها:

1. تعزيز الترتيبات المالية الإقليمية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي العالمي -دراسة تحليلية قياسية-
2. تأثير التنظيم المالي الدولي المعاصر على اتجاهات الاستقرار المالي العالمي

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم عبد العزيز النجار، (2009): الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
2. أحمد يوسف الشحات، (2001): الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، دار النيل للطباعة، القاهرة مصر.
3. أنور محمد فرج، (2007): نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية بغداد.
4. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، (2005): اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر.
5. بومدين طامشة، (2013): مدخل إلى علم السياسة - مقدمة في دراسة أصول الحكم، ط1، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر.
6. بيتر ليلي، (2005): الصفقات القذرة: الحقائق الغائبة عن غسيل الأموال حول العالم والجريمة الدولية والارهاب، ترجمة: علاء أحمد، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.
7. بلال علي النصور، (2012): أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي: الأردن نموذجاً، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. بسام الحجار، (2003): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
9. جوزيف س. ناي، (2007): القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، ط1، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية.
10. جون بيليس، ستيف سميث، جون بيليس، ستيف سميث، (2004): عولمة السياسة العالمية، ط1 ترجمة ونشر: مركز الخليج، الإمارات العربية المتحدة.
11. جمال عبد الناصر، (2006): المعجم الاقتصادي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
12. دنيال أرنولد، (1992): تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة: عبد الأمير شمس الدين المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت.
13. دريد كامل آل شبيب، (2011): المالية الدولية، ط1، دار اليازوري، الأردن.

14. هایل عبد المولى طشطوش، (2010): مقدمة في العلاقات الدولية، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، الأردن.
15. هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، (2009): آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
16. وجدي محمود حسين، (د.س): العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
17. وديع طوروس، (2010): الاقتصاد السياسي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
18. زياد محمد عبد، (2009): مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. حازم الببلاوي، (2000): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
20. حسين عمر، (1992): الموسوعة الاقتصادية، ط4، دار الفكر العربي للطباعة والتوزيع، مصر.
21. طارق عبد الفتاح الشريعي، (2006): مبادئ علم الاقتصاد، دون طبعة، مؤسسة حورس الدولية للإسكندرية، مصر.
22. طارق فاروق الحصري، (2010): الاقتصاد الدولي، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
23. عادل أحمد حشيش، (2000): العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر للإسكندرية، مصر.
24. علاوي كامل الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، (2013): مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
25. محب خلة توفيق، (2011): الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
26. محمد إبراهيم عبد الرحيم، (2008): منظمات اقتصادية في زمن العولمة، ط1، مؤسسة شباب الجامعة للإسكندرية.
27. محمد بجاوي، (1981): مراحل نظام اقتصادي دولي جديد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
28. محمد دويدار، (1993): مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1، مطبعة التوني، الإسكندرية، مصر.
29. محمد دويدار، (1998): مبادئ الاقتصاد السياسي، ط5، شركة مطابع المقار للطباعة والنشر للإسكندرية، مصر.

30. محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، (2007): الاقتصاد الجزئي: تحليل نظري وتطبيقي، ط1 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن.
31. محمد طاقة، وليد أحمد صافي، محمد الزيود، حسين عجلان، (2008): أساسيات علم الاقتصاد، ط1 إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
32. محسن أحمد الخضير، (1990): إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري متكامل لحل الأزمات، مكتبة مدبولي، الإسكندرية.
33. مروان عطون، (1992): أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
34. مروان عطون، (2003): الأسواق النقدية والمالية -البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال ج1 ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
35. مروان عطون، (2010): الأسواق النقدية والمالية -البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال ج2، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
36. نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، (2007): مقدمة في المالية الدولية، ط1 دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
37. نورالدين زمام، (2007): القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
38. سامي السيد، (دون سنة نشر)، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الخارجية، دار التعاون للطباعة والتصوير، مصر.
39. السيد البدوي عبد الحافظ، (1999): إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة-، دار الفكر العربي القاهرة.
40. السيد عليوة، (2001): إدارة الأزمات في المستشفيات، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
41. السيد عليوة، (2004): إدارة الأزمات والكوارث - مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، ط3، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.
42. سكيانة بن حمودة، (2006): دروس في الاقتصاد السياسي، ط1، دار الملكية للطباعة والإعلام الجزائر.
43. سميح مسعود، (2008): الموسوعة الاقتصادية، ج2، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

44. سميح مسعود، (2010): الأزمة المالية العالمية: نهاية الليبرالية المتوحشة، المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
45. سمير الخطيب، (2008): قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، ط2، منشأة المعارف، الإسكندرية.
46. سمير محمود ناصر، (2005): جماعات الضغط الاقتصادية الدولية، ط1، دار الفرق للنشر والتوزيع دمشق.
47. سويم العزي، دراسات في علم السياسة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.
48. عادل المهدي، (1992): التمويل الدولي، مكتبة العربي للنشر، القاهرة، مصر.
49. عامر مصباح، (2008): نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى-، دار الكتاب الحديث القاهرة.
50. عاطف وليم أندراوس، (2005): السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
51. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، (2003): العولمة المالية وإمكانيات التحكم، دار الفكر الجامعي الإسكندرية.
52. عبد الحميد عبد المطلب، (2005): العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
53. عبد الحميد عبد المطلب، (2006): العولمة الاقتصادية: منظماتها-شركاتها-تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
54. عبد المطلب عبد الحميد، (2003): النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
55. عبد المطلب عبد الحميد، (2009): اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.
56. عبد السلام أبو قحف، (2003): الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية.
57. عبد علي كاظم المعموري، (2012): تاريخ الأفكار الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
58. عبد القادر بلطاس، (2009): تداعيات الأزمات المالية: أزمة subprime، ليجند للنشر، الجزائر.
59. عبد القادر خليل، (2014): مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج1، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

60. عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، (2010): اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة بين باستخدام نموذج كالدور، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
61. عواطف عبد الرحمن، (1984): قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، الكويت.
62. علي عودة العقابي، (2010): العلاقات الدولية - دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دون طبعة، دار الرواد للنشر، بغداد.
63. عماد صالح سلام، (2002): إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي.
64. عرفات تقي الحسني، (1999): التمويل الدولي، ط1، دار مجلاوي للنشر، عمان، الأردن.
65. فؤاد مرسى، (1990): الرأسمالية تجدد نفسها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
66. فليح حسن خلف، (2009): العولمة الاقتصادية، ط1، إريد: عالم الكتب الحديثة، الأردن.
67. فليح حسن خلف، (2010): العولمة الاقتصادية، ط1، عالم الكتاب الجديد، الأردن.
68. قحطان أحمد الحمداني، (2012): الأساس في العلوم السياسية، ط2، دار مجلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
69. روبرت جران، (1999): ترويض النمر: نهاية المعجزة الآسيوية، ترجمة سمير كريم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
70. روبرت جيلبين، (2004): الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج، ط1، الإمارات العربية المتحدة.
71. رمزي زكي، (1987): التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
72. شقيري نوري موسى، ايناس ظافر الرامي، سوزان سمير ذيب، (2009): المؤسسات المالية المحلية والدولية، ط1، دار المسيرة، عمان.
73. زايد عبيد الله مصباح، (1994)، السياسة الخارجية، منشورات ELEGA ، مالطا.
74. توماس ماير، جيمس. س. دوسينبري، روبرت. ز. ألبير، (2002): النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: أحمد عبد الخالق، دار المريخ، السعودية.
75. خليل حسين، (2011): العلاقات الدولية: النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

76. ضياء مجيد الموسوي، (2013): الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، دار المنهل، عمان، الأردن.
77. ضياء مجيد الموسوي، (1998): الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية-البنوك التجارية-البنوك المركزية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
78. ضياء مجيد الموسوي، (2002): اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الملتقيات والندوات والمؤتمرات

79. أسماء دردور، نسرین بن زاوي، (2009): الأزمة المالية الحالية ومستقبل العولمة المالية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20 و 21 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص: 16-1.
80. باديسي فهيمة، (2009): الأزمة المالية العالمية: الأسباب الظاهرة والخفية، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، 14-15 نوفمبر، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص: 1-15.
81. بوعافية سمير، فريد مصطفى، (2009): التعامل بالمشتقات المالية كأحد عوامل ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص: 1-16.
82. برودي نعيمة، بلعربي عبد القادر، (2006): تيار عولمة الأسواق المالية، إلى أين؟، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصادات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، ص ص 1-18.
83. ولهي بوعلام، (2009): نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة - حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية يومي 20-21 أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص: 1-20.
84. حجار عبيدة، شوقي جدي، (2012): العولمة المالية و ثروة الأمم بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته

- على الاقتصاديات الدولية، يومي 13 14 مارس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، ص ص: 1-18.
85. حمدي معمر، نوري منير، (2012): **الأزمة المالية المكسيكية 1995م والحلول المقترحة من طرف خوزيه إنجل جوريا**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات يومي 26-27 فيفري، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص ص: 1-17.
86. محمد بن بوزيان وآخرون، (2011): **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجيدة واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، يومي 19-21 ديسمبر، الدوحة، قطر، ص ص: 1-36.
87. محمد بن سعيد، لخضر بن سعيد، (2012): **واقع اقتصاديات الدول النامية في ظل الحركة الثلاثية الدولية للعولمة المالية-دراسة بعض النماذج-**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص ص: 1-18.
88. منصف شرفي، فارس قاطر، (2012): **الأزمة الآسيوية، الجذور، الآليات والدروس المستفادة**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص ص 1-18.
89. مغاري عبد الرحمان، بوشنب موسى، (2012): **الأزمة المالية للأرجنتين**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري، المركز الجامعي بالوادي الجزائر، ص ص 1-16.
90. سليمان ناصر، (2004): **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14 و 15 ديسمبر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص: 1-15.
91. سليمان ناصر، (2009): **اتفاقية بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، يومي 05 و 06 ماي، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص ص: 1-21.
92. عبد المجيد قدي، الجوزي جميلة، (2009): **الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر-**، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الرابع حول

- الأزمة المالية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أيام 8-9 ديسمبر فندق الأوراسي، الجزائر، ص ص: 1-10.
93. عبد الفتاح بوخمخ، محمد صالح، (2009): **الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، أبريل، الجامعة الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص ص: 1-21.
94. عبد القادر شاشي، (2010): **معايير بازل للرقابة المصرفية: اتفاقية بازل 2**، ملتقى الخدمات المالية وإدارة المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 18، 20 أبريل، ص ص: 1-20.
95. فاطمة الزهراء رقايقية، (2012): **تحرير حساب رأس المال نعمة.. أم نقمة على الاقتصاديات النامية - تجربة دول جنوب شرق آسيا-**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص ص: 1-18.
96. فريد كورتل، (2009): **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، يومي 13-14 مارس، جامعة الجبل، لبنان، ص ص: 1-20.
97. فريد كورتل، (2009): **الأزمة المالية العالمية: التنبؤ بالأزمة، فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، يومي 20-21 أكتوبر، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص ص: 1-33.
98. صالح مفتاح، فاطمة رحال، (2013): **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي للمشاركة في المؤتمر الإسلامي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي**، أيام 09-10 سبتمبر، إسطنبول، تركيا، ص ص: 1-27.
99. راتول محمد، معزوز لقمان، (2012): **الأزمة المالية الآسيوية 1998 والأزمة المالية 2008** ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 26-27 فيفري المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص ص: 1-20.
100. رمضان بطوي، أمال عبدي، (2013): **الأزمات المالية العالمية: قراءة في الأسباب والتداعيات ومنهج صندوق النقد الدولي في إدارتها (مع إشارة خاصة للأزمة المالية العالمية الراهنة)**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال أفريقيا، أيام 19-20 جوان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، ص ص: 1-20.

101. رقية بوحضر، مولود العرابية، (2009): البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل2 مداخلية مقدمة في الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد أيام 05 - 06 ماي، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص ص: 1-25.
102. تشام فاروق، العولمة المالية وآثارها على الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، الجامعة التطبيقية، عمان، الأردن ص ص 1-20.
103. الطاهر قانة، نطاق علم الاقتصاد وموضوعه، ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي، الواقع.... ورهانات المستقبل، يومي 23-24 فبراير 2011 معهد العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص ص: 1-19.
104. نبال قصبة، (2010): أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة، مداخلية مقدمة للمؤتمر الدولي حول الأزمات الاقتصادية المعاصرة، 19-20 ديسمبر، كلية الشريعة، جامعة جرش، ص ص: 1-25.
105. يوسف أبو فارة، (2014)، الاستجابات قصيرة وطويلة الأمد المطلوبة لمواجهة الأزمات المالية (دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008)، ورقة بحث ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي الثالث عشر للأعمال إدارة الأزمات في عالم متغير، 21-23 أبريل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، ص ص 1-26.

المجلات والدوريات

106. إبراهيم موسى، (2009): قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1999، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، ص ص: 1-28.
107. أوكيل نسيم، مصباح أحمد، (2013): الأزمة المالية في منطقة الأورو: أسباب نشوبها وانتشارها مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 61-62 شتاء - ربيع، ص ص: 8-26.
108. أحمد مهدي بلوافي، (2008): البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد 21، العدد 2، ص ص: 69-93.
109. إيهان كوزي وآخرون، (2007): العولمة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، مجلد 44، العدد 1، مارس، ص ص: 9-13.

110. جاد خليفة، (2010): الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، ص ص: 112-132.
111. رحيم حسين، (2008): الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغلتز مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 5، ص ص: 7-24.
112. زبير عياش، (2013): إتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 31/30، ماي، ص ص: 447-463.
113. حاج صدوق بن شرقي، (2010): الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير لجنة بازل-إشارة إلى حالة الجزائر-، مجلة الإقتصاد المعاصر، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، العدد 07، أبريل.
114. حياة نجار، (2013): إتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف العدد 13، ص ص : 273-298.
115. الياس سابا، (2009): الأزمة المالية العالمية: أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 360، فيفري، ص ص: 10-24.
116. كريستيان ملدر، (2002): عين العاصفة - يدفع الطابع الجديد للأزمات إلى التفكير في إجراءات الوقاية وتدابير الحل، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، المجلد 39، العدد 4، ص ص: 4-16.
117. لقمان معروز، شريف بودري، (2011): المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر، العدد 09، ص ص: 73-86.
118. لورا كودريس، أديتيا نارايين، (يونيو 2012): إصلاح عيوب النظام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، ص ص: 14-16.
119. مجلة إضاءات مالية مصرفية، (جانفي 2010): معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد 2.
120. محفوظ جبار، (ديسمبر 2002): العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 07، ص ص: 185-197.
121. محفوظ جبار، عمر عبده سامية، (جوان 2008): أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 3، ص ص: 73-102.

122. مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، (2010): مجلة أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر
ديسمبر، العدد 8، ص ص:
123. مقدم عبيرات، عبد المجيد قدي، (2002): العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي، مجلة الباحث
جامعة قاصدي مرباح، العدد 01، ص ص: 36-42.
124. مشتاق ياسين، سلام أنور أحمد، يالجين فاتح سليمان، (2012): الاستقرار المالي في ظل النظام
المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، ص ص
65-90.
125. نادية مصطفى، (1985): نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد
مجلة السياسة الدولية، أكتوبر، ص ص: 3-42.
126. عبد الحكيم عمار نابي، (2014): اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول
العالم الثالث، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد 16، المجلد الأول، ص ص 277-311.
127. عبد الكريم جابر شنجار، (2011): نحو مساهمة فاعلة للدول النامية لبناء نظام اقتصادي دولي
جديد، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 27، المجلد السابع، كانون الأول،
ص ص: 68-101، ص ص: 94-97.
128. عدنان حسين يونس، (2012): الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي، مجلة
الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد 22، ص ص: 27-47.
129. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، (2005): العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة
شمولية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 3، ص ص: 7-44.
130. عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، (2012): العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز
المصرفي في البلدان النامية (الجزائر حالة دراسية)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8 العدد
24، ص ص: 151-171.
131. عمر الحضرمي، (2013): الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقارنة نظرية، مجلة المنارة، المجلد 19،
العدد 4، ص ص: 37-87.
132. عرفان الحسني، (2007): الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، مجلة المال والصناعة بنك
الكويت الصناعي، العدد 25، ص ص:

133. فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد 43، ص ص: 171-188.
134. فرانسواز نيكولا، (2000): الأزمة الآسيوية، ترجمة حليم طوسون، مجلة الثقافة العالمية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 94، ص ص: 15-24.
135. صالح مفتاح، (جوان 2002): العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 2، ص ص: 205-216.
136. قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف، الجزائر، العدد 3، ص ص: 135-156.
137. رقية بوحضر، مولود العرابة، (2010): واقع تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الإقتصاد الإسلامي مجلد 23، العدد 2، ص ص: 3-50.
138. غاري شيناسي، (2005): الحفاظ على الاستقرار المالي، مجلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، سبتمبر، ص ص: 1-20.

النشرات والتقارير

139. الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (2009): الدورة الثالثة والستون، البند 48 من جدول الأعمال، الجمعية العامة للأمم المتحدة.
140. محمد الفنيش، (1421): البلاد النامية والأزمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الأزمات وإدارتها، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
141. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2006): نشرة ضمان الاستثمار، الكويت.
142. صندوق النقد العربي، (2004): الملاحح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، أبو ظبي الإمارات العربية.
143. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، (يونيو 2009): تقرير حول الأزمة المالية العالمية 2008-2009، منظمة المؤتمر الإسلامي.

الرسائل والأطروحات الجامعية

144. وليد أحمد صافي، (1997/1998): الأوراق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية - حالة تطبيقية لسوق عمان المالي - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

145. ديش فاطمة الزهراء، (2010/2011): الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية -الحل المصرفي الإسلامي نموذجاً- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

146. مختار شبيلي، (2004): مكافحة الإجرام الاقتصادي والمالي الدولي، رسالة ماجستير في الحقوق تخصص القانون الجنائي الدولي، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان.

المواقع والمقالات الإلكترونية

147. إبراهيم غالي، محمود عبده علي، مجموعة العشرين. نواة أولى لتحول عالمي وشيك، مقال متوفر على الرابط الموالي:

<http://www.najjadeh.org/article.php?ArticleID=27>

148. أحمد طلفاح، التدفقات المالية العالمية وإشكالاتها، من موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت متوفر على الموقع:

[www.arab-api.org/course 23/c23_first.htm](http://www.arab-api.org/course%2023/c23_first.htm)

149. أحمد يحي القراع، (2011): الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاد العربي، مقال متوفر على الرابط التالي:

http://dmhsr.blogspot.com/2011/02/blogpost_05.html

150. جينغ مان (jing men)، (2009): هل الأزمة المالية تحول الصين إلى قوة عظمى؟، مجلة الناتور مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://www.nato.int/docu/review/2009/financialcrisis/financial>

151. حازم الببلاوي، (12 أبريل 2009): نظام النقد الدولي: الجانب المجهول من كينز، جريدة الأهرام متوفر على الرابط التالي:

<http://www.hindawi.org/blogs/51730820>

152. دافيد تاييس، البنك الدولي يمنح البلدان النامية مزيدا من النفوذ، مقال متوفر على الرابط:

<http://web.worldbank.org>

153. لي كانغ، (2016): مساهمة الصين في حوكمة الاقتصاد العالمي، مقال متوفر على الرابط الموالي:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-02/25/content_713582.htm

154. مارتن كروتسينجر، الاحتياطي الفيدرالي بعد عامه المائة.... أكثر قوة أم اشد ارتباكاً، مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://www.aljarida.com/news/index/2012641660/>

157. محمد إبراهيم السقا، (2012): هل تغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي؟، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، مقال متوفر على الرابط التالي:

www.alarabiya.net/views/2012/04/17/208287.html

158. محمد فوزي، دور المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة عليه، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://giem.kantakji.com/article/details/ID/618>

159. موقع صندوق النقد الدولي، ما هو صندوق النقد الدولي؟، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#highlights>

160. موقع صندوق النقد الدولي، حصص عضوية الصندوق، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/quotasa.htm>

161. موقع صندوق النقد الدولي، ما هو صندوق النقد الدولي؟، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm#highlights>

162. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية:

www.Diplomatie.gov.fr

163. نازك حامد الهاشمي، الاستقرار المالي، صحيفة إلكترونية سودانية، متوفر على الرابط:

http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=88280:2015-10-23-14-14-44&catid=34&Itemid=55

164. صندوق النقد الدولي، (أفريل 2017): ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي متوفر على الرابط التالي:

<http://www.imf.org/external/arabic/index.htm>

165. عبد العلي حامي الدين، بين الاقتصاد والسياسة، مجلة القدس العربي، مقال متوفر على الرابط التالي:

<http://www.alquds.co.uk/?p=32834>

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

Laws and regulations

1. **Directive 2013/36/EU** of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 on access to the activity of credit institutions and the prudential supervision of credit institutions and investment firms, amending **Directive 2002/87/EC** and repealing **Directives 2006/48/EC** and **2006/49/EC** (Text with EEA relevance)
2. **Regulation (EU) No 575/2013** of the European Parliament and of the Council of 26 June 2013 on prudential requirements for credit institutions and investment firms and amending Regulation (EU) **No 648/2012** Text with EEA relevance
3. Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act, **Pub. L. No. 111-203**, § 929-Z, 124 Stat. 1376, 1871 (2010)

Books

4. Andrew C. Sobel, (2013): **International Political Economy in Context: Individual Choices, Global Effects**, Sage Publications, California, USA.
5. Chriss Brown, (2001): **Understanding International Relations**, second edition, Palgrave publishers, New York.
6. Daniel E. Paul and Abba Amawi, (2013): **The Theoretical Evaluation of International Political Economy: A Reader**, 3rd Ed, Oxford University Press, New York.
7. Frédérick Guillaume Dufour, (2008): **Historical Materialism and International Relations In: Critical Companion to Contemporary Marxism** Edited by Jacques Bidet and Stathis Kouvelakis, 16th Ed, Brill, Boston.
8. G. Shailaja, (2008): **International Finance**, 1st Ed, oxford university press, India.
9. Gary J. Wells et al., (2001): **Globalization**, Novinka Books, New York.
10. Georgre. Ritzer, (2011): **Globalization: The Essentials**, 1st Ed, John Wiley and Sons Ltd United Kingdom.
11. Gerald A. Epstein, (2005): **Financialization and the World Economy**, Edward Elgard publishing, USA.
12. Hasenclever Andreas, Peter Mayer, and Volker Rittberger, (1997): **Theories of International Regimes**, Cambridge University Press, New York.
13. Immanuel Wallerstein, (1976): **The Modern World – System: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World- Economy in the Sixteenth Century**, Academic Press, New York.
14. Immanuel Wallerstein, (1998): **The Modern World System : Capitalist Agriculture and the Origins of The European World-Economy in the Sixteenth Century**, Academic Press, New York, 1974, As Cited In R.J. Holton, Globalization And The Nation-State Macmillan Press, London.
15. Jack Dommelly, (2000): **Realism and International Relations**, University Press Cambridge, United Kingdom.
16. Jeffry Frieden and Lisa L. Martin, (2003): **International Political Economy: Global and Domestic Interaction. Political Science: The State of the Discipline**. Ed Ira Katznelson and Helen V milner, Newyork.

17. John J. Masheimer, (2002): **Realism, the Real World and the Academy**, in Michael Brecher and Frank P. Harvey, eds, **Realism and Institutionalism in International Studies** the university of Michigan press.
18. John Ravenhill, (2008): **Global Political Economy**, 2nd Ed, Oxford University Press Oxford, New York.
19. Joseph S. Nye, (2004): **Power in a Global Information Age**, first published, Routledge London.
20. Joseph S. Nye, (2002): **The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone**, Oxford University Press, New York.
21. Larry Allen, (2001): **The Global Financial System 1750-2000**, 1st Ed, Cromwell Press Trowbridge, Wiltshire, Great Britain.
22. Manfred B. Steger, (2009): **Globalization**, sterling publishing, New York, USA.
23. Maureen Burton et al., (2010): **An Introduction to Financial Markets and Institutions** 2nd Ed, M. E. Sharpe, New York.
24. Maurice D Levi, (2009): **International Finance**, 5th Ed, Routledge, New York.
25. Peter S. Rose, (2003): **Money and Capital Markets**, 8th Ed, New York, McGraw-Hill.
26. Peter Temin and David Vines, (2013): **The Leaderless Economy: Why The World Economic System Fell Apart and How To Fix It**, Princeton University Press, New Jersey.
27. Robert Cox, (1999): **Multilateralism and the Democratization of World Order**, Paper for the International Symposium on Sources of Innovation in Multilateralism, Lausanne May 26-28 199', As Cited In J.A Scholte, **the Globalization Of World Politics: An Introduction to International Relations**, Oxford University Press, New York.
28. Robert Gilpin, (2001): **Global Political Economy**, Princeton University Press, Princeton.
29. Robert Jackson and Georg Soreisen, (2007): **Introduction to International Relations: Theories and Approaches**, 3rd Edition, Oxford University Press, New York.
30. Robert Keohane, (1984): **After Hegemony: Cooperation and Discord in World Political Economy**, Princeton University Press, New Jersey, USA.
31. Robert Keohane, (2002): **Power and Governance in a Partially Globalized World** Routledge, London.
32. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, (1977): **Power and Interdependence: World Politics in Transition**, Little, Brown Company, Boston.
33. Robert O. Keohane, (1989): **International Institutions and State Power: Essays in International Relation Theory**, West View Press, USA.
34. Robert O. Keohane, (2003): **The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes 1967-1977**, in C. Roe Goddard, Patrick Cronin & Kishore C. Dash (edited by), **International Political Economy. State-Market Relations in a Changing Global Order**, Londres, Palgrave.
35. Roy Culpeper, (2004): **Reforming the Global Financial Architecture: The Potential of Regional Institutions**, in: Regional Financial Cooperation, edited by José Antonio Ocampo, Brookings Institution Press, Washington.
36. Scott Burchill et al., (2005): **Theories of International Relations**, 3rd Ed, Palgrave Macmillan, New York.
37. Stokke Olav Schram, (1997): **Regimes as Governance Systems**, in Oran R. Young (Ed) **Global Governance: Drawing Insights from the Environmental Experience**, MIT Press Cambridge, London.

38. Susan Strange, (1983): **Cave! Hic Dragons: A Critique of Regime Analysis**, in Stephen D. Krasner (ed.) **International Regimes**, Ithaca NY, Cornell University Press.
39. Susan Strange, (1994): **State and Market**, Second Edition, Printers publishers, London.
40. Vinod k. Aggarwal, (1985): **Liberal Protectionism: the International Politics of Organized Textile Trade**, University of California Press, London.

Magazines and Journals

41. Aaron Tauss, (2012): **Contextualizing the Current Crisis: Post Fordism- Neoliberal Restructuring and Financialization**, Colombia International, Vol. 76, pp: 51-79
42. Diana V. Cherkeziuk, (2014): **Financial Instability and its Interrelation with the Current Stage of Global Economic Development**, actual problems of economics, N8 Vol.158, pp 360-367.
43. Evaghoras L. Evaghorou and Nikolaos G. Mertzaniadis, (2012): **Balance of Power Versus Complex Interdependence**, The Central European Journal of International and Security Studies (CEJISS), Vol.6, issue 3-4, pp: 104-121.
44. Penny Griffin, (2007): **Refashioning Ipe: What and How Gender Analysis Teaches International (Global) Political Economy**, Review of International Political Economy Vol.14, issue 4, October, pp: 719-736.
45. Abayomi A. Alawode and Mohamed Alsadek, (2008): **What Is Financial Stability?** Financial Stability Paper Series, No.1, Central Bank of Bahrain, March, pp: 1-26.
46. Adam Eldridge, (2014): **The Limits of Interdependence**, New Voices, Vol. 6, PP: 52-54.
47. Aleksandra Skunke, (2014): **The Role of Financialization in Banking Sector Instability** Journal of Economics and Management, Vol.16, pp: 97-11.
48. Alsayyaed, S. M., Eh Alzurqan, S. T. & Alruod, S. F., (2015), **The Readiness of Jordanian Banks to Apply the Requirements of Basel (III) Convention**, *International Business and Management*, Vol. 11, N^o 1, Canada, pp: 89-97.
49. Andreas kalyras, (2000): **Hegemonic Sovereignty Carl Schmitt, Antonio Gramsci and the Constituent Prince** Journal of Political Ideologies, Vol.5, issues 3, pp: 343-376.
50. Arnst B. Haas, (January 1975): **On Systems and International Regimes**, World Politics Vol. 27, N^o 2, pp: 147- 174.
51. Andrew Crockett, (1997): **The Theory and Practice of Financial Stability**, Essays in International Finance, No. 203, Princeton University Printing Services, Princeton, New Jersey, USA, April, pp: 1-52.
52. Cynthia Rush, (1992): **Mercantilism Vs Free Trade: The War for Ibero- America**, Eir Feature Issue, Vol. 19, N.38, September, pp: 24-30.
53. Dejan Soskicm, (2015): **Global Financial Reform Since 2008: Achievements and Shortcomings**, PANOECOMICUS, Vol. 62, issue 3, pp: 385-400
54. Eduardo Costa Pinto and Reinaldo Gonçalvesm, (2014): **Les Transformations Mondiales et le Nouveau rôle de la Chine**, revue tiers monde, Vol.3, N. 219, pp : 19-37
55. Erichel Biner, (2011): **Understanding the 2007-2008 Global Financial Crisis – Lessons for Scholars of International Political Economy**, Annual Review of Political Science Vol.14, Canada, pp 67-81.
56. Eszter Solt, (2015): **The Quest for the Stability of Global Financial System**, Procedia Economics and finance, Vol. 34, pp 485-492, p 487.

57. Gerald F Davis and Suntae Kim, (2015): **Financialization of the Economy**, Annual Review of Sociology, Vol. 41, August, pp: 203-221.
58. Geun Lee, (June 2009): **A Theory of Soft Power and Korea's Soft Power Strategy**, the Korean Journal of Defense Analysis, Vol. 21, N^o.2, PP: 205-218.
59. Gokhan Ozkhan, (July 2012): **Emergence of International Political Economy as a Sub-Discipline of International Relations and Impact of the Global Crisis on International Political Economy**, International Journal of Business and Social Science, Vol .3, N^o13, PP: 198-204.
60. Haggard Stephan and Beth A. Simmons, (1987): **Theories of International Regimes** International Organization, Vol. 41, N^o. 3, PP: 496-498.
61. Hanaa A. Hammood, (2011): **International Political Economy, Perspectives, Structures and Global Problems**, Iraqi Journal for Economic Sciences, 9th year, Issue 28, PP:187-220.
62. Isabelle Grunberg, (September 1990): **Exploring the Myth of Hegemonic Stability**, International Organization, Vol. 44, Issue 04, PP: 437-442.
63. John Gerard Ruggie, (Summer 1975): **International Responses to Technology: Concepts and Trends**, International Organization, Vol. 29, N.3, PP: 557-583.
64. Joseph S. Nye, (2009): **Get Smart: Combining Hard and Soft Power**, Foreign Affairs, Vol. 88, N.4, July/August, pp: 160-163.
65. Joseph S. Nye, (Autumn 1990): **Soft Power**, Foreign Policy, N^o. 80, pp: 153-171.
66. Kimie Harada et al., (2015): **Japan's Financial Regulatory Responses to the Global Financial Crisis**, Journal of Financial Economic Policy, Vol.7, N. 1, pp: 51-67 .
67. Liu Debin, Rizwan Naseer and Musarat Amin, (2012): **Withering Hegemony of US and Evolving De-centered Globalism: A Theoretical Account**, Journal of Political Studies, Vol.19, issue 2, pp: 143-154.
68. Loana Sbarcoa, (2015): **Implementation of Basel III in the European Banking Sector**, EKOHOMIKA, Vol.6, N.171, pp: 60-65.
69. Marc A. Levy, Oran R. Young and Michael Zurn, (September 1995): **The Study of International Regimes**, European Journal of International Relations, Vol.1, N^o. 3, pp: 267-271.
70. Marianne Ojo, (2015): **Implementing Basel III through the Capital Requirements Directive (CRD IV): Leverage Ratios and Capital Adequacy Requirements**, Journal of Business Law and Ethics, June - December, Vol. 3, N. 1-2, pp: 36-61.
71. Matt Vidal, (2011): **Reworking Post Fordism, Labor Process Versus Employment Relations**, Sociology Compass, Vol. 5, issue- 4, pp: 273-286.
72. Matthew Higgins and Thomas Klitgaard, (November 2007): **Financial Globalization and the Us Current Account Deficit**, Current Issues in Economics and Finance, Federal Reserve Bank of New York, Vol. 13, N.11, pp: 1-7.
73. Milner Helen V., (Spring 1998): **International Political Economy: Beyond Hegemonic Stability**, Foreign Policy, issue 110, pp: 112-123.
74. Mishkin F., (1999): **Global Financial Instability: Framework, Events, Issues**, Journal of Economic Perspectives, Vol. 13, N^o. 4, Autumn, pp: 3-20.
75. Muhammad Ashfaq, (2016): **Impact of Global Financial Crisis on Global Financial Stability and Need for an Alternative Financial System**, Poslovna Izvrsnost Zagreb, Vol .2, pp: 109-122.

76. Peter B. Kenen, (2007): **The Benefits and Risks of Financial Globalization**, EATO Journal, Vol.27, N.2, Spring/Summer, pp: 179-183.
77. Pichaphop, C., Seksak, J. and Pornsit, J., (2014): **Basel III, Capital Stability, Risk-Taking, Ownership: Evidence from Asia**, Journal of Multinational Financial Management, Vol. 28, pp: 28-46.
78. Robert o. keohane, (Spring 1982): **The Demand for International Regimes**, International Organization, Vol.36, No. 2, PP: 325-355.
79. Roberto Frenkel, (August2003): **Globalization and Financial Crises in Latin American**, CEPAL Review, Vol. 8, pp: 39-52.
80. Roy Kwon, (June 2012): **Hegemonic Stability, World Cultural Diffusion, and Trade Globalization**, Sociological Forum, Vol.27, N^o.2, P: 324-347.
81. Sait yalmaz, (December2010): **State, Power and Hegemony**, International Journal of Business and Social Science, Vol.1, N^o3, pp: 192-205.
82. Satoshi Kiobachi, (2016): **Financial Regulatory Reform in Global perspective: Discussion in the Global Summit of Shadow Financial Regulatory Committees**, Policy Research Institute, Ministry of Finance, Japan, Public Policy Review, Vol. 12, N. 2, March, pp: 239-252
83. Stephan D. Krasner, (1992): **Realism, Imperialism, and Democracy: A Response to Gilbert Political Theory**, Sage Publication, Vol.20, N. 01, February, pp: 38-52.
84. Stephen A. Resnick and Richard D. Wolff, (2013): **Marxism**, Rethinking Marxism, Vol. 25, N.2, pp: 152-162.
85. Stephen D. Krasner, (Spring 1982): **Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables**, International Organization, Vol. 36, N^o2, pp: 185-205.
86. Timothy J. Mckeown, (2009): **Hegemonic Stability Theory and 19th Century Tariff Levels in Europe**, International Organization, Vol. 37, issue 01, pp: 73-91.
87. Werner Onken, (2000): **The Political Economy of Silvio Gesell: A Century of Actirism**, American Journal of Economics and Sociology, Vol .59, N .4, October, pp: 609-622.
88. Yucel bozdaglioglu, (2009): **Hegemonic (in) Stability Theory and US Foreign Policy: The Legacy of the Neocons in the Middle East**, Anadolu University Journal of Social Sciences Vol. 13, N^o 3, PP: 1-12

Dissertations

89. Matthew Gillard, (August 2006): **Hegemonic Stability Theory and the Evolution of the Space Weaponization Regime during the Cold War**, Thesis Master of Art, the University of British Columbia..

Congresses and Forums

90. Andrew Crockett, (2009): **Reforming the Global Financial Architecture**, speech presented at Asia and the Global Financial Crisis, Santa Barbara, California, 19-20 October pp:1-10.
91. Durmus yilmaz, (2007): **Financial Security and Stability**, speech presented in: “Measuring and Fostering the Progress of Societies: The OECD World Forum on Statistics Knowledge and Policy”, Istanbul, 27-30 June, pp: 1-7.
92. Fredric Mishkan, (2000): **Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emerging Market Countries**, a paper of the NBER Conference, Economics of Financial Crises in Emerging Market Countries, Woodstock, Vermont, 19-21 October, pp:1-40.

93. Gary A. Dymski, (October 2001): **Post- Hegemonic U.S. Economic Hegemony: Minskian and Kaleckian Dynamics in the Neoliberal Era**, Paper Presented at The 49th Annual Conference of The Japanese Society for Political Economy, Tokyo, pp 1-15.
94. Hee-Yul Chai and Yeongseop Rhee, (2005): **Financial Integration and Financial Efficiency in East Asia**, Claremont- Kiep International Conference, November, pp:1-20.
95. Marc Venhaus, **Power Shift to the East? American Hegemony and China's Ascent in Times of Global Financial and Monetary Crises**, International Conference "Power Finance and the Crisis", 12th-13th September 2013, Berlin, Germany, pp: 1-26.

Working papers, reports and researches

96. Andrew Crockett, (2011): **What Financial System for the 21st Century?**, per Jacobson Foundation, USA.
97. Anuradha Mohanta, (2014): **Impact of Basel 3 Liquidity Requirements on the Payments Industry: Liquidity Management Strategy for Banks Providing Payment Services**, Capgemini, Paris.
98. Bis, (2016): **Regulatory consistency assessment programme (RCAP): Assessment of Basel III LCR Regulations- Japan**, December,
99. Board of Governors of the Federal Reserve System, (2013): **Federal Deposit Insurance Corporation, Office of the Comptroller of the Currency, New Capital Rule**, Community Bank Guide, USA, July,
100. C. Waysand et al., (2010): **European Financial Linkages: A New Look at Imbalances**, IMF working paper, WP/10 /205, Washington, December.
101. Davis Polk and ward wellp, (2014): **Supplementary Leverage Ratio (SLR) Visual Memorandum**, September 12.
102. Eurostat, (2010): **External and Intra-EU Trade- Statistical Yearbook (data A958-2009)**, Brussels: European Commission.
103. FMI, (June 2000): **Offshore Financial Centers**, IMF Background Paper.
104. Garry J. Schinasi, (2004), **Defining Financial Stability**, IMF Working Paper, International Monetary Fund.
105. Geo Found, (April 2014): **International Financial Reforms**, United States Government Accountability Office Report to Congressional Addressees, USA.
106. Jakob Vestergaard (2011), **The World Bank and the Emerging World Order – Adjusting to Multipolarity at the Second Decimal Point**, DIIS Report: 05, Copenhagen.
107. James R. Barth et al., (2015): **The Dodd- Frank Act: Key Features, Implementation Progress and Financial System Impact**, Current Views, Milken Institute, February.
108. Joseph S. Nye, (28 march 2011): **The Future of Power**, an address given to the Los Angeles World Affairs Council.
109. Ksenia Striapunina and Volker Staffa, (2016): **Banking and Finance**, US industry report.
110. Mark House et al., (January 2016): **Understanding the New Liquidity Coverage Ratio Requirements**, Economic Brief, Federal Reserve Bank of Richmond.
111. Masahiro kawai, (2009): **Reform of the International Financial Architecture: An Asian Perspective**, ADBI Working Paper, N. 167, Tokyo.
112. **OECD Handbook on Economic Globalization Indicators**, Oecd, 2005.

113. Ozgur Orhangazi, (November 2011): **Financial Vs Real: An Overview of The Contradictory Role Of Finance**, Working Paper Series; Number 274, Political Economy Research Institute.
114. Patrick Sims, (2013): **The Dodd- Frank Act: Goals and Progress**, Hamilton Place Strategies, Washington.
115. Philipp Hartmann et al., (May2003): **The Euro Area Financial System: Structure Integration and Policy Initiatives**, Working Paper N 230, ECB.
116. Poola Subacchi and Stephen Pickford, (2012): **International Economic Governance: Last Chance for the G 20?** The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London.
117. Rapport annuel 2003, (2004), Banque Centrale Européenne, Francfort.
118. Reserve Bank of India (RBI), (2005): **Report on Money and Finance**, Government of India, India.
119. Shanghai Institutes for International Studies Working Group, **The Reform of International Financial System and China's policy Options**, https://www.swp-berlin.org/fileadmin/.../XueLei_ReformIntFinancialSystem_2009_01.pdf.
120. Steven Dunaway, (2009), **Global Imbalances and the Financial Crisis**, Council Special Report, N° 44, Council on Foreign Relations, Center for Geo-economic Studies, March, USA.
121. Talib Dhanji and Robert Royall, (2013): **Dodd- Frank's Title VII- OTC Derivatives Reform**, Ernst & Young, LLP
122. Unctad, (2015): **Trade and Development Report**.
123. United States government's accountability office, (April 2014): **International Financial Reforms**, report to congressional addressees, USA.
124. Viral V. Acharya, (2012): **The Dodd- Frank Act and Basel III: Intentions, Unintended, Consequences, and Lessons for Emerging Market**, ADBI working paper, Asian Development Bank Institute, Tokyo.
125. Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, **Measures of Financial Stability – a Review** IFC Bulletin No 31 Monetary and Economic Department, Bank for International Settlements,
126. Cfpb (2015): **Consumer Response**, annual report and monthly complaint report, vol. 17.
127. Deutsche Bundesbank, (June2013): **Implementing Basel III in European and National Law**, Monthly report.
128. Reinhard H, Schmidt and Marcel Tyrell, (July 2003): **What Constitutes a Financial System in General and the German Financial System in Particular?** Working Paper Series: Finance and Accounting, N. 111
129. Sandra Destradi and Empire, (2008): **Hegemony, and Leadership: Developing a Research Framework for the Study of Regional Powers**, Giga Working Papers, N° 79.
130. Costas Lapavitsas, (2009): **Financialisation, or the Search for Profits in the Sphere of Circulation**, Discussion Paper N. 10, Research on Money and Finance, 11 May.
131. BRI, (2015): **LA BRI au Service de la Stabilité Monétaire et Financière**
132. Darry E. Getter, (April 2014): **Us Implementation of the Basel Capital Regulatory Framework**, congressional research service.
133. Dennis Schulz et al., (November 2015): **European Banking Sector: Facts and Figures**, European Banking Federation.
134. Kate Sumpter et al., (January 2014): **Capital Requirements Directive VI Framework Capital and Capital Adequacy**, Allen and Overy Client Briefing Paper,2.

135. Michael D. Intriligator, (January 2003): **Globalization of the World Economy: Potential Benefits and Costs and Net Assessment, Policy Brief**, Milken institute, number 33 ,Los Angles
136. Rebecca M. Nelson and Martin A. Weiss, (2014): **IMF Reforms: Issues for Congress** CRS report, USA , 11 march
137. Richard Warfield, (2014): **What Is the Difference between Basel III, Ccar, and Dodd Frank Act ?, Where Is Each One Used?**, MBA finance, National Institute of Industrial Engineering
138. The Bank of New York Mellon, (August 2015): **Basel III Capital and Liquidity Ratios: Measuring Supplemental Leverage and Liquidity Coverage Ratios.**
139. Yucel Bozdaglioglu, **Hegemonic (in) Stability Theory and US Foreign Policy: The Legacy of the Neocons in the Middle East**, the annual meeting of international studies association, New York, USA

WEB SITES

140. Benn Steil and Dinah Walker, (2014): **Is the BRICS Contingent Reserve Arrangement a Substitute for the IMF**, available at: <http://blogs.cfr.org/geographics/2014/08/06/ bricsra/>
141. Claire Fargeot, **Implementing Basel III in Europe: Issues and Concerns about the CRD IV Package**, CFA Institute, available at: www.cfainstitute.org
142. David Hazarika , Shantanu Dubey, (2014): **Dissecting Basel III by Geography**, cognizant, November, Available at: www.cognizant.com
143. Deloitte and Touche, (2012), **Basel III and its Impact on BEE transaction**, UK, available at: <https://www.google.dz/search?q=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&oq=Basel+III+and+its+impact+on+BEE+transactions&aqs=chrome..69i57.12675j0j4&sourceid=chrome&ie=UTF-8>
144. Engelbert Stockhammer, **Inequality and Financialisation a Dangerous Mix**, new economics foundations and friedrich- elbert- stiftung, Availlable at: <http://www.feslondon.org.uk/cms/publications/details/inequality-and-financialisation-a-dangerous-mix.html>
145. European commission, (2012): **The European Market Infrastructure Regulation (EMIR) Lays down Rules on OTC Derivatives, Central Counterparties and Trade Repositories**, article on the web site : <https://ec.europa.eu>
146. European Commission,(2015): **Financial Supervision of Shadow Banking**, article on the web site : <https://ec.europa.eu>
147. European Commission,(2015): **What is the Banking Union?**, article on the web site : <https://ec.europa.eu>
148. European Commission,(2015):**What is the Capital Markets Union?**, article on the web site : <https://ec.europa.eu>
149. **Federal reserve board proposes rule to strengthen liquidity positions of large financial institutions**, board of governors of the federal reserve system, available at : www.federalreserve.org
150. FMI Staff, (May 2008): **Globalization: A Brief Overview**, Article available at: [Www.Imf.Org / External / Np/ Exr/Ib/ 2008/ 053008.htm](http://www.Imf.Org / External / Np/ Exr/Ib/ 2008/ 053008.htm)
151. Kevin Barnard, (2011):**Basel III V Dodd- Frank : What does it Mean for US Banks**, article available at: www.whoswholegal.com

152. Lamy Pascal, **Humanising Globalization**, The Wto, Switzerland, Geneva, available on: http://www.wto.org/english/news_e/sppl_e/sppl16_e.htm.
153. Mark c Dempsey et al., (2017): **Basel III Regulation and the Move toward Uncommitted Lines of Credit**, Lexology, article available at the web site: www.lexology.com/library/detail.aspx.
154. Mohamed El-Erian,(2017): **How Healthy is the Global Financial System ?**, The Guardian, available at: <https://www.theguardian.com/Business/2017/Jul/10/How-Healthy-Global-Financial-System-Mohamed-El-Erian>
155. Nacmi Avkiram,(September 2016): **Shadow Banking Increases the Risk of Other Global Crisis**, available on: <http://theconversation.com/shadow-banking-increases-the-risk-of-another-global-financial-crisis-65328>
156. New York Times (2008): **“Statement from G-20 Summit,”** November 14. Online available at : http://www.nytimes.com/2008/11/16/washington/summit-text.html?pagewanted=all&_r=0
157. Paola Subacchi, (2015): **What is China’s Future Role in International Finance?**, World Economic Forum, Article available on: [Www.Weforum.Org](http://www.weforum.org)
158. Règlement Européen des Infrastructures de Marché, synthèse EMIR Octobre 2012, Consulting Global Capital Market, Paris, pour plus d’information voir : <http://www.capteo.com>
159. Reo Oshiba, **International Regimes**, Government and Politics, Vol II, 1994, article available on Encyclopedia of Life Support Systems (EOLSS), [http:// www.eolss.net/ eolss-sample all chapter.aspx](http://www.eolss.net/eolss-sample/allchapter.aspx).
160. Richard Javad Heydarian, (2014): **The Brics Bank : Multipolarity or Beijing Consensus**, article available on: <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/07/brics-bank-beijing-consensus-201472183428811634.html>
161. Slaughter Dalam, Ann Marie, **International Relational Principle Theories**, Published in Mare Planck Encyclopedia of Public International Law, Ed R .Wolforum, (available on: [Www. Mpepil.Com](http://www.mpepil.com))
162. Steven J. Markovich, (2013): **The Dodd- Frank Act, Council on Foreign Relations**, decembER, article available on: <http://www.briij.com/group/corporate-lawyers--link--The-Dodd-Frank-Act-Council-On-Foreign-Relations?eid=3450096>
163. United States Departement Of State, Office Of The Historian Bereau of Public Affairs, **Nixon and the End of the Bretton Woods System 1971-1973**, available at:<http://History.State.Gov/Milestones/1969-1976/Nixon-Shock>
164. Wallace Turbeville, (2013): **Financialization and a New Paradigm for Financial Market**, Demos, New York, available at: <http://www.demos.org/sites/default/files/publications/Tuberville.pdf>
165. Luca Amorello, **Beyond the Horison of Banking Regulation : What to Expect from Basel IV**, Harvard International Law Journal, available at: www.harvardlj.org/
166. www.bis.org/about/index.htm
167. www.bis.org/bcbs/organigram.pdf
168. www.ebf.eu
169. www.en.wikipedia.org/wiki/World-systems_theory
170. www.financialstabilityboard.org/about/
171. www.fsb.org/

172. www.g20.org/
173. www.ifg.org/analyses.htm
174. www.marketrealist.com/2016/10/imf-rising-emerging-market-corporate-debt-lead-financial-crisis/
175. www.ndtv.com/article/india/india-to-head-brics-100-billion-new-development-bank-559330
176. www.oecd.org/fr/apropos/
177. www.shiftingwealth.blogspot.com/2014/07/vi-brics-summit-will-brics-bank-help.html
178. www.voanews.com/content/brics-launches-new-development-bank/2410633.html
179. www.worldbank.org/

ثالثا: قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Les dictionnaires

180. Alain Beitone et al., (1991): **Dictionnaire des Sciences Economiques**, Armand colin éditeur, paris.

Les ouvrages

181. Bost Francois et al, (2009): **Images Economiques du Monde**, Armand Colin, Paris.
182. Christian Chavagneux, (2010), **Économie Politique Internationale**, Collection Repères La Découverte, Paris.
183. Christian Palloise, (1975): **L'économie Mondiale Capitaliste et Les Firmes Multinationales**, Tom3, François Maspero, Paris.
184. Gregory N. Mankiw et Mark P. Taylor (2010): **Principes de L'économie**, 1^{er} Ed. , Editions de Boeck, Bruxelles.
185. J. Longatte et Al., (2002): **Economie Générale**, 3^{eme}Ed., Dunod, Paris.
186. Jacques- Henri David, (1985): **Crises Financières et Relations Monétaires Internationales**, éditions Economica.
187. Jacques Pavoine, (1998): **Les Trois Crises du Xxe Siècle**, Ed ellipses, paris .
188. Jean-Marie le Page, (2003): **Crises Financières Internationales et Risque Systémique**, Edition de Boeck, Bruxelles.
189. Montoussé Marc, (2010): **100 Fiches Pour Comprendre la Bourse et les Marchés Financiers**, Bréal Editions, Paris..
190. Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon, (2004): **Les Crises Financières**, la documentation Française, paris.
191. Stéphan Paquin, (2013): **Théorie De l'Economie Politique Internationale**, Presses De Sciences Po, Paris.
192. Stéphan Paquin,(2008): **La Nouvelle Economie Politique Internationale : Théories et Enjeux**, Armond Colin, Paris.
193. Stéphane Paquin Et Dany Deschênes, (2009): **Introduction aux Relations Internationales**, Chenelière Éducation Québec, Canada.
194. Stéphane Paquin,(2009): **Economie Politique Internationale**, 2^{eme} Ed, Montchrestien lextenso éditions, France.
195. Zvi Bodie et Robert Merton, (2007): **Finance**, 2^e Édition, Pearson Education, France.

Les revues et les périodiques

196. . Mehdi Abbas, (2010) : **L'économie Politique International : Entre Théorie et Histoire**, Revue Recherches Internationales, N°. 88, October- Décembre, pp: 47-72.
197. Christian Noyer,(2013) : **CRD VI est un Atout pour les Banques Françaises et Européennes**, Revue d'économie financière, Vol.4, N°. 112, pp : 71- 90.
198. Daniela Russo, (2010): **Produits Dérivés Otc : Défis Pour La Stabilité Financière**, revue de la stabilité financière, N°. 14, Banque De France, Juillet, pp :117-130.
199. François Gros, (1997): **L'innovation en Education et en Formation**, Revue Francaise de Pédagogie, N°. 118, Janvier-Février-Mars, pp :127-156.
200. Jean- Louis Martaes, (2003): **De la Nécessité d'une Théorie des Relations Internationales**, AFRI, Vol.4, pp: 19-41.
201. Roger Tooze, (2001/2): **Susan Strange et l'Economie Politique Internationale**, l'économie politique, N° 10, pp :101-112.
202. Story Christophe Jaquet, (2001): **Le Système Mondial de Susan Strange**, politique étrangère, N°. 2, année 66, PP: 443-447.
203. Antoine Mérieux,(2014) : **Financiarisation : La Révolution Silencieux**, Revue Projet, vol.6, N.343, pp :6-10.
204. Jacques Ke Cacheux, (Mars 2002): **Mondialisation Économique et Financière : De Quelques Principes Idées, Fausses et Vérités**, Revue De L'OFCE, Hors-Série, pp : 19-46.
205. Michel Barnier, (2010): **FIAT LUX – un Jour Nouveau sur les Marches de Produits Dérivés**, Revue de la stabilité Financière, Banque de France, N. 14, Juillet, pp :17-20.
206. Thibault Merklen, (2012): **Le Régime de l'Arctique : Quand la Glace n'est plus**, cahiers de recherche en politique appliquée, Vol. IV, N°.1, PP: 29-40.

Thèses et Mémoires

207. Luliana Maria, (2004/2005): **Les Privatisations en Roumanie : Les Poids de l'EU, de FMI, et de la BM. Une Approche d'Economie Politique Internationale**, mémoire de recherche master sciences des sociétés et de leur environnement, Université Lumière, Lyon2.

Les séminaires et les conférences

208. Nations Unies, (2012): Commission Économique Pour l'Afrique, Bureau Pour l'Afrique De Nord, Réunion D'experts Sur Intégration Financière Et Gouvernance Régionale En Afrique Du Nord, **Rapport sur l'Intégration Financière**, 3/4 Juillet, Casablanca.
209. Mohamed Al Hedi Arouri, (2006): **A la Recherche des Facteurs Déterminants de l'Intégration Financière Internationale : Une Analyse sur Données de Panel**, Journées AFSE, Strasbourg, 11-12 Mai.

Les Reports, Les Guides et Les Documents Internes

210. Agence Monétaire De L'Afrique De L'ouest (Amao), (2009): **Stabilité Financière et Supervision Bancaire au Sein de la CDEAO**, Freetown, Novembre.
211. Saidane, D., (2012), **L'Impact de la Réglementation de Bâle III sur les Métiers des Salariés des Bank, 1ère Partie : Bâle III Explication du Dispositif**, Les études de l'observatoire, études thématiques, Septembre

Les sites d'internets

212. Julia Posca, **Qu'est-Ce Que la Financiarisation de l'Economie?**, Institut De Recherche et D'informations Socio-Économiques, Article Disponible Sur Site : <http://iris-recherche.qc.ca/blogue/quest-ce-que-la-financiarisation-de-leconomie>
213. www.lefigaro.fr/patrimoine/2009/04/02/05001-20090402ARTFIG00612-les-trois-listes-des-paradis-fiscaux-determinees-par-le-g20-.ph